بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

كلية اللُّغة العربية

قسم الدراسات النحوية واللُّغوية

التَّنبيهات النَّحوية والصَّرفية عند الأشموني

دراسة إحصائية وصفية تحليلية

بحث مقدَّم للحصول على درجة الدكتوراه في
اللُّغة العربية
تخصص النَّحو والصَّرف

إعداد الطالبة

مريم النعيم سليمان أحمد

إشراف الدكتور

محمد صالح حسين

١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ اللّٰهُ تَعَالٰى فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ

﴿لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۚ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

صدق الله العظيم

سُورَةُ البقرة، الآيَةُ (٢٨٦)

الإهداء

*إلى أبي -متّعه الله بالصحة والعافية- الذي كافح كثيراً

لنصل إلى أعلى الدرجات. . . وفاءً وعرفاناً*

*إلى روح أُمّي -رحمها الله رحمةً واسعة- التي كانت تملأ

جوانب الحياة نوراً وحبوراً*

إلى إخوتي الذين هم نبراسي في الحياة

* إلى حُماةِ اللُّغة العربية ورافعي لوائها والمعتزّين برسالتها *

*إلى كل مُحبِ لِلُغة الضّاد *

**أُهدي لهم جميعاً هذا البحث **

الشكر والتقدير

حمداً لله الذي علَّم بالقلم- علَّم الإنسان ما لَمْ يعلم، وصلاةٌ وسلامٌ على خير البشر وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين والحمد لله في الأول والآخر. وله الشكر كما يحب ويرضى وبعد:

أتقدم بالشكر أجزله -بعد حمد الله وشكره- إلى **إدارة جامعة أم درمان الإسلامية** التي هيأت لي الفرصة لإعداد هذه الرسالة.

وأتوجه بالشكر لأستاذي المشرف الدكتور **محمد صالح حسين**، الذي رعى هذا البحث وقوَّمه وأقالني كلما تعثرت، ومدَّ لي يد الأب الرحيم وغرس في نفسي المنهجية في البحث العلمي، لِما قدَّمه لي من إرشادات لإظهار الرسالة بالمظهر العلمي، والموضوعي، والتي حاولتُ كثيراً أن أتجنب فيها الشوائب والمآخذ التي من شأنها أن تضعف البحث، وتعوق مسيرته.

والشكر لكلية العربية -بنين- مُمَثلة في عميدها السابق الأستاذ الدكتور **محمد أحمد علي الشامي**، وعميدها الحالي الأستاذ الدكتور **بكري محمد الحاج**، وأعضاء الكلية لِما وجدته منهم من تعاون وتشجيع.

وأشكر الأستاذ الدكتور **محمد غالب عبد الرحمن ورَّاق**، لِما وجدته من نصح وعون واهتمام.

وأخص بالشكر الدكتور **بابكر البدوي دشين**، الذي كان له الفضل في هذا البحث منذ أن كان فكرة.

كما أشكر الأخت الأستاذة **سمية عبد الرحيم** نائب عميد كلية اللُّغة العربية -بنات- بمركز الطالبات، لآرائها ونصائحها القيِّمة.

كما أتقدم بالشكر والإجلال للدكتور **سليمان يوسف خاطر**، لِما قدمه لي من نصح وإرشاد خاصة في المراحل الأولى من البحث.

والشكر أجزله للدكتور **عبد المطلب الفحل**، الذي لَمْ يبخل عليَّ بوقته وآرائه.

كما أخص بالشكر أستاذ علوم الحاسوب **محمد أحمد الفكي (محمد صغيرون)**، الذي قام بطباعة وإخراج هذا البحث، الذي وجدتُّ منه كل معاونة وكثيراً ما استفدت من خبراته في هذا المجال.

وأشكر كذلك زميلاتي الفضليات، وأخص بالشكر الأستاذتين **منيرة حسن الطيب**، و**انتصار عثمان إبراهيم**، لِما وجدته منهما من تعاون في إظهار البحث بالصورة التي تليق به من تصحيح ومشاركة في إخراج هذا البحث.

وجزى الله الجميع عنِّي كل خير.

مُقَدِّمَة

الحمد لله كرَّم الإنسان وفضَّله على جميع مخلوقاته بنعمتَي عقله وبيانـــه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أرسله الله رحمةً للعالمين، وأنزل عليـــه القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد.

موضوع البحث:

فموضوع هذا البحث (التنبيهات النحوية والصرفية عند الأشموني) دراسة إحصائية وصفية تحليلية.

أسباب اختيار الموضوع:

١) الرغبة في معرفة جوانب النَّحو والصَّرف من خلال تنبيهات الأشمـــوني والتي اتسمت بشيء من الغموض.

٢) قِلَّة تناول الباحثين لمؤلفات الأشموني العالِم النحوي اللغوي.

٣) مكانة الألفية وكثرة شراحها الذين تناولوها بالبحث والتدقيق، فكـــثير من العلماء تنافسوا في نثرها وإعرابها وإظهار غوامضها وحل مســـائلها، والأشموني واحد من هؤلاء.

أهداف الموضوع:

١) توضيح التنبيهات وتحليلها ليستفيد منها الباحثون.

٢) إبراز القضايا النحوية التي تضمنتها الألفية بشروحها واستنبطها الأشمـــوني ووصل فيها إلى مرتبة الاجتهاد.

الدراسات السابقة:

لَمْ أجد فيما اطَّلعتُ عليه دراسات سابقة حول هذا الموضوع وقليل من كتب عن الأشموني النحوي، أمَّا تنبيهاته فلم أجد مَن تناولها بالبحث والتحليل، ونجد في هذا البحث كثيراً من القضايا النحوية والصرفية التي ذكرها.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي، وبذلت مجهوداً -أرجو أن أكون قد وُفقت فيه-، وأحصيت هذه التنبيهات وحللتها وعرضت مادتها العلمية ووضحت منهج الأشموني فيها، إذ الغالب فيها إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى، وبعد التحليل أعلق على التنبيه وأقارن بين آرائه وآراء غيره من العلماء وأحياناً أرجح رأياً أو آخر وذلك بالتوضيح والبيان ما استطعت.

هيكل البحث:

أولاً : المقدمة، وتشمل عنوان البحث، أسباب اختياره، أهدافه، الدراسات السابقة، منهج البحث، وأهم المصادر والمراجع.

ثانياً : الباب الأول: الأشموني وشرحه على الألفية، واحتوى على فصلين، الفصل الأول: حياة الأشموني وعصره، واشتمل على مبحثين، المبحث الأول: حياة الأشموني، والمبحث الثاني: عصره.

أمَّا الفصل الثاني: شرح الأشموني على الألفية وتنبيهاته فيه، فاحتوى على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: ابن مالك وألفيته، والمبحث الثاني: شرح الأشموني على الألفية، والمبحث الثالث: التنبيهات في شرح الأشموني.

ثالثاً : الباب الثاني وعنوانه: التنبيهات النحوية في شرح الأشموني، واشتمل على ثلاثة فصول، الفصل الأول: التنبيهات النحوية في الأسماء،

والفصل الثاني: التنبيهات في الأفعال، والفصل الثالث: التنبيهات النحوية في الأدوات.

رابعاً : الباب الثالث وعنوانه: تنبيهات الصَّرف، واحتوى على فصلين، الفصل الأول: تنبيهات الأسماء، والفصل الثاني: تنبيهات الأفعال.

خامساً : الخاتمة: واشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

سادساً : الفهارس: ختمت الدراسة بفهارس فنية اشتملت على فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية الشريفة، وفهرس الشواهد الشعرية، وفهرس الأعلام، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

مصادر البحث:

أولاً – مصادر تاريخية مثل: تاريخ الخلفاء: لجلال الدين السيوطي، وحسن المحاضرة: للسيوطي أيضاً، والعصر المملوكي في مصر والشام: للدكتور سعيد عبد الفتاح، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي، وغيرها من المراجع والمصادر التاريخية التي ذكرت السيرة الذاتية للأشموني وابن مالك مؤلف الألفية وذلك في مجال الترجمة لهما ولغيرهما من العلماء الذين وردت أسماؤهم في البحث.

ثانياً– كتب ابن مالك النحوية والصرفية التي كثيراً ما ذكرها الأشموني في تنبيهاته وهي من مصادر البحث التي اعتمدت عليها كثيراً. ومنها كتاب شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية. وغيرها من كتب ابن مالك.

ثالثاً– كتب نحوية وصرفية لغير ابن مالك، وهي مصادر ساعدتني في تحليل التنبيهات منها الكتاب: لسيبويه، وشرح المفصل: لابن يعيش، والمقتضب: للمبرِّد، وهمع الهوامع: للسيوطي، ومغني اللبيب: لابن هشام، وشرح ابن

الناظم، وشرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، وغيرهـــا من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث.

الرموز المستخدمة في البحث:

استخدمت بعض الرموز لعنوان التنبيه على النَّحو التالي:

١) الرقم الأول يشير إلى التنبيه.

٢) الرقم الثاني يشير إلى الفصل.

٣) الرقم الثالث يشير إلى الباب.

وبعد، فإني أسأل الله عزَّ وجلَّ أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يجعله علماً ينتفع به في الدنيا وأنتفع به في الآخرة، وأن يجعل دراستي هـــذه خالصة لخدمة العلم.

والحمد لله رب العالمين.

البَابُ الأَوَّلُ

الأشمـوني وشـرحـه عـلـى الألـفـيـة

الفَصْلُ الأَوَّلُ

حـيـاة الأشـمـونـي وعـصـره

الفَصْلُ الثَّانِي

شـرح الأشـمـونـي عـلـى الألـفـيـة وتـنـبـيـهـاتـه فـيـهـا

الفصل الأول

حياة الأشموني وعصره

المبحث الأول
حياة الأشموني

المبحث الثاني
عصر الأشموني

المبحث الأول
حياة الأشموني

أولاً- اسمه، لقبه، وكنيته:

هو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف محمد المشهور بالأشموني. وقد أجمع معظم المؤرخين وكُتَّاب التراجم على هذا الاسم. ولعل أطول نسب له ما جاء في (**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**) وهو: "علي بن عيسى بن يوسف ابن محمد النور أبو الحسن بن الشمس بن الشرف، الأشموني الأصل ثم القاهري الشافعي، ويُعرف بالأشموني"[1].

وكل ما وقفت عليه في كتب التراجم والتاريخ العام وتاريخ النحو والنحاة قديماً وحديثاً لا يختلف عن هذا إلاَّ بالنقص والزيادة، والتقديم والتأخير أحياناً، وسيأتي تفصيل لمصادر ترجمته آخر هذا المبحث[2]. ولا أرى ضرورة تدعو إلى المقارنة بين ما ورد في مصادر ترجمته واستخلاص الفروق بينها ومحاولة ترجيح بعضها على بعض؛ إذ لا أرى كبير فائدة تُرجى من وراء ذلك.

وبهذا يظهر اتفاقهم على اسمه كما اتفقوا على لقبه (نور الدين) وكنيته (أبو الحسن).

ثانياً- نسبته:

أمَّا نسبته (الأشموني) فإلى أشمون إحدى قُرى مصر في دمياط[3]. وأمَّا نسبته (الشافعي) فإلى مذهب الإمام الشافعي في الفروع الفقهية، وهو أحد

١/ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: محمد عبد الرحمن شمس الدين السخاوي، من منشورات مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، ص٥١٦.

٢/ صفحة ٢٩ من هذا البحث.

٣/ معجم البلدان: ياقوت عبد الله الحموي، حرف الهمزة، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

المذاهب الأربعة المشهورة في الفقه الإسلامي. ومن المتفق عليه أن الأشموني كان أحد أعلام هذا المذهب في عصره وما بعده. ويُنسب أيضاً إلى مصر والقاهرة، فيُقال له: المصري القاهري. ولا خلاف في أنه مصري أصلاً ومولداً ونشأةً وحياةً ومَماتاً. وفي بعض الأقوال إنه وُلِد في القاهرة فنُسب إليها.

ولَمْ أقف له على نسبة له إلى علم أو مهنة أو قبيلة أو جماعة... أو نحو ذلك مِمَّا اعتاد القدماء من سلفنا أن ينسبوا إليه إلاَّ ما تقدَّم ذكره[*].

ومن العجب أن الأشموني مع شهرته ومكانته في العلم والتعليم لَمْ يذكر شيئاً عن أسرته، فلا ندري شيئاً عن والده ووالدته وهل له إخوة وزوج وأولاد أو لا، كل ذلك سكتوا عنه، فظل الغموض يلف هذا الجانب من حياته.

ثالثاً- مولده ونشأته:

من المتفق عليه أن الأشموني وُلِد في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة النبوية الشريفة، ويوافق ذلك سنة ١٤٣٥م، وكان مولده بمحلة تسمى قناطر السباع من أحياء أشمون بدمياط مصر، وذكر بعضهم أن مولده كان بالقاهرة[١].

وقد نشأ نشأة أبناء المسلمين في تلك الأيام، فحفظ القرآن الكريم ودرس القراءات كما حفظ بعض مُتون الفقه واللُّغة مثل: (**المنهاج في فقه الشافعية**) و(**جمع الجوامع في أصول الفقه**)، و(**ألفية ابن مالك في النحو**)، وغير ذلك مِمَّا كان يُحفَّظ للناشئة من أبناء المسلمين في العصور الزاهرة من التاريخ

---

[*] يُنظر، الصفحة السابقة من هذا البحث.

١/ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن عماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، ١٦٥/٨.

الإسلامي حتَّى دخول الاستعمار في البلاد العربية والإسلامية وتنفيره الناس عن الحفظ والتحفيظ.

رابعاً- تعليمه وشيوخه:

بعدما تقدَّم من حفظ القرآن الكريم والقراءات وبعض المتون في الفقه وأصوله والنحو؛ اتجه الأشموني إلى أعلام الشيوخ في عصره، فأخذ عنهم ما برعوا فيه كل في مجاله وتخصصه الذي اشتُهِر به. ولقد شمل ذلك جميع العلوم التي عرفت في عصره، وعلى رأس ذلك علوم العربية والدين من العلوم النقلية والعقلية، فلم يترك علماً عُرف في عصره إلاَّ أخذه ودرسه وبرع فيه ووصفه كحالة بأنه: "كان فقيهاً متكلماً نحوياً ناظماً، عالماً بالفقه متفنناً في مذاهبه وفتاواه المختلفة، كما أنه كان عالماً نحوياً فصيح اللسان، حافظاً لمذاهب النَّحو، مُلِمَّاً بآراء أصحابها"[1].

وفيما يلي أذكر أهم شيوخه وما أخذه عن كل واحد منهم من العلوم والفنون. وقد تقدم أن مصر في عصر الأشموني كانت تزخر بطائفة كبيرة من العلماء في مختلف الفنون، وقد حرص الأشموني على حضور حلقات العلم ومجالس العلماء في المساجد والمدارس والزوايا والدُّور، فكان من شيوخه:

١/ **الكافيجي**: هو محمد بن سليمان بن سعيد بن مسعود المحيوي، أبو عبد الله الرومي الحنفي المعروف بالكافيجي، وهي نسبة غير قياسية إلى (**كافية ابن الحاجب في النحو**)، وقد أكثر من قراءتها وإقرائها حتَّى نسب إليها. وقد وُلِد الكافيجي ببلاد الروم سنة ٧٨٨هـ، ثم قَدِم الشام فدرس بها وسافر إلى مكة للحج ثم جاب البلاد في طلب العلم فوصل إلى القدس والقاهرة بعد الثلاثين من عمره وتصدى للتدريس والإفتاء والتأليف، فاشتهر أمره وكثر تلاميذه

١/ معجم المؤلفين: ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٣٣م، ٢/٤٩٦.

وانتشرت فتاواه في أرجاء البلاد. وذكروا أنه كان زاهداً متقللاً من الدنيا، مقبلاً على العلم والعبادة. وقد تأثر به الأشموني في هذا؛ إذ أخذ عنه علوم الكتاب والسنة والعربية[1].

٢/ **البلقيني**: هو علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناني الشافعي، سراج الدين أبي الحسن المشهور بالبلقيني، المولود سنة (٧٩١هـ)، نشأ في كنف أبيه فحفظ القرآن، و(**ألفية ابن مالك**)، وبعض متون الفقه الشافعي، وغيرها. وكان شديد الحفظ، متواضعاً كثير التودد، وكان من أئمة الشافعية، مات سنة (٨٦٨هـ). وقد أخذ عنه الأشموني الفقه الشافعي والأصول[2].

٣/ **المناوي**: هو يحيى بن محمد المناوي والشافعي، شرف الدين أبو زكريا، المعروف بشيخ الإسلام، وُلِد سنة (٧٩٨هـ) ومات سنة (٨٧١هـ). ويكفي في الدلالة على مكانته وعِلمه تلقيبه بشيخ الإسلام وهو لقب لَمْ يُحظَ به إلاَّ القليلون من العلماء في تاريخ الإسلام. وقد أخذ عنه الأشموني مختلف العلوم[3].

٤/ **الجوجري**: هو محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري الشافعي، الشيخ شمس الدين، وُلِد سنة (٨٢١هـ) بجوجر ثم تحول إلى القاهرة صغيراً، وبرع في الفقه فدرس وأفتى وقضى وألَّف، مات سنة (٨٨٩هـ). وقد أخذ عنه الأشموني الفقه[4].

١/ الضوء اللامع: ٢٥٩/٧؛ وبغية الوعاة: ١١٧/١.

٢/ الضوء اللامع: ٣١٣/٥؛ وشذرات الذهب: ٣٠٧/٧.

٣/ شذرات الذهب: ٣١٢/٧.

٤/ الضوء اللامع: ١٢٣/٨؛ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٤٨هـ، ٢٠٠/٢.

وقد أخذ عن غير هؤلاء كجلال الدين المحلى، وتقي الدين الحصني حتَّى إذا رسخ علمه وقوي عوده وشهدوا له بالبراعة في العلوم والفنون، بدأ في التدريس والتأليف[1].

خامساً- تلاميذه وآثاره:

قضى الأشموني جُلَّ عمره متفرغاً للتعليم والتأليف "مكبَّاً على العلم مع التقشف في مأكله وملبسه ومفرشه، لا همَّ له إلاَّ العلم والطاعة"[2]. ومن يكن هذا شأنه في حياته فلا بد أن يكثر تلاميذه وتعظم تآليفه، وهذا أمر يكاد مترجمو الأشموني يُجمعون عليه.

ومع إشارة من ترجموا له إلى كثرة الانتفاع به فهم لا يذكرون له تلاميذ بأسمائهم، ولعل ذلك راجع إلى كثرتهم وصعوبة حصرهم. فلم أجد له في كُتب التراجم تلميذاً باسمه إلاَّ ما جاء عرَضاً في ترجمة علي بن داوود بن سليمان الجوجري القاهري الشافعي خطيب جامع طولون من أنه "أخذ عن الفضلاء كالنور الأشموني قاضي دمياط"[3].

أمَّا **مؤلفاته** فكثيرة، منها:

١/ **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**: وهو شرحه على الألفية المعروف بـ(**شرح الأشموني**)، وهو أشهر شروح الألفية.

٢/ **نظم (إيساغوجي)**: وهو كتاب في المنطق مشهور، نظمه الأشموني، وهذا مع ما يأتي بعده دليل مقدرته الكبيرة وتمكنه التام من النظم والشعر؛ إذ إنَّ

١/ البدر الطالع: ٢/٢٠١.

٢/ شذرات الذهب: ٨/١٦٥؛ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص١٧٣.

٣/ الضوء اللامع: ٥/٢١٩.

هذه العلوم كالمنطق والتوحيد واللُّغة يصعب درسها وفهمها وإدراك حقائقها، ولا يقدر كثير من الناس على استيعابها وهضمها دعك من نظمها.

٣/ **حاشية الأنوار لعمل الأبرار**: للشيخ الإمام جمال الدين يوسف بن إبراهيم الشافعي، المتوفى سنة ٧٩٩هـ. وهو في فقه الشافعية. والأشموني -كما تقدَّم- أحد أئمتهم.

سادساً- وفاته:

توفي الأشموني بالقاهرة إجماعاً، أمَّا تاريخ وفاته فالأكثرون على أنه كان في (٩٢٩هـ)[١]. وقد ذكر بعضهم أنه توفي في سنة (٩١٨هـ)، وغيرهم أنه في سنة (٩٠٠هـ). ولعل الأول أرجح لكثرة الجازمين به.

سابعاً- آراء العلماء فيه:

يكاد القدماء من أهل العلم يجمعون على فضل الأشموني وعلمه وزهده وديانته وحرصه على نفع الخلق. يدل على ذلك كثرة تقريظهم له ورفع شأنه عند ذكره، بمثل قولهم: "ابن الشرف... حفظ **القرآن والمنهاج وجمع الجوامع وألفية ابن مالك**؛ فتميز وبرع في الفضائل وتصدَّى في تلك النواحي للإقراء... فانتفع به الطلاب غاية النفع"[٢].

ويدل على علمه وكمال عقله وعدالته أنه "ولاَّه الزين زكريا القضاء، بل أرسله إلى دمياط عقب موت الولوى البارنباري، فدام ثلاث سنين"[٣]. كما

١/ شذرات الذهب: ٨/١٦٥؛ الأعلام: خير الدين الزركلي، ط٦، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، نوفمبر ١٩٨٤م، ٥/١٠.

٢/ الضوء اللامع: ٦/٥.

٣/ الضوء اللامع: ٦/٥.

أشاروا إلى تمكنه: "في الأصلين -الكتاب والسُّنَّة- والعربية والفرائض وغيرها"[1]. وهم لا يثبتون له الفضائل والمكارم فحسب، بل يزيدون على ذلك، فيصفونه بالبراعة فيها والتميُّز والتمكُّن. كما رأينا في نصوص كلامهم السابق التي في بعضها أنه لَمْ يكن له هم إلاَّ العلم والطاعة، كما وصفه بعضهم بأنه كان "... فقيهاً نحوياً ناظماً، فهو بذلك عالِم بالفقه، متفنن في مذاهبه وفتاواه المختلفة، كما أنه كان عالِماً نحوياً فصيح اللسان حافظاً لمذاهب النحو مُلِمَّاً بآراء أصحابها... كما أنه كان شاعراً مُجيداً"[2].

ثامناً- شخصيته النحوية:

تظهر شخصية الأشموني جلية ناصعة من خلال شرحه على الألفية الذي أكبَّ عليه العلماء من بعده درساً وشرحاً وتعليقاً.

ولكي أُجلي شيئاً من شخصية الأشموني النحوية بشيء من التفصيل فسأتناول شرحه للألفية الذي يدور هذا البحث في جانب من جوانبه، وهو تنبيهاته النحوية والصَّرفية، ولكني أُشير إلى أن شخصية الأشموني النحوية معروفة مشهورة بين أهل العِلم في كل عصر ومصر منذ عصره إلى يومنا هذا.

١/ الضوء اللامع: ٥/٦؛ معجم المؤلفين- تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م، ١٨٤/٧.

٢/ معجم المؤلفين: ٤٩٦/٢.

المبحث الثاني
عصر الأشموني

يتأثر الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها، ولذلك أبدأ بترجمة للأشموني، وأوجز حديثي عن هذه الناحية في ثلاثة جوانب: الحياة السياسية والحياة الاجتماعية، والحياة العلمية.

أولاً - الحياة السياسية:

عاش الأشموني في العصر المملوكي حيث وُلِد في عام ٨٣٨هـ، وتوفي في عام ٩٢٩هـ في رأي أكثر المؤرخين، وهذه الفترة ضمن عهد المماليك (البرجية البحرية) (٧٤٨-٩٢٣هـ). وقد شهدت سنة ٦٤٨هـ نهاية الدولة الأيوبية وقيام دولة المماليك في مصر، وهي دولة امتدت لفترة طويلة وانقسمت إلى فترات مختلفة، فدولة المماليك (البرجية البحرية) امتدت من (٦٤٨هـ) حتَّى (٧٤٨هـ)، وهذا قرن كامل من الزمان، كانت هذه الدولة بقيادة الملك المعز عز الدين أيبك في أوائلها، ولَمْ يشهدها الأشموني؛ إذ وُلِد سنة ٨٣٨هـ في دولة المماليك البرجية البحرية كما أسلفنا، وقد مات الأشموني في هذا العهد أو بعده بقليل.

كانت دولة المماليك في بداياتها قوية متماسكة مستقرة، لكن بعد وفاة الملك الناصر ٧٤١هـ، دخلت الدولة في طور الاهتزاز والانقلابات والصراع الذي أنهى الدولة. وتلك سنة من سنن الله في الكون، وسننه في الحياة[1]، ﴿وَلَن

١/ تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ١٣٠٥هـ، ص١٩٢، ١٩٤.

تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾[1].

وكانت سياسة السلاطين تقوم على المماليك؛ ليكونوا لهم عوناً. وقد أنشأ الملك قلاوون فرقة من الأرمن والجركس، أطلق عليها اسم البرجية نسبة إلى أبراج قلعة الجبل، حيث أقام لهم معسكراً فيها.

ومن الذائع في هذا العصر إحسان السلطان الناصر محمد إلى مماليكه، وشدة عنايته بأمرهم؛ مِمَّا شجع تجار الرقيق؛ فجلبوا إلى مصر عدداً وفيراً منهم، من بلاد الروم وبغداد وتبريز وغيرها. ثم تطور شأن المماليك بمرور الزمن وعلت مكانتهم حتَّى عمل السلاطين على اختيار كبار الموظفين من بينهم، وكانوا قبل ذلك قد اعتنوا بتربيتهم وتعليمهم فنون الحرب والقتال، حتَّى صار منهم في عهد السلطان قلاوون الأمراء ونوابهم. وسار السلطان ناصر بن محمد بن قلاوون على سياسة أبيه في العناية بأمر المماليك والإكثار منهم.

وما زالت سياسة الاعتناء بالمماليك ترفع من شأنهم حتَّى طمعوا في السلطة، وصاروا يخلعون هذا ويولون ذاك مكانه؛ مِمَّا أدى إلى الفوضى والاضطراب، حتَّى صار المُلْك والسلطان والمال والجاه مطمع كل طامع. وقد كان الاضطراب يؤدي أحياناً إلى نهب المتاجر والسطو على المنازل والإخلال بالأمن، كما كان كبار الإداريين والموظفين يتمتعون بنفوذ واسع في أواخر الدولة. وكانت أهم المناصب السياسية بعد السلطان: الوزير، والمحتسب، ووالي القاهرة، ثم حكام الأقاليم، ثم رؤساء الدواوين، وكانت الدواوين هي الهيكل المتبع في النظام الإداري[2].

١/ سورة الأحزاب: الآية (٦٢).

٢/ يُنظر، تاريخ الخلفاء؛ ودراسات في تاريخ المماليك البحرية: علي إبراهيم حسن، ط٢،

هذه هي السمات العامة للحركة السياسية في عهد المماليك، التي عاش الأشموني في كنفها. ولا شك أن الحالة السياسية تغلب على ما سواها، وتؤثر في كل ما عداها. هذا ما جعلني أقدمها على غيرها في هذا العرض الموجز.

ثانياً- الحياة الاجتماعية:

السمة العامة الغالبة على الحياة الاجتماعية في هذا العصر أن المماليك ظلت طبقة مغلقة على نفسها، منفصلة عن سائر السكان، ولَمْ يتزوجوا من أهل البلاد، بل اختاروا أزواجهم وجواريهم من بنات جنسهم؛ فأدت هذه العزلة -التي اختاروها لأنفسهم- إلى فجوة واسعة بين الحكام والمحكومين في مصر، وظهر أثر ذلك في المجتمع المصري ظهوراً واضحاً، وكان من آثار ذلك أن المصريين ظلوا طوال هذه الفترة لا يعنيهم شيئاً من أمر الأحداث الداخلية والخارجية وإن كبرت وأحاطت بمجتمعهم. فلم يكن المجتمع يشارك في صنع الأحداث وتحريكها داخلياً وخارجياً، بل يكتفي في الغالب بمشاهدة ما يراه من مواكب حافلة أو منازعات صاخبة وصراعات عنيفة بين طوائف المماليك؛ مِمَّا يؤدي إلى سقوط سلطان وقيام آخر مقامه. وهذا نتيجة تنكر المماليك للمجتمع المصري مِمَّا يُعدُّ استخفافاً بطبقات المجتمع الأخرى البعيدة عن السلطة والحكم؛ فلم يحظ بشيء من متعها ولذاتها إلاَّ جماعة قليلة وأقلية صغيرة من أرباب الوظائف الإدارية والديوانية وبعض الفقهاء والعلماء والأدباء والكُتَّاب[1].

مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، سنة ١٩٤٨م، ص٩٥؛ وعصر المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: محمود رزق سليم، ط١، مطبعة المتوكل بالقاهرة، سنة ١٩٤٧م، ص١/٢٧.

١/ السلوك لمعرفة دول الملوك: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، تحقيق محمد مصطفى زيادة، ط١، مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة، ١٩٣٩م، ٣/٦٦٣-٦٦٧.

أمَّا طبقة الفلاحين فهي الطبقة المحرومة من خيرات البلاد مِمَّا ينتجونه؛ لأنَّ المماليك كثيراً ما كانوا يُغالون في ابتزاز الأموال من الفلاحين المعدمين الذين كانوا يرزحون تحت نير الضرائب وثِقَل الإتاوات، ومع ذلك كان في المماليك "قوم أسخياء يمنحون الفلاحين وغيرهم من أفراد الشعب الجائع شيئاً من الرعاية"[1]. ولذلك كان الفلاحون أحسن حالاً وأخف وطأة من طبقة العمَّال والصنَّاع والباعة المعدمين وأشباه المعدمين، وهم السواد الأعظم في المجتمع المصري آنذاك، وكانوا يطلقون عليهم اسم العوام؛ أي عامة الناس[2].

وما ذكر يعبر عن أهم طبقات المجتمع المصري في العهد المملوكي. أمَّا الظواهر الاجتماعية التي كانت تميز المجتمع المصري خلال فترة المماليك، فمن أهمها ظهور طبقة الأعراب التي انتشر كثير من أفرادها في مدن مصر وقُراها، وكانوا لا يتركون فرصة اضطراب إلاَّ استغلوها في السلب والنهب. وربما لجأوا إلى تكوين عصابات سرية فلم تسلم من شرِّهم أيام الاضطرابات مدينة أو قرية حتَّى القاهرة[3].

أمَّا المرأة في هذا العصر فقد تمتعت بمكانة سامية؛ إذ كان المماليك أنفسهم ينظرون إليها نظرة ملؤها الاحترام والتقدير، فاحترم المصريون المرأة أكثر مِمَّا كانوا عليه من ذي قبل تبعاً للحكام؛ إذ الناس على دين ملوكهم غالباً. ولذلك قُدِّر للمرأة في هذا العصر أن تبلغ شأواً بعيداً وتؤدي دوراً كبيراً في سياسة

١/ الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية: عبد اللطيف حمزة، ط١، مطابع دار العلم في مصر، القاهرة، بدون تاريخ، ص١٧-١٩.

٢/ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، ط١، مطبعة دار الوطن، القاهرة، سنة ١٣٤٦هـ، ١/٣٠٦، ٢٧٧.

٣/ المرجع السابق: ١/٢٧٧.

الدولة، وفي النشاط العلمي والديني والأدبي[1].

ومن الظواهر اللافتة للنظر في هذا العصر؛ رواج تجارة الرقيق في أسواق مصر وغيرها من البلاد[2].

ومن عجب أن هذا المجتمع الذي غلبت عليه الاضطرابات وكثر فيه الظلم أحياناً وساده عدم التوازن بين طبقاته، والفتور في علاقات أفراده، وكثيراً ما انعدم الأمن والاستقرار في ربوعه ازدهرت فيه العلوم والمعرفة والثقافة، فكثرت فيه دُور العلم من مساجد ومدارس.

ثالثاً- الحياة الثقافية:

ازدهرت الحياة العلمية والثقافية في هذا العصر، ونشطت الحركة العلمية، وكان لهذا أثر كبير على حياة الأشموني.

وقد راج سوق العلم ونشطت حركة علمية واسعة النطاق. ومن عجائب التاريخ في هذا العهد ألاَّ تكون جوانب الحياة العامة على درجة واحدة من الانحطاط والازدهار، والتقدُّم والتأخُّر. ولتأثير هذا الجانب من الحياة على الأشموني أكثر من غيره، أكتبُ عن هذه الناحية العلمية الثقافية بشيء من التوسع دون أن ينحرف بي ذلك عن مسار البحث الأساس وهدفه العام وغرضه الأول.

لقد تضافرت عوامل كثيرة على انتشار العلم والثقافة في هذا العصر بمصر، ففي حين بدأ الخلل والانحلال يدبُّ في أوصال العراق -وهي مركز الخلافة وعاصمة الدولة العباسية- كانت مصر تتمتع بحركة علمية وثقافية واسعة لها

١/ الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية: ص٢١٢.

٢/ السلوك لمعرفة دول الملوك: ٣/٦٦١.

أثرها في انتشار العلوم والآداب وكثرة العلم والعلماء[1]. وكأنما قُدِّر لِمصر أن تنهض بعبء العلم وحدها في هذا العصر؛ إذ لَمْ تكن الأندلس بأحسن حالاً من العراق، بل أسوأ؛ لأنها كانت تسير في طريق الزوال والسقوط بسرعة مذهلة[2]. وليس هذا ولا ما ذكرناه من عناية المماليك بالعلماء السبب الوحيد لهذه النهضة الثقافية العلمية في مصر خلال حكم المماليك، بل كان لذلك أسباب أخرى تضافرت على تكوين ذلك الواقع المشرق، نوجز أهمها فيما يلي:

١/ هجرة كثير من العلماء إلى مصر من مدن العراق والشام بعد الاجتياح المغولي للعراق ومن الأندلس بسبب انتشار الفتن والصراعات الطاحنة فيها.

٢/ استتباب الأمن في مصر نسبياً، بدرجة أحسن من غيرها.

٣/ تشجيع المماليك للعلماء والأدباء، "إذ كان المماليك -لشعورهم بنقص أحسابهم، ولأنهم دخلاء- يحاولون استكمال مهابتهم"[3]. بتشجيع العلماء وطلبة العلم وتقريب الأدباء وأهل الفكر في مجالسهم وهم يشعرون في دواخلهم أنهم يجهلون العربية ويحكمون شعباً غريباً عنهم، فكانوا يرون أنه لا بد من التقرب إليهم بإكرام دينهم ولغتهم وثقافتهم. ولعل هذا هو سر اهتمام المماليك بالعلم والعلماء فلم يكَد بلد ينافس مصر في هذا الشأن؛ لِما عُرِف من حضارتها وعمرانها. فما كان من المماليك إلاَّ أن يواصلوا في بناء هذه الحضارة إذا أرادوا البقاء لدولتهم في مصر، والاحترام لأنفسهم

١/ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، ط٣، دار المنار بمصر، سنة ١٩٨١م، ص٢٢٥، ٣١٦.

٢/ حُسن المحاضرة: ١/٣٠٦.

٣/ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص٢٢٥.

في قلوب السكان وعامة الشعب "فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والرَّبط، ووقفوا عليها الأوقاف؛ فكثر طلاب العلم... وارتحل الناس في طلب العلم من العراق والمغرب، اللتين نفقت فيهما أسواق العلوم إلى مصر الناشطة في الحركة العلمية"[1].

هذا ومن مظاهر الحياة العلمية المزدهرة في مصر ما يلي:

١/ انتشار دُور العلم والتعليم، من مساجد ومدارس ومكتبات؛ إذ بلغت المساجد التي شيدت في عهد الملك الناصر وحده، ثمانية وعشرين مسجداً إلى جانب الجامع الأزهر الذي ظلَّ محتفظاً بمكانة عظيمة في هذا العصر حيث كان أعظم منابع الثقافة العربية والإسلامية. "أمَّا المدارس في القرن الثامن فلا يستطيع أحد حصرها لكثرتها"[2].

وهناك مدارس كبيرة طبقت شهرتها الآفاق كمدرسة الظاهر بيبرس، والمدرسة الصالحية التي بناها الملك الصالح نجم الدين، والمدرسة المنصورية نسبة إلى الملك المنصور قلاوون. ولَمْ يكتفِ سلاطين المماليك ببناء المساجد والمدارس والزوايا والربط، بل زوَّدوها بالمكتبات التي تعد ركناً مهماً في بناء الحياة العلمية والثقافية في هذا العصر وفي كل عصر، وقد ألحق الملك الظاهر بيبرس بمدرسته خزانة كتب جليلة تشتمل على مراجع ضخمة في مختلف العلوم، وكذلك حرص السلطان المنصور قلاوون على تزويد مدرسته بالكثير من

١/ مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون، ط٣، مطبعة بولاق المصرية، ١٣٢٠هـ، ص٤١١.

٢/ رحلة ابن بطوطة المسماة رحلة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار: محمد بن عبد الله بن محمد الطنجي المشهور بابن بطوطة، ط١، بدون تاريخ، ١/١٢٠.

الكتب في الحديث والتفسير واللُّغة والفقه والطب ودواوين الشعر[1].

٢/ تنوع العلوم التي كانت تُدرس في هذه المساجد والمدارس، فقد شملت علوم الدين كالعقيدة والفقه والحديث والتفسير، والعلوم اللُّغوية كالنحو والصَّرف، وعلوم البلاغة، والعلوم العقلية كالفلسفة والمنطق إلى جانب علوم الحياة العامة كالطب والفلك[2].

٣/ كثرة العلماء فقد أنتجت هذه الحركة العلمية والثقافية طائفة كبيرة من العلماء في مختلف العلوم والفنون، بإسهامهم في تركيزها وانتشارها وازدهارها، وفي كتاب (**حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**) تفصيل لذلك أيما تفصيل؛ إذ حرص المؤلف على حصر علماء كل فن وتعداد مؤلفاتهم في كل مجال من مجالات العلم التي عُرفت حتَّى ذلك العصر[3].

ولَمْ يقتصر هذا الازدهار العلمي وهذه النهضة الثقافية على القاهرة وهي عاصمة الدولة بل شمل ذلك المناطق الأخرى في مصر. وحسبك دليلاً على ذلك ما جاء في كتاب (**الطالع السعيد الجامع لأسماء نُجباء الصَّعيد**) أي صعيد مصر، وهو باديتها؛ فلم يخلُ بلد في مصر من العِلم والعلماء في هذا العهد العصر المملوكي الذي بقيت آثاره إلى اليوم[4].

١/ العصر المملوكي في مصر والشام: الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، ط١، مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة، سنة ١٩٦٥م، ص٣٣٣.

٢/ العصر المملوكي في مصر والشام: ص١٩٣.

٣/ حُسن المحاضرة: ١/١٩٠، ٣٠٦.

٤/ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي، حوادث سنة ٦٩٨هـ، ط١، دار الكتب المصرية بالقاهرة، سنة ١٣٦٩هـ، ١٠/٣١٥.

٤/ نشاط التأليف: من أهم مظاهر الازدهار العلمي في هذا العصر: كثرة التأليف في العلوم المختلفة؛ استجابة للدواعي التي تقدمت. ويكفي في الدلالة على ذلك أن أشهر نحاة مصر وأهم كُتب النحو فيها كانت في هذا العصر، فقد كان فيها ابن النحاس المصري، صاحب (**إعراب القرآن**) وغيره، وأبو حيان النحوي صاحب (**البحر المحيط**) ومن شُرَّاح الألفية وحدها المرادي وابن عقيل وابن هشام وغيرهم كثير مِمَّن كان لإنتاجهم أثر كبير في الحركة العلمية والثقافية في هذا العصر والعصور التالية.

ومِمَّا شجع هذا النشاط "اهتمام سلاطين المماليك بالعلم والعلماء، كالملك الناصر بن قلاوون الذي اشتغل بالعلم كثيراً حتَّى نسخ كتاب (**دلائل النبوة**) للبيهقي بخط يده"[1].

ومن هنا يبدو أنه ليس من المبالغة في شيء وصف بعض الباحثين لهذا العصر بعصر الموسوعات؛ لظهور طائفة كبيرة منها، كـ(**تهذيب اللُّغة**) للأزهري، و(**الصحاح**) للجوهري، و(**المخصص والمحكم**) لابن سيده، و(**القاموس المحيط**) للفيروزآبادي، و(**نهاية الأرب في فنون الأدب**) للنويهي، و(**صبح الأعشى**) للقلقشندي، وكلها موسوعات ومجلدات كبيرة[2].

وأُشير هنا بصفة خاصة إلى ازدهار الدراسات النحوية واللُّغوية في هذا العصر. وقد نشأت الدراسات النحوية في مصر مبكراً على يد جماعة من القُرَّاء والمؤدبين مثل: عبد الرحمن بن هرمز تلميذ أبي الأسود الدؤلي، وعثمان بن سعيد القبطي المشهور بوَرْش راوي نافع المشهور، الذي أخذ عنه قراءته بالمدينة المنورة

١/ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ١٠/٣١٥.

٢/ الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية: ص٣٦.

سنة ١٥٥هـ، ثم عاد إلى الفسطاط وصار شيخاً للإقراء في مصر. ثم جاء ابن ولاد التميمي البصري الأصل الذي نشأ بالفسطاط ورحل إلى العراق، وأخذ عن الخليل وعاد لمصر بالمذهب البصري، وهو أول نحوي في مصر بالمعنى الدقيق للنحو، وقد عاصره أبو الحسن الأغر تلميذ الكسائي، وبذلك اتصلت الدراسات النحوية واللُّغوية في عصره بمدرسة البصرة والكوفة النحويتين[1].

ثم توالت جماعات النحاة إلى مصر بين زائر ومقيم، فكان من مشاهيرهم فيها ابن بابشاذ وابن بري وابن الحاجب وابن مالك وابنه المعروف بابن الناظم، ثم طبقة أبي حيان والمرادي وابن عقيل وابن هشام وابن الضائع والأشموني وغيرهم مِمَّن أخذ عن أئمة المدرستين البصرية والكوفية، كما عرفوا النحو البغدادي القائم على مبدأ الاختيار من المذهبين، عن أمثال ابن كيسان، ومع ذلك كان المذهب البصري هو الذي رجحت كفته في التأثير على المدرسة النحوية المصرية؛ لأسباب أهمها:

١/ وصول كتاب سيبويه إلى مصر في وقت مبكر وقد مهَّد الطريق أمام الطلبة والعلماء من أن يكونوا على بيِّنة منه؛ إذ كان العلماء في كل عصر ومصر ينظرون إليه نظرة تقديس وإجلال وكان العالِم النحوي لا يعترف له بالنبوغ ما لَمْ يدرس كتاب سيبويه.

٢/ كان أبو جعفر النحاس الذي أخذ عن البصريين والكوفيين والبغداديين وأمثاله كابن كيسان وأبي بكر بن شقير الذي عاد إلى موطنه في مصر، أخذ يدرس الطلاب كتاب سيبويه، وبذلك ساعد على نشر نحو البصرة في مصر.

١/ المدارس النحوية: للدكتور شوقي ضيف، طبعة دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٨م، ص٣٢٨.

٣/ الكتب النحوية التي وصلت إلى مصر بعد ذلك هي كُتب البصريين غالباً مثل: (**الإيضاح**) لأبي علي الفارسي، و(**الجمل**) للزجاجي. أضف إلى ذلك وجود بعض من كبار أئمة البصرة بمصر مثل: علي ابن سليمان المعروف بالأخفش الصغير الذي قدم مصر سنة ٢٨٧هـ، وبقي فيها ثلاثة عشر عاماً[١].

ويُفهم من هذا أنه قد توفر لمصر كل أسباب النهضة النحوية ودواعي ازدهار العلوم من نحو وغيره، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

١/ قدم الدراسات النحوية في مصر.

٢/ جمع نحاة مصر بين المدارس النحوية الثلاث: البصرية والكوفية والبغدادية.

٣/ اجتماع علماء المشرق والمغرب من العراق والشام والأندلس فيها.

٤/ وصول كتاب سيبويه إليهم مبكراً.

٥/ كثرة المؤلفات النحوية فيها.

وكل هذا أدى إلى تمازج المدارس النحوية وتكاتفها على إنشاء المدرسة النحوية المصرية التي توفرت لها من أسباب الازدهار والنضج والكمال.

وهذا مِمَّا ساعدهم على الإنتاج النحوي الغزير من المطولات والمختصرات والشروح والحواشي والمنظومات للتسهيل على الدارسين[٢].

١/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ١/٤٧.

٢/ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص٢٢٩.

وهذا لا يعني أن النحو وعلوم العربية عموماً كانت منفصلة عن بقية العلوم كالفقه، والحديث، والقراءات، والتفسير، وغيرها؛ إذ كان النحاة أنفسهم علماء في هذه الفنون، يقومون على تدريسها، فالنحاة جميعاً كانوا من النابغين في العلوم الأخرى وإن غلب عليهم النحو، ولَمْ يكن التخصص بمعناه الحديث معروفاً في تلك العصور التي عُرفت بالموسوعية وسعة الاطلاع والأخذ من كل علم بطرف أو نصيب وافر[1].

وظل الأمر هكذا، حتَّى إذا جاء عصر الأشموني لَمْ يجد شيئاً جديداً مبتكراً في الدراسات النحوية واللُّغوية، فصار المؤلفون يحشدون في مؤلفاتهم آراء النحاة المتقدمين من المدارس النحوية المختلفة، وخير دليل على ذلك هو شرح الأشموني على ألفية ابن مالك الذي أحاول دراسة تنبيهاته في هذا البحث.

وخلاصة القول إن العصر الذي عاش فيه الأشموني كان مزدهراً علمياً وثقافياً وإن لَمْ يكن كذلك سياسياً، واجتماعياً، وربما أدبياً. ومن نافلة القول إن الأشموني كغيره من علماء هذا العصر تأثر بهذا الجو العلمي المزدهر، وهذه البيئة الثقافية اليانعة الثمار الدانية القطوف، فتعمق في دراسة العلوم، خصوصاً النحو والصَّرف، وعلوم اللغة عموماً، فجاء عالِماً موسوعياً في هذه العلوم لا يشق له غبار، يدل على ذلك شرحه على الألفية الذي يقوم هذا البحث على دراسة جانب منه.

١/ حُسن المحاضرة: ١/٢٣١.

الفصل الثاني

شرح الأشموني على الألفية وتنبيهاته فيه

المبحث الأول
ابن مالكٍ وألفيته

المبحث الثاني
شرح الأشموني على الألفية

المبحث الثالث
التنبيهات في شرح الأشموني

المبحث الأول
ابن مالكٍ وألفيته

أولاً- اسمه ونسبه ونسبته:

هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني[1].

أمَّا الطائي فنسبة إلى قبيلة طيِّ، وأمَّا الجياني فنسبة إلى مدينة (جيان) مسقط رأسه بالأندلس[2].

ثانياً- مولده:

اختلف المؤرخون في السنة التي وُلِد فيها، قال الذهبي: وُلِد سنة ٦٠٠هـ أو سنة ٦٠١هـ. وجاء في (**نفح الطيب**) أنه وُلِد سنة ٦٠٠هـ أو التي بعدها، ويُعزى هذا الاختلاف إلى عدم الدقة في تاريخ المواليد في ذلك العصر، وبخاصة الأُسَر الفقيرة والمتوسطة، ولكن يُرجَّح أنه وُلِد سنة ٦٠٠هـ، وذلك لجزم أكثر المؤرِّخين بذلك دون سواه[3].

ثالثاً- تعليمه وشيوخه:

قضى فترة شبابه بالأندلس، وفيها تلقى ما يتلقاه طالبو العلم فيها في ذلك العصر، فبدأ بحفظ القرآن الكريم، ودرس علومه وقراءاته، وأخذ من علوم العربية بحظ وافر. ومن شيوخه:

١/ يُنظر، في ترجمة ابن مالك: طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، محمود الطناجي، ط الحلبي بمصر، د.ت، ٢٨/٥؛ شذرات الذهب: ٣٣٩/٥؛ بغية الوعاة: ١٣٠/١؛ الأعلام: ٢٣٣/٦؛ معجم المؤلفين: ٢٣٤/١٠.

٢/ معجم البلدان: مادة (جيان)، ١٨٥/٣.

٣/ البداية والنهاية في التاريخ: ابن كثير، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل، ط١، دار السعادة، بمصر، دون تاريخ، ٢٢٧/١٣.

١/ ثابت بن خيار الكلاعي، المتوفى سنة ٦٢٨هـ.

٢/ أبو علي الشلوبيني، المتوفى سنة ٦٤٥هـ.

٣/ أبو صادق الحسن بن صباح، المتوفى سنة ٦٣٢هـ.

٤/ أبو الفضل نجم الدين مكرم، المتوفى سنة ٦٣٥هـ.

رابعاً- مكانته العلمية:

كان العالِم الجليل ابن مالك واسع الثقافة، وكانت له مكانة عظيمة في العلم والفكر، يأخذ من كل فن بطرف، ولذلك نجد مصادر معارفه متعددة ومتنوعة، وتحدث عنه أصحاب التراجم فأثبتوا له تلك المكانة، وذلك أنه "صرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتَّى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعِللها، وأمَّا اللُّغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، وأمَّا النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يُجارى وحَبراً لا يُبارى... وأمَّا أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللُّغة فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه، ويتعجبون من أين يأتي بها؟ وكان نظم الشعر سيلاً عليه"[1].

خامساً- مؤلفاته:

له الكثير من المصنفات ولها أثرها الكبير في المكتبة العربية، تمتاز بغزارة المادة العلمية وبراعة التأليف والتنظيم؛ وذلك لكثرة اطلاعه وسعة عقله وصبره في مجال البحث، فله مؤلفات مستقلة بالصرف، وأخرى جمعت بين النحو والصَّرف، وثالثة لغوية، كما له مؤلفات في **القراءات**، منها:

١/ شذرات الذهب: ٥/٣٣٩.

١/ المالكية: كتاب في القراءات.

٢/ اللاَّمية: وهي كأختها المالكية في القراءات.

أمَّا مؤلفاته في **النحو والصَّرف** فهي كثيرة، منها:

١/ إيجاز التعريف في علم التصريف.

٢/ شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته.

٣/ لامية الأفعال.

٤/ تحفة المودود في المقصور والممدود.

٥/ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه.

٦/ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

٧/ عمدة الحافظ وعدة اللاحظ.

٨/ المقدمة الأسدية.

٩/ الكافية الشافية في النحو والصَّرف وشرحها.

١٠/ ألفيته المعروفة في النحو.

سادساً- وفاته:

ذكر المؤرخون أنه "توفي في سنة ٦٧٢هـ بدمشق ودفن بسفح قاسيون[١]"[٢]، وساعد على هذا التحديد فضل ابن مالك وعلوّ مكانته، وكان لوفاته أثرٌ كبيرٌ في النفوس وتركت حزناً وأسىً عميقاً.

١/ قاسيون: بالفتح وسين مهملة والياء تحتها نقطتان مضمومة وآخره نون: الجبل المشرف على مدينة دمشق، يروى فيه أخبار الصالحين؛ معجم البلدان: للشيخ الإمام شهاب الدين أبي ياقوت الحموي الرومي البغدادي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٥٧م.

٢/ بغية الوعاة: ١/١٣٤؛ نفح الطيب: ٢/٤٢٥.

سابعاً- الألفية ومكانتها:

هي منظومة في نحو ألف بيت من مزدوج الرجز، قصد بها جمع مقاصد النحو حيث يقول:

وأستعين الله في ألفية ** مقاصد النحو بها محوية

وهي خلاصة منظومته الكبرى (**الكافية الشافية**) في علمَي النحو والصَّرف، وكانت الألفية تلخيصاً وتحريراً لمسائل العِلمين يقول ناظمها:

وَمَا بِجَمعِهِ عُنِيتُ قَد كَمَل ** نَظماً عَلَى جُلَّ المُهِمَّاتِ اشتَمَل

ويقول:

أحصَى مِنَ الكافِيَةِ الخلاَصَة ** كمَا اقتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَة

والألفية أشهر كتب ابن مالك على الإطلاق وبها يُعرف ناظمها فيُقال: "صاحب الألفية الشهيرة"[1].

وهي الكتاب المقرر في المراحل الدراسية باعتبار شروحها سهولة وصعوبة وتوسعاً وإيجازاً؛ ولأهميتها نقلت للغات الأخرى[2].

وتبدو مكانتها من عناية العلماء بها وشرحها والتعليقات الكثيرة عليها والحواشي التي وضعت حولها. ومن أشهر شروحها:

١/ شرح ابن الناظم.

٢/ شرح أبي حيان، المتوفى ٧٤٥هـ، المسمى (**منهج السالك**).

١/ علم اللُّغة: د. علي عبد الواحد وافي، ط لجنة البيان العربي، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م، ص٦٥.

٢/ تاريخ آداب اللُّغة العربية: جرجي زيدان، ط دار الهلال، (د.ت)، ٣/١٥٠.

٣/ شرح المرادي، المتوفى ٧٤٩هـ، المسمى (التوضيح).

٤/ شرح ابن المظفر الوردي، المتوفى ٧٤٩هـ، المسمى (**تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**).

٥/ شرح ابن هشام، المتوفى ٧٦٢هـ، وله شرحان عليها أحدهما: (**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**)، والآخر: (**دفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة**)، وهو أربعة مجلدات كما جاء في (**بغية الوعاة**)[1].

٦/ شرح ابن عقيل، المتوفى ٧٦٩هـ.

٧/ شرح الأشموني، المتوفى ٨٧٢هـ، المسمى: (**منهج السالك**).

٨/ شرح السيوطي، المتوفى ٩١٠هـ، المسمى (**البهجة الرضية**).

١/ بغية الوعاة: ٦٨/٢.

المبحث الثاني
شرح الأشموني على الألفية

(**شرح الأشموني على الألفية**) من أشهر كتب النحو إن لَمْ يكن أشهرها على الإطلاق عند المختصين، وحتَّى لا يتشعب الكلام عنه ويطول، أرتبه في النقاط التالية، طلباً للضبط واتباعاً للمنهج، وتيسيراً على المطَّلِع.

أولاً- اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف وتاريخ تأليفه:

سمى الأشموني شرحه على ألفية ابن مالك: (**منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**) وهذا واضح في مقدمته: "... وقد لقَّبته بـ(**منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**)، ..."[1]. ومع ذلك فقد اشتهر الكتاب بين الناس بـ(**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**) حتَّى إن جميع طبعاته المنشورة كُتب عليها هذا الاسم، ولا أعرف سبباً لهذا؛ إذ الاسم الذي أطلقه عليه صاحبه ليس بالطويل الذي يحتاج إلى اختصار، وهو اسم مسجوع خفيف الوقع على الأذن، إلاَّ أن يقال: إن طلب التمييز من أول وهلة، دعاهم إلى هذه التسمية المشهورة؛ لكثرة الشروح المسجوعة الأسماء على الألفية.

أمَّا نسبة الكتاب إلى مؤلفه، فهو محل إجماع.

ولَمْ يذكر أحد مِمَّن وقفت على كلامهم في تاريخ هذا الشرح، بل لَمْ يُشر واحد منهم إلى ذلك البتة. ولكن يبدو من خلال الكتاب أنه ألَّفه في أواخر عمره بعد أن نضج علمياً، يدل على ذلك أسلوبه الهادئ وكلامه الرزين، وطول نَفَسه في الشرح والمناقشة والتقسيم والتنبيه والردود والمقارنة إلى آخر ما يدل على كمال العقل ونضج العلم والنفس.

١/ شرح الأشموني: ١/١٥.

ثانياً- مضمون الكتاب:

هو شرح كامل شامل مطوَّل مبسوط على الألفية، يتتبعها بيتاً بيتاً، وكلمةً كلمة، وجملةً جملة، لا يغادر صغيرة فيها ولا كبيرة؛ فكان بذلك أوسع شروحها التي وصلت إلينا حتَّى الآن، فهو: "في الحق أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها، بل إنه من أوفى كتب النَّحو جمعاً لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل، ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع؛ فأمامه من شروح الألفية: شرح ابن الناظم، والمرادي، وابن عقيل، والشاطبي، والتوضيح، وغيره. ومن شروح الكافية: شرح الناظم وغيره، ومن شروح التسهيل: المرادي وغيره، وأمامه المغني، وهذا كله عدا كتب السابقين، فما عليه -وقد رام أن يكون شرحه موسوعة- إلاَّ أن يضم كل شيء إلى نظيره، ويضعه في موطنه..."[1].

وقد تضمَّن الكتاب عدداً ضخماً من الشواهد النحوية وغيرها، بمختلف أنواعها، ففيها آلاف الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال العربية، والأبيات الشعرية، إلى جانب ذكر عدد كبير من أعلام النحو في العصور المختلفة للاستظهار بآرائهم أو مناقشتهم أو الرد عليهم، أو المقارنة بين أقوالهم، وذلك في عدد من كتب النحو في العصور المختلفة. وبهذا يُعدُّ هذا الشرح من أكبر الموسوعات في النحو وما يتعلق به من معلومات حوله؛ لأنه "قد تمثل فيه الشروح الكثيرة التي سبقته تمثلاً منقطع النظير، كما تمثل كتابات النحاة المختلفين، وقد تحول كل ذلك سيولاً في شرحه... يقابل آراء ابن مالك في الألفية على آرائه في التسهيل وآراء النحاة المختلفين من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، وكثيراً ما يفصح عن رأيه مبيِّناً

١/ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص٢٤٥.

وجهة نظره"[1].

وبهذا يُعدُّ (**شرح الأشموني**) من أهم شروح الألفية، كما يُعدُّ من أهم مراجع النحو وموسوعاته على امتداد تاريخه الطويل.

ثالثاً- منهجه العام:

يرى الأشموني أن شرحه "خلا من الإفراط الممل وعلا عن التفريط المخل، وكان بين ذلك قواما"[2]. وقد صدق؛ فهذا القول يصور منهجه العام في الشرح أصدق تصوير، فهو يبدأ بكتابة البيت من الألفية ثم يبيِّن ما فيه بياناً يطول أحياناً ويتوسط غالباً ويقصر أحياناً؛ شارحاً البيت كلمةً كلمة، منبِّها إلى ما في كل كلمة من إشارة نحوية أو صرفية أو معنوية، وقد يذكر بعض المعلومات التاريخية والدينية والخُلقية... إلى جانب آراء النحاة وأقوالهم خاصة آراء ابن مالك في كتبه الأخرى، فيكثر من إيرادها؛ للاستعانة بها على فهم مراده في الألفية أو المقارنة بين ما ورد هنا وهناك.

وقد يتخلل ذلك تنبيه أو تنبيهات. ولا يغفل بذلك كله عن إيراد الشواهد. وقد يستطرد فيذكر معلومات لا صلة لها بالنحو من قريب أو بعيد. فقد ذكر مثلاً في شرح البيت الأول من الألفية عند قول الناظم: "أحمد ربي الله" كلاماً طويلاً عن لفظ الجلالة (الله)، ومن ذلك أنه لَمْ يُسم به سواه مستدلاً بقوله عز وجل: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[3]. أي هل تعلم أحداً سمى الله غير ذلك؟ ثم ذكر أنه اسم عربي عند الأكثر. وهذه كلها معلومات

١/ المدارس النحوية: ص٣٦٢.

٢/ شرح الأشموني: ١/١٥.

٣/ سورة مريم: الآية (٦٥).

لغوية لا بأس بذكرها هنا، ولكنه يستطرد فيذكر أن هذا اللفظ (الله) عند المحققين هو اسم الله الأعظم، وأنه قد ذكِر في القرآن الكريم في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً، ولا يكتفي بهذا بل يذكر اختيار الإمام النووي تبعاً لجماعة من العلماء أن اسم الله الأعظم هو الحيُّ القيُّوم، مع ذكر دليلهم، وأن (الحي القيوم) لَمْ يذكر في القرآن إلاَّ في ثلاثة مواضع: البقرة، وآل عمران، وطه. وهكذا[1].

وهو يسير على هذا النهج في شرح البيت حتَّى إذا استوفى شرح كلماته واحدة تلو الأخرى، معلِّقاً عليها ذاكراً ما حولها من معلومات نحوية وغيرها انتقل إلى التنبيهات.

وقد يشير إلى شيء من التوجيه الإعرابي لبعض المواضع من البيت إذا بدا له أنها تحتاج إلى ذلك. وهكذا حتَّى إذا أوفى البيت حقه من الشرح والتعليق والتنبيه والإعراب وغير ذلك انتقل إلى البيت الذي يليه إلى آخر الكتاب.

ومن الملفت للنظر أنه التزم بهذا المنهج العام في الشرح كله دون ملل أو كلل، فسار فيه على منهج واحد من حيث البسط والتوسع كأنه ألَّفه في شوط واحد، وهذا مِمَّا يُحمد له؛ لأنه يدل على صبره وتحمله وطول باعه وقوة عزيمته.

ولا أخالني في حاجة إلى ضرب الأمثلة لهذا المنهج العام في الشرح، خاصة في مثل هذا البحث الأكاديمي، فالكتاب كله على هذا المنهج وهو مشهور بين يدي المطَّلع. وذلك يُغني عن التمثيل الذي يؤدي إلى التطويل.

١/ ورد في سور: البقرة: الآية (٢٥٥)؛ ، وآل عمران: الآية (٢)؛ وطه: الآية (١١١).

رابعاً- أسلوبه:

أسلوب الأشموني في شرحه أسلوب تعليمي تقريري، أظهر صفاته الوضوح والسهولة والبعد عن الحوشي والمعقد من الألفاظ والعبارات. وهو وسط "خلا من الإفراط الممل، وعلا عن التفريط المخل، وكان بين ذلك قواما"[1]. كما وصفه هو نفسه في مقدمته. ويبدو أنه كان يعيد النظر المرَّة تلو الأخرى في عبارته "بغرض تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه"[2]. كما يبدو أنه التزم بأسلوب واحد في الشرح كله من أوله إلى آخره؛ فحُق له أن يصفه بأنه "شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد، تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق..."[3].

وهذا السجع في المقدمة لَمْ يلتزم به في الشرح ولَمْ يُعنَ به ولا قصد إليه، إلاَّ ما جاء منه عفو الخاطر وهو نادر قليل.

ومع كل هذا لا يخلو أسلوبه أحياناً من الحشو والتطويل والاستطراد إلى علوم أخرى لا صلة لها بالنحو، وليس هذا أمراً خاصاً به، ولكنه أسلوب كثير من المؤلفات في عصره وما قبله وبعده في مختلف العلوم، فكأنه من سمات التأليف في تلك العصور، وربما دعاهم إليه الحرص على كسر الملل وتجديد النشاط والتخفيف على القارئ من جفاف بعض العلوم خاصة في مؤلفاتها الكبيرة مثل هذا الشرح.

١/ شرح الأشموني: ١/١٥.

٢/ المرجع السابق: ١/١٥.

٣/ المرجع السابق: ١/١٥.

خامساً- قيمته العلمية:

قيمة هذا الشرح كبيرة عند العلماء وطلبة النحو وقد ظهرت هذه القيمة مع أول يوم لظهور هذا الشرح للناس، وما زالت إلى يومنا هذا، وأظن أنها ستستمر ما بقي علم يُطلب ونحو يُدرس.

وقد اعتنى العلماء بهذا الشرح عناية عظيمة تمثلت في أمور منها: وضعهم عليه كثير من الحواشي والتعليقات والتقارير وإقامة كثير من البحوث عليه حديثاً؛ فشرح الأشموني على الألفية لَمْ يُهمل في يوم من الأيام، بل ظل متداولاً بين العلماء، حتَّى إنك لا تكاد تجد كتاباً آخر بحثاً أو موضوعاً في النحو بعده إلاَّ وجدت ذكره فيه واعتماده عليه.

ومِمَّن وضع عليه حاشية: أبو عبد الله محمد بن سعيد التونسي، والشيخ محمد علي الصبان الشافعي، وحاشيته عليه مشهورة مطبوعة مع الشرح في أغلب الطبعات، وعلَّق عليه تعليقات واسعة نافعة الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، والسيد حسن حمد وغيره.

ومن مظاهر العناية بهذا الشرح كثرة طبعاته منفردة ومحشي ومعلقاً عليه، وكثرة النقل عنه فيما أُلِّف بعده من كتب النحو وبحوثه، والعناية بشواهده.

سادساً- مكانته بين شروح الألفية:

عُرف من شروح الألفية قبل الأشموني شرح ابن الناظم، وشرح المرادي، وشرح ابن عقيل، وشرح الشاطبي، وشرح ابن هشام (**أوضح المسالك**). وقد شرح الألفية كثيرون قبل الأشموني وبعده، ومن نافلة القول أن الأشموني قد وقف على بعض هذه الشروح دون البعض الآخر، وقد استفاد مِمَّا وقف عليه أيما استفادة، فجاء شرحه "أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها،

بل إنه من أوفى كتب النحو جمعاً لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل"[1]. ولهذا لا غرابة أن يكون (**شرح الأشموني**) أشهر شروح الألفية وأكبرها وأوسعها انتشاراً وأكثرها ذكراً فهو بحق شرح موسوعي شامل مستوعب.

وقد غمزه بعض المحدثين بسرقة بعض ما سبقه من الشروح كـ(**شرح المرادي**)، ويبدو أن هؤلاء نسوا أن الأشموني جاء في عصر نضج فيه النحو، فعرفت مذاهبه وثبتت أساليبه واستقامت مناهجه، وليس من المأمول أن يأتي فيه بجديد من القواعد والآراء أو الأفكار أو حتَّى الصياغات، فلم يبقَ أمامه إلاَّ الجمع والانتخاب والدراسة والمقارنة والاختيار، وهذا ما فعله مشكوراً.

سابعاً- مصادره:

اعتمد الأشموني في شرحه على ما وقف عليه من كتب النحو وغيرها، فبالإضافة إلى شروح الألفية قبله وخاصة شروح الناظم على (**الكافية الشافية**) و(**التسهيل**)، اعتمد على (**المغني**) لابن هشام، و(**الكتاب**) لسيبويه، وما بينهما من مصادر النحو ومراجعه مِمَّا كان معروفاً في عصره ووصلت يده إليه.

وعلى خلاف ما يدَّعي بعض الباحثين المعاصرين كان الأشموني كثيراً ما يصرح بأسماء النحاة وكتب النحو قبله كـ(**المغني**) و(**التوضيح**)، والمرادي وابن الناظم، ولكن الغالب الأعم ألا يصرح باسم من ينقل عنه ولا يشير إلى اسم الكتاب الذي يأخذ منه؛ لأنَّ ما جاء في شرحه من القواعد والمعلومات التي استقرت في النحو منذ سيبويه، فليس من الضروري أن يصرح بنسبتها إلى قائل مُعيَّن. ومن المعروف أن النحو قد اكتمل بناؤه في كتاب سيبويه فلم يضف إليه

١/ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص٢٤٥.

مَن جاء بعده كبير شيء، إلاَّ الشرح والبسط لبعض التطبيقات أو النظم أو الإيجاز في متون مكثفة المادة لتسهيل الحفظ على الدارسين.

هذا، ويدل على سعة انتشار هذا الشرح: القبول الواسع الذي وجده من الدارسين للنحو على مرِّ العصور والعناية التي وجدها من العلماء في كل عصر ومصر بعده.

المبحث الثالث
التنبيهات في شرح الأشموني

أولاً- معناها اللغوي:

مادة (ن ب هـ) وردت في المعاجم العربية، مجردة ومزيدة بالهمزة وبالتاء؛ لِمَعانٍ كثيرة متقاربة، كالقيام من النوم والتيقظ، والانتباه عن الغفلة، والرفعة والشرف، ونحو ذلك من المعاني التي يمكن إرجاعها إلى معنى عام مشترك، إلاَّ أنهم ذكروا أيضاً أن هذه المادة من الأضداد، فتدلُّ على المعنى وضده.

ولأهمية المعنى اللُّغوي وأثره في فهم المعنى الاصطلاحي أعرض هنا خلاصة ما ورد في المعاجم العربية في معنى هذه المادة، حتَّى يكون ذلك تمهيداً وبساطاً لإدراك المعنى الاصطلاحي الذي يبدو أنه لَمْ يتبلور في كتب النحاة، ويصبح مصطلحاً نحوياً ذا دلالة متعارف عليها في أذهان النحاة.

من ذلك ما ورد في معجم مقاييس اللُّغة من "النون والباء والهاء أصل صحيح يدلُّ على ارتفاع وسموّ، ومنه النُّبْه والانتباه وهو اليقظة والارتفاع من النوم، ونبَّهته أو أنبهته، ومنه رجل نبيه أي شريف"[1].

ثم ذكر المؤلف "أن النَّبه من الأضداد، يُقال للشيء الضائع: نَبَهٌ، وللموجود: نَبَهٌ. وهو عندنا صحيح؛ لأنه إذا ضاع انتبه له، وإذا وجد انتبه له"[2].

١/ معجم مقاييس اللُّغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الجيل، بيروت، د.ت، ٣٨٤/٥، مادة (ن ب هـ).

٢/ المرجع السابق: ٣٨٤/٥، مادة (ن ب هـ).

ثم نقل عن أهل اللُّغة أن "النَّـــبَه: الضالة توجد عن غفلة، تقول: وجدت هذا الشيء نَبَهاً وأضللته نَبَهاً: إذا لَمْ يُعلم متى ضلَّ"[1].

وبعد أن ذكر أن القياس في هذا الباب هو ما ذكره؛ استدلَّ لذلك بقـــول الشاعر[2]:

كَأَنَّهُ دُملُجٌ[*] مِن فِضَّةٍ نَبَهٌ ** في مَلعَبٍ مِن عَذارى الحَيِّ مَفصومُ[**]

ويبدو من هذا عناية صاحب المقاييس بالمعنى المشترك على عادته في جميع كتبه، حتَّى يبدو للناظر في كلامه أنه لا تضاد بين المعنيين؛ لأنَّ كلامه المـــذكور يدلُّ على أنهم ما سمُّوا الضالة نَبَهاً ووجدانها كذلك إلاَّ أنها يُنتبه لها في الحـــالتين، فكان النَّـــبَهُ اسماً جامعاً لِما يحدث في الحالين من الانتباه، وعلى ذلك أرى أنه لا تضاد.

وقريب من هذا ما جاء في أساس البلاغة الذي استدلَّ مؤلفه لهذا المعـــنى بقول الآخر:

وَتَبذُلُ لي سَلمى إِذا نِمتُ حاجَتي ** وَتُلفى خِلالَ النُّبهِ وَهيَ مَنوعُ

ثم ذكر كلاماً لا يخرج عمَّا تقدم في مقاييس اللُّغة إلاَّ أنه أشار إلى أن "من المجاز: سمعت كلاماً، فما نبهت له: فما فطنتُ له. وما لي به نُبْه ونَبَه. ونبَّهتُه من

١/ معجم مقاييس اللُّغة: ٣٨٤/٥.

٢/ البيت لذي الرمة، في ديوانه ولسان العرب: ٥٤٧/١٣؛ وبلا نسبة في المخصص: ٧٣/١٣.

* / دملج الشيء دملجه دملاجاً: ضمَّه وسوَّاه، والدُملج: سوار يحيط بالعضد وجمعه دمـــالج؛ المعجم الوسيط: تحقيق إبراهيم أنيس والدكتور عبد الحليم منتصر وعطية الصوالحي ومحمد خلف الله، وأشرف على الطبع حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين، ص٣٢٠.

** / فصم الشيء فصماً: شقَّه وصدعه دون بينونة، والعقدة حلَّها، والشيء حنـــاه وقوَّســـه؛ المعجم الوسيط: ص٧٢٥.

غفلته، وتنبهَّتُ على الأمر: تفطَّنتُ له"[1].

ولا أرى في هذا الكلام شيئاً من المجاز الذي أشار إليه؛ إذ يبدو أن ما ذكره لا يخرج عمَّا تقدم في المعنى الحقيقي عند التحقق والنظر والتدقيق.

وجاء في (**القاموس المحيط**) أن "النُّبْهُ، بالضم: الفِطْنَةُ، والقيامُ من النَّوْم. وأنْبَهْتُهُ ونَبَّهْتُهُ فَتَنَبَّهَ وانْتَبَه. وهذا مَنْبَهَةٌ على كذا: مُشْعِرٌ به، ولفُلانٍ: مُشْعِرٌ بقَدْرِهِ، ومُعْلٍ له. وما نَبِهَ له، كفَرِحَ: ما فَطِنَ، والاسمُ: النُّبْهُ، بالضم. والنَّبَهُ، بالتحريكِ: الضالَّةُ تُوجَدُ عن غَفْلَةٍ، والشيءُ المَوْجودُ، ضِدٌّ، والمَشْهُورُ، كالنَّبِهِ، كَخَجِلٍ. ونَبُهَ، مُثَلَّثَةً: شَرُفَ، فهو نابِهٌ ونَبِيهٌ ونَبَهٌ، محرَّكةً، وقَوْمٌ نَبَهٌ أيضاً. ونَبَّهَ باسْمِه تَنبيهاً: نَوَّهَ. ومَنْبُوهُ الاسمِ: مَعْرُوفُهُ. وأمرٌ نابِهٌ: عظيمٌ. وأنْبَهَ حاجَتَه: نَسِيهَا، فهي مُنْبِهَةٌ، كمُحْسِنَةٍ. والنَّباهُ، كسحاب: المُشْرِفُ الرَّفِيعُ. ونَبْهَانُ: أبو حَيٍّ، وسَمَّوْا: نابِهاً وكزُبَيْرٍ ومحدِّثٍ وأميرٍ ومُحْسِنٍ"[2].

وجاء في الهامش تعليق على هذا الكلام بتثليث الفعل (فتح، ضم، كسر) من هذه المادة نقلاً عن بعض علماء اللُّغة أن الأكثرين اقتصروا على الضم، وقالوا: "هو الأفصح بدليل إتيان المصدر على النباهة والوصف على النبيه. وفعالة وفعيل من المقيس في فَعُل المضموم"[3].

ومضمون هذا الكلام لا يبعد كثيراً عمَّا سلف إلاَّ أنه عُني بالجانب الصَّرفي في المادة –وهو جانب مهم– فذكر أن الفعل منها مثلث كما ذكر أوزان ما

١/ أساس البلاغة: جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة دار الفكر، ص٦١٦.

٢/ القاموس المحيط: للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، سنة ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، ص١٦١٩.

٣/ المرجع السابق: ص١٦١٩.

تسمَّى به العرب منها، وهي: نبهان، ونُبيه كـزُبير (على صيغة التصغير) ومُنْبِّهٌ.

ومثل هذا ورد في (**لسان العرب**) الذي استدلَّ مؤلفه للمعنى الأصلي في هذه المادة بقول الراجز[1]:

أَنا شَماطِيطُ الذي حُدِّثْت بهْ
متَى أُنَبَّهْ للغَداء أَنْتَبهْ
ثم أُنَزِّ حَوْلَه وأَحْتَبهْ
حتى يُقالُ سَيِّدٌ، ولسْتُ بهْ

ثم شرح هذا النظم شرحاً مطولاً مستطرداً في ذكر أمور من اللُّغة والتصريف والقوافي والنحو والأسلوب، كما احتج بحديث الغازي وفيه: "... فإن نومه ونبهه خيرٌ كله"[2].

ثم شرح المادة شرحاً مطولاً لا يخرج غالبه عمَّا ذكِر. وأشار إلى أن العرب تقول: المال مَنْبهة للكريم، ويُستغنى به عن اللئيم، ولا يوجد في كلامه الطويل جديد شيء غير هذا، إلاَّ أنه ينسب الأقوال إلى أصحابها من علماء اللُّغة ورواة الشعر وشُرَّاح الغريب، ويبدو أنه حريص على فكرة الضد في هذه المادة إذ يذكر من كلامهم أن النَّبَهَ: المنسيُّ، الملقى، الساقط، الضال. وذلك ضد هذا المعنى المعروف المتبادر إلى الذهن عند ذكر المادة.

وكلام صاحب اللسان في هذه المادة على طوله لا يخلو من نظرات دقيقة،

١/ لسان العرب: للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار الفكر، ٥٤٦/١٣، مادة (نبه).

٢/ لسان العرب: ٥٤٦/١٣.

وإشارات خفية، وفوائد لغوية، ونصوص كثيرة؛ إذ يذكر قولهم: "وشيء نَبَهٌ ونَبِهٌ أَي مشهور. ورجل نَبِيهٌ: شَريف. ونَبُهَ الرجلُ، بالضم: شَرُفَ واشتهر نَبَاهَةً فهو نَبِيهٌ ونابِهٌ، وهو خلاف الخامل. ونَبَّهْتُه أَنا: رفعته من الخمول".

وقد أورد عن العرب قولهم: "أَشِيعوا بالكُنى فإِنها مَنْبَهَةٌ. وفي الحديث: فإِنه مَنْبَهَةٌ للكريم أَي مَشْرَفَةٌ ومَعْلاةٌ من النَّباهَة". ثم ذكر: "يقال: نَبُهَ يَنْبُه إِذا صار نَبِيهاً شريفاً. والنَّباهَةُ: ضد الخُمُولِ، وهو نَبَهٌ. وقوم نَبَهٌ كالواحد؛ عن ابن الأَعرابي، كأَنه اسم للجمع. ورجل نَبَهٌ ونَبِيهٌ إِذا كان معروفاً شريفاً". واستدلَّ لهذا المعنى الأخير بقول الشاعر يمدح رجلاً:

كامِلٌ يَجْمَعُ آراء الفَتَى ** نَبَهٌ سَيِّدُ ساداتٍ خِضَمّ

ثم ذكر عن بعض أئمة اللُّغة أنهم رووا عن العرب قولهم: نبه باسمه: جعله مذكوراً، وأمر نابه عظيم جليل. و"نَبِهْتُ للأَمر، بالكسر، أَنْبَهُ نَبَهاً وَوَبِهْتُ أَوْبَهُ وَبَهاً، وهو الأَمر تنساه ثم تَتَنَبَّهُ له. ونابِهٌ ونُبَيْهٌ ومُنَبِّه: أَسماء. ونَبْهانُ: أَبو حَيَ من طَيَ، وهو نبهانُ بن عمرو"[1].

وليس في المعاجم الحديثة جديد شيء يذكر إلاَّ الإشارة إلى بعض الألفاظ المستحدثة أو القديمة التي استعملت في معانٍ مستحدثة من أمور الحضارة والثورة الصناعية، مثل ما ذكر مؤلفو (**المعجم الوسيط**) من قولهم: "المُنبِّه: ساعة ذات جرس يُضبط على وقتٍ مُعيَّن، وإذا جاء الوقت صلصل منبِّه النائم، محدث... والنبيه: النابه، والجمع: نبهاء... ويُقال: أمر نبه مشهور، والجمع: أنباه، ومنه

١/ يُنظر، لسان العرب: ٥٤٧/١٣، مادة (نبه).

أنباه النحاة: مشهوروهم"[1].

وليس في هذا الكلام من جديد، إلاَّ ما يبدو من إشارة إلى الجموع واستطراد بالإيماء إلى كتاب: (**إنباه الرواة عن أنباه النحاة**). وهو كتاب معروف في تراجم النحاة حتَّى أواسط القرن السابع الهجري.

وهكذا نخلص من تجوالنا في المعاجم العربية في العصور المختلفة وعلى ترتيبها التاريخي في معنى هذه الكلمة: إلى أنها ذات معانٍ متعددة ترجع إلى مدلول لغوي عام، إلاَّ ما أشاروا إليه من الضد.

ومن هنا استحسن تأجيل التعليق والربط بين المعنى اللُّغوي والمعنى الاصطلاحي عند النحاة وغيرهم إلى ما بعد الكلام عن المعنى الثاني.

ثانياً- مفهوم التنبيهات عند النحاة:

يكثر استعمال عبارة (تنبيه) أو (تنبيهان) أو (تنبيهات) عند مختلف العلماء المتأخرين فيما يُعرف عند مؤرخي النحو والنحاة بعصر الحواشي والمتون والشروح في تاريخ النحو وعلوم العربية خاصة والعلوم العربية والإسلامية عامة. وهو تقريباً من ٥٤٧هـ إلى ٩٢٣هـ أو نحو ذلك مِمَّا قبله، أو بعده بقليل. وهذا التاريخ يُغطي ما عُرف بعصر المماليك، وهو عصر ازدهرت فيه العلوم العربية والإسلامية من جديد بعد تعرضها لفتنة التتار في المشرق وسقوط الدول الإسلامية في الأندلس. ثم ما جاء بعد ذلك من العصور.

ومع ذلك لا يبدو أن هذا الاستعمال صار مصطلحاً نحوياً بقدر ما يبدو

١/ المعجم الوسيط: للدكتور إبراهيم مدكور وآخرين، مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، دار الفكر، بالقاهرة، ٨٩٩/٢.

أنه صار عُرفاً شائعاً في مناهج التأليف والشرح والتحشية والتعليق، إلى آخر ما عُرف من أنماط التأليف في تلك العصور وما بعدها إلى العصر الحديث.

والاستعمال المذكور يشيع في مختلف العلوم والفنون من كتب التفسير، وعلوم القرآن، والقراءات، وشروح الحديث النبوي، وكُتب العقيدة، والفلسفة، فضلاً عن كُتب النحو وعلوم العربية وكُتب الفقه والأصول.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في كتب التفسير، في تفسير سورة العصر: "تنبيه: أخرج البيهقي في الشعب عن (أبي حذيفة) وكان له صحبة قال: كان الرجلان من أصحاب رسول الله ﷺ إذا التقيا لَمْ يتفرقا حتى يقرأ أحدهما على الآخر سورة (والعصر) ثم يسلم أحدهما على الآخر"[1].

ومع شيوع هذا الاستعمال لا نكاد نعثر على من عُني به وعرَّفه مصطلحاً علمياً مِمَّن كتبوا في تاريخ التراث العربي والمصطلحات العامة أو الخاصة ببعض العلوم، وهم كُثر. ولهذا لا أجد بُدّاً من الاجتهاد في تعريف المقصود بهذا المصطلح الذي يبدو أن وضوحه أغنى عن تعريفه عند القدماء. فعلى كثرة ما وقفت عليه وطول بحثي عمَّن عرَّف هذا المصطلح وشدة حرصي على ذلك، لَمْ أجد إلاَّ قول صاحب (**محيط المحيط**) وهو من نصارى لبنان المحدثين الذي يقول: "والتنبيه مصدر نبَّه وهو عند العلماء: بيان الشيء قصداً بعد سبقه ضمناً على وجه لو توجه إليه السامع الفطن لكليته لعرفه، لكن لكونه ضمنياً ربما يغفل عنه"[2]. ثم نبَّه للفرق بينه وبين التذنيب، وهو أيضاً صنيع معروف في مؤلفات

١/ صفوة التفاسير: لمحمد علي الصابوني، المجلد الثالث، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٦٠١.

٢/ محيط المحيط قاموس مطوَّل للغة العربية: للمعلم بطرس البستاني، د.ط، مكتبة لبنان، د.ت، ص٨٧٧، مادة (نَبَهَ).

المتأخرين -في الفترة المشار إليها آنفاً- فكان من المهم التفريق بينهما في هذا المقام؛ ولهذا قال: "والفرق بينه وبين التذنيب -مع اشتراكهما في أن كلاً منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة- أن ما ذكره في حيزه لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهمه بخلاف التذنيب"[1]. وقد أشار أيضاً لهذا المصطلح عند طوائف من العلماء حيث قال: "ويُطلق التنبيه عند الأصوليين على الإيماء. وأحرف التنبيه عند النحاة: ألا، أما، ها"[2].

وعلى ذلك فالتنبيه مسألة مهمة في نظر المؤلف أو الشارح أو المحشي، وهي تتعلق بما سلف من المسائل أو المباحث ويمكن فهمها لِمن أمعن النظر دون من يَمُرُّ عليها مروراً عابراً من القُرَّاء، فيحسُّ المؤلف أنه بحاجة إلى إيقاظه إليها، وتنبيهه لها؛ لِما يُظن من الغفلة عنها وعدم الاهتداء إليها. ولا يكون ذلك إلاَّ فيما يراه المؤلف مهماً من المسائل. فالتنبيهات -إذاً- مسائل مهمة تعرض للمؤلف أو الشارح مِمَّا يمكن إدراكه من المباحث المتقدمة للمتأمل، ومع ذلك فهي مظنة الغفلة وعدم التنبه، فيلجأ إلى التنبيه؛ لِما لذلك من الأهمية في نظره وخوفه من أن يفوت ذلك قرَّاءه من عامة الناس.

وإذا أردنا أن نربط بين هذا المعنى العُرفي وبين المعنى اللُّغوي السابق؛ بدت لنا العلاقة واضحة جلية، إذ التنبيه بالمعنى الاصطلاحي الذي أسلفناه لا يخرج عن إيقاظ النائم أو الغافل أو من يُظن به ذلك، فكانت الصلة بينهما واضحة فلا تحتاج إلى كثير كلام.

ثالثاً- إحصاء التنبيهات في شرح الأشموني وتصنيفها:

١/ محيط المحيط قاموس مطوَّل للغة العربية: ص٨٧٧، مادة (نَبَهَ).

٢/ المرجع السابق: ص٨٧٧، مادة (نَبَهَ).

بعد دراستي الأولية لتنبيهات الأشموني في شرحه، تبيَّن لي أنها بالغة الكثرة، إذ تتجاوز الألف بنحو خمسين، وهي ما بين لغوي ونحوي وصرفي ومنهجي وغيرها مِمَّا هو منتشر في كتابه، وليس من غرضي في هذا البحث دراسة جميع تلك التنبيهات، بل الاقتصار على التنبيهات النحوية والصَّرفية بعد إحصاء جميع التنبيهات وحصرها وتصنيفها ودراستها دراسة عامة.

وقد تبيَّن لي كذلك أن تنبيهات الأشموني في شرحه غالبها إضافات علمية من آراء النحاة ومذاهبهم وتعليلاتهم خاصة آراء الناظم في كتبه الأخرى، بالإضافة إلى تعليقات ومقارنات ومعلومات لغوية ونحوية وصرفية، بل وتاريخية وثقافية عامة في بعض الأحيان. ولَمَّا كان البحث في تخصص النحو والصَّرف، كان لا بد من قصره على التنبيهات المتعلقة بهما؛ لِما تقدَّم.

وبعد تصنيف التنبيهات تبيَّن أن غالبها في النحو والصَّرف، وقليل منها في أغراض أخرى كاللغة والأسلوب والمعنى ونحو ذلك، فرأيت تصنيفها على النحو التالي:

١/ تنبيهات نحوية: وهي نحو خمسين وستمائة، وقد أفردتُّ لها الباب الثاني من البحث.

٢/ تنبيهات صرفية: وهي نحو سبعين وثلاثمائة، وقد أفردت لها الباب الثالث من البحث. وقد تقدم أن هذين النوعين من التنبيهات هما اللذان أقوم بدراستهما دراسة مفصلة دون سواهما.

٣/ تنبيهات تتعلق بأسلوب ابن مالك وعبارته في الألفية وإعرابها مثل قوله عند بيت ابن مالك في مستهل الألفية:

قالَ محمَّدٌ هُوَ ابنُ مالِك ** أحمَدُ رَبِّى اللّهَ خَيرَ مَالِكِ

"أوقع الماضي موقع المستقبل تنزيلاً لمقولة منزلة ما حصل، إمَّا اكتفاءً بالحصول الذهني أو نظراً لِما قوي عنده من تحقق الحصول وقربه نحو: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾[1]. وجملة (وهو ابن مالك): معترضة بين قال ومقوله، لا محل لها من الإعراب ولفظ (رب): نُصب تقديراً على المفعولية، الياء: في موضع جرٍّ بالإضافة. و(الله): نصب بدل من (رب)، أو بيان (خير مالك) خير: نصب أيضاً بدل أو حال على حدٍّ: دعوت الله سميعاً، وموضع الجملة نصب مفعول لـ(قال). ولفظها خبر معناه الإنشاء، أي: أنشئ الحمد"[2].

وهذا التنبيه كما ترى تعليق على عبارة ابن مالك في أوله وإعراب للبيت في سائره، وكله كلام متفق عليه ليس مِمَّا يحتاج إلى نظر أو بحث. وهذا النوع من التنبيهات بلغ عدده في الشرح ستة عشر تنبيهاً[3].

٤/ تنبيهات تتعلق بالمعاني المعجمية للكلمات ودلالتها، مثل ما جاء تعليقاً على قول الناظم:

تقرِّب الأقصى بلفظ موجز ** وتبسط البذل بوعد منجز

من قوله "تنبيه: قال الجوهري: أوعد عند الإطلاق يكون للشر، ووعد للخير وأنشد:

١/ سورة النحل: الآية (١).

٢/ شرح الأشموني: ٢٢/١.

٣/ يُنظر، شرح الأشموني: ٦٩/١، ٧٢، ١٤٨، ١٧٣، ١٧٨، ٣٦٥، ٣٩٣، ٤٢٣؛ ٧٧٦/٢، ٨٣٤.

إني وإن أوعدته أو وعدته ** لمخلف إيعادي ومنجز وعدي[1]

وهذا معنى لغوي محض، لا صلة له بالنحو أو الصَّرف، وهذا النوع من التنبيهات اللُّغوية في نحو عشرة مواضع من معاني كلمات مختلفة من الأسماء والأفعال والحروف والأدوات، نقل فيها ما قالته المعاجم المختلفة، وفي بعضها ذكر الخلاف وعدد الآراء وحاول الترجيح"[2].

٥/ تنبيهات تتعلق بمنهج ابن مالك في ترتيب المادة النحوية في أبيات الألفية، مثل تعليقه على ذكر ابن مالك المعرب قبل المبني بقوله: "تنبيه: بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية وعِلَّة المعرب عدمية، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي، وأيضاً فلأن إفراد عِلَّة البناء محصورة بخلاف عِلَّة الإعراب، فقدَّم عِلَّة البناء ليبيِّن معلولها"[3].

وهذا التعليل العقلي، ربَّما لَمْ يخطر على بال ابن مالك وهو ينظم الألفية، ولكنه المنطق الذي تسرب إلى النحو وبلغ أوجه في عصر الأشموني. وأرى أنه ولو بدأ بالمبني في الذكر والمعرب في التعليل لأتعب الشارح في البحث عن عِلَّة لذلك.

وقد جاء هذا النوع من التنبيهات في سبعة مواضع من الشرح حسب

١/ شرح الأشموني: ٣٢/١؛ ويُنظر، الصحاح: مادة (وعد)، والبيت لعامر بن الطفيل: في ديوانه، ص٥٨، ونسبه المرادي في الجنى الداني: ص٤٣٤ إلى بعض الطائيين؛ وجاء بلا نسبة في همع الهوامع: ٤٤/١؛ والدرر اللوامع: ٢٤٦/٤.

٢/ شرح الأشموني: ٤٣/١، ٥١، ٤١٧، ٩٨٨؛ ١٠١٢/٣، ١٠١٩، ١٠٢٩، ١٠٦١، ١٠٦٣.

٣/ المرجع السابق: ٩٤/١.

إحصائي[1].

٦/ تنبيهات هي عبارة عن استدراكات على ابن مالك في عبارته، فقد يرى أنه غير موفق فيها، وربما قدَّم اقتراحاً لصياغة أخرى للبيت مع الزعم بأن ذلك أولى من عبارة ابن مالك، ويعلل لذلك كله، كما حدث في قول ابن مالك في حديثه عن كنايات العدد:

كـ(كم) كأين وكذا ينتصب ** تمييز ذين أو به صل من تُصب

فكان من تنبيهات الأشموني على هذا البيت قوله: "قد بان لك أن قوله: "أو به صل من تُصب" راجع إلى تمييز كأين دون كذا، فلو قال:

كـ(كم) كأين وكذا نصبا ** وقيل كأين بعده من وجبا

لكان أحسن[2]. وكم عانى في التعليل والاستدلال لهذا النقد الذي وجهه لابن مالك في كلام طويل، لو تركه لَما سأله أحد عن أكثره؛ لأنَّ غاية ما في نقده أن ما ذكره أحسن مِمَّا ذكره ابن مالك، وليس في هذا ما يستوجب كل هذا الجدل والعناء والاستدلال. وهذا النوع من التنبيهات جاء في سبعة مواضع[3].

٧/ وهنالك تنبيهات أخرى، مثل بيانات أسماء الأعلام التي ترد في المتن والإشارة إلى مسائل في علوم مختلفة كالعروض، والقافية، وعلم اللُّغة، ومعلومات تاريخية، وغيرها، وهذه التنبيهات المختلفة بلغت سبعة[4].

١/ شرح الأشموني: ١/١٦٨، ١٨٠، ٢٦٨؛ ٢/٧٧٠؛ ٣/١٠٣٢؛ ٤/١٤٤٠.

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٥٣٠.

٣/ المرجع السابق: ٤/١٠٨٨، ١٥٩٣، ١٦٥٢، ١٦٦٤، ١٦٧٦، ١٧١١.

٤/ شرح الأشموني: ٣/١٢١٢، ١٢٥١، ١٣٢١، ١٣٢٩، ١٣٧٥، ١٤١٠ وهذه الأخيرة

وأختم هذا المبحث -وهو آخر المباحث في هذا الباب الأول من البحث- بالإشارة إلى أن التنبيه الواحد قد يحتوي على عدة جوانب من نحوية وصرفية ولغوية وغيرها. فيصعب تصنيفه بوضعه في أي منها، وهذا من أكثر الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث. وقد حاولت التغلب عليه بأمرين:

أحدهما: النظر إلى الجانب الغالب من الجوانب المتعددة، فيوضع التنبيه ضمنه.

والثاني: النظر إلى غرض الشارح من التنبيه فيوضع فيه.

وأُشير أيضاً لِما ذكرته من قبل من أن السمة الغالبة على تنبيهات الأشموني في شرحه هي المقارنة بين ما في الألفية وما في كتب ابن مالك الأخرى، خاصة (**شرح الكافية الشافية**)، و(**شرح التسهيل**). وهذا ربَّما شغله عن آراء ابن مالك وآراء غيره من النحاة في المسألة ونتيجة لهذا قلَّ ذكر آراء النحاة في التنبيهات عموماً. وهذا من نتائج البحث.

فيها تنبيهان من هذا النوع المذكور.

البَابُ الثَّانِي

التنبيهات النحوية في شرح الأشموني

الفَصْلُ الأَوَّلُ

التنبيهات النحوية في الأسماء

الفَصْلُ الثَّانِي

التنبيهات النحوية في الأفعال

الفَصْلُ الثَّالِثُ

التنبيهات النحوية في الأدوات

الفصل الأول

التنبيهات النحوية في الأسماء

٢/١/١: بناء الاسم بسبب الشبه الوضعي:

قال الأشموني: "تنبيه: قال الشاطبي: (نا) في قوله: (جئتنا) موضوعة على حرفين، ثانيهما حرف لين وضعاً أوَّلياً كـ(ما) و(لا)، فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود، نص عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به، ثم قال: وبهذا بعينه اعترض ابن جِنِّي على من اعتل لبناء (كمْ) و(منْ) بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها (هل) و(بل). ثم قال: فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حدٍّ ما مثل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق؛ ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد"[١].

من المعروف أن جمهور النحاة يرون أصالة الإعراب في الأسماء، وفرعيته في الأفعال. والعكس في البناء، فإذا جاء شيء من الأسماء معرباً أو من الأفعال مبنياً، كان ذلك هو الأصل فلا يبحث له عن سبب؛ لأنَّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن سببه. وإذا جاء شيء من الأسماء مبنياً أو من الأفعال معرباً، كان لا بد من البحث عن سبب ذلك؛ لأنه خلاف الأصل.

وتأسيساً على هذه القاعدة بحثوا عن الأسباب في الأسماء المبنية، ومن ذلك الضمير (نا) لجماعة المتكلمين. وقد ذكره ابن مالك مثالاً لِما بُني من الأسماء لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، أي في وضعه على حرفين مثل: (ما) و(لا) من الحروف. ولَمَّا كان كلامه مطلقاً نبَّه الأشموني إلى القيد الذي ذكره أبو إسحق الشاطبي[٢] أحد شُرَّاح الألفية في هذا الموضع وأشار إليه

١/ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ ومعه شرح الشواهد: للعيني، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، بيروت، لبنان، ٨٦/١.

٢/ الشاطبي هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، ٧٩٠هـ-=

من قبل ابن جِنِّي[1] رداً على من زعم أن (كم) و(من) بُنيا لشبههما بـ(هل) و(بل).

وخلاصة القول هنا إن شبه الاسم بالحرف الذي يوجب بناءه في هذا الموضع إنما هو فيما كان على حرفين ثانيهما لين، أمَّا ما كان غير ذلك مثل مع وهل ثنائية وضعاً على الأرجح، ومثل (قد) الاسمية التي بمعنى (حسب) على القول بإعرابها وإن كان الغالب بناءها[2]. ولعل هذا هو الأرجح الذي عليه الجمهور، كما في أول هذا التنبيه. وهذا يدلُّ على أن (كمْ) و(مَنْ) وما شابههما من الأسماء المبنية الموضوعة على حرفين ثانيهما صحيح، لَمْ تُبنَ لهذا السبب، بل لسبب آخر مثل الشبه المعنوي مثلاً.

وهذا التنبيه من دقائق النحو، يدلُّ على اطلاعه الواسع على شروح الألفية وغيرها من كتب النحو قبله، وإفادته منها كما في هذا الموضع.

٢/١/٢: عِلَّة إعراب بعض الأسماء مع وجود عِلَّة البناء:

قال: "تنبيه: إنما أعربت (أيُّ) الشرطية والاستفهامية والموصولة و(ذان) و(تان) و(اللذان) و(اللتان) لضعف الشبه بما عارضه في أيٍّ من لزوم الإضافة،

=١٣٨٨م، من أهل غرناطة، كان من أئمة المالكية، من كتبه: (الموافقات في أصول الفقه، أربعة مجلدات) و(المجالس) و(شرح كتاب البيوع من صحيح البخاري) وشرح الألفية سماه: (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، خمسة مجلدات ضِخام) كتبت سنة ٨٦٢هـ، وغيرها من المؤلفات؛ الأعلام: للزركلي، ص٧٥.

١/ ابن جِنِّي هو: عثمان بن جِنِّي، كُنِّي بأبي الفتح النحوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، مولده قيل الثلاثين وثلاثمائة، ومات لليلتين بقيت من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة للهجرة.

٢/ يُنظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨٦/١.

وفي البواقي من وجود صورة التثنية وهما من خواص الأسماء، وإنما بُنيت (أيّ) الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]، قُرئ بضم (أيّ) بناءً وبنصبها؛ لأنها لَمَّا حذف صدر صلتها نزِّل ما هي مضافة إليه مترلته، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء؛ فمَن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب. فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً لقيام التنوين مقامه كما في (كل). وزعم ابن الطراوة[2] أن (أيهم) مقطوعة عن الإضافة فلذلك بُنيت، وأن (هم أشد): مبتدأ وخبر، ورد برسم المصحف الضمير متصلاً، والإجماع على أنها إذا لَمْ تُضَف كانت معربة. وإنما بُنِيَ (الذين) وإن كان الجمع من خواص الأسماء؛ لأنه لَمْ يجر على سنن الجموع؛ لأنه أخص من (الذي)، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده. ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة وقيل هو على هذه اللُّغة مبني جيء به على صورة المعرب، ومن أعرب (ذو) و(ذات) الطائيتين حملهما على (ذي) و(ذات) بمعنى صاحب وصاحبة"[3].

هذا التنبيه شبيه بسابقه، قريب منه؛ إذ هما في قضية واحدة هي بناء الأسماء. ومن المعروف أن أسماء الموصول والإشارة وأسماء الشرط ونحوها من

١/ سورة مريم: الآية (٦٩).

٢/ ابن الطراوة هو: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين، المعروف بابن الطراوة، كان نحوياً ماهراً، أديباً بارعاً يقرض الشعر، وينشئ الرسائل سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وروى عن الباجي... وعنه أخذ السهيلي والقاضي عياض وله آراء في النَّحو تعزو بها وخالف فيها جمهور النحاة... ألَّف الترشيح في النَّحو... مات سنة ٥٢٨هـ؛ البغية: ٢٠٦/١.

٣/ شرح الأشموني: ٩٠/١.

الأسماء المبهمة كلها مبنية؛ لِما تقدم من شبهها بالحرف. ومع أن هذا الحكم مِمَّا يشبه الإجماع عند النحاة فإنهم وجهوا إعراب ما ذكره في أول التنبيه منها، وعلَّل لذلك بما ذكره من ضعف الشبه بالحرف بسبب لزوم الإضافة أو وجود صورة التثنية وهما من خواص الأسماء. ثم علَّل لبناء (أيٍّ) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها بانقطاعها عن الإضافة لفظاً ونية مع بقاء موجب البناء. وقد ردَّ على ابن الطراوة زعمه أن بناء (أيّ) سببه انقطاعه عن الإضافة وأنه مبتدأ وأشد خبره.

ودليل الأشموني في ردِّ هذا الزعم هو رسم المصحف إذ جاء فيه (أَيُّهُمْ) وهذا يدلُّ على أن الأشموني يرى من أصول النحو رسم المصحف وإجماع النحاة وهما من الأصول المختلف فيها[1].

ولَمَّا علَّل لإعراب ما تقدم من الأسماء المبنية أصلاً بوجود خواص الأسماء فيها استشعر اعتراض من يرى عدم صحة ذلك بدليل بناء (الذين) مع أن الجمع من خواص الأسماء. وردَّ ذلك بأن (الذين) وإن كان فيه الدلالة على الجمع إلاَّ أنه لَمْ يجرِ على سنن الجموع في العربية من ناحية المعنى؛ لأنَّ (الذين) أخصُّ في دلالته عن (الذي)؛ لأنه لا يطلق حقيقة إلاَّ على العاقل بخلاف (الذي) فإنه يطلق حقيقة على العاقل وغيره، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده على أن من النحاة من يرى أن الأسماء المذكورة كلها مبنية وإنما جاءت على صورة المعرب. ويبدو أن الأول أقوى حجة وأرجح نظراً وأكثر انتشاراً في كتب النحو.

١/ الاقتراح في أصول النحو: للإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ص٢٧.

٢/١/٣: الخلاف في الشبه الإهمالي لبناء الأسماء:

قال: "تنبيه: عدَّ في (**شرح الكافية**) من أنواع الشبه: الشبه الإهمالي، ومثَّل له بفواتح السور والمراد: الأسماء مطلقاً قبل التركيب، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة. وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أي لا معربة ولا مبنية، وبعضهم إلى أنها معربة حكماً، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه"[١].

تقدم في الباب الأول[٢] أن معظم تنبيهات الأشموني هي إضافات من كتب ابن مالك الأخرى أو من كتب غيره، ومن الواضح أن هذا التنبيه إضافة في أوجه شبه الاسم للحرف، نقله من (**الكافية الشافية**) حيث قال فيها:

والاسم يُبنى شبه حرف معنى أو

إهمالاً أو وصفاً كـ(رُحنا) أو (غَدَوا)

وذكر في شرح هذا البيت قوله: "أمَّا شبه الحرف في الإهمال -والإشارة بذلك إلى ما يورد من الأسماء دون تركيب، كحروف الهجاء المفتتح بها السور- فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة. وبعضهم جعلها معربة؛ لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها..."[٣].

وهذه الإضافة واضحة، وربما لَمْ يذكرها ابن مالك هنا للخلاف المذكور

١/ شرح الأشموني: ٩٢/١.

٢/ الباب الأول من هذا البحث: ص٤٨ .

٣/ شرح الكافية الشافية: للإمام أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي، تحقيق محمد علي محمد معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ٨٦/١.

فيها مع ذكر أوجه الشبه بكاف التشبيه التي تفيد التمثيل، ولا تفيد الحصر، وذلك في قوله: "كالشبه الوضعي..."[1].

هذا ويكاد النحاة يجمعون على أن عِلَّة بناء الأسماء منحصرة في شبه الحرف مع كثرة اختلافهم في تحديد أوجه الشبه، ومنها الشبه الإهمالي، والشبه الجمودي والشبه اللفظي، هذا غير ما ذكره ابن مالك في الألفية من أوجه الشبه الوضعي والمعنوي والنيابي والافتقاري. ونلاحظ في هذا التنبيه خلافهم في حكم الأسماء قبل التركيب من حيث الإعراب والبناء.

والذي أراه -بعد النظر في أقوالهم- أن تحديد موقع الكلمة من الإعراب يتوقف على وقوعها في الجملة. وعليه أرى أن القول بأن هذه الأسماء وعلى رأسها فواتح السور موقوفة هو الأرجح؛ إذ الإعراب فرع المعنى ولا نعرف معنىً تركيبياً لهذه الأسماء.

وهذا الخلاف كسابقه لا مدخل له في تركيب الجملة، وفصاحة العبارة وبلاغة الكلام؛ إذ هو مجرد جدل منطقي عقلي في دقائق النحو.

٢/١/٤: عِلل البناء والإعراب في أنواع الكلمة:

قال: "تنبيه: ما بُني من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد: لِمَ بُنِي؟ وما بُني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة: لِم بُني؟ ولِم حُرِّك؟ ولِم كانت الحركة كذا وما بُني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يُسأل عنه؟ وما بُني منها على حركة فيه سؤالان: لِم حُرِّك؟ ولِم كانت الحركة كذا؟"[2].

١/ متن ألفية ابن مالك في النحو والصَّرف مع إعراب مفرداتها: للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، إعداد وإخراج دار خزيمة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٤هـ، ص١٣.

٢/ شرح الأشموني: ١٠٣/١.

هذا التنبيه لا يختلف كثيراً عن التنبيه الأول في مستهل هذا الفصل. وقد تقدَّم هناك أن ما جاء على أصله من إعراب أو بناء لا يُسأل عن سببه، وإنما يُسأل عن ما جاء على خلاف الأصل. وهنا يضيف السؤال عن تطبيق هذه القاعدة العقلية على الحركة والسكون، فكما لا يُسأل عن إعراب الاسم؛ لأنه الأصل فيه، وكذلك بناء الفعل، كذلك لا يُسأل عمَّا جاء مبنياً مِمَّا الأصل فيه البناء. وأمَّا ما جاء متحركاً من ذلك فيُسأل عن عِلَّته؛ لأنَّ الأصل في المبنى أن يُسكن، لا أن يُحرَّك. ثم يُسأل من جديد عن لِماذا كانت الحركة هذه الحركة المعينة؟ إلى آخر هذه السلسلة من الأسئلة المنطقية العقلية التي تدخل في فلسفة النحو، ولا تخلو الإجابة في أكثرها من التكلف، كما يصعب ثبوت أكثرها عند الفحص والتمحيص، وهذا كله من عويص النحو الذي لا يدخل في شيء مِمَّا يحتاج إليه المتكلمون بالعربية، ولا يعنى به غير المتخصصين فيه. وربما رفضها بعض النحاة مِمَّن لا يميل إلى التعليل المنطقي والجدل الفلسفي في الأمور اللغوية[1].

والأشموني في هذا التنبيه يتوسع في طرح مزيد من أمثال هذه الأسئلة، كالسؤال عن أسباب البناء على الحركة، ثم السؤال عن عِلَّة البناء على كل حركة من الحركات الثلاث، ويحاول الإجابة عنها جالباً ما جرى فيها من جدل ونقاش، وأخذ ورد بين النحاة في هذه التعليلات التي لَمْ يعد يهتم بها إلاَّ بعض أهل الاختصاص. وربما بالغ بعضهم فعدَّها من الترف العلمي الذي استوجبه طول الفراغ، واستقرار الأوضاع، ورغد العيش في بعض العصور الإسلامية.

١/ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتبة البحوث، دار الفكر، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ج١، ص٥٥.

وعلى كلٍّ، فهذه التعليلات لا تدخل في بناء الجملة وسلامتها وفصاحتها ومع ذلك فهي لا تخلو من فوائد تدريب الذهن على التفكير المنطقي ونفض الغبار عنه.

٢/١/٥: عِلَّة إعراب الأسماء الستة بالحروف:

قال: "تنبيه: إنما أعربت الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده بها، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع. فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لَمْ ينفر منه لسابق الإلفة وإنما اختيرت هذه الأسماء؛ لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى، أمَّا لفظاً؛ فلأنها تستعمل كذلك مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان. وأمَّا معنى؛ فلاستلزام كل واحد منها آخر: فالأب يستلزم ابناً والأخ يستلزم أخاً وكذا البواقي، وإنما اختيرت هذه الأحرف لِما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة"[1].

تضمن هذا التنبيه ثلاثة تعليلات موغلة في المنطق والفلسفة، وهي:

١/ الصلة بين هذه الأسماء والمفرد مثنى أو جمعاً.

٢/ تشبه المثنى لفظاً ومعنى، أمَّا لفظاً؛ فلأنها تستعمل كذلك مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان. وأمَّا معنى فلاستلزام كل واحد منهما آخر.

٣/ الأحرف ومناسبتها للحركات الثلاث.

وهذه التعليلات مثل سابقتها قمة التفكير المنطقي والفلسفة العقلية في النحو عند نحاة عصر الأشموني. ولا أدري مرجع الضمير في قوله "وذلك أنهم

١/ شرح الأشموني: ١/١٢٠.

أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالحروف للفرق بينها وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع"، إذ يبدو أنه ربَّما لَمْ تخطر مثل هذه التعليلات ببال النحاة القدامى من العرب؛ إذ لا نجدها فيما بين أيدينا من كتب النحو القديمة إلاَّ عند المتأخرين. ومع ذلك فهي لا تخلو من الطرافة والوجاهة الدالة على أن جهداً عقلياً كبيراً وتفكيراً منطقياً طويلاً كان وراء هذه التعليلات.

٢/١/٦: (كِلا) و(كِلتا) الإفراد والتثنية:

قال: "تنبيه: (كِلا) و(كِلتا) اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى، ولذلك أُجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار المفرد فيفرد، وقد اجتمعا في قوله:

كلاهُمَا حِيْنَ جدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما ** قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أنْفَيْهِمَا رَابِي[1]

إلاَّ أن اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء القرآن، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[2]، ولَمْ يقل: (آتتا) فلَمَّا كان لـ(كلا) أو (كلتا) حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة، وخص إجراؤهما

١/ البيت للفرزدق في أسرار العربية: ص٢٨٧؛ وتخليص الشواهد: ص٦٦؛ والخصائص: ٣١٤/٣؛ والدرر: ١٢٢/١؛ وشرح التصريح: ٤٣/٢؛ وشرح شواهد المغني: ص٥٥٢؛ ونوادر أبي زيد: ص١٦٢١٦٢؛ ولَمْ أقع عليه في ديوانه، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب: ١٥٦/٩، (سلف)؛ وبلا نسبة في الإنصاف: ص٤٤٧؛ وخزانة الأدب: ١٣١/١، ٢٩٩/٤؛ والخصائص: ٤٢١/٢؛ وشرح الأشموني: ٣٣/١؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص١٧١؛ وشرح المفصل: ٥٤/١؛ ومغني اللبيب: ص٢٠٤؛ وهمع الهوامع: ٤١/١؛ والشاهد فيه مجيء الضمير في (كلا) و(كلتا) تارة مفرداً حملاً على اللفظ في (كلا أنفيهما رابي) وتارة مثنى حملاً المعنى في (كلاهما قد أقاما).

٢/ سورة الكهف: الآية (٣٣).

مجرى المثنى في حالة الإضافة إلى المضمر؛ لأنَّ الإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع عن الإضافة إلى الظاهر؛ لأنَّ الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل مراعاة للمناسبة"[1].

(كلا) و(كلتا) من الأسماء الملحقة بالمثنى في إعرابهما، فإن أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجراً، وإن أضيفا إلى الضمير أعربا إعراب المثنى، فهما مفردان لفظاً مثنيان معنى.

وقد ذكر في هذا التنبيه أن لهما حظاً من التثنية وحظاً من الإفراد، فإذا كان مفرد اللفظ مثنى المعنى أُعرب إعراب المفرد في موضع وإعراب المثنى في موضع، إلاَّ أن آخره معتل، فلم يلقَ به إعراب المفرد إلاَّ المفرد[2]. فلفظهما مفرد مع أن معناهما مثنى، هذا هو جانب التشبيه.

ويتعين الإفراد ومراعاة اللفظ في مثل: كلانا سعيد بأخيه. ولذلك يُعربان تارة إعراب المفرد وتارة أخرى إعراب المثنى، وذكر أن مراد اللفظ أكثر واستدل لذلك بوروده في القرآن الكريم.

وفي هذا التنبيه يوضح أن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات فناسب ذلك إجراء المثنى في حالة الإضافة إلى المضمر، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر، فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل، نلاحظ هذه الصلة بين الحركات وبين اللفظين فلزم التنبيه.

١/ شرح الأشموني: ١/١٢٥.

٢/ شرح التسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ص٧٠.

وفي هذا التنبيه من المنطق العقلي والقياس الفلسفي ما لا يخفى، ربَّما لا يكون قد خطر ذلك على بال العربي، ومع ذلك فمنطقه واضح وتعليله يسبق إلى النفس ويميل إليه الطبع.

٢/١/٧: لغة لزوم المثنى الألف:

قال: "تنبيه: في المثنى وما أُلحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أُخر، وأنكرها المبرِّد وهو محجوج بنقل الأئمة. قال الشاعر:

فَأَطْرَقَ إِطراقَ الشُجَاعِ وَلَوْ رَأَى ** مَسَاغاً لِنابَاهُ الشُجاعُ لَصَمَّمَا

وجعل منه: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١]، ولا وتران في ليلة"[٢].

ذكر في هذا التنبيه لغة أخرى في المثنى والملحق به، وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً، فيعامل معاملة الاسم المقصور وخرَّج على هذا قراءة: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾.

ونلاحظ في هذا التنبيه إفاضته في هذه اللُّغة التي وردت، واستشهاده لها بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، والشواهد كثيرة[٣].

واللُّغة المشهورة أن المثنى يُعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. ونبَّه هنا إلى لغة أخرى فيه وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً فيعامل معاملة الاسم

١/ سورة طه: الآية (٦٣).

٢/ شرح الأشموني: ١/١٢٧.

٣/ منها قول الشاعر:

تزود منا بين أذناه طعنة ** دعته إلى هابي التراب عقيم

المقصور واستشهد بشواهد تثبت ذلك رداً على من أنكره؛ على أنه لَمْ يلجأ هنا إلى شيء من القياس والتعليل والمنطق العقلي الذي وجدناه عنده في التنبيهات السابقة، بل كان منهجه في هذا التنبيه درساً وصفياً بحتاً، وربما كان هذا أقرب إلى منطق اللُّغة.

٢/١/٨: إعراب المثنى المسمى به:

قال: "تنبيه: لو سُمِّي بالمثنى ففي إعرابه وجهان، أحدهما: إعرابه قبل التسمية، والثاني: يجعل كعمران، فيلزم الألف ويمنع الصَّرف، وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيبابين لَمْ يجز إعرابه بالحركات"[1].

يذكر في هذا التنبيه طريقة إعراب المثنى -إذا كان علماً- أي إذا سمينا به. وهذا التنبيه من إضافاته إلى ما ورد في الألفية نقلاً عن ابن مالك في كتبه الأخرى، وقد أشرت مراراً في هذا البحث إلى كثرة هذه الظاهرة في تنبيهات الأشموني، بل هي السمة الغالبة عليها. وهي -فيما يبدو لي- مخالفة لقصد ابن مالك في الألفية؛ إذ لو شاء لذكر مثل هذه التفاصيل، ولكنه أرادها للمبتدئين.

ويُلاحظ أنه لَمْ يستدل بدليل سماعي؛ لأنَّ المسألة تتعلق بالإعراب. وما نقله من الشرط، لَمْ أجد دليلاً عليه، لأنه لَمْ يذكر شيئاً من ذلك. والمسألة كلها محل اجتهاد وتقدير.

٢/١/٩: تعليلات منطقية لإعراب المثنى وجمع المذكر السالِم بالحروف:

قال: "تنبيه: قد عَرفتَ أن إعراب المثنى والمجموع على حدِّه مخالف للقياس من وجهين، الأول: من حيث الإعراب بالحروف. والثاني: من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو ونصبه بالألف وكذا نصب المجموع، أمَّا العِلَّة في مخالفتهما

١/ شرح الأشموني: ١/١٢٧.

القياس في الوجه الأول؛ فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طالباً المناسبة، وأيضاً فقد أعرب بعض الآحاد وهي الأسماء الستة بالحروف فلو لَمْ يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل. ولأنهما لَمَّا كان في آخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابهما بالحروف؛ لأنَّ الإعراب بغير حركة أخف منها مع الحركة، وأمَّا العِلَّة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة والإعراب ستة، ثلاثة للمثنى، وثلاثة للمجموع، فلو جعل إعرابهما بها على حدِّ إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو: رأيت زيداك، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب فوزعت عليهما وأعطي المثنى الألف؛ لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل اسماً في نحو: اضربا، وحرفاً في نحو: ضربا أخوك، وأعطي المجموع الواو؛ لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل اسماً في نحو: اضربوا، وحرفاً في نحو: أكلوني البراغيث، وجُرَّا بالياء على الأصل وحمل النصب على الجر فيهما، ولَمْ يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع؛ لأنَّ كلاً منهما فضلة، ومن حيث المخرج؛ لأنَّ الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين"[1].

في هذا التنبيه نلاحظ أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع تقوم مقام الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب. "ويرى أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرِّد وأبو عثمان المازني أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب"[2].

١/ شرح الأشموني: ١/١٤٠.

٢/ المرجع السابق: ١/١٤٠.

فقد ذَكَر في هذا التنبيه نقطتين أساسيتين:

١/ مخالفة المثنى والجمع للقياس، حيث يعربان بالحروف.

٢/ مخالفة الحروف كي لا تلتبس بغيرها من حروف الإعراب.

وفي التثنية التعليل لتوزيع الحركات ودلالة كل حرف.

ولا يبدو لي أي فرق بين هذا الرأي الأخير وبين رأي جمهور البصريين. أمَّا الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، فهو مبني على خلافهم الأصلي في الإعراب؛ إذ يرى البصريون أنه معنوي، بينما يرى الكوفيون أنه لفظي. ولذلك أرجح أنها مجرد لواحق إعرابية مفسرة لوضع الكلمة وهي مفسرة للرفع والنصب والجر حسب وضع الكلمة.

أمَّا في بقية التنبيه من تعليلات منطقية موغلة في الفلسفة فهي من الأمور التي تحتمل الأخذ والرد والاختلاف والنظر، ولا يخفى ما فيها من عمق نظر ودقة تفكير ربَّما لَمْ يكن من شأن العرب في جاهليتهم القائمة على البساطة وعدم التكلُّف.

٢/١/١٠: الخلاف في الإعراب بالحروف:

قال: "تنبيه: ما أفهمه الناظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب إلى الزجاج والزجاجي، قيل: وهو مذهب الكوفيين، وذهب سيبويه ومَن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدَّرة على الأحرف"[١].

١/ شرح الأشموني: ١/١٤١.

هذا التنبيه فيه خلاف نحوي في علامة الإعراب، وليس فيه خلاف لغوي بين العرب.

والذي عليه الجمهور، ويجري على ألسنة المعربين كالمتفق عليه إعراب المثنى والجمع على حده بالحروف، وما نُسب إلى سيبويه من إعرابها بحركات مقدَّرة على هذه الأحرف، وإن كان لا يبعد من الناحية المنطقية؛ لتناسب الحركات المقدرة مع كل حرف فإنه لا يطرد مع ما عُرف في الإعراب التقديري من ظهور الفتحة على الياء؛ لخفتها.

وهذا التنبيه لا أثر له في الكلام؛ إذ هو مجرد خلاف في تقدير الإعراب.

٢/١/١١: الخلاف في تعليل الألف والنون في المثنى والواو والنون والياء في الجمع وحركتها:

قال: "تنبيه: قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضاً عمَّا فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين. ولَمْ تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً. وقيل: لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنين كرام، ودفع توهم الإفراد في نحو: جاءني هذان، ومررت بالمهتدين؛ وكسرت مع المثنى على الأصل في التقاء الساكنين؛ لأنه قبل الجمع، ثم حولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق، وجعلت فتحة طلباً للخفة -وقد مرَّ ذلك-، وإنما لَمْ يكتفِ بحركة ما قبل الياء فارقاً لتخلفه في نحو المصطفين"[1].

في هذا التنبيه عدد من التعليلات المنطقية تدور حول نون المثنى وجمع

١/ شرح الأشموني: ١/١٤٥.

المذكر السالِم، أو النون التالية للإعراب كما يسميها ابن مالك. فذكر أولاً أنها عوض عن شيئين فاتا هذين الاسمين: التنوين والإعراب بالحركات؛ ولذلك حُذفت عند الإضافة؛ لأنها عوض عن التنوين فلا حاجة إلى النون عند الإضافة، فهي أولى بالنيابة عن التنوين؛ إذ هما من خصائص الاسم.

وهنا يتبادر سؤال: لِمَ لَمْ تُحذف النون مع الألف واللام؟ فأجاب بأن (أل) عوض عمَّا فات الاسم من الإعراب بالحركات؛ فبقيت النون عوضاً عن التنوين. ولا يخفى ما في هذا الجواب من الوهن؛ إذ يمكن السؤال: ولِم لَمْ يحدث العكس فتنوب (أل) عن التنوين والإضافة عن الإعراب بالحركات؟ ولعله شعر بضعف هذا التعليل فذكر تعليلاً آخر للنون هو دفع توهم الإضافة في بعض المواضع، ودفع توهم الإفراد في مواضع أخرى، وقد مثل لذلك كله.

وكذلك علَّل لكسر النون مع المثنى بالأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ لأنَّ المثنى عنده قبل الجمع، ثم فتحت مع الجمع للتفريق بينهما. وهنا يحس بالسؤال: لِم كانت الحركة: الفتحة؟ فأجاب بأنها أخف الحركات. ولا يكتفي بهذا بل يتخيل سؤالاً آخر هو: ألا تكفي حركة ما قبل الياء للتفريق بين المثنى والجمع، فلا يُحتاج إلى حركة النون في التفريق؟ فأجاب بأن ما قبل الياء قد يفتح فيكون كالمثنى كما في الاسم المقصور مثل المصطفين. وعندئذ لا يبقى ما يفرق بينهما إلاَّ حركة النون.

وهذا التنبيه من أكبر ما يدلُّ على طول نَفَس الأشموني في هذه الصناعة، فقد أورد هذه التعليلات المتسلسلة في مسألة واحدة مع ما فيها من كدِّ الذهن وما تحتاج إليه من طول التفكير.

ومع هذا فهي تعليلات منطقية موغلة في فلسفة النحو، وربما لا تخطر على

بال أكثر الناس، وما أظن أن العربي الأول شعر بهذه التعليلات بل ولَمْ يكلِّف نفسه التفكير فيها. وهي مع ذلك لا تخلو من فوائد تعليمية.

٢/١/١٢: آراء في إعراب جمع المذكر السالِم- إذا سُمِّي به:

قال: "تنبيه: قد تقدَّم حكم إعراب المثنى إذا سُمِّي به وأمَّا المجموع على حدِّه ففيه خمسة أوجه:

الأول: كإعرابه قبل التسمية به.

و**الثاني**: أن يكون كـ(غسلين) في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاثة على النون منونة.

و**الثالث**: أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة.

و**الرابع**: أن يجري مجرى (هرون) في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

و**الخامس**: أن تلزمه الواو وفتح النون، ذكره السيرافي.

وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله. وشرط جعله كـ(غسلين) وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف، فإن تجاوزها كاشْهَيْبَابين تعين الوجه الأول، قاله في التسهيل"[1].

هذا التنبيه يبدو أنه من الآراء المنطقية التي تأتي بمجرد التفكير، وقد تقدم في كلام الناظم إعرابه كقبل التسمية، ومثل له بـ(عليون) وما عدا ذلك من

١/ شرح الأشموني: ١/١٥٠.

الأوجه لَمْ أقف على شواهد له من كلام العرب. كما أنه لَمْ يذكر شيئاً من الشواهد في كلامه. وهذا يدلُّ على أنها لا تبعد عن الترف العلمي الذي كثُر في عصر الأشموني؛ فهذه الأوجه تبدو تقسيمات رياضية أكثر من كونها مسائل لغوية. والشواهد وحدها هي الحجة في إثبات مثل هذه الوجوه. ومنهج البصريين في ذلك معروف لا يكتفي بالشاهد والشاهدين ولا بالثلاثة والأربعة، بل لا بد من أن يكون الأسلوب مطرداً في كلام العرب ولو بقلة حتَّى تُبنى عليه القاعدة.

ولعل الأشموني نفسه شعر بضعف هذه الوجوه، فقال إنها على هذا الترتيب المذكور، كل وجه منها أضعف عمَّا قبله وأوجه مِمَّا بعده وهذا دليل على أن بعضها في غاية الضعف؛ فلا يُتكلم به في فصيح الكلام.

٢/١/١٣: تنبيه إلى إعراب كلمة في المتن:

قال: "تنبيه: ما الأولى موصولة والثانية حرفية، وهي ظرفية مصدرية أي: مدة كونه غير مضاف ولا تابع لـ(ال)"[1].

يقول ابن مالك:

وَجُرَّ بِـالفَتحَةِ مَا لاَ يَنصَرِف ** مَا لَم يُضَف أو يَكُ بَعدَ أَلْ رَدِف

نبَّه هنا إلى إعراب كلمات في متن الألفية، وهو أمر كثير في تنبيهاته، ويبدو أنه يلجأ إلى ذلك عندما يحس بأن المتن في حاجة إلى إعراب كلمة لتمام معنى البيت ووضوحه. وهذا صنيع جيِّد من الأشموني، وهو يدخل في الوسائل التي يستعين بها على توضيح مراد ابن مالك ضمن أسلوبه التعليمي. وفي هذا البيت خشي أن تختلط (ما) في الموضعين على القارئ؛ فنبَّه إلى أن (ما) الأولى موصولة بمعنى الذي، والثانية مصدرية ظرفية بمعنى مدة كونه، أو دوامه، وعلى

١/ شرح الأشموني: ١/١٥٤.

ذلك يكون معنى البيت: جُرَّ بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة كونه غير مضاف وغير تالٍ لـ(أل)، وهذا الوضوح هو غرض الأشموني في شرحه عامة وتنبيهاته خاصة.

ولهذا التنبيه نظائر تأتي مجملة في البحث.

٢/١/١٤: الخلاف في معنى الصَّرف- وصرف الممنوع من الصَّرف:

قال: "تنبيه: ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف إذا أُضيف أو تبع (أل) يكون باقياً على منعه من الصَّرف، وهو اختيار جماعة. وذهب جماعة منهم المبرِّد والسيرافي وابن السراج إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً، وهو الأقوى، واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه عِلَّة فمنصرف، في نحو: بأحمدكم، وإن بقيت العلتان فلا، نحو: بأحسنكم"[1].

في هذا التنبيه يذكر بعض الآراء التي وردت في ما لا ينصرف، إن كان معرَّفاً بـ(أل) أو الإضافة، فهل يظل باقياً على المنع أو لا؟ فعند إضافته أو إضافة (أل) إليه يُجر بالكسرة.

وذكر رأياً يقول إن الصَّرف هو التنوين فقط، ولا يلتقي التنوين مع (أل) والإضافة، وذلك يمتنع معهما. بينما يرى بعضهم أن التنوين هو الجر بالكسرة، ويناقش هذه القضية بشيء من التعقيد، إذ نلاحظ أن كلام الناظم عن حكم ما لا ينصرف إذا لَمْ يُضَف أو يُعرَّف بـ(أل) فحكمه هو الجر بالفتحة، ولَمْ يشر لتلك التعقيدات التي ذكرها الأشموني في هذا التنبيه.

ومن الواضح أن هذا الخلاف لا أثر له في اللفظ، إنما هو مجرد جدل نظري خاصة إذا قلنا إن الصَّرف هو التنوين؛ إذ لا يمكن في الواقع صرف

١/ شرح الأشموني: ١/١٥٤.

الاسم وهو مضاف أو معرَّف بـ(أل)؛ لأنَّ من المعروف بداهة عدم إمكان الجمع بين التنوين وبين شيء من هذين حتَّى في الاسم المصروف أصالة، فكيف بالممنوع من الصَّرف؟ وإذا قلنا إن الصَّرف هو الجر بالكسرة، بطل الخلاف من أساسه؛ إذ لا خلاف في جرِّ الممنوع من الصَّرف بالكسرة إذا كان مضافاً أو معرفاً بـ(أل)، وهو ظاهر كلام الناظم. فلا يبقى إلاَّ القول بأن المقصود بالصرف هو مجموع الأمرين. ومع ذلك يبقى هذا الخلاف عقلياً منطقياً بحتاً، ولا صلة له بواقع الكلام أو فصاحته أو معناه، فالخطب إذن يسير.

٢/١/١٥: لغة تقدير الفتحة على المنقوص للثقل:

قال: "تنبيه: من العرب من يُسكِن الياء في النصب أيضاً، قال الشاعر:

وَلَو أنَّ واشٍ باليَمامَةِ دارُهُ ** وَدارِي بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرِّد: وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنه حمل حالة النصب على حالَتَي الرفع والجر"[1].

في هذا التنبيه ينبه إلى إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور في تقدير الحركات على آخره، واستشهد لذلك بالبيت المذكور، فلم ينصب (واشٍ) وصحَّ ذلك لوروده في إحدى القراءات، قراءة جعفر الصادق في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[2]، بسكون الياء.

وفي هذا التنبيه ذكر عن المبرِّد أن ذلك من أحسن ضرورات الشعر، كما يُفهم من أول التنبيه، ولعل هذا هو الصحيح لوروده في هذه القراءة، ولو كانت

١/ شرح الأشموني: ١/١٦٠.

٢/ سورة المائدة: الآية (٨٩).

شاذة؛ لإجماع النحاة على عدم التفريق بين المتواتر والشاذ من القراءات في الاحتجاج، كما نقل السيوطي والبغدادي[1].

واختلف النحاة في ذلك، فيرى جماعة أن المنقوص الممنوع من الصَّرف "تثبت ياؤه بغير تنوين في جميع حالاته رفعاً ونصباً وجراً... فيرفع بضمة مقدَّرة على الياء بغير تنوين، وينصب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين، ويجر بالفتحة الظاهرة بغير تنوين، ويجر بالفتحة الظاهرة بغير تنوين بدل الكسر؛ لأنه ممنوع من الصَّرف"[2]. وهذا الرأي ضعيف.

وما أكثر استعمال هذه اللُّغة في استعمال المتحدثين باللغة اليوم، فغالباً ما نسمع في وسائل الإعلام، ومن على المنابر وغيرها، يجري على عدم إظهار الفتحة على المنقوص المنصوب، وفي هذا التنبيه لذلك مندوحة أيَّ مندوحة.

٢/١/١٦: رفع الإيهام بالمثال في المتن:

قال: "تنبيه: رَفَعَ إيهام دخول اسم الإشارة ذي الحضور بالتمثيل"[3].

١/ هذا ما أكده السيوطي في قوله في الاقتراح في أصول النحو: ص١٤، ١٥: "أمَّا القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أو شاذاً... لا أعرف فيه خلافاً بين النحاة". وقال البغدادي في خزانة الأدب: ٩/١ بتحقيق عبد السلام هارون: "وكلامه عزَّ اسمه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه..." وأكثر من الآيات عن هذا الإجماع وأطال الاحتجاج له وفصل القول فيه ابن جنِّي في مقدمة كتابه المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٣٣/١؛ ويُنظر، المنصف في شرح تصنيف المازني: لأبي الفتح ابن جنِّي أيضاً، ٢٧٦/١؛ وكتاب النحو وكُتب التفسير: ٥١٥/١.

٢/ النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، ٢٦٨/١.

٣/ شرح الأشموني: ١٧٣/١.

في هذا التنبيه أشار لِما ورد في متن الألفية:

فما لِذي غيبة أو حضور ** كأنت وهو سمِ بالضمير[1]

فإنه لولا قوله: (كأنت) لدخل اسم الإشارة للحاضر نحو: هذا وهذه، في تعريف الضمير عندما قال في تعريفه: "فما لذي غيبة أو حضور". فجاء بالمثال (أنت) خوفاً من الإيهام ورفعاً للالتباس وطلباً للبيان من أول وهلة. وهذا من نماذج التنبيهات التي يؤلف فيها على مواضع من صنيع ابن مالك في المتن تعليقاً نحوياً، وهي من أحسن تنبيهات الأشموني، وأجدرها بالعناية، وأكثرها نفعاً لقارئ الألفية.

ومثل هذا التنبيه الذي يليه وهو قوله:

٢/١/١٧: دفع توهم دخول ضمير المتكلم في قوله: (وغيره):

قال: "تنبيه: رَفَعَ توهم شمول قوله: (وغيره) المتكلم بالتمثيل"[2].

ولا فرق بين هذين التنبيهين كما ترى، فهنا أيضاً نبه دفع ابن مالك توهم دخول ضمير المتكلم في قوله: "وغيره" من البيت:

وَأَلِفٌ وَالوَاوُ وَالنُّونُ لِما ** غَابَ وَغَيرِهِ كـ(قَامَا وَاعْلَمَا)[3]

فإنه يريد بغير الغائب المخاطب دون المتكلم؛ لأنهما غير الغائب من الضمائر.

فكان لا بد من هذا التنبيه طلباً للوضوح ودفعاً لاحتمال التوهم.

١/ متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ص١٧.

٢/ شرح الأشموني: ١/١٧٨.

٣/ متن الألفية: ص١٨.

٢/١/١٨: سبب اختصاص ضمير الرفع بالتقدير:

قال: "تنبيه: إنما خصّ ضمير الرفع بالاستتار؛ لأنه عمدة يجب ذكره، فإن وجد في اللفظ فذاك وإلاَّ فهو موجود في النية والتقدير، بخلاف ضميري النصب والجر، فإنهما فضلة ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا أعدما من اللفظ"[١].

هذا التنبيه من تعليلات النحويين، ومع ذلك لا تخفى وجاهته ومنطقيته، مِمَّا يجعله مقبولاً لدى كل عاقل. وفي هذا رد على الذين ينكرون مبدأ التعليل بالكلية. إذ لا يخفى ما في مثل هذا التنبيه من طرافة وتنشيط للذهن وتعليل للصناعة النحوية؛ مِمَّا يساعد على ثبات القواعد النحوية واستقرارها في الذهن. وذلك من أهم الأغراض التعليمية والتربوية.

٢/١/١٩: لهجات عربية وخلافات نحوية في أصول الضمائر:

قال: "تنبيه: مذهب البصريين أن ألف (أنا) زائدة والاسم هو الهمزة والنون، ومذهب الكوفيين -واختاره الناظم- أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة، وفيه خمس لغات ذكرها في (**التسهيل**): **فصحاهن**: إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلاً، و**الثانية**: إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم، و**الثالثة**: هنا بإبدال همزته هاء. و**الرابعة**: آن بمدة بعد الهمزة. قال الناظم: من قال: (آن) فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب: (راء) في (رأى)، و**الخامسة**: أن كنن حكاها قطرب. وأمَّا (هو) في مذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك (هي). وأمَّا (هما) و(هم) و(هن) فكذلك عند أبي علي وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي (**التسهيل**). وقيل غير ذلك. وأمَّا (أنت) فالضمير عند البصريين (أن)، و(التاء): حرف خطاب كالاسم لفظاً وتصرفاً. وأمَّا (إياي) فذهب سيبويه إلى أن (إيا) هو الضمير، ولواحقه وهي (الياء) من (إياي)، والكاف من إياك، والهاء من إياه حروف تدل

١/ شرح الأشموني: ١/١٨٠.

على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر، واختاره الناظم"[1].

كل ما ورد في هذا التنبيه معلومات للهجات عربية في الضمير (أنا) ثم خلافات نحوية فيه وفي بقية الضمائر من حيث أصولها وإعرابها. وحسناً فعل الأشموني حين لَمْ يطل الكلام بمناقشته هذه الخلافات والترجيح بينها؛ لأنَّ ذلك مِمَّا لا طائل تحته يذكر؛ لأنها مجرد خلافات عقلية ومنطقية إذ لا أثر لها في الكلام وإن كان لها أثر في صناعة الإعراب، التي يبدو أن النحاة يعنون بها كثيراً فكانت مبعث كثير من خلافاتهم، ومع ذلك لا يخلو التنبيه من فوائد ذهنية للمتخصص خاصة.

٢/١/٢٠: جواز الاتصال والانفصال في ثاني الضميرين المنصوبين وأيهما أولى؟:

قال: "تنبيه: وافق الناظم في (**التسهيل**) سيبويه على اختيار الانفصال في باب (خلتنيه) قال: لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر؛ بخلاف هاء (كنته) فإنه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء (ضربته) في أنه لَمْ يحجزه إلاَّ ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل وما اختاره الناظم هنا هو مُختار الرماني[2] وابن الطراوة"[3].

من الضمائر ما يجوز فيه الاتصال والانفصال، وهناك آراء ترجح أحدهما

١/ شرح الأشموني: ١/١٨١.

٢/ الرماني هو: علي بن عيسى بن علي... أبو الحسن الرماني... كان إماماً في العربية، علامة في الأدب، في طبقة الفارسي والسيرافي... صنف التفسير، الحدود الأكبر والأصغر، شرح أصول ابن السراج... مات سنة ٣٨٤هـ؛ البغية: ٢/١٨٠، ١٨١.

٣/ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٩٠.

على الآخر، ويعلل لعدم الانفصال في (كنته)، إلى أنه لَمْ يحجزه إلاَّ ضمير المرفوع، وهو كالجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له؛ لذلك لا ينفصل عنه لأنه كالجزء منه.

ثم ذكر في آخر هذا التنبيه أن ما اختاره الناظم هنا هو اختيار الرماني وابن الطراوة؛ مِمَّا يدلُّ على حرصه على استقصاء الآراء في المسألة مع نسبتها إلى أصحابها، ولَمْ يبدِ رأيه الخاص وهذه عادته في عامة تنبيهاته.

والخلاف في هذه المسألة الأَولى من الوجهين مع الاتفاق على جوازهما، فالخطب إذن يسير، وكل ما في الأمر أن ابن مالك رجع عن رأيه هنا جزئياً، فوافق سيبويه في أن الفصل في (خلتنيه) ونحوه أَولى، وظل رأيه على رأيه في (كنته). وهذا أمر معهود من القدماء. وينبغي أن يكون ديدن كل باحث عن الحق أن يرجع عن الرأي إذا بدا له أنه غيره أولى منه.

٢/١/٢١: خلاصة ما يجوز اتصاله وانفصاله من الضمائر:

قال: "تنبيه: حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها، أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، فخرج مثل الكاف من نحو: أكرمتك، ودخل مثل الهاء من نحو قوله: ومنعكها بشيء يُستطاع. فإن الهاء ثاني ضميرين، أولهما: هو (الكاف) أخص وغير مرفوع؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه"[1].

في هذا التنبيه ذكر لنا خلاصة ما يجوز اتصاله وانفصاله، وهو ما كان خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها، أو ثاني ضميرين أولهما أخص غير مرفوع.

١/ شرح الأشموني: ١/١٩٣.

وفي هذا التنبيه نلاحظ حصره لِما يجوز فيه الاتصال والانفصال، فكان غرضه من التنبيه تلخيص هذه المسألة تلخيصاً مُحكماً بحصر ما يدخل فيها وما يخرج عنها، وقد مثل لذلك كله.

٢/١/٢٢: الخلاف في سبب التسمية بنون الوقاية:

قال: "تنبيه: مذهب الجمهور أنها إنما سُمِّيت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل الكسر. وقال الناظم: بل لأنها تقي الفعل اللبس في: أكرمني في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر"[١].

لعل تعليل الجمهور لهذه التسمية أَولى بالقبول من تعليل الناظم، لا لأنَّ الأول رأي الجماعة فحسب، بل أيضاً لأنه يشمل جميع الأفعال بخلاف تعليل الناظم وأنه يختص بالأمر، ثم يحمل عليه أخويه. وهذا الخلاف مِمَّا لا ثمرة له في الكلام، وإن دلَّ على عناية الأشموني بالتعليل، ولو كان منطقياً بحتاً لا أثر له في الكلام.

٢/١/٢٣: جواز التقديم والتأخير بين الكنية وغيرها:

قال: "تنبيه: لا ترتيب بين الكنية وغيرها، فمن تقديمها على الاسم قوله:

أَقْسَمُ باللّهِ أبُو حفص عمر ** مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَر[٢]

١/ شرح الأشموني: ١/١٩٤.

٢/ البيت لعبد الله بن كيسبة وهو من الرجز لرؤبة في شرح المفصل، وليس في ديوانه، ولا يمكن أن يكون رؤبة هو قائله، ذلك أن رؤبة غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات سنة ١٤٥هـ؛ أو هو لأعرابي في خزانة الأدب: ٥/١٥٤، ١٥٦؛ ولأعرابي في شرح التصريح: ١/١٢١؛ والمقاصد النحوية: ٤/١١٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١/١٢٨؛ وشرح الأشموني: ١/٥٩؛ وشرح شذور الذهب: ص٥٦١؛ وشرح=

ومن تقديم الاسم عليها قوله:

وَمَا اهتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ ** سَمِعْنَا بهِ إلاَّ لسَعْدٍ أَبي عَمْروِ[1]

وكذلك يفعل بها مع اللقب"[2].

خلاصة هذا التنبيه جواز التقديم والتأخير بين الكنية وغيرها، واستشهد لتقديمها وتقديم الاسم عليها فمثال تقديمها قوله: أبو حفص عمر، ومثال تقديم الاسم عليها: سعد أبو عمرو -و لا خلاف في ذلك- فيجوز تقديم الكنية على الاسم، وإنما نبَّه إلى هذا مع وضوحه والاتفاق عليه خوف توهم من يتوهم أن الكنية مثل اللقب. وهنا يبدو حرص الأشموني على الوضوح وعدم اللبس.

٢/١/٢٤: الحكم الإعرابي للمركب الإسنادي:

قال: "حكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة أن يحكى أصله، ولَمْ يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ أو خبر، لكنه بمقتضى القياس جائز"[3].

=ابن عقيل: ص٤٨٩؛ ولسان العرب: ٧٦٦/١ مادة (نقب)، ٤٨/٥ مادة (فجر)؛ ومعاهد التنصيص: ٢٧٩/١؛ والشاهد فيه قوله: "أبو حفص عمر" حيث جاء لفظ عمر لإيضاح ما قبله، وهو عطف بيان عليه، وكذلك إذا اجتمع الاسم والكنية جاز تقديم الكنية على الاسم، ولا يجب الترتيب.

١/ البيت لحسان بن ثابت في أوضح المسالك: ١٢٩/١؛ وشرح التصريح: ١٢١/١؛ والمقاصد النحوية: ٣٩٣/١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٥٩/١؛ والشاهد فيه قوله: "لسعد أبي عمرو" حيث قدَّم الاسم الذي هو قوله: "سعد" على الكنية التي هي قوله: "أبي عمرو" وهذا جائز.

٢/ شرح الأشموني: ٢٠٤/١.

٣/ المرجع السابق: ٢٠٩/١.

يبدو أن الجزء الأول من هذا التنبيه من الوضوح بحيث إنه لا يحتاج إلى تنبيه، وإنما ذكره ليرتب عليه ما ذكره في الآخر من أن المركب الإسنادي اقتصر العرب فيه على الجملة الفعلية دون الاسمية، ومع ذلك أجاز التسمية بها قياساً على الفعلية؛ إذ لا مانع من ذلك من الناحية المنطقية. وربما فهم من هذا إثبات اللُّغة بمجرد القياس، وهو أمر مختلف فيه بين العلماء، كما أن ما ذكره من الحكاية محل خلاف في إعراب المركب الإسنادي محل خلاف أيضاً؛ إذ ذكروا فيه أنه مبني كما ذكروا إعرابه[1]، وذكر الناظم نفسه في (**التسهيل**)[2]: أنه ربَّما أُضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهراً نحو: جاء برقُ نحره. ومع ذلك فالأرجح الذي عليه الجمهور ما اقتصر عليه، ولعله لَمْ يلقِ بالاً إلى هذه الآراء لضعفها.

٢/١/٢٥: استعمال (أولاء) في غير العاقل:

قال: "تنبيه: استعمال (أولاء) في غير العاقل قليل[3]، ومنه قوله:

ذُمَّ المَنازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِّوَى

وَالعَيشَ بَعدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ[4]

١/ يُنظر، حاشية الصبان: ١/٢١٠.

٢/ شرح التسهيل: ١/٦٦٩.

٣/ شرح الأشموني: ١/٢١٩.

٤/ البيت لجرير في ديوانه: ص٩٩٠، وفيه (الأقوام) مكان (الأيام)؛ وتخليص الشواهد: ص٢٣؛ وخزانة الأدب: ٥/٤٣٠؛ وشرح التصريح: ١/١٢٨؛ وشرح شواهد الشافية: ص١٦٧؛ وشرح المفصل: ٩/١٢٩؛ ولسان العرب: ١٥/٤٣٧، مادة (أولى)؛ والمقاصد النحوية: ١/٤٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١/١٣٤؛ والمقتضب: ١/١٨٥؛ والشاهد فيه قوله: "أولئك الأيام" حيث أشار بـ(أولاء) إلى (الأيام) مِمَّا يدلُّ على جواز الإشارة بـ(أولاء) إلى جمع غير العاقل ويروى (الأقوام) مكان (الأيام) ولا شاهد فيه حينئذ.

هذا التنبيه من الأدلة على عناية الأشموني بالكمِّ -أي: الكثرة- والقلة في لهجات العرب وأساليبها، وهو مِمَّا يحمد له؛ إذ الكثير الشائع يقاس عليه دون القليل النادر، فيقتصر على ما سمع منه عند جمهور النحاة، وهذا التنبيه مهم؛ لأنَّ ابن مالك أطلق الكلام في هذا ولعل عذره ضيق النظم.

٢/١/٢٦: قلة دخول (ها التنبيه) على اسم الإشارة المصاحب للكاف:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه أن (ها التنبيه) تدخل على المجرد من الكاف، نحو: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء. وعلى المصاحب لها وحدها نحو: هذاك، وهاتيك، وهذانك، وهاتانك، وهؤلائك، لكن هذا الثاني قليل"[١]. ومنه قول طرفة:

رَأَيتُ بَني غَبراءَ لا يُنكِرونَني

وَلا أَهلُ هَذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ[٢]

هذا التنبيه يعزز ما سبق فيما قبله من عناية الأشموني بالقلة والكثرة في استعمالات العرب، فهو مولع بذلك خاصة في تقييد ما يطلقه ابن مالك في النظم. وهذا التنبيه والذي قبله خير دليل على ذلك.

فالتنبيه يهتم باللام والهاء والكاف: هذا، هذاك، هذالك.

١/ شرح الأشموني: ١/٢٢٤.

٢/ البيت لطرفة بن العبد في ديوانه: ص٣١؛ وتخليص الشواهد: ص١٢٥؛ وجمهرة اللُّغة: ص٧٥٤؛ والجنى الداني: ص٣٤٧؛ والدرر اللوامع: ص١/٢٣٦؛ ولسان العرب: ٥/ (غبر)، ١٤/٩٢، (بنى)؛ والمقاصد النحوية: ١/٤١٠؛ وبلا نسبة في الاشتقاق: ص٢١٤؛ وشرح الأشموني: ١/٦٥؛ وشرح ابن عقيل: ١/٧٣؛ وهمع الهوامع: ١/٧٦؛ والشاهد فيه قوله "هذاك" حيث جاءت (هاء) التي للتنبيه مع اسم الإشارة المقترن بالكاف وهذا قليل.

٢/١/٢٧: الآراء في (مَنْ) و(ما) و(أل) و(ذو) الموصولات:

قال: "تنبيه: تقع (مَنْ) و(ما) موصولتين كما مرَّ، واستفهاميتين نحو: مَن عندك؟ وما عندك؟، وشرطيتين نحو: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾[١]، و﴿وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾[٢]، ونكرتين موصوفتين كقوله:

ألاَ رُبَّ من تَغتشُّهُ لك نَاصِحٌ

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ ** قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ[٣]

وقوله:

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبيبُ فَلا تَكُنْ ** بشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيا[٤]

وقوله:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْرِ ** لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[٥]

١/ سورة الكهف: الآية (١٧).

٢/ سورة البقرة: الآية (٢٧٢).

٣/ البيت لسويد بن أبي كاهل في الأغاني: ٩٨/١٣؛ وخزانة الأدب: ١٢٣/٦، ١٢٥؛ والدرر: ٣٠٢/١؛ وشرح اختيارات المفضل: ص٩٠١؛ وشرح شواهد المغني: ٧٤٠/٢؛ والشعر والشعراء: ٤٢٨/١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٧٠/٢؛ وشرح شذور الذهب: ص١٧٠؛ وشرح المفصل: ١١/٤؛ ومغني اللبيب: ٣٢٨/١؛ والشاهد فيه قوله: "رُبَّ مَن" و(رُبَّ) لا تدخل إلاَّ على نكرة، فدلَّ على أن (من) هنا نكرة موصوفة بجملة (أنضجت).

٤/ البيت بلا نسبة في شرح الأشموني: ٧٠/١؛ وشرح شواهد المغني: ٧٠٧/٢؛ ومغني اللبيب: ٢٩٧/١؛ والشاهد فيه قوله: (لما نافع) حيث وقعت (ما) نكرة موصوفة.

٥/ البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: ص٥٠؛ والأزهية: ص٨٢، ٩٥؛ وحماسة البحتري: ص٢٢٣؛ وخزانة الأدب: ١٠٨/٦، ١١٣، ٩/١٠؛ والدرر: ٧٧/١؛ وشرح أبيات سيبويه: ٣/٢؛ والكتاب: ١٠٩/٢؛ ولسان العرب: ٣٤٠/٢ (خرج) شواهد المغني:= =٧٠٧/٢، ٧٠٨؛ والمقاصد النحوية: ٤٨٤/١؛ وله ولأبي قيس حرمة بن أبي أنس أو

ومن ذلك فيهما قولهم: مررت بمن معجب لك، وبما معجب لك، ويكونان أيضاً نكرتين تامتين، أمَّا (مَنْ) فعلى رأي أبي علي زعم أنها في قوله:

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإِعْلانِ[1]

تمييز، والفاعل مستتر وهو المخصوص بالمدح. وقال غيره: من موصول فاعل، وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حدِّ قوله: شعري شعري. وأمَّا (ما) فعلى رأي البصريين إلاَّ الأخفش في نحو: ما أحسن زيداً؛ إذ المعنى شيء حسن زيداً على ما سيأتي بيانه في بابه.

لحنيف في خزانة الأدب؛ ١١٥/٦؛ وبلا نسبة في أنباء الرواة: ١٣٤/٤؛ وأساس البلاغة: ص٣٢٧، (فرج)، والأشباه والنظائر: ١٨٦/٣؛ وأمالي المرتضى: ٤٨٦/١؛ والبيان والتبيين: ٢٦٠/٣؛ وجمهرة اللُّغة: ص٤٦٣؛ وجواهر الأدب: ص٣٦٩؛ وشرح الأشموني: ٧٠/١؛ وشرح المفصل: ٣٥٢/٤، ٣٠/٨؛ ومغني اللبيب: ٢٩٧/٢؛ والمقتضب: ٤٢/١؛ وهمع الهوامع: ٨/١؛ والشاهد فيه قوله (رُبَّما) حيث دخلت (رُبَّ) على (ما) مِمَّا يدلُّ على أن (ما) قابلة للتنكير لأنَّ (رُبَّ) لا تدخل إلاَّ على نكرة وجملة (تكره النفوس) صفة لـ(ما).

١/ البيت بلا نسبة في جمهرة اللُّغة: ص١٠٩٨؛ ١٣٠٨؛ وخزانة الأدب: ٤١٠/٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤؛ والدرر: ٣٠٣/١، ٢١٥/٥؛ وشرح الأشموني: ٧٠/١؛ وشرح شواهد المغني: ٧٤١/٢؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٧٩٠؛ ولسان العرب: ٩١/١، (زكا)؛ ومغني اللبيب: ٣٢٩/١؛ ٤٣٥، ٤٣٧؛ والمقاصد النحوية: ٤٨٧/١؛ وهمع الهوامع: ٩٢/١، ٨٦/٢؛ والشاهد فيه مجيء (مَن) الثانية (نكرة) تامة بلا صلة ولا صفة، ولا تضمن شرط ولا استفهام. هذا ما ذهب إليه بعض النحاة وعنده أن (مَن) في موضع نصب، وفاعل (نِعْم) ضمير مفسر ب(مَنْ) وهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله وقال جماعة من النحاة (مَنْ) الثانية موصولة بمعنى (الذي) وقعت فاعلاً لـ(نعم) و(هو) مبتدأ وخبره محذوف تقديره (مثله) والجملة صلة (من) والمخصوص بالمدح محذوف تقديره: بِشْر.

وفي باب نِعم وبِئس عند كثير من النحويين المتأخرين منهم الزمخشري نحو: غسلته غسلاً نعمَّا، أي: نعم شيئاً، فـ(ما) نصب على التمييز. وأمَّا (أل) فللعامل وغيره، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور. وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف. والدليل على اسميتها أشياء:

الأول: عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه. وقال المازني: عائد على موصوف محذوف. ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلاَّ لضرورة وليس هذا منها.

الثاني: استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، نحو: جاء الكريم، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.

الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل، لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه دونها.

الرابع: دخولها على الفعل في نحو:

مَا أَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكومَتُهُ

والمعرفة مختصة بالاسم. واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو: مررت بالضارب، فالمجرور ضارب ولا موضع لـ(أل). ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب. قال الشلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك: جاء القائم، فلو كانت اسماً لكان فاعلاً واستحق قائم البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول. وأجاب في

(**شرح التسهيل**) بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأنَّ نسبتها منه نسبة عجز المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلَمَّا كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى ويلزم في ضمير (أل) اعتبار المعنى نحو: الضارب والضاربة والضاربين والضاربات. وأمَّا (ذو) فإنها للعاقل وغيره، قال الشاعر:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي ** يَرْمِي وَرَائِيَ بامْسَهمِ وَامْسَلِمَه[1]

وقال الآخر:

فإمَّا كِرامٌ مُوسِرونَ لَقِيتُهُمْ ** فَحَسْبيَ مِنْ ذُو عندَهُم مَا كَفَانِيَا[2]

١/ البيت لبجير بن غنمة في الدرر: ٤٤٦/١؛ شرح شواهد الشافية: ص٤٥١، ٤٥٢؛ وشرح شواهد المغني: ١٥٩/١؛ ولسان العرب: ١٩٢/١٢، (خندم)، ٢٩٧، (سلم)، ٤٥٩/١٥ (ذو)؛ والمؤتلف والمختلف: ص٥٩؛ والمقاصد النحوية: ٤٦٤/١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد: ص١٤٣؛ والجنى الداني: ص١٤٠؛ وشرح الأشموني: ٧٢/١؛ وشرح عمدة الحافظ: ص١٢١؛ وشرح قطر الندى: ص١١٤؛ وشرح المفصل: ١٧/٩، ٢٠؛ ولسان العرب: ٣٦/١٢، (أمم)؛ ومغني اللبيب: ٤٨/١؛ وهمع الهوامع: ٧٩/١؛ والشاهد فيه (بامسهم وامسلمه) يريد بالسهم والسلمة، فأبدل اللام ميماً على لغة بعض اليمن الذين يقولون (ام) من (أل) التعريف.

٢/ البيت لمنظور بن سحيم في الدرر: ٢٦٨/١؛ وشرح التصريح: ٦٣/١، ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص١١٥٨؛ وشرح شواهد المغني: ٨٣٠/٢؛ وشرح المفصل: ١٤٨/٣؛ والمقرب: ٥٩/١؛ والمقاصد النحوية: ١٢٧/١؛ وللطائي في مغني اللبيب: ٤١٠/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١٤٢/١؛ وتخليص الشواهد: ص٥٤، ١٤٤؛ وشرح الأشموني: ٧٢/١؛ وشرح ابن عقيل: ٣٠/١، ٨٢؛ وشرح عمدة الحافظ: ص١٢٢؛ وهمع الهوامع: ٨٤/١؛ والشاهد فيه قوله: "من ذو" حيث بنى (ذو) على= =السكون وذلك على لغة طيء وهي بمعنى (صاحب) وهذا هو المشهور، وقد تعرب، وقد

وقال الآخر:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِـي وجَدِّي ** وبِـئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ[1]

والمشهور فيه البناء وأن تكون بلفظ واحد كما في الشـــواهد. وبعضـــهم يعربها إعراب (ذي) بمعنى صاحب، وقد رُويَ بالوجهين قوله:

فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عندَهُم مَا كَفَانِيَا"[2].

٢/١/١٢٨: الآراء في (مَنْ) و(ما) و(أل) و(ذو) الموصولات:

تصلح (مَنْ) و(ما) لاستعمالات منها اسم موصول مثل: رأيت من علمني، وفهمت ما قرأته. واسم شرط مثل: من يعمل خيراً يجد الجزاء، ما تصنع من خير تجد جزاءه خيراً. واسم استفهام مثل: مَن حضر؟ وما فعلت؟.

وذكر في هذا التنبيه إفراد (ما) نكرة مثل: ما أحسن زيداً، وفي نعم وبئس وقد تساويها (من) عند أبي علي كما ذكر في هذا التنبيه. والموصوفة إمَّا تأتي فيها بمفرد نحو: مررت بما معجب بك وبـــ(مَنْ) معجب بك. فـــ(معجـــب) بـــالجر صفة أو بجملة كما في الشاهد المذكور "رُبَّ من أنضجت... الخ" و"ربما تكـــره

روي البيت (من ذي) بالإعراب.

١/ البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف: ص٣٨٤؛ وخزانـــة الأدب: ٣٤/٦، ٣٥؛ والـــدرر: ٢٦٧/١؛ وشرح التصريح: ١٣٧/١؛ وشرح ديـــوان الحماســـة للمرزوقـــي: ص٥٩١؛ والمقاصد النحوية: ٤٣٦/١؛ وبلا نسبة في الأزهية: ص٢٩٥؛ وأوضح المسالك: ١٥٤/١؛ وتخليص الشواهد: ص١٤٣؛ وشرح الأشموني: ٧٢/١؛ وشرح قطـــر النـــدى: ص١٠٢؛ وشرح المفصل: ١٤٧/٣، ٤٥/٨؛ ولسان العرب: ٤٦٠/١٥/ (ذو)؛ وهمـــع الهوامـــع: ٨٤/١؛ والشاهد فيه قوله: "ذو حفرت وذو طويت" حيث استعمل (ذو) في الجملتين اسماً موصولاً بمعنى (التي) وأجراه على غير العامل؛ لأنَّ المقصود به البئر وهي مؤنثة.

٢/ شرح الأشموني: ٢٤٠/١-٢٤٦.

النفوس... الخ". فجملة (أنضجت) و(تكره) صفتان لا صلتان لأنَّ رُبَّ لا تدخل إلاَّ على نكرة.

ثم ذكر أن النكرة التامة لا تحتاج لوصف مثل: نعم من هو في سر وإعلان. أي نعم شخصاً فهي هنا تمييز لفاعل نعم وهو ضمير مستتر.

وذكر إضافة أخرى وذلك أن (ما) تكون تعجبية نحو: ما أحسن زيداً. أي شيء أحسن زيداً، وذكر لها صاحب الهمع ثلاثة مواضع: "أحدها التعجب نحو: ما أحسن زيداً على مذهب سيبويه. الثاني في باب نعم: غسلته غسلاً نعمَّا ودققته دقَّاً نعمَّا، على خلاف فقد قيل إنها معرفة أي: نعم الغسل ونعم الدق قاله ابن خروف. الثالث في قولهم إني مِمَّا أن أفعل، أي: إني من أمر فعلي قيل إنها هنا معرفة أيضاً. وذهب قوم منهم ابن السيد وابن عصفور إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم كقولهم لأمرٍ ما جدع قصير انفه، ولأمر ما يسود من يسود. أي لأمر عظيم ومنه: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾[1]، و﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[2]"[3].

ولَخَّص الخضري في حاشيته هذه الآراء بقوله: "تأتي (مَنْ) و(ما) لمعانٍ جمعتها بقولي:

مَحَاملُ مَنْ خَمْسٌ فَشَرْطٌ تَفهمِ ** وَمَوْصُولَةُ تنكِيرِ نَقْص وتَمَّما

وَهذي لِمَا مَعَ نفي كف تعجب ** تُغَيرُ معنى مع تهيؤ اعْلَمَا

وزائدة تأتِي كذا مَصْدَرِيةٌ ** مع الظرف أَوْ لا فَافْهَمَن لتغنَما

وذكر في هذا التنبيه الخلاف في (أل) وهل هي اسمية أم حرفية؟ والرأي

١/ سورة الحاقة: الآيتان (١، ٢).

٢/ سورة طه: الآية (٧٨).

٣/ همع الهوامع: ٩٢/١.

الراجح هو رأي الجمهور -وهو الصحيح- أنها اسم موصول"[1].

ويرى المازني أنها حرف موصول والأخفش أنها حرف تعريف وليست من (أل) الموصولة في شيء "القائل بأنها اسم سيبويه والجمهور ودليلهم أنها تدخل على المضارع. ويعود الضمير عليها مثل: أفلح المتقي ربه".

وقال المازني حرف موصول ورُدَّ بأن الموصول الحرفي يؤول بالمصدر ولا يصح هنا تأويل (أل). وما بعدها بمصدر. وقال الأخفش إنها حرف تعريف، ورُدَّ بجواز دخولها على الجملة وجواز عطف الفعل على مدلولها[2]. هذا ويراعى في الضمير العائد معناها لا لفظها.

وختم التنبيه بـ(ذو) وأنها لغة طيء خاصة والأعرف فيها عندهم بناؤها واستعمالها في الإفراد والتذكير وفروعهما بلفظ واحد وبعضهم يعربها، فالخلاف فيها في البناء والإعراب.

٢/١/٢٩: الخلاف في تثنية (ذو) و(ذات) وجمعهما:

قال: "تنبيه: ظاهر كلام الناظم أنه إذا أُريد غير معنى التي واللاتي، يُقال (ذو) على الأصل، وأطلق ابن عصفور القول في تثنية (ذو) و(ذات) وجمعهما. قال الناظم: وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم: (ذات) و(ذوات) بمعنى (التي) و(اللاتي) فأضربت عنه لذلك، لكن نقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور"[3].

من المتفق عليه أن (ذو) الموصولة من لغة طيء خاصة دون سائر العرب.

١/ حاشية الخضري: ١/١٣٦.

٢/ التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: ٨/١٣.

٣/ المرجع السابق: ١/٢٤٧.

ويبدو أنهم غير متفقين في نطقها ولا في إعرابها، فبعضهم يلزمها الواو على كل حال، وبعضهم يعربها إعراب (ذي) بمعنى صاحب في الأسماء الخمسة، وبعضهم يفرِّق بين لفظ المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث من ذلك كله. وعبارة ابن عصفور[1] لا تحمل القطع بتثنيتها وجمعها، فلعل الناظم حملها على غير ذلك؛ لأنه يبعد جداً أن يكون ابن مالك لَمْ يقف على ما نقله ابن عصفور والهروي[2] وابن السراج[3] عن العرب، وهو من هو في معرفة لهجات العرب وأشعارها وأخبارها، كما أنه أمة في حفظ ذلك واستحضاره متى شاء كما تقدَّم في سيرته.

٢/١/٣٠: شرط (ذا) الموصولة:

قال: "تنبيه: يشترط لاستعمال (ذا) موصولة مع ما سبق أن لا تكون مشاراً بها نحو: ماذا التواني؟ وماذا الوقوف؟ وسكت عنه لوضوحه"[4].

لا يحتاج هذا التنبيه إلى الشرح، ما دام الشرط من الوضوح بهذا المكان الذي اعترف به الأشموني نفسه في الاعتذار للناظم لعدم ذكره؛ لأنَّ من المعروف بداهة أن (ذا) في (ماذا) و(من ذا) لا يمكن أن تكون موصولة إلاَّ إذا كان سياق

١/ ابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الأشبيلي الأندلسي النحوي، أبو الحسن، من أئمة النحاة، توفي ٦٦٩هـ، له ترجمة في بغية الوعاة: ٢/٢١٠؛ ووفيات الأعيان: ٢/١٥٨؛ وشذرات الذهب: ٥/٣٣٠؛ ومعجم المؤلفين: ٧/٢٥١؛ والأعلام: ٥/١٧٩.

٢/ الهروي هو: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني، صاحب الغريبين، أبو عبيد الهروي، مات في شهر رجب سنة إحدى وأربعمائة للهجرة؛ بغية الوعاة: ١/٣٧١.

٣/ ابن السراج هو: محمد بن السهل البغدادي النحوي، أبو بكر، المتوفى سنة ٣١٦هـ، من أئمة النحاة، له تصانيف منها: (الأصول في النحو)، ترجمته في إنباه الرواة: ٣/١٤٥؛ معجم الأدباء: ١٨/١٩٧؛ وفيات الأعيان: ٣/٤٦٢.

٤/ شرح الأشموني: ١/٢٥٠.

الكلام يدلُّ على ذلك، وهذا من الوضوح بحيث لا يخفى.

وهذا التنبيه دليل على حرص الأشموني على كل صغيرة وكبيرة في سبيل جعل شرحه موسوعة نحوية شاملة.

٢/١/٣١: جواز مراعاة اللفظ أو المعنى في عائد الموصول المشترك:

قال: "تنبيه: الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان: مراعاة اللفظ وهو الأكثر، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه، وهذا ما لَمْ يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو: أعطِ من سألتك لا من سألك، وجبت مراعاة المعنى"[١].

ما زال الأشموني يعطينا الدليل تلو الدليل لحرصه على بيان الأكثر من لهجات العرب، والأكثر شيوعاً من لغاتهم؛ إذ إنه -بعد ذكر الوجهين من الاستعمال في الكلمة أو الوجوه- لا يكتفي بذلك بل يدلُّنا على أيهما أكثر شيوعاً. كما يدلُّ هذا التنبيه على دقته وحرصه على الدقيق من الشروط التي لَمْ يتيسر للناظم ذكرها؛ لضيق النظم أو لاقتصاره على أهم المهمات، كما يدلُّ على ذلك قوله في آخر الألفية:

نظماً على جُلِّ المهمات اشتمل[٢]

فالأشموني حريص كل الحرص على إكمال النقص وسدِّ الثغرات، وشرح الغامض، وذِكر الوجوه والآراء والأدلة والمناقشات في تنبيهاته، ليكون شرحه وافياً شاملاً. ويبدو أنه قد أصاب من ذلك كله حظاً وافراً وغاية بعيدة.

١/ شرح الأشموني: ١/٢٥٣.

٢/ متن الألفية: ص١٣١.

٢/١/٣٢: من شروط جـــملة الموصول:

قال: "تنبيه: من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق: أن تكون خبريـــة لفظاً ومعنى، فلا يجوز: جاء الذي أضربه، أو: ليته قائم، أو: رحمه الله، خلافـــاً للكسائي في الكل والمازني في الأخيرة، وأمَّا قوله:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التِي ** لَعَلِّي وإِن شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا[١]

وقوله:

ومَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُـوا ** سِوَى أنْ يَقُولُوا: إِنَّنِي لكِ عَاشِقُ[٢]

فمخرج على إضمار قول في الأولى قبل التي أقول فيها لعلي أزورها، وأن (ماذا) في الثاني اسم واحد وليست ذا موصولة لموافقة (عسى) و(لعل) في المعنى، وأن تكون غير تعجبية، فلا يجوز جاء الذي ما أحسنه وإن كانت عندهم خبرية، وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياساً على جواز النعـــت بهـــا، وأن لا تستدعي كلاماً سابقاً فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم"[٣].

١/ البيت للفرزدق في ديوانه: ٢/١٠٦؛ وخزانة الأدب: ٥/٤٦٤؛ والـــدرر: ١/٢٧٧؛ وبـــلا نسبة في شرح الأشموني: ١/٧٥؛ وشرح شواهد المغني: ٢/٨١٠؛ ومغني اللبيب: ٢/٣٨٨، ٣٩١، ٥٨٥؛ وهمع الهوامع: ١/٨٥؛ والشاهد فيه قوله: "لعلِّي..." حيث جـــاءت جملـــة (لعلِّي...) صلة (التي) بتقدير القول أي التي أقول: لعلي أزورها.

٢/ البيت لجميل بثينة في ملحق ديوانه: ص٢٤٣؛ وخزانـــة الأدب: ٦/١٥٠، ١٥٣؛ وشـــرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص١٣٨٣؛ ولســـان العـــرب: ١٠/٣٨٥، مـــادة (ومـــق)؛ وللمجنون في ديوانه: ص١٦٠؛ والأغاني: ٢/٥٠؛ ولسان العرب: ١٠/٢٧، مادة (بنق)، وبلا نسبة في شرح الأشموني: ١/٧٥؛ والشاهد فيه قوله: "وماذا عسى" حيث جاءت (ذا) زائدة لا موصولة.

٣/ شرح الأشموني: ١/٢٥٥.

في هذا التنبيه ذكر ثلاثة شروط لجملة صلة الموصول، وهي: أن تكون خبرية، خالية من التعجب، كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها، وفي هذا التنبيه يشير إلى ما أشار إليه النحويون، ويستشهد بهم في ذلك مِمَّا يدلُّ على أنه يعرض لآراء العلماء ويشير إلى مصادرهم ويوافقهم في الرأي، وهذا ما ذكره في هذا التنبيه توضيح لآراء النحاة.

وهذه الشروط التي ذكرها لجملة الصلة؛ دليل على ما تقدم في التنبيه السابق من حرصه على إكمال الناقص وإيراد الآراء والأدلة ومناقشتها استكمالاً لعمل الناظم.

ويبدو هنا بخاصة حرصه على إيراد الشواهد التي يوهم ظاهرها خلاف ما يقرره من أحكام نحوية، ثم يتفنن في تأويلها بما يبعدها عن هذا الإيهام، وهو في هذا نحوي يتبع طريقة جمهور النحاة فهو يحرص كل الحرص على جمع ما قالوه في كل مسألة، ثم الأخذ بما يراه الأرجح من أقوالهم، ومحاولة تفنيد الباقي بما أوتي من جدل ونَفَس طويل.

٢/١/٣٣: وصل (أل) بالجملة الاسمية والظرف شذوذاً:

قال: تنبيه: شذ وصل (أل) بالجملة الاسمية كقوله:

مِنَ القَوْمِ الرسولُ اللّه مِنْهُمْ ** لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

وبالظرف كقوله:

مَنْ لا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَه ** فَهُوَ حَرٍ بعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَه

هذا التنبيه من إضافات الأشموني على الناظم، الذي اكتفى بذكر وصل (أل) بالصفة الصريحة؛ وأن وصلها بالمضارع شاذ، فأضاف الأشموني هنا شذوذ

وصلها بالجملة الاسمية والظرف. ولا يخفى أن هذا من القليل النادر الذي يحفظ ولا يُقاس عليه عند جمهور النحاة، ولعله من الضرورات الشعرية.

٢/١/٣٤: من أحكام (أيّ) الموصولة:

قال: "تنبيه: لا تُضاف (أيّ) لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلاَّ مستقبل متقدم كما في الآية والبيت، وسُئل الكسائي: لِمَ لا يجوز: أعجبني أيُّهم قام؟ فقال: (أيّ) كذا خُلقت"[1].

يعني بالآية قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[2]. وبالبيت قول الشاعر:

إذا ما لقيت بني مالك ** فسلِّم على أيُّهم أفضل

فإن (أيّ) فيهما مستقبل متقدم عليها، وهذا ظاهر في الآية. وأمَّا البيت فلأن الجار والمجرور متعلق بقوله: (سلِّم) وهو مستقبل كما لا يخفى.

ويبدو أنه لا دليل لابن عصفور فيما خالفه فيه الجمهور من هذه المسألة.

وذكر في التصريح أن سؤال الكسائي كان في حلقة يونس. كما ذكر ابن السراج شرح هذه المسألة بأن (أيّاً) وضعت على الإبهام، وما ورد في السؤال يدلُّ على التعيين؛ لأنَّ معنى أعجبني أيهم قام: أعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج، فهو متعين في الخارج والقيام منه في الماضي بالفعل. وإذا قلت: يعجبني أيهم يقوم، فمعناه: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام،

١/ شرح الأشموني: ١/٢٦٠.

٢/ سورة مريم: الآية (٦٩).

وهو مُبهم، لعدم تعيينه لوقوع القيام منه خارجاً، ولهذا جاز هذا دون الأول وعليه يكون معنى إجابة الكسائي أن (أيـاً) وضعت هكذا على الإبهام، فلا ينبغي أن يؤتى بها على التعيين.

١/٣٥/: أنواع (أيّ) في العربية:

قال: "تنبيه: تكون (أيّ) موصولة كما عُرِف. وشرطاً نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَآءُ الْحُسْنَى﴾[١]. واستفهاماً نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ﴾[٢]. ووصلة لنداء ما فيه (أل)، ونعتاً لنكرة دالاً على الكمال نحو: مررت برجل أي رجل، وتقع حالاً بعد المعرفة نحو: هذا زيد، أي: رجل، ومنه قوله:

فَأَوْمَيْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرِ
فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى"[٣]

حاول في هذا التنبيه حصر أنواع (أيٍّ) واستعمالاتها في العربية. وقد مثَّل لجميع ما ذكره عدا (أيٍّ) التي جُعلت وصلة لنداء ما فيه (أل)؛ ولعله ترك ذلك لكثرته واشتهاره في نحو قوله تعالى: ﴿يَـأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[٤]. وهذا النوع أشار إليه الناظم في الألفية بقوله في توابع المنادى:

وذو إشارة كأيٍّ في الصفة ** إن كان تركها يفيت المعرفة[٥]

١/ سورة الإسراء: الآية (١١٠).
٢/ سورة الأنعام: الآية (٨١).
٣/ شرح الأشموني: ١/٢٦٠-٢٦١.
٤/ سورة المائدة: الآية (٦٧).
٥/ متن ألفية ابن مالك: ص٨٢.

هذا التنبيه يدلُّ على عناية الأشموني بالإحصاء والحصر فيما يمكن فيه ذلك من المسائل والألفاظ والأساليب والاستعمالات العربية. وهذا الاتجاه الإحصائي العلمي الدقيق في الحصر، عُني به القدماء في مناهج تأليفهم، وغفل عنه أكثر المحدثين[1].

٢/١/٣٦: من شروط حذف العائد المبتدأ في جملة الصلة:

قال: "تنبيه: ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطاً أُخَر:

أحدها: أن لا يكون معطوفاً، نحو: جاء الذي زيد وهو فاضلان.

ثانيها: أن لا يكون معطوفاً عليه، نحو: جاء الذي هو وزيد قائمان، نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين، لكن أجاز الفرَّاء وابن السراج في هذا المثال حذفه.

ثالثها: أن لا يكون بعد (لولا)، نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتك"[2].

هذا التنبيه جاء تعليقاً على قول الناظم:

وَأبَوا أن يُختَزَل ** إن صَلُحَ البَاقِي لِوَصلٍ مُكمِلِ[3]

وواضح من هذا الكلام أن الناظم لَمْ يشترط في حذف العائد المبتدأ إلاَّ شرطاً واحداً هو ألاَّ يكون الباقي بعد الحذف صلة كاملة؛ لأنه لا يدري في هذه الحالة "أهنالك محذوف أم لا؟ لعدم ما يدلُّ عليه، ولا فرق في هذا بين صلة (أي)

١/ التفكير العلمي في النحو العربي- الاستقراء، التحليل: للدكتور حسن خميس الملخ، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م، ص٥٣.

٢/ شرح الأشموني: ١/٢٦٣.

٣/ متن الألفية: ص٢٣.

وغيرها، فلا يجوز جاء الذي يضرب، أو أبوه قائم، أو عندك، أو في الدار، على أن المراد: هو يضرب أو هو أبوه قائم، أو هو عندك، أو هو في الدار"[1].

وهذه الشروط الإضافية التي نقلها الأشموني عمَّن لَمْ يسمه، يبدو أنها ليست ذات قيمة علمية في النحو، يدلُّ على ذلك الأمثلة التي مثَّل بها، فهي أمثلة متكلفة لا يكاد يتكلم بها أحد. ومع ذلك لا يخفى أن الأشموني مولع بذكر الإضافات العلمية على الشراح وأصحاب الحواشي في عصره، كما تقدَّم في الباب الأول.

٢/١/٣٧: عدم جواز حذف العائد المحذوف غير مبتدأ:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز: جاء اللذان قام، ولا اللذان جنَّ"[2].

يعني بكلامه ما جاء في قول الناظم[3]:

أيٌّ كمَا وَأعرَبت مَا لَمْ تُضف ** وَصَدرُ وَصلِها ضَميرٌ انحَذَف

وَبَعضُهُم أعرَبَ مُطلَقَاً وَفِي ** ذَا الحَذفِ أيًّا غَيرُ أيٍّ يَقتَفِي

فإن قوله: "وفي ذا الحذف..." إشارة إلى قوله: "وصدر وصلها ضمير انحذف"، ومن الواضح أن هذا الكلام عن المبتدأ وحده دون سائر المرفوعات، ولا يحذف الفاعل ولا نائبه مثلاً كما مثَّل؛ لأنَّ حذفهما له مواضع ليس هذا منها.

وهذا التنبيه شرح لمفهوم ابن مالك وهو مفهوم صحيح يتبادر إلى الذهن. ولعله نبَّه عليه طلباً لمزيد من التوضيح.

١/ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٦٣/١.

٢/ شرح الأشموني: ٢٦٣/١.

٣/ متن الألفية: ص٢٢، ٢٣.

١/٢/٣٨: ملاحظات على عبارة ابن مالك في حذف العائد:

قال: "تنبيه: في عبارته أمور، **الأول**: ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك، ولعله إنما لَمْ ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وتأخير الوصف. **الثاني**: ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة (أل) والذي هو صلتها. ومذهب الجمهور أن منصوب صلة (أل) لا يجوز حذفه. وعبارة (**التسهيل**) وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام. **الثالث**: شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعيناً للربط قاله ابن عصفور، فإن لَمْ يكن معيناً لَمْ يجز حذفه نحو: جاء الذي ضربته في داره. **الرابع**: إنما لَمْ يقيد الفعل بكونه تاماً اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته. **الخامس**: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة، واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو: هذه التي عانقت مجردة، أي: عانقتها مجردة، فإن كانت الحال متقدمة نحو: هذه التي مجردة عانقت، فأجازها ثعلب ومنعها هشام"[(١)].

هذا التنبيه كله تعليق على قول ابن مالك في مباحث حذف العائد على الموصول من جملة الصلة:

إن صَلُحَ البَاقِي لِوَصلٍ مُكمِلِ ** وَالحَذفُ عِندَهُم كَثِيرٌ مُنجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إن انتَصَب ** بِفِعلٍ أَو وَصفٍ كمَن نَرجُو يَهَب [(٢)]

ومن الواضح أنه يريد بذلك أن العائد الموصول بالفعل أو الوصف يكثر حذفه في كلام العرب وذلك أمر واضح.

١/ شرح الأشموني: ١/٢٦٦، ٢٦٧.

٢/ متن الألفية: ص٢٣.

ولكن الأشموني يأخذ عليه عدة مآخذ في عبارته هذه. وهذا أمر معهود من الأشموني في تنبيهاته، إلاَّ أن الغريب هنا أنه يعقب على كل مأخذ من مآخذه بما يدلُّ على الرد عليه، والتماس العذر لابن مالك من كلام ابن مالك نفسه في غير الألفية كما في الأمر الثاني، أو من كلام غيره من النحاة كما في الأمر الثالث، أو من كلام الأشموني نفسه كما في الأمر الأول والرابع. وذلك كله يجعل المأخذ كأنه لَمْ يكن؛ لأنَّ الأشموني يثيره ثم يكرُّ عليه بالرد إلاَّ الأمر الخامس الذي يبدو أنه إضافة على كلام ابن مالك وليس مأخذاً على عبارته فإن الأشموني أضاف جديداً وهو خلاف النحاة في جواز التوكيد والعطف في العائد المنصوب بشروطه، كما يذكر اتفاقهم على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة وخلافهم في المتقدمة.

ويبدو أن ما في هذا التنبيه لا يخلو من التكلف؛ يدلُّ على ذلك الأمثلة التي أوردها. ويبدو أنه لا شاهد على شيء من ذلك في كلام العرب المأثور. ويبدو أن هناك اختلافاً بين نسخ الأشموني في هذا التنبيه، ففي النسخ التي بأيدينا تنبيهات، بصيغة الجمع، وقد نبَّه المحشِّي إلى أن في نسخ أخرى تنبيه، ويرى أن كلاً منهما غير مناسب ويعلل لذلك بالصيغة الأولى بأن المعدود هنا الأمور لا التنبيهات ما عدا الخامس، وبالنسبة للصيغة الثانية بأن الأمر الخامس ليس من الأمور الواردة على عبارة المصنف، ثم يختم كلامه بأن المناسب هنا أن يقول: تنبيهان بالتثنية:

الأول: في عبارته (أمور...) ثم يقول بدل قوله الخامس.

الثاني[1]: وهو يريد بذلك أن يجعل الأمور الأربعة واردة على عبارة

١/ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٢٦٦.

المصنف، ويجعل الأمر الخامس تنبيهاً برأسه؛ لأنه إضافة إلى عبارة المصنف، وليس مأخذاً عليه.

وأرى أن هذا الذي ذهب إليه غير لازم؛ لأنَّ التنبيه يمكن أن يكون مأخذاً كما يمكن أن يكون إضافة، والواقع أن ما هنا كله تنبيه واحد فيه خمسة أمور، الأربعة الأول منها مآخذ شكلية على عبارة الناظم، والخامس إضافة إلى ما ذكره. وهذا هو الواقع في كلامه والمعهود من صنيعه في تنبيهاته.

ثم إن هذا التنبيه كله لا يخلو من التكلف؛ إذ ما فيه إمَّا أمور يمكن فهمها دون حاجة للتنبيه، أو إضافات متكلفة لا شاهد عليها من كلام العرب، ولا أثر لها في فصاحة الكلام ولا في صحته. وما ذكره من الخلافات يبدو أنه ترف علمي لا موجب له.

١/٢/٣٩: الاكتفاء بالمثال عن التصريح بالشرط في عبارة ابن مالك:

قال: "تنبيه: إنما لَمْ يقيد الوصف بكونه عاملاً، اكتفاءً بإرشاد المثال إليه"[١].

جاء هذا التنبيه تعليقاً على قول ابن مالك بعد قوله في التنبيه السابق عن مواضع حذف العائد من صلة الموصول بكثرة ظاهرة عند العرب:

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ** كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى[٢]

من الواضح أنه يريد بذلك أن من العائد المحذوف عند العرب بكثرة ظاهرة العائد المخفوض بالوصف، كأن تأتي بفعل أمر من (قضاء) بعده ما أنت

١/ شرح الأشموني: ١/٢٦٨.

٢/ متن الألفية: ص٢٣.

قاضٍ. وهذه إشارة صريحة إلى قوله عز وجل: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[1]، فالعائد هنا محذوف، وهو مخفوض بالمصدر لفظاً والتقدير: ما أنت قاضيه، ومحله من الإعراب نصب؛ لأنَّ المجرور بإضافة اسم الفاعل له محل آخر من الإعراب كما ذكر ذلك الناظم في بابه.

وهذا لا يكون إلاَّ في الوصف العامل على ما يأتي بيانه في إعمال اسم الفاعل، وإنما نبَّه الأشموني إلى أن ابن مالك لَمْ يذكر ذلك اكتفاء بالمثال، وهذا أمر واضح.

٢/١/٤٠: الأصل في حذف العائد والخلاف السابق من حذف العامل أو المعمول:

قال: "تنبيه: حذف العائد المنصوب هو الأصل، وحمل المجرور عليه؛ لأنَّ كلاً منهما فضلة، واختُلِف في المحذوف من الجار والمجرور أولاً، فقال الكسائي: حذف الجار أولاً ثم حذف العائد. وقال غيره: حذفا معاً. وجوَّز سيبويه والأخفش الأمرين"[2].

الأمر الأول في هذا التنبيه تعليل منطقي نحوي لا بأس به، ولَمْ يذكره ابن مالك؛ لأنه ليس من مهمات النحو، وإنما ضمن ألفيته المهمات فقط، بل جُلَّ المهمات كما ذكر في خاتمتها. والأمر الآخر في التنبيه خلاف نحوي لفظي لا أثر له في الكلام؛ فلا أرى أثراً له، ويستوي عندي أن يكون المحذوف أولاً العامل أو المعمول أو هما معاً، ولعل هذا الأخير أقرب إلى العقل؛ إذ لو كان الحكم حذفهما معاً؛ فما الحكمة من التدرج في ذلك؟

١/ سورة طه: الآية (٧٢).

٢/ شرح الأشموني: ١/٢٧٠.

٢/١/٤١: حذف الموصول أو الصلة للعلم به:

قال: "تنبيه: قد يحذف ما علم من موصول غير (أل)، ومن صلة غيرها: فالأول كقوله:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ

وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ[١]

والثاني كقوله:

نَحْنُ الأُلَي فَاجْمَعْ جُمُو ** عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[٢]

وقد تقدم هذا الثاني"[٣].

ما في هذا التنبيه من شواذ العربية، تحفظ ولا يُقاس عليها، على ما عليه جمهور النحاة؛ إذ لا قاعدة تحكم ذلك، لا في حذف ما عُلِم من موصول غير (أل) ولا من صلة غيرها، وما أورده من البيتين من شوارد العربية.

١/ البيت لحسان بن ثابت في ديوان: ص٧٦؛ وتذكرة النحاة: ص٧٠؛ والدرر: ١/٢٩٦؛ ومغني اللبيب: ص٦٢٥؛ والمقتضب: ٢/١٣٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ص٨٢؛ وهمع الهوامع: ١/٨٨؛ والشاهد فيه قوله: "يمدحه" حيث حذف اسم الموصول للعلم به والتقدير (ومن يمدحه).

٢/ البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه: ص١٤٢؛ وخزانة الأدب: ٢/٢٨٩؛ والدرر: ١/٢٩٧؛ وشرح شواهد المغني: ١/٢٥٨؛ ولسان العرب: مادة ١٥/٤٣٧، (أولي وألاء)؛ والمقاصد النحوية: ١/٤٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب: ٦/٥٤٢؛ وشرح الأشموني: ١/٧٤، ٨٢؛ وشرح التصريح: ١/١٤٢؛ ومغني اللبيب: ١/٨٦؛ وهمع الهوامع: ١/٨٩؛ والشاهد فيه قوله: "نحن الألي فاجمع" حيث حذف الصلة اسم الموصول (الألي) بمعنى (الذين)، والتقدير: نحن الألي عُرفوا بالشجاعة، أو نحو ذلك، وهذا الحذف جائز إن دلت عليه القرائن.

٣/ شرح الأشموني: ١/٢٧١.

وهذا التنبيه مِمَّا يدلُّ على حرص الأشموني على ذكر كل صغيرة وكبيرة مِمَّا سمع عن العرب كما هو ديدنه فيما ورد من خلاف النحاة.

٢/١/٤٢: الاعتراض على ابن مالك في مثال:

قال: "تنبيه: في تمثيله بالنعمان نظر؛ لأنه مثل به في (**شرح التسهيل**) لَمَّا قارنت الأداة فيه نقله. وعلى هذا فالأداة فيه لازمة والتي للمح الأصل ليست لازمة"[١].

في هذا التنبيه اعترض الأشموني على ابن مالك بكلامه في (**التسهيل**)[٢]، وكأنه يقول إن ما ذكره هنا يناقض ما ذكره هناك. ويمكن أن يلتمس لابن مالك العذر بدقة المسألة والتقارب الشديد بين الأمرين هنا، إذ لا فرق كبير بين أن تكون (أل) دخلت على الاسم أثناء نقله إلى العَلَمية أو بعد نقله.

ولكن الأشموني لدقته يريد التفريق بين الأمرين بأن (أل) في الأول لازمة لا تفارق الاسم بحال بخلاف الثانية. والذي ساعده على ذلك اختلاف مثال ابن مالك هنا عمَّا في (**التسهيل**)، ولعل ابن مالك لا يرى كبير فرق بين الأمرين.

٢/١/٤٣: المضاف العلم بالغلبة لا يترع عن الإضافة:

قال: "تنبيه: المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا يُترع عن الإضافة بنداء ولا غيره، إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك"[٣].

يريد في هذا التنبيه أن المضاف الذي يصير عَلَماً بالغلبة يظل مضافاً في

١/ شرح الأشموني: ٢٨٥/١.

٢/ شرح التسهيل: ١٧٢/١.

٣/ شرح الأشموني: ٢٨٨/١.

جميع استعمالاته، فلا يترع عن الإضافة بحال؛ لأنه ينادي ويضاف بحالته هـذه. وهذا من الأمور المتفق عليها. ولعله إنما نبَّه عليه لخفائه أو لِما قد يتوهم من الفرق أو التغيير في الحالتين، الإضافة وعدمها مثلاً.

٢/١/٤٤: إجراء العلم المضاف مجرى النكرات:

قال: "تنبيه: كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلباً للتخصيص كما سبق، كذلك يعرض في العلم الأصلي ومنه قوله:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ** بأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِي[1]

وقوله:

باللّهِ يَا ظَبْيَاتِ القاعِ قُلْنَ لَنَا ** لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ[2]"[3].

١/ البيت لرجل من طيء في شرح شواهد المغني: ١٦٥/١؛ والمقاصد النحوية: ٣٧١/٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ١٨٩/٣، ١٩١؛ وجواهر الأدب: ص٣١٥؛ وخزانة الأدب: ٢٢٤/٢؛ وسر صناعة الإعراب: ٤٥٢/٢، ٤٥٦؛ وشرح الأشموني: ١٨٦/١، ٤٤٢/٢؛ وشرح التصريح: ١٥٣/١؛ وشرح المفصل: ٤٤/١؛ ولسان العرب: ٢٠٠/٣، مادة (زيد)؛ ومغني اللبيب: ٥٢/١؛ والشاهد فيه قوله: "زيدنا" و"زيدكم" حيث أجرى زيداً مجرى النكرات فأضافه.

٢/ البيت للمجنون في ديوانه: ض١٣٠؛ وللعرجي في شرح التصريح: ٢٩٨/٢؛ والمقاصد النحوية: ٤١٦/١، ٥١٨/٤؛ وللكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني: ٩٦٢/٢؛ وذكر مؤلف خزانة الأدب: ١٩٧/١؛ ومؤلف معاهد التنصيص: ١٦٧/٣ أن البيت اختلف في نسبته، فنسب للمجنون ولذي الرمة وللعرجي وللحسين بن عبد الله ولبدوي اسمه كامل الثقفي؛ وهو بلا نسبة في الإنصاف: ٤٨٢/٢؛ وأوضح المسالك: ٣٠٣/٤؛ وتذكرة النحاة: ص٣١٨؛ وشرح الأشموني: ٨٧/١؛ والشاهد فيه قوله: "ليلاي" حيث أضاف العلم حين كان مشتركاً بين عدة مسميات فأشبه النكرة.

٣/ شرح الأشموني: ٢٨٩/١.

في هذا التنبيه ذكر أن العلم يجرى مجرى النكرات وذلك إذا أُضيف، فالأصل في العلم أنه لا يجوز إضافته لأنَّ الإضافة تفيد التعريف أو التخصيص، والعلم لا حاجة له إلى ذلك، والأمثلة التي ذكرها في الشواهد توضح تنكير العلم إذا أُضيف "وهذه الأعلام متى أضيفت لمعرفة فقدت التعريف بالعلمية واكتسبت تعريفاً آخر يفيدها الإيضاح وهو التعريف بالإضافة وصارت مثل (أخيك) و(غلامك) في تعريفهما بالإضافة"[1].

٢/١/٤٥: الجمود والاشتقاق في الخبر المفرد:

قال: "تنبيه: في معنى المشتق ما أُول به نحو: زيد أسد، أي: شجاع، وعمرو تميمي، أي: منتسب إلى تميم، وبكر ذو مال، أي: صاحب مال، ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ"[2].

الأصل المبني عليه في هذه المسألة صرفي، لكنه ساقه سياقاً نحوياً؛ لأنَّ الحكم الذي يتحدث عنه نحوي، وهو كون خبر المبتدأ فارغاً أو مستقراً؛ فإن ذلك يترتب على كون الخبر المفرد جامداً أو مشتقاً. وهذا ما حملني على وضع هذه المسألة في باب النحو وإن كانت مبنية على أصل صرفي؛ لأنَّ الأمور بمقاصدها، وإنما نبه هنا إلى أن الاسم الجامد إذا كان مؤولاً بمشتق كالأمثلة التي ذكرها فهو مثل المشتق في أنه يحمل ضميراً مستتراً. وهذا مِمَّا لا خلاف عليه؛ لأنَّ العبرة بالمعنى لا بمجرد اللفظ. ومن الواضح أنه يريد بالتأويل: التفسير.

٢/١/٤٦: من أحكام الضمير المرفوع بالوصف:

قال: "تنبيه: يتعيَّن في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستتراً أو منفصلاً، ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلاً، فألف (قائمان)، وواو (قائمون) من

١/ النَّحو الوافي: ٢٩٥/١.

٢/ شرح الأشموني: ٣٠٧/١.

قولك: الزيدان قائمان، والزيدون قائمون، ليستا بضميرين كما هما في: (يقومان)، و(يقومون)، بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب"[1].

هذه من المسائل النحوية المتفق عليها فيما أعرف، ويبدو أنه نبَّه عليها لِما يبدو فيها من خفاء ربَّما أدى إلى اللبس لِما فيها من شبه بين الضمير البارز المتصل بالفعل في نحو: يقومان، ويقومون، بين علامات التثنية والجمع في نحو: قائمان، وقائمون. فهذه المشابهة اللفظية ربَّما أدت إلى الالتباس عند النظرة الأولى وإن لَمْ تكن المسألة من مسائل الخلاف والغموض أو الخفاء إلاَّ على المبتدئين أو غير المتخصصين.

٢/١/٤٧: من صور خبر المبتدأ:

قال: "تنبيه: من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له، أن يرفع ظاهراً نحو: زيد قائم أبوه، فالهاء في (أبوه) هو الضمير الذي كان مستكناً في قائم، ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً"[2].

هذه إضافة إلى ما تقدم في هذه المسألة من صور الاختلاف في المعنى بين الخبر ما تلاه من الأسماء. ولا خلاف في أن العامل هذا لا يرفع اسمين مضمراً مستتراً وظاهراً بل يكتفي بأحدهما. ولكنه ربَّما دعاه للتنبيه ما في هذه المسألة من غموض ظاهر.

٢/١/٤٨: وجوب الإبراز وجواز الاستتار في ضمير الخبر:

قال: "تنبيه: قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في زيد هند ضاربته، ولا هند زيد ضاربها، ولا زيد عمرو ضاربه، تريد الإخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر

١/ شرح الأشموني: ١/٣٠٩.

٢/ المرجع السابق: ١/٣٠٨.

على من هو له، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير لِما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربية زيد"[1].

إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له، والمراد منه كل وصف وقع خبراً عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر وعن مدلوله مثل: زيد عمرو ضاربه هو، فالضمير يعود إلى زيد المنسوب له الضرب أي: أن الضمير في هذه الصورة يعود على المبتدأ الأصيل المحكوم عليه حقيقة بالخبر والضمير المتصل بالخبر عائد على المبتدأ الثاني، أي: أنَّه إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له ولَمْ يُؤمن اللبس وجب إبراز الضمير مثل الشفيق الأم مساعدها هو، ولا يخفى ما في ذلك من التعسف[2].

وأرى أن ابن مالك تبع رأي البصريين في وجوب إبراز الضمير مطلقاً في هذه المسألة. ووجه الإطلاق عند ظهور المعنى أو عدمه، والأوضح هنا ما ذهب إليه الكوفيون من وجوب إبراز الضمير عند اللبس لا غير[3].

٢/١/٤٩: حذف متعلق الظرف والجار والمجرور وجوباً:

قال: "تنبيه: إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً خاصاً نحو: زيد جالس عندك أو نائم في الدار وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ"[4].

لا بد للظرف والجار والمجرور إن وقعا خبراً، من متعلق قد يكون عاماً فيجب حذفه، نحو: زيد عندك أو في الدار. أو خاصاً تدل عليه قرينة فيجب

١/ شرح الأشموني: ٣٠٩/١.

٢/ يُنظر، النحو الوافي: ٤٦٣/١.

٣/ شرح الأشموني: ٣١٤/١.

٤/ المرجع السابق: ٣١٤/١.

ذكره، نحو: محمد مسافر اليوم وإبراهيم غداً، فنقول: إبراهيم اليوم ومحمد غداً ولا يصح محمد مكاناً ومحمد بك لعدم التمام.

فيجب الحذف إذا كان كوناً عاماً عند الجمهور، أمَّا الكون الخاص فممتنع حذفه بلا قرينة ويجوز الحذف والذكر إذا دلت عليه قرينة[1].

فمعنى كائن أو استقر إمَّا أن يراد بهما مجرد الحصول فيكونان كوناً عاماً وإمَّا أن يراد بهما الثبات وعدم الانتقال فيكونان كوناً خاصاً وهنا يجب ذكره.

وإنما نبَّه لذلك ليضيف لِما قاله في شرح عام للبيت، فأراد كعادته أن يضيف له شيئاً جديداً.

٢/١/٥٠: وجوب تأخير الخبر المقرون بالفاء:

قال: "تنبيه: يجب أيضاً تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، قاله في شرح الكافية"[2].

في هذا التنبيه أضاف إلى مواضع تأخير الخبر وجوباً موضعاً آخر نقلاً عن ابن مالك في (**شرح الكافية**)[3]، وبهذا تصير مواضع تأخير الخبر وجوباً ستة.

٢/١/٥١: وجوب تقديم الخبر المسند إلى (أنَّ) المفتوحة والهمزة وصلتها:

قال: "تنبيه: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ (أنَّ) وصلتها نحو: عندي أنَّك فاضل، إذ لو قدم المبتدأ لالتَبَسَت (أنَّ) المفتوحة بالمكسورة، وأن

١/ يُنظر، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: لمحمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ١/١٧٩.

٢/ شرح الأشموني: ١/٣٢٩.

٣/ الكافية: ١/١٦٠.

المؤكدة بالتي هي لغة في لعل، ولهذا يجوز ذلك بعد (أمَّا) كقوله:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَأمَّا أنَّنِي جَزِعٌ ** يَومَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي[1]

لأنَّ (إن) المكسورة و(لعل) يدخلان هنا"[2].

في هذا التنبيه أضاف موضعاً جديداً لِما ذكره ابن مالك وشراح الألفية من وجوب تقديم الخبر، إذ اشتهرت أربعة مواضع فأضاف هنا موضعاً خامساً، وعلَّل لوجوب تقديم الخبر بخوف الالتباس بين (أنَّ) المفتوحة و(إنَّ) المكسورة لأنَّ تأخير الخبر يوقع في لبس بينهما، نحو: عندي أنك فاضل، وذلك في كل "مبتدأ يكون مصدراً مسبوكاً من (أنَّ) مفتوحة الهمزة مشددة النون ومعمولها وهي (أنَّ) التي تفيد التوكيد"[3]. ففي التقديم لبس بين (أن) المفتوحة و(إن) المكسورة.

وكذلك بين (أنَّ) المفتوحة وبين (إنَّ) المؤكدة بالتي بمعنى (لعل) نحو: عندي أنك فاضل؛ اللبس يظهر في (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة معناها التوكيد، وتسبك بمصدر مفرد، أمَّا التي بمعنى (لعل) فلا تسبك مصدراً مفرداً فهو اختلاف بين المفرد والجملة، فيكون ذلك من إضافات الأشموني.

٢/١/٥٢: من صور حذف الخبر وجوباً:

قال: "تنبيه: اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول، وزاد ولده المثال الثاني وتبعه عليه في التوضيح، وفيه نظر، إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدأ هو المحذوف. والتقدير قسمي: أيمن الله، بخلاف المثال الأول

١/ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ٢١٠/١؛ والدرر: ٢٦/٢؛ وشرح التصريح: ١٧٥/١؛ وشرح شواهد المغني: ٦٦١/٢؛ ومغني اللبيب: ٢٧٠/١؛ وهمع الهوامع: ١٠٣/١.

٢/ شرح الأشموني: ٣٣١/١.

٣/ النحو الوافي: ٥٠٤/١.

لمكان لام الابتداء"[1].

ذكر في هذا التنبيه من المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوباً أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم وذلك بأن يكون نصاً في اليمين أي: يغلب استعماله فيه ولا يستعمل في غيره نحو: لعمرك لأفعلنَّ، التقدير: لعمرك قسمي، فـ(عمرُك): مبتدأ، وقسمي خبره، ولا يجوز التصريح به.

وأمَّا في يمين الله لأفعلنَّ، فالتقدير: يمين الله قسمي، وهذا لا يتعين فيه أن يكون المحذوف فيه خبراً إذ يمكن أن يكون مبتدأ والتقدير قسمي يمين الله بخلاف المثال السابق إذ يتعين فيه أن يكون خبراً؛ لأنَّ لام الابتداء قد دخلت عليه وحقها الدخول على المبتدأ، فإن لَمْ يكن المبتدأ نصاً في اليمين لَمْ يجب حذف الخبر نحو: عهد الله لأفعلنَّ، التقدير: عهد الله عليَّ، فـ(عهد الله) مبتدأ، و(عليَّ): خبره، ولك إثباته وحذفه فهو ليس نصاً في القسم لاستعماله في غيره كثيراً[2].

ثم ذكر الخلاف بين الناظم وابنه، إذ إنه ذكر المثال الأول والمراد به: لعمرك لأفعلنَّ. وفي هذا التنبيه ذكر الآراء التي وردت في شرح الألفية إذ مثَّل لِما قاله ابن الناظم: أَيْمُن الله لأقومنَّ، فالاختلاف في المحذوف هل هو المبتدأ أم الخبر، ومثاله في الكافية يبين أن يكون القسم صريحاً، فإن كان غير صريح فهو غير لازم مثل عهد الله لأفعلنَّ.

٢/١/٥٣: مواضع وجوب حذف المبتدأ:

قال: "تنبيه: لَمْ يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدَّها في غير هذا الكتاب أربعة:

١/ شرح الأشموني: ٣٣٧/١.

٢/ يُنظر، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: ٢٠٥/١.

الأول: ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح أو ذم أو ترحم.

الثاني: ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبراً، فإن كان مقدماً نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير، وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب.

الثالث: ما حكاه الفارسي من قولهم: في ذمتي لأفعلنَّ، التقدير: في ذمتي عهد وميثاق.

الرابع: ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة، أي: أمري سمع وطاعة، ومنه قوله:

وقالت حنانٌ ما أتى بكَ هاهُنا ** أذو نسَبٍ أم أنْتَ بالحيِّ عارِفُ[1]

أي: أمري حنان أي: رحمة.

وقول الراجز:

شَكَا إلَيَّ جَمَلِي طُول السرى ** صبرٌ جميل فكلانا مبتلى[2]

أي: أمرنا صبر جميل"[1].

١/ البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب: ١١٢/٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ٢٣٥/١؛ وبلا نسبة في أمالي الزجاجي: ص١٣١؛ وأوضح المسالك: ٢١٧/١؛ والدرر اللوامع: ٦٦/٣؛ وشرح التصريح: ١٧٧/١؛ وشرح المفصل: ١١٨/١؛ والصاحبي في فقه اللُّغة: ص٢٥٥؛ والكتاب: ٣٢٠/١؛ ولسان العرب: ١٢٩/١٣ (حنن)؛ والمقاصد النحوية: ٥٣٩/١؛ والمقتضب: ٢٢٥/٣؛ وهمع الهوامع: ١٨٩/١؛ والشاهد فيه رفع (حنان) بتقدير مبتدأ، أي: أمري حنان وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

٢/ هو من الرجز وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل: ٢٥٦/١.

هذا التنبيه من الإضافات التي يذكرها الشارح نقلاً عن كتب الناظم الأخرى، ولعله يعني بقوله: بغير هذا الكتاب (**كتاب الكافية الشافية**) الذي ذكر فيه الناظم هذه المواضع صراحة بقوله[٢]:

والتزموا في القطع حذف المبتدا ** كـ(عُذ به) الله كذا ما وردا
مِن مصدر مرتفع وهو بدل ** من فعله وغير نصب فيه قل
مثل ذاك قول بعض من خلا ** صبر جميل فكلانا مبتلى
وملحق في ذمتي لأفعلنَّ ** بذا حكاه الفارسي ذو علن
وإن يكن مخصوص نعم خبرا ** فهو لما إظهاره قد حُظرا

٢/١/٥٤: ما كان بمعنى صار يعمل عملها:

قال: "تنبيه: مثل (صار) في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة وهي: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتدَّ، وتحوَّل، وغدا، وراح، كقوله:

وبالمخضِ حتَّى آضَ جَعْداً عَنطِنَطا ** إذا قام ساوى غارِبَ الفَحلِ غارِبُه[٣]

وفي الحديث: «لا ترجعوا بعدي كفاراً»[٤]. وقوله:

١/ شرح الأشموني: ١/٣٤٤.

٢/ شرح الكافية الشافية: ١/١٥٤.

٣/ البيت لفرعان التميمي في لسان العرب: ٣/١٢٢ (جعد)؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية: ٢/٣٩٨؛ والشاهد فيه (آض) بمعنى صار عملاً ومعنى عنطنطا: الطويل من الرجال؛ غارب: ما بين السنام إلى العنق من البعير؛ المعنى صرت أسقيه الخالص من اللبن وأطعمه أطايب الطعام حتى صار متماسك الأعضاء، قوياً طويلاً، إذا وقف بجانب فحل عظيم ساوى غاربه غارب الفحل (يريد ابناً له عاقاً).

٤/ أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب حجة الوداع، حديث ٦١٦٦، ٧/٧٠٩، ٧١٠؛

وكان مُضِلِّي مَن هُديتُ برُشْدِهِ

فلِلَّهِ مُغْوٍ عاد بالرشدِ آمِرا[1]

وفي الحديث: «فاستحالت غَرْبا»[2]. ومن كلام العرب: أرهف شفرته[3] حتَّى قعدت كأنها حربه. وقال بعضهم:

وَما المَرءُ إلاَّ كَالشِهابِ وَضَوئِهِ

يحور رَماداً بَعدَ إذ هُوَ ساطِعُ[4]

وقال الله تعالى: ﴿أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[5].

وقال امرؤ القيس:

وَبُدِّلتُ قَرحاً دامِياً بَعدَ صِحَّةٍ

وفي (٨٧/١٢) كتاب الحدود، باب ظهر المؤمن من حمى، حديث ٦٧٨٥.

١/ البيت لسواد بن قارب في الدرر؛ ٥٠/٢، ٧٢، وبلا نسبة في همع الهوامع: ١١٢/١، ١١٩؛ مضِلِّي: اسم فاعل من الفعل (أضل) وقد أضافه إلى مفعوله؛ مُغْوٍ: اسم فاعل من أغوى: سلوك طريق الغواية والضلال؛ يقول: إن من هداني الله تعالى إلى الحق بإرشاده، كان هو السبب في إرهاقي وإضلالي، ثم يتعجب من تبدل الحال وانقلاب المغوي المضل إلى آمر بالرشد.

٢/ صحيح البخاري: باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي، حديث ٣٤٧٩، ١٣٤٧/٣.

٣/ أرهف شفرته: أي سنَّ سكينه؛ القاموس: (رهف).

٤/ البيت للبيد في ديوانه: ص١٦٩؛ وحماسة البحتري: ص٨٤؛ والدرر: ٥٣/٢؛ ولسان العرب: (حور)، ٢١٧/٤؛ المعنى: الإنسان كالشهاب وضوئه يتحول إلى رماد بعد إذ هو ساطع ظاهر واضح، أي أن كل حي إلى فناء وأن الحياة يعقبها الموت؛ والشاهد فيه "يحور رماداً" حيث أعمل (يحور) عمل (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر.

٥/ سورة يوسف: الآية (٩٦).

فَيا لَكِ مِن نُعمى تَحَوَّلنَ أَبؤُسا[1]

وفي الحديث: «لرزقكم كما يُرْزَق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً»[2].

وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى صارت، فالنصب على (أن).

(ما) استفهامية مبتدأ، وفي (جاءت) ضمير يعود إلى (ما)، وأدخل التأنيث على (ما)؛ لأنها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم جاءت، وحاجتك خبر، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك؟ وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت و(ما) خبرها. وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيراً، نحو: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوٰبًا ۞ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾[3]، وقوله:

بِتيهاءَ قَفرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّها ** قَطا الحَزنِ قَد كانَت فِراخاً بُيوضُها[4]

١/ البيت لامرئ القيس في ديوانه: ص١٠٧؛ وخزانة الأدب: ١/٣٣١؛ والدرر: ٢/٥٤؛ وشرح شواهد المغني: ٢/٦٩٥؛ ولسان العرب: ١١/٤٧٤؛ وعلل همع الهوامع: ١/١١٢؛ والشاهد فيه قوله: "تحوَّلن أبؤساً" بمعنى: صرن، حيث أعمل (تحوَّل) عمل (كان) فرفع به ونصب بدلت قرحاً: ما ناله جسمه بعد لبس الحلة المسمومة؛ نعمى: أراد بها الصحة؛ أبؤساً: يريد البلاء والشدة والآلام التي نزلت به بعد لبس الحلة المسمومة؛ والمعنى: لقد بدّلت قروحاً دامية من تدبير قيصر ومكره وإني لأعجب من صحة تحوَّلت إلى أمراض.

٢/ أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب التوكل على الله، حديث ٢٣٤٤، ٤/٥٧٣.

٣/ سورة النبأ: الآيتان (١٩، ٢٠).

٤/ البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، في ديوانه: ص١١٩؛ الحيوان: ٥/٥٧٥؛ خزانة الأدب: ٩/٢٠١؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص٥٢٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية: ص١٣٧؛= =وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص٦٨؛ والشاهد فيه مجيء (كان) بمعنى (صار)؛ تيهاء صحراء يضل فيها الساري؛ قفر: خلاء موحشة؛ قطا: من فصائل الحمام؛ الحزن: ما غلظ

ونحو: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾[1]، وقوله:

ثُمَّ أضحوا كَأَنَّهُم وَرَقٌ جَـ * * ـفَّ فَأَلوَت بِهِ الصَبا وَالدَبورُ[2]

وقوله:

فَأَصبَحوا قَد أَعادَ اللَهُ نِعمَتَهُم * * إِذ هُم قُرَيشٌ وَإِذ ما مِثلَهُم بَشَرُ[3]

وقوله:

أَمسَت خَلاءً وَأَمسى أَهلُها اِحتَمَلوا * * أَخنى عَلَيها الَّذي أَخنى عَلى لُبَدِ[4]

من الأرض؛ بيوض: جمع بيضة مثل بيوت وبيت؛ والمعنى: يريد أن يصف سرعة سير المطي وهي بصحراء يضل فيها الساري وكأنها في سرعتها قطا وضعت بيضها في مكان غليظ نادر الماء وقد صار البيض فراخاً وهي أحرص على الوصول إليه.

١/ سورة النحل: الآية (٥٨).

٢/ البيت لعدي بن زيد في ديوانه: ص٩٠؛ والدرر: ٢/٥٧؛ وشرح شواهد المغني: ١/٤٧٠؛ وشرح المفصل: ٧/١٠٤؛ والشاهد فيه قوله: "ثم أضحوا" حيث استعمل الشاعر (أضحى) بمعنى ماضياً ناقصاً بمعنى (صار)، ولَمْ يقع الماضي خبراً لها؛ الصبا والدبور: ريحان متقابلان؛ المعنى: يقول إن هؤلاء الذين سادوا وقد بادوا صاروا مثل ورق الشجر جفَّ فأطارته وألقت به الريح وشتته الصبا والدبور.

٣/ البيت للفرزدق في ديوانه: ١/١٨٥؛ والأشباه والنظائر: ٢/٢٠٩؛ والجنى الداني: ص١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦؛ والدرر: ٢/١٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه: ١/١٦٢؛ ومغني اللبيب: ص٨٢؛ والشاهد فيه قوله: "فأصبحوا" حيث استعمل (أصبح) بمعنى (صار) وعمل الفعل عمل (كان) فرفع الاسم ونصب الخبر.

٤/ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ص١٦؛ والدرر: ٢/٥٧؛ ولسان العرب: ٣/٣٨٦؛ وشرح قطر الندى: ص١٣٤؛ وهمع الهوامع: ١/١١٤؛ والشاهد فيه قوله: "أمست خلاء"= =حيث استعمل فيه (أمسى) بمعنى (صار)؛ أخنى عليها: أفسدها ونقصها؛ لبد: آخر نسور لقمان بن عاد؛ يُنظر، شرح القصائد العشر: للتبريزي، ص٣٥٢؛ والمعنى: أمست دار

قال في (**شرح الكافية**): وزعم الزمخشري أن (بات) ترد أيضاً بمعنى (صار) ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه"[1].

في هذا التنبيه الطويل موضوعان متشابهان: أولهما الأفعال التي تعمل عمل (صار)؛ لأنها بمعناها من غير (كان) وأخواتها، وقد ذكر أنها عشرة أفعال ثم أضاف إليها آخر نقلاً عن سيبويه. ولعل النحاة لَمْ يعدوا هذه الأفعال من أخوات كان لقلة استعمالها بهذا المعنى والعمل؛ إذ لا تكون كذلك إلاَّ نادراً، ويفهم ذلك من سياق الكلام وقرائن الأحوال، بخلاف كان وأخواتها فإنها تعمل هذا العمل غالباً.

الموضوع الثاني ما كان بمعنى (صار) من (كان) وأخواتها وهي خمسة أفعال (ردّ) سادسها بحجة عدم الحجة لِمن ادَّعى أنه يكون بمعنى صار. وهذا الموضوع الثاني بما فيه من خلاف، مسألة دلالية نحوية؛ لأنَّ هذه الأفعال لا يختلف عملها النحوي إذا كانت بمعنى صار عنه إذا لَمْ تكن كذلك، فهي في كلتا الحالتين ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وإنما الاختلاف في معناها، فكان الخطب فيها سهلاً.

٢/١/٥٥: حكم التوسُّط في خبر (ما دام) و(ليس):

قال: "تنبيه: منع ابن معطي توسط خبر ما دام وهو وهم إذ لَمْ يقل به غيره. ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز توسط خبر ليس، والصواب ما ذكرته"[2].

يبدو من هذا التنبيه أن الجمهور مجمعون على جواز توسط خبر (ما دام) و(ليس). ومع ذلك فالأمانة العلمية تقتضي ذكر الخلاف في ذلك وإن لَمْ يكن

المحبوبة خالية وتحوَّل عنها أهلها وأفسدها ونقصها ما أتى وذهب بلبد.

١/ شرح الأشموني: ١/٣٥٥

٢/ المرجع السابق: ١/٣٦٠.

خلافاً معتبراً؛ لعدم الدليل عليه، وهذا ما فعله في هذا التنبيه.

٢/١/٥٦: وجوب تأخير خبر كان وأخواتها:

قال: "تنبيه: محل جواز توسط الخبر ما لَمْ يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو كان غلام هند بعلها، وليس في تلك الديار أهلها، لما عرفت. ومن المانع خوف اللبس نحو: كان صاحبي عدوي، واقتران الخبر بـ(إلاَّ) نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾[1]. وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو: كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضاً"[2].

هذا التنبيه تكملة لسابقه، فلا غَرْوَ إن كان الشارح قد جمع بينهما؛ إذ قيد بهذا التنبيه الجواز المطلق الذي تقدم في سابقه فذكر منع ذلك إن وُجِد في الكلام ما يقتضي المنع من مانع معنوي أو نحوي صناعي. ولكن يبدو أنه لا دليل من كلام العرب لمسائل المنع؛ لأنه مثَّل لِما ذكره بأمثلة صناعية متكلفة، فهذا التنبيه إذن تنظير نحوي عقلي بحت؛ لأنه وإن بدا منطقياً فإنه ليس واقعياً.

وقوله أولاً: "لما عرفت" يعني به قول الناظم: كذا إذا عاد عليه مضمر... من أن ذلك يؤدي إلى عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة ولو أُخِّر الخبر، وذلك متفق عليه. ومثل هذا قوله ثانياً: "لما عرفت".

وخلاصة ما ذكره أن للخبر ستة أحوال:

١/ وجوب التأخير، نحو: ما كان زيد إلاَّ قائماً، وكان صاحبي عدوي.

١/ سورة الأنفال: الآية (٣٥).

٢/ شرح الأشموني: ١/٣٦٠.

٢/ وجوب التوسط، نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها.

٣/ وجوب التقديم على الفعل، نحو: أين كان زيد؟.

٤/ وجوب التأخير أو التوسط، نحو: هل كان زيد قائماً؟. ففي هذا المثال يجوز هذا، ويجوز: هل كان قائماً زيد؟ ولا يجوز تقديم الخبر على هل؛ لأن (هل) لها صدر الكلام ولا توسيطه بين (هل) والفعل؛ لأن الفصل بينهما غير جائز.

٥/ وجوب التوسط أو التقديم، نحو: كان غلام هند بعلها، ونحو: ما كان قائماً إلاَّ زيد؛ لجواز تقديم الخبر على كان مؤخراً عن (ما).

٦/ جواز الثلاثة نحو: كان زيد قائماً.

هذا خلاصة ما ذكره، فقسم يجوز فيه التقديم مثل: قائماً كان زيد، وقسم يمتنع نحو: كان صاحبي عدوي، وقسم يجب فيه التقديم: أين كان زيد؟، وهذه أرجح الآراء، ولا يخفى ما في بعض هذه الصور من التكلف[1].

٢/١/٥٧: الفرق بين النفي بـ(ما) وبغيرها من أدوات النفي:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير (ما) يجوز التقديم، نحو: قائماً لَمْ يزل زيد، وقاعداً لَمْ يكن عمرو. قال في (**شرح الكافية**) عند الجميع، واستدل بقول الشاعر:

ورَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ * * عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزالُ يَزِيدُ[2]

١/ يُنظر، حاشية الصبان: ٣٦١/١.

٢/ البيت للمعلوط القريعي في شرح التصريح: ١٨٩/١؛ وشرح شواهد المغني: ص٨٥، ٧١٦؛ ولسان العرب: (أنن)، ٣٥/١٣؛ والأشباه والنظائر: ١٨٧/٢؛ وأوضح المسالك:

أراد: لا يزال يزيد على السن خيراً، فقدم معمول الخبر وهو (خيراً) على الخبر وهو (يزيد) مع النهي بـــ(لا)، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامـــل غالباً، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفرَّاء. قلت ومن شواهده الصـــريحة قوله:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِماً لَنْ أبْرَحَا ** بمِثلِ أوْ أحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى[1]"[2].

هذا التنبيه جاء تعليقاً على شرح قول الناظم في كلامه عن منـــع تقـــديم الخبر:

وَفِـي جَمِيعِهَـا تَوَسُّـطَ الخَبَـر ** أجِز وَكُـلٌّ سَـبقَهُ دَامَ حَظَـر

كَذَاكَ سَـبقُ خَبَـرٍ مَـا النَّافِيَـة ** فَجِيء بِـهَا مَتلُـوَّةً لاَ تَالِيَـة [3]

وقد لاحظ الشارح أن هذا المنع خاص بـــ(ما) ولا يشمل بقيـــة أدوات النفي، فنبَّه إلى ذلك مستدلاً مستشهداً على عادته في مثل هذا، وهذا من أسرار الاختلاف بين الأدوات في العربية قلَّما ينتبه إليه.

٢/١/٥٨: جواز توسط الخبر بين (ما) والمنفي بها:

قال: "تنبيه: أفهم أيضاً جواز توسط الخبر بين (ما) والمنفي بها، نحو: مـــا

١/٢٤٦؛ والجني الداني: ص٢١١؛ والكتاب: ٤/٢٢٢؛ وهمع الهوامع: ١/١٢٥.

١/ البيت مجهول القائل، وهو من الرجز ومن شواهد الأشموني: ١/٢٣٤؛ والشاهد فيه قولـــه: "فهائماً لن أبرحا" حيث قدم خبر (أبرح) وهو (هائماً) على (أبرح) مع كـــون (أبـــرح) منفياً بـــ(لن) وهذا اختيار ابن مالك؛ مه: كلمة زجر ونهي، يريد: اكفـــف واســـكت؛ هائماً: مُحِباً.

٢/ شرح الأشموني: ١/٣٦٢.

٣/ ألفية ابن مالك: ص٢٨.

قائماً كان زيد، وما قاعداً زال عمرو، ومنعه بعضهم والصحيح الجواز"[1].

إنما قال (أيضاً) ليدل على أن هذا التنبيه كسابقه من مفهوم كلام الناظم لا من منطوقه، فكلاهما مفهوم من البيت السابق في التعليق على التنبيه المتقدم.

وقد اعترض الصبان[2] على قوله بين (ما) والمنفي بها بأن في هذا عموماً يشمل بعض ما أخرجه الشارح في خاتمة كلامه عن هذا الباب؛ فكان الأولى أن يقول بين (ما) والفعل؛ لأنَّ المنفي ليس كله فعلاً. ولكن الصبان اعتذر عن الشارح بأن المنفي هو الفعل غالباً. ولعل هذا هو الصواب، وما ذكره من "أن بعضهم منعه" لَمْ أقف عليه ولا أدري مَن يعني بـ(بعضهم)، ولعله رأي ضعيف لَمْ يعره اهتماماً أكثر النحاة.

٢/١/٥٩: الفرق بين تقدم الخبر على (دام) وبين تقدمه على (ما):

قال: "تنبيه: قوله (كذاك) يوهم أن هذا المنع مجمع عليه؛ لأنه شبهه بالمجمع وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وضعه لِما عرفت من الخلاف"[3].

هذا التنبيه أيضاً تعليق على بيت ابن مالك السابق، وهو من دقائق الأشموني، إذ انتبه إلى ما قد يوهمه قول الناظم من تشبيه ما هو مختلف فيه بما هو مجمع عليه حين ذكر إجماع النحاة على منع تقدم خبر (دام) عليه بقوله:

١/ شرح الأشموني: ٣٦٣/١.

٢/ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٦٣/١.

٣/ شرح الأشموني: ٣٦٣/١.

وَفِـــي جَمِيعِهَـــا تَوَسُّـــطَ الخَبَـــر ** أجِـــز وَكُـــلٌّ سَـــبقَهُ دَامَ حَظَـــر
كَـــذَاكَ سَـــبقُ خَبَـــرٍ مَـــا النَّافِيَـــة ** فَجِـــيء بـــِهَا مَتلُـــوَّةً لاَ تَالِيَـــة [1]

وسبق الخبر (ما) النافية منعه الجمهور ولكن ليس مجمعاً عليه؛ إذ هو جائز عند الكوفيين[2].

ولعل الناظم إنما قصد مجرد تشبيه منع بمنع، وإن كان هذا مجمعـــاً عليـــه، وهذا مختلفاً فيه، وإن كان ظاهر كلامه أفهم عموم التشبيه فكان هذا من أحـــق المواضع بالتنبيه عليه.

٢/١/٦٠: أثر التنكير والتعريف في إعراب خبر (كان):

قال: "تنبيه: إذا قلت كان زيد قائماً جاز أن تكون ناقصة، فقائماً خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالاً من فاعلها، وإذا قلت: ككان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة"[3].

هذا التنبيه يدلُّ على دقة الأشموني، إذ انتبه إلى هذا الفرق الدقيق بين حالة التنكير والتعريف في خبر كان وأخواتها، وأثر ذلك في إعرابه. ويبدو لي أن الخبر هنا إذا كان نكرة فالأرجح الإعراب الأول فيه؛ لأنَّ الأصل في هـــذه الأفعـــال النقص لا التمام على ما يبدو من كثرة الاستعمال وغلبة الورود في كلام العرب، فكان على الشارح ألا يسوي بين الإعرابين والحالة هذه.

٢/١/٦١: شذوذ زيادة (كان) بلفظ المضارع:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع وهو كذلك إلاَّ ما ندر

١/ ألفية ابن مالك: ص٢٨.

٢/ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٦٣/١.

٣/ شرح الأشموني: ٣٦٧/١.

من قول أم عقيل[1]:

أَنتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبيلٌ ** إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بِلِيلُ[2] "[3].

من شروط زيادة (كان) أن تكون بلفظ الماضي وشذ في البيت المذكور زيادتها بلفظ المضارع فلا غرو أن يصفه بالندرة؛ إذ لَمْ أجد له شاهداً إلاَّ هذا البيت الواحد، وفي هذا دليل على حرص الأشموني على الاستقصاء، وقصد الإشارة إلى كل شاردة وواردة، وهذا أقرب إلى مذهب الكوفيين الذين يبنون القاعدة على كل مسموع ولو نادراً.

٢/١/٦٢: شرط الحشو في زيادة (كان):

قال: "تنبيه: أفهم قوله في حشو أنها لا تزاد في غيره، وهو كذلك خلافاً للفرَّاء في إجازته زيادتها آخراً"[4].

هذا التنبيه شبيه بسابقه؛ إذ هو تعليق على بيت ابن مالك:

وَقَد تُزَاد كانَ فِي حَشوٍ كَما ** كانَ أصَحَّ عِلمَ مَن تَقَدَّمَا[5]

١/ هو: عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، يُكنَّى أبا زيد، صحابي فصيح اللسان، شديد الجواب، كان مِمَّن يتحاكم إليه الناس في المناظرات، أسلم بعد الحديبية وشهد غزوة مؤتة وكان الناس يأخذون عنه الأنساب والأخبار في مسجد المدينة، توفي سنة ٦٠هـ؛ يُنظر، الأعلام: ١٤٢/٤.

٢/ هذا البيت لفاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهي أم عقيل بن أبي طالب، والبيت من شواهد ابن عقيل: ٢٩٢/١؛ وأوضح المسالك: ٢٤٩/١؛ وهمع الهوامع: ١٢٠/١؛ والدرر اللوامع: ٨٩/١؛ والشاهد فيه قولها: "أنت تكون ماجد" حيث زادت (تكون) بين المبتدأ وخبره وتكون بلفظ المضارع وزيادتها بلفظ المضارع من النادر.

٣/ شرح الأشموني: ٣٧٤/١.

٤/ شرح الأشموني: ٣٧٤/١.

٥/ ألفية ابن مالك: ص٢٩.

إذ من الشروط المفهومة لهذا البيت أن زيادة كان لا تكون إلاَّ في حشو، أي لا في الأول ولا في الآخر، يدلُّ على ذلك كل ما ذكره من شواهد.

٢/١/٦٣: الاختلاف في زيادة أخوات (كان) في الحشو:

قال: "تنبيه: افهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يُـــزاد، وهو كذلك إلاَّ ما شذ من قولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها، روى ذلك الكوفيون، وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله:

عدُوُّ عينيكِ وشانيهما

أصبحَ مشغولاً بمشغولِ[١]

وقوله:

أَعَاذِلُ قَولِي مَا هَويتِ فَأوّبِـي ** كثيراً أرَى أمْسَى لَدَيكِ ذُنوبِـي[٢]

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لَمْ ينقص المعنى"[٣].

مِمَّا يفهم من هذا التنبيه أن ذكره لـــ(كان) دون أخواتها يجعلها تتميـــز بهذه الصفة، إذ هي أم الباب، وأراد بقوله: "أيضاً" أن هذا التنبيه مثل سابقيه من مفهوم قول ابن مالك:

وَقَد تُزَاد كانَ فِي حَشوٍ كَما ** كانَ أصَحَّ عِلمَ مَن تَقَدَّمَا[٤]

١/ تخليص الشواهد: ص٢٥٢؛ والدرر: ٢/١٨٠؛ همع الهوامع: ١/١٢٠؛ والشاهد فيه زيـــادة (أصبح).

٢/ تخليص الشواهد: ص٢٥٢؛ والدرر: ٢/١٨٠؛ همع الهوامع: ١/١٢٠؛ والشاهد فيه زيـــادة (أمسى).

٣/ شرح الأشموني: ١/٣٧٤.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٢٩.

ويبدو أن هذا التنبيه مبني على أن (كان) أم هذا الباب، وأن العرب من سننها في كلامها تخصيص الأمهات ببعض الأحكام إظهاراً للمزية. وما ذكره من خلاف وأمثلة لزيادة غير كان في الحشو يُعدُّ من المسائل النادرة الشاذة التي لا تُبنى عليها قاعدة عند جمهور النحاة، بل يحفظ ما ورد من ذلك ولا يقاس عليه، هذا بخلاف مذهب بعض الكوفيين الذي يبنى على كل مسموع.

٢/١/٦٤: اختصاص كان بجواز حذفها مع خبرها:

قال: "تنبيه: قد تحذف (كان) مع خبرها ويبقى الاسم، من ذلك: «مع إن المرء مجزى بعمله إن خير فخير، وإن شر فشر»[١]. برفعهما، أي: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر. وفي هذه المسألة أربع أوجه مشهورة، هذان والثالث نصبهما على تقدير: إن كان عمله خيراً فهو يُجزى خيراً. والرابع عكس الأول، أي: رفع الأول ونصب الثاني، وهذا الرابع أضعفها والأول أرجحها. وما بينهما متوسطان، ومنه مع لو: ألا طعام ولو تمر، جوَّز فيه سيبويه رفع تمر على تقديره ولو يكون عندنا تمر"[٢].

في هذا التنبيه ذكر أنها تحذف مع خبرها، وذلك على أربعة أوجه، أشار إلى اثنين منها بقوله: "هذان" وهما **الوجه الأول**: نصب الأول ورفع الثاني، مثل: إن خيراً فخيرٌ، ثم ذكر أن هذا أرجح الآراء لاطراده، وهو الوجه المختار، فيكون انتصاب الأول بتقدير فعل: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خيرٌ. ويرفع (خيرٌ) على أنه خبر مبتدأ تقديره فجزاؤه خير.

١/ الحديث مذكور في مجمع الأمثال: ٢/٢٦٨؛ والكتاب: ١/١٣٠، ٤٥٨، ٤٧٤، بلفظ الناس مجزيون بأعمالهم؛ ونقل السيوطي قال في درره ذكره ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً.

٢/ شرح الأشموني: ١/٣٧٦.

الوجه الثاني: رفعهما، أي أن: "الأول مرفوع بفعل محذوف والتقدير إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ، ولا يرتفع إلاَّ على هذا التقدير؛ لوقوعه بعد أن الشرطية، وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأ؛ لأنَّ الشرط لا يكون بالأسماء، فيكون ارتفاع (خير) الأول على اسم (كان) والخبر محذوف وهو الجار والمجرور وهو عربي جيِّد"[1].

الوجه الثالث: نصبهما، أي: أن ننصبهما جميعاً لفعلين مضمرين أحدهما الشرط والآخر الجزاء، حذفا لدلالة إن عليهما؛ إذ لا يقع بعدها إلاَّ فعل، والتقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً، ففي المثال الأول حذف كان واسمها والباقي خبرها منصوباً.

وهذان الوجهان متوسطان بين القوة والضعف.

الوجه الرابع: ويُعتبر أضعف الأوجه، وهو رفع الأول ونصب الثاني، مثل: إن خيرٌ فخيراً، فيرفع الأول على أنه اسم (كان) على ما تقدم، وينصب الثاني على ما تقدم أيضاً ويكون التقدير يجزي خيراً.

وهذا كله من دقيق النحو، بل من عويصه الذي لا ينتبه إليه ولا يشتغل به إلاَّ أهل الاختصاص.

٢/١/٦٥: قلة حذف (كان) مع غير (أن) و(لو):

قال: "تنبيه: قلَّ حذف (كان) مع غير (أن) و(لو) كقوله: من لَدُ شولاً فإلى إتلائها[2].

١/ شرح الأشموني: ٢/٩٧.

٢/ هذا الكلام يجري بين العرب مجرى المثل وهو من شواهد سيبويه: ١/١٣٤؛ التصريح: ١/١٩٤؛ همع الهوامع: ١/١٢٢؛ الدرر اللوامع: ١/٩١.

قدره سيبويه من لدُ أن كانت شولاً"[1].

هذا التنبيه من إضافات الأشموني لِما لَمْ يذكره ابن مالك، ويبدو أن هـذا مجرد احتمال ذهب إليه سيبويه اجتهاداً.

٢/١/٦٦: حذف (كان) مع معموليها:

قال: "تنبيه: حذفت (كان) مع معموليها بعد (إن) في قولهم: افعل هذا إمَّا لا، أي إن كنت لا تفعل غيره، فـ(ما) عوض عن (كان)، و(لا) نافية للخبر، ومنه قوله:

أَمرعَتِ الأرضُ لَوانٍ مالا ** لو أن نوقاً لكِ أَو جِمَالا
أو ثلةً مِن غَنمٍ إمَّا لا[2]

التقدير إن كنتِ لا تجدين غيرها"[3].

يبدو من مجموع أقوال النحاة؛ أن هذا الأسلوب غير متفق على تخريجه نحوياً، فبعضهم جعله كما قال الشارح، وبعضهم يدَّعي أنه من حذف (كان) مع اسمها فقط؛ لأنَّ (لا) في هذا التركيب جزء من الخبر، فلم يحذف الخبر كله. بل

١/ شرح الأشموني: ٣٧٩/١.

٢/ الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد: ص٣٨؛ والدرر: ٩٤/٢؛ وهمع الهوامع: ١٢٢/١؛ ومعجم شواهد النحو: للدكتور إميل يعقوب، ٢٣٠/٣؛ والشاهد فيه قوله: "مالا" حيث حذف (كان) مع اسمها وعوض عنها (ما)؛ أمرعت الأرض: شبع مالها كله وأخصبت واعشوشبت؛ مالا: جماعة الغنم وأصوافها أو الضأن الكثيرة؛ والمعنى: أمرعتِ الأرض واخضرت واعشوشبت ولو أن لك مالاً من نوق أو جمال وإن لَمْ يكن ذلك فجماعة من أغنام.

٣/ شرح الأشموني: ٣٨٠/١.

يذهب بعض النحاة في هذا الموضع إلى جواز حذف (كان) واسمها وخبرها بلا عوض، ويجعل من ذلك قوله:

قالَتْ بَناتُ العَمِّ يا سَلْمِي وَإِنْ

كانَ فَقِيراً مُعْدِماً قالَتْ وَإِنْ[1]

وكلامه يدلُّ على أن (ما) عوضاً عن (كان) لا عن اسمها وخبرها؛ فيكون من الحذف بلا تعويض. كما أن قوله: "أو (لا) نافية للخبر غير متفق عليه"، يدلُّ على ذلك ما تقدم عن بعضهم أنها جزء من الخبر، ويرى هؤلاء أن جواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، ومنهم من يجعل (ما) زائدة لتأكيد (إنْ) الشرطية من غير تقدير لـ(كان) على نحو: ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[2]. وعلى ذلك يجعلون (ما) داخلة على فعل الشرط. ويرون ذلك أحسن وأقل تكلفاً، وإن ضعفه غيرهم زاعماً أن (ما) لا تزاد قبل الشرط المنفي بـ(لا)، وبـ(أن)، فالجواب لا يحذف إلاَّ إن كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، والشرط هنا على زعمه مستقبل، وجواب الشرط على كل محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه والتقدير فافعل هذا[3].

ولا يخفى ما في هذا كله من التكلف والجدل.

١/ الرجز لرؤبة بن العجاج: ديوانه، ص١٨٦؛ وخزانة الأدب: ٩/١، ١٤، ١٦، ١٢٦؛ والدرر: ٨٨/٥؛ وشرح التصريح: ٣٧/١؛ شرح شواهد المغني: ٩٣٦/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١٨/١؛ ومغني اللبيب: ٦٤٩/٢؛ والشاهد فيه حذف الشرط والجواب بعد (إن) والتقدير: وإن كان كذلك رضيته أيضاً.

٢/ سورة مريم: الآية (٢٦).

٣/ يُنظر هذا كله في، حاشية الصبان على الأشموني: ٣٧٩/١.

٢/١/٦٧: عمل (ما) متوسطاً خبرها وموجباً بـــ(إلاَّ):

قال: "تنبيه: قال في التسهيل: وقد تعمل متوسطاً خبرها وموجباً بـــ(إلاَّ) وفاقاً لسيبويه في الأول وليونس[١] في الثاني"[٢].

هذا التنبيه جاء تعليقاً على شروط إعمال (ما) عمل (ليس) التي ذكرهـــا ابن مالك في قوله:

إعمَالُ لَيسَ أُعمِلت مَادُونَ إن

مَعَ بَقَا النَّفِي وَتَرتِيبٍ زُكِن[٣]

ومن الواضح في هذا البيت أن من شروط إعمال (ما) عمل (لـــيس) أن يبقى النفي فلا ينتقض بـــ(إلاَّ)، وهذا ما ذكر أن يونس خالف فيه، وأن يكـــون الاسم والخبر على الترتيب، وهذا ما ذكر أن سيبويه[٤] قد خالف فيه. ولا يخفى أن هذا التنبيه من إضافات ابن مالك في كتبه الأخرى. وقد تكررت الإشارة إليها في هذا البحث كثيراً.

٢/١/٦٨: التفريق بين الظرف والجار والمجرور وبين غيرهما في أحكام النحو:

قال: "تنبيه: اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفاً أو مجروراً. قال في شرح الكافية: من النحويين من يرى عمل (ما) إذا تقدم خبرهـــا

١/ هو: يونس بن حبيب الضبِّي البصري أبو عبد الرحمن... بارع في النَّحو، مـــن أصـــحاب عمرو بن العلاء... سمع من العرب وروى عن سيبويه، وله قياس في النَّحو ومذاهب ينفرد بها، سمع من الكسائي والفرَّاء، مات سنة ١٨٢هـــ؛ البغية: ٢/٣٦٥.

٢/ شرح الأشموني: ١/٣٨٥.

٣/ ألفية ابن مالك في النحو والصَّرف: ص٢٩.

٤/ كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هـــارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، د.ت، ١/٦٠.

وإن كان ظرفاً أو مجروراً وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور[1]"[2].

هذا التنبيه لا يختلف عن سابقه إلاَّ أنه تقييد لِما أطلق في البيت من وجوب الترتيب مطلقاً، وأن الإضافة هنا جاءت عن غير ابن مالك. وأرى أن هذا الرأي الأخير هو الأصوب؛ لأنهم كثيراً ما يفرقون بين الظرف والجار والمجرور في معظم أحكام النحو، فكان الأحسن التزام ذلك هنا إجراء للباب على وتيرة واحدة.

٢/١/٦٩: الاسم بعد (بل) و(لكن) خبر لا معطوف:

قال: "تنبيه: قد عرفت أن تسمية (ما) بعد (بل) و(لكن) معطوفاً مجازاً، إذ ليس بمعطوف، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر، و(بل) و(لكن) حرفا ابتداء"[3].

هذا التنبيه جاء تعليقاً على قول ابن مالك:

وَرَفعَ مَعطُوفٍ بِـلكِن أو بِـبَل ** مِن بَعدِ مَنصُوبٍ بما الزَم حَيثُ حَل[4]

وهذا صريح أن ما جاء بعد (لكن) و(بل) يجب رفعه خبراً للمبتدأ، ولا صلة له بالعطف. وهذا مِمَّا لا اختلاف فيه. ونبه إلى أن ابن مالك منع ذلك فسماه معطوفاً وهو غير معطوف إجماعاً، مثل: ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ، أو بل قاعدٌ، فلا يجوز نصب (قاعد) عطفاً على خبر (ما)؛ لأنَّ (ما) لا تعمل في الموجب فالعطف مجاز وليس حقيقة بل هو مبتدأ وخبر.

١/ المقرب: لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، د.ت، ص١١٢.

٢/ شرح الأشموني: ١/٣٨٦.

٣/ شرح الأشموني: ١/٣٨٧.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٣٠.

٢/١/٧٠: لا فرق بين (ما) التميمية والحجازية في دخول الباء:

قال: "تنبيه: لا فرق في دخول الباء في خبر (ما) بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه إطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب. وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري، وهو مردود، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم. وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى منع ذلك"[١].

يعني بكلامه ما جاء في قوله:

وَبَعدَ مَا وَلَيسَ جَرَّ البَا الخَبَر

وَبَعدَ لاَ وَنَفيِ كانَ قَد يُجَر[٢]

وواضح من هذا البيت أنه أطلق (ما) دون تقييد بالحجازية أو التميمية، وهذا هو الصحيح الذي ذكر أن سيبويه نقله وهو في أشعار تميم، ولا خلاف في الحجازية. وبذلك يبدو أن غيره لا دليل عليه، ولعل الإمامين قد غفلا عن ذلك، وهما من هما إمامةً وعِلماً بالنحو والعربية، ويعني بقوله: "بغير هذا الكتاب" **(كتاب الكافية الشافية)**[٣]، فقد ذكر فيه ابن مالك ذلك.

٢/١/٧١: لا فرق بين (ما) العاملة والتي بطل عملها:

قال: تنبيه: اقتضى إطلاقه أيضاً، أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول (إنْ)، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ومنه قوله:

١/ شرح الأشموني: ١/٣٩٠.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٣٠.

٣/ الكافية الشافية: ١/١٩٢.

لَعَمرُكَ ما إِن أَبو مالِكٍ ** بِـواهٍ وَلا بِـضَعيفٍ قُواه[1]"[2].

هذا التنبيه شبيه بسابقه؛ إذ يعلق فيه على قول ابن مالك السابق، فعدم تخصيصه يدلُّ على أن (ما) العاملة والتي بطل عملها بـ(إن) و(إلاَّ)، تزاد الباء في خبرها، ويبدو أنه لا خلاف في هذا، ثم ذكر أنه صرح بذلك في غير هذا الكتاب وهو كتاب (**الكافية الشافية**)[3].

٢/١/٧٢: الفرق بين (لا) النافية للجنس والنافية للمفرد في دخول الباء على الخبر:

قال: "تنبيه: اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في (لا) بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل (أن) نحو قولهم: لا خير بعده النار، أي لا خير خير"[4].

ما تقدم من تعليق على التنبيهين السابقين يُغني عن التعليق على هذا التنبيه. ومع ذلك فإن الصبان قد جادل في هذا الكلام طويلاً بما لا طائل تحته فيما يبدو لي، ولعل الذي حمله على ذلك وجود شواهد تدل على دخول الباء في خبر (لا) العاملة عمل (إن)، إذ لَمْ يذكروا فيه إلاَّ هذا المثال الغامض الذي لا يُدرى قائله وهذا مِمَّا أتاح للدماميني والصبان بعده النظر والجدل فيه، والذي يبدو لي أنه لا توجد شواهد من فصيح كلام العرب على دخول الباء الزائدة في خبر (لا) النافية للجنس.

١/ البيت لمالك بن عويمر، المتنخل الهذلي، في الأغاني: ٢٣/٢٦٥؛ وخزانة الأدب: ٤/١٤٦؛ والدرر: ٢/١٢٣؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب: ص٥٣؛ وهمع الهوامع: ١/٢٢٧.

٢/ شرح الأشموني: ١/٣٩١.

٣/ الكافية الشافية: ١/١٩٢.

٤/ شرح الأشموني: ١/٣٩١.

٢/١/٧٣: إعمال (لا) النافية في المعرفة:

قال: "تنبيه: ذكر ابن الشجري أنها أُعملت في معرفة وأنشد للنابغة الجعدي:

وَحَلَّت سَوادَ القَلبِ لا أَنا باغِياً ** سِواها وَلا عَن حُبِّها مُتَراخِيا[١]

وتردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوَّله في شرح الكافية فقال: يمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب باغياً على الحال، تقديره: لا أرى باغياً، فلَمَّا أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على الحال. ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه. ونظائره كثيرة منها قولهم: حكمك مسمطاً، أي: حكمك لك مسمطاً، أي: مثبتاً؛ فجعل مسمطاً وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل، فإن يعامل (باغياً) بذلك وعامله فعل أحق وأولى هذا لفظه"[٢].

من شروط إعمال لا عمل ليس ألا تعمل في نكرة وفي هذا التنبيه ذكر أنها قد تعمل في معرفة، وقد اختلف المصنف في هذا البيت فنبَّه لذلك، وهذه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى، ففي (**التسهيل**) أجاز ذلك على سبيل القياس[٣] وذلك لِما ورد من قول المتنبي:

١/ البيت للنابغة الجعدي في ديوانه: ص١٧١؛ الأشباه والنظائر: ٨/١١٠؛ الجني الداني: ص٢٦٣؛ خزانة الأدب: ٣/٣٣٧؛ الدرر: ٢/١١٤؛ مغني اللبيب: ١/٣٤٠؛ شرح ابن عقيل: ١/١٥٩؛ همع الهوامع: ١/١٢٥؛ والشاهد فيه قوله: "لا أنا باغياً سواها" حيث أعمل (لا) عمل (ليس) واسمها معرفة وهذا شاذ، إذ القياس أن يكون اسمها نكرة.

٢/ شرح الأشموني: ١/٣٩٢.

٣/ التسهيل: ١/٣٦٠.

إذا الجودُ لَم يُرزَق خَلاصاً مِنَ الأَذى

فَلا الحَمدُ مَكسوباً وَلا المالُ باقِيا[1]

ثم تردد رأيه فذكر التأويل[2] وقد تأوَّل النحاة هذا البيت ونحوه كما أشار إليه الشارح نقلاً عن المصنف تأويلات كثيرة ثم ذكر أحدها وهو في باب استغناء المعمول عن العامل، فإن ذلك من سنن العربية كما في الحال السادَّة مسد الخبر، نحو: ضربي العبد مسيئاً.

ولعل تردد ابن مالك في هذه المسألة يعود إلى قلة النصوص الواردة فيها؛ إذ لَمْ يذكروا هنا إلاَّ قول النابغة وهو شاهد واحد، وقول المتنبي وهو مِمَّن لا يحتج بشعره في قواعد العربية.

٢/١/٧٤: إعمال (لا) أقلَّ من إعمال (ليس):

قال: "تنبيه: اقتضى كلامه من مساواة (لا) لـ(ليس) في كثرة العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل (ليس) قليل حتَّى منعه الفرَّاء ومَن وافقه، وقد نبَّه إليه في غير هذا الكتاب"[3].

في هذا التنبيه يعقد مقارنة بين عمل (ليس) وعمل (لا)، ذكر ابن مالك المساواة في ذلك، ويرى الأشموني قلَّة ذلك عند غيره من العلماء.

١/ البيت للمتنبي في ديوانه: ٤/٤١٩؛ الجنى الداني: ص٩٤؛ شرح التصريح: ١/١٩٩؛ شرح قطر الندى: ص١٤٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٨/١٠٨؛ مغني اللبيب: ١/٢٤٠؛ والشاهد فيه قوله: "فلا الحمد مكسوب" وقوله: "ولا المال باقيا" حيث عملت (لا) النافية عمل (ليس) في الموضعين، مع أنَّ الاسم في الموضعين محلى بـ(أل) وهذا قليل، والكثير أن يأتي نكرة.

٢/ شرح الكافية الشافية: ١/١٩٥.

٣/ شرح الأشموني: ١/٣٩٣.

ويعني بقوله في غير هذا الكتاب: (**كتاب التسهيل**) فقد ذكر فيه ذلك[1]، ومضمون هذا التنبيه مِمَّا هو متفق عليه وإنما نبَّه عليه لئلا يساء فهم نص الألفية.

أمَّا منع الفرَّاء لهذا الأسلوب فيبدو مخالفاً لمذهبه إذ من أصول منهج الكوفيين القياس على النص الواحد[2].

وهذا التنبيه فيه التفات إلى معيار القلة والكثرة في اللُّغة، وهو معيار مختلف بين العلماء[3].

٢/١/٧٥: خبر (لا) بين الحذف والذكر:

قال: "تنبيه: الغالب على خبر (لا) أن يكون محذوفاً حتَّى قيل إن ذلك لازم كقوله:

مَن فَرَّ عَن نيرانِها ** فَأَنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ[4]

١/ التسهيل: ١/٣٦٠.

٢/ الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، قرأه وعلَّق عليه، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م، ص٢١٦.

٣/ الاقتراح في علم أصول النحو: ص٢١٦.

٤/ البيت لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر: ٨/١٠٩، ١٣٠؛ وخزانة الأدب: ١/٤٦٧؛ والدرر: ٢/١١٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ٢/٨؛ وشرح التصريح: ١/١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص٥٠٩؛ وشرح شواهد المغني: ص٥٨٢، ٦١٢؛ وشرح المفصل: ١/١٠٩؛ والكتاب: ١/٥٨؛ ولسان العرب: ٢/٤٠٩، مادة (برح)؛ والمؤتلف والمختلف: ص١٣٥؛ والمقاصد النحوية: ٢/١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ص٣٢٦؛ والإنصاف: ص٣٦٧؛ وأوضح المسالك: ١/٢٨٥؛ وتخليص الشواهد: ص٢٩٣؛ ورصف المباني: ص٢٦٦؛ وشرح الأشموني: ص١٢٥؛ وشرح المفصل: ١/١٠٨؛ وكتاب اللامات: ص١٠٥؛ ومغني اللبيب: ص٢٣٩، ٦٣١؛ والمقتضب: ٤/٣٦٠؛ والشاهد فيه= =قوله

أي لا براح لي. والصحيح جواز ذكره كما تقدم"[1].

هذا التنبيه كسابقه في مراعاة معيار القلة والكثرة ويبدو أن الحذف والذكر في خبر (لا) يتوقف على سياق الكلام وقرائن الأحوال، ويدخل في قاعدة أن الأصل في كل معلوم حذفه، والأصل في كل مجهول ذكره، والواقع في اللُّغة أن خبر (لا) يكون معلوماً غالباً فلا يذكر. ولعل هذا ما جعل بعضهم يخص ذكره بالشعر، وبعضهم جعله سماعياً لا يقاس عليه، ومنهم من ذهب إلى أنه لَمْ يسمع منه إلاَّ البيت السابق[2]. وعلى ذلك لا أدري علامَ بنى الشارح حكمه هنا بقوله: "والصحيح جواز ذكره".

٢/١/٧٦: إعراب (هنا) بعد (لات):

قال: "تنبيه: للنحويين في (لات) الواقع بعدها (هنا) كقوله:

حَنَّت نَوارُ وَلاتَ هَنّا حَنَّتِ

وَبَدا الَّذي كانَت نَوارُ أَجَنَّتِ[3]

مذهبان، أحدهما: أن (لات) مهملة لا اسم لها ولا خبر. و(هنا) في موضع

"لا براحُ" حيث أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع بها الاسم وهو قوله: "براح" وحذف خبرها.

١/ شرح الأشموني: ٣٩٣/١.

٢/ يُنظر، حاشية الصبان: ٣٩٣/١.

٣/ البيت لشبيب بن جعيل في الدرر: ٤٤/١، ١١٩/٢؛ شرح شواهد المغني: ص٩١٩؛ المقاصد النحوية: ٤١٨/١؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء: ص١٠٢؛ ولهما في خزانة الأدب: ١٩٥/٤؛ الجني الداني: ص٤٨٩؛ مغني اللبيب: ص٥٢٩؛ همع الهوامع: ٧٨/١، ١٢٦؛ والشاهد فيه قوله: (لات هنا) حيث عملت (لات) في (هنا) ومثل: (لات) هنا غير عاملة.

نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان، و(حنَّت) مع (أن) مقدَّرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير حنَّت نوار و(لات) هنالك حنين وهذا توجيه الفارسي. والثاني أن تكون (هنا) اسم (لات) و(حنَّت) خبرها على حذف مضاف، والتقدير: وليس الوقت وقت حنين. وهذا الوجه ضعيف؛ لأنَّ فيه إخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف. وفيه أيضاً إعمال (لات) في معرفة وإنما تعمل في نكرة"[1].

من أسماء الإشارة (هنا) وهي في أصلها ظرف مكان ووقعت في الكلام العربي بعد كلمة (لات) كالشاهد المذكور. وفي هذا التنبيه وضَّح الآراء التي وردت في إعراب (هنا) بعد (لات) وعلَّل لإعرابها اسماً لـ(لات) إذ إنها لا تعمل في معرفة، كما أن في إعرابها اسماً لها إخراجاً لها عن الظرفية، وهذا ما لَمْ يذكره المصنف في الألفية ولذا لزم التنويه.

٢/١/٧٧: وجوب رفع الاسم الظاهر بعد عسى إن فصلت بأجنبي عن المعمول:

قال: "تنبيه: يتعين الوجه الأول في نحو: عسى أن يضرب زيد عمراً، فلا يجوز أن يكون زيد اسم (عسى) لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو (عمراً) بأجنبي وهو (زيد)، ونظيره قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[2]"[3].

هذا التنبيه من دقائق النحو أيضاً ويدلُّ على عمق الأشموني في فهمه

١/ شرح الأشموني: ١/٣٩٧.

٢/ سورة الإسراء: الآية (٧٩).

٣/ شرح الأشموني: ١/٤١١.

للمسائل النحوية، والمراد بالوجه الأول هو أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بـ(يضرب) و(أن) و(يضرب) فاعل (عسى) في نحو قولنا: عسى أن يضرب زيد عمراً، ووجب هذا الوجه لكيلا يفصل بين صلة (أل) ومعمولها بأجنبي.

٢/١/٧٨: الاختلاف في الضمير الموضوع للنصب عند اتصاله بـ(عسى):

قال: "تنبيه: اختلف فيما يتصل بـ(عسى) من الكاف وأخواتها نحو: عساك وعساه، فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملاً على (لعل) كما حملت (لعل) على (عسى) في اقتران خبرها بأن كما في الحديث: «**ولعلَّ بعضَكُم أن يكون أَلْحَن بحجته من بعض**»[1]. وذهب المبرِّد والفارسي إلى أن (عسى) على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان اسماً جُعل خبراً والذي كان خبراً جُعل اسماً. وذهب الأخفش إلى أن (عسى) على ما كانت عليه إلاَّ أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله:

يا ابن الزُّبيرِ طَالَمَا عَصَيكا

وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا[2]

١/ صحيح البخاري: ج٢/ص٩٥٢؛ وهذا الحديث جاء في المتخاصمين اللذين يكون أحدهما أقوى في بيان حجته من الآخر وقد يكون لهذا الآخر الحق لكنه لَمْ يستطع بيانه.

٢/ الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب: ٤/٤٢٨، ٤٣٠؛ وشرح شواهد الشافية: ص٤٢٥؛ وشرح شواهد المغني: ص٤٤٦؛ ولسان العرب: (تا)، ١٥/٤٤٥؛ والمقاصد النحوية: ٤/٥٩١؛ ونوادر أبي زيد: ص١٠٥؛ وبلا نسبة في الجنى الداني: ص٤٦٨؛ وسر صناعة الإعراب: ١/٢٨٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب: ٣/٢٠٢؛ لسان العرب: (قفا)، ١٥/١٩٣؛ ومغني اللبيب: ١/١٥٣؛ والمقرب: ٢/١٨٣؛ والممتع في التصريف: ١/٤١٤؛ وشرح الأشموني: ١/١٣٣، ٣/٨٢٣؛ والشاهد فيه قوله: "عصيكا" حيث أوقع فيه ضمير النصب وهو (الكاف) موضع ضمير الرفع وهو (التاء) وذلك لأنَّ العامل (عصى) يطلب=

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو: رأيتك أنت، ومررت بك أنت، وهذا ما اختاره الناظم، قال: ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرِّد لَمْ يقتصر عليه في مثل:

يا أَبَتَا عَلَّك أَوْ عَسَاكَا[1]

لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه"[2].

تتصل الضمائر بـ(عسى) فإن اتصلت بها ضمائر الرفع فلا إشكال في ذلك، إذ إنها تكون في محل رفع لها، وأمَّا إن اتصلت بها ضمائر النصب فهو من المواضع المشكلة، وفي هذا التنبيه ما أخذه الأشموني من كتب ابن مالك الأخرى[3]؛ إذ ذكر آراء النحاة فيما يتصل بـ(عسى) من ضمائر النصب، فيرى سيبويه[4] أنها في موضع نصب اسماً لها، بينما يرى المبرِّد أن عسى باقية على

=فاعلاً، وقد أوقع الشاعر (الكاف) موقع (التاء)؛ ابن الزبير: عبد الله ابن الزبير؛ عصيكا: المراد عصيت؛ عنَّيتنا: من العناء والجهد والمشقة.

١/ الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه: ص١٨١؛ وخزانة الأدب: ٣٦٢/٥، ٣٦٧، ٣٦٨؛ شرح أبيات سيبويه: ١٦٤/٢؛ شرح شواهد المغني: ٤٣٣/١؛ وشرح المفصل: ١٢٣/٧، ٩٠/٢؛ والكتاب: ٣٣٦/١، ٣٧٥/٢؛ والإنصاف: ٢٢٢/١؛ والجنى الداني: ص٤٤٦، ٤٧٠؛ والخصائص: ٩٦/٢؛ والدرر ١٥٩/٢؛ ورصف المباني: ٢٤٩/٢٩، ٣٥٥؛ سر صناعة الإعراب: ٤٠٦/١، ٤٩٣، ٥٠٢؛ شرح المفصل: ١٢/٢، ١١٨/٣، ١٢٠، ٨٧/٨، ٣٣/٩؛ واللامات: ص٣٥؛ ولسان العرب: ٣٤٩/١٤؛ والمقتضب: ٧١/٣؛ ومغني اللبيب: ١٥١/١؛ ٩٩٢.

٢/ شرح الأشموني: ٤١٢/١-٤١٤.

٣/ يُنظر، كتاب التسهيل: ٣٨٢/١، ٣٨٣؛ شرح الكافية الشافية: ٢٠٧/١.

٤/ الكتاب: ٣٧٥/٢.

أصلها ولكن انعكس خبر الإسناد، فجعل المخبر عنه خبراً، فالضمير في موضع نصب خبر لـ(عسى) تقدم وأن الفعل في موضع رفع اسم لها[1].

والرأي الثالث وهو ما رجحه ابن مالك في أكثر من موضع هو رأي الأخفش وهو أن ضمير النصب ينوب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في باب التوكيد، مثل: رأيتك أنت، مررت بك أنت، وقد اختار ابن مالك هذا الرأي "لسلامته من عدم النظير إذ ليس فيه إلاَّ نيابة ضمير موضوع للرفع عن موضوع له وذلك موجود"[2]. كما في الشاهد المذكور.

٢/١/٧٩: حكم معمول خبر (إن):

قال: "تنبيه: حكم معمول خبرها حكم خبرها، فلا يجوز تقديمه إلاَّ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: إن عندك زيداً مقيم، وإن فيك عمراً راغب، ومنه قوله:

فلا تلحَني فيها فإنَّ بحُبِّها

أخاك مصاب القلب جَمٌّ بَلابلُه[3]

١/ المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ٣/٧١.

٢/ الجنى الداني: ص٤٦٨.

٣/ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٢/٢٣١؛ خزانة الأدب: ٨/٤٥٣، ٤٥٥؛ الدرر: ٢/١٧٢؛ شرح ابن عقيل: ١/١٧٨؛ الكتاب: ٢/١٣٣؛ مغني اللبيب: ٢/١٩٣؛ همع الهوامع: ١/١٣٥؛ والشاهد فيه قوله: "فإن بحبها أخاك مصاب القلب" حيث قدَّم معمول خبر (إن) على اسمها وهو قوله (بحبها) وقد أبقى مع هذا عمل (إن) فنصب بها الاسم ورفع الخبر؛ تلحني: تلمني؛ جم: كثير؛ بلابله: جمع بلبال: الحزن وشغل البال والوساوس؛ والمعنى: لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها واستولى حبها فالعذل لا يصرفني عنها.

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم"[1].

هذا التنبيه ذكر فيه حكم معمول خبر إن، فذكر أن حكمه حكم الخبر، وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك لذا لزم التنبيه، ومِمَّن منع ذلك الأخفش وقصره على السماع[2].

٢/١/٨٠: وجوب تقديم خبر (إنَّ) إن كان شبه جملة:

قال: "تنبيه: محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو: إن عند زيدٍ أخاه، وليت في الدار صاحبها لِما سلف"[3].

هذا التنبيه شبيه بسابقه، إذ ذكر فيه وجوب تقديم خبر إن وهو شبه جملة وذلك فراراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

٢/١/٨١: شروط إعمال (لا) النافية للجنس:

قال: "تنبيه: شروط إعمال (لا) العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحاً وتلويحاً سبعة: أن تكون نافية، وأن يكون منفيها الجنس، وأن يكون نفيه نصاً، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، وأن يتصل بها، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة، فإن كانت غير نافية لَمْ تعمل. وشذَّ إعمال الزائدة في قوله:

لَو لَم تَكُن غَطَفانُ لا ذُنوبَ لَها * * إِذاً لَلاَمَ ذَوُو أَحسابِها عُمَرا[4]

١/ شرح الأشموني: ١/٤٢١.

٢/ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت، ١/١٣٥.

٣/ شرح الأشموني: ١/٤٢١.

٤/ البيت للفرزدق في ديوانه: ١/٢٣٠؛ خزانة الأدب: ٤/٣٠، ٣٢، ٥٠؛ الدرر: ٢/٢٢٦؛=

وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مرَّ، وإن دخل عليها جار خفض النكرة، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، وشذَّ جئت بلا شيء بالفتح، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجب تكرارها، نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا في الدار رجل ولا امرأة، وأمَّا نحو: قضية ولا أبا حسن لها[1]، و:

لاَ هَيْثَمَ اللَّيلَةَ لِلمطيِّ[2]

وقوله:

نكدنَ ولا أميةَ بالبلاد[3]

فمؤول وعدم التكرار في قوله:

أَشاءُ مَا شِئْتِ حَتَّى لاَ أَزَالَ لِمَا ** لا أَنْتِ شَائِيةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي[4]

=شرح التصريح: ٢٣٧/١؛ المقاصد النحوية: ٣٢٢/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣/٢؛ والخصائص: ٣٦/٢؛ ولسان العرب: (غطف)، ١٦٩/٩؛ وهمع الهوامع: ١٤٧/١.

١/ هو نثر من كلام عمر ﷺ في حقِّ عليٍّ ﷺ صار مثلاً للأمر المتعسر.

٢/ الرجز لبعض بني دير في الدرر: ٢١٣/٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية: ص٢٥٠؛ والأشباه والنظائر: ٨٢/٣، ٩٨/٨؛ خزانة الأدب: ٥٧/٤، ٥٩؛ رصف المباني: ص٢٦٠؛ سر صناعة الإعراب: ٥٩/١؛ شرح شواهد الإيضاح: ص١٠٥؛ المفصل: ١٠٢/٢، ١٢٣/٤؛ الكتاب: ٢٩٦/٢؛ المقتضب: ٣٦٢/٤؛ همع الهوامع: ١٤٥/١.

٣/ البيت لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه: ص١٤٧؛ وخزانة الأدب: ٦١/٤، ٦٢؛ والدرر: ٢١١/٢؛ وشرح المفصل: ١٠٢/٢، ١٠٤؛ والكتاب: ٢٩٧/٢؛ ولفضالة بن شريك في الأغاني: ٦٦/١٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ٥٦٩/١؛ وبلا نسبة في رصف المباني: ص٢٦١؛ وشرح الأشموني: ١٤٩/١؛ وشرح شذور الذهب: ص٢٧٣؛ والمقتضب: ٣٦٢/٤؛ والمقرب: ١٨٩/١.

٤/ الرجز لبعض بني دبير في الدرر: ٢٣٤/٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية: ص٢٥٠؛ والأشباه والنظائر: ٨٢/٣، ٩٨/٨؛ وخزانة الأدب: ٥٧/٤، ٥٩؛ ورصف المباني: ص٢٦٠؛=

ضرورة"[1].

هذا التنبيه ذكر فيه الشروط التي تعمل بها (لا) النافية للجنس، ووضح لنا فيه أربعة شروط في (لا) مباشرة وهي: كونها للنفي، للجنس، للتنصيص، وعدم توسطها بين عامل ومعموله.

وشرط لمعموليها وهو تنكيرهما، وشرط خاص بالاسم وهو: اتصاله بها مباشرة وهذا يستلزم تأخير خبرها عن اسمها، ولَمْ يذكر ابن مالك هذه الشروط، لذا نبَّه عليها الأشموني ثم ذكر محترزات هذه الشروط. فهي من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك. ثم ذكر الشواهد على ورودها معرفة وذكر أنها على سبيل التأويل بأن المراد ما اشتهر به هذا العلم من الصفات وإمَّا بتقدير مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[2].

٢/١/٨٢: تقديم خبر (لا) على اسمها:

قال: "تنبيه: أفهم قوله: وبعد ذاك الخبر، أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر"[3].

هذا التنبيه جاء تعليقاً على قول ابن مالك:

فانصِب بهَا مُضَافا أو مُضَارِعَه ** وَبعدَ ذَاكَ الخَبَر اذكُر رَافِعَه[4]

=وشرح شواهد الإيضاح: ص١٠٥؛ وشرح المفصل: ١٠٢/٢، ١٢٣/٤؛ الكتاب: ٢٩٦/٢؛ المقتضب: ٣٦٢/٤؛ همع الهوامع: ١٤٥/١.

١/ شرح الأشموني: ٤٦١/٢.

٢/ يُنظر، شرح ابن عقيل: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله عقيل العقيلي المصري الهمداني، تأليف محمد محي الدين، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٦/٢.

٣/ شرح الأشموني: ٤٦٤/٢.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٣٤.

وقد لاحظ الشارح فيه امتناع تقديم خبر (لا) على اسمها وهذا مِمَّا يُفهم بداهة ولا يحتاج إلى تنبيه.

٢/١/٨٣: العطف على اسم (لا) المضاف والشبيه بالمضاف:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً، جاز في المعطوف أيضاً الثلاثة: الفتح والنصب والرفع، نحو: لا غلام رجل ولا امرأة، ولا امرأةً ولا امرأةُ"[١].

هذا التنبيه شرح لمفهوم ابن مالك في قوله:

مَرفُوعاً أو مَنصُوباً أو مُرَكَّباً ** وَإن رَفَعتَ أوَّلاً لاَ تَنِصِبَا[٢]

أراد بأنه إذا كان المعطوف مفتوحاً أو منصوباً وذلك بأن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فلنا فيه ثلاثة أوجه: البناء والنصب والرفع، وهو يدلُّ على فهمه الدقيق لِما يريده الناظم.

٢/١/٨٤: وجوب رفع خبر (لا) المعطوف:

قال: "تنبيه: محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحاً لعمل (لا)، فإن لَمْ يكن صالحاً تعيَّن رفعه نحو: لا امرأة فيها ولا زيد، ولا غلام رجل فيها ولا عمرو"[٣].

في هذا التنبيه ذكر أنه يجب رفع خبر (لا) المعطوف وذلك إن كان معرفة، ويرفع بالابتداء أو بالعطف على محل (لا) بإعمالها عمل (ليس)؛ لأنها أيضاً تختص بالنكرات.

١/ شرح الأشموني: ٢/٤٧٤.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٣٤.

٣/ شرح الأشموني: ٢/٤٧٤.

٢/١/٨٥: حكم البدل الصالح لعمل (لا):

قال: "تنبيه: حكم البدل الصالح لعمل (لا) حكم النعت المفصول نحو: لا أحد رجلاً وامرأة فيها، ولا أحد رجل وامرأة فيها، فإن لَمْ يصلح له تعيَّن الرفع، نحو: لا أحد زيد وعمرو فيها"[١].

ذكر حكم البدل في هذا التنبيه ولَمْ يذكره ابن مالك في الألفية، إنما ذكر حكم النعت المفصول، أي: أنه يجوز فيه الرفع اتباعاً لمحل لا مع اسمها، فنقول: لا أحدٌ فيها رجلاً وامرأةً ولا مال لك ديناراً أو درهماً، برفع رجل ودينار ونصبهما، أمَّا النصب فعلى مراعاة عمل (لا) إذ هو صالح في المثالين لعملها، وأمَّا الرفع فعلى مراعاة الابتداء، والنصب اتباعاً لمحل اسم (لا) ولفظه ويجب رفعه إن لَمْ يصلح لذلك أي: بإبدال محل (لا) مع اسمها فالعامل فيه الابتداء مثل: لا أحدٌ فيها زيدٌ ولا عمرو.

٢/١/٨٦: حذف اسم لا وإبقاء الخبر:

قال: "تنبيه: ندر من هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر، من ذلك قولهم: لا عليك، يريدون لا بأس عليك"[٢].

ذكر ابن مالك في ألفيته حذف الخبر بقرينة تدل عليه، وفي هذا التنبيه ذكر الأشموني أن حذف الاسم يكون نادراً وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في الألفية.

٢/١/٨٧: تعدية (زعم) بـ(أن) وصلتها:

قال: "تنبيه: الأكثر تعدي (زعم) إلى (أن) وصلتها، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ

١/ شرح الأشموني: ٢/٤٧٧.

٢/ المرجع السابق: ١/٤٨٣.

كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾[1]، وقوله:

وَقَد زَعَمَت أَني تَغَيَّرتُ بَعدَها

وَمَن ذا الَّذي يا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ[2] "[3].

يشير الأشموني في هذا التنبيه إلى ما أشار إليه النحويون في أن الأكثر في زعم أن تتعدى إلى معموليها بواسطة أن المؤكدة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة واستشهد بالقرآن الكريم والشعر العربي.

٢/١/٨٨: جواز التعليق في (ظن) وأخواتها:

قال: "تنبيه: إذا كان الواقع بين المعلَّق والمعلَّق غير مضاف نحو: (علمت زيداً من هو) جاز نصبه وهو الأجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به، وجاز -أيضاً- رفعه؛ لأنه المستفهم عنه في المعنى. وهذا شبيه بقولهم: "إنَّ أحداً لا يقُولُ ذلك"، فأحداً هذا لا يستعمل إلاَّ بعد نفي، وهنا وقع قبل النفي؛ لأنه والضمير في (لا يقول) شيء واحد في المعنى"[4].

هذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى[5] والمراد بالتعليق هو إبطال العمل لفظاً فيكونان مرفوعين لفظاً على الابتداء لا محلاً فتكون الجمل في محل نصب بإسقاط حرف الجر، إن تعدى بحرف جر مثل: فَكَرْتُ أهذا صحيح أم لا.

١/ سورة التغابن: الآية (٧).

٢/ البيت لكثير عزة في ديوانه: ٦٢/١؛ ومن شواهد التصريح: ٢٤٨/١؛ وشذور الذهب: ص١٨٠، ٤٧٤.

٣/ شرح الأشموني: ٤٨٩/٢.

٤/ شرح الأشموني: ٥٠٢/٢.

٥/ يُنظر، الكافية الشافية: ٢٥٠/١.

٢/١/٨٩: (إن) التي في خبرها (اللام):

قال: "تنبيه: من المعلقات أيضاً لعل، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾[١].

ذكر أبو علي في التذكرة: ولو الشرطية كقوله:

وقدْ علمَ الأقوامُ لو أنَّ حاتماً ** أرادَ ثراءَ المالِ كانَ لهُ وَفْرُ[٢]

و(إن) التي في خبرها (اللام) نحو: علمت أن زيداً لقائم، ذكر ذلك جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا (إنَّ) إلاَّ أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز علمت أن زيداً قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا المعلق (إن)"[٣].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في ألفيته، إذ إن الأشموني عدَّ من المعلقات: (لعلَّ) مثل: لا أدري لعل الله يريد بكم خيراً.

وذكر بعض الآراء التي وردت فيه، وكذلك لو الشرطية نحو:

وقدْ علمَ الأقوامُ لو أن حاتماً ** أرادَ ثراءَ المالِ كانَ لهُ وفرُ[٤]

١/ سورة الأنبياء: الآية (١١١).

٢/ البيت لحاتم الطائي في ديوانه: ص٢٠٢؛ والأغاني: ٢٧٦/١٧، ٢٩٥؛ وأمالي الزجاجي: ص٢٠٩؛ وخزانة الأدب: ٢١٣/٤؛ والدرر: ٢٦٤/٢؛ والشعر والشعراء: ٢٥٣/١؛ ولسان العرب: ٥٤٨/٤، مادة (عذر)، ١١٠/١٤، مادة (ثراء)؛ وهمع الهوامع: ١٥٤/١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللُّغة: ص٧٨٩؛ وشرح شذور الذهب: ص٤٧٣؛ والشاهد فيه قوله: "علم الأقوام" حيث علق الفعل (علم) وهو ينصب مفعولين لوقوع (لو) قبلهما.

٣/ شرح الأشموني: ٥٠٣/٢.

٤/ البيت لحاتم الطائي في ديوانه: ص٢٠٢؛ والأغاني: ٢٧٦/١٧، ٢٩٥؛ وأمالي الزجاجي: ص٢٠٩؛ وخزانة الأدب: ٢١٣/٤؛ والدرر: ٢٦٤/٢؛ الشعر والشعراء: ٢٥٣/١؛ ولسان العرب: (وفر)، ٥٤٨/٤؛ وهمع الهوامع: ١٥٤/١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللُّغة:=

و(إن) التي في خبرها (اللام)، ثم علَّق على الأخير تعليقه في (اللام) لا (إن) فهو جائز؛ لأنَّ (إن) أيضاً لها الصدارة، نحو: علمتُ إن زيداً لقائم.

وقد أغفل كثير من النحاة هذين الموضعين ولذلك نبَّه لهما الأشموني في هذا التنبيه.

ويرى بعضهم أن "الأغلب الفصيح في (لعل) هذه أن تكون أداة تعليق للفعل (أدري) المبدوء بالهمزة"[1].

٢/١/٩٠: شروط إجراء القول مجرى الظن:

قال: "تنبيه: زاد السهيلي[2] شرطاً آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو: أتقول لزيد عمرو منطلق؟ وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً، وفي شرحه مقصوداً به الحال. هذا كله في غير لغة سليم[3]"[4].

ذكر ابن مالك شروطاً لإجراء القول مجرى الظن وأغفل شرطين ذكرهما الأشموني في هذا التنبيه وهو أن لا يتعدى بلام الجر نحو: أتقول لزيد: عمرو منطلق؟ فهي هنا على سبيل الحكاية ويجب الرفع، ففي هذا المثال لا يجرى القول مجرى الظن. وذكر شرطاً آخر من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى

=ص٧٨٩؛ وشرح شذور الذهب: ص٤٧٣.

١/ النحو الوافي: ٣٤/٣.

٢/ السهيلي هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي، كان عالِماً بالعربية واللُّغة والقراءات، له مصنفات قيِّمة منها: (الروض الأنف في شرح السيرة النبوية)، توفي بمراكش ٨٦٨هـ، وقيل: ٨٥١هـ؛ بغية الوعاة: ٨١/٢؛ معجم المؤلفين: ١٤٧/٥؛ الأعلام: ٨٦/٤.

٣/ سليم اسم لقبيلة من قيس عيلان رأسها سليم بن منصور بن عكرمة بن قيس وسُليم أيضاً قبيلة من جزام من اليمن يجرون القول مجرى الظن.

٤/ شرح الأشموني: ٥١٢/٢.

وهو كون القول حالياً مثل: أتقول المنافقَ أخطرَ من العدو؟ فالقول في هذا المثال يجرى مجرى الظن لاستيفائه للشروط وذلك في أفصح اللغات العربية وأكثرها شيوعاً.

أمَّا لغة سُلَيم فملخص رأيها: "أن القول -ومشتقاته- إذا كان معناه: (الظن) فإنه ينصب مفعولين مثله. وتجري عليه بقية أحكام الظن بغير اشتراط شيء من تلك الشروط الخمسة أو غيرها، فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه: (الظن) فإن لَمْ يتحقق هذا الشرط يكن معناه -في الغالب-"[1]. وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

٢/١/٩١: أحكام الفاعل:

قال: "تنبيه: للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض، وسيذكر الباقي، الأول: الرفع، وقد يجر لفظه بإضافة المصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾[2]. أو اسمه نحو: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَه الوَضُوءُ»[3]. أو بـ(من) أو الباء الزائدتين، نحو: ﴿أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[4]. ونحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[5]. وقوله:

أَلَم يَأتيكَ وَالأَنبَاءُ تَنمي ** بِما لاقَت لَبونُ بَني زِيادِ[6]

١/ النَّحو الوافي: ٢/٥٢.

٢/ سورة البقرة: الآية (٢٥١).

٣/ أثر مروي في الموطأ عن طريق عبد الله بن مسعود ﷺ.

٤/ سورة المائدة: الآية (١٩).

٥/ سورة النساء: الآية (٧٩).

٦/ البيت لقيس بن زهير في الأغاني: ١٧/١٣١؛ وخزانة الأدب: ٨/٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢؛=

ويقضي حينئذ بالرفع على محله، حتَّى يجوز في تابعه الجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل نحو: ما جاءني من رجل كريم وكريمٌ، وما جاء من رجل ولا امرأةٍ ولا امرأةٌ، فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه، نحو: ما جاءني من عبد ولا زيد؛ لأنَّ شرط جر الفاعل بـ(من) أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه. الثاني: كونه عمدة لا يجوز حذفه؛ لأنَّ الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بنحو قوله:

فَإنْ كَانَ لا يُرضيكَ حتَّى تردَّنِي ** إلى قَطَرِيٍّ[1] لا إخَالُكَ رَاضِيَا[2]

=والدرر: ١٦٢/١؛ وشرح أبيات سيبويه: ٣٤٠/١؛ وشرح شواهد الشافية: ص٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني: ص٣٢٨، ٨٠٨؛ والمقاصد النحوية: ٢٣٠/١؛ ولسان العرب: (أتى)، ١٤/١٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية: ص١٠٣؛ والأشباه والنظائر: ٢٨٠/٥؛ والإنصاف: ٣٠/١؛ وأوضح المسالك: ٧٦/١؛ والجنى الداني، ص٥٠؛ والكتاب ٣١٦/٣؛ ومغني اللبيب: ١٠٨/١، ٣٨٧/٢؛ والشاهد فيه قوله: "أَلَمْ يأتيك" حيث أثبت الشاعر الياء مع الجازم للضرورة الشعرية، وفي بعض الروايات للبيت مثل: أتاك ولَمْ، وألَم يأتك، ولا شاهد في البيت؛ الأنباء: الأخبار أو ذات الشأن منها؛ تنمي: تزيد وتكثر؛ لبون: الإبل ذوات اللبن؛ بنو زياد: هم الكملة من الرجال: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية.

١/ قطريّ: أحد رؤوس الخوارج.

٢/ قاله سوار بن المغرب في شرح التصريح: ٢٧٢/١؛ والمقاصد النحوية: ٤٥١/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٩٠/٢؛ وشرح المفصل: ٨٠/١؛ والخصائص: ٤٣٣/٢؛ والشاهد فيه قوله: "فإن كان لا يرضيك" حيث ذهب الكسائي إلى أن اسم (كان) على تقدير كونها ناقصة، أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف وتمسك بهذا البيت وما يشبهه، فأجاز أن يحذف الفاعل وهو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناقصة، وجمهور النحاة البصريين أنكروا عليه ذلك وقالوا إن اسم كان أو فاعلها ضمير مستتر يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع؛ إخالك: أظنك.

وأوَّله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو أي: ما نحن عليه من السلامة.
الثالث: وجوب تأخيره عن رافعه، فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وكون المقدم إمَّا مبتدأ كما في نحو: زيد قام، وإمَّا فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1]. ويجوز الأمران في نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[2]، و﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾[3]. والأرجح الفاعلية لِما سيأتي في باب الاشتغال"[4].

في هذا التنبيه الطويل ذكر ثلاثة أحكام من أحكام الفاعل وهو تعليق على قول ابن مالك:

وَبَعْدَ فِعلٍ فَاعلٌ فإن ظَهَر
فَهوَ وإلاَّ فَضَمِيرٌ استَتَر[5]

فمن الأحكام التي لَمْ يذكرها الناظم وذكرها الأشموني في هذا التنبيه حكم الفاعل وهو الرفع، وقد يُجرُّ لفظاً كما مثل له ويظهر ذلك في تابعه؛ إذ يجوز فيه الرفع حملاً على المحل والجرُّ حملاً على اللفظ.

ثم ذكر حكماً آخر وهو أنه لا بد منه لفظاً أو تقديراً ولا يجوز حذفه خلافاً للكسائي في إجازته لحذفه.

١/ سورة التوبة: الآية (٦).
٢/ سورة التغابن: الآية (٦).
٣/ سورة الواقعة: الآية (٥٩).
٤/ شرح الأشموني: ٢/٥٢٢.
٥/ ألفية ابن مالك في النحو والصَّرف: ص٣٨.

وأمَّا الحكم الثالث الذي ذكره في هذا التنبيه هو أن يكون الفاعل بعد الفعل فلا يجوز تقديمه، وذكر لنا في الاسم ثلاث صور وهي: كونه مبتدأ ليس غير، أو فاعلاً، وذلك بعد الأدوات التي لا يليها إلاَّ الفعل كالآية المذكورة، أو جواز الأمرين بعد الأدوات التي تدخل على الأسماء والأفعال كهمزة الاستفهام كما مثَّل لها. فهذا التنبيه توضيح لِما ذكره ابن مالك فهو من إضافاته لِما قاله في ألفيته.

٢/١/٩٢: حكم التاء المؤنثة المتصلة مع الفصل بـ(إلاَّ):

قال: "تنبيه: يضعف إثبات التاء مع المضمر المنفصل"[١].

هذا التنبيه من التنبيهات التي لا حاجة إلى ذكرها؛ لأنه معلوم بداهة من قول المصنف:

وَالحَذفُ مَع فَصلٍ بِـإلاَّ فُضِّلاَ ** كمَا زَكَا إلاَّ فَتاةُ ابنِ العَلاَ[٢]

٢/١/٩٣: هل يجوز التذكير والتأنيث في كل جمع؟

قال: "تنبيه: حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان، إلاَّ أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: قام الزيدون، والتأنيث في نحو: قامت الهندات، وخالف الكوفيون فجوَّزوا فيهما الوجهين، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ءَامَنتُ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[٣]، و﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾[٤]، وقوله:

١/ شرح الأشموني: ٢/٥٣٤.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٣٩.

٣/ سورة يونس: الآية (٩٠).

٤/ سورة الممتحنة: الآية (١٢).

فَبَكى بَناتي شَجوَهُنَّ وَزَوجَتي ** وَالظاعنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعوا[1]

وأجيب بأن البنين والبنات لَمْ يسلم فيهما نظم الواحد، وبأن التذكير في جاءك للفصل، أو لأنَّ الأصل النساء المؤمنات، أو لأنَّ (أل) مقدرة باللاتي وهو اسم جمع"[2].

في هذا التنبيه ذكر الآراء التي وردت في حكم التذكير والتأنيث في كل جمع، فالمصنف يشير إلى الخلاف ويؤيد رأي البصريين وهو وجوب التذكير مع المذكر ووجوب التأنيث مع المؤنث، بينما رأى الكوفيون جواز الوجهين "وما ذكر المصنف جاراه عليه الشارح من جواز الأمرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهباً بصرياً ولا كوفياً، لكنه مذهب الفارسي من البصريين"[3].

وما ورد من شواهد في هذه المسألة فنلاحظ أن كلمة (بنو إسرائيل) خالفت نظم الواحد فجرى مجرى التكسير لذلك أُنِّث. والتذكير في جاءك لوجود الفاصل بالكاف، وأمَّا الشاهد الثالث فللماثلة بجمع التكسير.

٢/١/٩٤: مخالفة الترتيب بين الفاعل والمفعول مع وجود اللبس:

قال: "تنبيه: ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص المتأخرين، ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على

١/ البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه: ص٥٠؛ المقاصد النحوية: ٤٧٢/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١١٦/٢؛ والخصائص: ٢٩٥/٣؛ والتصريح: ٢٨٠/١؛ والشاهد فيه قوله: "بكى بناتي" حيث لَمْ يصل بالفل تاء التأنيث مع أن المسند إليه مؤنث، وهذا جائز عند بعضهم وشاذ عند بعضهم الآخر وضرورة عند فريق ثالث.

٢/ شرح الأشموني: ٥٣٩/٢.

٣/ حاشية الخضري: ٣٢٨/١.

ابن عصفور، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه، محتجاً بأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[1]. أن تكون (تلك) اسم (زال) ودعواهم: الخبر، والعكس. قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف؛ لأنه لو قدَّم المفعول وأخَّر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل. فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك وهو ظاهر"[2].

هذا التنبيه فيه تكلف وغموض وهو مِمَّا يُعدُّ من عويص النحو، وفيه ذكر أن مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس، وليس كذلك؛ لأنَّ هذا الكلام لا يساير الأصول اللُّغوية العامة ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام[3]. وهو مِمَّا لا يعني غير المتخصصين.

٢/١/٩٥: وجوب تأخير المحصور بـ(إلاَّ) فاعلاً كان أو مفعولاً:

قال: "تنبيه: الذي أجاز تقديم المحصور بـ(إلاَّ) مطلقاً هو الكسائي - محتجاً بما سبق- وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً. واختاره الجزولي والشلوبين حملاً لـ(إلاَّ) على (إنَّما) وذهب الجمهور من البصريين والفرَّاء

١/ سورة الأنبياء: الآية (١٥).

٢/ شرح الأشموني: ٢/٥٤١-٥٤٢.

٣/ النحو الوافي: ٢/٨٦.

وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور؛ لأنه في نية التأخير"[1].

في هذا التنبيه ذكر آراء النحاة في وجوب تأخير المحصور بـ(إلاَّ) و(إنَّما) على ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب أكثر البصريين والفرَّاء وابن الأنباري أنه لا يخلو إمَّا أن يكون المحصور بها فاعلاً أو مفعولاً فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه فلا يجوز: ما ضرب إلاَّ زيدٌ عمراً.

الثاني: وهو مذهب الكسائي -وهو الذي في المتن- إنه يجوز تقديم المحصور بـ(إلاَّ) فاعلاً كان أو مفعولاً، مثال: المفعول المحصور بـ(إلاَّ) ما ضرب زيدٌ إلاَّ عمراً، ومثال الفاعل المحصور بـ(إلاَّ) ما ضرب إلاَّ عمرو زيداً.

الثالث: وهو مذهب البصريين واختاره الجزولي[2] والشلوبين، إنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلاَّ) فاعلاً كان أو مفعولاً[3].

وهذا التنبيه يدلُّ على اهتمام الأشموني بآراء النحاة وفيه ذكر آراء النحويين والبصريين والكوفيين.

٢/١/٩٦: حكم المفعول المشتمل على ضمير عائد على الفاعل:

١/ شرح الأشموني: ٢/٥٤٤.

٢/ الجزولي هو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، وجُزولة بطن من البربر، كان إماماً في العربية لا يشق له غبار مع حسن العبارة. أخذ عنه العربية كثير من العلماء منهم: الشلوبين وابن معط، وله حاشية على الجمل للزجاجي، توفي سنة ٦٠٧هـ.

٣/ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/٣٣٣.

قال: "تنبيه: لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو: ضرب أبوها غلام هند، امتنعت المسألة إجماعاً، كما امتنع صاحبها في الدار، وقيل فيه خلاف واختلف في نحو: ضرب أباها غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون وهو الصحيح؛ لأنه لَمَّا عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم"[1].

في هذا التنبيه ذكر حكم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل فبعضهم يجيز ذلك؛ لأنَّ المتصل بالمتقدم متقدم -وهو الذي رجحه الأشموني- وهناك من منع ذلك.

٢/١/٩٧: عودة الضمير على متقدم معنى دون لفظ:

قال: "تنبيه: كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدماً حكماً كذلك يعود على متقدم معنىً دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو: أدب ولدك في الصغر ينفعه في الكبر، أي: التأديب، ومنه: ﴿اعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[2]. أي: العدل"[3].

هذا التنبيه كسابقه ذكر فيه عودة الضمير على متقدم في المعنى دون اللفظ وهذا ما لَمْ يذكره الناظم، فكان من إضافاته لِما لَمْ يذكره مِمَّا يدلُّ على دقته في المسائل النحوية.

٢/١/٩٨: مواضع أخرى لعودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة:

قال: "تنبيه: يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سوى ما تقدم في ستة

١/ شرح الأشموني: ٢/٥٤٧.

٢/ سورة المائدة: الآية (٨).

٣/ شرح الأشموني: ٢/٥٤٧.

مواضع:

أحدها: الضمير المرفوع بـ(نِعْمَ) و(بِئْسَ) نحو: نعم رجلاً زيد وبئس رجلاً عمرو بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف.

الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمول ثانيهما، كقوله:

جَفَونِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءُ إِنَّني ** لِغيرِ جَميلٍ مِن خَلِيلي مُهْمَلُ[1]

على ما سيأتي في بابه.

الثالث: أن يكون مخبراً عنه يفسره خبره نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[2].

الرابع: ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[3]، و﴿فَإِذا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4].

الخامس: أن يجر بـ(رُبَّ) وحكمه حكم ضمير (نِعْمَ وبِئْسَ) في وجوب

١/ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٣/٧٧، ٥/٢٨٢؛ وأوضح المسالك: ٢/٢٠٠؛ وتخليص الشواهد: ص٥١٥؛ وتذكرة النحاة: ص٣٥٩؛ والدرر: ١/٢١٩؛ شرح التصريح: ٢/٨٧٤؛ وشرح قطر الندى: ص١٩٧؛ ومغني اللبيب: ٢/٤٨٩؛ والمقاصد النحوية: ٣/١٤؛ وهمع الهوامع: ١/٦٦، ٢/١٠٩؛ والشاهد فيه قوله: "جفوني" حيث قدَّم الضمير على مفسره لأنه معمول لأول المتنازعين.

٢/ سورة الأنعام: الآية (٢٩).

٣/ سورة الإخلاص: الآية (١).

٤/ سورة الأنبياء: الآية (٩٧).

كون مفسره تمييزاً وكونه مفرداً كقوله:

رُبَّـهُ فِتيةً دعوتُ إلى مَا * * يُورِثُ المجدَ دائباً فَأَجَابُوا[1]

ولكن يلزم أيضاً التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها، ويقال: نعمت امرأة هند.

السادس: أن يكون مبدلاً من الظاهر المفسر كـ: ضربته زيداً، قال ابن عصفور أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان وهو جائز بإجماع، انتهى"[2].

في هذا التنبيه ذكر ما أغفل عنه الآخرون من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وقد ذكر هذه المواضع ابن هشام[3] في آخر باب الفاعل بعنوان خاتمة ولكن الشارح هنا أوردها بعنوان التنبيه وهي المواضع التي لَمْ يذكرها الآخرون في كتبهم في هذا الباب.

٢/١/٩٩: بعض حروف الجر التي لا تنوب عن الفاعل:

قال: "تنبيه: ذكر ابن إياز[4] أن الباء الحالية في نحو: خرج زيد بثيابه لا

١/ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ١٩/٣؛ والدرر: ١٢٨/٤؛ وشرح الأشموني: ١٨٧/١؛ وشرح التصريح: ٤/٢؛ ومغني اللبيب: ٤٩١/١؛ وهمع الهوامع: ٢٧/٢؛ والشاهد فيه قوله: "ربه فتية" حيث جرت (رُبَّ) ضميراً مفرداً مذكراً مع (أن) مفسرة جمع فدلَّ ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره.

٢/ شرح الأشموني: ٥٤٨/٢.

٣/ حاشية الخضري: ٣٣٣/١.

٤/ هو: الحسن بن بدر بن إياز... العلامة جمال الدين... كان أوحد زمانه في النَّحو والتصريف... من تصانيفه: (قواعد المطارحة) و(الإسعاف في الخلاف)، مات سنة ٦٨١هـ؛ البغية: ص٥٣٢.

تقوم مقام الفاعل كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك المميز، إذا كان معه (من)، كقولك: طبت من نفس، فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً، وفي هذا الثاني نظر، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل (من) على المميز المنتصب عن تمام الكلام"[1].

في هذا التنبيه نبَّه إلى أن ليس كل حرف جر أو جار ومجرور يصلح للنيابة ومن ذلك الباء الحالة والمميز المسبوق بـ(من)، وهذان الحرفان لَمْ أقف على من ذكرهما من شراح الألفية لذلك نبَّه الأشموني إليهما.

٢/١/١٠٠: نائب الفاعل في الاسم المجرور:

قال: "تنبيه: ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي إلى أن النائب في نحو: مر بزيد، ضمير المصدر، لا المجرور؛ لأنه يتبع على المحل بالرفع، ولأنه يتقدم نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾[2]، ولأنه إذا تقدم لَمْ يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: مر هند، ولنا: سير بزيد سيراً، وإنما يراعى محل يظهر في الفصيح، نحو: لست بقائم ولا قاعداً بالنصب، بخلاف: مررت بزيد الفاضل، بالنصب، أو مر بزيد الفاضل بالرفع؛ لأنك تقول لست قائماً، ولا تقول في الفصيح مررت زيداً، ولا مر زيد، على أن ابن جنِّي أجاز أن يتبع محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم (كان) وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد، وقد أجازوا النيابة في نحو: لَمْ يضربَ من أحد، مع امتناع من أحد لَمْ يضرب، وقالوا في

١/ شرح الأشموني: ٢/٥٥٧.

٢/ سورة الإسراء: الآية (٣٦).

﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[1]: إن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند"[2].

ما ذكره من آراء لعدد من العلماء يدلُّ على ثقافته العلمية، فإن كان حرف الجر زائداً فينوب المجرور عن الفاعل، أمَّا إن كان غير زائد ففيه أربعة آراء:

١/ رأي الجمهور وهو أن المجرور هو النائب في محل رفع.

٢/ رأي ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل.

٣/ رأي الفرَّاء أن النائب حرف الجر وحده فهو في محل رفع، وهو رأي غريب إذ الحرف لا حظ له في الإعراب.

٤/ رأي ابن درستويه والسهيلي والرندي وهو المذكور في هذا التنبيه وهو أن الضمير العائد على المصدر المفهوم من الفعل هو النائب.

وبناء على هذه الاختلافات اختلفوا في جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فيمتنع في الرأي الأول والثالث ويجوز في الثاني والرابع[3].

٢/١/١٠١: نائب الفاعل في الاسم المجرور:

قال: "تنبيه: مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع"[4].

١/ سورة الإسراء: الآية (٩٦).

٢/ شرح الأشموني: ٥٥٨/٢.

٣/ يُنظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٥٥٨/٢.

٤/ شرح الأشموني: ٥٥٩/٢.

هذا التنبيه كسابقه وكان ينبغي أن يضيفه له لأنه ذكر رأياً خامساً للنائب عن الفاعل إذا كان الاسم مجروراً وهو مذهب البصريين في اعتبار أن نائب الفاعل هو المجرور فقط لا الحرف ولا الجار والمجرور، ثم أشار في هذا التنبيه إلى رأي آخر لابن مالك في كتبه الأخرى وهي (الكافية) و(التسهيل) وهو أن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور.

٢/١/١٠٢: جواز إنابة المصدر أو المجرور إذا فقد المفعول:

قال: "تنبيه: إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء. قيل ولا أولوية لواحد منها. وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور. وقال أبو حيان: ظرف المكان"[١].

هذا التنبيه إضافة لِما لَمْ يذكره ابن مالك في ألفيته، فقد ذكر أنه يتعين إنابة المفعول به إن وجد معه المصدر والجار والمجرور، فأفهم كلامه أنه إذا لَمْ يوجد المفعول فيجوز إنابة أيٍّ منهما، نحو: ضُرِب زيدٌ ضرباً شديداً.

"والحق أن الرأي السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية فإن إيضاح الغرض وإبراز المعنى المراد من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به، وأنه أول أو غير أول متقدم على البقية أو غير متقدم"[٢]. فالاختيار يقوم على أساس الأهمية فالأهم هو الأحق بالاختيار.

٢/١/١٠٣: نيابة المفعول الثاني في باب كسا:

قال: "تنبيه: فيما ذكره من الاتفاق نظر. فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة، حُكي ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقاً، وقوله وقد ينوب

١/ شرح الأشموني: ٢/٥٦٠.

٢/ النحو الوافي: ٢/١٢٠.

الإشارة بقد إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول، أو أنها للتحقيق"[1].

هذا التنبيه تعليق على قول الناظم:

وَبِـاتِّفَاقٍ قَد يَنُوبُ الثانِ مِن ** بابِ كَسَا فِيمَا التِباسُهُ أُمِن[2]

ففيه اعتراض على قوله (باتفاق)؛ لأنَّ مذهب الكوفيين يجيـزه إن كـان الأول معرفة والثاني نكرة، مثال: أُعطي درهم زيـداً. أمَّـا إن أراد أن جمهـور البصريين يجيزون ذلك باتفاق فليس هناك خلاف[3].

وذكر ابن الناظم[4] أن أكثر النحويين لا يجيزون ذلك بل يوجبون نيابـة الأول مثل: أُعطي زيدٌ عمراً، وذكر إجازة بعضهم ومنهم الشيخ رحمه الله.

٢/١/١٠٤: امتناع إنابة الجملة في ما نصب مفعولين ثانيهما جُملة:

قال: "تنبيه: يشترط لإنابة المفعول الثاني مع ما ذكره أن لا يكون جملـة؛ فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقاً"[5].

ذكر في هذا التنبيه شرطاً آخر لإنابة المفعول الثاني مع أمن اللبس وهو ألا يكون جملة، فإن كان جملة لا يصح أن تكون نائب فاعل مثل: رأيت الشـمس زادت توهجاً، وهذا من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في منظومته.

١/ شرح الأشموني: ٥٦١/٢.

٢/ ألفية ابن مالك في النحو والصَّرف: ص٤١.

٣/ يُنظر، حاشية الخضري: ٣٤٥/١.

٤/ يُنظر، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك المتوفى ٦٨٦هـ، تحقيق محمد باسل عيون السـود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص١٧١.

٥/ شرح الأشموني: ٥٦٢/٢.

٢/١/١٠٥: جواز إنابة المفعول الثالث:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة. وقد صرَّح به في شرح الكافية، وأمَّا الثالث في باب (أَرَى) فنقل ابن أبي الربيع[١] وابن هشام الخضراوي[٢] وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته. والحق أن الخلاف موجود، فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل، نحو: أُعْلِمَ زيداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ"[٣].

المفهوم من كلام الناظم أنه سكت عن المفعول الثالث إذ ذكر إنابة الأول باتفاق وحكى خلافاً في إنابة الثاني وفيه إشارة لِما ذكره كثيراً في هذا البحث من ذكره لكتب ابن مالك الأخرى، إذ إنه أغفل ذلك ولكن ذكره في التسهيل حيث قال: "ولا يمتنع غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولَمْ يكن جملة وشبهها خلافاً لِمن أطلق المنع"[٤].

١/ ابن أبي الربيع هو: عبيد الله أحمد بن عبيد الله، الإمام أبو الحسن بن أبي الربيع القرشي الأموي... إمام أهل النحو في زمانه، وُلِد سنة ٥٥٩هـ، وقرأ على الدباج والشلوبين... وأخذ القراءات عن ابن أبي هارون التميمي، وجاء إلى سبتة لَمَّا استولى الفرنج على إشبيلية، فقرأ بها النحو دهره... صنَّف (شرح الإيضاح)... (شرح سيبويه في شرح الجمل)... مات سنة ٦٨٨هـ؛ البغية: ١٢٥/٢، ١٢٦.

٢/ ابن هشام الخضراوي هو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي... العلامة أبو عبد الله، الأنصاري، الخزرجي، الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء... كان رأساً في العربية، عاكفاً على التعليم، أخذها عن ابن خروف، ومصعب، والرندي، وأخذ عنه الشلوبين، صنَّف كثيراً ومن ذلك (الإفصاح بفوائد الإيضاح)... مات سنة ٦٤٦هـ؛ البغية: ٢٦٧/١، ٢٦٨.

٣/ شرح الأشموني: ٥٦٢/٢.

٤/ شرح التسهيل: ٦٠/٢.

٢/١/١٠٦: الاختلاف في إنابة المفعول الثاني:

قال: "تنبيه: احتج من منع إنابة الثاني في باب ظن مطلقاً بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين، ويعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كان الثاني نكرة نحو: ظن قائم زيداً؛ لأنَّ الغالب كونه مشتقاً، واحتج من منع إنابته مطلقاً في باب أعلم، وهم قوم منهم الخضيراوي والأبدي وابن عصفور بأن الأول مفعول صريح، والآخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولي أعطى، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول كقوله:

وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللّهِ بالجوِّ أصْبَحَتْ * * كِرَاماً مَوَالِيها لئيماً صَمِيمُها[1]"[2].

ما ذكر في مقدمة هذا التنبيه يطابق قول ابن مالك في الألفية، فلا حاجة للتنبيه إليه، وقد كثر الخلاف بين النحاة في هذه المسألة فيما يصلح عند تعدد المفعول به والفيصل في ذلك أمن اللبس، وقد ذكر في هذا التنبيه منع إنابة الثاني إن كان هناك لبس وذلك بأن كانا معرفتين مثل: ظننت صديقك زيداً، أو بأن كانا نكرتين مثل: ظننتُ أفضل منك أفضل مِنِّي، وأمَّا المفعول الثالث في باب أعلم فقد ذكر عِلَّة ذلك لأنَّ المفعول الأول صريح في هذا الباب، أي: ليس أصله مبتدأ وخبر والآخران ليسا كذلك فإن قدمنا الثاني على الأول في هذين المثالين، تعين أن يكون الأول هو المفعول الأول، والثاني هو المفعول الثاني، وذلك للإلباس

١/ البيت للفرزدق في شرح التصريح: ١٩٣/١؛ والكتاب: ٣٩/١؛ والمقاصد النحوية: ٥٢٢/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١٥٣/٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ٤٢٦/١؛ والشاهد فيه قوله: "ونبئت عبد الله" حيث أناب المفعول الأول الذي هو تاء المتكلم عن الفاعل، ولَمْ ينب الثاني أو الثالث، وذلك هو الأكثر في الاستعمال العربي، وقيل: الشاهد حذف حرف الجر، والأصل: نبئت عن عبد الله.

٢/ شرح الأشموني: ٥٦٢/٢.

بينهما لاستوائهما في التعريف والتنكير، فلو خيف اللبس تعين إقامة الأول كما هو مذكور. وهذه كما يرى الأشموني تقتضي الأولوية وليس المنع.

كما ذكر في هذا التنبيه عِلَّة أخرى وهي ورود السماع كما في الشاهد المذكور في التنبيه وذلك قوله (نُبِّئْتُ) حيث أناب المفعول الأول ولَمْ ينب الثاني أو الثالث.

٢/١/١٠٧: إنابة خبر كان والتمييز عن الفاعل:

قال: "تنبيه: حكى ابن السراج أن قوماً يجيزون إنابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مقدر؛ وأجاز الكسائي في نيابة التمييز، فأجاز في: امتلأت الدار رجالاً، امتُلئ رجال، وإلى ذلك أشار في الكافية بقوله:

وقول قوم قد ينوبُ الخبرُ

ببابِ كان مفرداً لا يُنصرُ

وناب تمييزٌ لدى الكسائي

لشاهدٍ عن القياسِ نائي[1]"[2].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في ألفيته، وذكر رأي ابن السراج في إنابة خبر كان ولكنه غير صحيح وعلَّل لذلك بعدم الفائدة وذكر ما أجازه قوم في "كان زيد قائماً أن يردوه لِما لَمْ يُسمَّ فاعله فيقولون: كيت قائم"[3]؛ لأنَّ (كان) فعل غير حقيقي وبناءً عليه فإن ما دخل عليه مبتدأ وخبر

١/ شرح الكافية الشافية: ٢٧٣/١.

٢/ شرح الأشموني: ٥٦٤/٢.

٣/ الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق عبد

فالفاعل فيه غير حقيقي وأشار لِما أشار إليه المصنف في الكافية من جواز إنابة التمييز لوروده في السماع وذلك بشرط تحقق الفائدة المطلوبة، مثل: أُعلم زيداً عمراً قائم.

٢/١/١٠٨: جواز نصب نائب الفاعل:

"قال في الكافية:

ورفعُ مفعولٍ به لا يُلْتَبس ** معَ نصبِ فَاعل رَوَوا فلا تقس[١]

أي: قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر كقولهم: خَرَقَ الثوبُ المِسمارَ، وقوله:

مثلُ القنافذِ حَدّاجونَ قَد بَلَغَت ** نَجرانَ أَو بلغت سَوآتِهِم هَجَرُ[٢]

ولا يُقاس على ذلك"[٣].

هذا التنبيه يشير بأن الفاعل يُنصب والمفعول به يُرفع في باب الفاعل إذا أمن اللبس. فكذلك ما ينوب عنه كما ذكر في هذا التنبيه، وفيه إشارة لِما ذكره في كتبه الأخرى، وهذا ما لَمْ يذكره غيره مِمَّا يدلُّ على سعة اطِّلاعه.

الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٨١/١.

١/ شرح الكافية الشافية: ٢٧٣/١.

٢/ البيت للأخطل في ديوانه: ص١٧٨؛ والدرر: ٥/٣؛ وشرح شواهد المغني: ٩٧٢/٢؛ ولسان العرب: مادة (نجر)، ٩٥/٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٣٣٧/١؛ ورصف المباني: ٣٩٠؛ والمحتسب: ١١٨/٢؛ ومغني اللبيب: ٦٩٩/٢؛ وهمع الهوامع: ١٦٥/١؛ والشاهد فيه: أن العرب نصبت الفاعل ورفعت المفعول به عند أمن اللبس؛ والسوءات: منصوب وهو فاعل؛ و(هجر): مفعول به.

٣/ شرح الأشموني: ٥٦٤/٢.

٢/١/١٠٩: أسباب ترجيح النصب في الاشتغال:

قال: "تنبيه: لترجيح النصب أسباب أخر لَمْ يذكرها هاهنا: أحدها: أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو: أَكرمْتُ القومَ حتَّى زَيْداً أَكْرَمتُه، ومَا قَامَ بَكرٌ لكنْ عَمْراً ضَرَبْتُه، فـ(حتَّى) و(لكن) حرفا ابتداء أشبها العاطفين، فلو قلت: أَكْرَمتُ خَالِداً حتَّى زَيدٌ أَكرَمْتُه، وقَامَ بَكرٌ لكن عَمْرو ضَربتُه تعيَّن الرفع؛ لعدم المشابهة، إذ لا تقع (حتَّى) العاطفة إلاَّ بين (كل) و(بعض)، ولا تقع (لكن) العاطفة إلاَّ بعد نفي وشبهه. ثانيها: أن يجاب به استفهام منصوب كـ(زيداً ضربته) جواباً لِمن قال: (أيُّهُم ضَرَبتَ؟) أو (مَنْ ضَرَبْتَ؟) ومثل المنصوب المضاف إليه نحو: (غُلامُ زَيْدٍ ضَرَبتُه)، جواباً لِمن قال: غلامُ أيُّهُم ضَرَبتَ؟ ثالثها: أن يكون رفعه يوهم ومنعاً مخلاً بالمقصود، ويكون نصبه نصاً في المقصود كما في ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1] إذ النصب نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصاً و(بقدر) هو الخبر وليس المقصود؛ إيهامه وجود شيء لا بقدر، لكونه غير مخلوق. ولَمْ يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب، وقال: النصب في الآية مثله في زيداً ضربته، قال: وهو عربي كثير، وقد قرئ بالرفع لكن على أن (خلقناه) في موضع الخبر للمبتدأ والجملة خبر إن وبقدر حال. وإنما كان النصب نصاً في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً؛ لأنَّ الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه، ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[2]"[3].

١/ سورة القمر: الآية (٤٩).

٢/ سورة القمر: الآية (٥٢).

٣/ شرح الأشموني: ٢/٥٧٧.

في هذا التنبيه الطويل ذكر شروطاً أخرى لترجيح النصب "فالرفع بالابتداء في هذا ونحوه واجب؛ لأنَّ ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ لأنَّ المفسر في هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسر ولأجل ذلك لو كان الفعل الناصب لضمير الاسم السابق صفة له كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ امتنع أن يفسر عاملاً فيه؛ لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملاً"[1].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في النظم، إذ ذكر من الأسباب الموجبة لترجيح النصب ثلاث مسائل في هذا التنبيه:

١/ يرجح النصب إن أُجيب به استفهام بمفعول ما يليه، نحو: (زيداً ضربته)، جواباً لِمن قال: أيهم ضربت؟ أو بمضاف إليه مفعول ما يليه، نحو: (غلام زيد ضربت)، جواباً لِمن قال: غلام أيهم ضربت؟.

٢/ يرجح النصب إن كان الرفع يوهم وصفاً مخلاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[2] في قراءة الجمهور بالنصب؛ لأنَّ الرفع يؤدي إلى احتمال أن يكون صفة أو خبراً والنصب يزيل هذا الاحتمال وذلك أن المراد من الآية عموم خلق الأشياء، والنصب نص في ذلك.

٣/ العاطف على جملة فعلية تشبيهاً نحو: ضربت القوم حتَّى زيداً ضربت، فـ(حتَّى) في هذا التركيب ونحوه حرف ابتداء؛ لأنها إنما يعطف بها مفرد، إلاَّ أنها أشبهت العاطفة من حيث وليها في اللفظ بعض ما قبلها، فلو قلت: ضربت زيداً حتَّى عمرو ضربته، تعيَّن رفع (عمرو) لانتفاء شبهها إذ ذاك

١/ شرح ابن الناظم: ص١٧٤.

٢/ سورة القمر: الآية (٤٩).

بالعاطفة؛ لأنَّ العاطفة تقع بين كل وبعض، ومثل ما قام بكر لكن عمراً ضربته، فـ(لكن) أيضاً حرف ابتداء، أشبهت العاطفة؛ لأنَّ العاطفة لا تقع إلاَّ بعد نفي وشبهه، فإذا قلنا: قام بكر لكن عمراً ضربته، تعيَّن الرفع لعدم المشابهة.

وهذا التنبيه يوضح أيضاً دقة الأشموني؛ إذ لَمْ يذكره الناظم ولا الشارح.

٢/١/١١٠: أحكام شبه العاطف وشبه الفعل:

قال: "تنبيه: شبه العاطف في هذا -أيضاً- كالعاطف، وشبه الفعل كالفعل. فالأول نحو: أنا ضَرَبْتُ القَوْمَ حتَّى عَمراً ضربتُه، والثاني نحو: هذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما"[1].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَإن تَلاَ المعطُوفُ فِعلاً مُخبَرَا

بهِ عَنِ اسمٍ، فَاعطِفَنْ مُخيَّرَا

أي إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، جاز الرفع والنصب على السواء مثل: زيد قام وعمرو أكرمته، فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز.

وفي هذا التنبيه ذكر أن شبه العاطف كالعاطف في الحكم وكذلك شبه الفعل كالفعل، ومثال الأول: أنا ضرت القوم حتَّى عمراً ضربته، والثاني: كهذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه. والتنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في منظومته.

١/ شرح الأشموني: ٢/٥٨١.

٢/١/١١١: حكم الاسم المشغول مع الضمير:

قال: "تنبيه: النصب في نحو: زيداً ضربته، أحسن منه في نحو: زيداً ضربت أخاه، وفي نحو: زيداً ضربت أخاه، أحسن منه في نحو: زيداً مررت بأخيه"[١].

هذا التنبيه تعليق وإضافة لقول الناظم:

وَفَصلُ مَشغُول بِحَرفِ جَرِّ

أو بِإضَافةٍ كَوَصلٍ يَجرِى[٢]

أي إنه لا فرق إن اتصل الضمير بالفعل المشغول عنه أو انفصل مثل: زيدٌ ضربته، أو انفصل مثل: زيد مررت به، أو بإضافة زيد مررت بغلامه، أو غلام صاحبه، وفي هذا التنبيه ذكر أنه إن كان المقدر من لفظ المذكور ومعناه فهو أفضل، أمَّا إن كان هناك فاصل أو لَمْ يكن من معناه بل من لازم معناه فهو دونه في الدرجة مثل: زيداً مررت به أو بأخيه، وذكر الأشموني أنه لَمْ يتعرض لزيد مررت به مع زيد ضربت أخاه، وذكر أن النصب الأول أحسن لاتحاد الفعلين. ففي قولنا زيداً ضربته، المقدر من لفظ المذكور ومعناه، ولذلك رجحه بقوله: "أحسن"، وأمَّا زيداً ضربت أخاه، فالمقدر من لازم معناه فقط، وكذلك في زيدٍ مررت به، و(زيداً ضربت أخاه) فالنصب في الأول أحسن لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى لاتحاد متعلقهما دون الثاني.

٢/١/١١٢: حكم الاسم إن كان العامل اسم (فِعْلٍ) أو مصدراً نائباً عنه:

قال: "تنبيه: يتعين الرفع في زيد عليكه، أو زيد ضرباً إياه؛ لأنهما غير صفة. نعم يجوز النصب عند من يجوِّز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي،

١/ المرجع السابق: ٢/٥٨٣.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٤٢.

ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري وهو المبرِّد والسيرافي"[1].

قوله: "يتعيَّن الرفع" أي: يمتنع النصب؛ لأنَّ العامل اسم فعل وليس فعلاً ولا وصفاً مثل: زيدٌ عليكه، فـ(زيد) مبتدأ خبره الفعل النائب عن اسم الفعل والمصدر. ثم ذكر جواز النصب على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل أو مصدر محذوفين عند الكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل، وعند المبرِّد والسيرافي يجوز تقديم معمول اسم المصدر مثل: زيدٌ ضرباً إياه.

٢/١/١١٣: اتحاد العامل في البدل والمبدل منه والمعطوف بالواو:

قال: "تنبيه: لو جعلت أخاه من قولك: زيداً أكرمت أخاه؛ بدلاً امتنعت المسألة نصبت أو رفعت؛ لأنَّ البدل في نية تكرار العامل فتخلو الأولى من الرابط نعم يجوز ذلك إن قلنا إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو لإفادة الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف العطف"[2].

هذا التنبيه فيه إشارة إلى اتحاد العامل في البدل والمبدل منه والعطف بالواو، فإن كان العامل واحداً جاز الاشتغال وإلاَّ امتنع. لأنَّ البدل على نية تكرار العامل وفي هذا المثال إن كررنا العامل خلت الجملة الأولى من الرابط فلا يجوز أن تكون بدلاً وإن عطفنا بالواو ففيها معنى الجمع وإن كان العامل واحداً أجاز لنا ذلك.

٢/١/١١٤: حكم تقديم، ما هو مبتدأ على خبره إذا وقعا مفعولين:

قال: "تنبيه: حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في

١/ شرح الأشموني: ٢/٥٨٥.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٥٩٩.

المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الأمور الثلاثة، فجواز تقديمه في نحو: ظننت زيداً قائماً، ووجوباً في نحو: ظننت زيداً عمراً وامتناعه في نحو: ظننت في الدار صاحبها"[1].

ذكر ابن مالك في الألفية حكم الفاعل بقوله:

وَيُلزَمُ الأصلُ لِمُوجِبٍ عَرَا ** وَتَركُ ذَاك الأصلِ حَتماً قَد يُرَى[2]

ولَمْ يذكر حكم المبتدأ مع خبره فالشارح في هذا التنبيه يضيف ما لَمْ يذكره ابن مالك في منظومته مِمَّا يدلُّ على دقته، وربما لَمْ يتعرض لهما الناظم لذكرهما في باب المبتدأ والخبر.

٢/١/١١٥: استيفاء شروط المفعول المطلق في أحد الشواهد:

قال: "تنبيه: مثل له صوت صوت حمار قوله:

ما إِن يَمَسُّ الأَرضَ إِلاَّ مَنكِبٌ

مِنهُ وَحَرفُ الساقِ طَيَّ المِحمَلِ[3]

لأنَّ ما قبله بمنزلة طي. قاله سيبويه"[4].

١/ المرجع السابق: ٢/٥٨٧.

٢ /ألفية ابن مالك: ص٤٤.

٣/ البيت لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب: ٨/١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه: ١/٣٢٤؛ وشرح أشعار الهذليين: ٣/١٠٧٣؛ شرح القدير: ١/٣٣٤؛ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص٩٠؛ الشعر والشعراء: ٢/٦٧٦؛ الكتاب: ٣٥٩؛ الخصائص: ٢/٣٠٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ١/٢٤٦؛ المقتضب: ٣/٢٠٣-٢٣٢؛ والشاهد فيه قوله: "طي المحمل" حيث نصب (طي) بفعل محذوف دلَّ عليه السياق والتقدير: طوي طيَّ.

٤/ شرح الأشموني: ٢/٦٤٢.

هذا التنبيه إشارة إلى أن الشاهد المذكور شبيه بـ"له صوت حمار فهو مجرد تشبيه وليس فيه إضافة نحوية وإنما تمثيل فقط".

وأشار في هذا التنبيه إلى النصب بفعل محذوف دلَّ عليه السياق، فقوله طي المحمل أي له طي طي المحمل فهو مفعول مطلق، وعامل النصب فيه محذوف دلَّ عليه السياق كما ذكرنا.

٢/١/١١٦: اتحاد الفاعل تقديرياً:

قال: "تنبيه: قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديرياً كقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[١]؛ لأنَّ معنى يريكم يجعلكم ترون"[٢].

هذا التنبيه من دقائق النحو أيضاً؛ إذ فيه تعليق على الشاهد السابق فمن شروط المفعول له اتحاد الفاعل، وذكر غيره أن هذا الشرط غير موجود، ومن اشترط هذا الشرط جعل فاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحداً "وهو المخاطبون" وجعلها بعضهم حالاً من المخاطبين ومن جوَّزه فهو على سبيل التأويل بتسم الفاعل. فالحدث المعللُ هنا مقدر في قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ أي يجعلكم ترون، ففاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع في التقدير، فهو يشير إلى الاشتراك في الفاعل تحقيقاً أو تقديراً فأضاف له في التقدير ومثل له بالآية القرآنية المذكورة.

٢/١/١١٧: الاهتمام بمعيار القلة والكثرة في بعض المسائل النحوية:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو

١/ سورة الرعد: الآية (٢).

٢/ شرح الأشموني: ١/٦٤٥.

جئتك ابتغاء الخير ولابتغاء الخير"[1].

هذا التنبيه تعليق على بيت ابن مالك إذ ذكر استواء الأمرين في الإعراب من غير ذكر القلة والكثرة. إذ ذكر في النظم:

وَقَلَّ أن يَصحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ** وَالعَكسُ فِي مَصحُوبِ أل وأنشَدُوا

فذكر أن المجرد من (أل) والإضافة الأكثر فيه النصب، ويجوز جره مثل: ضربت ابني تأديباً، وما صحب الألف واللام فالأكثر جره ويجوز النصب ضربت ابني التأديب. أمَّا المضاف فلم يذكره فذكر في هذا التنبيه أن المضاف يستوي فيه الأمران النصب والجر على السواء مثل: ضربت ابني تأديبه ولتأديبه. وفُهِم ذلك من ذكره كلام المصنف فقد ذكر أن النصب يكثر في المجرد ويقل نصب المصاحب للألف واللام فاستدركنا أن المضاف لا يقل فيه واحدٌ منهما بل يستوي فيه الأمران.

٢/١/١١٨: جواز تقديم المفعول له على عامله:

قال: "تنبيه: أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله منصوباً كان أو مجروراً كزهداً ذا قنع ولزهد ذا قنع"[2].

هذا التنبيه كسابقه فهو تعليق على المتن وفي ذكره للمثال أفهم تقديم المعمول منصوباً أو مجروراً.

٢/١/١١٩: تضمين الظرف معنى (في):

قال: "تضمُّن الاسم معنى الحرف على نوعين: الأول يقتضي البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور إليه كما سبق في تضمن متى

١/ المرجع السابق: ٦٤٧/٢.

٢/ شرح الأشموني: ٦٤٧/٢.

معنى الهمزة وإن الشرطية. والثاني: لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه لكون الأصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا الثاني"[1].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

الظَّرفُ وَقتٌ أو مَكانٌ ضُمِّنَا ** فِي بِـاطِّرَادٍ كَهُنَا امكُث أزمنَا[2]

أي أن الظرف يتضمَّن معنى الحرف، وفي هذا التنبيه ذكر نوعين لتضمنه معنى الحرف، الأول الشبه المعنوي الذي سبق الكلام عنه في أول الألفية وهو يقتضي البناء، والثاني ملاحظٌ في النظم وهو تأديته معناه وهو محذوف.

أي أنها "تتضمن معنى (في) من غير أن تتضمن لفظه أو تنوب عنه في أداء معناه أو عمله أو تكتسب شيئاً بهذا التضمن ولولا ذلك لوجب بناء هذه الظروف"[3]. وذلك للشبه المعنوي الموجود فيها والذي يمنع ظهور الحرف وذلك لأنَّ أكثر الظروف معرب ولكنه متضمن معنى في. وهو ما نبه إليه.

"ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم، وظاهر كلامه في شرح الكافية انه من المختص وهو ما نص عليه غيره، وأمَّا النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم وقال الشلوبيني: ليس داخلاً تحت المبهم وصحح بعضهم إنه شبيه بالمبهم، لا مبهم"[4].

٢/١/١٢٠: تقدير الناصب مفرداً أو جُملة:

١/ المرجع السابق: ٢/٦٥٠.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٤٧.

٣/ النَّحو الوافي: ٤/٢٤٢.

٤/ شرح الأشموني: ٢/٥٥٦.

قال: "تنبيه: العامل المقدر في هذه المواضع سوى الصلة (استقر أو مستقر)، أمَّا الصلة فيتعين فيها تقدير (استقرّ) لأن الصلة لا تكون إلاَّ جملة كما عرفت"[1].

الناصب للظرف عامل مقدر فيما إذا وقع خبراً أو صلة أو حالاً أو صفة، هذا العامل يكون فعلاً أو وصفاً إلاَّ مع الصلة فيجب أن يكون فعلاً؛ لأنَّ الصلة لغير (أل) لا بد أن تكون جملة فعلية، فمثال الخبر (زيدٌ عندك) التقدير: استقرَّ عندك، أو مستقرّ عندك، ومثال الصلة: (جاء الذي عندك)؛ فالتقدير استقرَّ ويمتنع تقدير مستقر؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلاَّ جملة كما ذكرنا والفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس جملة، وهذا من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

٢/١/١٢١: ظرف المكان بين الاختصاص والإبهام:

قال: "تنبيه: ظاهر كلامه: أن هذا النوع من قبيل المبهم، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره. وأمَّا النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم. وقال الشلوبين ليس داخلاً تحت المبهم وصححه بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم"[2].

المراد من قوله: "هذا النوع" النوع الثاني وهو ما صيغ من المصدر شرطه وهو أن يكون مشتقاً من جنسه نحو: جلست مجلس زيد، فقوله في المنظومة يوحي بأن ما صيغ من الفعل معطوفاً على الجهات، فيكون من أنواع المبهم لأنَّ قولنا (مجلس زيد) وإن تعين بالإضافة فهو مبهم في عدم كونه محدوداً، ونسبة لاحتمال كلام المصنف هذا، قال الشارح فهو لَمْ يقل صريح كلام الناظم إنما

١/ المرجع السابق: ٦٥٢/٢.

٢/ شرح الأشموني: ٦٥٦/٢.

قال: ظاهر كلامه أوحى بذلك، فذكر الآراء ولَمْ يرجح رأياً.

وأرى أن الرأي الأرجح والذي عليه معظم النحويين أنه لا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلاَّ:

١/ المبهم. ٢/ ما اتحدت مادته ومادة عامله.

فالعطف ليس على الجهات والمقادير كما يتراءى ذلك وإنما عطف على قوله: "مبهماً".

٢/١/١٢٢: التعليل لاختصاص ظرف الزمان بالظرفية أكثر من ظرف المكان:

قال: "تنبيه: إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان؛ لأنَّ أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام، ويدلُّ على المكان بالالتزام فقط، فلم يتعدَّ إلى أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها؛ لأنَّ في الفعل دلالة عليه في الجملة وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ"[١].

هذا التنبيه دقيق في معناه إذ نجد أن أصل العوامل الفعل وهو يدلُّ على الزمان ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لذلك صلح ظرف الزمان أن يكون مبهماً ومختصاً وأما ظرف المكان فكانت دلالته على الفعل ضعيفة فتعدى إلى المبهم منها؛ "لأنَّ في الفعل دلالة بالجملة وإلى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ"[٢].

١/ شرح الأشموني: ٢/٦٥٦.

٢/ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص٢٠٢.

وتعدى إلى المبهم وغيره لقوة دلالته على الزمان. "فلَمَّا كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره، ولَمَّا كانت دلالته -أي الفعل- على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف؛ لأنَّ في الفعل دلالة عليه في الجملة"[1].

٢/١/١٢٣: ما ينوب عن الظرف عند إضافته إلى اسم الذات:

قال: "تنبيه: " قد يحذف أيضاً المصدر الذي كان الزمان مضافاً إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين نحو: لا أكلمه القارظين"[2]، ولا آتيه الفرقدين[3]، والأصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين"[4].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك فقد ذكر في شرحه لبيت الناظم إنابة المصدر عن ظرف الزمان والمكان فيحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، مثل: جلستُ قرب زيد، أي: مكان قرب زيد، فحذف المضاف وهو (مكان) وأُقيم المضاف إليه مقامه، فأُعرب إعرابه وهو النصب على الظرفية.

وذكر في هذا التنبيه أن ذلك المصدر قد يضاف إلى اسم عين فتقوم مقامه، نحو: (لا آتيه الفرقدين) أي: مدة بقائهما، فهي معنوية على الزمن لنيابته عنه

١/ الكواكب الدرية: شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، على متممة الأجرومية، تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص٣٥٨.

٢/ المثل برواية: حتَّى يؤوب القارظان، في مجمع الأمثال: ٢١١/١؛ والمستصفي: ٥٨/٢؛ وكتاب الأمثال المجهول: ص٥٥؛ والقارظان: رجلان يجمعان القرظ وهو ثمر شجر السنط ويستخدم في الدباغة، فلم يرجعا؛ المعجم الوسيط: ص٧٦٢.

٣/ الفرقد: نجم قريب من القطب الشمالي ثابت الموقع تقريباً، ولهذا يُهتدى به، وهو المسمى النجم القطبي، ويقربه نجم آخر مماثل له وأصغر منه وهما فرقدان؛ المعجم الوسيط: ص٧١٩.

٤/ شرح الأشموني: ٦٦١/٢.

وليست بمصدر.

٢/١/١٢٤: تقديم المفعول معه على مصاحبه:

قال: "تنبيه: أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق. فلا يجوز: والطريق سرت، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع. وأجاز ذلك ابن جنِّي تمسكاً بقوله:

جَمَعتَ وَفُحشاً غِيبَةً وَنَميمَةً ** ثَـلاثُ خِصالٍ لَستَ عَنها بِمُرعَوي[١]

وقوله:

أُكنِّيه حين أُناديه لأَكرَمهُ

ولا ألقبه والسوأة اللقبا[٢]

على رواية من نصب السوأة واللقب، يعني أن المراد في الأول:جمعت غيبة ونميمة مع فحش، وفي الثاني ولا ألقبه مع السوأة. لأنَّ من اللقب ما يكون لغير سوأة، ولا حجة له فيها لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الأول ظاهر. وأمَّا في الثاني فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا اسوؤه السوأة ثم حذف ناصب السوأة"[٣].

١/ البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب: ٣/١٣٠، ١٣٤؛ الدرر: ١/٤٨٢؛ شرح شواهد=المغني: ٢/٦٩٧؛ شرح عمدة الحافظ: ٩/١٤١؛ الخصائص: ٢/٣٨٣؛ التصريح: ١/٣٤٤؛ ٢/١٣٧؛ همع الهوامع: ١/٢٢٠؛ والشاهد في "وفحشاً" فهي عند ابن جنِّي مفعول معه والتقدير جمعت مع فحش وغيبة مع ما تقدمه على مصحوبه.

٢/ البيت لبعض الفزاريين في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص١٤٦؛ والمقاصد النحوية: ٢/٤١١، ٣/٨٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب: ٩/١٤١؛ والشاهد في قوله: "والسوأة" فإنه مفعول معه عند ابن جنِّي مع تقدمه على مصحوبه.

٣/ شرح الأشموني: ٢/٦٦٦.

ذكر في هذا التنبيه الاختلاف الذي ورد في تقديم المفعول معه على مصاحبه مثل"سار والنيل زيدٌ". إذ اختلفت الآراء في ذلك وأبرزها رأي ابن جِنِّي في كتابه الخصائص[1]. وذكر الحجة على ذلك ولكن الرأي الأرجح هو عدم جواز ذلك، فالتقديم يكون للضرورة، فرأي النحاة أقرب للصواب "وليس ما ذهب إليه ابن جِنِّي بسديد وما استدل به صحيح، فإن سلمنا بالشبه بين المعطوف والمفعول معه، لا نسلم بجواز التقديم، وأمَّا البيتان اللذان أنشدهما على جواز التقديم فبعد التسليم بصحة الرواية يجوز أن تكون الواو للعطف وقدم للضرورة"[2]. فهذا التشبيه يدلُّ على اهتمامه بالآراء التي وردت لابن مالك في كتبه الأخرى ورأي العلماء الآخرين كابن جِنِّي.

٢/١/١٢٥: إضمار ناصب المفعول معه:

قال: "تنبيه: من ذلك أيضاً قوله:

أَزمانَ قَومي وَالجَماعَةَ كَالَّذي

لَزِمَ الرِّحالَةَ أَن تَميلَ مَميلا"[3]

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر، والتقدير أزمان كان قومي والجماعة كذا قدَّره سيبويه"[4].

هذا التنبيه إضافة لِما ذكره ابن مالك من إضمار ناصب المفعول معه ونبَّه

١/ ينظر الخصائص: ٣٨٥/٢.

٢/ شرح ابن عقيل: ٢٠٣/١.

٣/ البيت للراعي النميري في ديوانه: ص٢٣٤؛ والأزهية: ص٧١؛ خزانة الأدب: ١٤٥/٣-١٤٨؛ الدرر: ٨٩/٤؛ شرح التصريح: ١٩٥/١؛ الكتاب: ٣٠٥/١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٢٦٦/١؛ وهمع الهوامع: ١٢٢/١، ١٥٦/٢.

٤/ شرح الأشموني: ٦٦٨/٢.

إليه لأنه لَمْ يكن استفهاماً ففصله عمَّا قبله وإضماره بعد أزمان فنصب جماعة مفعولاً معه بكان مضمرة.

٢/١/١٢٦: وجوب العطف وامتناع النصب على المعية:

قال: "تنبيه: بقي قسم خامس وهو تعيّن العطف وامتناع النصب على المعية نحو: كل رجل وضيعته، واشترك زيد وعمرو، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده"[١].

ذكر في هذا التنبيه ما فقد شرطاً من الشروط التي ذكرها في البيت وهو القسم الخامس من حالات الاسم بعد الواو مثل: كل رجل وضيعته، ونحوه مِمَّا فقد قيداً من القيود المذكورة فحكمة وجوب العطف وذلك إذا كان العامل مستلزماً لعدد الأفراد المشتركة في معناه نحو: اشترك محمد وعلي، لفقد شروط النصب. أو وجدت قرينة تدل على حدوث فعل قبل أو بعد الفعل كالمثال المذكور جاء زيد وعمرو قبله فيتعين العطف أيضاً.

٢/١/١٢٧: ترجيح الإتباع على البدل أو العطف:

قال: "تنبيه: المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه، وعند الكوفيين عطف نسق، قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي؟ وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية لأنَّ سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لَمْ يذكر والثاني في موضعه. وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب"[٢].

١/ شرح الأشموني: ٢/٦٧٢.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٦٧٨.

هذا الخلاف بين النحاة ورد في الكتب النحوية ومراده بقوله "والحالة هذه" أي: إذا كان الكلام منفياً والمستثنى منه موجود، فأشار في هذا التنبيه إلى ترجيح الاتباع وهو ما أشار إليه الناظم ونبَّه إليه لورود رأي آخر يرى أن التابع يعرب عطف نسق ثم ذكر اعتراض ثعلب وهو من شيوخ نحاة الكوفة على إعراب البدل لوجود الإيجاب والنفي، ثم رد السيرافي عليه لجواز ذلك؛ لأنَّ النفي والإيجاب لا يمنعان البدلية كما هو موجود في الصفة والعطف من التوابع، فكيف لا يكون في البدل؟ وخلاصة هذا التنبيه ترجيح ما رآه الناظم وأشار إليه بقوله:

ما استَثنَتِ الاَّ مَع تمامٍ يَنتصِب ** وبَعدَ نَفيٍ أو كنَفيٍ انتُخِب

إتبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانصِب مَا انقَطَع ** وَعَن تميمٍ فِيهِ إبدَالٌ وَقَع [1]

البدل لِما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى في الإعراب "فالمختار فيما بعد إلاَّ من هذه الأمثلة ونحوها اتباعه لِما قبله لوجود الشروط المذكورة ونصبه على الاستثناء عربي جيِّد"[2].

٢/١/١٢٨: وجوب البدل على الموضع:

قال: "تنبيه: إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل الموضع نحو: ما جاءني من أحد إلاَّ زيد، ولا أحد فيها إلاَّ زيد، وما زيد شيئاً إلاَّ شيء لا يعبأ به برفع ما بعد إلاَّ فيهن، ونحو: ليس زيد بشيء إلاَّ شيئاً، بنصبه؛ لأنَّ من والباء لا يزادان في الإيجاب، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما تقدم في موضعه"[3].

في هذا التنبيه ذكرت بعض الأمثلة مِمَّا يتعذر فيه إبداله على اللفظ فيبدل على الموضع، وهذا التنبيه دقيق في معناه، يدل على تعمقه، ففي المثال الأول ذكر

١/ ألفية ابن مالك: ص٤٩.

٢/ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص٢١٦.

٣/ شرح الأشموني: ٢/٦٧٩.

ما جاءني من أحد إلاَّ زيد، فلا يصح إبداله على اللفظ؛ لأنَّ أحداً نكرة منفية مجرورة بمن زائدة، ومن الزائدة لا تدخل على معرفة فوجب البدل على الموضع.

والمثال الثاني: لا أحد فيها إلاَّ زيد، فاسم لا النافية للجنس لا يكون إلاَّ نكرة؛ فلو أبدلنا نكون قد أعملنا (لا) في معرفة وهذا لا يجوز، وأمَّا المثال الثالث فالمستثنى منه شيء مجرور بالباء وهي لا تزاد في الإيجاب، فلو أبدلنا على اللفظ لا يجوز؟ لأننا نجعل البدل معمولاً بالباء الزائدة وهي لا تدخل إلاَّ على نكرة منفية. ففي المواضع الثلاث يتعذر البدل على اللفظ فيبدل على الموضع.

٢/١/١٢٩: حكم تسليط العامل على المستثنى المنقطع:

قال: "تنبيه: شرط جواز الإبدال عنده والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما في الأمثلة والشواهد. فإن لَمْ يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلاَّ ما نقص، وما نفع زيد إلاَّ ما ضر، إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر، وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب"[1].

هذا التنبيه أشار فيه إلى جواز الإبدال عند تميم ومراده من قوله "والحالة هذه" أي: إن كان المستثنى منقطعاً ووقع بعد نفي وشبهه، فيرى الناظم أن ينصب وعند تميم فهو بدل، وفي هذا التنبيه وضع شرطاً للبدل أن يسلط العامل على البدل، فإن لَمْ يكن، وجب النصب، وفي تنبيهه هذا ترجيح للنصب كما ذكر الناظم، ومثل تسليط العامل قولنا: ما قام القوم إلاَّ حماراً، فيسلط العامل فتقول: قام حمار، وإن لَمْ تستطع تسليط العامل كالأمثلة المذكورة فوجب النصب اتفاقاً، وأهمية هذا التنبيه تأتي من اهتمامه بلهجات العرب.

١/ شرح الأشموني: ٦٨٢/٢.

٢/١/١٣٠: تقديم المستثنى على المستثنى منه:

قال: "تنبيه: المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى، وقد كان المستثنى بدل بعض منه، ونظيره في أن المتبوع أخر فصار تابعاً، ما مررت بمثلك أحد"[١].

في هذا التنبيه يتحدث عن قلب المتبوع تابعاً ومراده بـ"حينئذ": أي: إذا تقدم المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعاً مثل: ما قام إلاَّ زيد القوم، فالمختار نصبه.

٢/١/١٣١: تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه:

قال: "تنبيه: إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان، أحدهما: لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مُختاراً كما يكون إذا لَمْ يذكر الصفة وذلك كما في نحو: ما فيها أحد إلاَّ أبوك صالح، كأنك لَمْ تذكر صالحاً، وهذا رأي سيبويه.

والثاني: أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه، فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار المبرد والمازني. قال في الكافية وشرحها: وعندي أن النصب والبدل مستويان؛ لأنَّ لكل مرجحاً فتكافآ"[٢].

في هذا التنبيه، نبَّه إلى الآراء التي وردت في تقديم التوابع إن اجتمعت، بأن اجتمع البدل والصفة فيرى أن مذهباً من المذهبين تقديم البدل على النعت وذلك لتقدم الموصوف مثل: ما فيها أحد إلاَّ أبوك صالح. ثم ذكر مذهباً آخر يرى فيه ترجيح النصب على الاستثناء، والمسوغ لذلك تأخر الصفة، وهو مذهب المبرد

١/ المرجع السابق: ٦٨٤/٢.

٢/ شرح الأشموني: ٦٨٤/٢.

والمازني، وأمَّا المصنف فيساوي النصب والبدل فهما يتكافآن؛ لأنَّ لكل مرجحاً، وقد ذكر هذه الآراء في كافيته بقوله:

ونحـــو مـــا في دار زيـــد رجـــل ** إلاَّ أبـــاك صـــالح يُحتمـــل

تـــرجيح نصـــبه وتـــرجيح البـــدل ** ولـــو يســـويان لَـــمْ يلـــزم خلـــل[1]

قال سيبويه: "فإن قلت: ما أتاني أحد إلاَّ أبوك خير من زيد، وما مـــررت بأحد إلاَّ عمرو خير من زيد، وما مررت بأحد إلاَّ عمر خير من زيد، كان الرفع والجر جائزين وحسن البدل لأنك شغلت الرافع والجار ثم أبدلته مـــن المرفـــوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك"[2].

ويرى المبرِّد أن سيبويه يختار ما مررت بأحد إلاَّ زيد خير منك؛ لأنَّ البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها... كان المازني يختـــار النصب... والقياس عندي قول سيبويه لأنَّ الكلام إنما يراد لمعناه[3].

ومن هذا النص بدا لنا أن المبرِّد اختار مذهب سيبويه لا مذهب المـــازني كما صرح بذلك ابن مالك.

٢/١/١٣٢: جواز تفريغ جـــميع المعمولات عدا المصدر المؤكد:

قال: "تنبيه: يصح التفريغ لجميع المعمولات، إلاَّ المصدر المؤكد، فلا يجوز: ما ضربت إلاَّ ضرباً، وأمَّا: إن نظن إلاَّ ظناً، فمتأول"[4].

ذكر في هذا التنبيه عدم تفريغ المصدر المؤكد؛ لأنَّ فيه تناقضاً بين النفـــي

١/ الكافية الشافية: ٣١٧/١.

٢/ يُنظر، الكتاب: لسيبويه، ٣٣٦/٢.

٣/ يُنظر، المقتضب: ٣٩٩/٤، ٤٠٠.

٤/ شرح الأشموني: ٦٨٦/٢.

والإثبات واستثنى من ذلك: إن نظن إلاَّ ظناً؛ لأنه مصدر نوعي فيؤول على إن نظن إلاَّ ظناً ضعيفاً، فاختلف المثبت والمنفي، فانتفى التناقض وجاز ذلك.

٢/١/١٣٣: تكرار إلاَّ مستثنى بها بعض ما قبلها:

قال: "تنبيه: محل ما ذكر إذا لَمْ يكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت. أمَّا إذا أمكن ذلك كما في نحو: له عليَّ عشرة إلاَّ أربعة إلاَّ اثنين إلاَّ واحداً، فقيل الحكم كذلك، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد، والصحيح أن كل عدد مستثنى متلوه فعلى الأول يكون مقراً بثلاثة وعلى الثاني بسبعة، وعليه فطريق معرفة ذلك أن نجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية ونخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية، أو تسقط آخر الأعداد مِمَّا قبله، ثم ما بقي مِمَّا قبله وهكذا فما بقي هو المراد"[١].

هذا التنبيه إشارة إلى قول الناظم:

كلَم يَفُوا إلا امرُؤٌ إلاَّ عَلِي ** وَحُكمُهَا فِي القَصدِ حُكمُ الأوَّل[٢]

فهناك مذهبان إن تكررت (إلاَّ) مستثنى بها لِما قبلها:

١/ أن يجعل كل وتر كالأول والثالث حظاً من المستثنى منه وكل شفع كالثاني والرابع جبراً ثم ما يحصل فهو الباقي.

٢/ أن تحط الآخر مِمَّا يليه ثم باقيه مِمَّا يليه وكذا إلى الأول فما يحصل هو الباقي[٣].

١/ شرح الأشموني: ٢/٦٩٠.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٥٠.

٣/ ابن الناظم: ص٢٢١.

ففي المثال الذي ذكره في التنبيه: له عشرة إلاَّ أربعة إلاَّ اثنين إلاَّ واحـــدة، الجميع مستثنى من أصل العدد.

وذكر في هذا التنبيه أن الصحيح في هذه المسألة المـــذهب الأول بجمـــع الأعداد الوترية ونخرج منها الشفعية.

فهو يحتاج إلى كدٍّ وإعمال للذهن وفيه من التكلف ما لا يخفى.

٢/١/١٣٤: وقوع (إلاَّ) اسماً بمعنى (غير) صفة لِما قبلها:

قال: "تنبيه: أصل غير أن يوصف بها إمَّا نكرة نحو: ﴿صَـٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[١]، أو شبهها نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٢]. فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها، فلَمَّا ضـــمنت معنى إلاَّ حملت عليها في الاستثناء وقد تحمل عليها فيوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعاً أو شبهه، وأن يكون نكرة أو شبهها، فالجمع نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٣]. وشبه الجمع كقوله:

لَو كانَ غَيري سُلَيمى اليَومَ غَيَّرَهُ ** وَقعُ الحَوادِثِ إِلاَّ الصارِمُ الذَكَرُ[٤]

فالصارم صفة لـــ(غيري).

ومثال شبه النكرة قوله:

١/ سورة فاطر: الآية (٣٧).

٢/ سورة الفاتحة: الآية (٧).

٣/ سورة الأنبياء: الآية (٢٢).

٤/ القائل لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه وهو من شواهد الكتـــاب، ١/٣٧٠؛ والمغـــني: ص٧٢، ٧٨.

أنيخت فألقت بلدةً فوقَ بلدةٍ ** قليلٌ بها الأصواتُ إلاَّ بُغامُها[1]

فـــ(الأصوات) شبيه بالنكرة لأنَّ تعريفه بـــ(أل) الجنسية لكن تفارق إلاَّ هذه من وجهين أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال: جاءني إلاَّ زيد، ويقال: جاءني غير زيد، ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها . ثانيهما: أنه لا يوصف بهـــا إلاَّ حيـــث يصـــح الاستثناء فيجوز: عندي درهم إلاَّ دانق، لأنه يجوز: إلاَّ دانقاً، ويمتنع: إلاَّ جيـــد، لأنه يمتنع: إلاَّ جيداً، ويجوز: عندي درهم غير جيد. هكذا قال جماعات، وقـــد يقال إنه مخالف لقولهم في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ومن أمثلة ســـيبويه: لو كان معنا رجل إلاَّ زيد لغلبنا. وشرط ابن الحاجب في وقوع إلاَّ صفة تعـــذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله:

وكُلُّ أخٍ يُفارقُه أخوه ** لَعَمْرُ أَبيكَ إلاَّ الفَرْقَدان[2]"[1].

١/ القائل ذو الرمة في ديوانه: ص١٠٠٤؛ وخزانة الأدب: ٤١٨/٣، ٤٢٠؛ والدرر: ١٦٨/٣؛ والكتاب: ٣٣٢/٢؛ ولسان العرب: ٩٥/٣، مـــادة (بلـــد)؛ ومغـــني اللبيـــب: ٧٢/١؛ والمقتضب: ٤٠٩/٤؛ وهمع الهوامـــع: ٢٢٩/١؛ والشـــاهد فيـــه وقـــوع (إلاَّ) صـــفة لـــ(الأصوات) وهي وإن كانت مُعرَّفة بلام الجنس فهي شبيهة بالمنكر، ولَمَّا كانت (إلاَّ) الوصفية في صورة الحرف الاستثنائي نقل إعرابها الذي تستحقه إلى مـــا بعـــدها، فرفـــع (بُغامُها) إنما هو بطريق النقل من (إلاَّ) إليه.

٢/ البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه: ص١٧٨؛ والكتاب: ٣٣٤/٢؛ ولســـان العـــرب: ٤٣٢/١٥ مادة (ألا)؛ والممتع في التصريف: ٥١/١؛ ولحضرمي بـــن عـــامر في تـــذكرة النحاة: ص٩٠؛ وحماسة البحتري: ص١٥١؛ والحماسة البصرية: ٤١٨/٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ٤٦/٢؛ والمؤتلف والمختلف: ص٨٥؛ والدرر: ١٧٠/٣؛ والجني الداني: ص٥١٩؛ ورصف المباني: ص٩٢؛ ومغني اللبيب: ٧٢/١؛ والمقتضب: ٤٠٩/٤؛ وهمـــع الهوامـــع: ٢٢٩/١؛ والشاهد فيه نعت (كل) بقوله: "إلاَّ الفرقدان" على تقدير (غير).

غير اسم ملازم للإضافة "وتستعمل (غير) مضافة لفظاً على وجهين:

أحدهما: وهو الأصل أن تكون صفة لنكرة ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[٢]. أو لمعرفة قريبة منها ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[٣]؛ لأنَّ المعرّف الجنسي قريب من النكرة ولأنَّ غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها حتَّى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ تتعرف ويرده الآية الأولى.

و**الثاني**: أن تكون استثناء فتعرب بإعراب الاسم التالي (إلاَّ) في ذلك الكلام"[٤].

وفي هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك وهو حمل غير على إلاَّ وحمل إلاَّ عليها في الوصف بها، ووضح شروط ذلك واستشهد لذلك بآراء العلماء والشواهد الشعرية.

٢/١/١٣٥: عامل النصب في (غير):

قال: "تنبيه: انتصاب (غير) في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد (إلاَّ) عند المغاربة واختاره ابن عصفور وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش[٥]"[١].

١/ شرح الأشموني: ٢/٣٩٣-٣٩٧.

٢/ سورة فاطر: الآية (٣٧).

٣/ سورة الفاتحة: الآية (٧).

٤/ مغني اللبيب: لجمال الدين بن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت، ١/١٣٧.

٥/ هو: علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي الإمام أبو الحسن بن الباذش...

في هذا التنبيه وضَّح آراء العلماء في الناصب لـ(غير)، فالناصب للاسم بعد (إلاَّ) هو (إلاَّ) وأمَّا (غير) فتختلف عنها، وذكر آراء العلماء في ذلك وأن الناصب لها هو الفعل أو شبهه فقيل: على التشبيه بظرف المكان لإبهام كل وجعلها الفارسي حالاً مؤولاً بمشتق أي: قام القوم مغايرين، وهذا من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك فقد ذكر رأياً واحداً وهو النصب على الاستثناء.

٢/١/١٣٦: حكم تابع المستثنى بغير:

قال: "تنبيه: يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، تقول: قام القوم غير زيد وعمرو وعمراً، فالجرُّ على اللفظ والنصب على المعنى؛ لأنَّ معنى غير زيد، إلاَّ زيداً، وتقول في: ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر، وبالرفع؛ لأنه على معنى إلاَّ زيد، وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم"[٢].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في النظم، فالعطف على المعنى يشمل العطف على المعنى والعطف على التوهم وهو مِمَّا ذكره في كتبه الأخرى[٣].

٢/١/١٣٧: مساواة غير وسوى:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه أنه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في غير ويساعده قوله في التسهيل: تساويها مطلقاً سوى، بعد

أوحد زمانه إتقاناً ومعرفة وتفرد بعلم العربية، ومشاركة في غيرها، حسن الحظ، كبير الفضل، صنف (شرح سيبويه)، و(المقتضب)، و(شرح أصول ابن السراج)، و(الإيضاح)، و(الجمل)، ... مات بغرناطة سنة ٥٢٨هـ؛ البغية: ص١٤٢، ١٤٣.

١/ شرح الأشموني: ٢/٦٩٧.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٣٩٨.

٣/ شرح الكافية الشافية: ١/٣٢١.

ذكره جواز اعتبار المعنى في المعطوف على مجرور غير"[1].

لَمْ يذكر المصنف مساواة سوى لغير وهو ما ذكره في هذا التنبيه وهو جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها.

٢/١/١٣٨: أوجه الاختلاف بين غير وسوى:

قال: "تنبيه: تفارق سوى غيراً في أمرين، أحدهما: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو: ليس غير بالضم وبالفتح والتنوين بخلاف سوى، ثانيهما: أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سبق بخلاف غير"[2].

هذا التنبيه كسابقه إذ ذكر أوجه الخلاف بين غير وسوى، إذ ذكر ذلك في الكافية[3]، ومنه وقوعها صلة الموصول في: جاء الذي سواك.

٢/١/١٣٩: إعراب الجمل بعد ليس، وخلا، وعدا، ولا يكون:

قال: "تنبيه: قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال. وقيل مستأنفة لا موضع لها وصححه ابن عصفور"[4].

في هذا التنبيه مراده من الأربع (ليس، خلا، عدا، لا يكون) سيذكر أنها تعرب منصوبة على الحال وذلك رأي ابن عصفور وعلله بعدم الربط للحال وذلك غير منقاس[5].

٢/١/١٤٠: الجر بـ(حاشا):

قال: "تنبيه: الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه وأكثر

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٠١.

٢/ المرجع السابق: ٢/٧٠١.

٣/ شرح الكافية الشافية: ١/٣٢١.

٤/ شرح الأشموني: ٢/٧٠٥.

٥/ يُنظر، المقرب: لابن عصفور، ص٢٤٠.

البصريين حرفيتها ولَمْ يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه، فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف وأجازه المازني والمبرِّد والزجاج ومنه قوله:

حَاشَا قُريشاً فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُم ** عَلَى البريَّةِ بالإسلامِ والدِّينِ[1]

وقوله: اللهم اغفر لي، ولِمن يسمع، حاشا الشيطان، وأبا الأصبع[2] وقوله:

حَاشَا أَبَا ثَوبَانَ إِنَّ أَبَا ** ثَوبانَ لَيسَ بِبُكمَةٍ فَدْمِ[3]

قال المرزوقي في رواية الضبي: حاشا أبا ثوبان بالنصب"[4].

يتضح لنا في هذا التنبيه أسلوب الأشموني في عرضه للآراء النحوية في

١/ البيت للفرزدق في ديوانه: ٢١٥/١؛ والدرر: ١٧٥/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢٣٩/١؛ وشرح ابن عقيل: ٣٢٠/٢؛ والمقاصد النحوية: ١٣٧/٣؛ وهمع الهوامع: ٢٣٢/١؛ في رواية "إلاَّ قريشاً" وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

٢/ هذا كلام منثور وليس بنظم، وأبو الأصبع اسم رجل رمي بالخسة والدناءة، وجُعل قريناً= =للشيطان لالتحاقه في قبح الأفعال، وهذا القول من شواهد أوضح المسالك: ٢٤٧/٢؛ وشرح ابن عقيل: ٢٣٩/٢؛ وشرح التصريح: ٣٦٥/١؛ والشاهد فيه: "حاشا قريشاً" حيث وقع هنا فعلاً فلذلك نصب (قريش).

٣/ البيت للجميح الأسدي في الأصمعيات: ص٢١٨؛ الجني الداني: ص٥٦٢؛ الدرر: ١٧٦/٣؛ شرح اختيارات المفضل: ص١٥٠٨؛ شرح شواهد المغني: ٣٦٨/١؛ شرح المفصل: ٤٧/٨؛ المقاصد النحوية: ١٢٩/٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف: ٢٨٠/١؛ خزانة الأدب: ١٢/٤؛ مغني اللبيب: ١٢٢/١؛ والشاهد فيه قوله: "حاشا أبو ثوبان" حيث نصبت حاشا (أبو ثوبان) فهي فعل على رواية الضبِّي؛ البُكْمة: بضم الباء الموحدة وسكون الكاف: من البُكم وهو الخرس؛ وفَدْم: بفتح الفاء وسكون الدال: صفة لبُكمة أي عيي ثقيل.

٤/ شرح الأشموني: ٧٠٨/٢.

المسائل، فقد ذكر ابن مالك في ألفيته:

وَكَـ(خَلاَ) حَاشا وَلاَ تَصحَبُ مَا ** وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فاحفَظهُمَا[1]

وقد وضح فيه بما ورد من السماع بالشواهد التي ذكرها أنه يجوز في حاشا أن تكون حرف جر كما يجوز النصب خلافاً لسيبويه، ففي هذا التنبيه تظهر معالِم شخصية الأشموني النحوية واعتماده على السماع ومنهجه في الخلاف.

٢/١/١٤١: وقوع الحال جامدة غير مؤولة بمشتق:

قال: "تنبيه: تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل وهي: أن تكون موصوفة نحو: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[2]، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[3]. وتسمى حالاً موطئة، أو دالة على عدد نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[4]. أو طور واقع فيه تفضيل نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً، أو تكون نوعاً لصاحبها نحو: هذا مالك ذهباً، أو فرعاً له نحو: هذا حديدك خاتماً، ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[5]، أو أصلاً له نحو: هذا خاتمك حديداً، و﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[6]. وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده

١/ ألفية ابن مالك: ص٥٠.

٢/ سورة يوسف: الآية (٢).

٣/ سورة مريم: الآية (١٧).

٤/ سورة الأعراف: الآية (١٤٢).

٥/ سورة الأعراف: الآية (٧٤).

٦/ سورة الإسراء: الآية (٦١).

في شرح الكافية وفيه تكلف"[1].

ذكر الناظم في ألفيته:

وَيكثُـرُ الجُمُـودُ فِـي سِـعرٍ وَفِـي ** مُبـدِي تَـأَوُّلٍ بـِلاَ تَكلُّـفِ

كَبـِعهُ مُـدًّا بـِكذَ يَـداً بـِيَد ** وكَـرَّ زَيـدٌ أسَـداً أي كأسَـد[2]

فقد يكون الحال جامداً فيؤول بمشتق بغير تكلف كما ذكر وقد يكـون تأويلاً بتكلف وهو ما ذكره في هذا التنبيه وذلك إذا كانت الحال جامدة غـير مؤولة بمشتق، وفي هذا التنبيه ذكر مواضع ذلك واستشهد لها بالقرآن الكريم.

ولكن ابن الناظم والناظم في شرحه للكافية[3] جعلا ذلك كله من بـاب المؤول بالمشتق وفيه تكلف.

وهذا التنبيه من مقارنته لِما قاله ابن مالك هنا وفي كتبه الأخرى، وفيه من الفائدة الفرق بين الحال الجامدة غير المؤولة بمشتق بتكلف، ويرى ابن هشام أنهـا تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل فأضاف مسألة أخرى وهـي: أن تكون دالة على سعر نحو: بعته مُدًّا بكذا.

٢/١/١٤٢: تعريف الحال لفظاً وتنكيره معنى:

قال: "تنبيه: إذا قلت: رأيت زيداً وحده، فمذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل. وأجاز المبرِّد أن يكون حالاً من المفعول. وقال ابن طلحـة: يـتعين كونه حالاً من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول: رأيت زيداً وحدي. وصـحة مررت برجل وحده -وبه مثَّل سيبويه- تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضـاً

١/ شرح الأشموني: ٢/٧١٨.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٥٠

٣/ يُنظر، شرح الكافية الشافية: ١/٣٢٨.

فهو مصدر أو نائب المصدر، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل. وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده في التقدير زيد موضع التفرد"[1].

الغالب في الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة، وقد يجيء الحال معرَّفاً بالإضافة، كما في هذا التنبيه الذي ذكر فيه مذاهب النحويين وأوضح أن الاختلاف بينهم في المعرف بالإضافة هل هو حال من الفاعل أم المفعول، فذكر المطابقة بين الضمير والفاعل أو المفعول، والخلاصة أن مجيء الحال من النكرة ليس مطرداً عند الجميع، فبعضهم يرى أنه مقصور على السماع. وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره الناظم في منظومته.

٢/١/١٤٣: وقوع الحال مصدراً نكرة:

قال: "تنبيه: مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور على السماع. وقاسه المبرِّد: فقيل مطلقاً، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو: جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه. وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة:

الأول: قولهم: أنت الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً، والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل. وفي الارتشاف يحتمل عندي أن يكون تمييزاً. **الثاني** نحو: زيد زهير شعراً. قال في الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزاً. **الثالث** نحو: أمَّا علماً فعالِم، تقول ذلك لِمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم. والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف. وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالِم، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه، وهي على

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٢٠.

هذا مؤكدة، والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم. فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو: أمَّا علماً فهو ذو علم، تعين الوجه الأول، فلو كان المصدر التالي لـ(إمَّا) معرفاً بـ(أل) فهو عند سيبويه مفعول له. وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أمَّا مفعول مطلق. وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر، والتقدير مهما تذكر علماً أو العلم فالذي وصف عالم. قال في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما أعتمد عليه في الجواب"[1].

الأصل في الحال أن يكون وصفاً وهو ما دل على معنى وصاحبه، أمَّا وقوعها مصدراً على خلاف الأصل؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى، وفي هذا التنبيه إشارة إلى مسألة القياس والسماع إذا وقع الحال مصدراً نكرة، والناظم وابنه أنه إذا: ورد شيء من ذلك حفظ ولَمْ يقس عليه[2]. "واستثنيا من ذلك بعض المسائل وهي قياسية، ومن هذه المسائل التي وردت فيها المصادر أحوالاً وذلك بعد الخبر الذي شبه به مبتدؤه نحو: زيد زهير شعراً أو قرن بـ(أل) الدالة على الكمال. أنت الرجل علماً، ويرى الشارح أن الأظهر عنده أن يكونا تمييزاً، وبعد أمَّا: أمَّا علماً فعالم، ثم ذكر الآراء في الناصب لهذه الحال في المثال الأخير وأشار فيه إلى رأي ابن مالك في كتبه الأخرى؛ فذكر الآراء التي وردت في إعراب كل ثم ذكر أن هذا القول عنده أولى بالصواب مِمَّا يدل على ترجيحه لهذا الرأي واعتمد عليه؛ لأنه لا يخرج الشيء عن أصله ولا يمنع من اطراده مانع"[3].

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٢١.

٢/ شرح ابن الناظم: ص٢٣١.

٣/ شرح التسهيل: ٢/٢٤٦.

٢/١/١٤٤: وقوع المصدر المعرفة حالاً:

قال: "تنبيه: أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرّف حالاً قليل وهو كذلك، وذلك ضربان: علم جنس نحو قولهم: جاءت الخيل بداد، ومعرّف بـ(أل) نحو: أرسلها العراك. والصحيح أنه على التأويل بمتبددة ومعتركة كما مرّ"[١].

هذا التنبيه استخلصه من قول ابن مالك: أن المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة فأشار إلى عكس ذلك، أي: أن وقوع المصدر المعرفة حالاً قليل وهو على سبيل التأويل، وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في نظمه.

٢/١/١٤٥: مسوغات جعل صاحب الحال نكرة:

"زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة، أحدها: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾[٢] لأنَّ الواو ترفع توهم النعتية. ثانيها: أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو: هذا خاتم حديداً. ثالثها: أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين"[٣].

ذكر من مسوغات جعل صاحب الحال نكرة وضوح المعنى وأمن اللبس، وكذلك صاحب النكرة، ثم ذكر من مسوغات ذلك، ولكن ما ذكره في هذا التنبيه لَمْ يذكره في الشرح ولذلك نبَّه إليه الأشموني، فإن كان الحال جملة مقرونة بالواو فالواو ترفع توهم كون الجملة نعتاً، فوجود الواو في صدر الجملة يرفع

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٢٣.

٢/ سورة البقرة: الآية (٢٥٩).

٣/ شرح الأشموني: ٢/٥٢٦.

توهم أن هذه الجملة نعتاً، بوجود الواو فاصلاً. أمَّا في المثال الثاني فلو كان صاحب الحال معرفة لتعين أن يكون ما بعده حالاً، فالحال جامدة: هذا خاتم حديداً، فالوصف بالجامد خلاف الأصل، لذلك ساغ في هذا المثال أن تكون الحال جامدة، أمَّا إن كان صاحب الحال نكرة؛ فالذي سوغ لمجيء الاسم بعدها منصوباً على الحال مع تنكير ما قبله للتخلص من جعله نعتاً وهو جامد غير مؤول بمشتق، فلا يكون إلاَّ حالاً وغير سيبويه نصبه على التمييز وهو اشتراك النكرة مع المعرفة وجعل له سيبويه باباً فقال: هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة: "وذلك قولك: هذان رجلان وعبد الله منطلقين، وإنما نصبت المنطلقين؛ لأنه لا سبيل لأنَّ يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة للاثنين، فلَمَّا كان ذلك محالاً جعلته حالاً صاروا فيها كأنك قلت: هذا عبد الله منطلقاً"[1].

٢/١/١٤٦: الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي:

قال: "تنبيه: فصَّل الكوفيون فقالوا: إن كان المجرور ضميراً نحو: مررت ضاحكة بها، أو كانت الحال فعلاً نحو: تضحك مررت بهند؛ جاز، وإلاَّ امتنع"[2].

اتفق النحويون على جواز تقديم الحال وتأخيره إن كان حرف الجر زائداً، والخلاف فيه إن كان أصلياً، وفي هذا التنبيه ذكر رأي الكوفيين في تحديد المجرور وذلك بأن كان ضميراً أو جملة فيجوز وإلاَّ امتنع ذلك، وابن مالك في ألفيته لا يمنع ذلك مطلقاً لورود السماع به، ولزم التنبيه هنا لتحديد المجرور ضميراً أو جملة، وهو ما لَمْ يذكره غيره إذ ذكروا حرف الجر الأصلي والزائد وهذا مِمَّا يدل على دقة الأشموني في طرحه للمسائل النحوية.

١/ الكتاب: لسيبويه، ٢/٨١.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٧٢٩.

٢/١/١٤٧: الاتفاق في تقديم الحال على صاحبها بحرف جر زائد:

قال: "تنبيه: محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد، فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً، نحو: ما جاء راكباً من رجل"[١].

لا خلاف بين النحاة في أن صاحب الحال المجرور بحرف جر زائد، يجوز فيه تقديم الحال وتأخيرها مثل: ما جاء من أحد راكباً؛ إذ يجوز أن تقول: ما جاء راكباً من أحد، فالمصنف ذكر جواز ذلك مطلقاً، وهذا في غير الزائد، فهو كسابقه.

٢/١/١٤٨: أسباب وجوب تأخير الحال عن صاحبها في الإضافة والحال المحصورة:

قال: "تنبيه: بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران، الأول: أن يكون مجروراً بالإضافة نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وأعجبني وجه هند مسفرة، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله؛ لأنَّ المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف، وهذا في الإضافة المحضة كما رأيت، أمَّا غير المحضة، نحو: هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً فيجوز، قاله في شرح التسهيل. لكن في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع. الأمر الثاني: أن تكون الحال محصورة نحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[٢]"[١].

١/ المرجع السابق: ٢/٧٢٩.

٢/ سورة الأنعام: الآية (٤٨).

هذا التنبيه كسابقيه؛ إذ يذكر فيه أسباب وجوب تأخير الحال عن صاحبها وعلَّل عدم الفصل في الإضافة. وكان ينبغي إضافة هذا التنبيه لسابقه إذ إنه مثله في أنه من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها، إذ الفرق بينهما في جواز ذلك في حروف الجر وعدم جوازه هنا، وأرى أن المسألة واحدة فلا حاجة لتخصيص تنبيه لها.

٢/١/١٤٩: وجوب تقديم الحال على صاحبها:

قال: "تنبيه: كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت، كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه، وذلك كما إذا كان محصوراً نحو: ما جاء راكباً إلاَّ زيد"[٢].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في ألفيته، إذ ذكر وجوب التأخير، فهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره وذكره في التسهيل: مِمَّا يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحال بإلاَّ نحو: ما قام مسرعاً إلاَّ زيد.

٢/١/١٥٠: مجيء الحال من المضاف إليه:

قال: "تنبيه: ادَّعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه، فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة نحو: ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه. وفيما ادعياه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز، ومِمَّن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه"[٣].

ذكر ابن مالك شروط مجيء الحال من المضاف إليه وذلك إذا صح عمله

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٢٩.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٧٢٩.

٣/ المرجع السابق: ٢/٧٣١.

في الحال، أو كان جزءاً منه أو مثل الجزء منه، وفي هذا التنبيه أخذ الأشموني على ابن مالك ادعاءه الاتفاق على ذلك فيما عدا ما ذكر؛ فقد اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه في غير المسائل الثلاث فذهب أبو علي الفارسي إلى الجواز، نقله عنه ابن الشجري في أماليه[1].

٢/١/١٥١: توسط الحال إن كان المضمن معنى الفعل شبه جملة:

قال: "تنبيه: محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت. فإن تقدم على الجملة نحو: قائماً زيد في الدار امتنعت المسألة إجماعاً، قاله في شرح الكافية. لكن أجاز الأخفش في قولهم: فداء لك أبي وأمي، أن يكون فداء حالاً والعامل فيه لك، وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً نحو: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[2]. فهنالك: ظرف في موضع الحال، والولاية: مبتدأ، ولله: الخبر"[3].

شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور)، من العوامل التي تتضمن معنى الفعل دون حروفه، ولذلك يرى بعض النحاة جواز أن يتقدم عليها الحال أو يتأخر وتقدمه على الجملة. فبعد أن ذكر امتناعه إجماعاً استثنى الأخفش ومعه ابن مالك وأشار إليه في النظم بقوله: "وندر".

١/ يُنظر، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لجمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري؛ ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك: تأليف بركات يوسف هبُّود، راجع الكتاب ووضع فهارسه يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، بيروت، لبنان، ٢/٢٧٠.

٢/ سورة الكهف: الآية (٤٤).

٣/ شرح الأشموني: ٢/٧٣٥.

٢/١/١٥٢: تأخر الحال عن عاملها:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه جواز نحو: في الدار قائماً زيد وهو اتفاق"[١].

هذا التنبيه فيه مفهومه لبيت ابن مالك: وندر... الخ. وفيه إشارة إلى أن الحال متأخرة عن العامل.

٢/١/١٥٣: تقديم الحال على العامل المتصرف:

قال: "تنبيه: قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدراً مقدراً بالحرف المصدري نحو: سرني ذهابك غازياً، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء أو قسم نحو: لأصبر محتسباً، ولأقومنَّ طائعاً، أو صلة لأل، أو لحرف مصدري نحو: أنت المصلي فذا، ولك أن تتنفل قاعداً، قال الناظم وولده: أو نعتاً نحو: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها. قال في المغني: وهو وهمٌ منهما، فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوته فتقول: مررت برجل مكسوراً سرجها، ذاهبة فرسه"[٢].

تتقدم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً نحو: مسرعاً أتيت أو صفة تشبهه ولَمْ يكن نعتاً ولا صلة لأل أو حرف مصدري ولا مصدراً مقدراً بحرف مصدر ولا مقروناً بلام الابتداء أو القسم، وفي هذا التنبيه ذكر من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك من امتناع تقديم الحال على عاملها، ثم ذكر أمثلة لذلك، ومِمَّا يدل على حرص الأشموني في تنبيهاته حرصه لإكمال النقص وإيراد الآراء والأدلة ومناقشتها استكمالاً لعمل الناظم، وفي هذا التنبيه -أيضاً- ذكره لرأي الناظم وابنه الذي ذكر موانع تقديم الحال على عاملها ومنها أن يكون "فعلاً غير

١/ المرجع السابق: ٢/٥٣٧.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٧٣٥.

متصرف أو جامداً مضمناً معنى الفعل، دون حروفه، أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف، وهي أفعل التفضيل"[1].

يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً مثل: مسرعاً أتيت أو صفة تشبه الفعل المتصرف مثل: مسرعاً زيد راحل، وفي هذا التنبيه ذكر أنه يمتنع تقديم الحال على عاملها المتصرف إن كان نعتاً مثل: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها، فلا يقدم (مكسوراً) على (ذاهبة) وأيَّد ابن الناظم[2] والده في جواز ذلك وهو وهم منهما، إذ لا يجوز ذلك، وألا يكون صلة لأل مثل: الحاضر مسرعاً زيدٌ فلا يجوز المسرعاً حاضر زيدٌ، ولا صلة لحرف مصدري مثل: يعجبني أن تقوم مسرعاً فلا تقول: يعجبني مسرعاً أن تقوم، ولا مصدراً مقدراً بحرف مصدري مثل: يعجبني ركوب الفرس مسرجاً فلا تقول: يعجبني مسرجاً ركوب الفرس، بينما يجوز التقديم إن لَمْ يكن المصدر كذلك فيجوز راكباً ضرباً زيداً، أو مقروناً بلام الابتداء نحو: لأصبر محتسباً، فلا يجوز محتسباً لأصبر، أو القسم مثل: لأقومنَّ طائعاً فلا يجوز لطائعاً أقومن، وهذا يدل على حرص الأشموني في تنبيهاته حرصه لإكمال النقص وإيراد الآراء والأدلة ومناقشتها استكمالاً لعمل الناظم.

وقد ذكر ابن الناظم من موانع التقديم على العامل المتصرف كونه نعتاً نحو: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجُها، وذكر رأياً للمغني أن ما ذكر الناظم وابنه وهم منهما إذ يجوز التقديم بوجود الفاصل.

٢/١/١٥٤: تقديم توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به:

١/ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص٢٣٩.

٢/ يُنظر، المرجع السابق: ص٢٣٩.

قال: "تنبيه: أفهم كلامه جواز نحو: في الدار قائماً زيد وهو اتفاق"[1].

ذكر في هذا التنبيه جواز توسط الحال بين المخبر به والمخبر عنه، فيلزم من هذا التوسط تقدمها على عاملها مثل: في الدار قائماً زيدٌ. فلا يجوز قائماً في الدار زيدٌ، ولا قائماً زيد في الدار بل يجوز بقلة توسط الحال، وذلك لأنَّ الحال متأخرة عن العامل حينئذ.

٢/١/١٥٥: الحال الواجبة التقديم:

قال: "تنبيه: لَمْ يتعرض هنا للقسم الثالث وهي الحال الواجبة التقديم وذلك نحو: كيف جاء زيد"[2].

الحال مطلقاً على معنى (في)، فالمثال الذي ذكره (كيف جاء زيد) تضمن معنى في على اختلاف الآراء التي وردت فيه بأنه ظرف شبيه باسم المكان كما يرى سيبويه أو اسم غير ظرف كما يرى الأخفش، ولذلك لَمْ يذكره الناظم في ألفيته.

٢/١/١٥٦: امتناع تقديم الحال على عامله (اسم التفضيل) إذا لَمْ يتوسط:

قال: "تنبيه: لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنه، فلا تقول: زيد قائماً قاعداً أحسن منه، ولا زيد أحسن منه قائماً قاعداً"[3].

إذا وقع اسم التفضيل متوسطاً بين حالين، يجوز التقديم عليه مثل: زيد مفرداً أنفع من عمرو معنا. أمَّا إذا لَمْ يتوسط كما ورد في هذا التنبيه فيمتنع

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٣٥.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٧٣٦.

٣/ المرجع السابق: ٢/٧٣٧.

تقديم الحال عليه، فيفهم من بيت الناظم أن اسم التفضيل إذا وقع متوسطاً بين حالين يكون عاملاً في الحال المتقدم، أمَّا ذكره في هذا التنبيه فهو تفصيل أكثر للبيت.

٢/١/١٥٧: التعليل لتوكيد جملة الحال:

قال: "تنبيه: قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط تعريف جزأي الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلاَّ ما قد عُرف، وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً في الحال، فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم: زيد أبوك عطوفاً، وهو الحق بينا، من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ؛ لأنَّ الأب والحق صالحان للعمل، ووجوب تأخير الحال كمن كونها تأكيداً، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار"[1].

في هذا التنبيه تعليل للشروط التي ذكرها[2] للجملة، وهي أن تكون اسمية وجزءاها معرفتان جامدان؛ فذكر التعريف؛ لأنه لا يؤكد إلاَّ ما عُرِف، وذكر الجمود؛ لأنَّ في الاشتقاق توكيداً للعامل، فذكر الجمود لتكون مؤكدة للجملة، وجملة هذا التنبيه توضيح لتلك الشروط.

٢/١/١٥٨: امتناع الواو مع الحال الجملة:

"تمتنع الواو في سبع مسائل:

الأولى: ما سبق.

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٤٠.

٢/ شرح التسهيل: ٢/٢٧٢.

الثانية: الواقعة بعد عاطف نحو: ﴿فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[1].

الثالثة: المؤكدة لمضمون الجملة نحو: هو الحق لا شك فيه، ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[2].

الرابعة: الماضي التالي (إلاَّ)، نحو: ما تكلم زيد إلاَّ قال خيراً. ومنه ﴿إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون﴾[3].

الخامسة: الماضي المتلو بـ(أو) نحو: لأضربنه ذهب أو مكث. ومنه قوله:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أو عَدَلاَ ** وَلاَ تَشِحَ عَلَيهِ جَادَ أو بَخِلاَ[4]

السادسة: المضارع المنفي بـ(لا)، نحو: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللّهِ﴾[5]، ﴿مَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾[6]، وقوله:

وَلَو أنَّ قَوماً لارتِفَاعِ قَبيلَةٍ ** دَخَلُوا السَّماءَ دَخَلتُهَا لاَ أُحْجَبُ[7]

١/ سورة الأعراف: الآية (٤).

٢/ سورة البقرة: الآية (٢).

٣/ سورة يسن: الآية (٣٠).

٤/ البيت بلا نسبة في الدرر: ١٤/٤؛ وشرح الأشموني: ٢٥٧/١؛ وهمع الهوامع: ٢٤٦/١؛ والشاهد فيه قوله (جار) حيث وقع جاراً، وهو ماض، ولَمْ يجنِ معها (قد) والواو لكون الماضي قد عطف عليه (أو).

٥/ سورة المائدة: الآية (٨٤).

٦/ سورة النمل: الآية (٢٠).

٧/ البيت بلا نسبة في شرح الأشموني: ٢٥٧/١؛ والمقاصد النحوية: ٩٩١/٣؛ والشاهد فيه (لا أحجب) حيث أتت الحال جملة مضارعية منفية بـ(لا) مستغنية عن الواو وكذا تأتي الحال

فإن ورد بالواو أُوِّل على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾[1]، وقوله:

وكُنتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي الوَعِيدُ[2]

وقوله:

أَكْسَبْتَهُ الوَرِقُ البيضُ أَباً ** وَلَقَد كَانَ ولاَ يُدْعَى لأَب[3]

نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده خلافه.

السابعة: المضارع المنفي بـ(ما) كقوله:

عَهِدتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبيبةٌ

فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبّاً مُتَيَّماً[4]"[1].

إذا كانت مضارعاً مثبتاً.

١/ سورة يونس: الآية (٨٩).

٢/ تمام البيت: تَفَانَى مُصْعَب وبَنُو أَبيهِ ** وكُنتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي الوَعِيدُ

والبيت لمالك بن رقية في شرح التصريح: ٣٩٢/١؛ والمقاصد النحوية: ١٩٢/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢٥٧/١؛ والشاهد فيه قوله (لا ينهنهني) الوعيد، حيث وقعت الجملة حالاً وفعلها مضارع منفي، وقد جاء الشاعر بالضمير والواو وهذا قليل والأكثر مجيئه بالضمير بلا واو.

٣/ البيت لمسكين الدارمي في ديوانه: ص٢٢؛ وسمط اللآلىء: ص٣٥٢؛ وشرح التصريح: ٣٩٢/١؛ والمقاصد النحوية: ١٩٣/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢٥٧/١؛ والشاهد فيه قوله (ولا يدعى لأب) حيث جاءت الحال جملة منفية مقترنة بالواو وعدم الاقتران هو الأكثر.

٤/ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ٣٥٤/٢؛ والدرر: ١٤/٤؛ وشرح الأشموني: ٢٥٧/١؛ وشرح التصريح: ٣٩٢/١؛ وهمع الهوامع: ٢٤٦/١؛ والشاهد فيه قوله: (ما تصبو) فإن جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كان المخاطب في قوله

هذا التنبيه إضافة لقول الناظم:

وَذاتُ بَـــدءٍ بِمُضـــارِعٍ ثَـــبَت ** حَوَت ضَميراً ومِنَ الواوِ خَلَت
وَجُملَـةُ الحـالِ سِـوَى مَـا قُـدِّمَا ** بِوَاوٍ أو بـمُضمَـرٍ أو بـهِـمَـا [٢]

إذ ذكر ابن مالك موضعاً واحداً للجملة التي يمتنع معها ذكـــر مواضـــع أخرى، فهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، وفيه من استشهاده بـــالقرآن الكريم. وهو رأس المصادر التي نهل منها الأشموني وكذلك أشعار العرب، ومـــن المواضع التي تمتنع فيها الواو قوله تعـــالى: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[٣]. وامتنعت الواو لكراهة اجتماع حرفي عطف. ثم ذكر الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها وذلك في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٤]، والتعليل كذلك لأنَّ المؤكد هو نفس المؤكد في المعنى، فلو دخلت الواو كانت من باب عطف الشيء على نفسه لذلك امتنعت. أمَّا صورة الماضي التالي إلاَّ الإيجابية فكقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ﴾[٥]، إذ إن جملة (كانوا به يســـتهزؤون) حال من (الهاء) و(الميم) في (يأتيهم) ولا يقترن بالواو عند ابن مالك. أمَّا جملـــة الماضي المتلو بـــ(أو) نحو: لأضربنه ذهب أو مكث، فتمتنع معها الواو لأنهـــا في

(عهدتك) وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي ولَمْ تقترن بالواو واكتفي فيها بـــالرابط بالضمير وهو الفاعل المستتر.

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٤٤.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٥٣.

٣/ سورة الأعراف: الآية (٤).

٤/ سورة البقرة: الآية (٢).

٥/ سورة يسن: الآية (٣٠).

تقدير الشرط وفعل الشرط لا يقترن بالواو كذلك ما كان في تقـــديره. وأمَّـــا المضارع المنفي بـــ(لا) كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[1]، حال من الضمير المجرور باللام، ولَمْ تقترن بالواو لأنَّ المضارع المنفي بـــ(لا) في مترلة اسم الفاعل المضاف إليه (غير)، فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو، ألا ترى أن معناها مالنا غير مؤمنين، فكما لا يقال مالنا وغير مؤمنين، لا يقال: ولا يؤمن، وأمَّا المضارع المثبت المجرد من قد، فلم يقترن بالواو، لأنه يشبه اسم الفاعل في المعنى، والواو لا تدخل على اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه[2].

وهذا التنبيه يدل على دقة الأشموني، فهو في تنبيهاته يوضح لنا ما لَمْ يذكر في النظم، إذ إنه ذكر تلك المواضع التي لَمْ تذكر في النظم.

٢/١/١٥٩: وجوب اقتران المضارع المثبت بـــ(قد) بـــ(الواو):

قال: "تنبيه: تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقـــد نحـــو: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[3]. ذكره في التسهيل"[4].

في هذا التنبيه تقييد لِما أطلقه في المتن بقوله:

وَذاتُ بَدءٍ بِـمُضارِعٍ ثَبَت ** حَوَت ضَميراً ومِنَ الواوِ خَلَت[5]

فأشار إلى خلو جملة المضارع المثبت من الواو وجوباً وقيده هنا فذكر أن

١/ سورة المائدة: الآية (٨٤).

٢/ يُنظر، شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك: لأبي محمد بن هشام الأنصاري، دار الفكر، د.ت، ٣٩٢/١.

٣/ سورة الصف: الآية (٥).

٤/ شرح الأشموني: ٧٤٦/٢.

٥/ ألفية ابن مالك: ص٥٣.

المضارع المثبت يقترن بالواو وجوباً إن كان مسبوقاً بـــ(قد).

٢/١/١٦٠: الجملة الحالية المصدرة بفعل ماض وآراء العلماء فيها:

قال: "تنبيه: مذهب البصريين -إلاَّ الأخفش- لزوم قد مع الماضي المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة، والمختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المـــرتبط بالواو فقط. وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً تمسكاً بظاهر ما سبق؛ إذ الأصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة. نعم في ذلـــك أربـــع صور مرتبة في الكثرة هي: جاء زيد وقد قام أبوه، ثم جاء زيد قد قام أبـــوه، ثم جاء زيد وقام أبوه، ثم جاء زيد قام أبوه، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعـــة وهو خلاف ما في التسهيل"[1].

في هذا التنبيه ذكر الآراء التي وردت في الجملة الحالية إن كانت مصـــدرة بفعل ماض؛ فإن كانت مثبتة لزمتها قد، ولكن الأخفش خالف هذا الرأي وذكر البصريون لزومها مع الماضي المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة، بينما يرى الكوفيون والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط، فالجملة الماضية الحالية إن كانت مثبتة ولَمْ تقع بعد إلاَّ ولا قبل أو ارتبطت بالواو والضمير وقد معاً، وفي هـــذا التنبيـــه اعتمد الأشموني على معيار القلة والكثرة في الاستعمال. والمختار في الأوجه الـــتي ذكرها لزومها مع المرتبط بالواو فقط ورتبها على النَّحـــو الآتي: الـــواو وقـــد والضمير، نحو: جاء زيد وقد قام أبوه، يليها قد والضمير، مثل: جاء زيد قد قام أبوه، ثم الواو والضمير نحو: جاء زيد وقام أبوه، ثم الضمير فقط، نحو: جاء زيـــد قام أبوه.

٢/٢/١٦١/: الجملة الماضوية الحالية لا بد أن تخلو من (قد):

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٤٩.

قال: "تنبيه: تمتنع (قد) مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي (إلاَّ) والمتلو بـ(أو)، وندر قوله:

مَتى يَأتِ هَذا المَوتُ لَمْ يُلفِ حاجَةٌ ** لِنَفسِيَ إلاَّ قَد قَضَيتُ قَضاءَها[1]"[2].

إن كانت جملة الحال مصدرة بفعل ماض، فإن كان بعد (إلاَّ) أو قبل (أو) لزم الضمير وترك الواو كقوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ**﴾[3]، وإن لَمْ يكن بعد (إلاَّ) ولا قبل (أو) فالأكثر اقترانه في الإثبات بـ(قد) والواو مع الضمير. وفي هذا التنبيه ذكر تجريدها من الواو وجواز اقترانها بقد، لورود ذلك في السماع وهو "شاذ مخالف للقاعدة وللكثير المسموع في فصيح الكلام، منثوره ومنظومه"[4].

٢/١/١٦٢: حذف الرابط:

قال: "تنبيه: قد يحذف الرابط لفظاً فينوى نحو: مررت بالبرِّ قفيز بدرهم: أي منه، وقوله:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غَامرُهُ

١/ البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه: ص٤٩؛ وخزانة الأدب: ٣٥/٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٨٦/١؛ والمقاصد النحوية: ١٨٦/١؛ وهو بلا نسبة في شرح الأشموني: ص٢٥٩؛ والشاهد فيه: "قد قضيت" فإنها جملة وقعت حالاً مصدرة بقد وفيها ضمير يرجع إلى ذي الحال، وقد علم أن الجملة الماضوية المثبتة التالية لـ(إلاَّ) إذا وقعت حالاً لا بد أن يكون معها ضمير وأن تكون خالية من الواو ومن (قد).

٢/ شرح الأشموني: ٧٥٠/٢.

٣/ سورة يسن: الآية (٣٠).

٤/ جامع الدروس العربية: ص٤٧٩.

أي: والماء غامره"[1].

في هذا التنبيه ذكر أنه يجوز حذف الرابط سواء أكان ضميراً أو واواً، ويبدو أن تقدير الواو أرجح حملاً على الكثير وهو الربط بالواو، وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكر عند غيره.

٢/١/١٦٣: الرابط للجملة الاسمية وجملة المضارع المنفي:

قال: "تنبيه: الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة: الربط بالواو والضمير معاً، ثم الواو وحدها، ثم الضمير وحده، وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للفرَّاء والزمخشري لِما تقدم. ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع المنفي الجائز فيها الأوجه الثلاثة"[2].

يريد في هذا التنبيه أن يوضح أن الجملة التي يجوز فيها الأوجه الثلاثة هي غير الواقعة بعد عاطف، والمؤكدة لمضمون جملة مثل: جاء زيد ويده على رأسه، وجاء زيد والشمس طالعة. ومن أمثلته مع المضارع المنفي: جاء زيد ولَمْ يضحك، وجاء زيد ولَمْ يقم عمرو، وجاء زيد لَمْ يضحك. وذكر في هذا التنبيه ما ذكره من قبل من استخدام معيار القلة والكثرة، ثم رأي النحويين في ذلك واختلافهم وذلك في الضمير وحده. وأمَّا قوله (ما تقدم) فالمراد به الآية القرآنية: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[3]. كون المقدر هو الله تعالى، فالحال مقدرة.

٢/١/١٦٤: حكم تعليق الحال إن كان شبه جُملة:

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٥٠.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٧٥١.

٣/ سورة البقرة: الآية (٣٦).

قال: "تنبيه: كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفاً نحو: رأيت الهلال بين السحاب، وجاراً ومجروراً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[1]. ويتعلقان باستقرار محذوف وجوباً، وأمَّا ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾[2]. فليس مستقراً فيه هو المتعلق لأنه كون خاص؛ إذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود"[3].

في هذا التنبيه ميَّز بين الكون العام والكون الخاص؛ فذكر أن الحال إن كان شبه جملة فهو متعلق بكون عام، وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في منظومته.

٢/١/١٦٥: حذف الحال لقرينة:

قال: "تنبيه: قد تحذف الحال للقرينة وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾[4]، أي: قائلين ذلك، ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[5]، أي: قائلين ذلك"[6].

الأصل في الحال أن يكون مذكوراً؛ ولذا يجب ذكره في كثير من المواضع، ويجوز حذفه في بعض الأحوال، وما ذكره في هذا التنبيه هو أحد هذه المواضع، وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، وهو أن أكثر حذفها عندما يكون

١/ سورة القصص: الآية (٧٩).

٢/ سورة النمل: الآية (٤٠).

٣/ شرح الأشموني: ٢/٧٥١.

٤/ سورة الرعد: الآيتان (٢٣، ٢٤).

٥/ سورة البقرة: الآية (١٢٧).

٦/ شرح الأشموني: ٢/٧٥٢.

لفظها مشتقاً من مادة القول: "ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو المقول نحو: جلست في حجرتي فإذا صديقي الغائب يدخل: السلام عليكم. أي قائلاً: السلام عليكم، فكلمة قائلاً هي الحال المحذوفة وهي مشتقة من مادة (القول) وقد دل عليها الكلام الذي قيل وهو (السلام عليكم)"[1].

٢/١/١٦٦: تأثير العلامة الإعرابية على المعنى:

قال: "تنبيه: النصب في نحو: ذنوب ماء وحب عسلاً أولى من الجر، لأنَّ النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور. وأمَّا الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك"[2].

في هذا التنبيه والذي يُعدُّ من دقائق ما ذكره الأشموني، إشارة إلى التغيير في الحركة الإعرابية، وما تؤدي إليه من فهم في المعنى، فرجح النصب لأنه فيه زيادة في المعنى؛ فيعني أن عنده ما يملأ الوعاء من الجنس المذكور لا الوعاء فقط. وهذا يدل على فهم الأشموني الدقيق لبعض المسائل النحوية إذ لَمْ يذكر غيره هذا الاختلاف في العلامة الإعرابية، وما تؤدي إليه من فهم للمعنى.

٢/١/١٦٧: امتناع الجر بالإضافة في التمييز:

قال: "تنبيه: محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لَمْ يرد جرُّه بمن كما يذكره بعد، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال"[3].

المراد من هذا التنبيه هو امتناع الجر بالإضافة وذلك فيما إذا كان المضاف

١/ النَّحو الوافي: عباس حسن، ٤٠٩/٢.

٢/ شرح الأشموني: ٧٥٨/٢.

٣/ شرح الأشموني: ٧٥٩/٢.

لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه كالمثال الذي ذكره الناظم وهو: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾[1]؛ إذ لا يصح ملء ذهب.

٢/١/١٦٨: امتناع الجر بمن في التمييز المحول عن المفعول:

قال: "تنبيه: كان ينبغي أن يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو: غرست الأرض شجراً، ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]، وما أحسن زيداً أدباً، فإنه يمتنع فيه الجر بمن"[3].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في منظومته، إذ ذكر الفاعل في المعنى في قوله:

وَالفَاعِلَ المَعنَى انصِبَن بِـأفعَلاَ ** مُفَضِّلا كأنتَ أعلَى الناس مَنزِلاَ

إذ ذكر وجوب نصب الاسم الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلاً في المعنى، وكذا فيه إشارة إلى صيغة التعجب؛ إذ يمتنع الجر بمن. وكذلك المفعول في المعنى فلا يصح: من شجر غرست الأرض.

٢/١/١٦٩: شرط التحويل لدخول معنى من:

قال: "تنبيه: تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولاً عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو: لله دره فارساً، وأبرحت جاراً؛ فإنهما وإن كانا فاعلين معنى، إذ المعنى عظمت فارساً وعظمت جاراً إلاَّ أنهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما، ومن ذلك: نعم رجلاً زيد، يجوز فيه: نعم من رجل. ومنه قوله:

١/ سورة آل عمران: الآية (٩١).

٢/ سورة القمر: الآية (١٢).

٣/ شرح الأشموني: ٢/٧٦١.

فنعم المرءُ من رجل تِهامِي[1]"[2].

في هذا التنبيه ذكر جواز جر التمييز بمن إن كان فاعلاً في المعنى غير محول عن الفاعل الصناعي.

٢/١/١٧٠: تمييز العدد إن كان جمعاً مجروراً مع ألفاظ العقود:

قال: "تنبيه: إذا قلت عندي عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن، بل هو من تركيب آخر؛ لأنَّ تمييز العدد شرطه الإفراد، وأيضاً فهو معروف"[3].

هذا التنبيه دقيق في معناه، ويدل على تعمق الأشموني في إبرازه لبعض القضايا النحوية؛ فنجد أن من أسماء العدد (العشرون) إلى (التسعين) وتمييزها يكون مفرداً منصوباً ولكنه نبَّه هنا إلى تمييز العدد جمعاً مجروراً نحو: عندي عشرون من الرجال فهو ليس من باب إزالة الإبهام وإنما يكون غرضه غرضاً آخر ولذلك لا يكون تمييزاً بل هو صفة للرجال وهو المراد بقوله (تركيب آخر) ربما حُذف التمييز والتقدير: عندي عشرون رجلاً من الرجال.

١/ نص البيت:

تخيره فلم يعدل سواه ** فنعم الرجل من رجل تهامي

البيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في الدرر: ٢١١/٥؛ وشرح التصريح: ٣٩٩/١، ٩٦/٢؛ وشرح المفصل: ١٣٣/٧؛ والمقاصد النحوية: ٢٢٧/٣، ١٤/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣٦٩/٢؛ وخزانة الأدب: ٣٩٥/٩؛ وشرح الأشموني: ٢٦٥/١؛ والمقرب: ٦٩/١؛ وهمع الهوامع: ٨٦/٢؛ والشاهد فيه قوله: "رجل" وهو فاعل في المعنى، ولكنه لَمَّا كان غير محول عن الفاعل جاز فيه الجر بـ(من).

٢/ شرح الأشموني: ٧٦١/٢.

٣/ شرح الأشموني: ٧٦٣/٢.

٢/١/١٧١: تقديم التمييز على عامله المتصرف:

قال: "تنبيه: مِمَّا استدل به الناظم على الجواز قوله:

رَدَدْتُ بِـمثلِ السَّيدِ نَهْدٍ مَقْلص ** كميشٍ إذَا عِطْفاهُ مَاءً تَحَلَّبا[١]

وقوله:

إذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَـرَّ بالعَيْشِ مُثرِيا ** وَلَمْ يُعْنَ بالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا[٢]

وهو سهو منه؛ لأنَّ عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف"[٣].

هذا التنبيه يدل على أن الأشموني لا يوافق ابن مالك في كل شيء وإنما له شخصيته التي تميزه، لَمْ يكن مجرد شارح لأبيات الألفية بل أظهر علماً غزيراً وشخصية متزنة واطلاعاً كبيراً على التراث النحوي، ولكنه في الوقت نفسه لَمْ يتعمد نقده. ففي هذا التنبيه يذكر بلطف أنه سهو منه، وفيه يذكر تقديم التمييز على عامله المتصرف، فالتمييز يمتنع أن يتقدم على عامله إن كان فعلاً غير متصرف وذلك باتفاق، والخلاف في العامل المتصرف، فمنعه سيبويه؛ إذ منع

١/ البيت لربيعة بن مقروم في شرح شواهد المغني: ص٨٦٠؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٤٧٧؛ والمقاصد النحوية: ٣/٢٢٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ١/٢٦٦؛ ومغني اللبيب: ص٤٦٢؛ والشاهد فيه: "إذا عطفاه ماء تحلبا" حيث قدَّم التمييز وهو قوله (ماءً) على عامله وهو الفعل المتصرف (تحلَّب) وهذا غير جائز عند سيبويه وجوزه الكسائي والمازني والمبرِّد وخرَّجه بعضهم بأن (عطفاه) فاعل لفعل محذوف و(ماء) مفعول به لهذا الفعل.

٢/ البيت بلا نسبة في شرح الأشموني: ١/٢٦٦؛ ومغني اللبيب: ٢/٤٦٢؛ والشاهد فيه: "إذا المرء عيناً" حيث رفع المرء بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والناصب للتمييز (عيناً) هو المحذوف.

٣/ شرح الأشموني: ٢/٧٦٦.

ذلك مطلقاً إن كان الفعل متصرفاً أم غير متصرف، أمَّا الكسائي والمازني والمبرِّد فأجازوا ذلك لوروده في السماع. وذكر الأشموني شاهدين ولكنه يرى أن العامل الناصب للتمييز ليس الفعل المتأخر وإنما هو منصوب بفعل مقدر رفع الفاعل ونصب التمييز. فيفهم ضمناً أنه يؤيد مذهب سيبويه.

٢/١/١٧٢: شروط الجر بـ(مذ) و(منذ).

قال: "تنبيه: ويشترط في مجرورهما مع كونه وقتاً أن يكون معيناً لا مبهماً، ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً؛ تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا، ولا تقول: مذ يوم، ولا أراه مذ غدٍ، وكذا في منذ"[١].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك إذ ذكر من شروط الجر بمذ ومنذ أن يكون مجرورهما وقتاً، وفي هذا التنبيه أضاف شرطاً آخر وهو أن يكون الوقت معيناً لا مبهماً.

٢/١/١٧٣: ورود الضمير مفرداً بعد (رُبَّ) والمميز جمعاً:

قال: "تنبيه: يلزم هذا الضمير المجرور بها الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، فيقال: رُبَّه رجلاً ورُبَّه امرأة. قال الشاعر:

رُبَّه فِتيَةٌ دَعَوتُ إلى مَا ** يُوْرِثُ المجد دَائباً فَأجَابُوا[٢]**

١/ المرجع السابق: ٢/٧٧٣.

٢/ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ٣/١٩؛ الدرر: ٤/١٢٨؛ شرح الأشموني: ١/١٨٧؛ شرح التصريح: ٢/٤؛ شرح شذور الذهب: ص١٧٢؛ شرح شواهد المغني: ص٨٧٤؛ مغني اللبيب: ص٤٩١؛ المقاصد النحوية: ٣/٢٥٩؛ همع الهوامع: ٢/٢٧؛ والشاهد فيه قوله: "رُبَّه فتى" حيث وجدت (رُبَّ) ضميراً مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع، فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره.

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل"[1].

من أحكام (رُبَّ) أنها لا تجر إلاَّ النكرات، وفي هذا التنبيه ذكر أن المجرور بها قد يكون ضميراً منكراً مميزاً بنكرة وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده، ثم ذكر الشاهد حيث جاء فيه الضمير مفرداً والمميز جمعاً. وقد سبق التنبيه لهذا الشرط في باب الفاعل ثم ذكره هنا للتنبيه.

٢/١/١٧٤: هل إضافة المصدر إلى مرفوعه هي محضة أم غير محضة؟:

قال: "تنبيه: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي ** عَاذِراً فِيكَ مَنْ عَهدْتُ عَذُولا[2]

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها محضة نص عليه سيبويه لأنه ينعت بالمعرفة"[3].

هذا التنبيه يوضح أن الأشموني حفي بالسماع احترمه ووقف دونه، وهذا دليل على ذلك، إذ ذكر رأي بعض العلماء في إضافة المصدر هل هي محضة أم غير محضة فمثَّل لغير الصفة -المصدر- فإضافته لفظية لورود السماع بذلك، وكذلك ورد نعته بالمعرفة وذلك لأنَّ المصدر إذا أضيف إلى معرفة فهو معرفة؛

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٧٤.

٢/ البيت بلا نسبة في الدرر: ٥/٩؛ وشرح الأشموني: ٢/٣٠٦؛ شرح التصريح: ٢/٥٧؛= =شرح قطر الندى: ص٢٦٤؛ والمقاصد النحوية: ٣/٣٦٦؛ وهمع الهوامع: ٢/٤٨، ٩٣؛ الشاهد فيه "إن وجدي بك الشديد" حيث أفادت إضافة المصدر التعريف بدليل نعته بالمعرفة، وهو قوله (الشديد).

٣/ شرح الأشموني: ٢/٨٢٦.

فلا يوصف إلاَّ بالمعرفة، كما في الشاهد المذكور، "فلو كانت إضافته غير محضة لحكم بتنكيره ونعت بنكرة"[1].

أمَّا اسم التفضيل فهو وصف غير عامل أيضاً؛ لأنه لا يعمل في المفعول به، فالصحيح أن تكون إضافته إضافة محضة -كما نص عليه سيبويه- لأنَّ أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة؛ فإنه لا ينعت إلاَّ بمعرفة ولا ينعت به إلاَّ معرفة. وهذا التنبيه من إضافات الأشموني لِما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى؛ إذ أفاض في هاتين المسألتين في كتابه (**شرح التسهيل**)[2].

٢/١/١٧٥: الإضافة المشبهة المحضة:

قال: "تنبيه: ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين النوعين وهو المعروف. لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهي المشبهة المحضة، وحصر ذلك في سبع إضافات:

الأولى: إضافة الاسم إلى الصفة، نحو: مسجد الجامع، ومذهب الفارسي أنها غير محضة وعند غيره أنها محضة.

الثانية: إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: شهر رمضان.

الثالثة: إضافة الصفة إلى الموصوف، نحو: سحق عمامة.

الرابعة: إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة، كقوله:

عَلاَ زَيدُنا يَومَ النقى رأس زَيْدِكم[3]

١/ شرح التسهيل: ٣/٩٣.

٢/ المرجع السابق: ٣/٩٣.

٣/ البيت لرجل من طيء في شرح شواهد المغنى: ١/١٦٥؛ والمقاصد النحوية: ٣/٣٧١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٣/١٨٩، ١٩١؛ وجواهر الأدب: ص٣١٥؛ وخزانة الأدب: ٢/٢٢٤؛ وسر صناعة الإعراب: ٢/٤٥٢، ٤٥٦؛ وشرح الأشموني: ١/١٨٦، ٢/٤٤٢؛

أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة.

الخامسة: إضافة المؤكد إلى المؤكد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان نحو: يومئذ، وحينئذ، وعامئذ، وقد يكون في غيرها كقوله:

فقُلتُ انْجُوا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ إِنَّهُ

سَيُرضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وغَارِبُه[1]

السادسة: إضافة الملغي إلى المعتبر كقوله:

إِلى الحَولِ ثُمَّ اِسمُ السَلامِ عَلَيكُما[2]

وشرح التصريح: ١٥٣/١؛ وشرح المفصل: ٤٤/١؛ ولسان العرب: مادة (زيد)، ٢٠٠/٣؛ ومغني اللبيب: ٥٢/١؛ والشاهد فيه قوله "زيدكم" حيث أجرى زيد مجرى النكرات فأضافه.

١/ البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، أو لأبي العمر الكلابي في خزانة الأدب: ٣٥٨/٤، ٣٥٩؛ ولأبي الجراح في المقاصد النحوية: ٣٧٣/٣؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق: ص٩٤؛ وجمهرة اللُّغة: ص٤٩٧؛ وشرح الأشموني: ٣٠٧/٢؛ ولسان العرب: مادة (نجا) ٣٠٧/١٥؛ والشاهد فيه قوله: "نجا الجلد" حيث أضاف الشيء إلى نفسه؛ لأنَّ اللفظين مختلفان.

٢/ البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: ص٢١٤؛ والأشباه والنظائر: ٩٦/٧؛ والأغاني: ٤٠/١٣؛ وبغية الوعاة: ٤٢٩/١؛ وخزانة الأدب: ٣٣٧/٤، ٣٤٠، ٣٤٢؛ والخصائص: ٢٩/٣؛ والدرر: ١٥/٥؛ وشرح المفصل: ١٤/٣؛ والعقد الفريد: ٧٨/٢، ٥٧/٣؛ والمنصف: ١٣٥/٣؛ وبلا نسبة في أمالي الزجاجي: ص٦٣؛ وشرح الأشموني: ٣٠٧/٢؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٥٠٧؛ والمقرب: ٢١٣/١؛ وهمع الهوامع: ٤٩/٢، ١٥٨؛ والشاهد فيه قوله: "ثم اسم السلام" فاسم مضاف إلى السلام وهو إضافة الملغي إلى المعتبر، يعني اللفظ هاهنا ملغي لأنَّ دخوله وخروجه سواء.

السابعة: إضافة المعتبر إلى الملغي نحو: اضرب أيهم أساء، وقوله:

أَقَامَ بِبَغْدَادَ العِرَاقِ وَشَوْقُهُ * * لأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ[1][2].

هذا التنبيه الطويل من إضافاته لِما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى، ففي المنظومة ذكر نوعين للإضافة: محضة وغير محضة، فالمحضة خالصة من نية الانفصال وفائدتها ترجع إلى المعنى، وغير المحضة تكون على نية الانفصال وفائدتها ترجع إلى اللفظ. هذا ما ذكره الشارح لبيت الألفية، وذكر الأشموني في هذا النوع نوعاً ثالثاً إضافة للنوعين السابقين وأسماه الإضافة المشبهة للمحضة أي أنها تجمع بين الاتصال من وجه والانفصال من وجه آخر، "الحاصل أن إضافة هذا النوع منوية الانفصال لأصالتها بالاطراد والإغناء عن ترك الظاهر، ومع ذلك لا يحكم بتنكير مضافها لشبهه بما لا ينوى انفصاله من كونه غير واقع موقع فعل وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه، ثم نبهت على المضافات الجارية مجرى هذا النوع في اعتبار الاتصال والانفصال"[3].

وأسماه بعضهم المضاف لأدنى ملابسة لأنه "قد يضاف الشيء للشيء لأدنى سبب بينهما ويسمون ذلك بالإضافة لأدنى ملابسة وذلك أن تقول لرجل كنت قد اجتمعت به بالأمس في مكان: انتظرني مكانك أمس، فأضفت المكان إليه لأقل سبب، وهو اتفاق وجوده فيه، وليس المكان ملكاً له ولا خاصاً

١/ البيت لبعض الطائيين في الدرر: ١٦/٥؛ والمقاصد النحوية: ٣٧٨/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣٠٧/٢؛ وهمع الهوامع: ٣٠٧/٢؛ والشاهد فيه قوله:"ببغداد العراق" و"دمشق الشام" فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملغي؛ وذلك لأنَّ ذكر (العراق) و(الشام) وحذفهما سواء.

٢/ شرح الأشموني: ٨٢٧/٢.

٣/ شرح التسهيل: ٩٥/٣.

به"[1].

٢/١/١٧٦: حكم تعريف ما وقع موقع النكرة، وما لا يقبل التعريف:

قال: "تنبيه: أهمل هنا مِمَّا لا يتعرف بالإضافة شيئين، أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو: رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها، وفعل ذلك جهده وطاقته؛ لأنَّ (رُبَّ) و(كم) لا يجران المعارف، والحال لا يكون معرفة. ثانيهما ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كـ(مثل) و(غير) و(شبه).

قال في (**شرح الكافية**): إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلاَّ بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل: رأيت الصعب غير الهين، ومررت بالكريم غير البخيل، وكقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[2]، وكقول أبي طالب:

يـا رَبِّ إمّـا تُخـرِجَنَّ طـالِبي ** في مِقـنَبٍ مِـن تِلكُـمُ المَقانِـبِ
فَلـيَكُنِ المَغلـوبُ غَـيرَ الغالِـبِ ** وَلَيكُنِ المَسلوبُ غَـيرَ السالِبِ[3]

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه لأنَّ جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك: مررت برجل غيرك، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرَّف هذا كله.

وقال أيضاً في (**شرح التسهيل**): وقد يعنى بـ(غير) و(مثل) مغايرة

١/ جامع الدروس العربية: للشيخ مصطفى الفلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ص٥٥٤.

٢/ سورة الفاتحة: الآية (٧).

٣/ الرجز لأبي طالب في شرح الأشموني: ٣٠٨/٣ وليس في ديوانه.

خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في (غير) إذا وقع بين متضادين.

وهذا الذي قاله في (غير) هو مذهب ابن السراج[1] والسيرافي[2]، ويشكل عليه نحو: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[3]، وقعت بين ضدين ولَمْ تتعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة"[4].

مِمَّا لا يتخصص ولا يتعرف بالإضافة وضح الشارح نوعين وهما الوصف الذي يشابه الفعل المضارع في العمل "اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم الفاعل". ونعت النكرة به كقوله تعالى: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[5]. وأهمل مِمَّا لا يتعرف بالإضافة ما وقع موقع النكرة التي لا تقبل التعريف ولكن إضافته محضة تفيد التخصيص نحو: رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها، وفعل ذلك جهده وطاقته، فهذه صورها صور المعارف تقديراً وتقدير تنكيرها واجب لوقوع كل واحد منها موقع ما لا يكون معرفة.

١/ ابن السراج هو: محمد بن السري البغدادي النحوي، كان من أحدث تلاميذ المبرِّد سناً مع ذكاء وفطنة، وكان المبرِّد يقرِّبه إليه، واشتغل بالموسيقى والأدب والشعر، وكان يميل إلى مذهب الكوفيين وخالف البصريين في مسائل كثيرة، وقد شرح كتاب سيبويه وله كتب ممتعة مثل كتاب (الأصول) الذي جمع فيه أصول العربية، ومات سنة ٣١٦هـ.

٢/ السيرافي هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي النحوي نسبة إلى (سيراف) مدينة بفارس، كان أبوه مجوسياً، فكناه (أبو سعيد) وكان إماماً في النَّحو واللُّغة والشعر، وقد أخذ النَّحو عن ابن السراج، وكان ديِّناً ورعاً حسن الحظ، لا يأكل إلاَّ من كسب يده، وقد شرح كتاب سيبويه شرحاً لَمْ يُسبق بمثله، وتوفي سنة ٣٦٨هـ، ودُفن ببغداد.

٣/ سورة فاطر: الآية (٣٧).

٤/ شرح الأشموني: ٨٢٩/٢.

٥/ سورة المائدة: الآية (٩٥).

ثم ذكر أيضاً في هذا التنبيه كلمة غير وهي "متوغلة في الإبهام" لـــذلك لا تعرف بأل التعريف ولا تفيدها إضافتها للمعرفة تعريفاً[1].

وتستعمل غير المضافة على وجهين، أحدهما: وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾[2]. و(غير) هنا وقعت بين ضدين ولَمْ تتعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة. قال ابن هشام: إذا أريـــد بغير مطلق المغايرة لإكمالها صح وصف النكرة بها نحو قولك: مـــررت برجـــل غيرك، أو صفة "لمعرفة قريبة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[3]؛ لأنَّ المعرف الجنسي قريب من النكرة ولأنَّ (غيراً) إذا وقعت بين ضدين ضعف إيهامها"[4].

٢/١/١٧٧: إضافة الاسم لِما أريد به معناه:

قال: "تنبيه: أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاخـــتلاف اللفظـــين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحـــو: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾[5]، ﴿لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾[6]، ﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[7]، و﴿وَحَبَّ

١/ معجم النَّحو: لعبد الغني الوقر، ط١، بإشراف أحمد عبيد، دمشق، سوريا، ١٣٩٤هـــ-١٩٧٤م، ص٢٥٥.

٢/ سورة فاطر: الآية (٣٧).

٣/ سورة الفاتحة: الآية (٧).

٤/ مغني اللبيب: ١٥٨/١.

٥/ سورة يوسف: الآية (١٠٩).

٦/ سورة الواقعة: الآية (٩٥).

٧/ سورة ق: الآية (١٦).

﴿الْحَصِيدِ﴾[1]. وظاهر التسهيل وشرحه موافقته"[2].

في هذا التنبيه ذكر آراء النحاة في إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، فمذهب الكوفيين جواز ذلك واحتجوا لذلك بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيرا قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ واليقين في المعنى نعت للحق لأن الأصل فيه الحق اليقين والنعت في المعنى هو المنعوت فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد وقال تعالى: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيرٌ﴾ والآخرة في المعنى نعت الدار والأصل فيه وللدار الآخرة خير كما قال تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ﴾[3] فأضاف دار إلى الآخرة وهما بمعنى واحد وقال تعالى: ﴿جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ والحب في المعنى هو الحصيد وقد أضافه إليه"[4].

وأمَّا البصريون فمنعوا ذلك لأنَّ المضاف يتعرف ويتخصص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه، فلا يضاف اسم لمرادفه وأيد الناظم هذا الرأي في منظومته بقوله:

وَلا يُضَافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَد

وأمَّا ما احتج به الكوفيون "فلا حجة لهم فيه لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه، أمَّا قوله تعالى: ﴿لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ فالتقدير فيه هو

١/ سورة ق: الآية (٩).

٢/ شرح الأشموني: ٨٣٩/٢.

٣/ سورة الأنعام: الآية (٣٢).

٤/ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٦/٢.

حق الأمر اليقين، و﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[1] أي دين الملَّة القيِّمة، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلآخِرَةِ خَيرٌ﴾ فالتقدير فيه: ولدار الساعة الآخرة، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ أي: حب الزرع الحصيد"[2].

والأشموني في هذا التنبيه يوضح اضطراب آراء ابن مالك إذ أيد الكوفيين في شرح التسهيل[3]، وهو يوضح: "أنهم يبيحون القياس على المسموع بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه[4].

بينما أيد البصريين في أنه لا يضاف اسم لمرادفه، وأُرجِّح رأيه في التسهيل وهو مذهب الكوفيين لورود ذلك في المسموع.

٢/١/١٧٨: حكم الألفاظ التي تدل على التثنية والمراد بها التكثير:

قال: "تنبيه: مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكثير، وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها إلاَّ هذاذيك ولبيك، فمن معناهما. وجوَّز سيبويه في هذاذيك في قوله:

ضَرباً هَذاذَيكَ وَطَعناً وَخْضَا[5]

١/ سورة البينة: الآية (٥).

٢/ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٦/٢.

٣/ يُنظر، شرح التسهيل: ٩٣/٣.

٤/ النَّحو الوافي: ٤٩/٣.

٥/ الرجز للعجاج في ديوانه: ١٤٠/١؛ وجمهرة اللُّغة: ص٦١٥؛ وخزانة الأدب: ١٠٦/٢؛ والدرر: ٦٦/٣؛ وشرح أبيات سيبويه: ٣١٥/١؛ وشرح التصريح: ٣٧/٢؛ وشرح المفصل: ١١٩/١؛ والمحتسب: ٢٧٩/٢؛ والمقاصد النحوية: ٣٩٩/٣؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق: ص١٥٨؛ وأوضح المسالك: ١١٧/٣؛ وشرح الأشموني: ٣١٣/٢؛

وفي دواليك في قوله:

إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بِالبُردِ بُرقُعٌ ** دَوَالَيكَ حتَّى كُلُّنا غَيرُ لابِسِ[1]

الحالية بتقدير نفعله مدوالين وهاذين أي: مسرعين وهو ضعيف للتعريف، ولأنَّ المصدر الموضوع للتكثير لَمْ يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً. وجوَّز الأعلم في هذاذيك في البيت الوصفية وهو مردود بما ذُكر ولأنه معرفة وضرباً نكرة، وذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد مقصور أصله لبى، قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في على وإلى ولدى. وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لَما قلبت مع الظاهر في قوله: فلبى يدي مسور. وقول ابن الناظم: إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم. وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في ذلك. وردَّ عليه بقولهم: لبيه ولبى يدي مسور،

والكتاب: ١/٣٥٠؛ ولسان العرب: مادة (هذذ)، ٣/٥١٧؛ ومجالس ثعلب: ١/١٥٧؛ وهمع الهوامع: ١/١٨٩؛ والشاهد فيه قوله (هذاذيك) حيث أضاف هذا اللفظ إلى ضمير المخاطب وهو مفعول مطلق لفعل من معناه أي أسرع هذاذيك.

١/ البيت لسحيم، عبد بني الحسحاس في ديوانه: ص١٦؛ وجمهرة اللُّغة: ص٤٣٨؛ والدرر: ٣/٦٥؛ وشرح التصريح: ٢/٣٧؛ وشرح المفصل: ١/١١٩؛ والكتاب: ١/٣٥٠؛ ولسان العرب: مادة (هذذ)، ٣/٥١٧، ومادة (دول)، ٣/٢٥٣؛ والمقاصد النحوية: ٣/٤٠١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣/١١٨؛ وجمهرة اللُّغة: ص١٢٧٢؛ والخصائص: ٣/٤٥؛ ورصف المباني: ص١٨١؛ وشرح الأشموني: ٢/٣١٣؛ ومجالس ثعلب: ١/١٥٧؛ والمحتسب: ٢/٢٧٩؛ وهمع الهوامع: ١/١٨٩؛ والشاهد فيه (دواليك) حيث نصب على المصدر الموضوع موضع الحال وثني لأنَّ المداولة من اثنين والكاف للخطاب؛ شُقَّ: مُزق؛ بُرد: البرد: الكساء إذا كان فيه وشي أو كان مخططاً؛ دواليك: من المداولة: المناوبة، وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب شق كل منهما برد صاحبه، والنساء تزعم أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئاً من ثوب صاحبه دام الود بينهما؛ من شرح الأشموني: تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ٢/٤٧١.

وبحذفهم النون لأجلها ولَمْ يحذفوها في ذانك، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف"[1].

هذا التنبيه يدل على شخصية الأشموني العلمية المتميزة، وأنه لا يقبل كل الآراء التي ذكرت من النحاة؛ وإنما يقبل منها ما يراه مناسباً ويرفض ما لا يراه مناسباً في شخصية علمية متزنة، ترى وترفض ما تريد رفضه عن بصيرة وعلم غزير، وأمامه من تراث السابقين -سيبويه- فلا يقبل كل ما يقوله. ففي هذا التنبيه يذكر آراء العلماء في المصادر التي تكون مثناة لفظاً ومعناها التكثير وهذا الرأي اتفق عليه العلماء ولكن الخلاف في نصبها؛ فالرأي الذي رجحه الأشموني أنها منصوبة على أنها مفعول مطلق لأنه لَمْ يثبت في هذا النوع من المصادر إلاَّ المفعولية المطلقة ويناقش برأي واضح من قال إنها منصوبة على الحالية -وكعادته في التحليل النحوي- يذكر أن هذا الرأي -والذي هو رأي سيبويه- ضعيف وذلك لأنَّ الحال نكرة وهذه المصادر معرفة، ورأي آخر يرى أنها صفات في الشواهد المذكورة، ويردُّ على ذلك لأنَّ ما قبلها نكرة وهي معرفة والصفة تتبع الموصوف.

وفي هذا التنبيه يذكر أيضاً التركيب الصرفي لكلمة (لبَّى) وهل هو اسم مقصور وأن ألفه تبدل ياء أم لا والرأي الراجح أن ورودها في هذا الشاهد شاذ فلا يصلح للرد عليه[2].

٢/١/١٧٩: إضافة إذ إلى الجملة الاسمية مقدرة بعد المفرد:

قال: "تنبيه: قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة الاسمية

١/ شرح الأشموني: ٨٤٢/٢.

٢/ يُنظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨٤٣/٢.

والتقدير: إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك"[1].

من الأسماء الملازمة للإضافة (إذ)، وهي لا تضاف إلاَّ إلى الجملة الاسمية، وفي هذا التنبيه إشارة إلى الشاهدين اللَّذَين ذكرهما: ﴿وَاذْكُرُواْ إِذ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[2]. فهي مضافة إلى جملة اسمية تقديرها إذ ذاك كذلك، وفي قوله: ﴿وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً﴾[3]. التقدير إذ كان ذاك، وذلك لأنها لا تضاف إلى المفرد.

٢/١/١٨٠: إضافة (لَمَّا) الظرفية إلى الجملة الفعلية:

قال: "تنبيه: مثل إذا هذه لَمَّا الظرفية، فلا تضاف إلى جملة اسمية، وتلزم الإضافة إلى الفعلية نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ﴾[4]. وأمَّا قوله:

أَقُولُ لِعَبدِ اللّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ** ونَحنُ بوَادِي عَبدِ شَمْسٍ وَهَا، شِمِ[5]

فمثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[6]؛ لأنَّ (وها) في البيت فعل

١/ شرح الأشموني: ٢/٨٤٦.

٢/ سورة الأنفال: الآية (٢٦).

٣/ سورة الأعراف: الآية (٨٦).

٤/ سورة البقرة: الآية (٨٩).

٥/ البيت لتميم بن رافع المخزومي في شرح أبيات المغني: ٥/١٥٣؛ وبلا نسبة في شرح= =الأشموني: ٢/٣١٦؛ ٣/٥٥٧؛ وشرح شواهد المغني: ٢/٦٨٢؛ ومغني اللبيب: ١/٢٨١؛ والشاهد فيه قوله (سقاؤنا) فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور (وهي) بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره: قلت، بدليل قوله: أقول، وقوله (شم) أمر من قولك (شمت البرق) إذا نظرت إليه والمعنى: لَمَّا سقط سقاؤنا قلت لعبد الله (شمه) و(وها) فعل بمعنى سقط.

٦/ سورة التوبة: الآية (٦).

بمعنى سقط. وشم أمر من قولك شمته إذا نظرت إليه. والمعنى لَمَّا سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه"[1].

اختلف العلماء في (لَمَّا) فمنهم من يجعلها ظرفاً للزمان فيوجب فيها الإضافة للجملة الفعلية الماضية ومنهم من يجعلها حرفاً فلا تضاف ولا يضاف إليها. وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك. وهي "تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو: لَمَّا جاء أكرمته"[2].

ثم ذكر الشاهد المذكور الذي ربما يرد سؤال فيه، وهو أين فعل لَمَّا في هذا البيت؟ وقياساً على حذفه في ﴿**إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ**﴾[3]. فهو في هذا البيت محذوف تقديره (قلت) بدليل قوله (أقول) والمعنى كما ذكره: لَمَّا سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه.

فهي -على الرأي الراجح- مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

٢/١/١٨١: أي وملازمتها للإضافة:

قال: "تنبيه: إذا كانت أي نعتاً أو حالاً وهي المراد بالصفة في كلامه فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى. وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهي ملازمة لها معنىً لا لفظاً وهو ظاهر"[4].

أي على خمسة أنواع، موصولة، ووصفية، وحالية، واستفهامية، وشرطية.

١/ شرح الأشموني: ٢/٨٥٣.

٢/ مغني اللبيب: ١/٢٨٠.

٣/ سورة الانشقاق: الآية (١).

٤/ شرح الأشموني: ٢/٨٥٨.

وفي هذا التنبيه ذكر حكم إضافتها وهل تضاف إلى المعرفة أم إلى النكرة.

فالتي تدل على الصفة والحال فملازمة للإضافة لفظاً ومعنى نحو: رأيت تلميذاً أي تلميذ، وسرني سليم أي مجتهد. وهذه لا تضاف إلاَّ إلى نكرة، وأمَّا الاستفهامية والشرطية، فتقطع عن الإضافة لفظاً ويكون المضاف إليه منوياً نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾[1]. والتقدير: أي اسم تدعو. وأمَّا الاستفهامية فنحو: أي جاء؟، وأياً أكرمت؟. والموصول مثل: أي هو مجتهد يفوز، أكرم أياً هو مجتهد، والاستفهامية والشرطية تضافان للنكرة والمعرفة.

٢/١/١٨٢: ما تختص به لدن:

قال: "تنبيه: لدن بمعنى عند إلاَّ أنها تختص بستة أمور:

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات، ومن ثم يتعاقبان في نحو: جئت من عنده ومن لدنه، وفي التنزيل: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[2]، بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه، لعدم معنى الابتداء هنا.

ثانيها: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن.

ثالثها: أنها مبنية إلاَّ في لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه.

رابعها: أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق.

خامسها: جواز إفرادها قبل غدوة على ما مر.

سادسها: أنها لا تقع إلاَّ فضلة تقول: السفر من عند البصرة، ولا تقول:

١/ سورة الإسراء: الآية (١١٠).

٢/ سورة الكهف: الآية (٦٥).

من لدن البصرة.

وأمَّا لدي فهي مثل عند مطلقاً إلاَّ أن جرها ممتنع بخلاف جر عند وأيضاً (عند) أمكن منها من وجهين: الأول أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم به، ويمتنع ذلك في لدى. قاله ابن الشجري في أماليه. الثاني: أنك تقول عندي مال وإن كان غائباً عنك، ولا تقول: لدي مال إلاَّ إذا كان حاضراً. قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري، وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند، وقول غيره أولى"[1].

لدن ظرف مبهم يدل على الغاية الزمانية أو المكانية، وفي هذا التنبيه ذكر فروقات بينها وبين لدى وعند، وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، وهذه الفروقات بعضها لغوي والآخر نحوي، مِمَّا يبين لنا اهتمام الأشموني بالكثير من الجوانب، ومنها اهتمامه بالقراءات، فذكر أنها مبنية على السكون في محل جر وذلك في قراءة ابن كثير ونافع للآية القرآنية: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[2]. ففي هذا الشاهد نلاحظ جر (لدن) بمن تشبيهاً لها بـ(عند) ثم ذكر أيضاً من المسائل النحوية جواز إضافتها للجمل، وهنا تتمحض للدلالة على الغاية الزمانية، ثم ذكر أنها لا تقع إلاَّ فضلة، وذلك لأنها ظرف غير متصرف؛ فهي منصوبة على الظرفية أو الجر بمن، أمَّا (عند) فلا.

ثم ذكر فروقات بين لدن ولدى، ومن المسائل النحوية التي يذكرها في هذا التنبيه امتناع جرها، والمسالة الثانية تخص المعنى.

٢/١/١٨٣: استعمال مع بمعنى جميعاً:

١/ شرح الأشموني: ٢/٨٦٠.

٢/ سورة النساء: الآية (٤٠).

قال: "تنبيه: تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً نحو: جاء الزيدان معاً، وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله:

وَأَفنى رِجالي فَبادوا مَعاً[1]

وقوله:

إذا حَنّت الأولى سَجعنَ لها معا[2]

وقد ترادف عند فتجر بمن، حكى سيبويه: ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم: ﴿هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ﴾[3]"[4].

هذا التنبيه ذكره بعد قول ابن مالك:

وَمَعَ مَعْ فِيها قَليلٌ وَنُقِل ** فَتحٌ وَكَسرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِل[5]

إذ إن (مع) من الأسماء الملازمة للإضافة، وهي "اسم بدليل التنوين في قوله معاً، ودخول الجار في حكاية سيبويه[6]: "ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم:

١/ البيت للخنساء في ديوانها: ص٢٧٤؛ وشرح التصريح: ٤٨/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٢٥٢/١، ٧٤٨/٢؛ ومغني اللبيب: ٥٣٣٤/١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣٢٠/٢.

٢/ البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه: ص١١٧؛ وشرح التصريح: ٤٨/٢؛ وشواهد المغني: ٥٦٧/٢، ٧٤٧؛ والشعر والشعراء: ٣٤٥/١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب: ص٧٤، ٧٥؛ شرح الأشموني: ٣٢٠/٢؛ والمحتسب: ١٥١/١؛ ومغني اللبيب: ٣٣٤/١؛ والشاهد فيه قوله: "سجعن لها معاً"، حيث استعمل معاً للجماعة والأكثر استعمالها للاثنين.

٣/ سورة الأنبياء: الآية (٢٤)؛ قراءة يحي بن يعمر وطلحة بن مصرف؛ المحتسب: ٦١/٢.

٤/ شرح الأشموني: ٨٦٣/٢.

٥/ ألفية ابن مالك: ص٦٠.

٦/ يُنظر، الكتاب: لسيبويه: ٤٥/٢.

﴿هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ﴾[1]"[2]. وإن كانت اسماً فهي بمعنى جميع "وتدل على الاصطحاب لاثنين أو أكثر واجتماعهما في وقت واحد أو وقت متعدد وفي هذه الحالة تكون معربة منصوبة، منونة على أنها حال"[3]. ومثالها مع المثنى: أقبل الطالبان معاً ومع الجمع للمذكر والجمع للمؤنث الشواهد المذكورة.

وهذا التنبيه يدل على دقة الأشموني، إذ إن هذه المسألة من دقائق النَّحو، كما ذكر فيه من آراء العلماء وذكره للقراءات مِمَّا يدل على اهتمامه بها.

٢/١/١٨٤: حكم ليس غير بالفتح بلا تنوين (ليس غيرَ):

قال: "تنبيه: يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه. قال في التوضيح: فهي خبر والحركة إعراب باتفاق. وفيما قاله نظر لأنَّ المضافة لفظاً تضم وتفتح فإن ضمت تعينت للاسمية وإن فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبني"[4].

إذا وقعت (غير) بعد (ليس) يجوز فيها الرفع على أنها اسم (ليس) ويكون خبرها محذوف، ويجوز فيها النصب على أنها خبر (ليس) واسمها محذوف[5]. وتعرب (غير) بالحركات كلها من دون تنوين على حسب الجملة قبلها، وفي هذا التنبيه ذكر معيار القلة والكثرة فذكر أنها تبنى على الفتح بلا تنوين وذلك إذا

١/ سورة الأنبياء: الآية (٢٤).

٢/ مغني اللبيب: ٣٣٣/١.

٣/ النَّحو الوافي: ١٢٧/٣.

٤/ شرح الأشموني: ٨٦٥/٢.

٥/ يُنظر، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٢٩/٣.

كان المضاف إليه منوياً لفظه، ثم ذكر رأي صاحب التوضيح[1] في أنها تعرب خبراً لليس وأن حركتها حركة إعراب، ثم ذكر أن ذلك باتفاق، ولكن الأشموني نبَّه إلى أن الفتحة إمَّا أن تكون بناء وتضاف للمبني فينتفي كونها خبرية، وإمَّا أن تضم فيتعين الاسمية. فهذا التنبيه يدلُّ على أن الأشموني لا يقبل كل الآراء وإنما يناقشها مِمَّا يدل على ثقافته وشخصيته المميزة التي لا تقبل كل شيء.

٢/١/١٨٥: استعمالات حسب:

قال: "تنبيه: اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة لفظاً أو نوي معناها أو لفظها معرفة أو نكرة إذا قطعت عن الإضافة أي لفظاً ومعنى، إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال، فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتاً لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل، وحالاً لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل. وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[2]، ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾[3]، بحسبك درهم. وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالاً على النفي ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول: رأيت رجلاً حسب، ورأيت زيداً حسب، قال الجوهري: كأنك قلت: حسبي، أو حسبك، فأضمرت ذلك ولَمْ تنون، وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك"[4].

١/ يُنظر، التصريح على التوضيح: ٢/٤٩.

٢/ سورة المجادلة: الآية (٨).

٣/ سورة الأنفال: الآية (٦٢).

٤/ شرح الأشموني: ٢/٨٧٠.

في هذا التنبيه ذكر استعمالين لحسب، أحدهما: أن تكون معربة فإضافتها إضافة لفظية، وهي بمعنى كاف، وتعطى حكم المشتقات نظراً لمعناها، فإن وقعت بعد نكرة فهي صفة مثل: مررت برجل حسبك من رجل، وإن وقعت بعد معرفة فهي حال نحو: هذا عبد الله حسبك. أمَّا ثاني الاستعمالين فهو كونها جامدة وحينئذٍ تكون مبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾، وتقع خبراً نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾، ومجرورة نحو: بحسبك درهم. ثم رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي فهي ليست اسم فعل بدليل دخول العوامل اللفظية عليها،وأضاف في هذا التنبيه أنها إذا أشربت معنى النفي فإنها تلزم البناء على الضم.

٢/١/١٨٦: بعض أحكام تخص (علُ):

قال: "تنبيه: اقتضى كلامه أيضاً أن عل تجوز إضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية، وتوافق فوق في معناها، وتخالفها في أمرين: أنها لا تستعمل إلاَّ مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة، فلا يقال: أخذته من عل السطح، كما يقال من علوه ومن فوقه. وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك، وأمَّا قوله:

يَا رُبَّ يوم لِي لا أظَلَّـلُه ** أَرمَضَ مِن تحتُ وأَضحَي مِن عَلُهْ[1]

١/ الرجز لأبي مروان في شرح التصريح: ٣٤٦/٢؛ ولأبي ثروان في المقاصد النحوية:= =٥٤٥/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣٥١/٤؛ وجمهرة اللُّغة: ص١٣١٨؛ وخزانة الأدب: ٣٩٧/٢؛ والدرر: ٩٧/٣، ٣٠٥/٦؛ شرح الأشموني: ٣٢٣/٢، ٧٦٠/٣؛ شرح شواهد المغني: ٤٤٨/١؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٩٨١؛ وشرح المفصل: ٨٧/٤؛

فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً"[1].

علُ: ظرف مكان يدل على العلو، وفي هذا التنبيه اعترض الشارح على المصنف اعتراضين، فمعنى قوله (اقتضى كلامه) أي: فهم منه منطوقاً ومفهوماً، فاقتضاؤه منطوقاً قوله: قبلُ كـ(غيرُ)... الخ. وفهم منه أيضاً أنها تنصب على الظرفية أو الحالية، وفي هذا التنبيه ذكر الأشموني أن المصنف اقتضى كلامه أنه لا يجوز فيها إلاَّ النصب، وقارن بينها وبين (فوق)، وفي أسلوب علمي ذكر أن ما ذكره الجوهري وابن مالك وغيرهم في الشاهد المذكور وهمٌ منهم؛ وذلك لأنَّ الإضافة تقتضي الإعراب لا البناء، والبناء الجائز بالإضافة هو المبني على الفتح والكلام في البناء على الضم.

٢/١/١٨٧: جواز إضافة (قبل) وجواز نصبها على الظرفية:

قال: "تنبيه: قال في شرح الكافية: وقد ذهب بعض العلماء إلى أن (قبلاً) في قوله: كنت قبلاً معرفة بنية الإضافة. إلاَّ أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه فعومل (قبل) مع التنوين لكونه عوضاً عن المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بـ(كل) حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً وهذا القول عندي حسن"[2].

من الأسماء الملازمة للإضافة (قبل) وفي هذا التنبيه ذكر جواز إضافتها وجواز نصبها على الظرفية مثل: كنت قبلاً، ورآه الأشموني حسناً لأنه يقتضي القياس على النظير ففيه نية معنى المضاف إليه ويفهم ذلك من قوله، إلاَّ أنه أعرب

والشاهد فيه قوله "من عله" حيث ألحق هاء السكت بكلمة (علُ) وهي مبنية بناءً عارضاً وهذا شاذ لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناءً لازماً.

١/ شرح الأشموني: ٢/٨٧١.

٢/ المرجع السابق: ٢/٨٧٢.

وهو مطابق لِما قاله في النظم، إذ ذكر الناظم جزءاً منه في منظومته ولَمْ يذكر جواز الأمرين فنبه إليه هنا.

٢/١/١٨٨: قيام المضاف إليه مقام المضاف في التذكير والتأنيث:

قال: "تنبيه: كما قام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله:

يَسقونَ مَن وَرَدَ البَريصَ عَلَيهِمِ ** بَرَدى يُصَفِّقُ بِالرَحيقِ السَلسَلِ[١]

بردى: مؤنث فكان حقه أن يقول: تصفق بالتاء، لكنه أراد ماء بردى. وفي التأنيث كقوله:

مَرَّتْ بِنَا في نِسْوةٍ خولَةٌ ** والمِسْكُ مِنْ أرْدَانِهَا نَافِحَه[٢]

أي: رائحة المسك. وفي حكمه نحو: «إن هذين حرام على ذكور أمتي»[٣]، أي: استعمال هذين. ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ﴾[٤]. أي: أهل القرى. وفي الحالية نحو: تفرقوا أيادي سبأ. أي: مثل أيادي سبأ؛ لأنَّ الحال لا تكون

١/ البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ص١٢٢؛ وجمهرة اللُّغة: ص٣١٢؛ خزانة الأدب: ٣٨١/٤، ٣٨٤، ٢٨٨/١١؛ والدرر ٣٨/٥؛ شرح المفصل: ٢٥/٣؛ لسان العرب: مادة (برد)، ٨٨/٣، ومادة (برص): ٦/٧، ومادة (ضعف)، ٢٠٢/١٠؛ شرح الأشموني: ٣٤/٢؛ شرح المفصل: ١٣٣/٦؛ همع الهوامع: ٥١/٢.

٢/ البيت بلا نسبة في شرح الأشموني: ٣٢٤/٢؛ والدرر: ٣٩/٥؛ وهمع الهوامع: ٥١/٢؛ والشاهد فيه نيابة ثاني المتضايفين عن الأول في التأنيث والأصل رائحة المسك نافحة من أردانها.

٣/ سنن النسائي الكبرى: باب تحريم الذهب على الرجال، ج٥، ص٤٣٦.

٤/ سورة الكهف: الآية (٥٩).

معرفة"[1].

كما أن المضاف إليه يقوم مقام المضاف في الإعراب فكذلك يقوم مقامه في التذكير والتأنيث والحكم؛ فقد ذكر المصنف حكماً وأغفل عن هذا الحكم فلزم التنبيه.

٢/١/١٨٩: حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة المضاف الثالث مقامهما:

قال: "تنبيه: قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب نحو: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾[2]. أي: وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم. ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾[3]. كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت، ومنه قوله:

فَأَدرَكَ إِرقالَ العَرادَةِ ظَلعُهَا ** وَقَدْ جَعَلَتني مِن حَزيمَةَ إِصبَعَا[4]

أي: ذا مسافة إصبع"[5].

قد يحذف أكثر من مضاف فيقوم الأخير مقام الأول، وهذا من إضافاته

١/ شرح الأشموني: ٢/٨٧٣.

٢/ سورة الواقعة: الآية (٨٢).

٣/ سورة الأحزاب: الآية (١٩).

٤/ البيت للكلحبة اليربوعي في خزانة الأدب: ٤/٤٠١؛ وشرح اختيارات المفضل: ص١٤٦؛ ولسان العرب: مادة (حرم)، ١٢/١٢٧، ومادة (بقي)، ١٤/٨١؛ وللأسود بن يعفر في ملحق ديوانه: ص٦٨؛ وشرح المفصل: ٣/٣١؛ وللأسود أو الكلحبة في المقاصد النحوية: ٣/٤٤٢؛ ولرؤبة في مغني اللبيب؛ ٢/٦٢٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢/٣٢٥؛ والشاهد فيه: من حزيمة إصبعا، يريد ذا مسافة إصبع فحذف المضاف والمضاف إليه وأقام المضاف الثاني مقامهما؛ الإرقال: بكسر الهمزة نوع من السير، والعرادة: اسم فرس.

٥/ شرح الأشموني: ٢/٨٧٤.

لِما لَمْ يذكره ابن مالك. وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾[1]. التقدير: وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم، فحذف كلمتي بدل وشكر وكلاهما مضاف وأقام المضاف إليه الأخير وهو (رزق) مقام الأول وهو (بدل).

٢/١/١٩٠: المحذوف مقابل لِما عليه قد عطف:

قال: "تنبيه: الجر والحالة هذه مقيس، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي واستفهام كما ظن بعضهم. والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه كالجر بدون عطف في قوله: رأيت التيمي تيم عدي: أي: أحد تيم عدي، ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾[2]. أي: عرض الآخرة كذا قدره الناظم وجماعة وقيل: التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة، وبه قدره ابن أبي الربيع[3] في شرحه للإيضاح، وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلاً لِما عليه قد عطف بل مقابلاً له"[4].

ذكر ابن مالك في ألفيته جواز الحذف إذا كان المحذوف مماثلاً لِما عليه قد عطف، وفي هذا التنبيه أضاف أنه يجوز الحذف إن كان مقابلاً لِما عليه قد

١/ سورة الواقعة: الآية (٨٢).

٢/ سورة الأنفال: الآية (٦٧).

٣/ هو: عبد الله بن أحمد بن عبيد الله... الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي... إمام أهل النَّحو في زمانه ولد سنة ٥٥٩هـ... أخذ القراءات عن ابن أبي هارون التميمي... صنف (شرح الإيضاح) و(شرح سيبويه) و(شرح الجمل)... مات سنة ٦٨٨هـ؛ البغية: ٢/١٢٥-١٢٦.

٤/ شرح الأشموني: ٢/٨٧٥.

عطف، كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾. فكلمة (الآخرة) مجرورة في قراءة من قرأها كذلك مضاف إليه والتقدير: تريدون عرض الدنيا والله يريد دائم الآخرة فالمضاف إليه المحذوف مقابل للمذكور وهو عرض وليس مماثلاً له.

٢/١/١٩١: عطف مضاف إلى مثل المحذوف:

قال: "تنبيه: ما ذكره الناظم هو مذهب المبرِّد، وذهب سيبويه إلى أن الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه رجل، فصار قطع الله يد من قالها ورجل، ثم أقحم رجل بين المضاف الذي هو يد والمضاف إليه الذي هو من قالها. قال بعض شراح الكتاب: وعند الفراء الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف في الكلام[١].

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف وذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف نحو: قطع الله يد ورجل من قالها، التقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه (يد) وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه، أي أن المضاف إليه الثاني دلَّ على الأول المحذوف، وعند الفرَّاء: "الاسمان المضافان متصاحبين في الاستعمال الكلامي الكثير كاليد والرجل وقبل وبعد، أضيفا معاً للمضاف إليه المذكور ولا شيء محذوف ولا متقدم ولا متأخر عن مكانه وفي هذا راحة وتيسير ولكن الأول أدقَّ"[٢].

٢/١/١٩٢: حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله:

قال: "تنبيه: قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على

١/ شرح الأشموني: ٢/٨٧٧.

٢/ النَّحو الوافي: ٣/١٦٦.

مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أبي برزة الأسلمي ﷺ: غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وثماني"[1] بفتح الياء دون تنوين والأصل ثماني غزوات هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري"[2].

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله -عكس المسألة السابقة- وذلك إذا كان معطوفاً إلى مثل المحذوف نحو سبع غزوات أو ثماني، بفتح الياء بلا تنوين والتقدير ثماني غزوات وهو ما ذكره الناظم.

٢/١/١٩٣: الفصل بـ(إمَّا):

قال: "تنبيه: زاد في الكافية الفصل بإمَّا كقوله:

هُما خُطتَّا إمَّا إسارٌ ومِنَّةٌ * * وإما دَمٌ، والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ[3]"[4].

١/ صحيح البخاري: الجامع الصحيح المختصر، كتاب الجمعة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة، حديث رقم (١١٥٣)، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، ٤٠٥/١.

٢/ شرح الأشموني: ٨٧٨/٢.

٣/ البيت لتأبط شراً في ديوانه: ص٨٩؛ وجواهر الأدب: ص١٥٤؛ وخزانة الأدب: ٤٩٩/٧، ٥٠٠، ٥٠٣؛ والدرر: ١٤٣/١؛ وشرح التصريح: ٥٨/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص٧٩؛ وشرح شواهد المغني: ٩٧٥/٢؛ ولسان العرب: مادة (خطط)، ٢٨٩/٧؛ والمقاصد النحوية: ٤٨٦/٣؛ وبلا نسبة في الخصائص: ٤٠٥/٢؛ ورصف المباني: ص٣٤٢؛ وشرح الأشموني: ٣٢٨/٢؛ ومغني اللبيب: ٦٤٣/٢؛ والممتع في التصريف: ٥٢٦/٢؛ وهمع الهوامع: ٤٦/١، ٥٢/٢؛ والشاهد فيه قوله: "هما خطتا إمَّا إسار" حيث رويت "إسارٍ" بالرفع والجر والشاهد في رواية الجر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(إمَّا) والشاهد في رواية الرفع حذف نون المثنى من (خطتا) للضرورة الشعرية؛ إسار: اسر؛ أجدر: أحق؛ المعنى: ليس لي إلاَّ واحدة من خطتين عن زعمكم: إمَّا إسار والتزام منكم إن رأيتم العفو وإمَّا قتل وهو أولى وأجدر، وهذا تهكم واستهزاء.

٤/ شرح الأشموني: ٨٨١/٢.

هذا التنبيه من إضافاته لِما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى، وفيه الفصل بـــ(إمَّا) بين المضاف والمضاف إليه، وهو ما لَمْ يذكره في المنظومة.

٢/١/١٩٤: المسائل التي تختص بالشعر في الفصل بفاعل المضاف:

قال: "تنبيه: من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف كقوله:

نَرَى أسْهُماً لِلمَوتِ تُصْمِي ولاَ تُنْمِي ** ولاَ تَرْعَوى عَنْ نَقْضِ أهْوَاؤُنَا العَزمِ[١]

وقوله:

مَا إنْ وَجَدْنَا لِلهَوَى مِنْ طِبّ ** ولاَ عَدِمْنَا قَهْر وَجْدُ صَبِّ[٢]

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي كما في قوله:

أَنْجَبَ أَيَامَ والِدَاهُ به[٣]

١/ البيت بلا نسبة في شرح الأشموني: ٣٢٩/٢؛ والمقاصد النحوية: ٤٨٨/٣؛ والشاهد فيه قوله: "نقض أهواؤنا العزم" حيث فصل بين المضاف (نقض) وبين المضاف إليه وهو قوله: (العزم) بفاعل المصدر وهو قوله: (أهواؤنا) مع أن الفاعل متعلق بالمضاف وهو ضعيف، والتقدير: عن نقض العزم أهواؤنا، أي عن أن تنقض أهواؤنا العزم.

٢/ الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك: ١٩٠/٣؛ شرح الأشموني: ٣٢٩/٢؛ والدرر: ٤٩/٥؛ وشرح التصريح: ٦٧/٢؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٤٩٣؛ والمقاصد النحوية: ٤٨٣/٣؛ وهمع الهوامع: ٥٣/٢؛ والشاهد فيه قوله: "قهر وجد صب" حيث فصل بين المضاف وهو قوله قهر والمضاف إليه (صب) بفاعل المضاف، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله: (قهر) والمضاف إليه هو (صب) مفعول ذلك المصدر والفاصل هو (وجد) فاعل المصدر.

٣/ البيت للأعشى في ديوانه: ص٢٨٥؛ والدرر: ٤٩/٥؛ وشرح التصريح: ٥٨/٢؛ ولسان العرب: مادة (بخل)، ٦٤٦/١١؛ والمحتسب: ١٥٢/١؛ والمقاصد النحوية: ٤٧٧/٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١٨٦/٣؛ وشرح الأشموني: ٣٢٨/١؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٤٩٤؛ ولسان العرب: مادة (نجب)، ٧٤٨/١؛ ومجالس ثعلب: ص٩٦؛ وهمع الهوامع: ٥٣/٢؛ والشاهد فيه قوله: أنجب أيام والداه به "إذ نجلاه" ففصل بين المضاف وهو قوله:=

البيت ويحتمل أن يكون منه، وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله:

فَإِنَّ نِكاحَهَا مَطَرٍ حَرامُ[1]

بدليل أنه يروي أيضاً بنصب مطر ورفعه، والتقدير: فإن نكاح مطر إياها أو هي. ومنه الفصل بالفعل الملغي، كقوله:

بأي تراهم الأرضين حلُّوا[2]

أي: بأي الأرضين، زاده في التسهيل، وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله:

مُعاوِدُ جُرأَةٍ وَقتَ الهَوادي ** أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبوسُ[3]

="أيام" والمضاف إليه وهو قوله: "إذ نجلاه" بأجنبي وهو قوله "والداه" وهو فاعل "أنجب" ولا علاقة له بالمضاف.

١/ البيت للأحوص في ديوانه: ص١٨٩؛ والأغاني: ٢٣٤/١٥؛ وأمالي الزجاجي: ص٨١؛ وخزانة الأدب: ١٥١/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٧٦٧/٢، ٩٥٢؛ وشرح التصريح: ٥٩/٢؛ والعقد الفريد: ٨١/٦؛ والمقاصد النحوية: ١٠٩/١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١٩٢/٣؛ وشرح الأشموني: ٣٢٩/٢؛ ومغني اللبيب: ٦٧٢/٢؛ والشاهد فيه قوله: "نكاحها مطر حرام" حيث يروى برفع "مطر" ونصبه وجرِّه، وأمَّا الرفع فعلى أن "نكاحها" مصدر أضيف إلى مفعوله، و"مطر" فاعله، والتقدير: فإن نكاح مطر إياها. وأمَّا النصب فتأويله أن "نكاحها" مصدر مضاف إلى فاعله، و"مطر" مفعوله، والتقدير فإن نكاح مطر هي. وأمَّا الجر، وهو المراد هنا، فعلى أن "نكاح" مصدر مضاف إلى "مطر" ويحتمل أن يكون "مطر" حينئذ بفاعل المضاف، فتطابق رواية نصب "مطر" ويحتمل أن يكون "مطر" في هذه الرواية فاعلاً، فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية الرفع.

٢/ البيت مجهول القائل، وهو من شواهد العيني: ٤٩٠/٣؛ والشاهد فيه قوله: "بأي تراهم الأرضين" فإن التقدير بأي الأرضين "تراهم حلّوا" ففصل بالفعل.

٣/ البيت لأبي زبيد في ديوانه: ص٩٨؛ والدرر: ٥٠/٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني:=

أراد معاود وقت الهوادي جرأة. وحكى ابن الأنباري: هذا غلام إن شاء الله أخيك ففصل بـ"إن شاء الله"[1].

في هذا التنبيه ذكر المسائل التي تختص بالشعر في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومنها:

الفصل بفاعل المضاف؛ أي: أن يقع المضاف اسماً مشبهاً الفعل في العمل رافعاً بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه أو أجنبي، أو الفصل بالمفعول أو الفعل الملغي، أو المفعول لأجله، أو الجملة الشرطية، وهذا التنبيه يدل على دقة الأشموني واطلاعه على آراء سابقيه.

٢/١/١٩٥: اتصال لدى، وعلى بالضمائر وحكم الألف فيها:

قال: "تنبيه: يستثنى مِمَّا تقدم ألف (لدى) و(على) الاسمية فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء، ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو: لديه وعليه ولدينا وعلينا"[2].

في هذا التنبيه ذكر أن لدى وعلى الاسمية تقلب ألفهما ياء عند اتصالهما بياء المتكلم، وهذا تقييد لقول ابن مالك "وألفاً سلم" أي إن ما كان آخره ألفاً كالمثنى والاسم المقصور تبقى الألف عند اتصاله بياء المتكلم فتقول: يداي،

=٣٢٩/٢؛ وشرح التصريح: ٦٠/٢؛ والشاهد فيه قوله: "معاود جرأة وقت الهوادي" حيث فصل بين المضاف وهو قوله "معاود" والمضاف إليه وقت بالمفعول "جرأة" وذلك للضرورة الشعرية؛ أشم: من الشمم: الارتفاع، والتكبر؛ عبوس: من العبوس، الكلوح، والتقطب؛ يصف الشاعر رجلاً بظهور الكبر، ومعاودة الحرب في وقت ظهور الهوادي لأجل جرأته في الحرب؛ شرح الأشموني: تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ٥٣٢/٢.

١/ شرح الأشموني: ٨٨٣/٢.

٢/ المرجع السابق: ٨٨٨/٢.

عصاي، غلاماي، وذكر صاحب الهمع: "قلبها في لدى وإلى وعلى الاسمية أكثر وأشهر في اللغات من السلامة"[1]. كما ذكر في هذا التنبيه أن ذلك ليس خاصاً بياء المتكلم وحدها وإنما تقلب الألف ياء عند اتصالها بجميع الضمائر، وهذه من الملاحظات الدقيقة التي لاحظها الأشموني.

٢/١/١٩٦: مخالفة المصدر لفعله في بعض الأمور:

قال: "تنبيه: يخالف المصدر فعله في أمرين، الأول: أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافا ومذهب البصريين جوازه، وإليه ذهب في التسهيل. الثاني أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم"[2].

يعمل المصدر عمل الفعل بشروط ويخالف المصدر الفعل في بعض الأمور ذكرت في هذا التنبيه، فذكر أمرين أحدهما ساند فيه رأي البصريين في أن مرفوع المصدر قد يكون نائب فاعل نحو: سرني إعطاء الدينار الفقير، أمَّا الفعل فإنه يعمل وجوباً بلا شرط. ثانيهما ذكر فرقاً ثانياً بين المصدر والفعل في أن المصدر يجوز حذف فاعله من غير أن يتحمل ضميره، نحو: سرني تكريم العاملين. ولا يجوز ذلك في الفعل لأنه إن لَمْ يبرز فاعله كان ضميراً مستتراً، كما تقدم في باب الفاعل، فـ"تكريم مصدر مضاف إلى مفعوله وهو (العاملين)" والفاعل محذوف جوازاً أي تكريمكم أو تكريم الناس أو نحو ذلك.

٢/١/١٩٧: إعمال المصدر المضاف والمنون والمحلى بأل:

قال: "تنبيه: لا خلاف في إعمال المضاف، وفي كلام بعضهم ما يشعر

١/ همع الهوامع: ٢/٥٣.

٢/ شرح التسهيل: ٢/٨٩٠.

بالخلاف. والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيون، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر. وأمَّا الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين"[1].

في هذا التنبيه نلاحظ اهتمام الأشموني بالخلاف النحوي بين مدرستَي البصرة والكوفة، وهو في هذا التنبيه يذكر أن المصدر المضاف يعمل أكثر و من هذا يستنتج أن هناك خلافاً في هذه المسألة ثم يذكر في المصدر المنون ويشير فيه إلى الخلاف ويوافق البصريين وأمَّا المصدر المحلي بأل فأشار فيه أيضاً إلى الخلاف ورجح البصريين فهو قليل في السماع ضعيف في القياس. وفي هذا التنبيه يتضح لنا أن الأشموني رجل بصري المذهب ولكنه أيضاً يذكر آراء الكوفيين ويعلل لها في كثير من الأحيان.

٢/١/١٩٨: تقدير العامل مع المصدر العامل:

قال: "تنبيه: ظاهر قوله إن كان ذلك شرط لازم وقد جعله في التسهيل غالباً. وقال في شرحه: وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك. ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: سمع أذني أخاك يقول ذلك"[2].

ذكر في هذا التنبيه أنه ليس تقدير المصدر بأحد الأحرف الثلاث شرطاً في عمله، ولكن الغالب يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: سمع أذني زيداً يقول ذلك[3]. وهذا التنبيه مِمَّا يدل على أن ليس تقديره بأحد الثلاثة، دليل عمله مع امتناع التقدير نحو: ضربي زيداً قائماً، وإن إكرامك زيد

١/ شرح الأشموني: ٨٩٢/٢.

٢/ المرجع السابق: ٨٩٣/٢.

٣/ شرح التسهيل: ٤٣٩/٢.

أحسن.

٢/١/١٩٩: شروط أخرى لإعمال المصدر:

قال: "تنبيه: لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب، أحدها: أن يكون مظهراً فلو أضمر لَمْ يعمل خلافاً للكوفيين وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف، ثانيها أن يكون مكبراً فلو صغر لَمْ يعمل. ثالثها: أن يكون غير محدود فلو حُد بالتاء لَمْ يعمل. وأمَّا قوله:

يُحَايي بِهِ الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمُ ** بِضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ[1]

فشاذ. رابعها: أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبني ضربك المبرح زيداً؛ لأنَّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما، فإن ورود ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر. فلو نعت بعد تمامه لَمْ يمنع. والأَولى أن يُقال غير متبوع بدل غير منعوت لأنَّ حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك. خامسها: أن يكون مفرداً، وأمَّا قوله:

قَد جَرَّبوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُم ** أَبا قُدامَةَ إِلاَّ المجْدَ وَالفَنَعا[2]

١/ البيت بلا نسبة في حاشية يسن: ٦٢/٢؛ والدرر: ٢٤٣/٥؛ وشرح الأشموني: ٣٣٥/٢؛ وشرح قطر الندى: ص٢٦٣؛ والمقاصد النحوية: ٥٢٧/٣؛ والشاهد فيه قوله: "بضربة كفيه الملا نفس راكب" فإن ضربة مصدر محدود وأضيف إلى فاعله ونصب (الملا) وهو مفعول به وهذا النصب شاذ لأنَّ المصدر المحدود لا يعمل فإذا ورد حكم بشذوذه؛ يحايي: من الإحياء؛ الجَلْدُ: القوي الصلب؛ الحازم: الضابط؛ الملا: أراد التراب؛ يمدح الشاعر مسافراً أحيا بالماء الذي أعده للوضوء راكباً، واستعمل البديل (التيمم)؛ شرح الأشموني: تحقيق عبد الحميد السيد، ٥٤٧/٢.

٢/ البيت للأعشى في ديوانه: ص١٥٩؛ وتذكرة النحاة: ص٤٦٣؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٦٩٤؛ لسان العرب: مادة (جرب)، ٢٦١/١، ومادة (فنع)، ٢٥٧/٨؛ وبلا نسبة في

فشاذ. وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالاً أو مستقبلاً لأنهما مدلولا المضارع"[1].

يعمل المصدر عمل فعله وذكر المصنف شرطين للإعمال، وفي هذا التنبيه ذكر شروطاً أخرى، وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى[2]. والشروط التي ذكرها يسميها النحاة شروطاً عدمية أو سلبية، بمعنى أنه لا بد من عدم وجودها[3]، كما يدل هذا التنبيه أيضاً على اهتمامه بآراء غيره من العلماء، فذكر رأي الكوفيين في ذكرهم شرطاً للمصدر العامل عمل الفعل وهو ألاَّ يكون ضميراً، فلا يجوز حبِّي الأوطان عظيم وهو بلاداً أجنبية أقل والمراد حبي بلاداً أجنبية أقل فناب الضمير عن المصدر المحذوف. وهذا غير جائز إلاَّ عند الكوفيين، وذكر من الشروط ألا يكون مصغراً وذلك لبعده عن الفعلية فلا يعمل عمل الفعل، ومن شروطه أيضاً ألا يكون مختوماً بالتاء الدالة على الوحدة وذلك لأنها تعارض الدلالة الأصلية للمصدر. ومن الشروط أيضاً ألا يكون مفصولاً من معموله بتابع فلا بد أن تقع التوابع بعده مباشرة كل معمولاته من غير أن يكون هناك فاصل نحو: أعجبني ضربك المبرح زيداً، ومن الشروط أيضاً أن يكون مفرداً فإن ورد جمعاً فهو شاذ. ثم ذكر في هذا التنبيه أنه يعمل مطلقاً من غير قيد زمان

الأشباه والنظائر: ٣٩٤/٢؛ والخصائص: ٢٠٨/٢؛ وشرح الأشموني: ٢٣٥/٢؛ والشاهد فيه قوله: "فما زادت تجاربهم أبا قدامة" حيث أعمل المصدر مجموعاً وهو قوله "تجاربهم"= =في "أبا قدامة"؛ جربوه: من التجربة؛ أبا قدامة: يريد هوذة بن علي؛ الفنع: الكرم والعطاء والجود الواسع.

١/ شرح الأشموني: ٨٩٣/٢.

٢/ يُنظر، شرح التسهيل: ٤٣٤/٢.

٣/ النَّحو الوافي: ٢١٥/٣.

لأنَّ عمله ليس لأنه يشبه الفعل بل هو أصل للفعل ولذلك جاز إعماله في غير زمان مطلقاً.

٢/١/٢٠٠: إعمال اسم المصدر:

قال: "تنبيه: إعمال اسم المصدر قليل. وقال الصيمري[١]: إعماله شاذ وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير عمل"[٢].

في هذا التنبيه ذكر القياس ومعيار القلة، فذكر أن إعماله قليل رغم قياسيته.

٢/١/٢٠١: حكم تابع المصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله:

قال: "تنبيه: ظاهر كلامه جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين. وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل. وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر"[٣].

أشار في هذا التنبيه إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في المصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله، إذا اتبع أحدهما، فهل يجوز في التابع الاتباع على المحل؟ ويرجح رأي الكوفيين في جواز ذلك مستنداً إلى ورود السماع كعادته

١/ الصيمري هو: عبد الله بن إسحق الصيمري، النحوي، أبو محمد... له (التبصرة في النَّحو) كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب... أكثر أبو حيان من النقل عنه...؛ البغية: ٤٩/٢.

٢/ شرح الأشموني: ٨٩٧/٢.

٣/ المرجع السابق: ٩٠١/٢.

ويرى أن التأويل خلاف الظاهر؛ أي: بتقدير ما يرفع الفاعل وينصب المفعول وذلك لأنَّ الأصل عدم الحذف.

٢/١/٢٠٢: إعمال اسم الفاعل الماضي غير موصول به الألف واللام:

قال: "تنبيه: هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به. وأمَّا رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين. وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأمَّا المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد"[١].

في هذا التنبيه يشير إلى الخلاف بين الجمهور والكسائي في إعمال اسم الفاعل الماضي إذا لَمْ تتصل به الألف واللام، فالمعلوم أن اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي لَمْ ينصب المفعول به، بل يجب إضافته، وذكر في هذا التنبيه الاتفاق على أن اسم الفاعل المجرد من (أل) الموصولة في حالة مضيِّه وعدم مضيِّه يرفع الفاعل الضمير والخلاف في رفعه للاسم الظاهر مثل قولنا: كانت الأمطار أمس غاسلة الأشجار، فمن يرى أنه يرفع اسماً ظاهراً اشترط فيه صحة وقوع مضارعه موضعه من غير فساد في المعنى[٢].

وهذا التنبيه يوضح لنا اهتمام الأشموني بالآراء النحوية وترجيح أقواها من حيث الأدلة.

٢/١/٢٠٣: هل يعمل اسم الفاعل المصغر عمله فعله:

قال: "تنبيه: من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً أن لا يكون مصغراً

١/ شرح الأشموني: ٢/٩٠٦.

٢/ يُنظر، النَّحو الوافي: ٣/٢٤٨.

ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم: أظنني مرتحلاً، وسُوَيْراً فرسخاً؛ لأنَّ فرسخاً ظرف يكتفي برائحة الفعل. وقال بعض المتأخرين: إن لَمْ يحفظ له مكبر جاز كما في قوله:

ترَقرقُ في الأيدِي كُميت عصيرُها[1]

حيث رفع عصيرها بكميت. ولا حجة له أيضاً على إعمال الموصوف في قوله:

إذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعْتُ ** ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخليطِ المزايلِ[2]

إذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد، والتقدير: فقدت فرخين؛ لأنَّ

١/ البيت لمضرس بن ربعي في الدرر: ٢٦٦/٥؛ والمقاصد النحوية: ٥٦٧/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣٤٠/٢؛ وهمع الهوامع: ٩٥/٢؛ والشاهد فيه قوله: "كميت عصيرها" حيث أعمل اسم الفاعل المصغر (كميت) لأنَّ العرب لَمْ تنطق به مكبَّراً، وهذا مذهب المتأخرين من المغاربة؛ ترقرق: تلألأ ولمع؛ كُميت: من الكمتة الحمرة الشديدة التي تضرب إلى السواد من شدة حمرتها؛ شرح الأشموني: تحقيق عبد الحميد السيد، ٥٦٥/٢.

٢/ البيت لبشار بن أبي خازم وليس في ديوانه، وفي المقاصد النحوية: ٥٦٠/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣٤١/٢؛ ولسان العرب: مادة (فقد)، وفيه المزايل بدل المباين؛ والشاهد فيه قوله: "فرخين" حيث استدل الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف وأجيب بأن "فرخين" منصوب بإضمار فعل يفسره فاقد ويدل عليه. والتقدير: فقدت فرخين، ويؤيد بأنه ليس منصوباً بـ(فاقد) صفة غير جارية على الفعل في التأنيث؛ فاقد: هي المرأة التي تفقد ولديها؛ خطباء: بينة الخطب وهو الأمر العظيم؛ فرخين: تثنية فرخ وأراد به الولدين؛ رجعت: من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة: (إنا لله وإنا إليه راجعون)؛ الخليط المزايل: الخليط المباين؛ شرح الأشموني: تحقيق عبد الحميد السيد، ٥٦٦/٢.

فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيث فلا يعمل، إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها؛ لأنه بمعنى النسب. قال في (**شرح التسهيل**): ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة لأنَّ ضعفه يحصل بعدها لا قبلها، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً"[1].

في هذا التنبيه لَمْ يشر إلى خلاف واضح بين البصريين والكوفيين ومجمل رأيه يوافق البصريين في عمل اسم الفاعل المصغر عمل فعله، وأشار إلى رأي المتأخرين مِمَّا يدل على اطلاعه على آراء المتقدمين والمتأخرين، وفي عبارة لطيفة يذكر موافقة "(بعض أصحابنا) للكسائي" فلا يرفض الرأي رفضاً صريحاً وإنما يلمح به.

وفي هذا التنبيه أيضاً ذكر اشتراط عدم الوصف في إعمال اسم الفاعل في المفعول في الشواهد المنصوبة التي ذكرت، وضح أنها ليست منصوبة باسم الفاعل وإنما بتقدير فعل هو الناصب وفي هذا رد على الكسائي الذي استدل به على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف ثم ذكر الدليل على عدم الإعمال وأنه ليس منصوباً باسم الفاعل وإنما بفعل مضمر، وأن (قد) صفة غير جارية على الفعل في التأنيث. ولأنَّ التصغير يبعده عن شبه الفعل لأنه محمول في العمل على الفعل المضارع والمضارع من الأفعال لا يُصغَّر ولكن في هذا التنبيه ذكر أن اسم الفاعل إذا لَمْ يستعمل إلاَّ مصغراً ولَمْ يلفظ به مكبراً جاز إعماله؟ وهذا من دقائق النَّحو التي تدل على ثقافة الأشموني النحوية.

٢٠٤/١/٢: الاستفهام المقدر كالاستفهام الملفوظ في العمل:

١/ شرح الأشموني: ٩٠٧/٢.

قال: "تنبيه: الاستفهام المقدر أيضاً كالملفوظ نحو: مهين زيداً عمراً أم مكرمه؟ أي: أمهين"[1].

هذا التنبيه يعتبر من باب التكرار عند الأشموني لأنه ذكر في قول ابن مالك أو ولي استفهاماً: ملفوظاً به نحو: أضارب زيد عمراً، أو مقدراً نحو: مهين زيد عمراً أم مكرمه؟.

٢/١/٢٠٥: حكم الاسم الفضلة الذي يلي الوصف غير العامل:

قال: "تنبيه: يتعين في تلو غير العامل الجر بالإضافة كما أفهمه كلامه. وأمَّا غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً، نحو: هذا معطي زيد أمس درهماً، ومعلم بكر أمس خالداً قائماً. والناصب لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر. وأجاز السيرافي النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهاً بمصحوب الألف واللام وبالمنون. ويقوي ما ذهب إليه قولهم: هو ظان زيد أمس قائماً، فقائماً يتعين نصبه بظان لأنَّ ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي ظان وذلك ممتنع، إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي ظن، وأيضاً فهو مقتض له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات. ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأنَّ الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة"[2].

هذا التنبيه إضافة لِما ذكره ابن مالك في قوله:

وانصِب بـذِي الإعمَالِ تِلواً واخفِضِ ** وَهوَ لِنَصبِ مَا سِوَاهُ مُقتَضِي[3]

١/ المرجع السابق: ٢/٩٠٩.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٩١٥.

٣/ ألفية ابن مالك: ص٦٣.

واتفق العلماء على أن اسم الفاعل إذا أضيف لِما له مفعولان؛ وجب نصب الآخر، ولكن الأشموني في هذا التنبيه تعرض لرأي ذكره ابن مالك في كتابه (**التسهيل**)، إذ ذكر الخلافات النحوية التي وردت في اسم الفاعل غير العامل إذا تلاه أكثر من مفعولين، فلا خلاف في أن المفعول الأول يتعين جره، أمَّا ما تلاه فذكر آراء العلماء: إذ إن رأي الجمهور في قولنا هذا معطي زيداً أمس درهماً، أنه منصوب بفعل مقدر مدلول عليه باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي لاكتسابه الإضافة من الأول فصار كالمنون والمعرَّف بأل فيجوز أن يكون عاملاً مثلهما، وأمَّا الرأي فيرى أنه "ارتباطه بما يقتضيه لا بد منه والارتباط إمَّا بالإضافة وإمَّا بنصبه إياه وتنزل هذا منزلة رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر في مسالة الكحل ونظائره وإن كان أصلها المنع"[1].

٢/١/٢٠٦: حكم الضمير المتصل باسم الفاعل:

قال: "تنبيه: ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر، أمَّا المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو: هذا مكرمك. وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو: الدرهم زيد معطيكه، وقد سبق بيانه في باب الإضافة"[2].

في هذا التنبيه ميَّز بين الاسم الظاهر والضمير في الإضافة لاسم الفاعل وإن كان في محل نصب فهو مفعول في المعنى، وهنا ذكر فرقاً دقيقاً ففي قولنا "معطيكه" الهاء مفصولة بالكاف فلا يتأتى الجر بخلاف قولنا مكرمك فالضمير متصل اتصالاً مباشراً دون فاصل فهنا يتعين الجر بالإضافة.

٢/١/٢٠٧: تقديم النصب على الإضافة في متلو اسم الفاعل:

١/ شرح التسهيل: ٢/٤٠٥.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٩١٦.

قال: "تنبيه: فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل. وقال الكسائي: هما سواء وقيل الإضافة أولى للخفة"[1].

هذا التنبيه إشارة إلى ما ذكر في الألفية من قوله:

وانصِب بـِذِي الإعمَالِ تِلواً واخفِضِ

فقد ذكر النصب الأول إذ أنه الأصل كما يرى سيبويه وهذا أيضاً يدلُّ على دقة الأشموني إذ ذكر الأصل وفي هذا التنبيه عدم ترجيحه لرأي من الآراء التي ذكرها؛ إذ ساوى الكسائي بين الجر والنصب ورأى ثالث الجر طلباً للخفة ولكن ما ذكره في مقدمة تنبيهه من تقديمه النصب لأنه أولى يشعر بترجيحه لهذا الرأي.

٢/١/٢٠٨: ما ينفرد به اسم المفعول عن اسم الفاعل:

قال: "تنبيه: اقتضى كلامه شيئين، الأول: انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله: وقد يضاف ذا. وفي ذلك تفصيل: وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت إضافته إلى مرفوعه، فتقول: زيد قائمٌ الأب؛ برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه، وإن كان متعدياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقاً للفارسي، والجمهور على المنع. وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلاَّ فلا. وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسماع يوافقه كقوله:

مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلاَّماً وَإنْ ظَلَمَا

١/ المرجع السابق: ٢/٧١٩.

وَلاَ الكَرِيمُ بمَنَّاعٍ وَإنْ حُرِمَا[1]

وإن كان متعدياً لأكثر لَمْ يجز إلحاقه بالصفة المشبهة. قال بعضهم بلا خلاف. الثاني: اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدي لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب. وفي المتعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدي"[2].

ينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، هذا ما ذكره ابن مالك بقوله: "وقد يضاف ذا"، وفي هذا التنبيه مقارنة بين اسم الفاعل واسم المفعول:

١/ اسم الفاعل يؤخذ من الفعل اللازم نحو: قائم وقاعد، وهنا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بلا خلاف، نحو: زيد قائم الأب.

٢/ يؤخذ من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول، وهنا تمتنع إضافته إلى مرفوعه، مثل: زيد ظان بكر قائماً.

٣/ يؤخذ من مصدر الفعل المتعدي لمفعول واحد نحو: ضارب، ظالم، وهنا منع الجمهور إضافته إلى مرفوعه سواء حذف مفعوله أم ذكر، أمن اللبس أم لَمْ يؤمن، ذكر منصوبه أم حذف. واشترط بعضهم إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه ولا يذكر في الكلام، وذكر الأشموني الشاهد المذكور دليلاً على ذلك مِمَّا يؤكد أنه يؤيد مذهب ابن مالك وقد ذكر هذا التنبيه توضيحاً

١/ البيت بلا نسبة في الدرر: ٢٩٤/٢؛ وشرح الأشموني: ٣٤٦/٢؛ والمقاصد النحوية: ٦١٨/٣؛ وهمع الهوامع: ١٠١/٢؛ والشاهد فيه قوله: "ما الراحم القلب"، حيث أضاف اسم الفاعل (الراحم) إلى فاعله وحذف مفعوله اختصاراً.

٢/ شرح الأشموني: ٩١٩/٢.

لِما ذكره ابن مالك مجملاً. والذي يدلُّ على صحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى إلى واحد الشاهد المذكور: "أيها الراحم القلب" فقد أضاف (الراحم) إلى (القلب) وأصله فاعله.

٢/١/٢٠٩: من شروط إعمال الصفة المشبهة أن تكون للحال:

قال: "تنبيه: ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها لأنَّ ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال. فعبارته هنا أجود من قوله في (**الكافية**):

وَالاعْتِمَادُ اقْتَضَاء الحَالِ ** شَرْطَانِ فِي تَصْحِيحِ ذَا الإعْمَالِ[1]"[2].

في هذا التنبيه تعليق على بيت ابن مالك:

وَعمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى ** لَهَا عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَد حُدَّا[3]

إذ من شروط إعمال اسم الفاعل والصفة المشبهة أن يكونا للحال أو الاستقبال، وفي هذا التنبيه ذكر أن هذا ليس شرطاً للإعمال، بل هو ضرورة لأنها تدل على الثبوت، والثبوت ضرورته الحال، ونلاحظ في هذا التنبيه اهتمامه بكُتب ابن مالك الأخرى ومقارنة آرائه هنا وآرائه في (**شرح الكافية**)، ونلاحظ أنه هنا يرجح الرأي الأقرب للصواب بقوله: "فعبارته هنا أجود"، ولهذا الفرق الدقيق بين ما كان شرطاً للإعمال وما لَمْ يكن شرطاً فلزم التنبيه.

٢/١/٢١٠: شرط معمول الصفة المشبَّهة:

١/ شرح الكافية الشافية: ١/٤٧٢.

٢/ شرح الأشموني: ٣/٩٥٠.

٣/ ألفية ابن مالك: ص٦٧.

قال: "تنبيه: قول الشارح إن جواز نحو: زيد بك فرح، مبطل لعموم قوله: إن المعمول لا يكون إلاَّ سبباً مؤخراً مردود لأنَّ المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لِما فيها من معنى الفعل"[1].

يشترط في معمول الصفة المشبهة ألاَّ يكون إلاَّ سبباً نحو: زيد حسن وجهه، أو زيد حسن الوجه، ولا يجوز أن نقول زيد حسن عمراً، وفي هذا التنبيه ذكر جواز أن "زيدٌ بك فرح"، هذا المثال يبطله عموم ما ذكر من "أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلاَّ سبباً، أي: اسماً ظاهراً متصلاً بضمير يعود على الموصوف لفظاً أو تقديراً كما ينقض ما اتفقوا عليه أيضاً من أن معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها، وذلك لأنَّ (بك) في المثال الذي ذكر في التنبيه ليس سبباً، وهو متقدم على الصفة المشبهة". ذكر كذلك أن المعمول الذي تعمل فيه الصفة المشبهة يشترط فيه معنى الفعل والجار والمجرور يشمل ذلك؛ لأنَّ الجار والمجرور يتعلق بالفعل لذلك نجد في الجار والمجرور رائحة الفعل لذلك لزم التنبيه.

٢/١/٢١١: إعمال الصفة المشبهة في الضمير البارز:

قال: "تنبيه: ذكر في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً كقوله:

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أنتَ في السِّلْـ ** ـمِ وَفي الحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُ[2]

فعلم أن مراده بالسببي ما عدا الأجنبي فإنها لا تعمل فيه"[1].

١/ شرح الأشموني: ٣/٩٥٢.

٢/ البيت بلا نسبة في شرح الأشموني: ٢/٣٥٦؛ والمقاصد النحوية: ٣/٦٣٣؛ والشاهد فيه قوله: "حسن الوجه طلقه أنت" حيث عمل (حسن الوجه) وهو صفة مشبهة في الضمير البارز (أنت) مع أنه غير سببي، وقد شرط أن يكون معمول الصفة المشبهة سبباً بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبي.

يشترط في معمول الصفة المشبهة أن يكون سببياً، والمراد بالسببي المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً ومعنى، وفي هذا التنبيه ذكر إعمال الصفة المشبهة في الضمير البارز وهو غير سببي، وهو من إضافاته لابن مالك من كتبه الأخرى، فمراده بالسببي ألاَّ يكون أجنبياً، وذلك أن الصفة المشبهة لا تعمل في الأجنبي، ولكن عملها في الموصوف لا إشكال فيه.

٢/١/٢١٢: معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل:

قال: "تنبيه: تقدم أن معمول الصفة يكون ضميراً، وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من (أل) نحو: مررت برجل حسن الوجه جميلة، ونصب إن فصلت، أو قرنت بأل، فالأول نحو: (هم أحسن وجوهاً وأنضرهموها). والثاني نحو: الحسن الوجه الجميله"[٢].

معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل وحكم هذا الضمير جر بالإضافة إن باشرته وخلت من (أل) مثل: مررت برجل حسن الوجه جميله، ونصب على التشبيه بالمفعول به إن فصلت مثل: هم أحسن وجوهاً وأنضرهموها أو قرنت بأل مثل مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمره، والمراد بالانفصال هو انفصال الصفة المشبهة من الضمير الذي تعمل فيه مثل (كرامهموها) قال في (**شرح التسهيل**): "ويتعين النصب: بلا خلاف في الضمير الذي انفصلت الصفة منه بضمير آخر كقولك: قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها"[٣]. والأصل في صحة هذا الاستعمال ما روى الكسائي من قول بعض العرب: "هم

١/ شرح الأشموني: ٣/٩٥٢.

٢/ شرح الأشموني: ٣/٩٦٧.

٣/ شرح التسهيل: ٢/٤٢١.

أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها". وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى.

٢/١/٢١٣: حكم إضافة الصفة المفردة والمثناة والجمع:

قال: "تنبيه: إنما تأتي مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت. فإن كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق في باب الإضافة"[١].

في هذا التنبيه ذكر شرطاً في جواز إضافة الصفة المشبهة مطلقاً وذلك إذا كانت مثنى مثل: "الحسنا وجهيهما والحسَنُو وجوههم، فالتخفيف حاصل في الصفة، فيجوز عند سيبويه، لكن على قبح كما في حسن وجهه"[٢].

٢/١/٢١٤: شرط ما بعد فعل التعجب القياسي:

قال: "تنبيه: شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعِل أن يكون مختصاً لتحصل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله، فلا يجوز ما أحسن رجلاً ولا أحسن برجل"[٣].

في هذا التنبيه ذُكر أنه لا يتعجب إلاَّ من المختص إمَّا بتعريف نحو: ما أحسن زيداً، أو بوصف نحو: ما أسعد رجلاً اتقى الله، ولا يُقال: ما أحسن رجلاً. فالمتعجب منه مخبر عنه في المعنى ولا يكون "إلاَّ مختصاً من معرفة وقريب

١/ شرح الأشموني: ٩٦٧/٣.

٢/ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: للإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (٥٧٠-٦٤٦هـ)، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، ٦٨٦هـ، تحقيق د. عبد العال سالِم مكرم، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، عالم الكتب القاهرة، ٤١٥/٤.

٣/ شرح الأشموني: ٩٧٤/٣.

منها بالتخصيص لأنه مخبر عنه في المعنى"[1]. وهذا ما لَمْ يذكره الناظم نصاً، فأشار إليه الأشموني من خلال الأمثلة التي ذكرها ابن مالك في الألفية.

٢/١/٢١٥: التعليل لجواز حذف المتعجب منه:

قال: "تنبيه: إنما جاز حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلاً لأنَّ لزومه للجر كساه صورة الفضلة؛ فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لَمْ يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء، وردَّ بوجهين، أحدهما: لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع. والآخر: إن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كـ(نا) من أكرم بنا"[2].

الفاعل في صيغة التعجب "أفعل بـ" يجوز حذفه، وذكر في هذا التنبيه المسوغ لحذفه وهو كونه فضلة، وذلك للزومه الجر؛ فالباء في هذه الصيغة تلزم معنى التعجب "ويدلُّ على أن المجرور بها في موضع الفاعل وأن الفعل لا يتجزأ إبقاء اللفظ على صورة واحدة في خطاب الواحد المذكر والواحدة المؤنثة، والمثنى والمجموع، فتقول: يا عمرو أحسن بزيد، ويا عمران أحسن بزيد، ويا عمرون أحسن بزيد، ويا هند أحسن بزيد، ويا هندات أحسن بزيد"[3]. ثم ذكر رأياً آخر وهو أن الضمير الواقع فاعلاً في صيغة أفعل به، هل يجوز حذفه أم استتاره؟ ثم ذكر أن الاستتار هو رأي الفارسي ولكنه يؤدي إلى أمرين هما: لزوم الإبراز في التثنية والجمع، وأن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كما مثل: الضمير (نا) في أكرم بنا.

١/ همع الهوامع: ٢/٩١.

٢/ شرح الأشموني: ٣/٩٧٥.

٣/ المقرب ومعه مثل المقرِّب لابن عصفور، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ص١١٤.

٢/١/٢١٦: شروط أخرى لفاعل نعم وبئس:

قال: "تنبيه: اشتراط كون الظاهر معرفاً بأل أو مضافاً إلى المعرف بها، أو إلى المضاف إلى المعرف بها وهو الغالب. وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله:

فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا ونِعْمَ شَهَابُهَا

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته. وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة كقوله:

فَنِعمَ صاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُم

وَصاحِبُ الرَكبُ عَثمانُ بنِ عَفّانا[1]

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج، وخصه عامة الناس بالضرورة. وزعم صاحب البسيط أنه لَمْ يرد نكرة غير مضافة، وليس كذلك بل ورد، لكنه أقل من المضاف نحو: نعم غلام أنت، ونعم تيم، وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة: بئس عبد الله أنا إن كان كذا، وقوله ﷺ: «**نعم عبد الله هذا**». وكقوله:

١/ البيت لكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر: ٢١٣/٥؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص١٠٠؛ والمقاصد النحوية: ١٧/٤؛ وله أو لأوس بن مفراء أو لحسان بن ثابت في خزانة الأدب؛ وفيها أن صاحب الخزانة راجع ديوان حسان بن ثابت ولَمْ يجده فيه: ٤١٥/٩، ٤١٧؛ وشرح المفصل: ١٣١/٧؛ وليس في ديوان حسان؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢٧١/٢؛ والمقرب: ٦٦/١؛ وهمع الهوامع: ٨٦/٢؛ والشاهد فيه قوله: "فنعم صاحب قوم" حيث جاء فاعل نعم نكرة مضافة إلى مثلها، وهذا جائز عند الكوفيين وضرورة عند البصريين.

بِـئسَ قَومُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا ** فَقَرَوا جارَهُمُ لَحْماً وَحِر[1]

وكأن الذي سهل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه (أل) وإن لَمْ تكن معرفة. وأجاز المبرِّد والفارسي إسناد نعم وبئس إلى الذي نحو: نعم الذي آمن زيد، كما يسندان إلى ما فيه أل الجنسية، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس، لأنَّ كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسراً للضمير المستتر فيهما إذا نزعت منه، والذي ليس كذلك، قال في (**شرح التسهيل**): ولا ينبغي أن يمنع لأنَّ الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به"[2].

الغالب في فاعل نِعْمَ وبِئْسَ أن يكون معرفاً بأل أو مضافاً لِما فيه أل أو مفسراً بنكرة، وهذا ما ذكره ابن مالك في ألفيته، وفي هذا التنبيه أضاف أنواعاً أخرى وهي الإضافة إلى ضمير ما فيه أل نحو: نعم أخو الهيجا ونعم شهابها.

وأمَّا المضاف إلى النكرة فذكر فيه خلافاً، وكعادته في هذه المسائل أشار إلى معيار القِلَّة والكثرة وأيَّد فيه رأي الكوفيين وابن السراج، ويلاحظ في هذا التنبيه ذكره لعامة الناس وإنهم يرون أنه مختص بالضرورة، ثم يذكر رأياً آخر وهو

١/ البيت بلا نسبة في الدرر: ٢٠٦/٥، ٢١٧؛ وشرح الأشموني: ٣٧٢/٢؛ والمقاصد النحوية: ١٩/٤؛ وهمع الهوامع: ٨٥/٢؛ والشاهد فيه قوله "بئس قومُ اللهِ" حيث أسند (بئس) (قوم) المضاف إلى لفظة (الله) ومثل ذلك لا يجوز لأنَّ الشرط أن يكون فاعل (بئس) و(نِعم) إذا كان ظاهراً أن يكون معرَّفاً بـ(أل) ومضافاً إلى المعرف بـ(أل) وهاهنا ليس كذلك، لأنَّ (قوم) ليس معرفاً بـ(أل) ولا مضافاً إلى معرَّف بأل، ويروى "بئس عمرُ اللهِ قوم" والشاهد في هذه الرواية فصل (بئس) عن مرفوعها بالقسم.

٢/ شرح الأشموني: ٩٨٦/٣.

أنه ورد ولكنه أقل من المضاف، وهذا يدلُّ على سعة علمه واطلاعه على آراء الآخرين ومناقشتها، ثم ذكر إضافة نِعْمَ وبِئْسَ إلى (الذي) نحو: نِعم الذي آمن زيد، ثم ذكر أل الجنسية وفيها ذكر مسألة القياس والخلاف بين البصريين والكوفيين وهم يرون امتناع ذلك والتعليل أن أل مفسرة للضمير المستتر، ونلاحظ رأي الأشموني هنا وهو عدم المنع، أمَّا (الذي) فيرى أنه لا يمنع فيها ذلك بحجة أنها بمنزلة الفاعل، وخلاصة الرأي في أل أنه لا يجوز مطلقاً ولا يمنع مطلقاً فإن قصد بها الجنس جاز وإن قصد بها العهد امتنع.

أل الجنسية مثل: نِعم الوالد الشفيق يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة. وأمَّا العهدية فتكون لشيء معهود في الذهن نحو: بئس اللحم المشتراة. والشاهد مجيء فاعل بئس معرَّفاً بـ(أل) الجنسية متبعاً بمعرّف (أل).

٢/١/٢١٧: حكم تابع فاعل نِعْمَ وبِئْسَ:

قال: "تنبيه: لا يجوز اتباع فاعل نِعْمَ وبِئْسَ بتوكيد معنوي، قال في (**شرح التسهيل**) باتفاق، وأمَّا التوكيد اللفظي فلا يمتنع وأمَّا النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح في قوله:

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ ** لَبِئْسَ الفَتَى الْمَدْعُوُّ باللَّيلِ حَاتِمُ

قال في (**شرح التسهيل**): وأمَّا النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق، بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأنَّ تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد، وأمَّا إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر:

نِعمَ الفَتى المُرِّيُّ أَنتَ إِذا هُمُ[1]

وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما. وأمَّا البدل والعطف فظاهر سكوته في (**شرح التسهيل**) عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منهما إلاَّ ما تباشره نعم"[2].

في هذا التنبيه إشارة لِما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى، إذ هو من إضافاته لِما لَمْ يذكره في هذا الموضع، وفيه يتحدث عن التوابع بعد فاعل نِعْمَ وبِئْسَ، وذلك أن فاعلهما قائم مقام الجنس إذا كان ذا جنس أو هو الذي يجمع أكمل الخصال في المدح إن كان المقام مقام مدح، وأكملها في الذم إن كان مكان ذم، وبعض التوابع توافق ذلك وبعضها يخالفه وهو ما ذكره في هذا التنبيه، إذ إن التوكيد اللفظي لا يمتنع نحو: نِعم الرجلَ الرجلُ زيد، وأمَّا التوكيد المعنوي والذي يعني رفع توهم المجاز بما ظاهره الحقيقة، وفاعل نِعْمَ وبِئْسَ بخلاف ذلك.

وأمَّا النعت فقد ذكر فيه خلافاً مِمَّا يدلُّ على سعة اطلاعه وذكره لآراء الآخرين فوروده في السماع يبيحه كقول الشاعر في الشاهد المذكور: "لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم" واستدل بالشاهد ورأيه فيه أن "لا ينبغي أن يمنع على الإطلاق، بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأنه حينئذ منافٍ لذلك القصد، وأمَّا إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من

١/ وتمام البيت: **نِعمَ الفَتى المُرِّيُّ أَنتَ إِذا هُمُ * * حَضَروا لَدى الحُجُراتِ نارَ المَوقِدِ**
وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ص٢٧٥؛ وخزانة الأدب: ٩/٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني: ٢/٩١٥؛ والمقاصد النحوية: ٤/٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٥/٧١؛ وشرح الأشموني: ٢/٣٧٣؛ ومغني اللبيب: ٢/٥٨٧؛ والشاهد فيه قوله: "نعم الفتى المري" حيث جاز وصف فاعل (نِعم) فإن (المري) صفة (الفتى) لا بدل منه.

٢/ شرح الأشموني: ٣/٩٩٠.

نعته حينئذ لإمكان أن ينوى في النعت ما نُوي في المنعوت"[1]. وابن السراج ينفي كون الشاهد المذكور نعتاً ويجوز أن يكون بدلاً[2]. ومِمَّا يدلُّ على اهتمامه بآراء النحاة ورفضها بطريقة مقبولة أن أبا علي وابن السراج أبيا النعت ولا حجة لهما، فرفض رأيهما واستنتج من سكوته وعدم ذكره للبدل والعطف إباحة جوازهما، ولكنه استدرك ووضع شرطاً لجوازهما وهو المباشرة للمعرَّف بأل والمضاف إلى المعرَّف بها. ما يصلح لمباشرة نعم وهو المعرف بأل ولو بواسطة مثل: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[3]. وخلاصة هذه الآراء إن كان التابع لا ينافي الغرض الموضوع للمدح أو الذم فلا مانع من ذكره وإن نافى الغرض فلا يجوز أن يكون تابعاً.

٢/١/٢١٨: حكم فاعل نِعم إن وقع نكرة:

قال: "تنبيه: ما ذكر من أن فاعل نِعم يكون ضميراً مستتراً فيها، هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نِعم، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: نِعم زيد رجلاً. وذهب الفرَّاء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلاَّ أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً. والأصل في قولك: نِعم رجلاً زيد، نِعم الرجل زيد، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل: نِعم رجلاً زيد، ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين، أحدهما: قولهم نِعم رجلاً أنت، وبئس رجلاً هو، فلو كان فاعلاً لاتصل بالفعل. الثاني: قولهم: نِعم رجلاً كان زيد فأعملوا فيه الناسخ"[4].

١/ شرح التسهيل: ٣٤١/٢.

٢/ الأصول في النَّحو العربي: لابن السراج: ١٢٠/١.

٣/ سورة الأنفال: الآية (٤٠).

٤/ شرح الأشموني: ٩٩٤/٣.

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَيَرفَعانِ مُضمَراً يُفسِّرُه ** مُمَيِّزٌ كَـ: (نِعمَ قَوماً مَعشَرُه)

أي: أن نِعْمَ وبِئْسَ يرفعان ضميراً مستتراً يفسره تمييز نحو: نِعم قوماً العرب، وفي هذا التنبيه ذكر اختلاف العلماء في الفاعل، فيرى الكسائي أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة هو الفاعل والنكرة منصوبة على الحال، ويجوز أن تتأخر، ويتفق الفرَّاء مع الكسائي في أن المخصوص هو الفاعل ولكنه يختلف معه في الاسم المنصوب، فبينما يراه الكسائي حالاً يراه الفراء تمييزاً، وفي هذا يتفق مع رأي الجمهور وهو الرأي الراجح، أي أن الفاعل ضمير مستتر، والاسم المنصوب تمييز ويرجح الأشموني هذا الرأي، ويعلل له بأن المخصوص ليس فاعلاً بدليل قولنا: نِعم رجلاً أنت وبئس رجلاً هو، فلو كان فاعلاً لاتصل، وذكر تعليلاً آخر بأن الناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ، ومثل له بقولهم: نِعم رجلاً كان زيداً، وهذا دليل على أن المخصوص لا يعرب فاعلاً.

٢/١/٢١٩: (ما) المتصلة بـ(نِعم) و(بئس) وإعرابها:

قال: "تنبيه: في (ما) إذا وليها اسم نحو: فنعما هي، ثلاثة أقوال، أحدها: أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص. وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرِّد وابن السراج والفارسي وهو قول الفرَّاء. وثالثها: أن (ما) مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم وأجازه الفرَّاء"[1].

اختلف في كلمة (ما) بعد نِعْمَ وبِئْسَ على ثلاثة أوجه:

١/ شرح الأشموني: ٣/٩٩٨.

١/ ألاَّ يقع بعدها شيء.

٢/ أن يقع بعدها جملة فعلية،

٣/ أن يقع بعدها اسم مفرد.

وفي هذا التنبيه علق على الوجه الثالث وذلك إذا وليها اسم نحو: (فنعما) فذكر أقوال العلماء في هذه المسألة، وهي أنها نكرة تامة فهي تمييز نحو: صادفت زيداً فنعما هو، والاسم بعدها مخصوص بالمدح أو الذم. وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهنا يذكر رأي سيبويه ونقله عنه المبرِّد وابن السراج والفارسي. ثم ذكر رأياً ثالثاً وهو أنها ركبت مع نِعْمَ وبِئْسَ فصارت كلمة واحدة وهي فعل ماض لإنشاء المدح والذم، والاسم بعدها فاعل وهذا الرأي ذكره الفرَّاء.

والمصنف ذكر مثالاً يجمع كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقاً بقوله: نِعم ما يقول الفاضل. وهذا التنبيه تفصيل لِما قاله مجملاً.

٢/١/٢٢٠: حكم تقديم المخصوص:

قال: "تنبيه: توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به، وهو خلاف ما صرح به في التسهيل"[١].

هذا التنبيه تعليق على قوله: "ويذكر المخصوص بعد مبتدا" ثم قوله وإن يقدم مشعر به كفى، ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأنَّ يكون مخصوصاً إذا أخر، وإنما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله: ويذكر المخصوص بعد أي غالباً، وبقوله: وإن تقدم مشعر به كفى عن ذكر المخصوص مؤخراً مع كون المقدم

١/ شرح الأشموني: ٣/١٠٠١.

مخصوصاً إن صلح أن يكون مخصوصاً إذا أخر وغير مخصوص إن لَمْ يصلح، وهذا مماثل لِما ذكره في الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقاً، وظاهر كلامه في التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقاً. ففي التسهيل ذكر أن المخصوص قد يذكر قبل نِعْمَ وبِئْسَ.

وما ذكره في التسهيل: "المخصوص بمفهومي نِعْمَ وبِئْسَ هو المقصود بالمدح بعد نِعْمَ، وبالذم بعد بِئْسَ، مثل: نِعم الرجل زيد، وبئس القرين عمرو"[1].

وما ذكره في الكافية: "أن المخصوص يتقدم على (نِعْمَ) ما يغني عن ذكره بعدها كقولنا: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾[2]. ثم بيَّن أن (نِعم) إذا ذكرت بعدما يغني عن المخصوص لا تتحمل ضميره عند أكثر العرب بل تأتي مجردة للإسناد إلى ما بعدها نحو: الزيدان نِعم الرجلان أو نِعم الرجلين، والزيدون نِعم الرجال ونِعم رجالاً"[3].

٢/١/٢٢١: شروط المخصوص بالمدح والذم:

قال: "تنبيه: حق المخصوص أمران: أن يكون مختصاً، أو أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نِعم. وبالذم بعد بِئس، فإن باينه أُوِّل نحو: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[4]. أي: مثل الذين كذبوا"[5].

في هذا التنبيه ذكر من شروط المخصوص: "مطابقة الفاعل معنى ولو

١/ شرح التسهيل: ٣٤٨/٢.

٢/ سورة الصافات: الآية (٧٥).

٣/ شرح الكافية الشافية: ٤٩٨/١.

٤/ سورة الجمعة: الآية (٥).

٥/ شرح الأشموني: ١٠٠١/٣.

بالتأويل كـــ: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾ أي: مثل الذين وكونه معرفة أو قريبـــاً منها"[1]. كما اشترط أن يكون معرفة أو نكرة مختصة بوصـــف أو بإضـــافة أو غيرها من وسائل التخصيص، وهذا من إضافاته لِما لَمْ يذكر في النظم.

٢/١/٢٢٢: مطابقة فاعل فعُل لفعل التعجب:

قال: "تنبيه: يجوز في فاعل فعُل المذكور الجر بالباء والاســـتغناء عـــن أل وإضماره على وفق ما قبله نحو:

حَبَّ بالزور الذي لا يُرى ** منه إلاَّ صفحةٌ أو لِمَامُ[2]

وفهم زيد والزيدون كرموا رجالاً، نظراً لِما فيه من معنى التعجب"[3].

إذا صيغ فعل على وزن فعُل في المدح والذم فيجوز في فاعله أن يجر بالباء مثل: حَبّ بزيد. وهنا ذكر أوجه الشبه بين فاعله وفاعل التعجب في صيغة أفعل بـــ، وهذا من دقائق الملاحظات التي ذكرها.

٢/١/٢٢٣: إعراب مخصوص حبذا:

قال: "تنبيه: لَمْ يذكر هنا إعراب المخصوص بعد حبذا، وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون مبتدأ واجب الحذف وإنما لَمْ يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصوص نِعم هذا على القول بأن ذا فاعـــل

١/ شرح الخضري: ٢/٥٨٣.

٢/ البيت للطرماح بن حكيم في الدرر: ٥/٢٣٢؛ والمقاصد النحوية: ٤/١٥؛ وبـــلا نســـبة في تذكرة النحاة: ص٦٨٧؛ ولسان العرب: مادة (زور)، ٤/٣٥٥؛ وهمع الهوامـــع: ٢/٨٩؛ والشاهد فيه قوله: "حَبَّ بالزور" حيث جرّ فاعل حبّ بالباء تشبيهاً بفاعـــل أفعـــل في= =التعجب و(حَب) للمدح والتعجب وأصلها (حَـــبُب) بضم العين.

٣/ شرح الأشموني: ٣/١٠٠٣.

وأمَّا على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه"[1].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في إعراب مخصوص حبذا وذكر أنه ذكره في كتبه الأخرى فهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

وفي هذا التنبيه ذكر حكم المخصوص بعد حبذا ولا حبذا فهو مبتدأ مخبر عنه بهما، أو خبر مبتدأ لا يظهر بعدهما والإعراب كما تقدم في نِعْمَ وبِئْسَ.

٢/١/٢٢٤: حذف المخصوص بعد حبذا:

قال: "تنبيه: يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نِعم كقوله:

ألا حبذا لولا الحياءُ وربما ** منحتُ الهوى ما ليس بالمتقارِبِ[2]

أي ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء"[3].

هذا التنبيه البسيط يذكر فيه جواز حذف المخصوص بعد حبذا، واستند في ذلك لِما ورد في السماع بالشاهد المذكور، وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في الألفية.

٢/١/٢٢٥: مطابقة أفعل التفضيل المضاف للمضاف إليه:

قال: "تنبيه: يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف، كما رأيت

١/ المرجع السابق: ١٠٠٦/٣.

٢/ البيت لمزار أو لمرداس بن هماس في الدرر: ٢٢٣/٥؛ وشرح شواهد المغني: ص٨٩٨؛= =والمقاصد النحوية: ٢٤/٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣٨٢/٢؛ ومغني اللبيب في ص٥٥٨؛ وهمع الهوامع: ٨٩/٢؛ والشاهد فيه حذف المخصوص بعد (حبذا) استغناء بما دل عليه، والتقدير (حبذا) حالتي معك، وهذا الحذف قليل.

٣/ شرح الأشموني: ١٠٠٦/٣.

وأمَّا ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[1]، فتقديره أول فريق كافر به"[2].

في هذا التنبيه ذكر الأشموني أن أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة يجب فيه مطابقة المضاف إليه مثل: زيد أفضل رجل وأفضل امرأة، وهما أفضل رجلين وامرأتين. وإن كان المضاف إليه مشتقاً جاز إفراده مع كون الأول غير مفرد كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، والتقدير: أول فريق كافر، فهو على حذف موصوف مطابق في المعنى، وأفرد كافراً باعتبار لفظ فريق[3].

ثم ذكر الشاهد في الآية القرآنية إذ بتقدير "أول كافر به" أي: فريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى، وأفرد كافراً باعتبار أفراد فريق في اللفظ.

٢/١/٢٢٦: امتناع عمل اسم التفضيل:

قال: "تنبيه: إنما امتنع نحو: رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، ونحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه؛ لأنَّ المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بني منه مفيداً فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت: رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، أو يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد، بمعنى يفوقه في الحسن، فأتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني. وكذا القول في ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنه، إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن من حيث تفوت الدلالة على التفضيل، أو قلت: ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع

١/ سورة البقرة: الآية (٤١).

٢/ شرح الأشموني: ٣/١٠١٦.

٣/ شفاء العليل: ٢/٦١٦.

حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بني منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل. ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لَمْ تستطع"[1].

هذا التنبيه تعليق على ما اشترطه ابن مالك لعمل اسم التفضيل، فهو لا يرفع الاسم الظاهر إلاَّ إذا ولي نفياً أو استفهاماً وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه مثل: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد"[2]. ففي المثال الأول الذي ذكره: (رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) يصح وقوع فعل بمعنى أفعل التفضيل ولكن العبارة غير منفية، أمَّا في المثال الثاني: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) إنما اشترط كون الظاهر سبباً لأنَّ ذلك يجعله صالحاً للقيام مقام المضمر فإن الاستغناء بالظاهر السببي عن المضمر كثير[3]. ففي قولنا ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فـ(الكحل) مرفوع بـ(أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه نحو: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كزيد.

٢/١/٢٢٧: إضافة شروط أخرى لعمل اسم التفضيل:

قال: "تنبيه: قال في (**شرح التسهيل**): لَمْ يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلاَّ بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك، وهل في الناس رجل

١/ شرح الأشموني: ١٠٢٧/٣.

٢/ من شواهد أوضح المسالك: ٢٩٨/٣؛ شرح التصريح: ١٠٧/٢؛ شرح ابن عقيل: ١٨٨/٢؛ الكتاب: ٣٢/٢.

٣/ الكافية الشافية: ٥١٠/١.

أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن"[1].

هذا التنبيه أيضاً من إضافاته لِما قاله ابن مالك، إذ ذكر النفي وفي هـذا التنبيه أضاف شروطاً أخرى، وهي النهي والاستفهام الذي يرد فيه معنى النفـي، ودلل ابن مالك على النفي بالمثال المذكور:

كَلَن تَرَى فِي النَّاسِ مِن رَفِيق ** أولَى بهِ الفَضلُ مَنَ الصِّدِّيقِ[2]

٢/١/٢٢٨: استعمال أفعل غير مراد به التفضيل:

قال: "تنبيه: قال في (**شرح الكافية**): أجمعوا على أنه لا ينصب المفعـول به، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعـل، نحـو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[3]. فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدلُّ عليه أعلم. ومنه قوله:

وَأَضرَبَ مِنّا بِالسُيوفِ القَوانِسا[4]

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل"[5].

في هذا التنبيه ذكر أن صيغة (أفعل) إذا لَمْ يرد بها التفضيل جاز أن تنصب

١/ شرح الأشموني: ١٠٢٨/٣.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٧١.

٣/ سورة الأنعام: الآية (١٢٤).

٤/ البيت لعباس بن مرداس في ديوانه: ص٦٩؛ ويُنظـر، الأصـمعيات: ص٢٠٥؛ وحماسـة البحتري: ص٤٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص٤٤١، ١٧٠٠؛ ولسان العـرب: مادة (قنس)؛ ونوادر أبي زيد: ص٥٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٣٤٤/١، ٧٩/٤، ١٠/٧؛ وشرح الأشموني: ٢٩١/١؛ ومغني اللبيب: ٦١٨/٢.

٥/ شرح الأشموني: ١٠٢٨/٣.

مفعولاً به لورود ذلك في القرآن الكريم كالآية المذكورة، وفي السماع كالشاهد المذكور، وذكر في التسهيل أنه قاصر على السماع أي: لا يقاس عليه. "لا ينصب اسم التفضيل مفعولاً به بل يعدى إليه باللام إن كان متعدياً لواحد: زيد أدعى للعلم وأبذل للمعروف، وإن كان متعدياً إلى اثنين عُدي إلى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثاني هو أكسى للفقراء الثياب، فاستعمال أفعل غير مراد به التفضيل كثير، فالنصب يكون بفعل محذوف وليس باسم التفضيل، لأنَّا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر"[1].

٢/١/٢٢٩: حكم تقديم التابع على المتبوع:

قال: "تنبيه: في قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه. وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين، فتقول: قام زيد العاقلان وعمرو. ومنه قوله:

ولَسْتُ مُقِرّاً للرِّجَالِ ظُلاَمَةً * * أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأكرمانِ وخَالِيَا[2]

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها"[3].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

يَتبعُ فِي الإِعرَاب الأسمَاءَ الأُوَل * * نَعتٌ وتَوكِيدٌ وَعَطفٌ وَبَدَل[4]

١/ مغني اللبيب: ٦١٨/٢.

٢/ البيت بلا نسبة في الدرر: ١٧/٦؛ وشرح الأشموني: ص٣٩٢؛ ومغني اللبيب: ٦١٦/٢؛ والمقاصد النحوية: ٧٣/٤؛ وهمع الهوامع: ١٢٠/٢؛ والشاهد فيه قوله: "عمي الأكرمان= =وخاليا" حيث قدَّم نعت المثنى بعد أن تقدم عليه أحد متبوعيه، والأصل عمي وخالي الأكرمان.

٣/ شرح الأشموني: ١٠٣١/٣.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٧٢.

فيمتنع تقديم التابع على متبوعه، وفي قول ابن مالك: "الأول" إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه[1]. وقد ذكر في هذا التنبيه أنه يجوز تقديم النعت على منعوته بشرط أن يكون غير مفرد أي مثنى أو جمع، كما يشترط أن يتقدم أحد متبوعيه وذلك كقولنا: قام زيد الفاضلان وعمرو. وهذا مِمَّا يدلُّ على دقة الأشموني في تناوله لبعض المسائل النحوية فهو يهتم بكل صغيرة وكبيرة. وقد اطلعت على أكثر شروح الألفية فوجدت القلة منهم[2] ذلك مِمَّا يدلُّ على اهتمامه بالسماع. فقد استشهد بالشاهد المذكور ورجَّح جواز ذلك لوروده في السماع.

٢/١/٢٣٠: عامل التابع والخلاف فيه:

قال: "تنبيه: اختلف في العامل في التابع؛ فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع، واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه"[3].

في هذا التنبيه ذكر الخلاف بين النحاة في عامل التابع، فبعضهم يرى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع، وبعضهم يرى أن العامل فيه هو التبعية، ورجح مذهب الجمهور في أن العامل هو العامل في المتبوع وأيده برأي سيبويه، وهو مذهب الناظم، وذلك مثل: رأيت رجلاً كريماً، فـ(كريماً) منصوب بـ(رأيت) كما نصبت رجلاً، وهو الرأي الأرجح الذي عليه الجمهور.

٢/١/٢٣١: جواز وصف المعرفة بالنكرة:

قال: "تنبيه: ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير، هو مذهب الجمهور وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعل الأوليان صفة

١/ شرح ابن عقيل: ١٩٠/٢.

٢/ يُنظر، همع الهوامع: ١٢٠/٢؛ ابن عقيل: ١٩٠/٢؛ حاشية الخضري: ٥٩٨/٢.

٣/ شرح الأشموني: ١٠٣٢/٣.

لآخران في قوله تعالى: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾[1]. وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقوله:

أبِيتُ كَأَنّي ساوَرَتني ضَئيلَةٌ ** مِنَ الرُقشِ في أَنيابِها السُّمُّ ناقِعُ[2]

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول"[3].

النعت يطابق المنعوت في التعريف والتنكير نحو: مررت بزيد الكريم، أو مررت برجل كريم، فالنعت يخصص متبوعه إن كان نكرة، وفي هذا التنبيه ذكر آراء العلماء في هل يجوز أن تنعت النكرة بالمعرفة أو العكس؟.

فالنكرة لا تنعت إلاَّ بنكرة، فمذهب الجمهور هو وجوب التبعية، ولكنه في هذا التنبيه يرجح هذا المذهب وما عداه فهو على سبيل التأويل أي: يجعل التابع بدلاً، فـ(الأوليان) أي الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما بدل من آخران، وناقع بدل من السم، ويصح جعل (الأوليان) خبر محذوف، أي: هما الأوليان، أو خبر (آخران) لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلاً من

١/ سورة المائدة: الآية (١٠٧).

٢/ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ص٣٣؛ وخزانة الأدب: ٤٥٧/٢؛ والحيوان: ٢٤٨/٤؛ والدرر: ٩/٦؛ وسمط اللآلىء: ص٤٨٩؛ وشرح شواهد المغني: ٩٠٢/٢؛ والكتاب: ٨٩/٢؛ ولسان العرب: مادة (طور)، ٥٠٧/٤؛ والمقاصد النحوية: ٧٣/٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣٩٤/٢؛ وهمع الهوامع: ١١٧/٢؛ والشاهد فيه رفع (ناقع) على الخبرية و(السم) مع إلغاء الجار والمجرور خبراً لـ(جاز) ومعنى ناقع منقوع.

٣/ شرح الأشموني: ١٠٣٤/٣.

الضمير في يقومان وجعل ناقع خبراً ثانياً للسم[1].

٢/١/٢٣٢: نعت المعرف بلام الجنس:

قال: "تنبيه: استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال: فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله:

وَلقدْ أَمرُّ على اللّئيمِ يسبُّني ** فأعِفُّ ثُمَّ أقولُ لا يعْنيني[2]

أن (يسبني) صفة لا حال، لأنَّ المعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئام. ومنه قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[3]، وقولهم: ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا"[4].

في هذا التنبيه مقارنة بين المعرف بلام الجنس والنكرة المخصوصة، ولوجود شبه دقيق بينهما جاز أن يوصَّف المعرَّف بلام الجنس بالنكرة، والأمثلة المذكورة توضح ذلك، فالمنعوت المعرف بأل الجنسية "يجوز نعته بالنكرة المختصة لتقارب

١/ يُنظر، حاشية الصبان: ٣/١٠٣٤.

٢/ البيت لرجل من سلول في الدرر ١/٧٨؛ وشرح التصريح: ٢/١١؛ وشرح شواهد المغني: ١/٣١٠؛ والكتاب: ٣/٢٤؛ والمقاصد النحوية: ٤/٥٨؛ ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات: ص١٢٦؛ ولعميرة بن جابر الحنفي في الحماسة: للبحتري، ص١٧١؛ وبلا نسبة في الأزهية: ص٢٦٣؛ والأشباه والنظائر: ٣/٩٠؛ والأضداد: ص١٣٢؛ وأمالي ابن الحاجب: ص٦٣١؛ وأوضح المسالك: ٣/٣٠٦؛ وجواهر الأدب: ص٣٠٧؛ وخزانة الأدب: ١/٣٥٧، ٣٥٨، ٣/٢٠١، ٤/٢٠٧، ٢٠٨، ٥/٢٣، ٥٠٣، ٧/١٩٧، ٩/١١٩، ٣٨٣؛ والخصائص: ٢/٣٣٨، ٣/٣٣٠؛ والدرر: ٦/١٥٤؛ ومغني اللبيب: ١/١٠٢.

٣/ سورة يسن: الآية (٣٧).

٤/ شرح الأشموني: ٣/١٠٣٥.

درجتها أو بما يقوم مقامها وهو الجملة"[1].

٢/١/٢٣٣: مطابقة الوصف الرافع لضمير المنعوت:

قال: "تنبيه: قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي إذا كان معناه له، فيقال: مررت برجل حسنة العين، كما يقال: حسنت عينه، حكى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه"[2].

يرى في هذا التنبيه أن الكثير في استخدام الوصف الرافع لضمير المنعوت أن يكون مطابقاً، وأمَّا عدم المطابقة كالأمثلة المذكورة في التنبيه فاستعمالها قليل، ففيه استخدام لمعيار القلة والكثرة عند الأشموني.

٢/١/٢٣٤: تثنية وجمع الرافع للنعت السببي:

قال: "تنبيه: أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الرافع للسببي وجمعه جمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث، فيقال: مررت برجل كريمين أبواه، وجاءني رجل حسنون غلمانه"[3].

هذا التنبيه تعليق على متن الألفية في قول ابن مالك:

وَهوَ لَدَى التَّوحِيدِ وَالتَّذكِيرِ أو ** سِوَاهُمَا كالفِعلِ فاقفُ مَا قَفَوا[4]

وفيه من أوجه الشبه بين الرافع للموصوف السببي والفاعل، إذ يجوز تثنية وجمع العامل على اللُّغة المذكورة: أكلوني البراغيث؛ فوجه الصلة بين الفعل

١/ النَّحو الوافي: عباس حسن، ٤٤٩/٣.

٢/ شرح الأشموني: ١٠٣٨/٣.

٣/ المرجع السابق: ١٠٣٨/٣.

٤ / ألفية ابن مالك: ص٧٢.

ورافع السببـــي المطابقة في التثنية والجمع.

٢/١/٢٣٥: اتحاد المنعوت وتعدد النعت:

قال: "تنبيه: قال في الارتشاف: والاختيار في: مررت برجلين كريم وبخيل القطع"[١].

هذا التنبيه البسيط ذكره هنا وتحدث عن هذه القاعدة بالتفصيل فيما بعده وفيما إذا اتحد المنعوت وتعدد نعته. فلا داعي للتنبيه هنا.

٢/١/٢٣٦: استغناء المنعوت عن جميع النعوت أو بعضها:

قال: "تنبيه: إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطـــوع ولا يعكس وفيه خلاف: قال ابن أبي الربيع الصحيح المنـــع. وقـــال صـــاحب البسيط الصحيح الجواز. ولو فرَّق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميـــع فيجوز والحالة الثالثة وهي الافتقار إلى البعض دون البعض فـــلا يجـــوز لكـــان مذهبا"[٢].

في هذا التنبيه ذكر حكم تعدد النعوت لواحد معرف، وذكر ثلاثـــة آراء "فإن تعيَّن مسماه بدونها كلها جاز اتباعها جميعاً وقطعها جميعاً واتباع بعضـــها وقطع بعض آخر، وذكر شرطاً لذلك هو تقديم النعت التابع على النعت المقطوع نحو: عرفت الإمام أبا حنيفة، المجتهدَ الذكيَ، العبقري... فيصح في النعوت الثلاثة النصب على الاتباع والرفع على القطع ويجوز النصب على الاتباع في بعض منها والرفع على القطع في غيره، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب تقديم النعت التابع على

١/ شرح الأشموني: ٣/١٠٤٤.

٢/ المرجع السابق: ٣/١٠٤٨.

المقطوع"[1].

٢/١/٢٣٧: حكم المنعوت النكرة إن تعددت نعوته:

قال: "تنبيه: إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع كقوله:

ويأوي إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ ** وشُعثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي[2]"[3].

هذا التنبيه من إضافاته لِما ذكره في كتبه الأخرى، وهو إشارة إلى قول ابن مالك:

وَاقطَع أوَ اتبِع إن يَكُن مُعَيِّناً

بِدُونِهَا أو بَعضِهَا اقطَع مُعلِنَا

إذ ذكر ابن مالك أنه إذا كان المنعوت مفتقراً إلى بعض النعوت دون بعض وجب الاتباع المفتقر وجاز فيما سواه القطع والاتباع[4]. وذكر في هذا التنبيه أن المنعوت إن كان نكرة فإنه يحتاج إلى نعت واحد ليخصصه مثل: أقبل فتى شجاع

١/ النَّحو الوافي: ٤٨٩/٣.

٢/ البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب: ٤٢/٢، ٤٣٢، ٤٠/٥؛ وشرح أبيات سيبويه: ١٤٦/١؛ وشرح أشعار الهذليين: ٥٠٧/٢؛ وشرح التصريح: ١١٧/٢؛ والكتاب: ٣٩٩/١، ٦٦/٢؛ ولأبي أمية في المقاصد النحوية" ٦٣/٤؛ وللهذلي في شرح المفصل: ١٨/٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ص٣٢٢؛ وأوضح المسالك: ٣١٧/٣؛ ورصف المباني: ص٤١٦؛ وشرح الأشموني: ٤٠/٢؛ والمقرب: ٢٥٥/١؛ والشاهد فيه قوله: عطفه شعث على عطل بالواو بالفاء لأنَّ الفاء تفيد التفرقة ويروى شعثاً بالنصب على إضمار فعل تقديره: وذكرهن شعثاً.

٣/ شرح الأشموني: ١٠٤٨/٣.

٤/ شرح الشافية الكافية: ٥١٩/١.

أمين، تقي، فيجوز في كلمتي أمين وتقي الرفع اتباعاً للمنعوت أو النصب على القطع.

ونلاحظ أن متن الألفية ذكر استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسألة استغنائه عن بعضها وافتقاره إلى بعضها الآخر وضحه في هذا التنبيه، أي أن المنعوت إن كان نكرة تعين في الأول من نعوته الاتباع لأجل التخصيص وجاز في الباقي القطع.

٢/١/٢٣٨: النعت المؤكد وحكمه من حيث الاتباع والقطع:

قال: "تنبيه: يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو: إلهين اثنين، والملتزم نحو: الشعري العبور، والجاري على مشاربه نحو: هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه"[١].

هذا التنبيه تقييد لإطلاقه كلمة النعت، إذ إن ما يعرف بالنعت المؤكد مستثنى من قاعدة الاتباع أو القطع.

٢/١/٢٣٩: تقديم النعت على العامل:

قال: "تنبيه: إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهِ﴾[٢]"[٣].

إن كان المنعوت معرفة جاز أن يتقدم على النعت، وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك إذ ذكر الحذف ولَمْ يذكر التقديم.

٢/١/٢٤٠: علمية ألفاظ التوكيد المعنوي:

١/ شرح الأشموني: ٣/١٠٤٩.

٢/ سورة إبراهيم: الآيتان (١، ٢).

٣/ شرح الأشموني: ٣/١٠٥٣.

قال: "تنبيه: ألفاظ التوكيد معارف: أمَّا ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأمَّا (أجمع) وتوابعه ففي تعريفه قولان، أحدهما: أنه بنية الإضافة ونسب لسيبويه والآخر بالعلمية علق على معنى الإحاطة"[1].

هذا التنبيه ذكر فيه أن ألفاظ التوكيد المعنوي الأصلية والملحقة بها معارف، "أمَّا الأصلية فهي معارف بسبب إضافتها إلى الضمير الرابط، فهي تكتسب منه التعريف، أمَّا ما أضيف إلى الضمير فظاهر مثل: كله، جميعه... الخ. واستثنى من ألفاظ التوكيد المعنوي (أجمع) وتوابعه فلا تلحق بها الضمائر فهي معارف بالعلمية وذلك لدلالتها على الإحاطة والشمول. فقد ذكر الأشموني رأيين ولكنه لَمْ يرجح أحدهما، وأرجح الرأي الثاني لأنَّ كل لفظ منها هو (علم جنس). وأمَّا الملحقة فإنها معارف بالعلمية لأنَّ كل لفظ منها هو علم جنس يدلُّ على الإحاطة والشمول"[2]. وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

٢/١/٢٤١: الفصل بالضمير المنفصل في التوكيد:

قال: "تنبيه: ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في (**شرح الكافية**) ونص عليه غيره، وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب"[3].

هذا التنبيه ذكر فيه التناقض في آراء ابن مالك، وذلك في توكيد الضمير المتصل، فيرى في الكافية: وجوب الفصل بضمير منفصل وذلك لئلا يقع اللبس مثل: هند ذهبت نفسها، وسعدى خرجت عينها، فإن لَمْ يذكر الفاصل لتبادر إلى الذهن معنى آخر غير معنى التوكيد، ويناقض ابن مالك هذا الرأي في شرحه

١/ شرح الأشموني: ٣/١٠٦١.

٢/ النَّحو الوافي: ٣/٥١٩.

٣/ شرح الأشموني: ٣/١٠٦٤.

للتسهيل إذ يرى أن يكون هناك مطلق فاصل ولو غير ضمير مثل: قوموا في الدار أنفسكم، فـ"يؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقاً"[1]. فنلاحظ أن رأيه هنا يطابق رأيه في (**شرح الكافية**): "فإن قصد تأكيد، بالنفس والعين لَمْ يجز إلاَّ بعد توكيده بضمير منفصل، قوموا أنتم أنفسكم، فلو قلت: قوموا أنفسكم، لَمْ يجز"[2].

٢/١/٢٤٢: آراء النحاة في توكيد الضمير المتصل المنصوب بمنفصل منصوب:

قال: "تنبيه: إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: رأيتك إياك، فمذهب البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد. قال المصنف: وقولهم عندي أصح لأنَّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت، والمرفوع تأكيد بإجماع"[3].

في هذا التنبيه ذكر خلاف النحاة في اتباع الضمير المتصل المنصوب بضمير منفصل، أيكون بدلاً أم توكيداً، فأشار إلى الخلاف ورجَّح رأي الكوفيين وذلك قياساً على المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فهو توكيد بإجماع.

٢/١/٢٤٣: وجوب العطف في عطف البيان:

قال: "تنبيه: يتعين أيضاً العطف ويمتنع الإبدال في نحو: هند ضربت زيداً أخاها، وزيد جاء الرجل أخوه، لأنَّ البدل في التقدير من جملة أخرى، فيفوت

١/ شرح التسهيل: ١٦٧/٣.

٢/ شرح الشافية الكافية: ٥٢٨/١.

٣/ شرح الأشموني: ١٠٧١/٣.

الربط من الأولى بخلاف العطف"[1].

في هذا التنبيه إشارة إلى موضع من المواضع التي لا يصلح فيها البيان للبدلية، وذلك أن البدل يكون بتكرار العامل، وإن كرر العامل في مثل قولنا: هند ضربت زيداً أخاها، حدث اختلال، فهنا يشير إلى أن في كلام الناظم قصوراً؛ إذ لَمْ يذكر هذه الصورة، وهذا مِمَّا يدلُّ على تعمقه.

٢/١/٢٤٤: حذف المعطوف عليه:

قال: "تنبيه: أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو: أعطيتك لا لتظلم، أي: لتعدل لا لتظلم"[2].

هذا التنبيه ذكر في أحكام لا، وكان ينبغي أن يؤخر إلى قوله: وحذف متبوع هنا استبح كما يرى صاحب الحاشية[3].

٢/١/٢٤٥: جواز توكيد الضمير المجرور:

قال: "تنبيه: في المسألة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو: مررت بك أنت وزيد، وهو مذهب الجرمي والزيادي. وحاصل كلام الفرَّاء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد"[4].

هذا التنبيه من إضافاته لابن مالك فقد ذكر وجهين للعطف على الضمير المجرور فأضاف هنا وجهاً آخر وهو جواز توكيده.

١/ شرح الأشموني: ١٠٧٦/٣.

٢/ المرجع السابق: ١١١٣/٣.

٣/ يُنظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١٩/٣.

٤/ شرح الأشموني: ١١١٩/٣.

٢/١/٢٤٦: العطف على الضمير المنفصل والمتصل:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقاً، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو: أنا وزيد قائمان، وإياك والأسد، نحو: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ﴾[١].

هذا التنبيه تفصيل لقول ابن مالك: إذ ذكر الضمير المتصل وهنا نبَّه إلى المنفصل فيجوز أن يعطف عليه مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً، ثم حدد المتصل المرفوع فأفهم كلامه جواز ذلك في المتصل المنصوب بلا شرط"[٢].

٢/١/٢٤٧: استغناء المعطوف عليه بالمعطوف:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً"[٣].

وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى إذ ذكر "ومن الاستغناء المعطوف بالواو عن المعطوف عليه بعد بلى وشبهها قولك لمن قال: ألم تضرب زيداً؛ بلى وعمراً، ولِمن قال: ألفت سعداً؟ نعم وأخاه، ومن الاستغناء عنه في ذلك قول بعض العرب: وبك وأهلاً وسهلاً، لِمن قال: مرحباً وأهلاً، أي: بك مرحباً وأهلاً وسهلاً"[٤].

ومن حذف ما عطف عليه بالفاء قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ

١/ سورة المرسلات: الآية (٣٨).

٢/ شرح الأشموني: ٣/١١١٩.

٣/ المرجع السابق: ٣/١١٢٢.

٤/ شرح التسهيل: ٣/٢٣٨.

﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾[1]. أي: فضرب فانفجرت. وقوله تعالى: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾[2]. أي: فضرب فانفلقت.

٢/١/٢٤٨: جواز تقديم المعطوف عليه:

"قال فيه أيضاً: وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة. وقال في الكافية: ومتبع بالواو قد يقدم موسطاً أن يلتزم ما يلزم، وظاهره جوازه في الاختيار على قلة. قال في شرحها: قد يقع -أي المعطوف- قبل المعطوف عليه إن لَمْ يخرجه التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت: موسطاً إن يلتزم ما يلزم. فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما أحسن وعمراً زيداً، ولا ما وعمراً أحسن زيداً، لعدم تصرف العامل. ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة:

كَأَنّـا عَلـى أَولادِ أَحقَـبَ لاحَهـا ** وَرَميُ السَّفَى أَنفاسَها بسِهامِ

جَنوبٌ دَوَت عَنها الثُناهي وَأَنزَلَت ** بِـها يَـومَ رَبَّـابِ السَّـفير خِيـامُ[3]

أراد لاحها جنوب ورمى السَّفي. ومنه قول الآخر:

وَأَنتِ غَريمٌ لا أَظُنُّ قَضاءَهُ ** وَلا العَنَزيَّ القارِظُ الدَهرَ جائيا[1]

١/ سورة البقرة: الآية (٦٠).

٢/ سورة الشعراء: الآية (٦٣).

٣/ البيتان لذي الرمة في ديوانه: ص١٠٧١؛ وشرح أبيات سيبويه: ٤٨٣/١؛ وشرح الأشموني: ٤٣٢/٢؛ والكتاب: ٩٩/٢، ١٠٠؛ ولسان العرب: مادة (سهم)، ٣١٠/١٢؛ البيت الأول؛ وبلا نسبة في جمهرة اللُّغة: ص٨٦٢؛ البيت الأول؛ والشاهد فيه أن (خيام) نكرة وهو وصف لـ(أولاد أحقب) فلو كان (أولاد أحقب) معرفة كان المضاف إليه معرفة وإذا صار معرفة لَمْ يجز أن يوصف بنكرة، وقد وقع في البيت ضرورة قبيحة وهو تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ لأنَّ قوله: (ورمي السفا) معطوف على جنوب.

أراد لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العتري"[٢].

في هذا التنبيه ذكر أن المعطوف بالواو قد يقع قبل المعطوف عليه، إن لَمْ يخرجه التقديم إلى التصدر أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف، أو تقدم عليه واستشهد لذلك كعادته بما سمع من الشعر. وهذا التنبيه من إضافاته لِما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى[٣].

٢/١/٢٤٩: موافقة البدل لمتبوعه في التذكير والتنكير:

قال: "تنبيه: قد فهم من كون البدل تابعاً إنه يوافق متبوعه في الإعراب، وأمَّا موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل. أمَّا التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۞ اللَّهِ﴾[٤]. في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۞ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾[٥]. والمعرفة من النكرة نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۞ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[٦]. والنكرة من المعرفة

١/ البيت لذي الرمة في ديوانه: ١٣٠٧/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٣٤٧/٢؛ وشرح الأشموني: ٤٣٢/٢؛ والشاهد فيه تقديم المعطوف وهو قوله: "ولا العتري" على المعطوف عليه وهو الضمير، والتقدير: لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العتري، والتقديم في مثل هذا جائز.

٢/ شرح الأشموني: ١١٢٣/٣.

٣/ يُنظر، شرح الكافية الشافية: ٥٧١/١.

٤/ سورة إبراهيم: الآيتان (١، ٢).

٥/ سورة النبأ: الآيتان (٣١، ٣٢).

٦/ سورة الشورى: الآيتان (٥٢، ٥٣).

نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[1]. وأمَّا الإفراد والتذكير وأضدادهما: فإن كان بدل كل وافقه متبوعه فيها ما لَمْ يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدراً نحو: ﴿مَفَازًا ۞ حَدَائِقَ﴾، أو قصد التفصيل كقوله:

وَكُنت كَذي رِجلَينِ رِجلٍ صَحيحَةٍ

وَرِجلٍ رَمى فيها الزَمانُ فَشلَّتِ[2]

وإن كان غيره من أنواع البدل لَمْ يلزم موافقته فيها"[3].

هذا التنبيه فيه إضافة لِما ذكره ابن مالك، فالتابع هو المشارك لِما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، فذكر في هذا التنبيه تفصيل ما أجمله ابن مالك، فالموافقة في التنكير والتعريف لا يلزم فيها الموافقة للمتبوع وأمَّا الإفراد والتذكير وأضدادهما فتوافق في بدل الكل ما لَمْ يكن المتبوع مصدراً كالأمثلة المذكورة في بدل الكل وأمَّا غيره من أنوع البدل فلا يلزم موافقتها.

٢/١/٢٥٠: إبدال المضمر من الظاهر والمضمر من المضمر:

قال: "قال في التسهيل: ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر. وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لَمْ يفد إضراباً"[4].

١/ سورة العلق: الآيتان (١٥، ١٦).

٢/ البيت لكثير عزة في ديوانه: ص٩٩؛ وأمالي المرتضى: ٤٦/١؛ خزانة الأدب: ٢١١/٥؛ شرح أبيات سيبويه: ٥٤٢/١؛ الكتاب: ٤٣٣/١؛ المقاصد النحوية: ٢٠٤/٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٤٣٨/٢؛ وشرح المفصل: ٦٨/٣؛ ومغني اللبيب: ص٤٧٢؛ والمقتضب: ٢٩٠/٤؛ والشاهد فيه قوله: "رجل صحيحة" حيث جاءت (رِجل) بدلاً من (رِجلين) وهذا البدل يعرف ببدل التفصيل من المجمل ويجوز الرفع على القطع.

٣/ شرح الأشموني: ١١٣٦/٣-١١٣٧.

٤/ المرجع السابق: ١١٤٠/٣.

هذا التنبيه مماثل لتنبيه سابق مرجحاً فيه رأي الكوفيين في إبدال المضمر من الظاهر والمضمر من المضمر واعتبره بعضهم بدلاً ولكن ابن مالك يرى أن الصحيح أنه توكيد. ومثال إبدال المضمر من المضمر: مررت بك أنت، ورأيتك إياك، فهي توكيد وأيَّد الناظم هذا الرأي وأمَّا إبدال المضمر من الظاهر فهو أيضاً توكيد مثل: رأيت زيداً إياه. فالمنصوب المنفصل نسبته من المنصوب المتصل نسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل، إذ لا فرق بينهما وذكر في كتابه التسهيل أن تمثيله لهذا النوع بأنه بدل جرياً على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضاً[1].

٢/١/٢٥١: بدل المضمن اسم الشرط:

قال: "تنبيه: نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو: من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه، وما تصنع إن خيراً أو شراً تجزَ به، ومتى تسافر إن ليلاً أو نهاراً أسافر معك"[2].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك بدل المضمن اسم الاستفهام، وذكر هنا بدل المضمن اسم الشرط وهو ما يسمى بدل التفصيل.

٢/١/٢٥٢: إبدال الجملة من المفرد:

قال: "تنبيه: تبدل الجملة من الجملة نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[3]، وقوله:

أقولُ لهُ ارحَلْ لا تقيمنَّ عِنْدَنَا

١/ شرح التسهيل: ١٩٢/٣.

٢/ شرح الأشموني: ١١٤٠/٣.

٣/ سورة الشعراء: الآيتان (١٣٢، ١٣٣).

وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدالها من المفرد كقوله:

إلى اللهِ أشكُو بالمدينةِ حاجةً

وبالشَّامِ أُخرَى كيفَ يَلْتَقِيانِ[1]"[2].

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، وجعل منه الناظم نحو: عرفت زيداً أبو من هو"[3].

الأصل في التوابع أن تكون في الأسماء المفردة وما خرج عن هذا الأصل كمجيء التوكيد في الجمل يخرج عن هذا الأصل، وفي هذا التنبيه ذكر ما خرج عن هذا الأصل وذلك للمناسبة بينهما فالجملة في تأويل المفرد. وهذا التنبيه من الآراء التي ذكرها ابن مالك في كتبه الأخرى ولَمْ يذكرها في منظومته.

٢/١/٢٥٣: حكم نداء المضمر:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقاً نحو: وشذ يا إياك قد كفيتك وقوله:

١/ البيت للفرزدق في خزانة الأدب: ٢٠٨/٥؛ وشرح التصريح: ١٦٢/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٥٥٧/٢؛ والمقاصد النحوية: ٢٠١/٤؛ وليس في ديوانه وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٤٠٨/٣؛ وشرح الأشموني: ٤٤٠/٢؛ والمحتسب: ١٦٥/٢؛ ومغني اللبيب: ٢٧/١، ٤٢٦؛ والمقتضب: ١٣٢٩/٢؛ وهمع الهوامع: ١٢٨/٢؛ والشاهد فيه قوله: "كيف يلتقيان" حيث جاءت هذه الجملة بدلاً من قوله: "حاجة" وقوله "أخرى" فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد والمعنى: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، وقال الدماميني: يحتمل أن يكون قوله: "كيف يلتقيان" جملة مستأنفة نبَّه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين.

٢/ شرح الأشموني: ١١٤٢/٣.

٣/ يُنظر، شرح التسهيل: ١٩٩/٣.

يا أَبجَرَ ابنَ أَبجَرٍ يا أَنتا[1]"[2].

هذا التنبيه إشارة على قول ابن مالك:

وَغَيرُ مَندُوبٍ ومُضمَرٍ وَمَا ** جَا مُستَغَاثاً قَد يُعَرَّى فَاعلَما[3]

وفيه تقييد لِما أطلقه ابن مالك، إذ ذكر مطلق الضمير، والمعلوم أن ضمير المتكلم والغائب نداؤهما ممنوع اتفاقاً، وذلك أنه لا يجوز حذف أداة النداء مع الضمير نحو: يا إياك قد كفيتك، لأنه إن حذف فاتت الدلالة على النداء، ويرى في هذا التنبيه أنه إن ورد فهو شاذ بل منعه بعضهم مطلقاً، والمضمرات من الأسماء لا تستعمل معها أداة النداء إلاَّ نادراً، ومن ذلك ما حكي من قولهم "يا إياك قد كفيتك" فهو في هذا التنبيه يخالف ابن مالك في رأيه إذ إنه ذكر مطلق الإطلاق وهو هنا يقيده، إذ ينادي ضمير المخاطب في نادر الكلام وضرورة الشعر، وقد يكون بصيغة المنصوب أو صيغة المرفوع كما استشهد بذلك في هذا التنبيه. وكان ينبغي التنبيه على نوع الضمير لأنَّ المصنف ذكر الضمير مطلقاً، وكان ينبغي التنبيه على أن ما استشهد به من نداء الضمير في الشاهد المذكور أنه في موطن رفع والمنادى منصوب، وذلك لأنه تعذر بناؤه على الضم فجيء به على صيغة الرفع.

١/ البيت للأحوص في ملحق ديوانه وشرح التصريح: ١٦٤/٢؛ والمقاصد النحوية: ٢٣٢/٤؛ ولسالِم بن دارة في خزانة الأدب: ١٣٩/٢، ١٤٣، ١٤٦؛ والدرر: ٢٧/٣؛ ونوادر أبي زيد: ص١٦٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف: ٣٢٥/١؛ وأوضح المسالك: ١١/٤؛ وسر صناعة الإعراب: ٣٥٩/١؛ وشرح الأشموني: ٤٤٣/٢؛ شرح عمدة الحافظ: ص٣٠١؛ وشرح المفصل: ١٢٧/١؛ والمقرب: ٧٦/١؛ وهمع الهوامع: ١٧٤/١؛ والشاهد فيه قوله: "يا أنتا" حيث نادى الضمير الذي يستعمل في موطن الرفع وهذا شاذ.

٢/ شرح الأشموني: ١١٤٧/٣.

٣/ ألفية ابن مالك: ص٨٠.

٢/١/٢٥٤: حكم المنادى إن كان نكرة مقصودة من حيث البناء والإعراب:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل: ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال، وحكاه في شرحه عن الفرّاء وأيده بما روي من قوله ﷺ في سجوده: «يا عظيماً يرجى لكل عظيم»[(١)]، وجعل منه قوله:

أَداراً بِحُزوَى هِجتِ لِلعَينِ عَبرَةً[(٢)]"[(٣)].

يبنى المنادى على ما يرفع به، وفي هذا التنبيه يذكر أنه إن كانت النكرة المقصودة موصوفة فالراجح نصبها إن كانت موصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فتكون أقرب للشبيه بالمضاف لذلك تنصب نحو: يا رجلاً كريماً أقبل، فالنداء بعد الوصف شبيه بالمضاف لذلك نصب، والتنبيه هنا على أن كلام المصنف هنا مقيد لعدم الوصف فنبه في هذا التنبيه إلى أنه منصوب ومسوغ النصب أنه نكرة في اللفظ، فالمنادى منصوب لشبهه بالمضاف لوصفه، يقول في التسهيل: "ويجوز في المفرد المعرف بالقصد والإقبال، إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء وإجراؤه مجرى النكرة في النصب، قال الفرَّاء النكرة المقصودة، الموصوفة المناداة تؤثر العرب

١/ لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٢٨٢/٥.

٢/ البيت لذي الرمة في ديوانه: ص٤٥٦؛ وخزانة الأدب: ١٩٠/٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ٤٨٨/١؛ والكتاب: ١٩٩/٢؛ والمقاصد النحوية: ٢٣٦/٤، ٥٧٩؛ وبلا نسبة في الأغاني: ١١٩/١٠؛ وأوضح المسالك: ٣٨٨/٤؛ وشرح الأشموني: ٤٤٥/٢؛ والمقتضب: ٢٠٣/٤؛ والشاهد فيه قوله: "أداراً" حيث نصب المنادى النكرة المقصودة بالنداء، والقياس فيه البناء على الضم، ومسوغ نصبه أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور ووقوعه موقع صفته فكأنه قال: أداراً مستقرة بحزوى فجرى لفظه على التنكير وإن كان معرفة مقصوداً بالنداء.

٣/ شرح الأشموني: ١١٥٢/٣.

نصبها يقولون أيا رجلاً كريماً أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مِمَّا ينصبون، قلت ويؤيد قول الفراء ما روي من قول النبي ﷺ في سجوده: «**يا عظيماً يرجى لكل عظيم**»"[1]. فالقياس البناء على الضم لأنه مفرد وهنا نصب ومسوغ النصب أنه نكرة في اللفظ وقعت موقع الصفة، فالتنبيه يتحدث عن المنادى المفرد العلم معرباً أم مبهماً، فهنا لَمْ يشر للخلاف ووافق البصريين.

٢/١/٢٥٥: حكم نداء (اثنا عشر واثنتا عشر):

قال: "تنبيه: إذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت: يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف، وإنما بني على الألف لأنه مفرد في هذا الباب، كما عرفت. وقال الكوفيون: يا اثني عشر، ويا اثنتي عشرة باليـاء إجراءً لهما مجرى المضاف"[2].

يوضح في هذا التنبيه أن المنادى إن كان مفرداً فيُبنى على ما يرفع به، ولذلك بُني على الألف، وهو حكم المنادى المفرد، ثم ذكر رأي الكوفيين وأنها منصوبة لأنها مضاف وهذا يدلُّ على اهتمامه بآراء النحاة من مدرستي البصرة والكوفة، فهل تعامل اثنا عشر واثنتا عشرة في النداء معاملة المفرد أو تضاف؟ أشار إلى الخلاف ولَمْ يصرِّح برأيه.

٢/١/٢٥٦: العامل في الاسم المنادى:

قال: "تنبيه: انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر. فأصل يا زيد عنده أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرِّد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل، فعلى المذهبين يا زيد جملة

١/ شرح التسهيل: ٢٤٩/٣.

٢/ شرح الأشموني: ١١٥٣/٣.

وليس المنادى أحد جزأيها، فعند سيبويه جزآها أي: الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرِّد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة، أي: الفعل والفاعل مقدر، والمفعول هاهنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديراً إذ لا نداء بدون المنادى"[1].

هذا التنبيه ذكر فيه اختلاف النحاة في العامل الذي ينصب به المنادى، فالجمهور على أنه منصوب بفعل مضمر وجوباً، فالمنادى مفعول به لذلك العامل سواء كان المنادى منصوباً لفظاً أم محلاً، مثل: يا زيدُ، ويا عبدَ الله.

ويرى أبو علي الفارسي أن عامله هو حرف النداء فهو ينوب مناب فعل تقديره (أدعو)، فالمنادى عنده ليس مفعولاً به بل يشبه المفعول به. والرأي الراجح هو رأي الجمهور. وهناك آراء أخرى، فرأي يرى أن الناصب له معنوي وهو القصد ورُدَّ هذا الرأي بأن العامل المعنوي يكون مع المرفوع وليس مع المنصوب[2]. وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك ونبَّه أيضاً إلى أن عبارة: يا زيد، جملة على المذهبين، وعلى المذهبين المنادى واجب الذكر ولكن الاختلاف بينهم في تقدير الفعل والفاعل؛ فعند سيبويه الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرِّد أن (يا) أحد الجزأين والفاعل مقدَّر.

٢/١/٢٥٧: حكم العلم المنادى إذا كان موصوفاً بـ(ابن):

قال: "تنبيه: شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم، وكلامه لا يوفي بذلك وإن كان مراده"[3].

١/ شرح الأشموني: ١١٥٦/٣.

٢/ يُنظر، شرح الخضري: ٦٤٦/٢.

٣/ شرح الأشموني: ١١٥٧/٣.

إن كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن متصلاً به مضافاً إلى علم جاز فيه الضم والفتح نحو: يا زيدُ بن سعيد، فذكر من شروط جواز الوجهين أن تكون كلمة (ابن) صفة وابناً في المثال محتملة للوصفية وغيرها ولذلك نبَّه إليها ذلك لأنَّ كلامه لا يوفي بذلك.

٢/١/٢٥٨: حكم تابع المنادى المضاف:

قال: "تنبيه: أجاز الكسائي والفرَّاء وابن الأنباري الرفع في نحو: يا زيد صاحبنا، والصحيح المنع؛ لأنَّ إضافته محضة، وأجازه الفرَّاء في نحو: يا تميم كلهم وقد سمع، وهو محمول عند الجمهور على القطع أي كلهم يدعى"[١].

تابع المنادى المضموم من حقه أن يكون منصوباً مفرداً كان أو غير مفرد؛ لأنَّ متبوعه مبني اللفظ منصوب المحل، مثل: يا زيدُ الحسن الوجه، فالإضافة فيه إضافة غير محضة، أمَّا إن كانت إضافته إضافة محضة كقولنا: يا زيد صاحبنا امتنع ذلك وذلك أن المنادى مفرد مبني على الضم والتابع مضاف إلى ضمير، ثم ذكر أن الفرَّاء استند إلى السماع والجمهور على سبيل التأويل، وهذا يدلُّ على اهتمام الأشموني بالآراء النحوية.

٢/٢٥٩/: حكم المنادى مع عطف النسق:

قال: "تنبيه: أجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمراً ويا عبد الله وبكراً"[٢].

يجوز الرفع والنصب قياساً على المنسوق المقرون بأل "وفي تعبيره بالإجازة إشارة إلى أنهم يجيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر"[٣]. فالنصب مراعاة للمحل.

١/ شرح الأشموني: ١١٦٦/٣.

٢/ المرجع السابق: ١١٦٨/٣.

٣/ يُنظر، حاشية الصبان: ١١٦٨/٣.

٢/١/٢٦٠: نعت المضاف المقرون بـــ(أل):

قال: "تنبيه: هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار والوجهان مجمـــع علـــى جوازهما إلاَّ فيما عطف على نكرة مقصودة نحو: يا رجل الغلام والغـــلام، فـــلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلاَّ الرفع"[١].

المراد من هذا الاختلاف؛ جواز الرفع والنصب وترجيح الرفـــع ولكنـــه اعترض على ما عطف على نكرة مقصودة نحو: يا رجل الغلام والغلام، فلا يجوز إلاَّ الرفع، ولكن ورود القراءة في قوله تعـــالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[٢]، بعطف الطير على جبال، يؤيد ذلك فإن منع العطف جاز ذلك.

٢/١/٢٦١: حكم المنادى بعد (أيها):

قال: "تنبيه: ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعـــد أي خـــبر لمبتدأ محذوف وأي مفصولة بالجملة، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ، بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف"[٣].

(أي): منادى مفرد مبني على الضم و(ما) زائدة، وهنا ذكر الخـــلاف في الاسم الذي يأتي بعد أي: والذي يجب فيه الرفع. فذكر هنا الخـــلاف النحـــوي واضطراب الآراء فيه، فأي وُصله إلى نداء ما فيه أل نحو: يا أيها الرجل، وهنـــا ذكر من الآراء الواردة رأي الأخفش: "لا تكون وصله وأن أيا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل"[٤]. ولكن هذا الـــرأي

١/ شرح الأشموني: ٣/١١٦٩.

٢/ سورة سبأ: الآية (١٠).

٣/ شرح الأشموني: ٣/١١٧١.

٤/ مغني اللبيب: ١/٧٨.

مردود لأنَّ ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية، وهذا التنبيه فيه من تعسف في الفهم ففي قولنا: (يا أيها الرجل)، لَمْ يصلح في الرجل إلاَّ الرفع لأنه المنادى حقيقة وأي متوصل بها إليه.

وذكر في هذا التنبيه بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف المجرور والجملة الفعلية وأجيب بأن ذلك لا يلزم وله أن ينوِ التزامهم فيها ضرباً من الصلة كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على رأيهم، ويرى ابن مالك بأنه لو صحَّ لجاز ظهور المبتدأ وأجاب أبو حيان بأن له أن يقول إنهم التزموا حذفه في هذا الباب لأنَّ النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم بخلاف غيره[1].

٢/١/٢٦٢: حكم نداء صفة (أي):

قال: "تنبيه: يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون إلاَّ مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله:

يَا أَيُّهَا الجاهِلُ ذُو التَنَزّي

لا تُوعِدَنِّي حَيَّةٌ بِالنَكْزِ[2]"[3].

يجب في صفة (أي) أن تكون مرفوعة، مفردة كانت أو مضافة وذلك في

١/ يُنظر، همع الهوامع: ١/١٧٥.

٢/ الرجز لرؤبة في ديوانه: ص٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه: ١/٤٧١؛ وشرح المفصل: ٦/١٣٨؛ والمقاصد النحوية: ٤/٢١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٥/١٦٩؛ وجمهرة اللُّغة: ص٨٢٥؛ والكتاب: ٢/١٩٢؛ والمقتضب: ٤/٢١٨؛ والشاهد فيه نعت (الجاهل) بقوله: (ذو التزي) بالرفع مع أنها مضافة وذلك لأنَّ الجاهل غير منادى فليس في موضع نصب حتَّى تنصب صفته على المحل.

٣/ شرح الأشموني: ٣/١١٧٢.

تابع الصفة كقولنا: (بارك الله بك يا أيها الطبيب الرحيم) فكلمة الرحيم صفة لصفة أي: وهو الطبيب، ولذلك تعيَّن فيها الرفع بالرغم من أنها في محل نصب، وذلك لأنَّ رفع التابع لا يتبع لأي حقيقة وذلك أن تابع الصفة "غير منادى فليس في موضع نصب حتَّى تنصب صفته على المحل"[1].

وهذا التنبيه يدلُّ على دقائق النَّحو عند الأشموني.

٢/١/٢٦٣: شرط الموصوف بـ(أي):

قال: "تنبيه: يشترط لوصف (أي) باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر في كلامه وفاقاً للسيرافي، وخلافاً لابن كيسان فإنه أجاز: يا أيها ذاك الرجل"[2].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَأيُّ هَذَا أيُّها الَّذِي وَرَد

وَوَصفُ أيٍّ بسِوَى هَذا يُرَد[3]

إذ إنه لو ورد لاشتملت الجملة الواحدة على خطابين لشخصين مختلفين. فلا يصح أن نقول يا خادمك لأنَّ النداء خطاب للمضاف مع أن المضاف إليه هنا ضمير لمخاطب آخر غير المضاف.

٢/١/٢٦٤: حكم نداء اسم الإشارة:

قال: "تنبيه: لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً بذي أل وفاقاً لابن عصفور والناظم كقوله:

١/ الكتاب: ١٩٢/٢.

٢/ شرح الأشموني: ١١٧٣/٣.

٣/ ألفية ابن مالك: ص٨٢.

أيُهَذانِ كُلا زَادَيكُما ** ودَعَانِي واغِلاً فيمن وغَلْ[1]"[2].

إذ نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه (أل) يا هذا الرجل الذي قام أبوه، وهذا التنبيه يدلُّ على تأييد الأشموني للسماع فقد سمع وصف المنادى باسم الإشارة ولَمْ ينعت اسم الإشارة باسم محلى بالألف واللام.

٢/١/٢٦٥: حكم تكرار المنادى المفرد المضاف:

قال: "تنبيه: صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين"[3].

في هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

في نَحوِ سَعدٍ سَعدَ الأوس يَنتَصِب[4]

وذلك في كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً مكرراً، فحكم المنادى الأول جواز النصب والرفع، ويذكر فيه تصريح ابن مالك في الكافية بأن الضم أحسن الوجهين يقول ابن مالك في كافيته:

وبانتصاب الثاني فُهْ والأول ** من زيد زيد ليعملان الذبل

ونحوه وإن ضممت الأولا ** والثاني منصوب فعلت الأمثلا[5]

وتقدير الضم على أنه منادىً مفرد.

١/ البيت بلا نسبة في الدرر: ٣/٣٣؛ وشرح الأشموني: ٢/٤٥٤؛ وشرح شذور الذهب: ص١٩٩؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٢٨١؛ ومجالس ثعلب: ص٥٢؛ والمقاصد النحوية: ٤/٢٣٩، ٢٤٠؛ وهمع الهوامع: ١/١٧٥؛ والشاهد فيه قوله: "أيهذان كلا" حيث وصف المنادى باسم الإشارة ولَمْ ينعت اسم الإشارة باسم محلى بالألف واللام.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١١٧٣.

٣/ المرجع السابق: ٣/١١٧٦.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٨٢.

٥/ شرح الكافية الشافية: ٢/١٦.

٢/١/٢٦٦: حكم تكرار اسم الجنس والوصف:

قال: "تنبيه: مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً بل اسم الجنس نحو: يا رجل رجل قوم والوصف نحو: يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم، وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلاَّ منوناً نحو: يا صاحباً صاحب زيد"[١].

ذكر في هذا التنبيه أن الاسم المنادى المفرد الذي تكرر لفظه؛ إن كان علماً فلا خلاف في تكراره، مثل: يا صاحباً صاحب زيد، ثم ذكر الخلاف في اسم الجنس -مثل: يا رجل رجل قوم- والوصف -مثل: يا صاحب صاحب زيد- بين البصريين والكوفيين، ولكنه لَمْ يرجح رأياً، فالكوفيون يشترطون في هذه المسألة شروطاً "فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول مثل: يا رجلُ رجلَ قوم، وفي الوصف مثل: يا صاحبُ صاحبَ زيد، ضمه بلا تنوين أو نصبه منوناً نحو: يا صاحباً صاحب زيد"[٢].

٢/١/٢٦٧: إذا وقع المنادى مفرداً مكرراً غير مضاف:

قال: "تنبيه: إذا كان الثاني غير مضاف نحو: يا زيد زيد، جاز ضمه بدلاً ورفعه ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل"[٣].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك؛ إذ ذكر حكم المنادى المفرد المكرر، إذا كان مضافاً كقوله: يا سعدُ سعدَ الأوس. وذكر في هذا التنبيه حكم المنادى إذا كان مفرداً مكرراً غير مضاف نحو: يا زيد زيد، فالكلام هنا على زيد الثاني، فذكر أنه يجوز أن يكون بدلاً، وهو الرأي الراجح لأنَّ البدل

١/ شرح الأشموني: ١١٧٦/٣.

٢/ شرح همع الهوامع: ١٧٧/٢.

٣/ شرح الأشموني: ١١٧٦/٣.

يكون على نية تكرار العامل فنقول: يا زيد يا زيد. وأمَّا الوجه الآخر الذي ذكره وهو إعرابه عطف بيان "ولا يصح أن يكون عطف بيان لأنَّ الشيء لا يبين بنفسه"[1]. وإنما صح البدل والبيان في الحالة السابقة التي يكون فيها الثاني مضافاً لتحقق شرطهما فيه.

٢/١/٢٦٨: حكم ياء المتكلم فيما إضافته غير محضة:

قال: "تنبيه: ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله، أمَّا الوصف المشبه للفعل فإنَّ ياءه ثابتة لا غير، وهي إمَّا مفتوحة أو ساكنة نحو: يا مكرمي ويا ضاربي"[2].

ميَّز في هذا التنبيه بين إضافة ياء المتكلم لِما كانت إضافته محضة وغير محضة، وذلك فهم من قول ابن مالك:

وَاجعَل مُنَادَىً صَحَّ إن يُضَفْ لِيَا * * كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْداً عَبْدِيا[3]

أمَّا ما كانت إضافته غير محضة فإنَّ ياءه ثابتة لا غير وهي إمَّا مفتوحة أو ساكنة: يا مكرمي، ويا ضاربي، فهو تعليق على متن الألفية وذلك من خلال قوله: "أشعر به تمثيله".

٢/١/٢٦٩: حكم صفة المستغاث:

قال: "تنبيه: إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو: يا لزيد الشجاع للمظلوم. وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملاً على الموضع"[4].

١/ النَّحو الوافي: ٥٦/٤.

٢/ شرح الأشموني: ١١٧٨/٣.

٣/ ألفية ابن مالك: ص٨٢.

٤/ شرح الأشموني: ١١٩٠/٣.

ذكر في هذا التنبيه وجهين للتابع وهو أن يكون مجروراً وذلك أن المنادى مجرور باللام في محل نصب فهو معرب واجب النصب "لأنه خرج بسبب الجار من قسم المفرد العلم ودخل في قسم المضاف تأويلاً"[1]. وكذلك فإن التابع يجوز فيه الجر مراعاة للفظ المنادى والنصب مراعاة للمحل شأنه شأن توابع المنادى فتقول: يا للطبيب الرحيم للمريض.

٢/١/٢٧٠: دخول مِنْ على المستغاث له:

قال: "تنبيه: قد يجرِ المستغاث من أجله بمن كقوله:

يَا للرِّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ ** لاَ يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينَا[2]"[3].

هذا التنبيه من إضافاته لِما سكت عنه ابن مالك وهو أن المستغاث له يجر بمن، وذلك لأنها تأتي للتعليل كاللام، وذلك إن كان مستنصراً عليه مثل: يا للرجال ذوي الألباب من نفر. فإن كان مستنصراً له تعيَّن جره باللام مثل: قول عمر: يا لله للمسلمين.

٢/١/٢٧١: ندبة الاسم المثنى:

قال: "تنبيه: أجاز الكوفيون أيضاً الإتباع في المثنى نحو: وا زيدانيه واختاره في التسهيل"[4].

١/ النَّحو الوافي: ١٣/٤.

٢/ البيت بلا نسبة في الدرر: ٤٤/٣؛ وشرح الأشموني: ٤٦٣/٢؛ والمقاصد النحوية: ٢٧٠/٤؛ وهمع الهوامع: ١٨٠/١؛ والشاهد فيه قوله "من نفر" حيث جر المستغاث من أجله بمن وذلك لأنها تأتي للتعليل كاللام؛ ذوي الألباب: أصحاب العقول؛ نفر: الرجال من ثلاثة إلى عشرة؛ السفه: خفة العقل؛ المردي: من الإرداء: الإهلاك.

٣/ شرح الأشموني: ١١٩٢/٣.

٤/ المرجع السابق: ١١٩٩/٣.

الغالب في الاسم المندوب أن يختم -جوازاً- بألف زائدة تتصل بـآخره، وهذا التنبيه ذكر فيه رأي الكوفيين ورجحه، فالبصريون يلتزمون فتح نون التثنية في ندبة المثنى فيقولون: وا زيدناه، والكوفيون يجيزون هـذا وأيضـاً أن يقـال: وا زيدانيه وهو عندي أولى من الألف[1]. وذلك لأمن اللبس لأنَّ قولنا وا زيدناه يلتبس بالعلم المختوم بالألف والنون المزيدتين، ولورود السماع بذلك.

٢/١/٢٧٢: ترخيم المنادى المبني:

قال: "تنبيه: قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لإخراج النكـرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الأعمى: يا جارية خـذي بيدي لغير معيَّنة، ولا في نحو: يا طلحة الخير، وأمَّا قوله: يا علقم الخير قد طالت إقامتنا، فنادر"[2].

هذا التنبيه تعليق على قوله:

وجوزنه مطلقاً في كل ما أنث بالهاء[3]

وفيه من إضافاته من كتاب التسهيل[4]. إذ ذكر فيه أنـه قيـد التـرخيم بإضافته للمنادى، ولَمْ يقل الترخيم على إطلاقه، ثم قيده بالمنادى المبني لـيعلم أن المنادى المعرب لا يرخم، وأن ما ورد منه فهو نادر كما ذكر.

٢/١/٢٧٣: ترخيم ما كان كناية عن مجهول:

قال: "تنبيه: منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة؛ لأنه كنايـة عـن المجهول الذي لا يعرف، وإطلاق النحاة بخلافه، وليس كونه كناية عن المجهـول

١/ شرح التسهيل: ٣/٢٧٥.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١٢٠٣.

٣/ ألفية ابن مالك: ص٨٤.

٤/ يُنظر، شرح التسهيل: ٣/٢٩٠.

بمانع لأنه علم جنس"[1].

هذا التنبيه يوضح دقة الأشموني؛ إذ لَمْ تذكر كثير من الكتب النحوية امتناع أو جواز مثل هذا الاسم في الترخيم، فكلمتا صلعمة وعلقمة كناية عن مجهول، ولذلك منع ابن عصفور فيهما الترخيم، ولكن الأشموني رجح أن كونها علم لجنس يجوز فيها الترخيم، يقول صاحب (**الهمع**): "زعم ابن عصفور أنه لا يجوز ترخيم صلعمة بن علقمة؛ لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف، قال أبو حيان فإطلاق النحويين يخالفه، وأيضاً وإن كان كناية عن مجهول فإنه علم، ألا ترى أنهم منعوه الصَّرف للعلمية والتأنيث فحكمه حكم أسامة للأسد"[2]. وأرى أنه يرخم لأنَّ كونه علم جنس أقوى من كونه كناية عن مجهول.

٢/١/٢٧٤: آراء النحاة في فتح التاء في كلمة (أميمة) عند الترخيم:

قال: "تنبيه: اختلف النحاة في قوله:

كِلِيْنِي لِهَمٍّ يا أُمَيمَةَ ناصِبِ[3]

١/ شرح الأشموني: ١٢٠٣/٣.

٢/ همع الهوامع: ١٨٢/١.

٣/ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ص٤٠؛ والأزهية: ص٢٣٧؛ وخزانة الأدب: ٣٢١/٢، ٣٢٥، ٢٧٢/٣، ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٧٥، ٢٢/١١؛ والدرر: ٥٧/٣؛ شرح أبيات سيبويه: ٤٤٥/١؛ الكتاب: ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣؛ وكتاب اللامات: ص١٠٢؛ ولسان العرب: مادة (كوكب)، ٧٢١/١، ومادة (نصب)، ٧٥٨/١؛ والمقاصد النحوية: ٣٠٣/٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب: ص١٢١؛ وجمهرة اللُّغة: ص٣٥٠، ٩٨٢؛ شرح الأشموني: ٤٦٩/٢؛ رصف المباني: ص١٦١؛ وشرح المفصل: ١٠٧/٢؛ والشاهد فيه قوله: "أميمة" حيث أن الهاء موجودة فيها، وهي مع ذلك مفتوحة مع أن حقها أن تكون مضمومة ووجه الفتح أنه قدر الكلمة المناداة مرخمة ثم أقحم التاء فزادها ولَمْ ينظر إليها، وجاز الحذف والإقحام لأنَّ النداء كثير الاستعمال محتمل للتغيير.

بفتح أميمة من غير تنوين، فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا: فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولَمْ ينون لأنه غير منصرف، وقيل بني على الفتح لأنَّ منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل في الدار، وأنشد هذا القائل:

يا ريح من نحو الشمال هُبِّي[1]

بالفتح، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير معتد بها وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه. وقيل فتحت اتباعاً لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف"[2].

هذا التنبيه تعليق على الآراء النحوية التي وردت في الشاهد النحوي: كليني لهم يا أميمة... إذ ذكر جواز الحذف والإقحام في الشاهد المذكور: يا أميمة، وذلك لأنَّ النداء كثير الاستعمال، فيحتمل التغيير وهو من إضافاته لِما قاله ابن مالك. فالتاء في كلمة (أميمة) مفتوحة في الترخيم وكان ينبغي أن تكون مضمومة، ومن المسوغات التي ذكرت لذلك أن كلمة (أميمة) مرخمة ثم أقحم التاء فزادها ولَمْ ينظر إليها وجاز الحذف والإقحام لأنَّ النداء كثير الاستعمال محتمل للتغيير "ولو لَمْ يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً فلَمَّا ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقها الهاء"[3].

١/ الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني: ٤٦٩/٢؛ والمقاصد النحوية: ٢٩٤/٤؛ والشاهد فيه قوله: "يا ريح" حيث بنى المنادى المفرد على الفتح على لغة بعض العرب والمشهور بناؤه على الضم.

٢/ شرح الأشموني: ١٢٠٤/٣.

٣/ الكتاب: ٢٠٧/٢.

ثم ذكر رأياً آخر للفتحة وأنها كفتحة دال يا زيد بن عمرو، اتباعاً لفتحة النون[1]. وهذا رأي المصنف وهو حركة الميم فيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها[2].

٢/١/٢٧٥: شروط الترخيم:

قال: "تنبيه: أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة، الأول: أن يكون مختصاً بالنداء فلا يرخم. نحو: فُل وفُلة. الثاني: أن لا يكون مندوباً. والثالث: ألاَّ يكون مستغاثاً. وأمَّا قوله:

كُلَّما نادى مُنادٍ مِنهُمُ ** يا لَتَيمِ اللَهِ قُلنا يا لِمَالِ[3]

فضرورة أو شاذ، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لَمْ يكن فيه (اللام) كقوله:

أَعَامَ لَكَ ابنِ صَعْصَعَة بنِ سَعْدِ[4]

والصحيح ما مرَّ"[5].

١/ يُنظر، حاشية الصبان: ٣/١٢٠٤.

٢/ المرجع السابق: ٣/١٢٠٤.

٣/ البيت لمرَّة بن الرواغ في المقاصد النحوية: ٤/٣٠٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة: ص١٦٤؛ وشرح الأشموني: ٢/٤٧١؛ وشرح التصريح: ٢/١٨٤؛ والشاهد فيه قوله: "يا لِمال" يريد يا لمالك حيث رخم المنادى المستغاث به الذي اتصلت به اللام وهذا شاذ أو ضرورة، ويرى ابن خروف أنه جائز.

٤/ البيت للأخوص أو الأحوص بن شريح في الكتاب: ٢/٢٣٨؛ والمقاصد النحوية: ٤/٣٠٠؛ وبلا نسبة في الدرر: ٣/٥٠؛ وشرح التصريح: ٢/١٨٤؛ وهمع الهوامع: ١/١٨١؛ والشاهد فيه قوله: "أعامِ" حيث رخم المستغاث الذي لَمْ تتصل به لام الاستغاثة، والأصل: عامرِ.

٥/ شرح الأشموني: ٣/١٢٠٧.

من الألفاظ ما لا يستعمل إلاَّ منادى والسماع الوارد في لفظها ما يقتضي قصرها على المنادى المبني على الضم، ولا تستعمل منادى مباشرة لأنها لا تكون مضافة ولا شبيهة بالمضاف ولا نكرة مقصودة ومنها فلُ وفُلةُ، فهما مبنيتان على الضم في محل نصب، وفي هذا التنبيه ذكر أن ابن مالك أهمل هذا الشرط وكذلك أهمل شرطي المنادى المندوب والمستغاث، وما أورده من شواهد دليل على وروده، وإن كان شاذاً فهو يؤيد مذهب السماع.

٢/١/٢٧٦: ترخيم الاسم المقصور:

قال: "تنبيه: يقال في ترخيم مصفطون ومصطفين علمين يا مصطف قولاً واحداً كما نبَّه عليه في شرح الكافية لأنَّ الحركة المجانسة فيه مقدرة، لأنَّ أصله مصطفيون ومصطفيين، وإليه أشار في التسهيل بقوله: مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة"[١].

عند ترخيم مُصطَفَون، ومصطفين نقول يا مصطف "بحذف الواو والنون من الأول، والياء والنون من الثاني لأنَّ أصلهما مصطفَيُون ومصطفيين بضم الياء في الأول وكسرها في الثاني، تحركت هذه الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين، فالحركة مجانسة لأنَّ الضمة قبل الواو في اللفظ الأول والكسرة قبل الياء في الثاني فلا يضر أن تكون في المجانسة تقديراً؛ لأنَّ المجانسة التقديرية كالمجانسة الظاهرة ولهذا يجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين السابقتين وأشباههما إن كانا علمين"[٢].

٢/١/٢٧٧: ترخيم اثنا عشر واثنتا عشرة:

قال: "تنبيه: إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع

١/ شرح الأشموني: ٣/١٢١٠.

٢/ النَّحو الوافي: ٤/١٠٨.

الألف قبله فتقول: يا اثن ويا اثنت، كما تفعل في ترخيمهما لو لَمْ يركبا. نص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا"[1].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، وذلك في حذف كلمة ومعها حرف قبلها وذلك في لفظين من المركبات العددية (اثنا عشر واثنتا عشرة) إذا جعلا علمين للبس في المركب العددي غير العلم، وذلك لأنَّ عجز الكلمة يكون بمنزلة نون (اثنان، اثنتان) في اسم المفرد فصارت هي والألف بمنزلة الحرفين الزائدين في آخر أصل المثنى إذا كان علماً.

٢/١/٢٧٨: ترخيم قمطر:

قال: "تنبيه: منع الكوفيون ترخيم نحو: قمطر[2]، مِمَّا قبل آخره ساكن على هذه اللُّغة وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير، وقد تقدم مذهب الفرَّاء فيه"[3].

الاسم المرخم يجوز فيه لغتان: لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر والمراد في هذا التنبيه من قوله "هذه اللُّغة" أي: لغة من ينتظر؛ أي: إن كان ما قبل الآخر حرف لين وهو الألف والواو والياء؛ فإن كان صحيحاً لا يحذف سواء كان متحركاً نحو: سفرجل، أو ساكناً نحو: قمطر، فنقول: يا قمط، خلافاً للفرَّاء في قمطر، فإنه يجيز: يا قم، بحذف حرفين "وعلل بأن الاقتصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظاً وتقديراً على لغة التمام ولفظاً فقط على لغة الانتظار وفيه إنه على لغة التمام يضم"[4].

١/ شرح الأشموني: ٣/١٢١١.

٢/ قمطر: الجمل القوي الضخم والرجل القصير؛ لسان العرب: ٥/١١٦.

٣/ شرح الأشموني: ٣/١٢١٣.

٤/ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/١٢٠٩.

٢/١/٢٧٩: ترخيم الاسم المضعف على لغة من ينتظر و(ترخيم الجمع المعتل اللام):

قال: "تنبيه: يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب، الأولى: ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد ألف، فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو: مضار ومحاج، فتقول فيهما: يا مضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمي فاعل، وبالفتح إن كانا اسمي مفعول، ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لأنَّ أصله تحاجج، وإن كان أصلي السكون حركته بالفتح نحو: أسحار اسم بقلة فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لا حظ له في الحركة، فإذا سُمِّي به ورخم على هذه اللُّغة قيل: يا أسحارَ، بالفتح، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء، وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعيين الفتح فيه على هذه اللُّغة. واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافي: يحتم الفتح، وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر. ونقل ابن عصفور عن الفرَّاء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج. ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتَّى ينتهي إلى متحرك، فعلى هذا يقال: يا أسح. الثانية ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سُمِّي بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه يا قاضي ويا مصطفى برد الياء في الأول والألف في الثاني لزوال سبب الحذف. هذا مذهب الأكثر وعليه مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد"[1].

هذا التنبيه الطويل ذكر فيه الآراء في ترخيم الاسم إن كان آخره حرف مضعف ورخم على لغة من ينتظر، فإن حذف ثانيه يؤدي ذلك لالتقاء الساكنين فيحرك بالأصل إن كان له حركة أصلية، مثلاً كلمة مضارّ، إن اعتبرت اسم

١/ شرح الأشموني: ١٢١٣/٣.

فاعل تحرك بالكسرة وإن اعتبرت اسم مفعول حركت بالفتحة، أمَّا ما كانت حركته غير أصلية مثل كلمة (إسحارّ) -وهو اسم بقلة- ووزنه (إفعالّ) بتضعيف الآخر فإذا سُمِّي به ورخم على لغة من ينتظر يقال: يا إسحارَ، فيحرك بالفتحة وهي أقرب المتحركات إليه[1]. وهو الحاء. وهذا ما لَمْ يذكره ابن مالك فذكره الأشموني من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى ولذلك نبَّه عليه.

وكذلك إذا سُمِّي بجمع معتل اللام، وذكر في هذا التنبيه أن هذا النوع من الجمع يرخم بردِّ المحذوف وهو مذهب الأكثرين ومعهم ابن مالك في الكافية فذهبوا إلى أنه يرخم برد الحرف الأصلي لزوال سبب الحذف وهو التقاء الساكنين، وفي هذا التنبيه قيد جمع متصل اللام بالواو وهذا فيه استثناء لذي الياء والصحيح أنه يعامل معاملته، وذكر فيه أيضاً اضطراب ابن مالك في آرائه فبينما رجح هذا الرأي في الكافية نقضه في التسهيل يقول في التسهيل: "وأكثر النحويين يردون ما حُذف لأجل واو الجمع، فيقولون في ترخيم قاضون ومصطفون علمين: يا قاضي ويا مصطفي، ويشبهونه برد ما حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفاً" ثم ينقض هذا الرأي بأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم وحذف نون التوكيد لازم[2]. والرأي الذي رجحه في التسهيل أن "ترخيمهما على مذهب من ينوى المحذوف يا قاضُ ويا مصطفَ بالضم والفتح ليدل بذلك على تقدير ثبوت المحذوف، وأمَّا على مذهب من يجعل ما بقي مقدر الاستقلال فيجوز أن يقال: يا قاضِ، ويا قاضي، ويا مصطفَ ويا مصطفى"[3].

١/ شرح الكافية الشافية: ٣٧/٢.

٢/ شرح التسهيل: ٢٨٢/٣.

٣/ المرجع السابق: ٢٨٢/٣.

٢/١/٢٨٠: ترخيم الاسم المعتل الآخر على لغة من لا ينتظر:

قال: "تنبيه: لو كان ما قبل المحذوف معتلاً قدرت فيه الضمة على هذه اللُّغة فتقول في ناجية يا ناجي بالإسكان وهو علامة تقدير الضم، ولو كان مضموماً قدرت ضماً غير ضمة الأول نحو: تحاج ومنص"[١].

ذكر في هذا التنبيه أن الترخيم على لغة من لا ينتظر في الاسم المعتل الآخر فتقدر عليه الضمة، ثم أشار إلى ما كان فيه ضم قبل الترخيم فالاختلاف في هذا الضم هل هو عبارة عن الضمة الأصلية أم أنها ضمة مقدرة على آخره فتقدير الضم أسهل من افتراض ضمة للبناء وذهاب الضمة الأصلية.

٢/١/٢٨١: وجوب الترخيم على لغة من ينوي المحذوف:

قال: "تنبيه: ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولَمْ يذكره هنا، لعلَّه لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الأخفش والمازني والمبرِّد، وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام"[٢].

يقول ابن مالك في ألفيته:

وَالتَزِمِ الأوَّلَ في كَمُسلِمَه

فذكر التزام الأول في ما يوهم تقدير تمامه تذكير للمؤنث وفي هذا التنبيه ذكر موضعاً آخر لَمْ يذكره ابن مالك وعلَّل لذلك أنه لَمْ يذكره ابن مالك وربما يعزى ذلك لضيق النظم ولكن ذكره في الكافية بقوله:

١/ شرح الأشموني: ٣/١٢١٤.

٢/ المرجع السابق: ٣/١٢١٨.

وَالتَـــزِمِ الأوَّلَ في كَمُســـلِمَة ** وَجوِّزِ الوَجهَينِ فِـي كَمَسلَمة
كـــــــــذلك الأول لازم إذا ** يعدم بالثـاني نظـير يحتـذى
كـ"حُبلَـوِي" وكـ"طيلِسـان" ** بالكسر حين اسمين يجعـلان [1]

إذ إننا لو رخمنا "حُبلَوِي) اسماً يـؤدي ذلـك إلى حـدوث إعـلال في الكلمة "تحركت الواو وكان ما قبلها مفتوحاً فتقلب ألفـاً" وهـذا يـؤدي إلى عدم النظير إذ أن وزن (فُعلى) ألفه مزيدة للتأنيث ولذلك يترتب علـى ذلـك وجوب لغة واحدة في الترخيم وهي لغة من ينوي ثبوت المحـذوف وذلـك لأنَّ ذلك فيه مأمون.

وكذلك في (طيلِسان) بكسر اللام لو كان علماً فيقال: يا طـيلِسَ، ولا يقال يا طيلِسُ لأنَّ ذلك يؤدي لعدم النظير إذ ليس في الكلام اسم علـى فيعـل صحيح العين ولا على فيعِل معتلها فلذلك يتعين في الترخيم وجه واحد فيقال: يا طيلسَ ولا يقال يا طيلسُ، إذ ليس في اللُّغة اسم على وزن فيعِل معتـل العـين فالترخيم يوقع في عدم النظير وذلك لا يجوز فنبَّه إليه[2].

٢/١/٢٨٢: ترجيح وجه نية المحذوف:

قال: "تنبيه: الأكثر فيما جاز فيه الوجهان، الوجه الأول: وهو أن ينـوى المحذوف كما نص عليه في التسهيل وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه"[3].

إذا رخم ما فيه تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث فيجب الترخيم على

١/ شرح الكافية الشافية: ٣٤/٢، ٣٥.
٢/ يُنظر، شرح التسهيل: ٢٨٣/٣؛ وشرح الكافية الشافية: ٣٤/٢، ٣٥.
٣/ شرح الأشموني: ١٢١٨/٣.

لغة من ينتظر في نحو: (يا مسلِمة) فنقول: يا مُسلمَ ولا نقول: يا (مسلمُ) على لغة من ينتظر -بضم الميم- لأنَّ ذلك ليس بالمذكر.

وأمَّا إن لَمْ يكن هناك لبس في نحو: (مُسلَمة) فيجوز لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر لعدم اللبس يقول في التسهيل: "تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف منه تقدير التمام بدونه"[1]. ومثال تقدير ثبوت المحذوف في قولنا: يا حارِث، وجَعفَر، وهِرَقل: يا حارِ، يا جعفَ، يا هرقْ.

٢/١/٢٨٣: حكم (أي) في الاختصاص:

قال: "تنبيه: لا يقع المختص مبنياً على الضم إلاَّ بلفظ أيها وأيتها وأمَّا غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص. واختلف في موضع أيها وأيتها: فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضاً، وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر ﷺ: كل الناس أفقه منك يا عمر. وذهب السيرافي إلى أن أياً في الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتمل وجهين: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي: المخصوص به. وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور"[2].

إن كان لفظ الاختصاص بـ(أيها وأيتها) فأي في محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وها: للتنبيه، ويرى الأخفش أنهما منصوبتان على النداء واستدل بأنه لا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ورأي السيرافي إنهما معربتان فهو رأي غير مقبول "ويلاحظ في هذا الرأي وسابقه تكلف ظاهر وبعد عن سلامة السياق مِمَّا يجعلهما رأيين غير مقررين ولا يؤخذ بهما والصواب: ما ذهب إليه

١/ شرح التسهيل: ٢٨١/٣.

٢/ شرح الأشموني: ١٢٢٣/٣.

جمهور النحاة"[1]. وأرجح الرأي الذي ينصبهما بفعل تقديره: أخص، لبعده عن التكلف والذي عليه جمهور النحاة.

٢/١/٢٨٤: عامل النصب في (إياك) والشر:

قال: "تنبيه: ما قدمته في التقدير في إياك والشر هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال: إنه أقل تكلفاً؛ وقيل الأصل اتقِ نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك، فلَمَّا حذف الفعل استغني عن النفس فانفصل الضمير، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل"[2].

هذا التنبيه فيه من التعسف في الفهم؛ إذ الأصل الذي ذكره الأشموني: احذر تلاقي نفسك والشر، فحذف الفعل وهو (احذر) وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه، فصار: تلاقي نفسك والشر، ثم حذف المضاف الأول وهو (تلاقي) وأُنيب عنه الثاني وهو (نفسك) فانتصب فصار: نفسك والشر، ثم حذف المضاف الثاني وهو (نفس) وأُنيب عنه الثالث وهو (الكاف)، فانتصب بعد أن كان مجروراً بالإضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار (إياك).

ثم ذكر رأياً آخر وهو أقرب للفهم والصواب ألا وهو تقدير فعل من جنس آخر ليعطف به جملة على جملة مثل: إياك والشر، التقدير: إياك احذر وابغض الشر، فالفعلان المقدران احذر وابغض كل واحد منهما من جنس فعطفنا الجملة على الجملة. وأرى أن هذا الرأي لا تعسف فيه ولا تكلف.

١/ أوضح المسالك: ٦٧/٤.

٢/ شرح الأشموني: ١٢٢٦/٣.

٢/١/٢٨٥: حكم الضمير في باب الاختصاص:

قال: "تنبيه: حكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره نحو: إياك نفسك أن تفعل، وإياك أنت نفسك أن تفعل، وإياك وزيداً أن تفعل، وإياك أنت وزيداً أن تفعل"[١].

في هذا التنبيه يوضح أن توكيد الضمير في باب التحذير سواءً أكان ضميراً بارزاً أم مستتراً فحكمه حكم توكيد الضمير إن كان ضمير رفع أو ضمير نصب وذلك أن إياك فيها ضميران، أحدهما إياك، والآخر ضمير مستكن يتكون من الفعل والفاعل الناصب له فتقول إياك نفسك وإياك أنت نفسك وذلك لأنَّ الضمير ضمير نصب فيؤكد بفاصل أو بدون فاصل وأمَّا إن أردنا توكيد ضمير الرفع فلا بد من وجود الفاصل. وهذا من إضافاته لِما قاله ابن مالك.

٢/١/٢٨٦: جواز إظهار العامل مع التكرار:

قال: "تنبيه: شمل قوله إلاَّ مع العطف أو التكرار الصور الأربع المتقدمة، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها -وهي رأسك رأسك- يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال:

ونحوُ رأسَكَ كإيَّاك جُعِل ** إذا الذي يُحذَرُ معطوفاً وُصل

وقد صرح ولده بما تقدم"[٢].

وهذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

..... وَمَا سِوَاهُ سترُ فِعلِهِ لَن يَلزَمَا

١/ شرح الأشموني: ١٢٢٧/٣.

٢/ المرجع السابق: ١٢٢٩/٣.

إلاّ مَـــعَ العَطـــفِ أوِ التَّكـــرَارِ كالضَّيغَمَ الضَّيغَمَ يَا ذَا السَّارِي

فعلق على متن الألفية "إلاَّ مع العطف أو التكرار" فذكر أربع صور:

١/ الإفراد: الكذب، مثل: نفسك والشر.

٢/ العطف: رأسك والسيف، مثل: قِ رأسك واحذر السيف.

٣/ التكرار: الضيغم الضيغم، مثل: رأسك رأسك.

٤/ العطف مع عدم ذكر المحذر: مثل: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[١].

فالمراد أن مع صورة التكرار وهي الصورة المـــذكورة في المـــتن "إلاَّ مـــع العطف والتكرار".

وهذا التنبيه توضيح للتنبيه السابق له في أن بعضهم يجيز إظهار العامل مع المكرر ولكن بعضهم وصفه بالقبح وعدم المنع. ويرى ابن الناظم وجوب ســـتر العامل "ويذكر المحذر منه منصوباً بفعل جائز الإظهار والإضمار في الإفراد نحـــو: الأسد، ولازم الإضمار في العطف والتكرار نحو: الأسد الأسد، وقولـــه تعـــالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾"[٢].

٢/١/٢٨٧: حكم (إياي) و(إيانا) معطوفاً عليه:

قال: "ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على (إياي) و(إيانا) فإنه قال: ينصب محذر (إياي) و(إيانا) معطوفاً عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا"[٣].

١/ سورة الشمس: الآية (١٣).

٢/ شرح ابن الناظم: ص٤٣٣.

٣/ شرح الأشموني: ٣/١٢٣٠.

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَشذَّ إيَّايَ وَإيَّاهُ أشَذْ ** وَعَن سَبيلِ القَصدِ مَن قَاسَ انتَبَذ[1]

وهو مقارنة لرأي ابن مالك هنا وفي التسهيل، ونلاحظ أن الأشموني لَمْ يعلق على هذا الاختلاف في الرأي وهو من إضافاته لِما ذكر في كتب ابن مالك الأخرى.

٢/١/٢٨٨: جواز رفع الاسم المكرر في الإغراء والتحذير:

قال: "تنبيه: قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير كقوله:

إنَّ قَوماً مِنهُمْ عُمَيرٌ وأشبا ** هُ عميرٍ ومنهُمُ السَّفَّاحُ

لجديرونَ بالوفاءِ إذَا قَا ** لَ أخُو النَّجدَةِ السلاحُ السلاحُ[2]

وقال الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[3]: نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على إضمار هذه لجاز فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير"[4].

في هذا التنبيه أنه إذا رفع المكرر في أسلوب الإغراء والتحذير خرج من هذا الباب اصطلاحاً ويجوز أن نرفعه ليتغير حكمه من مفعول به منصوب إلى

١/ ألفية ابن مالك: ص٨٦.

٢/ البيتان بلا نسبة في الدرر: ٣٦٩/١، ٣٧٠؛ شرح الأشموني: ٤٨٣/٢؛ والمقاصد النحوية: ٣٠٦/٤؛ وهمع الهوامع: ١٧/١؛ والأول في الخصائص: ١٠٢/٣؛ والشاهد فيه قوله: "السلاح السلاح" وأصله: خذ السلاح، لأنَّ مقول القول جملة، ثم رفع لأنَّ العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه النصب، وكل محذور يجب أن يكون منصوباً، وكأنه جعل الإغراء تحذيراً.

٣/ سورة الشمس: الآية (١٣).

٤/ شرح الأشموني: ١٢٣١/٣.

خبر لمبتدأ محذوف على إضمار مبتدأ "لأنَّ العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير"[1].

٢/١/٢٨٩: حكم اسم الفعل هل هو اسم أم فعل؟

قال: "تنبيه: كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين، وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه. وقيل: إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة وقيل مدلولها المصادر. وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيداً، ودونك زيداً، وما عداه فعل كتزال وصهْ، وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل"[2].

ذكر في هذا التنبيه جملة أقوال عن تسمية اسم الفعل بهذا الاسم ورجح منها اسمية هذه الأفعال وهو رأي جمهور البصريين؛ فهو هنا أشار إلى الخلاف ووافق البصريين.

٢/١/٢٩٠: حكم أسماء الأفعال من الإعراب:

قال: "تنبيه: ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور. وذهب المازني ومَن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه وعن

١/ النَّحو الوافي: ١٣٥/٤.

٢/ شرح الأشموني: ١٢٣٤/٣.

الفارسي القولان. وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو: أقائم الزيدان"[1].

هذا الخلاف مبني على الخلاف السابق، فإن كانت أسماء الأفعال تعرب مبتدأ، فرأي الجمهور والمصنف والأخفش أن أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقاً، وإن كانت نائبة عن الأفعال فموضعها النصب. وأُرجِّح الرأي الذي يقول إنها أسماء لأفعال لا موضع لها من الإعراب: "وهذا ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك ومن وافقهما"[2].

٢/١/٢٩١: لحاق الكاف بـ(وي):

قال: "تنبيه: تلحق (وي) كاف خطاب كقوله:

وَلَقَد شَفى نَفسي وَأَبرَأَ سُقمَها ** قيلُ الفَوارِسِ وَيكَ عَنتَرَ أَقدِمِ[3]

قيل والآية المذكورة وقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾[4] من ذلك. وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل (ويلك) فحذفت اللام لكثرة

١/ شرح الأشموني: ٣/١٢٣٥.

٢/ أوضح المسالك: ٤/٧٩.

٣/ البيت لعنترة في ديوانه: ص٢١٩؛ والجني الداني: ص٣٥٣؛ وخزانة الأدب: ٦/٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١؛ وشرح الأشموني: ٢/٤٨٦؛ وشرح شواهد المغني: ص٤٨١، ٧٨٧؛ شرح المفصل: ٤/٧٧؛ والصاحبي في فقه اللُّغة: ص١٧٧؛ ولسان العرب: مادة (وي)، ١٥/٤١٨؛ والمحتسب: ١٠/١٦، ٢/٥٦؛ والمقاصد النحوية: ٤/٣٨؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب: ١/٣٦٩؛ والشاهد فيه مجيء (ويك) اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، وقد لحقتها كاف الخطاب، وقال الكسائي: إن ويك محذوفة من ويلك فالكاف على قوله ضمير مجرور.

٤/ سورة القصص: الآية (٨٢).

الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال: ويلك اعلم أن. وقال قطرب: قبلها لام مضمر والتقدير ويك لأنَّ والصحيح الأول. قال سيبويه: سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وي مفصول من كأن ويدلُّ على ما قاله قول الشاعر:

وَيْ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ** ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[1][2].

في هذا التنبيه آراء تبين حكم ويك هل هي اسم فعل أم خلافه، والرأي الراجح "أن وي اسم فعل والكاف حرف خطاب (وي كأن الله) والمعنى أعجب لأنَّ الله"[3]. فهي اسم بمعنى أعجب.

وهذا التنبيه يبين اهتمام الأشموني بالسماع بذكره للشواهد التي توضح استعمال وي اسم فعل والكاف للخطاب ثم اهتمامه بالشواهد التي وردت في القرآن الكريم "وذهب أبو الحسن إلى أنه ويك مفصولة من أنه وكان يعقوب يقف على ويك ثم يبتدئ ﴿لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[4]. كأنه أراد بذلك الإعلام بأن الكاف من جملة وي وليست التي في صدر كان وأولئك ويؤيدون ذلك بقول عنترة:

١/ البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب: ٤٠٤/٦، ٤٠٨-٤١٠؛ والدرر: ٣٠٥/٥؛ وذيل سمط اللآلىء: ص١٠٣؛ والكتاب: ١٥٥/٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ١١/٢؛ ولسان العرب: مادة (وا)، ٤٩٠/١٥، ومادة (وي)، ٤١٨/١٥؛ وبلا نسبة في الجني الداني: ص٣٥٣؛ والخصائص: ٤١/٣، ١٦٩؛ وشرح الأشموني: ٤٨٦/٢؛ وشرح المفصل: ٧٦/٤؛ ومجالس ثعلب: ٣٨٩/١؛ المحتسب: ١٥٥/٢؛ وهمع الهوامع: ١٠٦/٢؛ والشاهد فيه مجيء (وي) اسم فعل مضارع بمعنى أعجب.

٢/ شرح الأشموني: ١٢٣٨/٣.

٣/ مغني اللبيب: ٣٦٩/٢.

٤/ سورة القصص: الآية (٨٢).

وَلَقَد شَفى نَفسي وَأَبرَأَ سُقمَها ** قيلُ الفَوارِسِ وَيكَ عَنتَرَ أَقدِمِ

فجاء بها متصلة بالكاف من غير أن فهي حرف خطاب وليست اسماً مخفوضاً كالتي في غلامك وصاحبك"[1].

٢/١/٢٩٢: أسماء الأفعال الظرفية قياسية أم سماعية:

قال: "تنبيه: قال في شرح الكافية: ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلاَّ عند الكسائي أي فإنه لا يقتصر فيها على السماع بل يقيس ما سُمع على ما لَمْ يُسْمَع"[2].

من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظرف مثل عليك نفسك أي الزمها، وإليك؛ أي: تنحَّ ودونك زيداً أي: خذه. وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى وفيه يعرض لقضية السماع وبالقياس، والأشموني حفيٌّ بالسماع ومِمَّا يدلُّ على اهتمامه التنبيه الذي ورد هنا؛ فلا يقاس على هذه الظروف لخروجها عن الأصل وما خرج عن أصله لا يقاس عليه، ومِمَّا يدلُّ على اهتمامه بقضية القياس ذكره لرأي الكسائي وأنه يقيس ما سمع على ما لَمْ يسمع.

٢/١/٢٩٣: اتصال ضمير المخاطب بأسماء الفعل المنقولة:

قال: "تنبيه: قال فيه أيضاً: لا يستعمل هذا النوع أيضاً إلاَّ متصلاً بضمير المخاطب. وشذَّ قولهم عليه رجلاً، بمعنى: ليلزم، وعليَّ الشيء بمعنى أولنيه، وإليَّ بمعنى انتحى. وكلامه في التسهيل يقتضي أن ذلك غير شاذ"[3].

من أسماء الأفعال المنقول من الظرف أو الجار والمجرور وهو المقصود في

١/ شرح المفصل: لابن يعيش: ٤/٧٧.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١٢٤٢.

٣/ المرجع السابق: ٣/١٢٤٢.

هذا التنبيه فهو لا يجر إلاَّ ضمير المخاطب مثل: فكأنك بمعنى أثبت وإليك بمعنى تنحَّ... الخ. وفي هذا التنبيه يوضح تناقض ابن مالك في آرائه فبينما يذكر أن ذلك شاذ في كتابه الكافية بقوله: "وشذ قولهم: عليه رجلاً، بمعنى: ليلزم على الشيء بمعنى أولنيه. وإليَّ بمعنى: أنتحي"[1]. وناقض هذا الرأي في التسهيل: "ولَمَّا كانت لأسماء الأفعال مشاركة للأفعال أنها تسند أبداً"[2]. وفي ألفيته لَمْ يذكر هذا الشذوذ أيضاً وإنما ذكر اتصالها بضمير المخاطب، ولكن ذكر في التسهيل أنه غير شاذ، ولذلك نبَّه عليه الأشموني في هذا التنبيه.

٢/١/٢٩٤: حكم الضمير المتصل بأسماء الأفعال:

قال: "تنبيه: قال فيه أيضاً اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفرَّاء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح؛ لأنَّ الأخفش روى عن عرب فصحاء: عليّ عبد اللهِ زيداً، بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية، فلك في التوكيد أن تقول: عليكم كلكم زيداً بالجر توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع"[3].

الخلاف في هذه المسألة مبني على خلافهم السابق في التنبيه الذي قبل هذا، وهو كون هذه الكلمات أسماء أو أفعال؟ فما ذهب إليه الكوفيون والكسائي مبني على أنها أفعال وإن اختلفوا بعد ذلك فيما بينهم في كون الضمير في محل رفع أو نصب، فكل ذلك في القول بأن هذه الكلمات أفعال، وما ذهب إليه البصريون

١/ شرح الكافية: ٤٨/٢.

٢/ التسهيل: ١٧/١.

٣/ شرح الأشموني: ١٢٤٣/٣.

مبني على كونها أسماء مضافة والضمائر مضاف إليه وهو الذي رجحه الشارح واستدل له، وهو في رأيي الرأي الأقرب للصواب وذلك أن هذه الأسماء لا تقبل علامة الأفعال ولذلك فهي ليست أفعالاً وذلك لأنها تكون مجرورة مثل: (عليّ) وللحاق التنوين بها.

٢/١/٢٩٥: حكم الضمير في (يعملان) أيعود للفظ أم المعنى؟:

قال: "تنبيه: الضمير في (يعملان) عائد على (رويد) و(بله) في اللفظ لا في المعنى، فإن (رويد) و(بله) إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى"[١].

هذا التنبيه تعليق على متن الألفية:

كَذَا رُوَيدَ وبَله نَاصِبَينِ

وَيَعمَلاَنِ الخَفضَ مَصدَرَينِ[٢]

أي أن هناك اختلافاً في المعنى في قوله (يعملان) فالضمير يعود إلى لفظ رويد وبله وليس إلى معناهما لاختلافهما في المعنى واجتماعهما في اللفظ؛ فـ(بله) "في الأصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لـ(دَعْ)، و(دَعْ) لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه وهو الترك[٣]. وهذا التنبيه يوضح دقة الأشموني في ذكره للفرق بينهما في اللفظ والمعنى. كما أن بعض أسماء الأفعال تستعمل مصدراً أو اسم فعل مثل (رويد) و(بله) وهو ما ذكره في هذا التنبيه، فإن أضيفا إلى مفعولهما فهما مصدران مثل: رويد زيدٍ، وإن انتصب ما بعدهما

١/ شرح الأشموني: ٣/١٢٤٦.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٨٧.

٣/ التصريح على التوضيح: ٢/١٩٩.

فهما اسما فعل مثل: رويد زيداً أي: امهل زيداً.

٢/١/٢٩٦: حكم الضمير بعد رويد وبله:

قال: "تنبيه: إذا قلت: (رويدك وبله الفتى) احتمل أن يكونا اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء، والكاف من (رويدك) حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، مثلها في (ذلك) وأن يكونا مصدرين، ففتحتهما فتحة إعراب وحينئذ فالكاف في (رويدك) تحتمل الوجهين: أن تكون فاعلاً وأن تكون مفعولاً"[١].

ذكر في هذا التنبيه أن الاسم بعد هاتين الكلمتين إن كان مجروراً فهما مصدران مضافان لأنَّ اسم الفعل لا يكون مضافاً فيتعين أن تكونا مصدرين إن كان ما بعدهما مجروراً، وفتحتهما فتحة بناء، وتكون فتحة إعراب مع المصدر، وفي الألفية ذكر النصب ولَمْ يفصِّل "وأنهما يعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين فيجران بعدهما الاسم باعتباره مضافاً إليه؛ فالجر دليل على بقائهما مصدرين لأنَّ اسم الفعل لا يضاف ولا يعمل الجر مطلقاً"[٢].

٢/١/٢٩٧: خروج رويد وبله عن الطلب:

قال: "تنبيه: تخرج رويد وبله عن الطلب: فأمَّا بله فتكون اسماً بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعاً، وقد روي بله الأكف بالرفع أيضاً، ومِمَّن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن، وأنكر أبو علي الرفع بعدها، وفي الحديث يقول الله تبارك وتعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً من بله ما اطلعتم عليه»[٣]. فوقعت

١/ شرح الأشموني: ١٢٤٧/٣.

٢/ النَّحو الوافي: ١٢١/٤.

٣/ صحيح مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ٢١٧٤/٤.

معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني المذكورة، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر، وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين. وأمَّا رويد فتكون حالاً نحو: ساروا رويداً فقيل هو حال من الفاعل أي مرودين. وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه، أي السير رويداً. وتكون نعتاً لمصدر إمَّا مذكور نحو: ساروا سيراً رويداً أو محذوف نحو: ساروا رويداً أي سيراً رويداً"[1].

هذا التنبيه يدلُّ على اهتمام الأشموني بالمعاني الواردة في كلمتي (بله، رويد) فذكر عدداً من المعاني مِمَّا يدلُّ على دقته في هذه المسائل، فالكلمتان من أسماء الأفعال المنقولة عن المصدر، وخلاصة المعاني التي ذكرها للكلمتين من حيث المصدرية وترك المصدرية، فتكونا اسمي فعل، ثم فصَّل في (بله) وأنها تكون مجرورة بمن فهي اسم معرب مثل: «**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً بله ما أطلعكم الله عليه**». ثم ذكر رأياً آخر وهو استعمالها مصدراً غير نائب عن الفعل فإن كان منوناً يكون إمَّا حالاً أو نعتاً لمحذوف مثل: ساروا رويداً، التأويل مرودين أو سيراً رويداً أي مروداً فيه. فذكر عدداً من الآراء التي تؤيد المعنى النَّحوي وذكر لكل أدلته ولكنه لَمْ يرجح رأياً من هذه الآراء.

٢/١/٢٩٨: جواز إعمال اسم الفعل فيما تقدم عليه:

قال: "تنبيه: مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمراً، قال في شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه"[2].

١/ شرح الأشموني: ١٢٤٧/٣.

٢/ المرجع السابق: ١٢٤٨/٣.

لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه فلا تقول في: دراك زيداً، زيداً دراك، وذلك بخلاف الفعل، وفي هذا التنبيه ذكر جواز ذلك بشرط "واعلم أنه يقبح زيداً عليك، وزيداً حذرك؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاَّ أن تقول: زيداً، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل"[1].

٢/١/٢٩٩: حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه:

قال: "تنبيه: ادَّعى الناظم وولده أنه لَمْ يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين"[2].

يريد بقوله: "هذه المسألة" في هذا التنبيه عدم تقديم معمول اسم الفعل عليه وذلك لضعفه بعدم تصرفه، ثم ذكر رأي ابن الناظم، إذ يذكر "هذا مذهب جميع النحويين إلاَّ الكسائي فإنه أجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير. وفي قوله نقل بعضهم ذلك عن الكوفيين لَمْ يوضح ما المراد بقوله: (بعض) ومِمَّن ذكر الكوفيين الخضري"[3]. أجازه الكوفيون تمسكاً بقوله: "كتاب الله عليكم" وقول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا ** إني رأيت الناس يقصدونكا[4]

١/ الكتاب: ٢٥٢/١.

٢/ شرح الأشموني: ١٢٥١/٣.

٣/ حاشية الخضري: ٦٨٥/٢.

٤/ الرجز لجارية من بني مازن في الدرر: ٣٠١/٥؛ وشرح التصريح: ٢٠٠/٢؛ والمقاصد النحوية: ٣١١/٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية: ص١٦٥؛ والأشباه والنظائر: ٣٤٤/١؛ والإنصاف: ص٢٢٨؛ وأوضح المسالك: ٨٨/٤؛ وجمهرة اللُّغة: ص٥٧٤؛ وخزانة الأدب: ٢٠٠/٦، ٢٠١، ٢٠٦؛ وذيل السمط: ص١١؛ وشرح الأشموني: ٤٩١/٢؛

ورُدَّ هذا القول بأنه على سبيل التأويل وليس النصب باسم الفعل. وأرى أنه يجب تأخير معمول اسم الفعل عليه.

٢/١/٣٠٠: المنون وغير المنون من أسماء الأفعال:

قال: "تنبيه: ما ذكره الناظم هو المشهور، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لَمْ ينون تعريف علم الجنس"[١].

ما ذكره الناظم هو أن ما نون من هذه الأسماء فهو نكرة مثل: صهٍ، مهٍ، إيهٍ. وما لَمْ ينون فهو معرفة مثل: صهْ، مهْ، إيهْ. يقول:

واحكُم بتَنكِيرِ الَّذِى يُنَوَّنُ

مِنهَا وَتَعرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ[٢]

وفي هذا التنبيه يقول: "وذهب قوم" وهو ظاهر قول ابن خروف[٣].

والمراد بالتنوين هنا تنوين التنكير، وعدم التنكير يدلُّ على التعريف.

وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص٥٣٢؛ وشرح شذور الذهب: ص٥٢٢؛ وشرح= =عمدة الحافظ: ص٧٣٩؛ وشرح المفصل: ١١٧/١؛ ولسان العرب: ٢/ ٦٠٩، مادة (ميح)؛ ومعجم ما استعجم: ص٤١٦؛ ومغني اللبيب: ٦٠٩/٢؛ والمقرب: ١٣٧/١؛ وهمع الهوامع: ١٠٥/٢؛ والشاهد فيه قولها: "دلوي دونكا" فإن ظاهره أن (دلوي) مفعول مقدم لاسم الفعل (دونك) وهو مبتدأ خبره جملة (دونك) أو مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده، وكأنه قال: خذ دلوي دونكا.

١/ شرح الأشموني: ١٢٥٢/٣.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٨٧.

٣/ التصريح على التوضيح: ٢٠١/٢.

٢/١/٣٠١: حكم التنوين في جمع المؤنث السالِم:

قال: "تنبيه: يستثنى من كلامه نحو: مسلمات فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب"[١].

هذا التنبيه تقييد لِما ذكره ابن مالك، فإن مفهوم كلامه أن ما ليس منوناً هو فاقد التنوين فيشكل كلمة مسلمات، وليس هو المراد إذ إن مسلمات منصرف فهو مستثنى ولَمْ يستثنه في ألفيته، فهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك فجمع المؤنث السالِم يستثنى من ذلك "لأنه منصرف ولكن تنوينه لمقابلة جمع المذكر السالم"[٢]. وذلك إشارة لقول ابن مالك:

الصَّرفُ تَنوينٌ أتى مُبَيِّناً ** مَعنىً بهِ يكُونُ الاسمُ أمكَنَا[٣]

٢/١/٣٠٢: تعليق منع الصَّرف على وزن أصلي للفعل:

قال: "تنبيه: مثل الشارح لِما تلحقه التاء بأرمل وأباتر[٤] وهو القاطع رحمه، وأدابر[٥] وهو الذي لا يقبل نصحاً، فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة. أمَّا أرمل فواضح، وأمَّا أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما إذ لَمْ يدخلا في كلام الناظم، فإنه علق المنع على وزن أفعل، وإنما ذكرهما في شرح الكافية؛ لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى، ولَمْ يخصه بأفعل. ولفظه فيها:

ووصف أصلي ووزنٌ أُصِّلا ** في الفعل تا أنثى بهِ لن تُوصَلا

١/ شرح الأشموني: ٣/١٢٨٠.

٢/ أوضح المسالك: ٤/١١٣.

٣/ ألفية ابن مالك: ص٨٩.

٤/أباتر: من البتر وهو القطع.

٥/ أدابر: من الإدبار ضد الإقبال.

ولهذا احترز أيضاً من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع"[1].

أراد بهذا التنبيه ما منع من الصَّرف لأجل الوصفية ووزن الفعل، والأمثلة التي ذكرها في هذا التنبيه، كل واحد منها "وصف أصيل الوصفية وعلى وزن الفعل المضارع لكنها تلحقها تاء التأنيث فيُقال: امرأة أرملة وأباترة وأدابرة وناقة يعملة فانصرفت لذلك"[2]. وذكر في هذا التنبيه أن أرمل ومؤنثه أرملة بينما لَمْ يذكر المثالين الآخرين لأنه ذكر أفعل مؤنثه أفعلة وهاتان الكلمتان ليستا على هذا الوزن، وبالمقارنة بين رأيه هنا ورأيه في الكافية، ونرى أنه في الكافية لَمْ يشترط وزن أفعل وإنما ذكر كونه أصلي في الفعل.

٢/١/٣٠٣: حكم ما لا يكون الفعل فيه أَولى من الاسم:

قال: "تنبيه: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجرداً ليشمل نحو: أحيمر وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو: أبيطر. ولا يرد نحو: بطل وجدل وندس فإن كل واحد منها وإن كان أصلاً في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به"[3].

يمنع الاسم من الصَّرف للوصفية مع وزن الفعل وفي هذا التنبيه تعليق على قوله -وصف أصلي- ووزن أفعلا، إذ إن في هذا التعريف قصور إذ إنه على وزن أفعل لا على وزن الفعل فهناك كلمات وردت على وزن الفعل ولكنها مصروفة وقد يكون وصف أصلي ولكن وزنه من الأوزان التي يشترك فيها الاسم والفعل وهو تعليق على متن الألفية.

١/ شرح الأشموني: ٣/١٢٩٠.

٢/ شرح الكافية الشافية: ٢/٧٧.

٣/ شرح الأشموني: ٣/١٢٩٠.

"ووزن أفعل" فيه قصور فكان الأولى أن يقول وزن الفعل الذي هو به الأولى ليشمل كل هذه المحترزات.

٢/١/٣٠٤: الوصفية الأصلية والطارئة:

قال: "تنبيه: مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظراً إلى الأصل وطرحاً لِما عرض من الاسمية"[١].

هاتان الكلمتان في أصلهما أوصاف (أسود وأرقم) ولكنهما وضعتا موضع الصفات فلا يلتفت إلى اسميتها، أي أنهما يمنعان من الصَّرف نظراً إلى الأصل ولا يعتد بالاسمية فيمنعان من الصَّرف نظراً للأصل.

٢/١/٣٠٥: تنوين ما كان من الجمع معتلاً ومكسوراً ما قبله:

قال: "تنبيه: ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجر متفق عليه، نص على ذلك الناظم وغيره، وما ذكره أبو علي من أن يونس ومَن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهْم، وإنما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه"[٢].

وذلك في اسم الفاعل المنقوص فتحذف ياؤه رفعاً وجراً عند تنوينه، وهو في هذا التنبيه يوافق ابن مالك وجمهور النحاة ويصف ما دونه بالوهم وتعليل ذلك "أن في آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة تطرق إليه التغيير وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فحذف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع"[٣].

١/ شرح الأشموني: ٣/١٢٩١.

٢/ المرجع السابق: ٣/١٣٠٥.

٣/ التصريح على التوضيح: ٢/٢١٢.

ويرى في هذا التنبيه أن الرأي الذي يقول إنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وأنه يجر بفتحة ظاهرة رأي غير صحيح وضعيف "لندرة شواهده الفصيحة وضعف الاستدلال بها فيحسن إهماله"[1].

٢/١/٣٠٦: حكم جوار في الصَّرف:

قال: "تنبيه: إذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل، وقد ظهر أن قوله كسار إنما هو في اللفظ فقط دون التقدير، لأنَّ سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لأنه منصرف، وقد تقدم في أول الكتاب"[2].

صيغة منتهى الجموع إن كان آخرها معتلاً، يجري مجرى سارٍ غير أن علامة الجر الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصَّرف، ويعلل لعدم ظهور الفتحة رغم الخفة لأنها بدل ثقيل وهو الكسرة.

٢/١/٣٠٧: منع كلمة (ثمان) من الصَّرف للضرورة:

قال: "تنبيه: شذ منع صرف ثمانٍ تشبيهاً له بجوار نظراً لِما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة، قال في شرح الكافية: ولقد شبه ثمانياً بجوار من قال:

يَحدو ثَمانيَ مُولَعاً بلِقاحِها ** حَتّى هَمَمنَ بزَيفَةِ الإِرتاجِ[3]

١/ النَّحو الوافي: ٢٦٨/٤.

٢/ شرح الأشموني: ١٣٠٥/٣.

٣/ البيت لابن ميادة في ديوانه: ص٩١؛ وخزانة الأدب: ١٥٧/١؛ وشرح أبيات سيبويه: ٢٩٧/٢؛ ولسان العرب: مادة (ثمن)، ٨٠/١٣، ٨١؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ص١٦٤؛ وشرح الأشموني: ص٥٢٢؛ والكتاب: ٢٣١/٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف:

والمعروف فيه الصَّرف لِما تقدم وقيل هما لغتان"[1].

إن كان الجمع مشابهاً صيغتي مفاعل أو مفاعيل بأن كان أوله حرفاً مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوض فتجتمع فيه صفتان، فرعية في اللفظ لأنه خرج من صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى لأنه يدلُّ على الجمع وكذلك يمنع من الصَّرف. وفي هذا التنبيه ذكر منع كلمة (ثمان) من الصَّرف رغم أن ألفها غير عوض ولكنها منعت من الصَّرف "لأنه شبه بـ(دراهم) لكونه جمعاً في المعنى وليس هو على النسب حقيقة فكأن الألف فيه غير عوض على أنه نادر والمعروف فيه الصَّرف نحو: رأيت ثمانياً على حد يمانياً. فإن كانت الألف عوضاً عن ياء النسب حذف إحدى الياءين وجعلت الألف عوضاً عنها فتصرف: ثمانٍ ثمني.

ويشترط أيضاً في منع صرف الموافق (مفاعل) وزناً لا جمعاً ألا تكون الألف عوضاً عن إحدى ياءي النسب كما هي من (يمان) و(ثمان) فإن أصلهما (يمني) و(ثمني) فحذفت إحدى الياءين وجعلت الألف عوضاً فلذلك صرف"[2].

وقال في الكافية:

وكل ما يشبه ذين مفردا ** حرِ بمنع الصَّرف إن تجردا

من ياء نسب وشبهها ومن ** تقدير وزن غير ما به قُرن[3]

ص٤٧؛ والمقاصد النحوية: ٣٥٢/٤؛ والشاهد فيه قوله (ثماني) حيث منع هذه الكلمة من الصَّرف للضرورة.

١/ شرح الأشموني: ١٣٠٨/٣.

٢/ شرح الكافية الشافية: ٧٣/٢.

٣/ المرجع السابق: ٧٤/٢.

٢/١/٣٠٨: حكم النون الأصلية فيما ختم بألف ونون:

قال: "تنبيه: ذهب الفرَّاء إلى منع الصَّرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيهاً لها بالزائدة نحو: سنان وبيان والصحيح صرف ذلك"[١].

هذا التنبيه يرجح فيه صرف الاسم إن كان مختوماً بنون أصلية وقبله ألف زائدة لأنَّ الشرط لمنع الاسم المختوم بالألف والنون أن تكون النون زائدة فإن كانت أصلية فيصرف. وهذا ما أجمع عليه جمهور النحاة ولَمْ أجد رأياً يؤيد رأي الأخفش.

٢/١/٣٠٩: إعطاء البدل حكم المبدل منه:

قال: "تنبيه: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصَّرف إعطاء للبدل حكم المبدل، مثال ذلك أصيلال فإن أصله أصيلان فلو سُمِّي به منع ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلال. ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نوناً"[٢].

في هذا التنبيه يذكر أن القاعدة الأساسية بالنظر إلى الأصل لا للطارئ، فأصل هذه الكلمات منع الصَّرف، وإبدال حرف مكان حرف لا يؤثر فيه شيئاً وذلك لأنها بدل من حرف أصلي، فالنظر للحرف الأصلي لا للطارئ.

وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى إذ ذكر في الكافية:

وبدل الذي به المنع حصل ** يمنع الأصل الذي منه البدل[٣]

١/ شرح الأشموني: ٣/١٣١٤.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١٣١٤.

٣/ شرح الكافية الشافية: ٢/١٠٠.

فكلمة (أصيلان) أصلها أصيلال وفيها يقول أيضاً:

فكـ(أصيلان) أصيلال كذا ** (هراق) يعطى ما أراق أخذا

٢/١/٣١٠: حكم الثلاثي الساكن الوسط إن لَمْ يكن أعجمياً ولا منقولاً:

قال: "تنبيه: ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور. وقال أبو علي: الصَّرف أفصح. قال ابن هشام: وهو على غلط جلي. وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأنَّ السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصَّرف. وذهب الفرَّاء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو: فيد لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند"[١].

هذا التنبيه تعليق على أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لَمْ يكن أعجمياً ولا منقولاً من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصَّرف ومنعه والمنع أحق وهذا ما أيده الناظم وهو مذهب الجمهور، ثم ذكر آراء كثيرة منها أن الصَّرف أفصح في ذلك وذلك لمقاومة الخفة وهي أحد السببين مع كون الصَّرف هو الأصل. وذكر شروطاً للعلمية والتأنيث وفي هذا التنبيه ذكر أنه إن لَمْ يكن ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر ففيه وجهان: المنع والصَّرف، والمنع أولى "فالمنع لوجود السببين والصَّرف لمقاومة السكون أحدهما"[٢]. ومن يؤيد الصَّرف ويرى أنه أولى "لأنَّ مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب"[٣].

١/ شرح الأشموني: ٣/١٣١٦.

٢/ حاشية الخضري: ٢/٧١١.

٣/ شرح المفصل: ١/٧٠.

٢/١/٣١١: حكم ما كان على حرفين من الصَّرف وعدمه:

قال: "تنبيه: قال في شرح الكافية: وإذا سُمِّيت امرأة بيد ونحوه مِمَّا هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند، ذكر ذلك سيبويه هذا لفظه، وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل، فقول صاحب البسيط في يد: صرفت بلا خلاف ليس بصحيح"[١].

ما كان على حرفين فهو ثنائي لفظاً ثلاثي تقديراً ساكن الوسط، فكلمة (يدي) بالإسكان، يجوز فيها الوجهان الصَّرف وعدم الصَّرف وهذا هو الرأي الذي رجحه الأشموني، فكلامه هنا مطابق لكلامه في التسهيل فهو من إضافاته لِما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى.

٢/١/٣١٢: حكم المذكر المسمى به خالياً من التاء:

قال: "تنبيه: إذا سُمِّي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً، خلافاً للفرَّاء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو: فخذ أم سكن نحو: حرب، ولابن خروف في المتحرك الوسط وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو: سعاد أو تقديراً كاللفظ نحو: جيل مخفف جيأل اسم للضبع بالنقل منع من الصَّرف"[٢].

العلم المختوم بالتاء يمنع من الصَّرف مطلقاً، فإن كان خالياً منها وكان ثلاثياً ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر، يجوز صرفه ومنعه مثل: (هند) وفي هذا التنبيه ذكر وجهاً لَمْ يذكره ابن مالك وهو إن سمينا المذكر بمؤنث لثلاثي، اختلف رأيهم فيه فبعضهم منعه مطلقاً سواء

١/ شرح الأشموني: ٣/١٣١٧.

٢/ المرجع السابق: ٣/١٣١٧.

كان ساكن الوسط أم متحركه، ومنعه البعض الآخر بحكم أن في نقله: "إلى المؤنث ثقل يعادل خفة اللفظ بالسكون ويجعلها كالعدم فيرجع إلى تحتم المنع"[1].

وإذا سميت رجلاً بسعاد أو زينب أو جيأل وتقديرها جيعل لَمْ تصرفه؛ من قبل أن هذه أسماء تمكنت في المؤنث واختص بها، أو هي مشتقة، وليس شيئاً منها يقع على شيء مذكر[2].

٢/١/٣١٣: ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به:

قال: "تنبيه: قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أو الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصَّرف نحو: ضرب ودحرج خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تمسكاً بقوله:

أَنا اِبنُ جَلا وَطَلاعِ الثَّنايا[3]

١/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٢٤/٤.

٢/ الكتاب: ٢٣٩/٣.

٣/ البيت لسحيم بن وائل في الاشتقاق: ص٢٢٤؛ الأصمعيات: ص١٧، وجمهرة اللُّغة: ص٤٩٥، ١٠٤٤؛ وخزانة الأدب: ٢٥٥/١، ٢٥٧، ٢٦٦؛ والدرر: ٩٩/١؛ وشرح شواهد المغني: ٤٥٩/١؛ وشرح المفصل: ٦٢/٣؛ الشعر والشعراء: ٦٤٧/٢؛ الكتاب: ٢٠٧/٣؛ المقاصد النحوية: ٣٥٦/٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق: ص٣١٤؛ وأمالي ابن الحاجب: ص٤٥٦؛ وأوضح المسالك: ١٢٧/٤؛ وخزانة الأدب: ٤٠٢/٩؛ وشرح الأشموني: ٥٣١/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٧٤٩/٢؛ شرح قطر الندى: ص٨٦؛ وشرح المفصل: ٦١/١، ١٠٥/٤؛ ولسان العرب: مادة (ثنى)، ص١٥٢، و(جلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف: ص٢٠؛ ومجالس ثعلب: ٢١٢/١؛ ومغني اللبيب: ١٦٠/١؛ والمقرب: ٢٨٣/١؛ وهمع الهوامع: ٣٠/١.

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربهـــا، فـــ(جلا) جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصَّرف كقوله:

نُبِّئْتُ أَخْوالِي بَنِي يَزِيدُ[1]

والذي يدلُّ على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب[2] اسم رجل مع أنه منقول من كعسب إذا أسرع. وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قـــد يحكـــى مسمى به وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكاً بهذا البيت. ونقل عن الفرَّاء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبـــت للأفعال فلا تجره في المعرفة نحو: رجل اسمه ضرب فإن هذا اللفظ وإن كان اسمـــاً للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو: رجل مسمى بحجر؛ لأنه يكون فعلاً تقول حجر عليه القاضي، ولكنه أشهر في الاسم"[3].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

كذَاكَ ذُو وَزنٍ يَخُصُّ الفِعلاَ ** أو غَالِبٍ كأَحمَدٍ ويَعلَى[4]

١/ الشاهد من شواهد التصريح: ١١٧/١؛ والأشموني: ١٦٠/١/٣؛ ومجالس ثعلب: ص٢١٢؛ وشرح المفصـــل: ٢٨/١؛ والعـــيني: ٣٨٨/١، ٣٧٠/٤؛ وخزانـــة الأدب: ١٣٠/١؛=
=واللسان: مادة (قدد)؛ ومغني اللبيب: ١٦/١؛ وملحقات ديوان رؤبة والقائل هو رؤبـــة بن العجاج وتمام البيت:

نُبِّئْتُ أَخْوالِي بَنِي يَزِيدْ ** ظُلْماً عَلَيْنا لَهُمُ قَدِيدْ

والشاهد فيه قوله (يزيد) حيث سُمِّي به وأصله فعل مضارع ماضيه زاد مشـــتمل علـــى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل.

٢/ كعسب من الكعسبة وهو العدو الشديد مع تقارب الخطى.

٣/ شرح الأشموني: ١٣٢٤/٣.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٩١.

فـــ(جلا) اسم منقول عن الفعل واختلفت الآراء في هذا النوع من الفعل فهو غير منصرف عند عيسى بن عمر لأنه منقول من الفعل، فلم يراع غلبة الفعل كما ذكر الناظم، ورأي يرى أنه ليس اسم وإنما على سبيل الحكاية. والأشمـــوني في هذا التنبيه يؤيد الرأي الذي يقول أن الفعل يكون بعد الحكاية لذلك لا حجة لعيسى بن عمر في منعه من الصَّرف لشبهه بالفعل واستدل أيضاً بمـــا ورد مـــن السماع في صرفهم للمنقول من الفعلية، ففي هذا التنبيه يوضح أن ما نقل مـــن الفعلية يكون على الحكاية فيكون مصروفاً، فإذا غلب شيء على شيء فـــالحكم للغالب.

وخلاصة القول إذا خالف العلم الطريقة السائدة للفعل لا يمنع من الصَّرف.

٢/١/٣١٤: حكم (أمس) من الصَّرف:

قال: "تنبيه: نظير (سحر) في امتناعه من الصَّرف (أمس) عند بني تميم، فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافاً لِمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر. وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب من لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط. وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز:

إنني رأيت عجباً مُذ أمسا[1]

قال في شرح التسهيل: ومدعاه غير صحيح لامتناع الفـــتح في موضـــع الرفع، ولأنَّ سيبويه استشهد بالرجز على أن الفـــتح في أمســـاً فـــتح إعـــراب

١/ الرجز لغيلان بن حريث الربعي في شرح شواهد الإيضاح: ص٥٩٨؛ الكتـــاب: ٤٤٥/٣؛ وبلا نسبة في الخصائص: ٦٢/٢؛ الدرر: ٢٤٣/٦؛ المحتسب: ٩٤/١، ٣٠٠؛ همع الهوامع: ١٥٧/٢؛ جمهرة اللُّغة: ص٨٤١، ٨٦٣.

وأبو القاسم لَمْ يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق أن لا يعول عليه، ويدلُّ للإعراب قوله:

اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسٌ ** وَتَنَاسَ الذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ[1]

وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل، فتكون الكسرة كسرة إعراب. قال في شرح الكافية: ولا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف أو لفظ معه بالألف واللام، أو نكر، أو صغر، أو كسر"[2].

من الأسماء الممنوعة من الصَّرف للعلمية والعدل كلمة (أمس) وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، إذ ذكر سحر، وأضاف في هذا التنبيه (أمس) ومِمَّا يدلُّ على اهتمامه بآراء النحاة نجد أنه في هذا التنبيه أورد عدداً من الآراء في هذه الكلمة، وكعادته يورد بعض الشواهد التي تؤيد رأياً معيناً فبني تميم بعضهم يمنعه مطلقاً لأنه معدول عن الأمس، وبعضهم يعربه في الرفع غير منصرف. فذكر في هذا التنبيه أكثر من وجه ولكنه لَمْ يرجح وجهاً من هذه الوجوه، ففي حال الظرفية يبنى على الكسر وعلى الفتح، وفي غير الظرفية خمس لغات، البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً، وبتنوين وإعرابه منصرفاً وغير منصرف مطلقاً وإعرابه غير منصرف رفعاً وبناؤه نصباً وجراً فإن قارنه أل أعرب غالباً نحو: الأمس ليوم حسن.

١/ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ١٣٣/٤؛ الدرر: ١٠٧/٣؛ شرح الأشموني: ٥٣٧/٢؛ شرح التصريح: ٢٢٦/٢؛ المقاصد النحوية: ٣٧٢/٤؛ همع الهوامع: ٢٠٩/١؛ والشاهد= =فيه قوله: "تضمن أمسُ" حيث رفع كلمة (أمسُ) بالضمة على لغة تميم، والحجازيون يبنون هذه الكلمة على الكسر.

٢/ شرح الأشموني: ١٣٣٥/٣.

وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى إذ ذكره في التسهيل والكافية. وكل معدول سُمِّي به فعدله باق إلاَّ سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فإن عدله في التسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره.

وعدل غير (سحر) وأمس في

تسمية تعرض غير منتفي

وأرى الرأي الراجح هو رأي سيبويه فهو أقرب للصواب ويبعد عن الغموض والإبهام.

٢/١/٣١٥: حكم (حذام) من الصَّرف إن سُمِّي به مذكر:

قال: "تنبيه: أفهم قوله مؤنثاً أن حذام وبابه لو سُمِّي به مذكر لَمْ يبن، وهو كذلك بل يكون معرباً ممنوعاً من الصَّرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره، ويجوز صرفه لأنه إنما يكون مؤنثاً لإرادتك به ما عدل عنه، فلَمَّا زال العدل زال التأنيث بزواله"[1].

في هذا التنبيه يذكر أنه إذا انتفى عِلَّة من العلل التي تمنع الصَّرف فينتفي أن يصرف الاسم كما إذا سميت رجلاً حذام فانتفت عِلَّة التأنيث وبقيت عِلَّة العدل فذكر وجهين ورجَّح صرفه لانتفاء عِلَّة التأنيث.

٢/١/٣١٦: وزن (فَعَال) مصروفاً وغير مصروف:

قال: "تنبيه: (فَعَال) يكون معدولاً وغير معدول: فالمعدول إمَّا علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه، وإمَّا أمر نحو: نزال، وإمَّا مصدر نحو: حماد، وإمَّا حال

١/ شرح الأشموني: ١٣٣٨/٣.

نحو:

وَالخيلُ تَعدُو في الصَّعيدِ بَدَادِ[1]

وإمَّا صفة جارية مجرى الأعلام نحو: حلاق للمنية. وإمَّا صفة ملازمة للنداء نحو: فساق، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث، فإن سُمِّي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح، وإن سُمِّي به مؤنث فهو كحذام ولا يجوز البناء خلافاً لابن بابشاذ[2]، وغير المعدول يكون اسماً كجناح، ومصدراً نحو: ذهاب، وصفة نحو: جواد، وجنساً نحو: سحاب، فلو سُمِّي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلاَّ ما كان مؤنثاً كعناق"[3].

ما كان على وزن فَعَال علماً لأنثى معدولاً فإذا سُمِّي به مذكر زال

١/ تمام البيت: وَذَكَرتَ مِن لَبَنِ المُحَلَّقِ شُربَةً ** وَالخيلُ تَعدُو في الصَّعيدِ بَدَادِ
وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه: ص٢٤١؛ والكتاب: ٢٧٥/٣؛ ولسان العرب: مادة (حلق)، ٦٤/١٠؛ ولعوف بن عطية بن الخرع في جمهرة اللُّغة: ص٩٩٩؛ والخزانة: ٣٦٣/٦، ٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر: ٩٨/١؛ وشرح أبيان سيبويه: ٢٩٩/٢؛ وشرح المفصل: ٥٤/٤؛ ولسان العرب: مادة (بدد)، ٧٨/٣؛ والمعاني الكبير: ص١٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللُّغة: ص٦٦؛ وخزانة الأدب: ٣٤٠/٦؛ وشرح الأشموني: ٥٣٨/٢؛ وما= =ينصرف وما لا ينصرف: ص٧٣؛ والمعاني الكبير: ص٣٨٩؛ والمقتضب: ٣٧١/٣؛ همع الهوامع: ٢٩/١؛ والشاهد فيه قوله: (بداد) حيث جاءت هذه الكلمة وصفاً مؤنثاً معدولاً عن متبددة أي متفرقة.

٢/ ابن بابشاذ هو: طاهر بن أحمد بن باب شاذ: الفرح والسرور... أحد أئمة النَّحو والصَّرف، ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ وأخذ عن علمائها، ورجع إلى مصر، واستخدم في ديوان الرسائل، وكانت له حلقة اشتغال بجامع مصر، ثم تزهد وانقطع... صنف (شرح جمل الزجاجي)، (المحتسب في النَّحو)، (شرح النخبة)... مات سنة ٤٦٩هـ؛ البغية: ١٧/٢.

٣/ شرح الأشموني: ١٣٣٨/٣.

موجب البناء لأنه ليس مؤنثاً معدولاً فيعرب ويمنع من الصَّرف وهذا هو معنى قوله يجعل كـ(عناق) ومن العرب من يصرفه إن سُمِّي به مذكراً تشبيهاً بـ(صباح) وأمَّا إن كان غير معدول فانتفت عِلَّة منعه من الصَّرف إن كان مذكراً، قال سيبويه: "ومن العرب من يصرف رقاش وغلاب إذا سُمِّي به مذكراً، لا يضعه على التأنيث، بل يجعله اسماً مذكراً، كأنه سمَّى رجلاً بصباح"[1].

فلو سُمِّي بما جاء على وزن فعال مؤنث جاز فيه الإعراب ممنوعاً والبناء كباب حذام. وإن سميت بهذا الوزن مذكراً فبعضهم يصرفه كـ(صباح) وبعضهم يمنعه ويقيسه على عناق ورأي ثالث أن يبنى كحذام وعليه ابن بابشاذ.

٢/١/٣١٧: حكم أفعل إذا كان اسماً:

قال: "تنبيه: إذا سُمِّي بأفعل التفضيل مجرداً من (من) ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع كما قاله في شرح الكافية، قال: لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة (من) لفظاً أو تقديراً. فإن سُمِّي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو: أحمر فيه"[2].

في هذا التنبيه ذكر أن أفعل التفضيل هو وصف ملازم لكلمة (من) فإذا سُمِّي به وحذفت منه (من) كان بعيداً من الوصفية فيصرف لعدم جزء العِلَّة، "أي كما لا بد من صرف أحمر إذا نكر كذا لا بد من صرف أفعل التفضيل المجرد من (من) إذا نكر بعد التسمية به"[3].

١/ الكتاب: ٣/٢٨٠.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١٣٤٢.

٣/ شرح الكافية الشافية: ٢/٩٨.

وأمَّا إن سُمِّي به مصاحباً من ثم نكر امتنع صرفه لأنه يعود للصفة وهي مانعة له من الصَّرف مع العلمية لأنه يشترط في وصفيته مصاحبة من.

٢/١/٣١٨: جواز منع الصَّرف للضرورة:

قال: "تنبيه: فصَّل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لَمْ يسمع إلاَّ في العلم. وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً"[١].

هذا التنبيه تعليق على قوله:

وَلاِضطِرارٍ أو تَنَاسُبٍ صُرِف ** ذُو المَنعِ وَالمَصرُوفُ قد لاَ يَنصَرِف[٢]

والمراد به في الضرورة، حيث ذكر الآراء التي وردت في ذلك، وفي هذا التنبيه ذكر العلمية فقط ولَمْ يذكر حكم الوصفية وعلَّل الصَّبان لذلك لأنَّ العلمية أقوى ولورودها في السماع. لكن الأشموني لَمْ يعلل لترجيحه للعلمية دون الوصفية فكان ينبغي التنبيه للتعليل على ذلك لا لوجود إحدى العلتين، وذلك في الضرورة كما ذكر الشارح، وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، لذلك نبَّه عليه.

١/ شرح الأشموني: ٣/١٣٤٧.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٩٢.

الفصل الثاني

التنبيهات النحوية في الأفعال

١/٢/٢: انتفاء علامات الأفعال في أسماء الأفعال:

قال: "تنبيه: كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون، كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاء قبول النون، كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاء قبول لَمْ، كأوه بمعنى أتوجع. وأف بمعنى أتضجر، وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول التاء كـ(هيهات) بمعنى بعد، وشتان بمعنى افترق، فهذه أيضاً أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول:

وَمَا يرى كالفعل معنى وانخزل

عن شرطه اسمٌ نَحوُ صَه وَحَيَّهَل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر في ذلك على الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه"[١].

ذكر ابن مالك أن ما لَمْ يقبل علامات الفعل، فهو اسم وهذا التنبيه إضافة لِما لَمْ يذكره الناظم، فالناظم ذكر فعل الأمر وعدم قبوله للعلامة الخاصة به؛ فيكون اسم فعل أمر وذلك في قوله:

وَالأمرُ إن لَم يَكُ لِلنُّونِ مَحَل

فِيهِ هُوَ اسمٌ نَحوُ صَه وَحَيَّهَل[٢]

ولَمْ يذكر اسمي الفعلين (الماضي والمضارع) وهذا التنبيه إضافة لذلك ومثل لاسم الفعل بـ(صه وحيهل)، وهنا انتقده الصبان في أن هذه الأسماء تقبل

١/ شرح الأشموني: ١/٧٧.

٢/ ألفية ابن مالك: ص١٢.

التنوين مِمَّا يدلُّ على اسميتها ففي البيت قصور ربما يعزى لضيق النظم، وذكر الأشموني بيتاً مماثلاً عالج فيه بعض القصور ومكملاً لِما ذكر بقوله:

وما يرى كالفعل معنى وانخزل

عن شرطه اسم نحو: صه وحيهل

وهذا مِمَّا يدلُّ على مقدرته على النظم، ثم يعلل لابن مالك وذكره للأمر دون غيره لكثرة وروده.

٢/٢/٢: حكم دخول العلامة على الأفعال العارضة:

قال: "تنبيه: إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا، وذلك كما في أفعل التعجب، وما عدا، وما خلا، وحاشا في الاستثناء، وحبذا في المدح، فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية. لأنَّ عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح. بخلاف أسماء الأفعال فإنها قابلة للتاء لذاتها"[1].

هذه الأفعال التي ذكرها، فعليتها عارضة، أي ليست أصلية، فإن ورد الفعل مستعملاً استعمال الأمثال أي: بصورة واحدة فيكون كالجامد فلا يقبل علامات الفعل فهذا الاستعمال العارض أخرجها من قبول العلامة، وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

٢/٢/٣: الشرط قبول العلامة وليس العلامة:

قال: "تنبيه: إنما دلَّ انتفاء قبول لَمْ والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها. أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم

١/ شرح الأشموني: ١/٧٧.

لكونها مساوية للازم فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر. بخلاف الاسم وقبول النداء فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي أخص منه إذ يقال: كل قابل للنداء اسم ولا عكس. وهذا هو الأصل في العلامة"[1].

هذا التنبيه أرى أنه من التعقيد بمكان، إذ ذكر فيه أسلوب أهل المنطق مِمَّا أدى إلى تعقيده أكثر، ومراده منه أن الشرط هو قبول العلامة وليس العلامة، ولكنه لجأ إلى أساليب وعقد مقارنات لا صلة لها بالنحو كالتشبيه بالإنسان وقابل الكتابة... الخ.

٢/٢/٤: المذاهب في بناء فعل الأمر وإعرابه:

قال: "تنبيه: بناء الماضي مجمع عليه وأمَّا الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة. وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة. قال في المغني: وبقولهم أن قول لا الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي، وقد دلَّ عليه بالحرف"[2].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَفِعلُ أمرٍ ومُضىَّ بُنِيَا

وأَعرَبُوا مُضَارِعاً إن عَرِيَا[3]

ونلاحظ أنه في هذا التنبيه وضع أسباباً لعلة إعراب فعل الأمر، وأرى فيه

١/ شرح الأشموني: ١/٧٧.

٢/ المرجع السابق: ١/٩٦.

٣/ ألفية ابن مالك: ص١٣.

جدلاً مرهقاً كعادة الأشموني في بعض تعليلاته، فهو من العلل الغامضة، وفعل الأمر مبني على أرجح الأقوال، وما ذكره الكوفيون من تعليل لإعراب فعل الأمر، مردود على أرجح الأقوال وأقوى حجة على ذلك أنه "إذا حذف حرف المضارعة وهو عِلَّة وجود الإعراب فيه فقد زالت العِلَّة، فإذا زالت العِلَّة زال حكمها فواجب ألاَّ يكون فعل الأمر معرب"[1].

وما ذكر من تعليل لإعراب فعل الأمر فيه تكلف وبعد عن الصواب، وأمَّا المقارنة بين لام الأمر ولا الناهية فمردود أيضاً؛ وذلك لأنَّ قولهم "عمل فعل الأمر حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معرباً وأمَّا فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق أن لا يعرب فكان باقياً على أصله في البناء"[2].

ولكل هذه الأدلة والبراهين أرى أن الأرجح فيها بناء فعل الأمر وليس إعرابه.

وهذا التنبيه فيه خطأ في النقل في نص المغني إذ يقول ابن هشام: "وبقولهم أقول: لأنَّ الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي ولَمْ يدلُّ عليه إلاَّ بالحرف"[3].

١/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي؛ ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ٢/٥٤١.

٢/ المرجع السابق: ٢/٥٤٢.

٣/ مغني اللبيب: ١/٢٢٧.

٢/٢/٥: حكم اتصال نون التوكيد بالفعل:

قال: "تنبيه: ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور. وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً. وأمَّا نون الإناث فقال في (**شرح التسهيل**): إن المتصل بها مبني بلا خلاف، وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي"[١].

قيد الناظم نون التوكيد بالمباشرة ولكنه لَمْ يقيد نون النسوة، وذلك لأنها لا تكون إلاَّ مباشرة مثل: النسوة يكتبْن، وأمَّا نون التوكيد فتارة تكون مباشرة، وأخرى غير مباشرة مثل: لتكتبَنَّ الدرس، لتكتبانّ الدرس، وفي هذا التنبيه ذكر الخلاف في ذلك، فالبعض يرى أنها معربة مطلقاً، ولكن في المباشرة، يكون الإعراب مقدراً منع من ظهوره حركات التمييز بين الأفعال: مفرد ومثنى وجمع ومفردة.

ويبدو لي أنها مبنية على الفتح مطلقاً حتَّى عند اتصالها بواو الجماعة أو ياء المخاطبة، والبناء فيها مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة، ولكن الأشموني لا يرجح أياً من هذين الرأيين، وإنما يرجح الرأي المشهور بأنها اتصلت اتصالاً مباشراً، فالفعل مبني: لتكتبَنَّ الدرس، وإلاَّ فهي معربة. فهو هنا يرجح رأي الناظم، وذلك أنهم ذكروا عِلَّة البناء تشبيهاً للفعل بالعدد المركب (خمسة عشر) لذلك بنيت فإن وجد حاصل "لَمْ يحكم عليه بالبناء ولتعذر الحكم عليه بالتركيب، إذ لَمْ يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها شيئاً واحداً"[٢].

١/ شرح الأشموني: ١/١٠١.

٢/ شرح ابن الناظم: ص١٥.

وفي هذا التنبيه أيضاً يعارض ابن مالك في كتابه التسهيل بأن المعتل بها مبني بلا خلاف فقد ذكر بأن قوماً ذكروا أنها معربة، وعارض بأسلوب لطيف إذ قال: "ليس كما قال".

٢/٢/٦: تقديم حذف النون في الجزم على النصب:

قال: "تنبيه: قدم الحذف للجزم لأنه الأصل والحذف للنصب محمول عليه. وهذا مذهب الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل"[١].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَحَذفُهَا لِلجَزم وَالنَّصبِ سِمَه ** كَلَم تَكُونِي لِتَرومِي مَظلمَه[٢]

أي أن علامة الجزم والنصب في الأفعال الخمسة هي حذف النون كـ(لَمْ تكوني لترومي)، وفي هذا التنبيه تعليق على متن الألفية في تقديم الجزم على النصب وعلل لذلك بأن الحذف للجزم أصل للحذف على النصب وذلك من حيث عدم الشيء، فالجزم بالسكون عدم الحركة، والحذف عدم الحرف، ثم ذكر أنه مذهب الجمهور وهذا يدلُّ على دقة الأشموني، فهذه المسألة من دقائق النَّحو وكذلك تدل على تعمقه؛ إذ لَمْ يذكر العلامة فقط وإنما علل للحذف بتقديمه وأنه الأصل ثم ذكر مذهباً آخر وهو التقدير، ولكن الأرجح هو رأي الجمهور فالنصب محمول على الجزم[٣]. كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده. مثلاً: يفعلان مثل محمدان، ويفعلون مثل محمدون، وتفعلين مثل

١/ شرح الأشموني: ١/١٥٦.

٢/ ألفية ابن مالك: ص١٦.

٣/ همع الهوامع: ١/٥١.

محمدين في مطلق الحركات والسكنات[1].

٢/٢/٧: الفرق بين نون النسوة ونون الإعراب في الأفعال الخمسة:

قال: "تنبيه: إنما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ﴾[2]. لأنه ليس من هذه الأمثلة إذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني مثل: يتربصن وزنه يفعلن، بخلاف الرجال يعفون، فإنه من هذه الأمثلة، إذ واوه ضمير الفاعل، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو: ﴿وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[3]. ووزنه (تفعو[4]) وأصله تعفووا"[5].

الواو في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ﴾، لام الكلمة، لا ضمير الجماعة ولذلك فالنون معها ضمير النسوة عائد على المطلقات، وليست نون الرفع، فالفعل (يعفو) معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، مثل: الطالبات يذاكرن، لا معرب، والواو في الرجال يعفون، ضمير جماعة الذكور مثل الواو في يقومون فالفعل معها مرفوع بثبوت النون، فالنون علامة رفع ووزنها يفعون. ثم أتى بمثال آخر: ﴿وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾، وأصله تعفووا بـ(واوين) الأولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لأنها جزء كلمة[6].

١/ دراسات في النَّحو العربي ودراسات في النَّحو وعلله: ص٢٥٩.

٢/ سورة البقرة: الآية (٢٣٧).

٣/ سورة البقرة: الآية (٢٣٧).

٤/ وردت في الأصل هكذا، والصواب (تفعوا).

٥/ شرح الأشموني: ١/١٥٧.

٦/ يُنظر، التصريح: ١/٨٦؛ والخضري: ١/٤٩، ٨٦.

٢/٢/٨: جواز حذف الخبر في أفعال المقاربة:

قال: "تنبيه: إذا دلَّ على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد»[١]"[٢].

هذا التنبيه ذكر فيه أنه يجوز حذف الخبر في أفعال المقاربة، وذلك إن علم واستشهد بالحديث المذكور.

٢/٢/٩: وقوع خبر كاد فعلاً مضارعاً رافعاً الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم:

قال: "تنبيه: يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعاً لضمير الاسم، وأمَّا قوله:

وَأَسقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمّا أَبُثُّهُ ** تُكَلِّمُنِي أَحجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ[٣]

١/ أخرجه الطبراني في المعجم الكبير الكبير: ٣١٠/١٧، ٨٥٨؛ وفي الأوسط: ص١٣٠٨٢ وهو معجم البحرين: ص٢٩٩٨ من حديث عقبة بن عامر وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢٢/٨، وقال رواه الطبراني في الكبير الأوسط عن شيخه بكر بن سهل وهو مقارب الحال وضعَّفه النسائي ابن لهيعة فيه ضعف.

٢/ شرح الأشموني: ٤٠٦/١.

٣/ البيت لذي الرمة في ديوانه: ص٨٧٢؛ وأدب الكاتب: ص٤٦٢؛ والدرر: ١٥٥/٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ٣٦٤/٢؛ وشرح التصريح: ٢٠٤/١؛ وشرح شافية ابن الحاجب: ٩/١٠، ٩٢؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص٥٨٣؛ وشرح شواهد الشافية: ص٤١؛ والكتاب: ٥٩/٤؛ ولسان العرب: مادة (سقى)، ٣٩١/١٤، ومادة (شكى)، ٤٤٠/١٤؛ والمقاصد النحوية: ١٧٦/٢؛ والممتع في التصريف: ص١٨٧؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣٠٧/١؛ وشرح الأشموني: ١٣٠/١؛ والصاحبي في فقه اللُّغة: ص٢٢٦؛ وهمع الهوامع: ١٣١/١؛ والشاهد فيه قوله: "كاد... تكلمني أحجاره" حيث رفع المضارع الواقع خبراً لـ(كاد) السببي. وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم وهو قوله (أحجاره)

وقوله:

وَقَد جَعَلتُ إِذا مَا قُمتُ يُثقِلُنِي ** ثَوبي فَأَنهَضُ نهضَ الشارِبِ الثَّمِلِ[1]

فأحجاره وثوبي بدلان من اسمي كاد وجعل وأمَّا عسى فإنه يجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببي كقوله:

وَماذا عَسى الحَجّاجُ يَبلُغُ جَهدُهُ ** إِذا نَحنُ جاوزنا حَفيرَ زِيادِ[2]

روي بنصب جهده ورفعه، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببي، وأمَّا قوله:

وقيل= =(أحجاره) بدل من الضمير المستتر في (كاد) العائد إلى (الربع) و(تكلمني) فيه ضمير مستتر عائد إلى (أحجار) وأصل الكلام كاد (هو) أحجاره تكلمني.

١/ البيت لعمرو بن أحمد في ملحق ديوانه: ص١٨٢؛ وخزانة الأدب: ٣٥٩/٩، ٣٦٢؛ ولأبي حية النمري في الحيوان: ٤٨٣/٦؛ وشرح التصريح: ٢٠٤/١؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص٧٤؛ والمقاصد النحوية: ١٧٣/٢؛ ولأبي أحمر أو لأبي حية النمري في الدرر: ١٣٣/٢؛ ولأبي حية أو الحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني: ٩١١/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣٠٥/١؛ وشرح الأشموني: ١٣٠/١؛ وشرح التصريح: ٢٠٦/١؛ ومغني اللبيب: ٥٧٩/٢؛ والمقرب: ١٠١/١؛ والشاهد فيه مجيء جعل للشروع وخبره جملة شرطية مصدرة بإذا.

٢/ البيت للفرزدق في ديوانه: ١٦٠/١؛ والدرر: ١٥٤/٢؛ وشرح التصريح: ٢٠٥/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص٦٧٧؛ ومعجم ما استعجم: ص٤٥٩؛ والمقاصد النحوية: ١٨٠/٢؛ ولمالك بن الريب في ملحق ديوانه: ص٥؛ وخزانة الأدب: ٢١١/٢؛ والشعر والشعراء: ٣٦١/١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣٠٨/١؛ وشرح الأشموني: ١٣٠/١؛ وهمع الهوامع: ١٣١/١؛ وهذا البيت فيه شاهدان، أولهما: (يبلغ) حيث جاء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بـ(أن) المصدرية، وثانيهما: قوله (يبلغ جهده) على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لـ(عسى) اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى وهذا جائز في عسى دون إخوته.

عَسَى الكَرْبُ الَّذي أَمسَيتُ فِيهِ ** يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[1]

فإن في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر كان"[2].

الخبر في أفعال المقاربة يكون مرفوعه (فاعل، نائب فاعل) ضميراً في الغالب وشرط الفعل المشتمل على الجملة أن يكون رافعاً لضمير الاسم الذي لهذه الأفعال، فالاسم المرفوع الظاهر في الشاهد المذكور بدل من اسم كاد لا فاعل تكلمني فالفاعل كما ورد في القاعدة ضمير مستتر والتقدير: كادت أحجاره تكلمني، فعاد الضمير على البدل.

وفي هذا التنبيه فيه أن يرفع المضارع اسماً ظاهراً مضاف إلى ضمير عائد إلى اسم عسى ويجوز فيها دون أخواتها على رأي الجمهور برواية الرفع، فالضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى على رواية الرفع (يثقلني ثوبي) ويرى ابن هشام أنه بدل اشتمال لا فاعل يثقلني[3].

١/ البيت لهدبة بن الخشرم في خزانة الأدب: ٣٢٨/٩، ٣٣٠؛ وشرح أبيات سيويه: ١٤٢/١؛ والدرر: ١٤٥/٢؛ وشرح التصريح: ٢٠٦/١؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص٩٧؛ وشرح شواهد المغني: ص٤٤٣؛ والكتاب: ص١٥٩؛ واللمع: ص٢٢٥؛ والمقاصد النحوية: ١٨٤/٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية: ص١٢٨؛ وأوضح المسالك: ٣١٢/١؛ وتخليص الشواهد: ص٣٢٦؛ وخزانة الأدب: ٣١٦/٩؛ والجني الداني: ص٤٦٢؛ وشرح ابن عقيل: ١٦٥/١؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٨١٦؛ والمقرب: ٩٨/١؛ وشرح المفصل: ١١٧/٧، ١٢٠؛ ومغني اللبيب: ص١٥٢؛ والمقتضب: ٧٠/٣؛ وهمع الهوامع: ١٣٠/١؛ والشاهد فيه قوله: "يكون وراءه" حيث وقع خبر (عسى) فعلاً مضارعاً مجرداً من المصدرية وهذا قليل.

٢/ شرح الأشموني: ٤٠٧/١؛

٣/ مغني اللبيب: ٥٧٩/٢.

٢/٢/١٠: وجوب الإضمار في أفعال المقاربة (أخذ، طفق):

قال: "تنبيه: ما سوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الإضمار، تقول: الزيدان أخذا يكتبان، وطفقا يخصفان، ولا يجوز أخذ يكتبان، وطفق يخصفان"[١].

تختص عسى واخلولق وأوشك بجواز الإضمار، فعلى تقدير الإضمار نقول: "هند عست أن تفلح والزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا والهندات عسين أن يقمن، ونقول على تقدير الخلو من الضمير في الجميع وهو الأفصح، قال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾[٢]"[٣].

أمَّا ما عدا ذلك من أفعال المقاربة فيجب الإضمار، وعند عدم اتصالها بالضمائر تكون تامة وإن اتصلت بها تكون ناقصة فابن مالك أشار إلى حكمها مع (أن يفعل)، وفي هذا التنبيه ذكر الأشموني حكمها من غير أن وهو مفهوم البيت:

وَجَرِّدَن عَسَى أو ارفَعُ مُضمَرَا

بِـهَا إِذَا اسمٌ قَبلَهَا قَد ذُكِرَا

وفي هذا التنبيه ذكر ما عدا عسى وأخواتها وحكمه، وهذا من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

١/ شرح الأشموني: ٤١٢/١.

٢/ سورة الحجرات: الآية (١١).

٣/ أوضح المسالك: ٣٠٩/١.

٢/٢/١١: أفعال القلوب التي تنصب فعلاً واحداً واللازمة:

قال: "تنبيه: إنما قال: أعني رأى إلى آخره إيذاناً بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين إذ منها ما لا ينصب إلاَّ مفعولاً واحداً نحو: عرف وفهم، ومنها لازم نحو: جبن وحزن"[١].

هذا التنبيه إشارة إلى قوله:

انصِب بـِفِعلِ القَلبِ جُزأيِ ابتِدَا ** أعنِي: رَأى، خَالَ، عَلِمتُ، وَجَدَا[٢]

وهو إشارة إلى أن من هذه الأفعال غير التي ذكرها، أفعالاً تنصب مفعولاً واحداً، ومنها ما هو لازم، أي: أن التنبيه إلى أن أفعال القلوب ليست كلها خاصة بهذا الباب؛ ففهم من قوله (أعني) أن هناك أفعالاً أخرى، فالأفعال القلبية منها ما لا ينصرف ومنها ما يتعدى لواحد وهو المذكور هنا ومنها ما يتعدى لاثنين وهو ما ذكره ابن مالك في منظومته.

٢/٢/١٢: دخول التعليق على ما ليس قلبياً:

قال: "تنبيه: قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعالاً غيرها نحو: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾[٣]. و﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[٤]. و﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[٥]. و﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[٦]. و﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ

١/ شرح الأشموني: ٢/٤٩٢.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٣٥.

٣/ سورة الكهف: الآية (١٩).

٤/ سورة القلم: الآيتان (٥، ٦).

٥/ سورة الأعراف: الآية (١٨٤).

٦/ سورة الذاريات: الآية (١٢).

هُوَ﴾[1]. ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: أما ترى أي برق هاهنا"[2].

ذكر الناظم أحكام ظنَّ من حيث التعليق، والتعليق بالاستفهام ليس محصوراً في هذه الأفعال القلبية المتصرفة المذكورة هنا فقط، وإنما يكون في أفعال أخرى ذكرها الأشموني في هذا التنبيه، فذكر أمثلة مِمَّا هو ليس قلبياً ويدخل عليه التعليق مثل: نظر، أبصر، سأل، استشهد، استنبأ. ومثل لها بالشواهد المذكورة والتي اشتملت على التعليق بالاستفهام، فهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، أي: أن التعليق بالاستفهام يشتمل على:

١/ الفعل القلبي الناصب لمفعول واحد هو ما ذكره الناظم.

٢/ الفعل القلبي اللازم مثل تفكَّر في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[3].

٣/ ما ليس قلبياً وينطبق على أفعال كثيرة مثل: نظر، سأل، استنبأ.

٢/٢/١٣: وقوع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام:

قال: "تنبيه: لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلاَّ في الشعر وأمَّا في الكلام فلا يليهما إلاَّ صريح الفعل، إلاَّ إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقاً أو إن والفعل ماض فيقع في الكلام، فتسوية الناظم بين إن وحيثما مردودة"[4].

١/ سورة يونس: الآية (٥٣).

٢/ شرح الأشموني: ٢/٥٠٤.

٣/ سورة الأعراف: الآية (١٨٤).

٤/ شرح الأشموني: ٢/٥٧١.

إن تبع الاسم السابق شيء يختص بالفعل كأدوات الشرط ومثل لها بـــ(إن وحيثما) وجب النصب ولا يجوز الرفع لئلا تخرج هذه الأدوات عن اختصاصها بالفعل، وفي هذا التنبيه ذكر أن ذلك يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر، وذكر فيه مساواة الناظم بين إن وحيثما فهي مردودة عنده -أي التسوية بينهما- حيثمـــا زيداً تلقه فأكرمه، فيجب نصب زيدٍ، وإن زيداً أكرمته أكرمك، كذلك يجـــب النصب لأنَّ الاسم لا يقع بعد هذه الأدوات، "فتسوية الناظم بين إن وحيثما إنما هي في وجوب النصب والاشتغال بعدهما أعم من كونه في شعر أو نثر لا مـــن جميع الوجوه فردَّه لِما قال الناظم غير صحيح"[1]. فالنحاة يرون أن بعد تلـــك الأدوات لا يقع إلاَّ صريح الفعل، فوقوع الاسم في النثر مســـتقبح بعـــد تلـــك الأدوات فلا يجوز: حيثما محمداً وجدته فعاتبه،وكذلك يمتنع في النثر: إن محمـــداً تلقه فاحترمه.

٢/٢/١٤: من شروط العامل في التنازع أن يكون فعلاً أو ما يشبهه:

قال: "تنبيه: مراده بالعاملين فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما أو اسم وفعل كذلك، فالأول نحو: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[2]. والثاني كقوله:

عُهِدتَ مُغِيثاً مُغْنِياً من أجَرْتَهُ[3]

١/ حاشية الخضري: ١/٣٥٠.

٢/ سورة الكهف: الآية (٩٦).

٣/ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ٢/١٨٩؛ وتخلـــيص الشـــواهد: ص٥١٣؛ وشـــرح الأشموني: ١/٢٠٢؛ وشرح التصريح: ١/٣١٦؛ والمقاصد النحوية: ٣/٢؛ والشاهد فيـــه قوله: "مغيثاً من أجرته" حيث تقدم عاملان كلاهما اسم فاعل صالح للعمل في المعمـــول وهو قوله "ومن أجرته" وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله، وقد أعمل الثاني لقربـــه فنصب (من) على المفعولية وأعمل الأول في ضميره، وحذف هذا الضمير لأنَّ في ذكره=

والثالث نحو: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾[1].

وقوله:

لقيت ولَمْ أَنكُل عَنِ الضربِ مِسْمَعا[2]

ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا جامد وغيره، وعن المبرِّد إجازته في فعلي التعجب نحو: ما أحسن وأجمل زيداً وأحسن به وأجمل بعمرو، واختاره في التسهيل"[3].

هذا التنبيه توضيح لقول ابن مالك "إن عاملان... الخ. فوضح شروط العاملين، وربما يعزى عدم ذكره لها في النظم لضيق النظم فهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك. فيشترط أن يكونا فعلين متصرفين، فلا يجوز التنازع بين حرفين أو فعل جامد، ثم ذكر رأي المبرِّد في جواز التنازع في فعلي التعجب ومثل لشروط فعلي التنازع.

فالعامل في التنازع "الفعل وشبهه" سواء كانا فعلين ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾، أو فعلا واسماً ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾، أو اسمين أنا مكرم ومفضل زيداً، والعاملان متفقان في العمل.

=إعادة على متأخر لفظاً ورتبة من غير ضرورة. لو أمكنه إعمال العامل الأول لقال عهدت مغيثاً من أجرته.

١/ سورة الحاقة: الآية (١٩).

٢/ البيت للمرار الأسدي في ديوانه: ص٤٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه: ٦٠/١؛ والكتاب: ١٩٣/١؛ وله أو لزغبة في خزانة الأدب: ١٢٨/٨، ١٢٩؛ والدرر: ١٥٥/٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢٠٢/١؛ وشرح ابن عقيل: ص٤١٢؛ واللمع: ص٢٧١؛ والمقتضب: ١٤/١؛ وهمع الهوامع: ٩٣/٢؛ والشاهد فيه قوله: "عن الضرب مسمعا" حيث أعمل المصدر المقرون بـ(أل) وهو الضرب في مسمعا.

٣/ شرح الأشموني: ٦٠٩/٢.

"ومنع أيضاً بعض النحويين تنازع فعلي التعجب والصحيح عندي جوازه لكن بشرط إعمال الثاني كقولك ما أحسن وأعقل زيداً، فإنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العاملين في أسلوب التنازع نحو: ما أحسن وأبلغ صفاء النفوس، وأحسن بصفاء النفوس"[1].

وذكر كذلك أنه لا يجوز التنازع بين حرفين أو حرف وغيره "لضعف الحرف ولأنه لا يضمر فيه وصحة الإضمار شرط في المتنازعين"[2].

٢/٢/١٥: ما تعدد فيه التنازع:

قال: "تنبيه: قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين، وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله: ﷺ: «تُسبِّحُون وتُحمِّدون وتكبرون دُبُرَ كُلَّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين»[3].

وقول الشاعر:

١/ النَّحو الوافي: ١٨٨/٢.

٢/ أوضح المسالك: ١٧٠/٢.

٣/ حديث صحيح متفق عليه، يُنظر، صحيح مسلم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ٤١٧/٨؛ ورواه بلفظ تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين البخاري، دار الفكر: ٢١٣/١؛ والسنن الكبرى: للبيهقي، بيروت، ١٨٦/٢؛ وصحيح مسلم: باب المساجد، ١٤٢، ١٤٣؛ وفتح الباري لابن حجر، دار الفكر، ٣٢٥/٢، ١٣٥/١١؛ والترغيب والترهيب للمنذر، مطبعة مصطفى الحلبي، ٤٥٠/٢، وتفسير ابن كثير، مطبعة الشعب، ٣٨٧/٧، ٥١/٨؛ ووجه الاستشهاد تقدم ثلاثة أفعال عاملة وأخر عنها معمولان اثنان هما الظرف (دبر) ونائب المصدر (ثلاثاً) وهو على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر وأعمل الفعلين الأول والثاني في ضميريهما وحذفهما لأنها فضلتان لأنَّ الأصل تسبحون الله فيه إياه ولو أعمل الأول لأضمره عقب الثاني والثالث وفيه إياه ولو أعمل الثاني لأضمر بعد ذلك الثالث.

طَلَبتُ فَلَم أُدرِك بوَجهي وَلَيتَني ** قَعَدتُ وَلَم أَبغِ النَدى بَعدَ سائِبِ[1]"[2].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك فقد ذكر: إن عاملان... الخ. فذكر في هذا التنبيه تعدد المتنازع وهي الأفعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف (دبر) أو مفعولاً مطلقاً كما في الحديث، ويرى صاحب التصريح أنه أعمل الأخير لقربه والأولين ضميرهما[3].

والأصل تسبحون الله فيه إياه وتكبرون الله فيه إياه، وأمَّا في الشاهد فقد تنازع طلبت وأدرك وأبغ في الندى.

٢/٢/١٦: الآراء في التنازع في السببي إن كان منصوباً:

قال: "تنبيه: اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع فيجوز زيد قام وقعد أخوه وقوله:

وعزَّةُ ممطولٌ مُعَنّىً غريمُها[4]

١/ البيت للحماسي في حاشية يسن على التصريح: ٣١٦/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٢٧٠/٧؛ وشرح الأشموني: ٢٠٣/١؛ والشاهد فيه تنازع أربعة عوامل وهي (طلبت) و(أدرك) و(قعدت) و(أبغ) في معمول واحد وهو الظرف (بعد) قال الشيخ جمال الدين ابن هشام: "اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين وتنازع بين ثلاثة وتنازع بين أربعة فقد تنازعت (طلبت) و(لَمْ أدرك) في (بوجهي)، وقد تنازعا (ولَمْ أبغِ) في الندى، وقد تنازع الثلاث (قعدت) والظرف فهذه اتفاقية غريبة" عن الأشباه والنظائر: ٢٧٠/٧.

٢/ شرح الأشموني: ٦١٠/٢.

٣/ يُنظر، التصريح: ٣١٦/٢، ٣١٧.

٤/ القائل كثير بن عبد الرحمن، كثير عزة في ديوانه: ص١٤٣؛ وخزانة الأدب: ص٩٠؛ وشرح المفصل: ٨/١؛ والمقاصد النحوية: ٣/٣؛ وهمع الهوامع: ١١١/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٢٨٢/٥، ٢٥٥/٧؛ والإنصاف: ٩٠/١؛ وأوضح المسالك: ١٩٥/٢؛ وشرح=

محمول على أن السببي مبتدأ والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مِمَّا يمكن بخلاف السببي المنصوب كما مرَّ ولَمْ يذكر هذا الشرط أكثر النحويين وأجاز بعضهم في البيت التنازع"[1].

في هذا التنبيه ذكر الخلاف في التنازع في السببي فذكر أن ابن مالك في التسهيل قيد المعمول بكونه غير سببي مرفوع ولذلك لا تنازع في الشاهد المذكور لاختلاف الإسناد فيهما فأحدهما يسند للسببي والآخر إلى ضميره فاختلفا. أمَّا إن كان المعمول منصوباً نحو: زيداً ضربت وأكرمت أخاه فيرى بعضهم أنه لا يمنع التنازع في السببي المنصوب لأنَّ السببي وهو أخاه منصوب بأحد العاملين والضمير يربط بينهما، شرط التنازع عند ابن مالك وابن هشام في أن المتنازع فيه السببي يكون مرفوعاً ولا مانع لديهما إن كان منصوباً، وأرجح الرأي الذي يمنع التنازع في السببي مطلقاً لأنَّ السببي المنصوب يمنع أيضاً؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ضمير السببي عليه وذلك لا يجوز[2].

٢/٢/١٧: حكم تنازع الثلاثة:

قال: "تنبيه: سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منهما ومن إعمال الأول قوله:

=الأشموني: ٢٠٣/١؛ وشرح شذور الذهب: ص٥٤١؛ ومغني اللبيب: ٤١٧/٢؛ والشاهد فيه قوله: "ممطول معنى غريمها" حيث تنازع عاملان وهما قوله (ممطول) و(معنى) معمولاً واحداً وهو قوله (غريمها) حيث تنازع عاملان، وقيل لا تنازع فيه وغريمها مبتدأ وممطول معنى خبر ومعنى صفة أو حال من ضميره.

١/ شرح الأشموني: ٦١١/٢.

٢/ يُنظر، التصريح: ١٧٣/٢؛ والتسهيل: ٩٥/٢.

كَساك وَلَم تستَكسِهِ، فَاشكرن له ** أَخٌ يُعطيكَ الجَزيلَ وَناصِرُ[1]

ومن إعمال الثالث قوله:

جِيء ثم حالف وقف بالقوم إنهم ** لِمن أجازوا ذوو عز بلا هون[2][3].

هذا التنبيه من إضافاته لقول ابن مالك:

وَالثَّانِ أَولَى عِندَ أهلِ البَصرَة ** وَاختارَ عَكساً غَيرُهُم ذَا أسرَه[4]

ففي قوله "سكتوا" إشارة إلى رأي البصريين والكوفيين في تنازع الثلاثة، إذ ذهب البصريون إلى ترجيح الثاني على الأول، ومذهب الكوفيين العكس، ولَمْ يذكروا حكم الأوسط، ولذلك نبَّه إليه الأشموني في هذا التنبيه فاستشهدوا لإعمال الأول والثاني، وربما كان ذلك لأنَّ إعمال الثاني كثير في النثر والنظم أمَّا إعمال الأول فقليل ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر[5]. أمَّا إعمال الأوسط فسكتوا عنه ربما لأنَّ الثالث هو الأقرب فالتزموا به.

١/ البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ص١٦٦، ٣٠٩؛ وأنباه الرواة: ٥٨/١؛ ودرة= =الغواص: ص١٥٧؛ وحماسة البحتري: ص١٤٩؛ وسمط اللالىء: ص١٦٦؛ وشرح التصريح: ٣١٦/١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣٠٢/١؛ والشاهد فيه قوله "كساك ولَمْ تستكسه فاشكرن له أخ" حيث تنازع ثلاثة عوامل وهي: كساك، تستكسه، واشكرن معمولاً واحداً وهو قوله (أخ) فأعمل العامل الأول في هذا المعمول.

٢/ البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة: ص٣٣٨؛ وشرح الأشموني: ٣٠٢/١؛ والشاهد فيه قوله: "جيء ثم حالف وقف بالقوم" حيث تنازع ثلاثة عوامل وهي: (جيء) و(حالف) و(قف) معمولاً واحداً هو قوله (بالقوم) فأعمل الثالث.

٣/ شرح الأشموني: ٦١٢/٢.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٤٤.

٥/ شرح التسهيل: ٩٧/٢

٢/٢/١٨: حكم الضمير في باب (التنازع):

قال: "تنبيه: اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو: ضربني وضربته زيد، ومرَّ بي ومررتُ بهما أخواك، لدخوله تحت قوله:

وَاعمِلِ المُهمَلَ في ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ

ولَمْ يخرجه، ومنه قوله:

إِذا هِيَ لَم تَستَك بِعودِ أَراكَةٍ ** تُنُخِّلَ فَاستاكَت بِهِ عودُ إِسحَلِ[١]

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله: والتزم ما التزما، وهذا لَمْ يلتزم ذكره لأنه فضلة. ومنه قوله:

بِعُكاظَ يُعشِي النَّاظِرِيـ ** ـنَ إِذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعه[٢]

١/ البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه: ص٤٩٨؛ والرد على النحاة: ص٩٧؛ وشرح المفصل: ٧٩/١؛ والكتاب: ٧٨/١؛ وللطفيل الغنوي في ديوانه: ص٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه: ١٨٨/١؛ ولعمر أو لطفيل أو للمقنع الكندي في المقاصد النحوية: ٣٢/٣؛ ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو للطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح: ص٨٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ٤٤٤/١؛ والدرر: ٢٢٢/١؛ وشرح الأشموني: ٢٠٥/١؛ وهمع الهوامع: ٦٦/١؛ والشاهد فيه تنازع عاملين وهما قوله (تنخل) وقوله (فاستاكت) معمولاً واحداً وهو قوله (عود) فأعمل العامل الأول فيه. وهو حجة الكوفيين في أولية إعمال الأول، ورد البصريون بأنه جائز وليس واجباً.

٢/ هذا بيت من قصيدة تقولها عاتكة بنت عبد المطلب رواها أبو تمام في ديوان الحماسة تصف فيها سلاح قومها؛ والشاهد من شواهد التصريح: ٣٢٠/١؛ والأشموني: ٢٠٦/١، ٤١٩؛ وابن عقيل: ١٦١/١، ١٦٥/٢؛ والمقرب والعيني: ١١/٣؛ وهمع الهوامع: ١٠٩/٢؛ والدرر: ١٤٢/٢؛ ومغني اللبيب: ٧٩٧/١؛ وشذور الذهب: ص٢٢٧؛ وشرح ديوان الحماسة: للمرزوقي، ص٤٧٣؛ والشاهد فيه (يعشي، لمحوا شعاعه) حيث تنازع كل من (يعشي) و(لمحوا) العمل في شعاعه وقد أعمل الأول ورفع شعاعه على أنه فاعله وأعمل الثاني في ضميره فنصبه على أنه مفعول به ثم حذف لأنه فضلة ولو ذكر لقال: إذا هم لمحوه

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأنَّ في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض"[1].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَلاَ تَجِيء مَع أوَّلٍ قَد أُهمِلاَ ** بِمُضمَرٍ لِغَيرِ رَفعِ أوْهِلاَ

بَل حَذفَهُ الزَم إن يَكُن غَيرَ خَبَر ** وَأخِّرَنهُ إن يَكُن هُوَ الخبَر[2]

فالثاني يؤتى معه بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان أم منصوباً، عمدة أو غير عمدة، وفي هذا التنبيه ترجيح لمذهب الجمهور. فإذا تنازع فعلان في عامل، أعمل العامل الأول على مذهب الكوفيين، أمَّا البصريون فيرون أنه يعمل في المتأخر وما ورد من ذلك للضرورة الشعرية كالشواهد المذكورة.

٢/٢/١٩: اختلاف منهجه بين التسهيل وما ذكره ابن مالك هنا:

قال: "تنبيه: كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين، الأول: جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل، والثاني: جزمه بتأخير الخبر، ولَمْ يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم"[3].

مفهوم أبيات ابن مالك أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقاً، عمدة أو غير عمدة، مرفوعاً أو منصوباً، مثل قولنا: ضربني وضربته زيد، الطالب له هو الثاني مذهب الإضمار وما جاء في الشعر فهو شاذ، مثل قول الشاعر:

شعاعه وهذا الحذف يأتي للضرورة الشعرية عند البصريين الذين يعملون المتأخر لقربه، بينما هو جائز عند الكوفيين الذي يعملون العامل الأول لتقدمه.

١/ شرح الأشموني: ٦١٧/٣.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٤٤.

٣/ شرح الأشموني: ٦١٩/٢.

بِـعُكاظَ يُعشِي النَّاظِرِيــ * * ــنَ إِذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعه[1]

وفي هذا التنبيه ذكر مخالفة ابن مالك لِما قاله في التسهيل إذ ذكــر فيــه: "ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لَمْ يمنع مانع ولا يلزم حذفــه أو تــأخيره معمولاً للأول خلافاً لأكثرهم، بل حذفه إن يمنع مانع أولى من إبقائه متقدماً ولا يحتاج غالباً إلى تأخره إلاَّ في باب ظن"[2].

٢/٢/٢٠: وجوب التأخير عند خوف اللبس:

قال: "تنبيه: يشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللــبس، فــإن خيف اللبس وجب التأخير نحو: استعنت واستعان على زيد، لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه"[3].

هذا التنبيه لَمْ يذكر ابن مالك مضمونه في الألفية لعلمه بطريق المقايســة على الأبواب السابقة ومن قوله سابقاً:

وَحَذفَ فَضلَةٍ أجِز إن لَم يَضِر

كَحذفِ مَا سِيقَ جوَاباً أو حُصِر[4]

وفي هذا التنبيه أيضاً اختلاف بين ما ذكره هنا وما قدمــه في التســهيل

١/ القائلة عاتكة بنت عبد المطلب، والبيت من شواهد المقرب: ص٥٤؛ والشذور: ص٤٢٤؛= =والعيني: ٣/١١؛ والتصريح: ١/٣٢٠؛ والشاهد فيه: "يعشي لمحو شعاعه" حيث تنــازع العاملان معمولاً واحداً، والأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً، وقد أعملت العامــل الأول فيه وحذفت ضميره من الثاني وذلك لضرورة الشعر.

٢/ التسهيل: ٢/١٠٠.

٣/ شرح الأشموني: ٢/٣١٩.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٤٤.

والكافية وشرحها من أنه يجوز التقديم ويأتي اللبس في أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد فيحدث لبس، أمَّا إذا قلنا استعنت على زيد ملابس فالحذف جائز لأنَّ المتبادر هو المراد.

٢/٢/٢١: حكم المفعول الأول في باب ظن في التنازع:

قال: "تنبيه: قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظن يجب حذفه، وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو: ظننت منطلقة، وظنتني منطلقاً هند إياها، فإياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه، وفي حذفه ما سبق. ولذلك قال الشارح لو قال بدله:

واحذفه إن لَمْ يكُ مفعولٌ حُسِب ** وإن يكن ذاك فَأخِّرْهُ تُصِب

لخلص من ذلك التوهم. لكن قال المرادي: قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبراً وليس كذلك لأنَّ خبر كان لا يحذف أيضاً، بل يؤخر كمفعول حسب، نحو: زيد كان وكنت قائماً إياه. وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر، ولو قال:

بل حذفُهُ إن كَانَ فضلةً حتم ** وغيرُهَا تأخيرٌ قد التُزِمْ

لأجاد. قلت وعلى هذا أيضاً من المؤاخذة على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته فكان الأحسن أن يقول:

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى ** لعمدة فجيء به مؤخرا"[1].

هذا التنبيه يدلُّ على براعة الأشموني في النظم إذ ذكر فيه أبيات مماثلة

١/ شرح الأشموني: ٢/٦١٩.

لأبيات الناظم. فذكر بيتاً يخلصه من الوهم لو ذكره وهذا يدلُّ على اهتمامه بالتوضيح نظماً؛ ثم ذكر فكان الأحسن أن يقول مِمَّا يدلُّ على مقدرته البارعة في النظم بجانب اهتمامه بالقواعد النحوية. فذكر أنه ذكر بأنه لا خلاف في عدم جواز إضماره مقدماً وليس كذلك مِمَّا ذكره غيره إذ ذكر والخلاف في إضماره مقدماً، ثم استدرك بقول المرادي مفعول حسب ثم صححه بأنه خبر كان كذلك. وكل هذه الآراء توضح لنا اهتمامه بالتوضيح لآراء العلماء والخلافات الواردة بينهم.

٢/٢/٢٢: التنازع في المتعدي على ثلاثة:

قال: "تنبيه: قاس المازني وجماعة المتعدي إلى ثلاثة على المتعدي إلى اثنين وعليه مشى في التسهيل: فنقول على هذا عند إعمال الأول، أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً، ويختار إعمال الثاني نحو: أعلمني وأعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه، وأعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً إياه إياه"[١].

هذا التنبيه يوضح اهتمامه بالقياس، إذا لَمْ يذكر الناظم المتعدي إلى ثلاثة، ولكن المازني وجماعة يقيسون على المتعدي إلى اثنين، أمَّا إعمال الثاني لقربه فهو رأي البصريين.

ورأي المازني أنه: "إذا أعمل الأول أضمر الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث بجانبه لعودهما على متقدم في المرتبة وإذا أعمل الثاني أضمر الأول ضميرهما مؤخراً"[٢].

١/ شرح الأشموني: ٢/٦٢٠.

٢/ حاشية الصبان: ٢/٦٢١.

٢/٢/٢٣: التنازع في باب ظن:

قال: "تنبيه: وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل أظن ويظنني الزيدين أخوين، فتنازع العاملان الزيدين فالأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً، فأعملنا الأول فنصبنا به الاسمين واضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الألف وبقى علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره فرأيناه متعذراً لما مرَّ فعدلنا به إلى الإظهار وقلنا: أخا فوافق المخبر عنه ولَمْ تضره مخالفته لأخوين لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره"[1].

ذكر في الألفية أن الفعل المهمل يؤتى بمفعوله ظاهراً إذا لزم من إضماره عدم مطابقة ما يفسره فهو حذف الأصل عمَّا لا يطابق المفسر وذلك بأن كان هناك اختلاف في التثنية والجمع والإفراد، ففي التثنية كالمثال المذكور نحو: أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين، فـ"زيداً" مفعول أول لأظن وعمراً معطوف عليه وأخوين مفعول ثاني لأظن والياء مفعول أول ليظناني فإن كان الضمير إياه لكان مطابقاً للياء في أنهما مفردات ولكنه لا يطابق أخوين لأنه مفرد وأخوين مثنى وذلك لا يجوز. ولكن إن قلنا أظن ويظناني زيد أو عمراً أخوين حصلت المطابقة لأنَّ إياهما مثنى وأخوين مثنى فهو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو مبتدأ في الأصل وهو مفرد وهو الياء والمفعول الثاني غير مفرد وهو إياهما ولابد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلَما لَمْ تكن المطابقة وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين فـ"زيداً وعمراً أخوين" مفعولان لأظن والياء مفعول ليظناني الأول و"أخا" مفعوله الثاني وهنا لا يكون هناك تنازع لأنَّ كلا العاملين عمل في الظاهر وهذا هو الذي ذكره ابن مالك في منظومته.

١/ شرح الأشموني: ٢/٦٢١.

وفي هذا التنبيه ذكر أن مثل هذه المسألة من باب التنازع وأجرى تنازع العاملين وذلك بالنسبة للمفعول الأول لا الثاني ولكنه أطال في إيضاح هذه المسألة.

٢/٢/٢٤: استعمال يكون في الاستثناء:

قال: "تنبيه: لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير (لا) من أدوات النفي"[١].

يشترط في الاستثناء الذي أدواته أفعال خالصة أن يسبق بـ"لا النافية" قبل الفعل المضارع للغائب، وذكر في هذا التنبيه إنما يختص ذلك بضمير الغائب المتصل بلا النافية دون غيرها من أدوات النفي لا يصلح من أفعال الكون أداة استثناء إلاَّ هذا المضارع الجامد الدال على الغائب المنفي بالأداة "لا" مثل زرعت الحقول لا يكون حقلا ومثل ما تركت الكتب ليس كتاباً أو لا يكون كتاباً[٢].

هذا التنبيه يعتبر من إضافاته لَما لَمْ يذكره ابن مالك فمفهوم التنبيه إنهما مركبتان أي من الفعل والحرف.

٢/٢/٢٥: فعلية حاشا:

قال: "تنبيه: الذي ذهب إليه الفرَّاء أنها فعل لكن لا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على الأول ولَمْ ينقل عنه ذلك في خلا وعدا، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك"[٣].

هذا التنبيه ذكر فيه بعض الآراء التي وردت في حاشا وفعليتها، وذكر فيه

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٠٦.

٢/ النَّحو الوافي: ٢/١٥٣.

٣/ شرح الأشموني: ٢/٧٠٩.

الخلاف بين من قال بفعليتها، فقد وردت ثلاثة آراء في ذلك: مذهب يرى أنها حرف دال على الاستثناء كـ"إلا" ومذهب آخر يرى أنها حرف فتجر وتكون فعلاً فتنصب، والرأي الثالث وهو الذي ذكر في هذا التنبيه أنها "فعل لا فاعل له وإذا خفف الاسم بعده فخففه باللام المقدرة وهو مذهب الفراء"[1].

وأضاف في هذا التنبيه أن الفراء لَمْ يذكر ذلك في خلا وعدا، ورجح بأنه يمكن أن يكونا مثل ذلك.

٢/٢/٢٦: تقديم التمييز على عامله فيما أشبه بفعل التعجب (كفى):

قال: "تنبيه: أجمعوا على منع التقديم في نحو: كفى بزيد رجلاً؛ لأنَّ كفى وإن كان فعلاً متصرفاً إلاَّ أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب؛ لأنَّ معناه ما أكفاه رجلاً"[2].

العامل في هذا التنبيه متصرف رغم ذلك امتنع تقديمه عليه عند الجميع كالمثال المذكور "كفى بزيد رجلاً" فلا يجوز تقديم "رجلاً" على "كفى" وهو فعل متصرف ولكنه جاء بمعنى فعل معيَّن، وهذا التنبيه من إضافاته لَما لَمْ يذكره ابن مالك، فالخلاف في تقديم التمييز على عامله متصرفاً أو غير متصرف، ولكن في هذا الفعل أجمعوا على منع التقديم.

٢/٢/٢٧: دخول ربما على الجملة الفعلية والاسمية:

قال: "تنبيه: الغالب على رب المكفوفة بـ"ما" أن تدخل على فعل ماض كقوله:

١/ الجني الداني في حروف المعاني: ص٥٦٤.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٧٦٧.

رُبَّما أَوفَيتُ فِي عَلَمٍ"[1]

وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ...﴾[2]. وندر دخولها على الجملة لاسمية كقوله:

رُبَّمَا الجَامِلُ المؤبَّلُ فِيهم[3]

١/ البيت لجزيمة الأبرش في الأزهية: ص٩٤-٢٦٥؛ والأغاني: ٢٥٧/١٥؛ وخزانة الأدب: ٤٠٤/١١؛ والدرر: ٢٠٤/٤؛ وشرح أبيات سيبويه: ٢٨١/٢؛ وشرح التصريح: ٢٢/٣؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص٢١٩؛ وشرح شواهد المغنى: ص٣٩٣؛ والكتاب: ٥١٨؛= =ولسان العرب: مادة (شيخ): ٣٦٦/١١؛ ومادة (شمل): ٣٦٦/١١؛ والمقاصد النحوية: ٣٤٤/٣، ٣٢٨/٤؛ ونوادر أبي زيد: ص٢١٠؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب: ص٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨؛ وأوضح المسالك: ٧٠/٣؛ والدرر: ١٦٢/٥؛ ورصف المباني: ص٣٣٥؛ وشرح الأشموني: ٢٩٩/٢؛ وشرح التصريح: ٢٠٦/٢؛ وشرح المفصل: ٤٠/٩؛ وكتاب اللامات: ص١١١؛ ومغني اللبيب: ص١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩؛ والمقتضب: ١٥/٣، والمقرب: ٧٤/٢؛ وهمع الهوامع: ٣٨/٢، ٧٨؛ وفي البيت شاهدان، أولهما: قوله: "ربما أوفيت" حيث كفت (ما) (رب) عن عمل الجر فدخلت على الجملة الفعلية وثانيها قوله: (ترفعنْ) حيث أكد الفعل بالنون الخفيف بعد (ما) المسبوقة بـ (رب) وهذا نادر.

٢/ سورة الحجر: الآية (٢).

٣/ البيت لأبي داؤد الإيادي في ديوانه: ص٣١٦؛ والمغنى: ص١٤٦؛ وشرح شواهده: ص٤٠٥؛ وشرح ابن عقيل: ٢٨/٢؛ وأمالي ابن الشجري: ٢٤٣/٢؛ وشرح المفصل: ٣٠٢٩/٨؛ والهمع: ٢٦/٢؛ والدرر: ٢٠/٢؛ والخزانة: ١٨٨/٤؛ ومغني اللبيب: ١٣٧/١؛ والمقاصد النحوية: ٣٢٨/٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٧/٣؛ والجني الداني: ص٤٤٨، ٤٥٥؛ وجواهر الأدب: ص٣٦٨؛ والدرر: ٢٠٥/٤؛ وشرح الأشموني: ٢٩٨/٢؛ وشرح التصريح: ٢٢/٢؛ وشرح ابن عقيل: ص٣٧٠، وهمع الهوامع: ٢٦/٢؛ والشاهد فيه قوله: "ربما الجامد" حيث اتصلت (ما) الزائدة الكافة بـ(ما) فكفتها عن عمل الجر.

حتَّى قال الفارسي يجب أن تقدر ما اسماً مجروراً بمعنى شيء والجامل خبر لضمير محذوف والجملة صفة ما: أي رب شيء هو الجامل المؤبل[1].

تزاد (ما) بعد (رب) فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، ففي قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ دخلت على الجملة الفعلية ثم الاسمية، وفي هذا التنبيه ذكر الشواهد التي تدل على ذلك ذاكراً أن دخولها على الاسمية نادر وإن وردت فهي على سبيل التأويل فهو يرجح دخولها على الفعلية وأنها لا تدخل على الاسمية وأن (ما) في الشاهد نكرة موصوفة.

٢/٢/٢٨: من شروط التعجب عدم الاستغناء بالمصوغ من غيره:

قال: "تنبيه: بقي شرط تاسع لَمْ يذكره هنا وهو ألاَّ يستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو: قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته، قال في التسهيل: وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره، أي نحو ترك فإنه أغنى عن ودع. وعدَّ في شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدي قام، وقال من القائلة. وزاد غيره قام وغضب ونام ومِمَّن ذكر السبعة ابن عصفور. وعدَّ ونام فيها غير صحيح لأنَّ سيبويه حكى ما أنومه"[2].

في هذا التنبيه زاد شرطاً آخر خالف به الأكثرين "وهو لا يستغنى عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة، فلا يصح ما أقيله في التعجب من قيلولته لأنهم استغنوا عنها بقولهم: ما أكثر قائلته. ولا يصح ما أسكره ولا ما أقعده، ما أكثر قعوده، وما أحسن جلوسه"[3].

١/ شرح الأشموني: ٨١١/٢.

٢/ شرح الأشموني: ٩٧٨/٣.

٣/ النَّحو الوافي: ٣٥٢/٣.

وهذا الشرط فيه من التكلف والتعسف ولَمْ يأخذ المجمع اللُّغوي بهذا الشرط[1].

٢/٢/٢٩: من شروط التعجب أن يكون على فعل بالضم (فعل الغريزة):

قال: "تنبيه: عدَّ بعضهم من الشروط أن يكون عل فعل بالضم أصلاً أو تحويلاً أي يقدر رده إلى ذلك؛ لأنه فعل غريزة فيصير لازماً ثم تلحقه همزة النقل وبعضهم أن يكون واقعاً وبعضهم أن يكون دائماً والصحيح عدم اشتراط ذلك"[2].

ذكر في آخره والصحيح عدم اشتراط ذلك.

٢/٢/٣٠: وقوع (كان) بين (ما) وفعل التعجب وما كان بعد فعل التعجب:

قال: "تنبيه: قد سبق في باب كان أنها تزاد كثيراً بين (ما) وفعل التعجب نحو: ما كان أحسن زيداً، ومنه قوله:

مَا كَانَ أسعدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذا ** بِـهُداكَ مُجْتَنِباً هوىً وعِنَادَا[3]

ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو: ما أحسن ما كان زيد، فـ(ما) مصدرية و(كان) تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية، فإن قصد الاستقبال جيء بـ(يكون)"[4].

في هذا التنبيه ذكر جواز الفصل بين فعل التعجب وبين (ما) المتصلة

١/ المرجع السابق: ٣/٣٥٢.

٢/ شرح الأشموني: ٣/٩٧٨.

٣/ البيت لعبد الله بن رواحة في المقاصد النحوية: ٣/٦٦٣؛ ولَمْ أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢/٣٦٩؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٢١١، ٧٥٢.

٤/ شرح الأشموني: ٣/٩٨٢.

بـــ(كان) الزائدة ثم ذكر ذلك في باب كان ولكنه أشار إليه هنا تنبيهاً وتوكيداً. مثل: ما أحسن ما كان العدل، فـــ(ما) مصدرية وكان فعل تام، التقـــدير: مـــا أحسن وجود العدل.

٢/٢/٣١: الوصف بالجمل:

قال: "تنبيه: ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملـــة الاسمية"[1].

هذا التنبيه يدلُّ على دقة الأشموني؛ إذ ذكر دلالة الصلة بين الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق ولذلك كان أقوى من الجملة الاسمية فقد لا تكـــون مـــن المشتقات نحو: جاء رجل أبوه زيد، ولذلك نبَّه إليه.

٣٢/ حكم نعت معمول عاملين متحدين في النسبة والعمل:

قال: "تنبيه: إذا كان عامل المعمولين واحداً ففيه ثلاث صور. الأولى: أن يتحد العمل والنسبة نحو: قام زيد وعمرو العاقلان، وهذه يجوز فيهـــا الإتبـــاع والقطع في أماكنه من غير إشكال. الثانية: أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى نحو: ضرب زيد عمراً الكريمان، ويجـــب في هـــذه القطع قطعاً. الثالثة: أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو: خاصـــم زيد عمراً الكريمان، فالقطع في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفـــرَّاء وابـــن سعدان الإتباع، والنص عن الفرَّاء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فتقول: خاصم زيدا عمراً الكريمان. ونص ابن سعدان على جواز إتباع أي شئت لأنَّ كـــلا منـــهما مخاصَم ومخاصِم. والصحيح مذهب البصريين. قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هنداً العاقلةُ، برفع العاقلة نعتاً لهند، لكن ذكر الناظم في باب أبنية العمـــل مـــن

١/ شرح الأشموني: ٣/١٠٤١.

شرح التسهيل أن الاسمين من نحو: ضارب زيد عمراً ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب. قال: ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا ** الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا[1]

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظاً، لأنَّ كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير: سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان"[2].

في هذا التنبيه إضافة لَمَّا لَمْ يذكره ابن مالك فهو من إضافاته إليه، إذ ذكر

١/ الرجز للعجاج في ملحق ديوانه: ٣٣٣/٢؛ وجمهرة اللُّغة: ص١١٣٩؛ وله ولأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد الله بن عبس في خزانة الأدب: ٤١١/١١، ٤١٥، ٤١٦؛ والمقاصد النحوية: ٨١/٤؛ وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني الحسحاس في الدرر: ٦/٣؛ وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني: ٩٧٣/٢؛ ولمساور العبسي في لسان العرب: مادة (ضمر)، ٣٦٦/١٢؛ ولعبد بني عبس في الكتاب: ٢٨٧/١؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه: ٢٠١/١؛ والنظائر: ١٢٢/٦؛ وسر صناعة الإعراب: ٤٣١/١، ٤٨٢/٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ٢٥٢/١؛ وشرح الأشموني: ٣٩٩/٢؛ ولسان العرب: مادة (شجع)، ١٧٥/٨، ومادة (شجعم)، ٣١٩/١٢؛ ومغني اللبيب: ٦٩٩/٢؛ والمقتضب: ٢٨٣/٢؛ والممتع في التصريف: ٢٤١/١؛ والمنصف: ٦٩/٣ وراجع قافية معمما؛ والشاهد فيه قوله: "وقد سالم الحيات من القدما" حيث نصب الفاعل وهو قوله: (القدما) على لغة وقيل أصله القدمان مثنى مرفوع بالألف، فحذف النون ضرورة وقال ابن جنِّي حتَّى الرواية الصحيحة رفع (الحيات) فاعلاً ونصب (القدم) مفعولاً.

٢/ شرح الأشموني: ١٠٤٥/٣.

حكم نعت معمول عاملين متحدين في المعنى والعمل، وفي هذا التنبيه نبَّه إلى اتحاد العمل والنسبة واختلافهما، ومراده بالنسبة، أي النسبة إلى العامل من جهة الفاعلية أو المفعولية فإن اتحد العمل والنسبة مثل: قام زيد وعمرو العاقلان يجوز الإتباع والقطع وإن اختلف العمل والنسبة يجب القطع مثل: ضرب زيد عمراً الكريمان. وإن اختلف العمل واتحدت النسبة مثل: خاصم زيد عمراً الكريمان، فاختلفت فيه الآراء فعند بعضهم القطع واجب وهم البصريون وأجاز البعض الآخر الإتباع باعتبار التغليب، فالشاهد المذكور على لغة من يرفع.

٢/٢/٣٣: حكم العامل مع الاسم المكرر:

قال: "تنبيه: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولي: يقبح ولا يمتنع"[١].

في هذا التنبيه ذكر جواز ظهور العامل مع المكرر مثل: الزم الصلاة الصلاة، ورأي آخر يقبح ولا يمتنع، ولَمْ يرجح رأياً من الآراء، وهذه الآراء مخالفة لِما يراه ابن مالك من وجوب الحذف مع المكرر، مثل: الصلاة الصلاة.

٢/٢/٣٤: حكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل: وحكمها يعني أسماء الأفعال غالباً في التعدي واللزوم حكم الأفعال، واحترز بقوله غالباً عن آمين فإنها نابت عن متعد ولَمْ يحفظ لها مفعول"[٢].

حكم أسماء الأفعال في العمل هو حكم ما تنوب عنه من الأفعال أي إن كان الفعل يرفع فقط فكذلك اسم الفعل مثل: صه بمعنى اسكت، ومه بمعنى

١/ شرح الأشموني: ١٢٢٩/٣.

٢/ المرجع السابق: ١٢٤٨/٣.

اكفف، وإن كان الفعل يرفع وينصب فكذلك اسم الفعل مثل: دراك بمعنى ادرك، وضراب بمعنى اضرب، فتقول دراك زيداً بمعنى ادرك، وضراب عمراً، ثم ذكر كلمة غالباً لورود كلمة آمين في غير الغالب وهي بمعنى استجب فإنه لازم وفعله يأتي متعدياً ولازماً.

٢/٢/٣٥: بروز الضمير مع اسم الفعل وعدم بروزه:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل: ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الأفعال، ثم قال: وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كما في هات وتعال فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى: هاتي وتعالي، وللاثنين أو الاثنتين: هاتيا وتعاليا، وللجماعة: هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين، وهكذا حكم هلم عند بني تميم فإنهم يقولون: هلم، هلمي، هلما، هلموا، هلممن، فهي عندهم فعل لا اسم فعل، ويدلُّ على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو: هلمن. قال سيبويه: وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على هلم قال لأنها عندهم بمنزلة ردَّ وردَّا ورُدُّوا واردد، وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له هلم، فقال: لا أهلم. وأمَّا أهل الحجاز فيقولون هلم في الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال. وقال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾[1]، ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[2]. وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل"[3].

في هذا التنبيه مقارنة بين اسم الفعل والفعل من حيث بروز الضمير معه

١/ سورة الأنعام: الآية (١٥٠).

٢/ سورة الأحزاب: الآية (١٨).

٣/ شرح الأشموني: ١٢٤٨/٣.

واستتاره، فاسم الفعل لا يبرز معه الضمير بخلاف الفعل، فاسم الفعل يستعمل بصورة واحدة للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد مثل قولنا: (صه) للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد. وهذا عند الحجازيين.

وأمَّا قوله في هات وتعال: "فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال..." فلا وجه للتغليط فإن الذاهب إلى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من أن لحوق الضمائر البارزة لا يكون إلاَّ في الأفعال، بل من عدها من أسماء الأفعال، يجوز لحوقها بما قوي شبهه بالأفعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بها بقوة مشابهتها للأفعال فعوملا معاملتها في ذلك، ثم ذكر اختلاف الآراء في هلم وهل هي فعل أم اسم فعل؟ وذكر من معاني هلم في قولنا: هلم الثريد ائت وبمعنىأقبِل كقولهم هلم إلينا.

٢/٢/٣٦: حكم التوكيد بعد (لَمْ) و(ربَّما):

قال: "تنبيه: نص سيبويه على أنه ضرورة؛ لأنَّ الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما، قال في شرح الكافية: وهو بعد ربما أحسن"[1].

نبَّه إلى التوكيد بعد لَمْ فهو قليل وعند سيبويه ضرورة لأنه ماضٍ في المعنى، ثم أكد قلة استخدامه بأنه في (ربَّما) أحسن منه في التوكيد بـ(لَمْ) وذلك لأنَّ الفعل المضارع بعدها لَمْ يقلب إلى ماضٍ، مثل: (لَمْ)، فـ(ربَّما) تدخل على المستقبل مثل قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[2]. فالأحسنية ناتجة من التوسع في ربما وتقليل ذلك مع التوكيد ب(لَمْ).

١/ شرح الأشموني: ٣/١٢٦٦.

٢/ سورة الحجر: الآية (٢).

٢/٢/٣٧: دخول نون التوكيد على الشرط الواقع بعد إن المؤكدة بـــ(ما):

قال: "تنبيه: مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبـــه صـــرح في التسهيل فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إمَّا وجواب الشرط مطلقاً ضرورة"[١].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَغَيرِ إمَّا مِن طَوَالِبِ الجَزَا ** وَآخِرَ المُؤَكِّدِ افتَح كَابرُزَا[٢]

مِمَّا تلحقه نون التوكيد الشرط الواقع بعد إن المؤكدة بـــ(ما) مثل إمَّـــا تضربن زيداً أضربه، ومنه قوله تعـــالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾[٣]. فالتوكيد بعد إمَّا يكون أقل بل إن البعض يرى أن دخولها في الشرط وغير الشرط ضرورة ولذلك نبَّه إليه.

٢/٢/٣٨: حكم توكيد المضارع الذي لا يستوفي الشروط وأفعل التعجب:

قال: "تنبيه: جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غايـــة النـــدرة ولذلك لَمْ يتعرض له ومنه:

لَيتَ شِعري وَأَشعُرَنَّ إذا ما ** قَرَّبوها مَنشورَةً وَدُعيتُ[٤]

١/ شرح الأشموني: ٣/١٢٧٠.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٨٨.

٣/ سورة الأنفال: الآية (٥٧).

٤/ البيت للسموأل بن عاديا في ديوانه ص٨١؛ والدرر ٢/٢٤٦؛ ولسان العرب: مادة (قوت)، ٢/٧٥؛ وتاج العروس: مادة (قوت)، ٥/٥٠، ٥١؛ والمقاصد النحوية: ٤/٣٣٢؛ وبـــلا نسبة في إصلاح المنطق: ص٢٧٧؛ وشرح الأشموني: ٢/٥٠٠؛ وهمـــع الهوامـــع: ٢/٧٩؛ والشاهد فيه قوله: "أشعرن" حيث أكَّد الفعل بالنون الخفيفة وهو مثبت عار مـــن معـــنى الطلب والشرط ونحوهما وهذا في غاية الندرة.

وأشد من هذا توكيد أفعل في التعجب كقوله:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ عَضْبي صَرِيمَةً * * فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا[1]

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى وأشد من هذا قوله:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُ والشُهُودا[2]"[3].

ما ذكر في هذه الشواهد لضرورة الشعر فهو في غاية الندرة كما ذكر الشارح وأشار إليه في هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك. أي إن التوكيد في هذه الحالة أقل من القليل وذلك لندرته. وهذا يشير إلى اهتمامه بقلة الاستعمال وكثرته وندرته مِمَّا يدلُّ على اهتمامه بالسماع.

١/ البيت بلا نسبة في جواهر الأدب: ص٥٨؛ والدرر: ١٥٩/٥؛ وشرح الأشموني: ٥٠٠/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٧٥٩/٢؛ وشرح ابن عقيل: ص٤٤٦؛ ولسان العرب: مادة (عضب)، ٦٥٠/١، ومادة (حرى)، ١٧٣/١٤، ومادة (غضا)، ٢٩/١٥؛ ومغني= =اللبيب: ص٣٣٩؛ والمقاصد النحوية: ٦٤٥/٣؛ وهمع الهوامع: ٧٨/٢؛ والشاهد فيه قوله: "وأحريا" يريد وأحرين فأبدل نون التوكيد ألفاً في الوقف وهذا مِمَّا يدلُّ على فعلية صيغة التعجب لأنَّ نون التوكيد لا تدخل إلاَّ الأفعال.

٢/ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ص١٧٣؛ وشرح التصريح: ٤٢/١؛ والمقاصد النحوية: ١١٨/١، ٦٤٨/٣، ٣٣٤/٤؛ ولرجل من هذيل في حاشية يسن: ٤٢/١؛ وخزانة الأدب: ٥/٦؛ والدرر: ١٧٦/٥؛ وشرح شواهد المغني: ٧٥٨/٢؛ ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب: ٤٢٠/١١، ٤٢٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٢٤٢/٣؛ وأوضح المسالك: ٢٤/١؛ والجنى الداني: ص١٤؛ والخصائص: ١٣٦/١؛ وسر صناعة الإعراب: ٣٣٦/١؛ وهمع الهوامع: ٧٩/٢؛ والشاهد فيه قوله: "أقائلن" حيث أكد اسم الفاعل بنون التوكيد وهذا نادر.

٣/ شرح الأشموني: ١٢٧٠/٣.

٢/٢/٣٩: تقديم معمول معمول (لن) عليها:

قال: "تنبيه: الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيداً لن أضرب، وبه استدل سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الأخفش الصغير"[١].

هذا التنبيه يقصد به تقديم معمول معمول لن عليها، نحو: زيداً لن أضرب، واستدل به على عدم تركيبها من لا أن، إذ إنه لو كان كذلك "لَلَزِم تقديم ماضي الصلة على الموصول وهو ممتنع"[٢].

وورود السماع به في قول الشاعر:

مه –عاذلي– فهائماً لن أبرحا

بمثل أو أحسن من شمس الضحى

فتلاحظ تقديم (هائماً) على (لن أبرحا) وهي معمول معمول لن.

٢/٢/٤٠: الفصل بين (كي) والفعل:

قال: "تنبيه: إذا فصل بين (كي) والفعل لَمْ يبطل عملها خلافاً للكسائي نحو: جئت كي فيك أرغب، والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب. قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار"[٣].

هذه المسألة فيها تفصيل، إذ ذكرها الشارح مجملة، وفي هذا التنبيه يذكر الآراء التي وردت فـ"الفصل بغير ما لا يجوز عند البصريين وهشام ومَن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه

١/ المرجع السابق: ٣/١٣٥٠.

٢/ شرح التسهيل: ٣/٣٣٧.

٣/ شرح الأشموني: ٣/١٣٥٤.

وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر من العمل فينصب الفعل"[1].

ومجمل الصور تقدمه على المعمول فقط نحو: جئت كي النَّحو أتعلم. والثانية كي فقط نحو: النَّحو جئت كي أتعلم، والثالثة على المعمول أيضاً نحو: النَّحو جئت كي أتعلم. ولذلك فالرأي الراجح هو المنع للفصل في الأولى وفي الثانية والثالثة لأنَّ كي من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم عليها.

٢/٢/٤١: عمل أن مضمرة:

قال: "تنبيه: إذا قيل جئت لتكرمني، فالنصب بأن مضمرة وجوز أبو سعيد كون المضمر (كي)، والأول أولى لأنَّ (أن) أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة"[2]. لأنَّ (أن) هي أم الباب لذلك رجح الإضمار في قولنا: جئت لتكرمني، ومن رجح (كي) فهذا رأي ضعيف فـ(أن) أولى منها "لأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومقدرة بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلاَّ ظاهرة"[3].

٢/٢/٤٢: حكم تقديم معمول أن عليها:

قال: "تنبيه: أجاز الفرَّاء تقديم معمول معمولها عليها مستشهداً بقوله:

ربيته حتَّى إذا تمعددا ** كان جزائي بالعصا أن أُجْلَدَا[4]

١/ يُنظر، همع الهوامع: ٢/٥؛ وحاشية الصبان: ٣/١٣٥٤.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١٣٥٥.

٣/ شرح قطر الندى وبل الصدى: لأبي عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري وهو حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، تحقيق وتعليق عرفات مطرحي ، مكتبة دار حراء، جدة، ص١٠١.

٤/ الرجز للعجاج في ملحق ديوانه: ٢/٢٨١؛ وخزانة الأدب: ٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢؛

قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره وإمكان تقدير عامل مضمر"[1].

لا يتقدم معمول معمول أن عليها كما ذكر في هذا الشاهد ولكن الشاهد الموجود في التسهيل والذي ذكر أن الفرَّاء لا حجة له فيه لندوره وإمكان تقدير عامل مضمر والشاهد المذكور في التسهيل[2]:

وإني امرؤ من عصبة خندفية

أبت للأعادي أن تديخ رقابها[3]

والشاهد المذكور أيضاً تقدم فيه معمول معمولها عليها فهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

٢/٢/٤٣: الفصل بين أن ومعمولها بالظرف وشبهه:

قال: "تنبيه: أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبه بالظرف وشبهه

والدرر: ٢٩٩/١، ٥٠٠/٢؛ والمحتسب: ٣١٠/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ١٤٢/٨٥؛ والدرر: ٥٩/٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٦/٢؛ وشرح المفصل: ١٥١/٩؛ واللامات: ص٥٩؛ وهمع الهوامع: ٨٨/١، ١١٢؛ والشاهد فيه قوله: "تمعددا" إذ هو على وزن (تَفَعْلَل) لقلة (تمفعل) فالميم أصلية.

١/ شرح الأشموني: ١٣٥٨/٣.

٢/ شرح التسهيل: ٣٣٤/٣.

٣/ البيت لعمارة في المقتضب: ١٩٩/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف: ٥٩٦/٢؛ والشاهد فيه قوله: "أبت للأعادي أن تديخ رقابها" فإن ظاهره أنَّ الجار والمجرور لـ(الأعادي) متعلق بقوله (تديخ) المتأخر عنه المعمول بـ(أن) المصدرية، فيكون معمول صلة (أن) المصدرية قد تقدَّم على (أنْ) وهذا لا يجوز عند جمهور النحاة، لذلك جعلوا الجار والمجرور متعلقاً بفعل محذوف يقدَّر قبله، ويكون الفعل المذكور تفسيراً وبياناً لذلك المحذوف، وأصل الكلام: أبت أن تديخ رقابها للأعادي، أن تديخ رقابها.

اختياراً نحو: أريد أن عندك أقعد، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطراراً كقوله:

لَمَّا رأيت أبا يزيد مُقاتِلاً

أَدَعَ القتالَ وأَشهَدَ الهَيْجَاءَ[1]

والتقدير: لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد"[2].

من أحكام (أن) أنها تتصل بالفعل الذي تدخل عليه اتصالاً مباشراً. ويجوز الفصل بلا النافية أو الزائدة، ويمنع سيبويه والجمهور الفصل مطلقاً، وفي هذا التنبيه، يذكر أن بعضهم أجاز الفصل بالظرف وشبهه، وأجاز الكوفيون بالشرط نحو: أردت أن تزورني أزورك بالنصب وشبه الظرف المراد به الجار والمجرور.

والرأي الأرجح رأي الجمهور لقربه من الصواب وأرى أن تتصل بالفعل اتصالاً مباشراً.

٢/٢/٤٤: الجزم بأن لغة بعض العرب:

قال: "تنبيه: أجاز بعض الكوفيين الجزم بها، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلدَانُ أَهْلِنَا ** تَعَالَوا إِلى أَنْ يَأْتِنَا الصيْدُ نحْطِبِ[3]

١/ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٢/٢٣٣؛ والخصائص: ٢/٤١١؛ وشرح الأشموني: ٣/٥٥٢؛ وشرح شواهد المغني: ٢/٦٨٣؛ ومغني اللبيب: ١/٢٨٣، ٢/٥٢٩، ٦٩٤؛ والشاهد فيه قوله (ادع) حيث نصب الفعل المضارع بحرف نصب (لن) المدغمة نونه. فـ(لَمَّا) مركبة من (لن) و(ما) أدغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطأ بلا لغات.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١٣٥٨.

٣/ البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه: ص٣٨٩؛ وخزانة الأدب: ٤/٢٩٢؛ وسمط اللالىء: ص٦٧؛ وشرح شواهد المغني: ص٩١؛ والمحتسب: ٢/٢٩٥؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى:

وقوله:

أُحَاذِرُ أنْ تعلمْ بِهَا فتردَّهَا ** فتتركَها ثِقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيَا[1]

وفي هذا نظر لأنَّ عطف المنصوب -وهو فتتركها- عليه يدلُّ على أنه سكن للضرورة لا مجزوم"[2].

٢/٢/٤٥: هل تعمل أن مضمرة بعد لام الجر؟

قال: "تنبيه: ما ذكره من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن والخلاف في اللامين أعني لام الجحود ولام كي"[3].

هذا التنبيه تعليق قول ابن مالك:

وَبَينَ لاَ وَلاَمِ جَرٍّ التُزِم ** إظهارُ أن نَاصِبَةً وَإن عُدِم

لاَ فَأنَ اعمِل مُظهِراً أو مُضمِرَا ** وَبَعدَ نَفيٍ كانَ حَتماً أضمرَا[4]

١٩١/٢؛ والجني الداني: ص٢٢٧؛ وجواهر الأدب: ض١٩٢؛ وشرح الأشموني: ٥٥٢/٣؛ ومغني اللبيب: ٣٠/١؛ والشاهد فيه قوله: "أن يأتنا" حيث جزمت (أن) الفعل المضارع على لغة بعض العرب ويروى (إلى أن يأتي) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

١/ البيت لجميل بثينة في ديوانه: ص٢٢٤؛ والدرر: ٥٩/٤؛ وشرح شواهد المغني: ٩٨/١؛ وبلا نسبة في الجني الداني: ص٢٢٧؛ وشرح الأشموني: ٥٥٢/٣؛ ومغني اللبيب: ٣٠/١؛ وهمع الهوامع: ٣/٢؛ والشاهد فيه قوله: "أنْ تَعْلَمْ" حيث جزم بـ(أنْ) على لغة.

٢/ شرح الأشموني: ١٣٥٩/٣.

٣/ المرجع السابق: ١٣٧٠/٣.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٩٣.

فمن خصائص أن دون أخواتها أنها تعمل في الفعل مظهرة ومضمرة، فتعمل مضمرة بعد لام الجر.

وفي هذا التنبيه ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في المضارع المنصوب بعد لام الجحود منصوب بأن مضمرة أم باللام، فأشار إلى الخلاف ووافق البصريين، فعندهم بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة. بينما عند الكوفيين باللام أظهرت إن أو أضمرت، وصرح بذلك في قوله:

وَبَعدَ حَتَّى هَكَذَا إضمارُ أن ** حَتمٌ كَجُد حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَن

"وهذا الخلاف لا أهمية له بالرغم من كثرة استعمال أن الناصبة في أفصح الأساليب ظاهرة ومضمرة"[1].

٢/٢/٤٦: إعمال (أنْ) مضمرة بعد ماضٍ منفي:

قال: "تنبيه: أطلق النافي ومراده ما ينفي الماضي، وذلك ما ولَمْ دون لن؛ لأنها تختص بالمستقبل وكذلك لا؛ لأنَّ نفي غير المستقبل بها قليل. وأمَّا لَمَّا فإنها وإن كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال. وأمَّا إن فهي بمعنى ما وإطلاقه يشملها. وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[2]. في قراءة غير الكسائي أنها لام الجحود لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلاَّ ضمير الاسم السابق والذي يظهر أنها لام كي وأن إن شرطية أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال. كما يقال: أنا أشجع من فلان

١/ النَّحو الوافي: ٤/٢٨٧.

٢/ سورة إبراهيم: الآية (٤٦).

وإن كان معداً للنوازل"[1].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

لاَ فَأنَ اعمِل مُظهِراً أو مُضمِرَا * * وَبَعدَ نَفيٍ كانَ حَتماً أُضمِرَا[2]

فالنافي هو ما تضمنه قوله (نفيٍ كان) ويفهم من إطلاق ابن مالك نفي الماضي. وأمَّا ما يختص بالمستقبل أو يدلُّ في نفيه على الحال فلا يدخل في إطلاقه، فإطلاقه يشمل (ما لَمْ)، (إن) بمعنى (ما)، واستخدم في هذا التنبيه الشاهد القرآني والاختلاف في اللام هل هي لام الجحود، والذي ينفي أنها غيره رفع الفعل بعدها في هذه القراءة ويرجح أنها لام كي وأن إن شرطية حذف جوابها لعلمه مِمَّا قبلها.

٢/٢/٤٧: حذف لام الجحود وإظهار أن:

قال: "تنبيه: أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى﴾[3]. والصحيح المنع ولا حجة في الآية[4] لأنَّ يفترى في تأويل مصدر هو الخبر"[5].

في هذا التنبيه إضافة لِمَا لَمْ يذكره ابن مالك إذ ذكر فيه أنه لا يصح حذف لام الجحود وأن ما استشهد به بعض النحاة لا حجة فيه، وهذا يدلُّ على دقته إذ إنه يجيز الحذف عند بعض النحاة معتمداً على ظاهر أمثلة واردة عن

١/ شرح الأشموني: ٣/١٣٧٢.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٩٣.

٣/ سورة يونس: الآية (٣٧).

٤/ ورد هذا في نص التنبيه؛ والصحيح: أن الآية هي الأصل.

٥/ شرح الأشموني: ٣/١٣٧٢.

العرب وقد تصدى لبحثها بعض المحققين وانتهى منها إلى أن المحذوف فيها لا يتعين أن يكون أحدهما، بل يستقيم المعنى على تقدير غيره فلا داعي لإباحة حذف واحد منهما. وهو الرأي الأقرب للصواب لوجود الأدلة.

٢/٢/٤٨: إضمار (أن) بعد (أو) إذا صلح في موضعها (حتَّى):

قال: "تنبيه: قال في شرح الكافية: وتقدير (إلاَّ) و(حتَّى) -في موضع أو- تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها إن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على المقدر قبلها، فتقدير لانتظرنه أو يقدم: ليكونن انتظار أو قدوم، وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم: ليكونن قتله أو إسلامه، وكذلك العمل في غيرهما"[1].

بالرجوع إلى الكافية وجدت النص وتقدير إلاَّ وإلى في موضع أو، فتلاحظ في هذا التنبيه أن المصنف نظر إلى المعنى فتوافق من التقدير ولكن التقدير الإعرابي لَمْ يلحظه إذ إن هناك خللاً في التقدير الإعرابي أن يكون هناك مصدر قبل أو وأن ناصبة للفعل ليحدث توافق في العطف فتعطف مصدراً على مصدر مؤول والحالة التي ذكرها ابن مالك لَمْ يراع فيها ذلك نبَّه المصنف إليه مثل: فلا يصح عطف الاسم على الفعل وذلك لأنَّ المصدر مناسب للفعل، فالهدف من هذا التنبيه أن يكون هناك توافق في المعنى والإعراب ولكن ذكر المعنى وخفي عليه الإعراب لذلك نبَّه إلى أن تكون الملاءمة للمعنى والمسايرة للسياق الصحيح حتَّى تكون مسايرة للمعنى.

٢/٢/٤٩: عامل النصب في الفعل المضارع بعد (أو):

قال: "تنبيه: ذهب الكسائي إلى أنَّ (أو) المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب

١/ شرح الأشموني: ٣/١٣٧٥.

الفرَّاء ومَن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها لأنَّ أو حرف عطف فلا عمل لها، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ومن ثم لزم إضمار أن بعدها"[1].

في هذا التنبيه ذكر اختلاف العلماء في عامل النصب في الفعل المضارع بعد أو، فأو حرف عطف لا عمل لها وما ذهب إليه الكسائي من أنها ناصبة بنفسها ضعيف ونصبه عند البصريين ليس بأو، لأنها حرف عطف وحروف العطف لا تعمل شيئاً بل النصب بأن مضمرة، قال سيبويه بعد إنشاده قول امرئ القيس:

فَقُلتُ لَهُ لا تَبكِ عَينُكَ إِنَّما

نُحاوِلُ مُلكاً أَو نَموتَ فَنُعذَرا[2]

المعنى: إلاَّ أن يموت فتعذر[3].

٢/٢/٥٠: هل تنصب حتَّى الفعل المضارع بنفسها؟:

قال: "تنبيه: ذهب الكوفيون إلى أن حتَّى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن

١/ المرجع السابق: ١٣٧٥/٣.

٢/ البيت لامرئ القيس في ديوان: ص٦٦؛ كتاب العين: ٤٣٨/٨؛ لسان العرب: مادة (أو)، ٥٥/١٤؛ الأزهية: ص١٢٢؛ خزانة الأدب: ٢١٢/٤، ٥٤٤/٨؛ شرح أبيات سيبويه: ٥٩/٢؛ شرح المفصل: ٢٢/٧، ٣٣؛ الصاحبي في فقه اللُّغة: ص١٢٨؛ الكتاب: ٤٧/٣؛ اللامات: ص٦٨؛ المقتضب: ٢٨/٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ٣١٣/١؛ الجني الداني: ص٢٣١؛ الخصائص: ٢٦٣/١؛ رصف المباني: ص١٣٣؛ شرح الأشموني: ٥٥٨/٣؛ شرح عمدة الحافظ: ص٦٤٤؛ اللمع: ص٢١١؛ والشاهد فيه قوله: "أو نموت" حيث نصب الفعل المضارع بإضمار (أنْ) و(أو) بمعنى (إلاَّ).

٣/ شرح التسهيل: ٣٤٨/٣.

بعدها توكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود"[1].

كما ذكر في التنبيه السابق أن النصب بعد أو بأن مضمرة وكذلك ذكر كثير من النحاة أن النصب في حتَّى بأن مضمرة، وفي هذا التنبيه ذكر رأي الكوفيين، ربما لأنه يرجحه، ولَمْ يذكر رأي البصريين وأنها حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير أن والاسم بعدها مجرور. وتعليل الكوفيين بأنها ناصبة بنفسها "لأنها لا تخلو إمَّا أن تكون بمعنى كي كقولك: أطع الله حتَّى يدخلك الجنة، أي: كي تدخل الجنة، وإمَّا أن تكون بمعنى أن كقولك اذكر الله حتَّى تطلع الشمس، أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي وكي تنصب فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى أن فقد قامت مقام أن وأن تنصب فكذلك ما قام مقامها"[2].

والأرجح عندي أن الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وما ذكره الكوفيون تعترضه بعض الآراء التي لا ترجحه، وذلك أن حتَّى من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال ولذلك وجب تقدير أن لتكون ناصبة للفعل وقد ذكر ابن الأنباري ما ينقض هذه القاعدة وأن حتَّى ليست ناصبة بنفسها ثم استشهد بها جارة وعطف عليها فعل منصوب والذي يدلُّ على أن الفعل بعد حتَّى منصوب بتقدير أن لا بها قول الشاعر:

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبي الدَّهِيقِ بمَطْلِهِ

حَتَّى المصِيفِ وَيَغْلُو القِعْدَانُ[3]

١/ شرح الأشموني: ١٣٧٨/٣.

٢/ الإنصاف: ٥٩٨/٢.

٣/ البيت بلا نسبة في الإنصاف: ٥٩٩/٢؛ والشاهد فيه قوله: "ويغلو" حيث نصبه بـ(أنْ)

فالمصيف مجرور بحتَّى ويغلو عطف عليه فلو كانت حتَّى هي الناصبة لوجب أن لا يجيء الفعل هاهنا منصوباً بعد مجيء الجر لأنَّ حتَّى لا تكون في موضع واحد جارة وناصبة والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه فإذا لَمْ يكن قبل (يغلو) فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً بها وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون يغلو منصوباً بتقدير أن لأنَّ أن مع الفعل بمنزلة الاسم[1].

٢/٢/٥١: نصب الفعل بعد الفاء المجاب بها نفي محض:

قال: "تنبيه: مِمَّا مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فيأكل إلاَّ طعامه، قال ومنه قول الشاعر:

وَما قامَ مِنّا قائِمٌ في نَدِيِّنا ** فَيَنطِقَ إلاَّ بالَّتي هِيَ أَعرَفُ[2]

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك، واعترضهما المرادي وقال: إن النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب، نص على ذلك سيبويه. وعلى النصب أنشد:

... فَيَنطِقَ إلاَّ بالَّتي هِيَ أَعرَفُ"[1].

مقدرة بعد الواو، ولا بد من تقدير (حتى) أخرى بعد الواو تكون (أن) المصدرية وما عملت فيه في تأويل مصدر مجرور بها، وتكون الواو قد عطفت (حتى) ومجرورها على (حتى) المذكورة ومجرورها، والتقدير: حتى المصيف وحتى يغلو القعدان.

١/ الإنصاف: ٢/٥٩٩.

٢/ البيت للفرزدق في ديوانه: ٢/٢٩؛ وجمهرة أشعار العرب: ص٨٨٧؛ وخزانة الأدب: ٨/٤٥٠، ٥٤١، ٥٤٢؛ والرد على النحاة: ض١٥٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص٥٣٥؛ والكتاب: ٣/٣٢؛ والمقاصد النحوية: ٤/٣٩٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة: ص٧١؛ وشرح الأشموني: ٣/٥٦٤؛ والشاهد فيه نصب (فينطق) بإضمار أن على الجواب ولا عبرة بدخول إلاَّ بعده ناقضة للنفي.

ينصب الفعل بـــ(أن) واجبة الإضمار بعد الفاء المجاب بها نفي نحو قولـــه تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٢]. والمجاب بها الطلب. أمَّا النفي الذي لـــيس نفياً خالصاً فلا جواب له منصوب نحو: ما أنت إلاَّ تأتينا فتحدثنا. ومنه الشاهد المذكور إذ نصب (فينطق) بإضمار أن على الجواب "ما تأتينا فتتكلم إلاَّ بالجميل، فالمعنى أنك لَمْ تأتنا إلاَّ تكلمنا بجميل ونصبه على إضمار أن كما نصب ما قبله على إضمار أن"[٣].

٢/٢/٥٢: النصب بأن مضمرة بعد فاء السببية دون أن تسبق بنفي أو طلب:

قال: "تنبيه: قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومـــي أداة شـــرط أو بعدهما أو بعد حصر بإنما اختياراً نحو: إن تأتني فتحسن إلي أكافئك، ونحو: مـــتى زرتني أحسن إليك فأكرمك ونحو: ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[٤] على قراءة ابن عامر بالنصب، وبعد الحصر بـــ(إلاَّ) والخبر المثبت الخالي من الشـــرط اضطراراً نحو: ما أنت إلاَّ تأتينا فتحدثنا، ونحو قوله:

سَأَتْرُكُ مَنزِلي لِبَني تَميمٍ ** وَأَلحَقُ بالحِجازِ فَأَستَريحا[٥]"[١].

١/ شرح الأشموني: ٣/١٣٨٧.

٢/ سورة فاطر: الآية (٣٦).

٣/ يُنظر، سيبويه: ٣/٣٢؛ وشرح الكافية: ٢/١٢٤.

٤/ سورة آل عمران: الآية (٤٧).

٥/ البيت للمغيرة بن جبناء في خزانة الأدب: ٨/٥٢٢؛ والدرر: ١/٢٤٠، ٤/٧٩؛ وشـــرح شواهد الإيضاح: ص٢٥؛ وشرح شواهد المغني: ص٤٩٧؛ والمقاصد النحوية: ٤/٣٩٠؛ وبلا نسبة في الدرر؛ ٥/١٣٠؛ والرد على النحاة: ص١٢٥؛ ورصف المبـــاني: ص٣٧٩؛ وشرح الأشموني: ٣/٥٦٥؛ وشرح شذور الذهب: ص٣٨٩؛ وشرح المفصـــل: ٧/٥٥؛ والكتاب: ٣/٣٩، ٩٢؛ والمحتسب: ١/١٩٧؛ ومغني اللبيـــب: ١/١٧٥؛ والمقتضـــب:

هذا التنبيه ذكر فيه النصب بأن مضمرة بعد فاء السببية دون أن تسبق بنفي أو طلب، وهذا ما سيذكره المصنف في الجوازم بقوله:

والفِعلُ مِن بَعدِ الجَزَا إن يَقتَرِن ** بالفَا أو الوَاوِ بتَثلِيثٍ قَمِن[٢]

فقد ذكر ابن مالك أن الفعل ينصب بأن مضمرة وجوباً، وذلك إذا كان الفعل بعد الفاء المجاب بها نفي أو طلب. وفي هذا التنبيه ذكر أن الفعل بعد الفاء المسبوقة بغير نفي أو طلب لا ينصب إلاَّ لضرورة كالشاهد المذكور، ففي هذه الأحوال يصح اعتبار الفاء سببية مع فقد الشرط فينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً فذكر منها:

١/ الفاء الواقعة بعد نفي بالاستثناء وكان منها النقض بعد الفاء والمضارع: ما تزورنا فتخدمنا إلاَّ تسرنا بطرائفك.

٢/ الفاء الداخلة على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجوابه، أو بعدهما نحو: من يهن فيسهل الهوان عليه، فيجوز النصب وعدم النصب.

٣/ الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر إنما وفي حالة الضرورة:

أ- الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر إلاَّ نحو: ما تتكلم إلاَّ فتحسن الكلام.

ب- الخبر المثبت الخالي من النفي ومن الطلب ومن الحصر بإلاَّ، نحو: سأترك مترلي.

فالمضارع أستريح منصوب على اعتبار الفاء للضرورة وهذا ما يقوله كثير

٢/٢٤؛ والمقرب: ١/٢٦٣؛ والشاهد فيه "فاستريحا" حيث نصبه بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية دون أن تسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

١/ شرح الأشموني: ٣/١٣٨٧.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٩٦.

من النحاة[1].

٢/٢/٥٣: إجراء التشبيه مجرى النفي:

قال: "تنبيه: يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو: كأنك وال علينا فتشتمنا، أي: ما أنت وال علينا، ذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية: إن غيراً قد تفيد نفياً فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال: غير قائم الزيدان فتكرمهما، أشار إلى ذلك ابن السراج ثم قال: لا يجوز هذا عندي، قلت وهو عندي جائز، والله أعلم. هذا كلامه بحروفه"[2].

هذا التنبيه من إضافة لِما لَمْ يذكره ابن مالك إذ ذكر النفي فأضاف إليه التشبيه الواقع موقعه فالتشبيه في الشاهد المذكور كأنك وال علينا فتشتمنا شبيه بالنفي إذ يقول ابن مالك:

وَبَعدَ (فَا) جوَابِ نَفيٍ أو طَلَب ** مَحضَينِ (أن) وَسَترُهَا حَتمٌ نَصَب[3]

فنلاحظ في البيت قصوراً، إذ ذكر أن (أن) مقدرة بعد فاء السببية التي في صدر الكلام يقع جواب نفي محض أو طلب محض. وفي هذا التنبيه ذكر أنه لَمْ يتعرض للتشبيه الواقع موقع النفي، كذلك مِمَّا لَمْ يذكره ابن مالك (غير) فهي تفيد النفي فتأخذ حكمه في النصب بعد فاء السببية ثم تعرض فيه لآراء النحاة فمنهم من يجوزه فذكر ابن السراج ولكنه قال إنه لا يجوز عنده، ولكن في هذا التنبيه رجح جواز ذلك فغير قائم الزيدان تعني ما قائم الزيدان. وفي هذا التنبيه إضافة للنفي وهو التشبيه وغير.

١/ يُنظر، النَّحو الوافي: ٣٧٢/٤.

٢/ شرح الأشموني: ١٣٨٨/٣.

٣/ ألفية ابن مالك: ص٩٤.

٢/٢/٥٤: عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:

قال: "تنبيه: ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في (أو) والصحيح مذهب البصريين لأنَّ الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم والتقدير في نحو: ما تأتينا فتحدثنا، ما يكون منك إتيان فتحديث وكذا يقدر في جميع المواضع"[1].

اختلفت آراء النحاة في عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية، وفي هذا التنبيه ذكر آراء البصريين والكوفيين في هذا العامل، فذهب الكوفيون إلى أن العامل هو المخالفة أي أن الجواب مخالف لِما قبله؛ لأنَّ ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍ أو عرض مثل: ما تأتينا فتحدثنا، لَمْ يكن الجواب نفياً فهو مخالف لِما قبله.

والرأي الراجح هو رأي البصريين وأن الفعل منصوب بأن مقدرة والدليل على ذلك أن الفاء حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل وهي مع الفعل بمنزلة الاسم وهي الأصل في عوامل النصب كما يذكر النحاة، ففي هذا التنبيه ذكر أن المضارع المنصوب بعد الفاء اختلفت فيه الآراء فمنهم من يرى أنه منصوب بالخلاف، ومنهم من يرى أنه منصوب بأن مضمرة، ويرى البعض الآخر أنه منصوب بالفاء نفسها فأشار إلى الخلاف ووافق البصريين ورجح رأيهم لأنه أقرب للصواب.

٢/٢/٥٥: الإجماع على الجزم بالفاء عند سقوطها:

قال: "تنبيه: قال في شرح الكافية: الجزم عند التعري من الفاء جائز

١/ شرح الأشموني: ١٣٨٨/٣.

بإجماع"[1].

من خصائص الفاء أنها انفردت عن الواو بالجزم بها بعد سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء بعد الطلب. وفي هذا التنبيه البسيط أضاف من كتب ابن مالك الأخرى ما ورد عنه في شرح الكافية بأن هذا الجزم أجمع عليه جميع النحاة، وهكذا أبرز الأشموني اهتمامه بآراء النحاة.

٢/٢/٥٦: عامل الجزم عند سقوط الفاء:

قال: "تنبيه: اختلف في جازم الفعل حينئذ: فقيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم وإليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه إلى الخليل وسيبويه. وقيل إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط، أي: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور، وقيل: الجزم بشرط مقدر دلَّ على الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين وقيل الجزم بلام مقدرة فإذا قيل: لا تزل تصب خيراً، فمعناه لتصب خيراً، وهو ضعيف ولا يطرد إلاَّ بتجوز وتكلف، والمختار القول الثالث لا ما ذهب إليه المصنف لأنَّ الشرط لا بد له من فعل، ولا جائز، أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط لِما فيه من زيادة مخالفة الأصل، ولا مقدراً بعده لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير"[2].

في التنبيه السابق ذكر الإجماع أن الفاء إذا سقطت يجوز الجزم، وفي هذا التنبيه يذكر عِلَّة الجزم وتعدد آراء النحاة حولها، أي ما هو عامل الجزم إن

١/ شرح الأشموني: ٣/١٣٩٤.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١٣٩٤-١٣٩٦.

سقطت الفاء؟ وأثار الكثير من النحاة جدلاً واسعاً في هذه المسألة ذكر بعضها في هذا التنبيه ورجح الرأي الذي ذهب إليه أكثر المتأخرين وهو الجزم بشرط مقدر يدلُّ على الطلب، وأرى أنه الرأي الأقرب للصواب ولا تكلف فيه، فالرأي الراجح أنه مجزوم بشرط مقدر مع فعله وهذا هو مذهب الجمهور وهو المختار. ونبَّه إلى ذلك لأن رأي المصنف غير ذلك فالشرط لا بد له من فعل ولا يكون الطلب نفسه فالمصنف يقصد بالشرط التقديري وهو الشرط الحقيقي لا التقديري لأنه لا بد له من أداة[1].

٢/٢/٥٧: شرط الجزم بعد النهي:

قال: "تنبيه: قال في شرح الكافية: لَمْ يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي. وقال المرادي وقد نسب إلى الكوفيين"[2].

الشرط هو المشار إليه بقوله:

وَشَرطُ جَزمٍ بَعدَ نَهيٍ أن تَضَع ** إن قَبلَ لاَ دُونَ تخَالُفٍ يَقَع

مثل: لا تدنُ من الأسد تسلم، فإن وضعنا إن الشرطية على لا ولَمْ يختلف المعنى جاز الجزم والتقدير: إلاَّ تدن من الأسد تسلم. ونبَّه بأن هذا الشرط أجمع عليه النحاة غير الكسائي الذي أجاز ذلك "بناء على أنه لا يشترط عند دخول (إن) على (لا) فجزمه على معنى إن تدنُ من الأسد يأكلك"[3].

واستشهد الكسائي بالآية: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[4]. والحديث قوله ﷺ:

١/ يُنظر، حاشية الصبان: ١٣٩٤/٣؛ والنَّحو الوافي: ٣١٨/٤.

٢/ شرح الأشموني: ١٣٩٧/٣.

٣/ حاشية الخضري: ٧٣٩/٢.

٤/ سورة المدثر: الآية (٦).

«من أكل من هذه الشجرة -يعني الثوم- فلا يقربن مسجدنا يؤذنا». بجزم (تستكثر) و(يؤذنا) وخرَّجه غيره بأنه مجزوم إلاَّ في جواب النهي إذ لا يصح المعنى، وفي هذا التنبيه يبدو أنه يرجح رأي الجمهور.

٢/٢/٥٨: شرط الجزم بعد الأمر:

قال: "تنبيه: شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تفعل كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تفعل، فيمتنع الجزم في نحو: أحسن إليَّ لا أحسن إليك، فإنه لا يجوز إن تحسن إليَّ لا أحسن إليك، لكونه غير مناسب، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه، انتهى"[١].

يصح جزم الفعل في جواب الطلب إن صحَّ تقدير إن وكان المعنى مستقيماً، وفي هذا التنبيه ذكر أن الكسائي أجاز الجزم وذلك لَمَّا "جاء من السماع ما يصلح أن يحتج به الكسائي كقول الصحابة ﷺ: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم، وقوله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم». فيمن رواه بالجزم، ورواية الرفع أكثر، وحمل ما جاء من ذلك على الإبدال أولى من حمله على الشذوذ"[٢].

٢/٢/٥٩: النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر:

قال: "تنبيه: أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو: (صه) أو خبر بمعنى الأمر نحو: حسبك. وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفرد بجواز ذلك لكن أجازه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق،

١/ شرح الأشموني: ٣/١٣٩٧.

٢/ شرح التسهيل: ٣/٣٦٥.

وحكاه ابن هشام عن ابن جنِّي، فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك"[1].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

والأمرُ إن كانَ بِغَير افعَل فَلاَ

تَنصِب جَوَابَهُ وَجَزمَهُ اقبَلاَ[2]

أي: إن كان الأمر مدلولاً عليه بغير أفعل أي باسم فعل أو بلفظ خبر لَمْ يجز نصبه بعد الفاء أي: أنه متى كان الأمر بغير صيغة أفعل ونحوها لا ينصب ولكن إن سقطت الفاء يجزم نحو: صه أحسن إليك. وفي هذا التنبيه ذكر أن الكسائي يرى أن اسم الفعل مطلقاً ينصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل وقيد غيره اسم الفعل فابن عصفور يرى أن ما يقاس على وزن فعال يجوز فيه ذلك "ومِمَّا انفرد به الكسائي بجوازه النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر نحو: .... صه فتفضلا.

وانفرد أيضاً بجواز نصب ما بعد الفاء، المجاب بها خبر بمعنى الأمر نحو: حسبك حديث فينام الناس"[3].

فهذه المسائل لا يجيزها غير الكسائي.

٢/٢/٦٠: شذوذ النصب بعد الدعاء المدلول عليه بالخبر:

قال: "تنبيه: أجاز الكسائي أيضاً نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: غفر الله لزيد فيدخله الجنة"[4].

هذا التنبيه شبيه بسابقه إذ ذكر مِمَّا انفرد به الكسائي بجواز نصبه بعد

١/ شرح الأشموني: ١٣٩٨/٣.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٩٤.

٣/ شرح الكافية:١٣٠/٢.

٤/ شرح الأشموني: ١٣٩٨/٣.

الفاء الدعاء والدال على الخبر، ويعتبر هذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، فعبارة "فيدخله الجنة" جملة دعائية ولكنها تدل على الخبر، فالدعاء من أنواع الطلب، ولكن هذا الرأي لَمْ يجمعوا عليه فابن مالك ذكر في الألفية أنه بصيغة الدعاء وهو الأمر الأصيل المراد منه الدعاء والمضارع المسبوق بلام الأمر أو بلا الطلبية الناهية مع إرادة الدعاء لهما وما قصده في هذا التنبيه ذكر الدعاء ولكن لغير الصيغ المذكورة. فأضاف صيغة الخبر المراد منه الدعاء نحو: غفر الله لزيد، فيدخله الجنة، وهو رأي له اعتباره ولكن يؤخذ برأي الأكثرية.

٢/٢/٦١: حكم جواب الترجي عند سقوط الفاء:

قال: "تنبيه: القياس جواز جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب. وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي، وهو يدلُّ على صحة ما ذهب إليه الفرَّاء"[1].

ما ذهب إليه الفرَّاء هو نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي؛ لأنَّ الجزم فرع النصب، وهذا التنبيه يتحدث عن القياس مِمَّا يدلُّ على اهتمامه به.

٢/٢/٦٢: حذف إن مع النصب بين السماع والقياس:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرَّح في شرح الكافية، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف"[2].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

١/ المرجع السابق: ١٣٩٩/٣.

٢/ شرح الأشموني: ١٤٠٢/٣.

وَشذَّ حَذفُ أن وَنَصبٌ في سِوَى ** مَا مَرِّ فاقبَل مِنهُ مَا عَدلٌ رَوَى[1]

ذكر قبل هذا البيت الأماكن التي ينصب فيها بأن محذوفة وجوباً وجوازاً، وفي هذا البيت ذكر أن حذف (أن) والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه مثل: مُره يحفرها، بنصب يحفر، أي: مُرْه أن يحفرها. وهذه المسألة ذكر أن فيها خلافاً بين النحاة في مسألة القياس عليها بحذف أن العاملة أيصح أم لا يصح؟ وما علامة المضارع الإعرابية في هذه الحالة؟ هل هو منصوب باعتبار وجودها مراعاة للسماع أم يرفع؟ وصفوة ما يختار وما يجب الاقتصار عليه -حرصاً على سلامة اللُّغة، وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها- هو الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحَّت روايته من تلك الأمثلة المنصوبة وعدم محاكاتها أو القياس عليها[2].

فذكر هذه المسألة في هذا التنبيه وهو الإجماع على ذلك، وهذا التنبيه هو امتداد لسابقه فلا داعي لإفراده بتنبيه مستقل.

٢/٢/٦٣: الفصل بين لا ومجزومها عند الضرورة:

قال: "تنبيه: لا يفصل بين لا ومجزومها. وأمَّا قوله:

وَقَالُوا أَخَانَا لاَ تَخْشَّعْ لِظالِمٍ
عَزيزٍ وَلا ذا حَقِّ قَومِكَ تَظلِمُ[3]

١/ ألفية ابن مالك: ص٩٤.

٢/ النَّحو الوافي: ٤/٤٠٠.

٣/ البيت بلا نسبة في الدرر: ٥/٦٣؛ شرح الأشموني: ٣/٥٧٤؛ والمقاصد النحوية: ٤/٤٤٤؛ همع الهوامع: ٢/٥٦؛ والشاهد فيه قوله: "ولا ذا حق قومك تظلم" يريد: ولا تظلم ذا حق قومك، ففصل بين (لا) ومجزومها بمعمول هذا المجزوم للضرورة وأجاز بعضهم في قليل من

فضرورة. وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو: لا اليوم تضرب"[1].

في هذا التنبيه جوَّز الفصل بين لا ومجزومها ويكون ذلك للضرورة وفي قليل من الكلام مِمَّا يدلُّ على اهتمامه بالسماع وإن كان قليلاً أو ضرورة. وذلك ما وصفه في (**شرح الكافية**) بأنه رديء[2]. لأنه شبيه بالفصل بين حرف الجر ومجروره وهذا يدلُّ على دقته، ثم أشار إلى الفصل بشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور لأنَّ ذلك كثير في ألسنة العرب.

٢/٢/٦٤: النصب بـ(لَمْ):

قال: "تنبيه: حكى اللحياني عن بعض العرب: أنه ينصب بـ(لَمْ). وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بـ(لَمْ) لغة اغترار بقراءة بعض السلف: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[3]، بفتح الحاء.

ويقول الراجز:

في أَي يَومَيَّ مِنَ المَوتِ أَفِر ** أَيومَ لَمْ يُقْدَرَ أَم يَومَ قَدِر[4]

الكلام.

١/ شرح الأشموني: ١٤١٣/٤.

٢/ شرح الكافية: ١٤٢/٢.

٣/ سورة الشرح: الآية (١).

٤/ الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه: ص٧٩؛ وحماسة البحتري: ص٣٧؛ وللحارث ابن منذر، الجرمي في شرح شواهد المغني: ٦٧٤/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ١٤/٢؛ والخصائص: ٩٤/٣؛ والجني الداني: ص٢٦٧؛ وشرح الأشموني: ٥٧٨/٣؛ ولسان العرب: مادة (قدر)؛ والمحتسب: ٣٦٦/٢؛ ومغني اللبيب: ٢٧٧/١؛ والممتع في التصريف: ٣٢٢/١؛ ونوادر أبي زيد: ص١٣؛ والشاهد فيه قوله: "لَمْ يقدر" حيث جاء ما ظاهره أن (لَمْ) نصبت الفعل المضارع بعدها، وهو عند العلماء محمول على أن الفعل المؤكد بالنون

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونونت هذا كلامه: وفيه شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين"[1].

هذا التنبيه أشار فيه إلى لغة بعض العرب وهي لغة شاذة وهي "لغة بعض العرب الجزم بلن والنصب بلم"[2].

وهذا المثال ذكره ابن جنِّي في كتابه (**المحتسب**)[3] حيث استشهد للنصب -كغيره- بالقراءة السالفة، ثم قال بعدها ما نصه: "قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد الرجز المذكور". وهذا يدلُّ على اهتمامه بالقراءات وإن كانت شاذة، ومِمَّا يدلُّ على سعة علمه رده على من قال إن الفتح لاتصال الفعل بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفت ونويت، وهو رأي بعيد عن الصواب ومن المستحسن الابتعاد عن هذا الرأي، إذ الشائع فيها هو الجزم وما ورد فهو من باب الضرورة أو شاذ لا يقاس عليه؛ لأنه لغة لبعض العرب.

٢/٢/٦٥: دخول همزة الاستفهام على لَمْ ولَمَّا:

قال: "تنبيه: تدخل همزة الاستفهام على لَمْ ولَمَّا فيصيران أَلَمْ، وأَلَمَّا،

الخفيفة، ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت وقال ابن جنِّي: أراد يوم لَمْ يقدر أم يوم قدر، ثم خفف همزة (أم) فحذفها وألقى حركتها على راء (لقدر) فصار تقدير أيوم لَمْ يقدر، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره: أيوم لَمْ يقدر أم. فحرك الألف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار تقدير يقدر أم واختار الفتحة اتباعاً لفتحة الراء؛ الخصائص: ٩٥/٣.

١/ شرح الأشموني: ١٤١٩/٤.

٢/ البحر المحيط: لأبي حيان: ٤٨٨/٨.

٣/ المحتسب: ٣٦٧/٢.

باقيتين على عملهما نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[1]، و﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾[2]، ونحو قوله:

وَقُلتُ أَلَمّا أَصحُ وَالشَيبُ وازِعُ[3]"[4].

مِمَّا تشترك فيه (لَمْ) و(لَمَّا) الجازمتان دخول الاستفهام ولاسيما التقريري ويظل عملهما باقياً وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، والأكثر أنها للتقرير وهو حمل المخاطب على الإقرار بثبوت ما بعدها، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[5].

٢/٢/٦٦: حكم المضارع إن كان الشرط ماضياً:

قال: "تنبيه: مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي بلَمْ، تقول: إن لَمْ تقم

١/ سورة الشرح: الآية (١).

٢/ سورة الضحى: الآية (٦).

٣/ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ص٣٢؛ والأضداد: ص١٥١؛ وجمهرة اللُّغة: ص١٣١٥؛ وخزانة الأدب: ٥٠٦/٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ٥٣/٢؛ وشرح التصريح: ٤٢/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٨١٦/٢، ٨٨٣؛ والكتاب: ٣٣٠/٢؛ ولسان العرب: مادة (وزع)، ٣٩٠/٨، ومادة (خشف)، ٧٠/٩؛ والمقاصد النحوية: ٤٠٦/٣، ٣٥٧/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ١١١/٢؛ والإنصاف: ٢٩٢/١؛ وأوضح المسالك: ١٣٣/٣؛ ورصف المباني: ص٣٤٩؛ وشرح الأشموني: ٣١٥/٢، ٥٧٨/٣؛ وشرح شذور الذهب: ص١٠٢؛ وشرح ابن عقيل: ص٣٨٧؛ وشرح المفصل: ١٦/٣، ٥٩١/٤، ١٣٧/٨؛ ومغني اللبيب: ص٥٧١؛ والمقرب: ٢٩٠/١، ٥١٦/٢؛ والمنصف: ٥٨/١؛ وهمع الهوامع: ٢١٨/١؛ والشاهد فيه قوله: "على حين" حيث يجوز في (حين) الإعراب وهو الأصل، والبناء لأنه أُضيف إلى مبنِيّ، وهو الفعل الماضي (عاتب).

٤/ شرح الأشموني: ١٤١٩/٤.

٥/ سورة الشرح: الآية (١).

أقوم وقد يشمله كلامه"[1].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَبَعدَ مَاضٍ رَفعَكَ الجزَا حَسَن ** وَرفعُهُ بَعدَ مُضَارِعٍ وَهَن[2]

أي: إنه إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء ورفعه، وكلاهما حسن، مثل: إن قام زيد يقم عمرو، أو يقوم عمرو، وفي هذا التنبيه ذكر إن كان الشرط مضارعاً منفياً بلم فكذلك يجوز في الجواب الرفع والنصب وهذا ما أفهمه كلام الناظم بقوله: "قد يشمله كلامه".

٢/٢/٦٧: جواز الرفع والجزم في جواب الشرط:

قال: "تنبيه: ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم والصواب عكسه كما أشعر به كلامه، وقال في شرح الكافية: الجزم مختار والرفع جائز كثير"[3].

هذا التنبيه كسابقه أشار فيه إلى قوله: "وبعد ماض... الخ". ففي قوله (حسن) إشارة إلى أن الجزم أحسن وهو ما رجحه في (**شرح الكافية**) أن كلا الضبطين حسن ولكن الجزم أحسن ومثل المجزوم وهو الأحسن: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ**﴾[4]. فالمضارع مجزوم ويجوز رفعه، ومثال المرفوع ويجوز جزمه قول

١/ شرح الأشموني: ١٤٣٣/٤.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٩٥.

٣/ شرح الأشموني: ١٤٣٣/٤.

٤/ سورة الشورى: الآية (٢٠).

الشاعر:

وإن أتاه خليل يوم مسغبة ** يقول: لا غائب مالي ولا حرم

فكلا الضبطين حسن، ولكن في هذا التنبيه رجح الجزم بأنه وقع في جواب الشرط وجواب الشرط مجزوم.

٢/٢/٦٨: إعراب المضارع المرفوع في جـــملة الجواب:

قال: "تنبيه: اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع: فذهب المبرِّد إلى أنـــه حذف الفاء مطلقاً؛ وفصَّل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو: إنك في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن لا يكون: فالأولى أن يكون على حذف الفاء وجوز العكس، وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء وإلاَّ فعلى التقديم والتأخير"[١].

هذا التنبيه من التكلف والإرهاق، ففيه من التقدير والافتراض والحـــذف والتقديم والتأخير مِمَّا لا داعي له والرأي الأصح إن كان الجواب مرفوعاً فهـــو للضرورة أو على لغة ضعيفة، كما ذكر من قبل وإن وقع في النثر فهو محاكـــاة لتلك اللُّغة الضعيفة، وفي هذا التنبيه حاول الخروج من تلك اللُّغة الضعيفة لِمـــا يبيح رفعه بغير رفع وفي ذلك تكلف.

٢/٢/٦٩: حكم المضارع إن تقدم الجزاء:

قال: "تنبيه: قال ابن الأنباري: يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل إن كقولهم: طعامك إن تزرنا نأكل، تقديره: طعامك نأكل إن تزرنا"[٢].

هذا التنبيه يشير فيه إلى أن "من النحاة من يميل إلى رفع المضارع إن كان

١/ شرح الأشموني: ٤/١٤٣٤.

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٣٣٤.

له معمول متقدم على الأداة نحو: طعامنا إن تزرنا نأكل، فطعام -بالنصب- مفعول مقدم للمضارع (نأكل) الذي يعتبر دليل الجواب المحذوف"[1]. فهو ليس جواباً حقيقياً لأنَّ الجواب الحقيقي لا يتقدم هو ولا شيء من معمولاته على جملة الشرط ولا على الأداة، وقد ذكر ابن مالك في أبيات سابقة لهذا البيت:

وَبَعدَ مَاضٍ رَفعَكَ الجزَا حَسَن

وَرفعُهُ بَعدَ مُضَارِعٍ وَهَن[2]

فهو رأي ضعيف كما ذكر.

٢/٢/٧٠: النسبة بين حذف الشرط والجواب:

قال: "تنبيه: أشار بـ(قد) إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في (**شرح الكافية**) لكنه في بعض نسخ التسهيل سوَّى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بلا تالية إن كما في البيت الأول وهو واضح، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة"[3].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَالشَّرطُ يُغنِي عَن جَوَابٍ قَد عُلِم ** وَالعَكسُ قَد يأتِي إنِ المعنى فُهِم[4]

وذكر فيه تناقض ابن مالك في آرائه بأسلوب علمي ولَمْ ينتقده في ذلك فأشار بكلمة (قد) وتعني (القِلَّة) في الألفية وطابق هذا الرأي في (**شرح الكافية**)

١/ النَّحو الوافي: ٤/٤٧٦.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٩٥.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٤٤٤.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٩٦.

ثم بأسلوب علمي ذكر: لكنه في بعض نسخ التسهيل ساوى بين حذف الشرط والجواب ولَمْ أجد ذلك في النسخة التي بحوزتي، إذ ذكر فيها فعل الشرط ونبَّه إلى أنه أقل منه في الجملة "أي في بعض الصور وهو ما عدا المنفي بلا التالية إن"[1].

وقد ذكر في (**شرح الكافية**): "والاستغناء عن جواب الشرط للعلم به كثير ومنه قوله تعالى: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾[2]. و﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾[3].

والاستغناء عن الشرط وحده أقل من الاستغناء عن الجواب، ومنه قول الشاعر:

فَطَلِّقها فَلَستَ لَها بكفء ** وَإلاَّ يعْلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ[4]

أراد إلاَّ تطلقها يعل مفرقك الحسام"[1].

١/ حاشية الصبان: ٤/١٤٤٤.

٢/ سورة يسن: الآية (١٩).

٣/ سورة الأنعام: الآية (٣٥).

٤/ البيت للأحوص في ديوانه: ص١٩٠؛ والأغاني: ١٥/٢٣٤؛ والدرر: ٥/٨٧؛ وخزانة الأدب: ٢/١٥١؛ وشرح التصريح: ٢/٢٥٢؛ وشرح شواهد المغني: ٢/٧٦٧، ٩٣٦؛ والمقاصد النحوية: ٤/٤٣٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف: ١/٧٢؛ وأوضح المسالك: ٤/٢١٥؛ ورصف المباني: ص١٠٦؛ وشرح الأشموني: ٣/٥٩١؛ وشرح شذور الذهب: ص٤٤٥؛ وشرح ابن عقيل: ص٥٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٣٦٩؛ ولسان العرب:= =١٥/٤٦٩، مادة (أما لا)؛ ومغني اللبيب: ٢/٦٤٧؛ والمقرب: ١/٢٧٦؛ وهمع الهوامع: ٢/٦٢؛ والشاهد فيه قوله: "وإلاَّ يعْلُ" حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: وإلاَّ تطلقها يَعْلُ مفرقك الحسامُ.

٢/٢/٧١: حذف الشرط والجواب للضرورة:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل ويحذفان بعد إن في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله:

قالَتْ بَناتُ العَمِّ يا سَلْمِي وَإِنْ

كانَ فَقِيراً مُعْدِماً قالَتْ وَإِنْ[٢]

التقدير: وإن كان فقيراً معدماً رضيته. وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة. وكذا كلام الشارح. ولا يجوز ذلك أعني حذف الجزأين معاً مع غير إن"[٣].

في هذا التنبيه ذكر حذف الشرط والجواب معاً إن دلت قرينة عليهما. والغالب أن يكون ذلك بعد إن وقد يحذفان والأداة غير إن فذكر في التسهيل أن حذفهما ضرورة وفي الكافية يجوز في الاختيار بقلة، وأيَّد هذا القول قول الناظم:

وَالشَّرطُ يُغنِى عَن جَوَابٍ قَد عُلِم ** وَالعَكسُ قَد يأتِي إنِ المعنى فُهِم[٤]

فالحذف جائز في الصورتين بشرط القرينة الدالة، وأمَّا الحذف مع غير إن

١/ شرح الكافية: ١٦٤/٢.

٢/ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ص١٨٦؛ وخزانة الأدب: ١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١؛ والدرر: ٨٨/٥؛ وشرح التصريح: ٣٧/١؛ وشرح شواهد المغني: ٩٣٦/٢؛ والمقاصد النحوية: ١٠٤/١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١٨/١؛ والدرر: ٥٩٢/٣؛ وشرح التصريح: ١٩٥/١؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٣٧٠؛ ومغني اللبيب: ٦٤٩/٢؛ والمقاصد النحوية: ٤٣٦/٤؛ وهمع الهوامع: ٦٢/٢، ٨٠؛ والشاهد فيه حذف الشرط والجواب بعد (إن) والتقدير: وإن كان كذلك رضيته.

٣/ شرح الأشموني: ١٤٤٤/٤.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٩٦.

فورد ذلك في السماع قوله ﷺ: «من فعل ذلك أمن ومن لا فلا». التقدير: ومن لا يفعل فلا حسن منه، وكذا قول العرب: من يسلم عليك فسلم عليه من لا فلا. أي: ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه وقول الشاعر:

فَإِنَّ المَنِيَّةَ مَن يَخشَها ** فَسَوفَ تَصادِفُهُ أَينَما[1]

أي: أينما يذهب تصادفه[2].

وهذا التنبيه ذكر فيه أنه لا يجوز الحذف مع غير إن ولكن وروده يثبت عكس ذلك وقد اختلفت الآراء في ذلك ولورود ذلك في السماع يجوز ذلك.

٢/٢/٧٢: حذف الشرط مع حذف الأداة:

قال: "تنبيه: إنما يكون حذف الشرط قليلاً إذا حذف وحده كله فإن حذف مع الأداة فهو كثير: من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾[3]. تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم. وقوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[4]. تقديره: إن أرادوا ولياً بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه، وقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾[5]. أصله فإن لَمْ يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرضي فإياي في غيرها فاعبدون، وكذا إن حذف

١/ البيت للنمر بن تولب في ديوانه: ص٣٧٨؛ وأدب الكاتب: ص٢١٤؛ وشرح التصريح: ٢٥٢/٢؛ والمعاني الكبير: ص١٢٦٤؛ والمقاصد النحوية: ٥٧٥/١؛ وبلا نسبة في رصيف المباني: ص٧٢، ١٢٥؛ والشاهد فيه قوله: "أينما" يريد: أينما ذهب أو أينما كان.

٢/ يُنظر، النَّحو الوافي: ٤٨١/٤.

٣/ سورة الأنفال: الآية (١٧).

٤/ سورة الشورى: الآية (٩).

٥/ سورة العنكبوت: الآية (٥٦).

بعض الشرط نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1]. ونحو: إن خيراً فخير"[2].

هذا التنبيه شبيه بالتنبيهات السابقة إذ فيه حذف الشرط فحذفه مع الأداة كثير بنسبة حذفه وحده فمن الحذف بدون إنْ -وهو قليل- ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾، فهنا حذفت الأداة وفعل الشرط ومراده من حذف بعض الشرط -فعل الشرط وهو كثير- والمحذوف يفسره ما بعده، فقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ تقديره: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.

٢/٢/٧٣: حذف الجواب مع أن الشرط مضارع:

قال: "تنبيه: كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط، لا يكون فعل الشرط فيه إلاَّ ماضي اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بلم نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[3]، ونحو: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ﴾[4]. ولا يجوز: أنت ظالم إن تفعل، ولا والله إن تقم لأقومنَّ، وأمَّا قوله:

وَلَديكَ إِنْ هُوَ يستزِدكَ مَزيدُ[5]

١/ سورة التوبة: الآية (٦).

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٤٤٤.

٣/ سورة الزخرف: الآية (٨٧).

٤/ سورة مريم: الآية (٤٦).

٥/ تمامه: يثني عليك وأنت أهل ثنائه ** ولديك إن هو يستزدك مزيد=

=والبيت لعبد الله بن عتمة في خزانة الأدب: ٩/٤١، ٤٢؛ والدرر: ٥/٧٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص١٠٤١؛ وبلا نسبة في الخصائص: ١/١١٠؛ وشرح الأشموني: ٣/٥٩٥؛ وهمع الهوامع: ٢/٥٩؛ والشاهد قوله: "إن هو يستزدك" حيث جاء حرف

وقوله:

لئن تكُ قد ضاقَت عَلَيكُم بُيوتُكُم

لَيَعلَمُ ربِّي أَنَّ بَيتِيَ واسِعُ[1]

فضرورة، وأجاز ذلك الكوفيون إلاَّ الفرَّاء"[2].

في هذا التنبيه أضاف إلى أنه يشترط -في غير الضرورة معنى الشرط لفظاً ومعنى- لفظاً كالماضي، ومعنىً كالمضارع المجزوم بلم والجواب الموجود هو جواب القسم ولا يجوز أن يكون جواباً للشرط لأنه متأخر وجوابه لا يكون مقروناً باللام، فهو جواب للقسم وجواب الشرط محذوف لعدم الاتفاق بين الشرط وجواب الشرط وقد ذكر في الكافية: "كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط فلا يكون فعل الشرط فيه إلاَّ ماضي اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بلم كقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾[3]، ولا يكون فعل الشرط مضارعاً غير مجزوم بـ(لَمْ) عند حذف الجواب إلاَّ في ضرورة"[4].

فالبصريون لا يجوز عندهم لكون الشرط مضارعاً غير منفي بلم، وعند الفرَّاء أيضاً بينما أجاز الكوفيون ذلك.

الشرط مفصولاً عن الفعل المضارع باسم وهذا شاذ وحقه أن يكون ماضياً سواء لفظاً أو معنى.

١/ البيت للكميت بن معروف في خزانة الأدب: ٦٨/١٠، ٧٠، ١١٠، ٣٣١، ٣٥١، ٤٢٩؛ والمقاصد النحوية: ٣٢/٤؛ والشاهد فيه قوله: (ليعلم) يريد ليعلمن بنون التوكيد فحذفها ضرورة.

٢/ شرح الأشموني: ١٤٤٩/٤.

٣/ سورة مريم: الآية (٤٦).

٤/ شرح الكافية: ١٦٨/٢.

وهذا إشارة إلى قول ابن مالك:

وَالشَّرطُ يُغنِى عَن جَوَابٍ قَد عُلِم

فهو شامل لاجتماع الشرط والقسم وانفراده فأدوات الشرط لا تعمل في الماضي.

٢/٢/٧٤: اقتران جواب القسم بالفاء:

قال: "تنبيه: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حينئذٍ هي الجواب، وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها، فأجاز: إن تقم يعلم الله لأزورنك، على تقدير فيعلم الله. ولَمْ يذكر شاهداً وينبغي أن لا يجوز ذلك لأنَّ حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلاَّ في الضرورة"[١].

هذا التنبيه أضاف فيه أنه يستثنى من قاعدة تقدم الشرط والقسم، فإن تأخر القسم وقبله الفاء الداخلة على جواب القسم فالجواب له برغم تأخره عن الشرط مثل: إن تقم يعلم الله لأزورنك. فجملة القسم في محل جزم فعل الشرط ويعترض في التنبيه على حذف الفاء في جواب الشرط وأنه لا يجوز إلاَّ في الضرورة ولا ضرورة هنا فينقض هذا الرأي لأنها لو كانت جواباً للشرط وجب اقترانها بالفاء[٢].

٢/٢/٧٥: توالي شرطين بعطف وبدون عطف:

قال: "تنبيه: لَمْ ينبِّه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصراً: إذا توالى

١/ شرح الأشموني: ٤/١٤٥٠.

٢/ يُنظر، ابن السراج: ٢/١٩٨.

شرطان دون عطف فالجواب لأولهما، والثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا * * مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ[1]

وإن توالیا بعطف فالجواب لهما معاً كذا قال المصنف في شرح الكافية ومثَّل بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾[2].

وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو: إن تأتني وإن تحسن إليَّ أُحسن إليك، أو بأو فالجواب لأحدهما نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو أكرمها، أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الأول، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو"[3].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره، فذكر أن التوالي دون عطف مثل: من يذاكر دروسه، يهتم بها ينجح، وإن كان التوالي بعطف فتختلف القاعدة بحسب الأداة، فإن العطف بالواو يعني الجمع، فالجواب لهما، وإن كان العطف بأو؛ لأنَّ أو لأحد الشيئين فالجواب لأحدهما، وإن كان بالفاء، فالفاء تفيد الترتيب، فالجواب للثانية وهي وجوابها جواب للأولى: إن تفعل خيراً فإن تخلص فيه تنال رضاء الله. ولَمْ يذكر ابن مالك ذلك في منظومته فنبَّه الأشموني إليه مِمَّا

١/ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ١١٢/٧؛ وخزانة الأدب: ٣٥٨/١١؛ والدرر: ٩٠/٥؛ وشرح الأشموني: ٥٩٦/٣؛ وشرح التصريح: ٢٥٤/٢؛ ومغني اللبيب: ٦١٤/٢؛ والمقاصد النحوية: ٤٥٢/٤؛ وهمع الهوامع: ٦٣/٢؛ والشاهد فيه أنه توالى شرطان، فإن ثانيهما مقيد للأول تقييد الحال.

٢/ سورة محمد: الآية (٣٦).

٣/ شرح الأشموني: ١٤٥٠/٤.

يدلُّ على عمقه في فهم المسائل النحوية وهذه المسألة من المسائل الدقيقة في النَّحو، فهو من إضافاته من كتب ابن مالك إذ ذكر ذلك في شرح الكافية[1].

٢/٢/٧٦: وقوع جواب لو فعلاً ماضياً منفياً بـ(ما) مقترناً باللام:

قال: "تنبيه: جواب لو إمَّا ماض معنى نحو: لو لَمْ يخف الله لَمْ يعصه. أو وضعاً وهو إمَّا مثبت فاقترانه باللام نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾[2] أكثر من تركها نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[3]. وإمَّا منفي بـ(ما) فالأمر بالعكس نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[4].

ونحو قوله:

وَلَو نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ** وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[5]

وأمَّا قوله ﷺ فيما أخرجه البخاري: «لو كان لي مثل أُحُد ذهباً ما يسرني أن لا يمر ثلاث وعندي منه شيء». فهو على حذف كان أي: ما كان يسرني. قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ

١/ يُنظر، شرح الكافية: ١٦٦/٢.

٢/ سورة الواقعة: الآية (٦٥).

٣/ سورة الواقعة: الآية (٧٠).

٤/ سورة الأنعام: الآية (١١٢).

٥/ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ٢٣١/٤؛ وخزانة الأدب: ١٤٥/٤، ٨٢/١٠؛ والدرر: ١٠١/٥؛ وشرح الأشموني: ٦٠٤/٣؛ وشرح التصريح: ٢٦٠/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٦٦٥/٢؛ ومغني اللبيب: ٢٧١/١٠؛ وهمع الهوامع: ٦٦/٢؛ والشاهد فيه قوله: "لَما افترقنا" حيث وقع جواب (لو) فعلاً ماضياً منفياً بـ(ما) ومقترناً باللام، وهذا قليل، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير مقترن باللام.

خَيْرٌ﴾[1]. وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر، ولو في الوجهتين للتمني فلا جواب لها"[2].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، فذكر لجواب لو ثلاثة أوجه[3]:

١/ فعل ماض معنى ولفظاً. وذكر في التنبيه وضعاً ولفظاً أصح منها.

٢/ مثبت منفي بما ويقترن باللام، وأمَّا وقوعه جملة اسمية فوضع لها آراء.

٣/ منفي. وقلَّ دخولها على المنفي بـ(ما) كقول الشاعر:

كَذَبتُ وَبَيتِ اللَهِ لَو كُنتُ صادِقاً

لَما سَبَقَتني بالبُكاءِ الحَمائِمُ[4]

٢/٢/٧٧: الاختلاف في (حتَّى، أم، لكن) هل هي حروف عطف؟

قال: "تنبيه: اختلف في ثلاثة أحرف مِمَّا ذكره هنا وهي: حتَّى وأم ولكن، أمَّا حتَّى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار، وأمَّا أم فذكر النحاس فيها خلافاً وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها

١/ سورة البقرة: الآية (١٠٣).

٢/ شرح الأشموني: ١٤٦٧/٤.

٣/ يُنظر، الجني الداني في حروف المعاني: ص٢٨٣، ٢٨٤.

٤/ البيت للمجنون في ديوانه: ص١٨٦؛ والأغاني: ٦٢/٢؛ والزهرة: ٣٢٧/١؛ والمقاصد النحوية: ٤٧٣/٤؛ ولنصيب في ديوانه: ص١٢٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص١٢٨٩؛ وبلا نسبة في الجني الداني: ص٢٨٤؛ والحيوان: ٢٠٦/٣؛ والشاهد فيه قوله: "لَمَّا سبقتني" حيث جاء جواب (لو) فعلاً ماضياً منفياً بـ(ما) وباللام، وهذا قليل، والأكثر إذا جاءت فعلاً ماضياً منفياً بـ(ما) أن لا يقترن باللام.

بمعنى الهمزة، فإذا قلت: أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية، وأمَّا لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال، أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلاَّ إذا لَمْ تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين. والثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلاَّ بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور، قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنها عاطفة ولَمَّا مثلا للعطف بها مثلاه بالواو. والثالث: أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان. وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لِما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد.

ووافق الناظم هنا الأكثرين. ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقاً ليونس"[1].

وقع الخلاف في بعض الأحرف وهل هي حرف عطف، وفي هذا التنبيه ذكر ثلاثة من هذه الأحرف وهناك أحرف غيرها مختلف فيها ذكرها في غير هذا الموضع.

وهذه الأحرف ذكر خلاف العلماء فيها، أمَّا حتَّى فلها استعمالات منها أنها عاطفة وجارة وحرف ابتداء، وذكر الناظم للعطف بها شروطاً، وفي هذا التنبيه رجح أن استعمالها عاطفة أقل من استعمالها جارة "وبسبب هذه القلة لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقاً"[2]. وكعادة الكوفيين في التأويل يذكرون أن ما بعدها معرب بإضمار. وأرى إن تحققت فيها شروط العطف التي ذكرها الناظم فهي عاطفة مثل: أعجبتني الجارية حتَّى حديثها. وإلاَّ

١/ شرح الأشموني: ٣/١٠٨١.

٢/ النَّحو الوافي: ٣/٥٨٣.

فهي ابتدائية مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[1]. برفع يقول في قراءة نافع[2]. وإن كان موقعها موقع الجر فهي جارة مثل: أكلت السمكة حتَّى رأسها. ثم ذكر خلافاً آخر في (أم) وأنها استفهامية وليست عاطفة فهي مختلف فيها ولَمْ يذكر رأيه فيها، إنما ذكر أن ذلك مذهب النحاس، وأن "عطفها المفرد قليل كقول العرب: إنها إبل أم شاء، فأم هنا كـ(بل)"[3].

وذكر مذهباً في لكن وأنها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد أو جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد ويقدر العامل بعدها[4].

ونلاحظ في هذا التنبيه اهتمام الأشموني بآراء النحاة واختلافاتهم ومذاهبهم النحوية ولكن نلاحظ أنه ذكر الآراء ويظهر فيها اضطراب الأشموني في هذه الآراء. إذ ذكر أنه وافق الأكثرين في أن لكن حرف عطف ثم ذكر في التسهيل موافقته ليونس فقال: "وليس منها لكن وفاقاً ليونس"[5].

٢/٢/٧٨: أحكام الواو المعطوف بها:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل: وتنفرد الواو يكون متبعها في الحكم محتملاً

١/ سورة البقرة: الآية (٢١٤).

٢/ يُنظر، مغني اللبيب: ١/١٢٩.

٣/ شفاء العليل في إيضاح التسهيل: لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسهيلي (٧١٥-٧٧٠هـ) دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ٢/٧٨٦.

٤/ شرح التصريح: ٢/١٤٦.

٥/ شرح الأشموني: ٣/١٠٨٢.

للمعية برجحان وللتأخير بكثرة وللتقدم بقلة"[1].

هذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى وذكر فيه أن من أحكام الواو أن المعطوف بها "إذا عُري من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً، والتأخر احتمالاً وسطاً والتقدم احتمالاً قليلاً، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيد وعمرو معه وقام زيد وعمرو بعده، وقام زيد وعمرو قبله، فتؤخر عمراً في اللفظ وهو متقدم في المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿وَجَاء فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُ﴾[3]. في قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة"[4].

فذكر في هذا التنبيه درجات مختلفة من حيث القلة والكثرة "فمجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجدد من القرائن للمعية بأرجحية وللتأخر برجحان وللتقديم بمرجوحية"[5].

فذكر في هذا التنبيه أنها وإن كانت الواو لمطلق الجمع ولكن نبَّه إلى استعمالها من حيث القلة والكثرة، فكلام التسهيل تحقيق للواقع لا قول ثالث كما جاء في التصريح[6].

١/ شرح الأشموني: ١٠٨٣/٣.
٢/ سورة الدخان: الآية (٣٧).
٣/ سورة الحاقة: الآية (٩).
٤/ شرح التسهيل: ٢٠٧/٣.
٥/ شرح التصريح: ١٣٥/٢.
٦/ حاشية الصبان: ١٠٨٣/٣.

٢/٢/٧٩: حكم إعادة حرف الجر مع حتَّى:

قال: "تنبيه: إذا عطف بحتَّى على مجرور قال ابن عصفور: الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة، وقال ابن الخباز: تلزم إعادته للفرق، وقيده الناظم بأن لا يتعين كونها للعطف نحو: اعتكفت في الشهر حتَّى في آخره، فإن تعين العطف لَمْ تلزم الإعادة نحو: عجبت من القوم حتَّى بنيهم وقوله:

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الخَلْقِ حَتَّى

بَائِسٍ دَانَ بالإِسَاءَةِ دِينَا[١]"[٢].

في هذا التنبيه ذكر حكم إعادة حرف الجر فأحياناً يكون الحكم واجباً وذلك إذا حدث لبس "فيكون إعادته واجبة، إذا عطفت بها آخر شيء والمعطوف عليه مجرد بمثل ذلك الحرف وإن لَمْ نعد الحرف لحدث التباس بعدم إعادته"[٣].

وهذا التنبيه يوضح الدقة في المعاني وهو من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى إذ ذكر في التسهيل: "إذا عطف بحتَّى على مجرور وخيف توهم كون المعطوف مجروراً بحتَّى لزم إعادة الجار نحو: اعتكفت في الشهر حتَّى في آخره فإن أمن ذلك لَمْ يلزم إعادة الجار نحو: عجبت من القوم حتَّى بنيهم"[٤]. ففي قولنا اعتكفت في الشهر حتَّى في آخره فهي عاطفة ولأننا إن حذفنا الجر اختلف المعنى

١/ البيت بلا نسبة في الدرر: ١٤٢/٦؛ وشرح الأشموني: ٤٢٠/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٣٧٧/١؛ ومغني اللبيب: ١٢٨/١؛ وهمع الهوامع: ١٣٧/٢؛ والشاهد فيه أن (حتَّى) إذا تعينت للعطف لا يلزم إعادة الجار معها عند ابن مالك، يُنظر، الدرر: ١٤٢/٦، ١٤٣.

٢/ شرح الأشموني: ١٠٩٢/٣.

٣/ النَّحو الوافي: ٥٨٢/٣.

٤/ شرح التسهيل: ٣١٦/٣.

وكذلك كقولنا مررت بالقوم حتَّى بزيد، وأمَّا في قولنا، عجبت من القوم حتَّى بنيهم، فإن حتَّى تعينت للعطف فلا يلزم إعادة الجر معها.

٢/٢/٨٠: ترجيح النصب في العطف بـــ(حتَّى) في باب الاشتغال:

قال: "تنبيه: حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن، إلاَّ في باب ضـــربت القوم حتَّى زيداً ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد، أو ابتدائية وضربته تفسير، وقد روي بهما قوله: حتَّى نعله ألقاها، وبالرفع أيضـــاً على أن حتَّى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره"[١].

في هذا التنبيه يؤيد مذهب الكوفيين السابق في ترجيح الجر واستثنى باب الاشتغال الذي يكون فيه النصب أرجح ليتوافق الضـــمير ومرجعـــه توافقـــاً في الإعراب مثل: صافحت القوم حتَّى طفلاً صافحته، من كل اسم وقع تالياً (حتَّى) وبعده فعل مشتغل بنصب ضمير ذلك الاسم كالمثال السالف فكلمـــة (طفـــلاً) تعرب معطوفة بالحرف حتَّى والمعطوف عليه هو (القوم) والفعل (صافح) الثـــاني توكيد للأول. فإن اشتغل برفع الضمير نحو: حضر القوم حتَّى طفل حضر امتنع النصب وصح الرفع في هذا المثال، وإنما كان النصب أحســـن في الحالـــة الأولى لتكون بين الضمير ومرجعه مشابهة في الإعراب[٢].

وهذا التنبيه كسابقه يرجح فيه مذهب الكوفيين وينبه على مسألة يبدو لي أنها من الأهمية بمكان إذ لَمْ يذكرها الكثير من النحاة.

٢/٢/٨١: الخلاف في (إمَّا) هل هي حرف عطف أم لا:

قال: "تنبيه: ظاهره أيضاً أنها مثل أو في العطف والمعنى وهو ما ذهب إليه

١/ شرح الأشموني: ١٠٩٣/٣.

٢/ النَّحو الوافي: ٥٨٣/٣.

أكثر النحويين. وقال أبو علي وابنا كيسان[1] وبرهان[2]: هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزوماً والعاطف لا يدخل على العاطف، وأمَّا قوله:

يا لَيتَما أُمُّنا شالَت نَعامَتُها ** أَيما إِلى جَنَّةٍ أَيما إِلى نارِ[3]

فشاذ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء، وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال إن قوله: في القصد إشارة إلى ذلك، أي أنها

١/ ابن كيسان هو: أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، كان يحفظ المذهبين البصري والكوفي؛ لأنه أخذ عن المبرِّد وثعلب، لكنه إلى مذهب البصريين أَمْيَل، وكان يقصد مجلسه الناس من جميع الطبقات؛ لغزارة علمه وأدبه، وكان إقباله على الفقراء كإقبال السادة والعظماء، ومن تصانيفه: (المهذب) في النَّحو، و(علل النَّحو) و(ما اختلف فيه البصريون والكوفيون) وغير ذلك، وتوفي سنة ٣٢٠هـ.

٢/ ابن برهان هو: أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن برهان النحوي، كان أول أمره منجماً ثم صار نحوياً ضليعاً في العربية واللُّغة والتاريخ وأيام العرب، وكان متعصباً لأبي حنيفة محترماً بين أصحابه، وفيه زهد وورع، يتكبر على أولاد الأغنياء ويُقبِل على الغرباء، وتوفي سنة ٤٥٦هـ.

٣/ البيت للأحوص في ملحق ديوانه: ص٢٢١؛ ولسان العرب: مادة (أما)، ١٤/٤٦؛ ولسعد ابن قرط في خزانة الأدب: ١١/٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢؛ والدرر: ٦/١٢٢؛ وشرح التصريح: ٢/١٤٦؛ وشرح شواهد المغني: ١/١٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٦٤٣؛ والمحتسب: ١/٢٨٤، ٢/٢١٤؛ والمقاصد النحوية: ٤/١٥٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣/٣٨٢، وتذكرة النحاة: ص١٢٠؛ والجني الداني: ص٥٣٣؛ وجواهر الأدب: ص٤١٤؛ ورصف المباني: ص١٠٢؛ وشرح الأشموني: ٢/٤٢٥؛ وشرح المفصل: ٦/٧٥؛ ومغني اللبيب: ١/٥٩؛ وهمع الهوامع: ٢/١٣٥؛ وفي البيت شاهدين أولهما قوله: (أيما) مرتين في (إمَّا) بإبدال ميم إمَّا الأولى ياء وثانيهما حذف الواو من (وإمَّا) في قوله: إمَّا إلى نار.

مثلها في القصد أي المعنى لا مطلقاً سيما أنه لَمْ يعدها في الحروف أول البـــاب. وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوهـــا في حروف العطف لمصاحبتها لها"[1].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَمِثْلُ أو في القَصدِ إمَّا الثَّانِيَة ** في نَحوِ: إمَّا ذِي وَإمَّا النَّائِيَة

وفيه علَّق على قول ابن مالك: "في القصد" أي في المعنى لا في العطـــف وذكر فيه آراء العلماء واختلافهم في كون (إمَّا) حرف عطف أم لا. وأمَّا الرأي الذي رجحه أنها مثل أو في المعنى فقط، ويرى أنه هو المذهب الصحيح ثم ذكر ما يؤيد ذلك مِمَّا يدلُّ على دقته ومن أرجح الآراء أن الواو ملازمة لإمَّا ومـــا ورد من مخالفتها فهو شاذ كما في الشاهد المذكور. وذكرها مع حروف العطف لأنها مصاحبة لها دائماً. واختلف في العطف بها أم بالواو أو بمجموعهما، وفي قـــول ابن مالك "في القصد" يدلُّ على أنها غير عاطفة "ففيه إشارة لرد القـــول بأنهـــا عاطفة. وعدها المرادي من حروف العطف وأن ذلك عند أكثر النحـــويين"[2]. ومن اعترض لعدم دخول حرف العطف على حرف عطف يقول: "عدَّ سيبويه إمَّا من حروف العطف فحمل بعضهم كلامه على ظاهره وقال: الواو رابطة بين إمَّا الأولى وإمَّا الثانية، واستدلَّ الرماني على أنها عاطفة وبأن الواو للجمع وليست هنا كذلك وقال بعض المتأخرين: الواو عطفت (إمَّا) الثانية على (إمَّـــا) الأولى، وتأوَّل بعضهم كلام سيبويه بأن (إمَّا) لَمَّا كانت صاحبة المعنى ومخرجة الواو عن الجمع والتابع يليها سماها عاطفة مجازاً"[3].

١/ شرح الأشموني: ٣/١١٠٩.

٢/ حاشية الخضري: ٢/٦٢٨.

٣/ الجني الداني: ص٥٣٠.

وأرجح الرأي الذي يرى أنها عاطفة ويمنع ذلك أمران:

أحدهما: تقدمها على المعطوف عليه.

والثاني: وقوعها بعد الواو والعاطف لا يتقدم المعطوف عليه ولا يدخل على عاطف غيره[1].

ولملازمتها لحرف العطف عُدَّت من حروفه.

٢/٢/٨٢: الاستغناء عن (إمَّا) الأولى بـ(إمَّا) الثانية أو بـ(إلاَّ):

قال: "تنبيه: مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها نحو: إمَّا أن تتكلم بخير وإلاَّ فاسكت، وقراءة أبي: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[2].

وقوله:

فَإِمّـا أَن تَكـونَ أَخـي بصـدقٍ ** فَأَعرِفَ مِنكَ غَثّي مِن سَميني

وَإِلاَّ فَـاِطَّرِحني وَاِتَّخِـذني ** عَـدُوّاً أَتَّقيـكَ وَتَتَّقـيني[3]

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله:

١/ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص٣٨٠.

٢/ سورة سبأ: الآية (٢٤).

٣/ البيتان للمثقب العبدي في ديوانه: ص٢١١، ٢١٢؛ والأزهية: ص١٤٠، ١٤١؛ وخزانة الأدب: ٤٨٩/٧، ٨٠/١١؛ والدرر: ١٢٩/٦؛ وشرح اختيارات المفضل: ص١٢٦٦، ١٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني: ١٩٠/١، ١٩١؛ ومغني اللبيب: ٦١/١؛ وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية: ١٩٢/١، ١٤٩/٤؛ وبلا نسبة في الجني الداني: ص٥٣٢؛ وجواهر الأدب: ص٤١٥؛ وشرح الأشموني: ٤٢٦/٢؛ والمقرب: ٢٢/١؛ وهمع الهوامع: ١٣٥/٢؛ والشاهد فيهما حذف (إمَّا) الثانية استغناء بـ(إلاَّ).

تُلِمُّ بدارٍ قَد تَقادَمَ عَهدُها ** وَإِمّا بأَمواتٍ أَلَمَّ خَيالُها[1]

أي: إمَّا بدار. والفرَّاء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم وإمَّا يقعد كما يجوز أو يقعد"[2].

ما فهمه من بيت الناظم أنه لا بد من التكرار ولكن الشواهد التي ذكرها تدل على أنه إذا وجد ما يغني عن إمَّا الثانية فيمكن أن تحذف لوجود ما يغني عنها وهو أحد شيئين (إلاَّ) و(أو). ومِمَّا يدلُّ على اهتمامه بالقراءات ذكره لقراءة أُبي: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾. واستشهد كذلك بالشواهد الشعرية ليؤكد ذلك فـ"الأفصح فيها أن تكرر وقد لا تكرر بشرط أن يكون في الكلام ما يغني عن تكرارها"[3]، وذلك قليل جداً.

٢/٢/٨٣: فروقات بين إمَّا العاطفة والشرطية:

قال: "تنبيه: ليس من أقسام إمَّا التي في قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ

١/ البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه: ص١٩٠٢؛ وشرح شواهد المغني: ص١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٦٤٢؛ المقاصد النحوية: ١٥٠/٤؛ والبيت الثاني للفرزدق في ديوانه: ٧١/٢؛ وشرح المفصل: ١٠٢/٨؛ والدرر: ١٢٤/٦؛ والمنصف: ١١٥/٣؛ وبلا نسبة في الأزهية: ص١٤٢؛ والجنى الداني: ص٥٣٣؛ ورصف المباني: ص١٠٢؛ وشرح الأشموني: ٤٢٦/٢؛ ومغني اللبيب: ٦١/١؛ والمقرب: ١٣٢/١؛ وهمع الهوامع: ١٣٥/٢؛ وورد في معظم الكتب النحوية:

تُهاضُ بدارٍ قَد تَقادَمَ عَهدُها ** وَإِمّا بأَمواتٍ أَلَمَّ خَيالُها

والشاهد فيه قوله: "وإمَّا بأمواتٍ" يريد: (تلِمّ إمَّا بدار وإمَّا بأموات) فحذف (إمَّا) الأولى مستغنياً عنها بالثانية، والبصريون لا يجيزون إلا التكرير.

٢/ شرح الأشموني: ١١١٠/٣.

٣/ المقرب: لابن عصفور: تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، ص٣٠٨.

أَحَدًا﴾[1]. بل هذه إن الشرطية وما الزائدة"[2].

هذا التنبيه البسيط يدلُّ على دقته فيوضح الفرق بين (إمَّا) السابقة وإمَّا المركبة من (إن) الشرطية التي تجزم فعلين ومن (ما) الزائدة في مثل إمَّا يعدل الوالي تجتمع حوله القلوب أي: إن يعدل... كما تختلف اختلافاً واسعاً عن (إمَّا) الشرطية[3].

وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

٢/٢/٨٤: لكن حرف ابتداء وليست حرف عطف:

قال: "تنبيه: يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفرداً أن لا تقترن بالواو كما مثل، وقد سبق ما في هذا الثاني. وهي حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب نحو: قام زيد لكن عمرو لَمْ يقم، ولا يجوز لكن عمرو خلافاً للكوفيين أو تلتها جملة كقوله:

إِنَّ اِبنَ وَرقاءَ لا تُخشَى بَوادِرُهُ ** لَكِن وَقائِعُهُ في الحَربِ تُنتَظَرُ[4]

أو تلت واواً نحو: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾[5]. أي: ولكن كان رسول الله،

١/ سورة مريم: الآية (٢٦).

٢/ شرح الأشموني: ٣/١١١١.

٣/ النَّحو الوافي: ٣/٦١٤.

٤/ البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ص٣٠٦؛ والجنى الداني: ص٥٨٩؛ والدرر: ٦/١٤٤؛ وشرح التصريح: ٢/١٤٧؛ وشرح شواهد المغني: ٢/٧٠٣؛ واللمع: ص١٨٠؛ ومغني اللبيب: ١/٢٩٢؛ والمقاصد النحوية: ٤/١٧٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣/٣٨٥؛ وشرح الأشموني: ٢/٤٢٧؛ وهمع الهوامع: ٢/١٣٧؛ والشاهد فيه مجيء (لكن) حرف ابتداء لا حرف عطف لكون ما بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

٥/ سورة الأحزاب: الآية (٤٠).

وليس المنصوب معطوفاً بالواو؛ لأنَّ متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب"[1].

في هذا التنبيه وضح شروطاً للعطف بـ(لكن)، إذ ذكر ابن مالك من الشروط للعطف بلكن أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، ولا تضرب زيداً لكن عمراً، فذكر من الشروط في هذا التنبيه ألاَّ تقترن بالواو، وأمَّا قوله: "وقد سبق ما في هذا الثاني" إشارة إلى الخلاف في شرح قوله: "واتبعت لفظاً فحسب"؛ ذكر فيها اختلاف النحويين في ثلاثة من حروف العطف من بينها لكن، وقد سبق التنبيه على ذلك. وفي هذا التنبيه ذكر من شروط العطف بها أن يكون معطوفها مفرداً وذكر أحوالها إن سبقت بإيجاب فهي حرف ابتداء وليست حرف عطف ويؤتى بعدها بجملة نحو: قام زيد ولكن عمرو لَمْ يقم، وأجاز الكوفيون: لكن عمرو، على العطف وليس بمسموع[2].

ثم ذكر شرطاً آخر للعطف بها وهو ألاَّ يقترن بالواو، والخلاف في العطف هل هو بالواو أو بلكن أو بهما وقد ذكر صاحب المغني أربعة أقوال في ذلك[3]:

١/ **رأي يونس**: أن (لكن) غير عاطفة والواو عاطفة مفرد على مفرد.

٢/ **رأي ابن مالك**: أن لكن غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها نحو: ما قام زيد ولكن عمرو، والتقدير: ولكن قام عمرو. ومثلها قوله تعالى: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾، التقدير: ولكن كان رسول الله. وعلى ذلك فإن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له

١/ شرح الأشموني: ١١١١/٣.

٢/ يُنظر، مغني اللبيب: ٢٩٢/١.

٣/ المرجع السابق: ٢٩٢/١.

في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو: قام زيد ولَمْ يقم عمرو.

٣/ **رأي ابن عصفور**: لكن عاطفة والواو زائدة لازمة.

٤/ **رأي ابن كيسان**: لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة.

وهو في هذا التنبيه يؤيد مذهب ابن مالك.

٢/٢/٨٥: العطف على اسم لعل:

قال: "تنبيه: أجاز الفرَّاء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم إن نحو: لعل زيداً لا عمراً قائم"[١].

ذكر شرطين للعطف بلا وذكر من الشرطين أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقاً نحو: اضرب زيداً لا عمراً، وجاءني زيد لا عمرو، أو بنداء نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي. وفي هذا التنبيه أضاف إلى ذلك العطف بها على اسم لعل نحو: لعل زيداً لا عمراً قائم، فهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

٢/٢/٨٦: حكم العطف بـ(بل) بعد الاستفهام:

قال: "تنبيه: لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال: أضربت زيداً بل عمراً، ولا نحوه"[٢].

في هذا التنبيه ذكر أن بل إن وقعت بعد استفهام لا تكون حرف عطف، فهي مختصة بعطف المفردات وذلك بعد النفي والنهي "ولا يجوز العطف بالحرف

١/ شرح الأشموني: ٣/١١١٣.

٢/ المرجع السابق: ٣/١١١٥.

(بل) بعد كلام فيه استفهام"[1]. فلا يصح أضربت زيداً بل عمراً، كما ذكر وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك. فهي ليست حرف عطف.

٢/٢/٨٧: حذف (أم) مع معطوفها:

قال: "تنبيه: أم تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله:

فَما أَدري أَرُشدٌ طِلابُها[2]

أي: أم غي. وإنما لَمْ يذكرها هنا لقلته فيها"[3].

ذكر ابن مالك في منظومته أن الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفهما، مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[4]، أي: فأفطر فعليه عدة من أيام أُخر، وأمَّا الواو مثل: راكب الناقة طليحان، أي: وراكب الناقة والناقة طليحان.

ولَمْ يذكر أم مع أنها تشاركهما في ذلك، فحذف أم لَمْ يذكره لأنه قليل ذكره في التسهيل: "وقد تحذف الواو مع معطوفها ودونه وتشاركها في الأول الفاء وأم وفي الثاني أو"[5]. فهو من النادر الذي لا يقاس عليه لذلك لَمْ يذكره.

١/ النَّحو الوافي: ٦٢٧/٣.

٢/ البيت لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد: ص١٤٠؛ وخزانة الأدب: ٢٥١/١١؛ والدرر: ١٠٢/٦؛ شرح أشعار الهذليين: ٤٣/١؛ شرح عمدة الحافظ: ص٦٥٥؛ وشرح شواهد المغني: ٢٦/١، ١٤٢، ٦٧٢/٢؛ مغني اللبيب: ١٣/١؛ شرح الأشموني: ٣٧١/٢؛ وهمع الهوامع: ١٣٢/٢؛ والشاهد فيه حذف (أم) مع المعطوف بها، والتقدير: أم غي.

٣/ شرح الأشموني: ١١٢٠/٣.

٤/ سورة البقرة: الآية (١٨٤).

٥/ شرح التسهيل: ٢٣٦/٣.

٢/٢/٨٨: حذف العاطف:

قال: "تنبيه: قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله:

كَيْفَ أَصْبَحتَ كَيفَ أَمْسَيتَ مِمَّا ** يَغْرِسُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكَرِيمِ[١]

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت. وفي الحديث: «**تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره**». وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع أكلت خبزاً لحماً تمراً. أراد خبزاً ولحماً وتمراً ولا يكون ذلك في الواو وأو"[٢].

اختلف النحاة في حذف حرف العطف، فمنع بعضهم ذلك "لأنَّ الحروف دالة على معانٍ في نفس المتكلم وإضمارها لا يفيد معناها وقياساً على حروف النفي والتأكيد والتمني والترجي وغير ذلك إلاَّ أن الاستفهام جاز إضماره لأنَّ للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر وأول المسموع من ذلك على البدل"[٣].

وأجاز بعضهم ذلك لِما ورد في السماع فيجوز حذف الواو والفاء وقل الحذف في أو.

وأرى جواز ذلك لوروده في السماع كما ذكر الشاعر:

١/ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٨/١٣٤؛ الخصائص: ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠؛ والدرر: ٦/١٥٥؛ وديوان المعاني: ٢/٢٢٥؛ ورصف المباني: ص٤١٤؛ وشرح الأشموني: ٢/٤٣١؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٦٤١؛ وهمع الهوامع: ٢/١٤٠؛ والشاهد فيه: "كيف أصبحت كيف أمسيت" حيث حذف واو العطف بدون معطوفها وهو جائز عند بعض النحاة وغير جائز عند بعضهم الآخر.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١١٢٠.

٣/ همع الهوامع: ٢/١٤٠.

كَيْفَ أَصْبَحتَ كَيفَ أَمْسَيتَ مِمَّا * * يَغْرِسُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكَرِيمِ[1]

وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

٢/٢/٨٩: الاستغناء بالمعطوف عن المعطوف عليه بالواو والفاء:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً"[2].

هذا التنبيه فيه تفصيل لِما أجمله المتن دفع به توهم المساواة[3]. وذلك في قول ابن مالك:

وَالفَاءُ قَد تُحذَفُ مَع مَا عَطَفَت

وَالوَاوُ إذ لا لَبسَ وَهيَ انفَرَدت[4]

ومن الاستغناء بالمعطوف بالواو عن المعطوف عليه بعد (بلى) وشبهها نحو: ألم تضرب؟ بلى وعمراً. ومِمَّا ورد في السماع قول بعض العرب وبك وأهلاً وسهلاً، ومن حذف ما عطف عليه بالفاء، قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾[5].

١/ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ١٣٤/٨؛ والخصائص: ٢٩٠/١، ٢٨٠/٢؛ والدرر: ١٥٥/١؛ وديوان المعاني: ٢٢٥/٢؛ ورصف المباني: ص٤١٤؛ وشرح الأشموني: ٤٣١/٢؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٦٤١؛ وهمع الهوامع: ١٤٠/٢؛ والشاهد فيه قوله: "كيف أصبحت كيف أمسيت"

٢/ شرح الأشموني: ١١٢٢/٣.

٣/ حاشية الصبان: ١٢٢/٣.

٤/ ألفية ابن مالك: ص٧٨.

٥/ سورة آل عمران: الآية (٩١).

٢/٢/٩٠: حذف حرف النداء مع اسم الجنس:

قال: "تنبيه: أطلق هنا اسم الجنس وقيده في التسهيل بالمبني للنداء إذ هو محل الخلاف، فأمَّا اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه..."[١].

هناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف (يا) ومنها في هذا التنبيه اسم الجنس وفيها يقل الحذف مع جوازه مع اسم جنس معيَّن وهو النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها، أمَّا اسم الجنس غير المعين وهو النكرة غير المقصودة استشهد بقول العرب: "اطرق كر إن النعام في القرى". أي: يا كروان.

فحذف الأداة مع اسم الجنس قليل منعه أكثر النحويين وأجازه بعضهم ومنهم المصنف وذلك في قوله:

وَذَاكَ في اسمِ الجِنسِ وَالْمُشارِ لَه ** قَلَّ وَمَن يمنعهُ فَانصُر عَاذِلَه[٢]

أي: انصر من يعذل عن منعه.

وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك. إذ ذكر الحذف مع اسم الإشارة واسم الجنس فذكر اسم الجنس مطلقاً وقيد هذا الإطلاق في التسهيل: "جاز الحذف إلاَّ أن جوازه مع اسم الجنس المبني للنداء"[٣].

ثم ذكر رأيه في الكافية، والبصريون يرون أن هذا شاذ لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه وقولهم في هذا أصح[٤].

١/ شرح الأشموني: ٣/١١٥٠.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٨٠.

٣/ شرح التسهيل: ٣/٢٤٣.

٤/ شرح الكافية: ٢/٤.

والواضح أن الحرف يلزم اسم الجنس غير المعين وأمَّا المعين فـــذكر فيـــه الخلاف والرأي الراجح أنه يجوز حذفه لورود السماع في ذلك.

فاسم الجنس إن كان نكرة مقصودة فلا يحذف لأنه في حكم المعرفة فـــلا تدخل عليه أداة المعرفة، وأمَّا النكرة غير المقصودة فيجوز أن تحذف معهـــا الأداة وقد ورد ذلك في الحديث النبوي كما ذكر (ثوبي حجر) فهو في هـــذا التنبيـــه يرجح مذهب الكوفيين[1].

٢/٢/٩١: استعمال حرف النداء (يا) في الاستغاثة:

قال: "تنبيه: يختص المستغاث من حروف النداء بياء يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد: إن كررت يا"[2].

هذا التنبيه تعليق على متن الألفية وذلك في قوله: "يا للمرتضى" ففهم من البيت أنه مثل للمستغاث بـــ(يا)، وذكره لها في البيت التالي بقوله: "إن كررت (يا)".

٢/٢/٩٢: آراء النحاة في أصل لام المستغاث:

قال: "تنبيه: اختلف في اللام الداخلة على المستغاث فقيل: هي بقيـــة آل والأصل يا آل زيد، فزيد مخفوض بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين. وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا، فقيل: زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيـــار ابن خروف. وقيل: ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به قولان: أحدهما: بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور، والثاني: تتعلق بحرف النـــداء وهو مذهب ابن جنِّي"[3].

١/ يُنظر، شرح ابن الناظم: ص٤٠٣.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١١٨٩.

٣/ المرجع السابق: ٣/١١٩١.

في هذا التنبيه ذكر الخلاف في لام المستغاث، وهذا يوضح دقته واهتمامه بالآراء الواردة، والرأي الراجح أنها لام الجر، ثم ذكر الخلاف فيما تتعلق بـــه لام الجر هل هو الفعل المحذوف أم حرف النداء ولَمْ يرجح رأياً ولكن أرى أن الرأي رأي الجمهور وأنه لام الجر وفتحت للفرق بين المستغاث به وله فهـــي أصـــلية وليست زائدة كما ذكر بعضهم"واعلم أنه اختلف في هذه اللام فقيل هي بقيـــة آل والأصل: يا آل زيد فحذفت الهمزة تخفيفاً فالتقت الألف بعدها بألف يـــاء فحذفت إحداهما للساكنين وبقيت اللام فهي اسم مضاف إلى زيد ونصب النداء ظاهر مقدر في زيد، نقله المصنف عن الكوفيين. ومذهب الجمهور أنها لام الجر وفتحت كما في الشاهد وللفرق بين المستغاث به وله فقيل زائدة لا تتعلق بشيء، والصحيح أنها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى مـــا يتعـــدى باللام (كالتجيء)، وقيل بحرف النداء لنيابته عن الفعل ولابد من التضمين هنـــا أيضاً"[1].

٢/٢/٩٣: جواز حذف اللام في المعطوف:

قال: "تنبيه: يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها، وقد اجتمعا في قوله:

يَا لَعِطافَنَا وَيَالَرِيَاحِ ** وأَبيِ الخزرجِ الفَتَى الوضَّاحِ[2]"[3].

١/ حاشية الخضري: ٦٦٢/٢.

٢/ البيت بلا نسبة في خزانة الأدب: ١٥٥/٢؛ والدرر: ٤٣/٣؛ وشرح الأشمـــوني: ٤٦٢/٢؛ وشرح المفصل: ١٣١/١؛ والكتاب: ٢١٦/٢ ، ٢١٧؛ وهمع الهوامـــع: ١٨٠/١.وفيـــه شاهدان أولهما قوله: "يا لرياح" حيث فتحت اللام لتكرار (يا). وثانيهما: بقولـــه: "لأبي الحشرج"حيث حذف اللام في المعطوف والأصل "ويا لأبي الحشرج" ويـــروى الوضـــاح مكان النفَّاح.

٣/ شرح الأشموني: ١١٩١/٣.

هذا التنبيه يدلُّ على دقة الأشموني وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك إذ أشار إلى اللام المفتوحة والمكسورة أي (حركة اللام)، فأضاف هنا جواز حذف هذه اللام وإثباتها وكعادته استشهد لذلك بالشعر في الشاهد المذكور.

٢/٢/٩٤: حكم حركة اللام مع المستغاث من أجله المضمر:

قال: "تنبيه: علم مِمَّا ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل وهو ظاهر في الأسماء الظاهرة، وأمَّا المضمر فتفتح معه إلاَّ مع الياء نحو: (يَا لَزَيْدٍ لَكَ) وإذا قلت: يا لك احتمل أمرين. وقد قيل في قوله: (فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ) إن اللام فيه للاستغاثة"[١].

يجر المستغاث بلام مكسورة مع الظاهر، وفي هذا التنبيه ذكر حكم الضمير فتفتح معه اللام مثل: (يَا لَكَ) في قولنا: (يَا لَزَيْدٍ لَكَ)، و(يَا لَطبيبٍ مِن مَرِيض)، وأشار إلى أن ذلك الحكم لا يخص المتكلم، ثم أشار إلى أن قولنا: (يَا لَكَ) احتمل الأمرين والأمران هما كون أن المخاطب مستغاث به وله. فاللام فيهما تسمى لام الاستغاثة "وهو يؤيد ما ذكره من احتمال الأمرين"[٢]. فهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في منظومته.

٢/٢/٩٥: حركة اللام في استغاثة المراد بها التعجب:

قال: "تنبيه: جاء عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفاً"[٣].

يشير في هذا التنبيه إلى أن الاستغاثة مجازية فيه "تشبيهاً له بمن يستغاث

١/ شرح الأشموني: ١١٩٢/٣.

٢/ حاشية الصبان: على شرح الأشموني: ١١٩٢/٣.

٣/ شرح الأشموني: ١١٩٣/٣.

حقيقة قاله الدماميني أي يا عجب احضر فهذا وقتك والأصل يا لقومي للعجب"[1].

فجوَّز هنا الوجهين فتح اللام وكسرها.

٢/٢/٩٦: جواز الواو واو المعية في أسلوب التحذير:

قال: "تنبيه: العطف في هذا الباب لا يكون إلاَّ بالواو وكون ما بعدها مفعولاً معه جائز، فإذا قلت: "إياك وزيداً" أن تفعل كذا صح أن تكون الواو واو مع"[2].

في هذا التنبيه ذكر أنه في باب التحذير، أن الأمثلة التي تشمل على الواو فحكم هذه الواو أن تكون للمعية لأنها يصح أن تؤول بمعنى: (مع) وهذا يدلُّ على دقة الأشموني وتوسعه في المعاني. ثم ذكر أن العطف يكون بالواو خاصة دون غيرها فهي تعطف محذراً على محذر مثل: إياك زيداً أن تفعل كذا فيجوز أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول معه. وإذا كانت الواو للمعية جاز إظهار العامل لعدم العطف.

٢/٢/٩٧: اجتماع القسم مع الاستقبال:

قال: "تنبيه: منع البصريون نحو: والله ليفعل زيد الآن، استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك: والله إن زيداً ليفعل الآن، وأجازه الكوفيون. ويشهد له ما تقدم من قراءة ابن كثير لأقسم، والبيتين"[3].

لو كان جواب القسم مضارعاً منفياً لَمْ يؤكد، ولو كان بمعنى الحال أكد

١/ حاشية الصبان، على شرح الأشموني: ٣/١١٩٤.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١٢٢٩.

٣/ المرجع السابق: ٣/١٢٦٤.

باللام دون النون لأنها مختصة بالمستقبل وذلك نحو: والله ليفعل زيد الآن ولا يجوز ليفعلنَّ ولذلك منعه البصريون للتعارض ونون التوكيد تخلصه للمستقبل.

٢/٢/٩٨: التوكيد بـــ(ما) بعد (رُبَّ):

قال: "تنبيه: كلامه يشمل ما الواقعة بعد رُبَّ، وصرح في الكافيـــة بـــأن التوكيد بعدها شاذ، وعلل ذلك بأنَّ الفعل بعدها ماضي المعنى، ونص بعضـــهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلامه في التسهيل أنـــه لا يخـــتص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى ربما يقولن ذلك ومنه قوله:

رُبَّما أَوفَيتُ في عَلَمٍ ** تَرفَعَن ثوبي شِمالاتُ[1]"[2].

في هذا التنبيه يريد التوكيد بـــ(ما) بعد رب، حيث يقل التوكيد كمـــا ذكر، لأنَّ التوكيد لا يناسبه، فهو ماض في المعنى غالباً ثم ذكر له من الأحكـــام بأنه قليل وأنه شاذ وهذا يوضح اهتمام الأشموني بمعيار القلة والكثرة والشـــذوذ والضرورة كما ذكرنا سابقاً. ويرجح الرأي بأنه لا يختص بالضرورة "زعم يونس

١/ البيت لجزيمة الأبرش في الأزهية: ص٩٤ ، ٢٦٥؛ والأغاني: ٢٥٧/١٥؛ وخزانـــة الأدب: ٤٠٤/١١؛ والدرر: ٢٠٤/٤؛ وشرح أبيات سيبويه: ٢٨/٢؛ وشرح التصريح: ٢٢/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص٢١٩؛ وشرح شواهد المعنى: ص٣٩٣؛ والكتاب: ٥١٨/٣؛ ولسان العرب: مادة: "شمل": ٣٢/٣ ، ٣٦٦/١؛ والمقاصد النحوية: ٣٤٤/٣، ٣٢٨/٤؛ ونوادر أبي زيد: ص٢١٠؛ وبلا نســـبة في جـــواهر الأدب: ص٢٩٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨؛ وأوضح المسالك: ٧٠/٣؛ وشرح التصريح: ٢٠٦/٢؛ وشرح المفصل: ٤٠/٩؛ وكتـــاب اللامات: ص١١١؛ ومغنى اللبيب: ص٣٥ ، ١٣٧، ٣٠٩؛ المقتضب: ١٥/٣؛ والمقـــر: ٧٤/٢؛ وهمع الهوامع: ٣٨/٢ ، ٧٨. وفي البيت شاهدان أولهما قوله: "ربما أوفيت" حيث كفت (ما) (رُب) عن عمل الجر، فدخلت على الجملة الفعلية، وثانيهما قوله: "تـــرفعن" حيث أكد الفعل بالنون الخفيفة بعد (ما) المسبوقة بـــ(رب) وهذا نادر.

٢/ شرح الأشموني: ١٢٦٦/٣.

أنهم يقولون ربما تقولن وكثر ما تقولن ذاك لأنه فعل غير واجب ولا يقع بعد هذه الحروف إلاَّ (ما) له لازمة فأشبهت عندهم لام القسم"[1] مِمَّا يؤكد اهتمامه بقضية السماع.

٢/٢/٩٩: جواز التوكيد بعد لا النافية:

قال: "تنبيه: ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنِّي، والجمهور على المنع. ولهم في الآية تأويلاً: فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتكون نظير:

جاءوا بمَذْقٍ هَل رَأيتَ الذئبَ قَطْ

وقيل: لا ناهية، وتم الكلام عند قوله: "فتنة"، ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فأخرج النهي عن إسناده للفتنة فهو نهي محول، كما قالوا: لا أرينك ها هنا، وهذا تخريج الزجاج والمبرِّد والفرَّاء، وقال الأخفش الصغير: "لا تصيبنَّ هو على معنى الدعاء". وقيل: جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبنَّ كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأنَّ الإشباع بابه الشعر. وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيهاً بالموجب كما دخلت في قوله:

تَاللّهِ لا يُحمَدَنَّ المرْء مُجْتِنباً ** فِعْلَ الكِرامِ[2]

وقال الفرَّاء: الجملة جواب الأمر نحو قولك: انزل عن الدابة لا تطرحنك،

١/ الكتاب: ٣/٥١٨.

٢/ وتمام البيت:

تَاللّهِ لا يُحمَدَنَّ المرْء مُجْتِنباً ** فِعْلَ الكِرامِ ولو فاق الورى حسبا

البيت بلا نسبة في شرح الأشموني: ٢/٤٩٦؛ والشاهد فيه قوله "تالله لا يحمدنَّ" حيث أكد الفعل المضارع المنفي الواقع في جواب القسم بالنون الثقيلة. وهذا شاذ أو ضرورة.

ولا النافية، ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك"[1].

قل التوكيد بعد لا النافية كما ذكر الناظم، وفي هذا التنبيه ذكر آراء العلماء في جواز ذلك، فالجمهور يمنع ذلك وما ورد فهو على سبيل التأويل. ومن جوَّزه، جوَّزه حملاً لـ(لا) النافية على (لا) الناهية وذلك أن "شرط توكيد المنفى كونه متصلاً بلا شبهه بفعل النهي، وقد فعل به ذلك من غير القسم كثيراً"[2].

فالنفي بـ (لا) متصلة كالنهي على الأصح ومن منع وذكر أن ذلك على سبيل التأويل ففيه تكلف. ذلك كالتأويلات التي ذكرت في شرح الآية القرآنية: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً﴾[3][4].

٢/٢/١٠٠: حكم التوكيد بعد النفي:

قال: "تنبيه: إذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا، كلامه يشعر بالاطراد مطلقاً. لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة"[5].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

أو مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقبَلاَ ** وَقَلَّ بَعدَ مَا وَلَم وَبَعدَ لاَ

وَغَيرِ إمَّا مِن طَوَالِبِ الجَزَاء ** وَآخِرَ المُؤَكِّدِ افتَح كَابرُزَا

فهو تعليق على المتن إذ يفهم من كلامه هو الاطراد مطلقاً أي سواء

١/ شرح الأشموني: ١٢٦٧/٣.

٢/ شرح التسهيل: ٧٧/٣.

٣/ سورة الأنفال: الآية (٢٥).

٤/ قال: أبو حيان وزعم الزمخشري أن الجملة صفة وهي نهي، البحر المحيط: ٤٨٤/٤.

٥/ شرح الأشموني: ١٢٦٩/٣.

كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل أو موصولة به وليس كذلك إذ ذكر في المغنى أنه بعد المفصولة والموصولة سماعي.

٢/٢/١٠١: حكم (كي):

قال: "تنبيه: ما سبق من أن (كي) تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيين إلى أنها ناصبة للفعل دائماً وتأولوا (كيم) على تقدير (كي) تفعل ماذا، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لَمْ يثبت ومِمَّا يرد قولهم قوله:

فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا[١]

وقوله:

كَي لِتَقضيني رُقَيَّةُ ما ** وَعَدَتني غَيرَ مُختَلَسِ[٢]

لأنَّ لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه. وذهب قوم إلى أنها حرف جر

١/ البيت لحاتم الطائي في ديوانه: ص٢٨٧؛ وشرح شواهد المغني: ٢٠٩/١؛ والمقاصد النحوية: ٤٠٦/٤؛ وللنمري أو لرجل من باهلة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص١٦٩٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٥٥٠/٣؛ ومجالس ثعلب: ص٣٤٩؛ ومغنى اللبيب: ١٨٣/١. والشاهد فيه قوله: "كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا" فإن كي ههنا يتعين أن تكون حرفاً جاراً للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها وإنما جمع بينهما للتأكيد، وهذا جمع نادر.

٢/ البيت لعبيد بن قيس الرقيات في ديوانه: ص١٦٠؛ وخزانة الأدب: ٤٨٨/٨ ، ٤٩٠؛ والدرر: ١٧٠/١؛ وشرح التصريح: ٢٣١/٢؛ والمقاصد النحوية: ٣٧٩/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١٥١/٤؛ وشرح الأشموني: ٥٥٠/٣؛ وهمع الهوامع: ٥٣/١؛ والشاهد قوله: "كَي لِتَقضيني" فإن وقوع اللام بعد كي دليل على أنها قد لا تكون مصدرية والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بـ(أن) مضمرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة.

دائماً ونقل عن الأخفش"[1].

(كي) حرف متعدد الأنواع فقد ذكر أنها حرف مصدري، تنصب الفعل المضارع مباشرة، وشبهها بعضهم بأنها بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً، ورجح بعضهم أنها بمنزلة لام الجر معنى وعملاً، "اعلم أن (كي) إمَّا مصدرية مطلقاً أو تعليلية قطعاً أو محتملة لهما"[2]. للتعليلات التي ذكرت في التنبيه فهي مشتركة بين الناصبة والجارة، وذلك لأننا إن قلنا إنها ناصبة للفعل دائماً فتحتاج إلى تأويل وحذف وإخراجها عن المصدر، لذلك ضعّف في التنبيه هذا الرأي، وما ذكر من أنها جارة دائماً والنصب بأن مضمرة فهذا القول مردود أيضاً لورود الآية القرآنية: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[3]. فالفصيح المقيس لا يخرَّج على الشاذ[4] فلذلك الرأي الأرجح أنها حرف جر ومصدرية، ولَمْ يصرح بهذا الرأي صراحة ولكنه رفض رأي الكوفيين والأخفش مِمَّا يدلُّ على ترجيحه لرأي الجمهور وسيبويه.

٢/٢/١٠٢: وقوع الفعل بعد (كما) التي هي كاف التشبيه الموصولة بـ(ما):

قال: "تنبيه: زعم الفارسي أن أصل (كما) في قوله:

وَطَرْفُكَ إمَّا جِئْتَنَا فاحْبِسَنَّهُ ** كما يحسبوا أَن الهَوَى حَيْثُ تنظُرُ[5]

١/ شرح الأشموني: ١٣٥٣/٣.

٢/ حاشية الخضري: ٧٢٤/٢.

٣/ سورة الحديد: الآية (٢٣).

٤/ يُنظر، حاشية الصبان: ٣٥٤/٣.

٥/ البيت لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه: ص١٠١؛ وخزانة الأدب: ٣٢٠/٥؛ والدرر: ٧٠/٤؛ ولجميل بثينة في ديوانه: ص٩٠؛ ولعمر أو جميل في شرح شواهد المغنى: ٤٩٨/١؛ وللبيد أو جميل في المقاصد النحوية: ٤٠٧/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف: ٥٨٦/٢؛ والجنى الداني: ص٤٨٣، وجواهر الأدب: ص٢٣٣؛ وخزانة الأدب: ص٥٠٢؛ ٢٢٤/١٠؛ ورصف=

كيما فحذفت الياء ونصب بها. وذهب المصنف إلى أنها كـــاف التشـــبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل. وقد جاء الفعل مرفوعاً في قوله:

لاَ تَشْتُمِ النَّاسَ كما لا تُشْتَمُ[1]"[2].

في هذا التنبيه ذكر وقوع الفعل بعد (كما) التي هي كاف التشبيه الموصولة بـــ(ما) فأشبهت ربما في وقوع الفعل بعدها، وذكر الآراء التي وردت في ذلـــك مِمَّا يدلُّ على سعة علمه وإطلاعه على كتب الآخرين فالفارسي يرى أن الأصل (كيما) حذفت ياء (كي) تخفيفاً واتصلت بها (ما) الزائدة ونصب المضارع لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدرة، ويرى آخرون أنها تنصب بنفســـها وأن معناهـــا (كيما). ويرى ابن مالك أنها كاف التشبيه و(ما) كافه، وذكر لها صاحب الجنى الداني ثلاثة مواضع منها: "أن تكون بمعنى كي فتنصب مـــا بعـــدها كقولـــك: "أكرمتك كما تكرمني أي كي تكرمني"[3] والخلاف في الشاهد "كما يحســـبوا" فالفارسي يرى أن الأصل (كيما) فحذفت الياء ونقل عن الكوفيين وهذا الخلاف

=المباني: ص٢١٤؛ وشرح الأشموني: ٥٥٠/٣؛ ومجالس ثعلب: ص١٥٤؛ ومغنى اللبيب: ١٧٧/١؛ وهمع الهوامع: ٦/٢. والشاهد فيه قوله: "كما يحسبوا" حيث جاءت (كمـــا) حرف نصب على رأي الكوفيين والمبرِّد وقيل: الأصل (كيما) فحذفت الياء للضرورة.

١/ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانـــه: ص١٨٣؛ وجـــواهر الأدب: ص١٣١؛ وخزانـــة الأدب: ٥٠٠/٨ ، ٥٠١ ، ٢١٣/١٠ ، ٢٢٤.؛ والدرر: ٢١١/٤؛ والكتاب: ١١٦/٣؛ والمقاصد النحوية: ٤٠٩/٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني: ص٤٨٤؛ ورصف المباني: ص٢١٤؛ واللمع في العربية: ص٥٨ ، ٥٩ ، ١٥٤؛ وهمع الهوامع: ٦/٢. والشاهد فيه وقوع الفعل بعـــد (كما) التي هي كاف التشبيه الموصولة بـــ(ما) ولذلك هيئت لوقوع الفعل بعدها كمـــا فعل في (ربما).

٢/ شرح الأشموني: ١٣٥٤/٣.

٣/ الجنى الداني: ص٤٨٣.

لا أهمية له وخلاصة هذه الآراء أن:

١/ الأصل (كيما): حذفت ياء (كي) تخفيفاً اتصلت بها (ما) الزائدة ونصبت المضارع لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدرة.

٢/ (كما): تنصب أحياناً بنفسها وأن معناها (كيما) وأرجح هذا الرأي لبعده عن التأويلات والتكلف.

٣/ الكاف للتعليل وما مصدرية ناصبة كما تنصب أن والشاهد الثاني الذي ذكره وضح فيه أنها غير عاملة والفعل بعدها مرفوع.

وأنكر البصريون رأي الكوفيين "وتأولوا ما ورد على أن الأصل (كيما) حذفت ياؤه ضرورة أو الكاف الجارة كفت بما وحذفت النون من الفعل ضرورة[١]".

٢/٢/١٠٣: حكم (إذن) هل هي اسم أم حرف:

قال: "تنبيه: الصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل في (إذن) أكرمك إذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة. من إذ وأن وعلى البساطه فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه"[٢].

في هذا التنبيه البسيط يثبت ويرجح أن (إذن) بسيطة لا مركبة فهي الناصبة ثم ذكر في أسلوب علمي نقده لابن مالك في قوله: ونصبوا (بإذن) المستقبلا، وفي قوله: "على البساطه" قيد بذلك لأنَّ القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة. على (إذن)[٣] فهو يرجح حرفيتها مع نصبها.

١/ همع الهوامع: ٦/٢.

٢/ شرح الأشموني: ١٣٦٦/٣.

٣/ يُنظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٦٧/٣.

٢/٢/١٠٤: آراء حول (لا) الطلبية:

قال: "تنبيه: زعم بعضهم أن أصل (لا) الطلبية لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت. وزعم بعضهم أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما ضعيفان"[١].

(لا) الطلبية هي التي يطلب بها الكف عن شيء وعن فعله، وفي هذا التنبيه يفهم من قوله (زعم) أنه يرفض قولهم ويعلل ذلك بالضعف إذ "ليس أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها الألف فانفتحت خلافاً لبعضهم وليست (لا) النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمر قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافاً للكسائي"[٢].

وذكر صاحب الجنى الداني أن الزعم بأنها (لا) النافية والجزم بعدها بلام الأمر هو زعم السهيلي[٣].

وجوَّز الكوفيون جزم النافية إذا صلح قبلها كي مثل: ربطت الفرس لا ينفلت. ورفض ذلك أيضاً صاحب الهمع بعد أن ذكر أن الزاعم "هو السهيلي في الأولى وبعضهم في الثانية قال أبو حيان: لأنَّ ذلك دعوى لا دليل على صحتها".

وأرى أن في ذلك الكثير من التكلف الذي لا حاجة له ولذلك ضعفه الأشموني في نهاية التنبيه.

٢/٢/١٠٥: حكم لحاق (ما) بحيث وإذا ومن ومهما:

قال: "تنبيه: هذه الأدوات في لحاق ما على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجزم إلاَّ مقترناً بها وهو حيث وإذ -كما اقتضاه صنيعه- وأجاز الفرَّاء الجزم بهما دون

١/ شرح الأشموني: ١٤١٣/٤.

٢/ شرح التصريح على التوضيح: ٢٤٦/٢.

٣/ يُنظر، الجنى الداني: ص٣٠٠.

(ما). وضرب لا يلحقه (ما) وهو (من) و(ما) ومهما وأنى، وأجازه الكوفيون في من وأنى. وضرب يجوز فيه الأمران، وهو إن وأي ومتى وأين وأيان، ومنع بعضهم في أيان والصحيح الجواز"[1].

في هذا التنبيه ذكر أدوات الجزم: (حيث، إذ، من، ما، مهما، أنى، إن، أي، متى، أين، أيان) واتصالها بـ(ما) فقسمها إلى ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله:

تلزم ما في حيثما وإذما ** وامتنعت في ما ومن ومهما

كذا في أنى وباقيها أتى ** وجهان إثبات وحذف ثبتا[2]

وهو يدلُّ على اهتمامه بآراء النحاة ولَمْ يرجح إلاَّ الأدوات التي يجوز فيها الوجهان بقوله: "والصحيح الجواز، وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك. إذ لَمْ يذكر إلاَّ (إذما) فلا تكون إذ جازمة إلاَّ باتصالها بـ(ما) فيجزم بها بهذا الشرط. وذلك لأنها تضاف لِما بعدها وإذا اقترنت بـ(ما) صارت جازمة وإن خلت منها فهي مضافة "والإضافة من خصائص الأسماء فكانت منافية للجزم. فلَمَّا قصرت جعلها جازمة ركبت مع (ما) لتكفها عن الإضافة وتهيئها لِما لَمْ يكن لها من معنى وعمل"[3].

٢/٢/١٠٦: الجزم ببعض الأدوات حملاً على أدوات أخرى:

قال: "تنبيه: ذكر في الكافية والتسهيل: أن إن قد تهمل حملاً على لو كقراءة طلحة: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ﴾[4]. بياء ساكنة ونون مفتوحة، وأن متى قد تهمل

١/ شرح الأشموني: ٤/١٤٢٦.

٢/ حاشية الخضري: ٢/٧٤٧.

٣/ الجني الداني: ص١٩٠.

٤/ سورة مريم: الآية (٢٦).

حملاً على إذا ومثل بالحديث: «إن أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقم مقامك لا يسمع الناس». وفي الارتشاف: ولا تهمل حملاً على إذا خلافاً لِمن زعم ذلك يعني متى"[1].

هذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى، ويشير فيه إلى أن التقارب بين شيئين يجوز وقوع أحدهما موقع الآخر، فقد يجزم بـ(إذا) الاستقبالية حملاً على متى وتهمل متى حملاً على (إذا)، وقد تهمل (إن) حملاً على لو والأصح امتناع لو على إن وقد يجزم مسبب عن صلة الذي تشبيهاً بجواب الشرط[2].

ففي الحديث النبوي: «إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقم مقامك لا يسمع الناس»[3]. شذ إهمال متى على إذا.

وأمَّا الجزم بإذا حملاً على متى فاعتبره في الكافية[4] ومِمَّا استشهد به سيبويه:

تَرَفَّع لِي خِنْدِفٌ[5] واللّهُ يَرْفَعُ لِي ** نَاراً إذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُم تَقِدُ

١/ شرح الأشموني: ١٤٢٦.

٢/ شرح التسهيل: ٣٩٩/٣.

٣/ صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما، حديث رقم ٤١٨، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ٣١٣/١.

٤/ شرح الكافية الشافية: ١٥٠/٢، ١٥١.

٥/ الخندفة: أن يمشي مفاجاً ويقلب قدميه كأنه يغرف بهما، وهو من التبختر؛ يُنظر، القاموس: مادة (خندف).

وكإنشاد الفرَّاء:

اِستَغنِ ما أَغناكَ رَبُّكَ بالغِنى ** وَإِذا تُصِبكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[1]

٢/٢/١٠٧: هل يجوز الجزم بـــ(إذا) وكيف ولو؟:

قال: "تنبيه: لَمْ يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو: أمَّا إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلاَّ في الشعر، لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافاً لزاعم ذلك وقد صرح بذلك في الكافية فقال:

وَشَاعَ جَزْمٌ بإذَا حَمْلاً عَلَى ** مَتَى وذَا في النَّثْرِ لَمْ يُسْتَعْمَلاَ[2]

وقال في شرحها: وشاع في الشعر الجزم بإذا حملاً على متى، فمن ذلـــك إنشاد سيبويه:

تَرَفَّع لِي خِنْدِفٌ واللّهُ يَرْفَعُ لِي ** نَاراً إذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُم تَقِدُ[3]

وكإنشاد الفرَّاء[4]:

اِستَغنِ ما أَغناكَ رَبُّكَ بالغِنى ** وَإِذا تُصِبكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

١/ البيت لعبد قيس بن خفاق في الدرر: ١٠٢/٣؛ وشرح اختيـــارات المفصـــل: ص١٥٥٨؛ وشرح شواهد المغني: ٢٧١/١؛ ولسان العرب: مـــادة (كـــرب)، ٧١٢/١؛ والمقاصـــد النحوية: ٣٠٢/٢؛ ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى: ٣٨٣/١؛ وبـــلا نســـبة في الأشباه والنظائر: ٣٣٥/١؛ وشرح الأشموني: ٥٨٣/٣؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٣٧٤؛ ومغني اللبيب: ٩٣/١؛ وهمع الهوامع: ٢٠٦/١؛ والشاهد فيه قوله: "وإذا تصبك" حيـــث جزم بـــ(إذا) وهذا خاص بالشعر.

٢/ شرح الكافية: ١٤٤/٢.

٣/ البيت للفرزدق في الأزمنة والأمكنة: ٢٤١/١؛ وخزانة الأدب: ٢٢/٧؛ وشرح المفصـــل: ٤٧/٧؛ والكتاب: ٦٢/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٥٨٣/٣؛ والمقتضب: ٥٦/٢.

٤/ يُنظر، معاني القرآن: ١٥٨/٣.

ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة، وهو ما صرح به في التوضيح فقال: هو في النثر نادر وفي الشعر كثير، وجعل منه قوله ﷺ: لفاطمة رضي الله عنها: «إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعاً وثلاثين». وأمَّا كيف فيجازى بها معنىً لا عملاً خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ووافقهم قطرب، وقيل يجوز بشرط اقترانها بـ(ما) وأمَّا (لو) فذهب قوم -منهم ابن الشجري- إلى أنها يجزم بها في الشعر وعليه مشى المصنف في التوضيح، وورد ذلك في الكافية فقال:

وَجوَّزَ الجَزمَ بهَا في الشِّعرِ ** ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَهَا مَنْ يَدْرِي

وتأول في شرحها قوله:

لَو يَشا طارَ بهِ ذو مَيَعَةٍ[1]

وقوله:

تَامتْ فُؤادَك لَو يُحْزِنْكَ مَا صَنَعْتْ ** إحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ ابْنِ شَيْبَانَا[2]

١/ البيت لعلقمة الفحل في ديوانه: ص١٣٤؛ ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية: ٢٣٤/١؛ وخزانة الأدب: ٢٩٨/١١، ٣٠٠؛ والدرر: ٩٧/٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص١١٠٨؛ وشرح شواهد المغني: ٦٦٤/٢؛ والمقاصد النحوية: ٥٣٩/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٣٣٤/١؛ وتذكرة النحاة: ص٣٩؛ والجنى الداني: ص٢٨٧، وشرح الأشموني: ٥٨٤/٣؛ ومغني اللبيب: ٢٧١/١؛ وهمع الهوامع: ٦٤/٢؛ والشاهد فيه قوله: (لو يشأ) حيث جزم بـ(لو) ضرورة لأنَّ (لو) موضوعة للشرط في الماضي.

٢/ البيت للقيط بن زرارة في لسان العرب: مادة (تيم)، ٧٥/١٢؛ والعقد الفريد: ٨٤/٦؛ وبلا نسبة في جمهرة اللُّغة: ص٤١١؛ وشرح الأشموني: ٥٨٤/٣، ٦٠٤؛ وشرح شواهد المغني: ٦٦٥/٢؛ ومغني اللبيب: ٢٧١/١؛ والشاهد فيه قوله: "لو يحزنك" حيث دخلت (لو) على فعل المستقبل فجزمته وزعم قوم أن الجزم بها لغة مطردة وذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر.

ووقع له في التسهيل كلامان، أحدهما: يقتضي المنع مطلقاً والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري"[1].

الأدوات التي ذكرها في هذا التنبيه يجمع بينها أنها لا تجزم إلاَّ بقلة في الشعر. أمَّا إذا فلا يجزم بها حتَّى وإن تضمنت معنى الشرط إلاَّ في الشعر ويؤيد ذلك ما ذكره في الكافية كما استشهد له، فهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك هنا وذكره في كتبه الأخرى، وبيَّن الخلاف في آراء ابن مالك، فبينما ذكر ذلك في التسهيل والكافية؛ ذكر ذلك أيضاً في التوضيح "هو في النثر نادر وفي الشعر كثير". وعلة عدم الجزم عدم اجتماع الإضافة والجزم، وسيبويه والأخفش متفقان في الجزم بها في الشعر وقد ذكر ذلك هنا وفي التسهيل، فقد رفض أكثر النحاة الجزم بإذا مطلقاً في النثر والشعر وما ورد منها لغات ضعيفة.

وكذلك جواز الجزم بلو في الشعر ومِمَّن أجازه ابن الشجري واستشهد له بالشاهد (لو يشأ) قال الشيخ رحمه الله: وهذا لا حجة فيه لأنَّ من العرب من يقول جا، يجي، وشا، يشا، بترك الهمزة وهي لغة من اللغات وردت في القراءات وعلى ذلك يحمل قوله (لو يشأ) أمَّا الشاهد الآخر (تامت) فعلَّل له في التسهيل بتسكين ضمة الإعراب. كما ورد أيضاً في قراءة أبي عمرو: ﴿**يُشْعِرْكُمْ**﴾[2]. و﴿**يَنصُرْكُم**﴾[3]. فهو يذكر الجزم بها ولكن بقلة.

أمَّا لو فإنها لا تجزم مطلقاً لا في النثر ولا في الشعر والأمثلة التي استشهدوا بها على جزمها أمثلة قليلة جداً لا يقاس عليها "ومع قلتها تحتمل أموراً تخرجها

١/ شرح الأشموني: ٣/١٤٢٦.

٢/ سورة الأنعام: الآية (١٠٩).

٣/ سورة الملك: الآية (٢٠).

عن صلاحية الاستشهاد بها"[1].

أمَّا كيف فهي أيضاً من الأدوات التي لا تجزم على الأرجح والأمثلة التي استشهدوا بها أيضاً للدلالة على جزمها أمثلة قليلة جداً ولا يقاس عليها.

وخلاصة القول أن هذه الأدوات غير جازمة وما ورد منها فهو قليل أو خاص بالشعر لأنه يباح فيه ما لا يباح في غيره.

٢/٢/١٠٨: حكم (الفاء) الرابطة للجواب:

قال: "تنبيه: هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو: يقوم زيد فيقوم عمرو، وتعينت هنا للربط لا للتشريك. وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد"[2].

في هذا التنبيه يقصد الفاء التي تربط بين فعل الشرط وجواب الشرط وهي فاء السبب "ولا يجوز غيرها من حروف العطف لأنه بمنزلة ربط السببي، وسبقت هنا للربط لا للتشريك"[3].

ويرى بعضهم أنها عاطفة ولكن الأشموني وصاحب الهمع يريان أن ذلك بعيد وفيه نظر. فهي لا تفيد إلاَّ عقد الصلة بين الجملتين. وهو ما أيده الأشموني ولا يكون الفعل بعدها وحده هو الجواب وإنما الجملة.

٣/٢/١٠٩ (إذا) الفجائية تقوم مقام الفاء الرابطة في الجملة الاسمية:

قال: "تنبيه: ظاهر كلامه أن (إذا) يربط بها بعد (إن) وغيرها من أدوات الشرط، وفي بعض نسخ التسهيل: وقد ينوب بعد إن (إذا) المفاجأة عن الفاء

١/ النَّحو الوافي: ٤/٤٤٣.

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٤٤٠.

٣/ همع الهوامع: ٢/٦٠.

فخصه بـــ(إن) وهو ما يؤذن به تمثيله، قال أبو حيان: ومورد السماع (إن)، وقد جاءت بعـــد إذا الشـــرطية نحـــو: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[1]"[2].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وتَخلُفُ الفَاءَ إذا المُفَاجَأة ** كإن تَجُد إذا لَنا مُكافَأة[3]

أي: إذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء ويجوز إقامـــة (إذا) الفجائية مقام الشرط بشرط أن تكون الأداة (إن) الشرطية كما مثل: "إن تجد إذا لنا مكافأة" أو إذا الشرطية كقولـــه تعـــالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[4]. ومثلـــه قولـــه تعـــالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[5].

فإذا المفاجأة أشبهت الفاء في أنها "لا يبتدأ بها ولا تقع إلاَّ بعد مـــا هـــو معقب بما بعدها فأشبهت الفاء، فجاز أن تقوم مقامها"[6].

وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى[7].

١/ سورة الروم: الآية (٤٨).

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٤٤٠.

٣/ ألفية ابن مالك: ص٩٥.

٤/ سورة الروم: الآية (٢٥).

٥/ سورة الروم: الآية (٣٦).

٦/ شرح ابن الناظم: ص٥٠٠.

٧/ شرح التسهيل: ٣/٤٠٢.

وذكر في هذا التنبيه: "قال أبو حيان: ومورد السماع إن، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[1]. والمراد ومورد السماع إن وإذا كما يؤخذ مِمَّا بعده"[2]. فلا يشترط أن تكون أداة الشرط (إن) دون غيرها وذلك لورود الشواهد في الآيات القرآنية.

٢/٢/١١٠: ما يفصل به بين أمَّا والفاء:

قال: "تنبيه: يفصل بين أمَّا وبين الفاء بواحد من أمور ستة، **أحدها**: المبتدأ كالآيات السابقة. **ثانيها**: الخبر نحو: أمَّا في الدار فزيد. **ثالثها**: جملة الشرط نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[3] الآيات. **رابعها**: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[4] الآيات. **خامسها**: كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: أمَّا زيد فاضربه. وقراءة الحسن وابن أبي إسحق: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[5]. بالنصب. ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقيل ما دخلت عليه؛ لأنَّ أمَّا نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل. **سادسها**: ظرف معمول لأمَّا لِما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف نحو: أمَّا اليوم فإني ذاهب، وأمَّا في الدار فإن زيداً جالس. ولا يكون العامل ما بعد أن لأنَّ خبر أن لا يتقدم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرِّد وابن درستويه والفرَّاء والمصنف"[6].

١/ سورة الروم: الآية (٤٨).

٢/ حاشية الصبان: ٤/١٤٤١.

٣/ سورة الواقعة: الآيتان (٨٨، ٨٩).

٤/ سورة الضحى: الآية (٩).

٥/ سورة فصلت: الآية (١٧).

٦/ شرح الأشموني: ٤/١٤٧٤.

في هذا التنبيه ذكر وجوب الفصل بين أمَّا وجوابها بما ذكره، وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك. ونلاحظ أن ابن مالك في حديثه عن أمَّا اكتفى ببيتين فقط، فلم يذكر هذه الشروط.

٢/٢/١١١: تقدير كان الشأنية بعد حرف التحضيض:

قال: "تنبيه: قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضمر كان الشأنية كقوله:

وَنُبِّئتُ لَيلى أَرسلَت بشَفاعَة ** إِلَيّ فَهلاّ نَفسُ لَيلى شَفيعُها[1]"[2].

إن كانت الأداة للتحضيض وجب أن يليها الفعل المضارع إمَّا ظاهراً أو مقدراً مثل هلا الضعيف تحمي، التقدير: هلا تحمي الضعيف تحميه، وفي هذا

١/ البيت للمجنون في ديوانه: ص١٥٤؛ ولإبراهيم الصولي في ديوانه: ص١٨٥؛ ولابن الدمينة في ملحق ديوانه: ص٢٠٦؛ وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني: ٢٢١/١؛ والمقاصد النحوية: ٤١٦/٣؛ ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب: ٦٠/٣؛ وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر: ١٠٦/٥؛ وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحوية: ٤٥٧/٤؛ وبلا نسبة في الأغاني: ٣١٤/١١؛ وأوضح المسالك: ١٢٩/٣؛ وتخليص الشواهد: ص٣٢٠؛ وجواهر الأدب: ص٣٩٤؛ والجني الداني: ص٥٠٩، ٦١٣؛ وخزانة الأدب: ٥١٣/٨، ٢٢٩/١٠، ٢٤٥/١١، ٣١٣؛ ورصف المباني: ص٤٠٨؛ والزهرة: ص١٩٣؛ وشرح الأشموني: ٣١٦/٢؛ وشرح التصريح: ٤١/٢؛ وشرح ابن عقيل: ص٣٢٢؛ ومغني اللبيب: ٧٤/١؛ وهمع الهوامع: ٦٧/٢؛ والشاهد فيه قوله: "فهلا نفس ليلى شفيعها" حيث أضمر فيه ضمير (كان) الشأنية، والتقدير: فهلا كان نفس ليلى شفيعها، فاسم كان ضمير الشأن المحذوف وخبرها الجملة الاسمية: "نفس ليلى شفيعها" والذي ألجأنا إلى هذا التقدير أن (هلا) تختص بالجمل الفعلية الخبرية.

٢/ شرح الأشموني: ١٤٨٠/٤.

التنبيه ذكر أن كان الشأنية تدخل في المضارع المقدر، أي الدالة على الحال أو الشأن إذا كانت أداة التحضيض داخلة على جملة اسمية كالشاهد المذكور، فالتقدير هلا تكون الحالة والهيئة والشأن نفس ليلى شفيعها. وكان هنا بمعنى يكون[1]. وهناك من يرى أن التقدير: فهلا تشفع نفس ليلى لأنَّ الإضمار من جنس المذكور أقيس.

٢/٢/١١٢: عامل الجر في (كم) الخبرية:

قال: "تنبيه: الجر هنا بإضافة كم على الصحيح إذ لا مانع منها، وقال الفرَّاء: إنه بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين"[2].

تضاف (كم) الخبرية إلى التمييز فيكون مميزها مجروراً واختلف في عامل الجر هل هو مجرور بالإضافة أو بـ(من) مقدرة، والراجح أنه بـ(من) مقدرة وحذفت لكثرة الاستعمال وقوة الدلالة عليه فهو مجرور "بـ(من) مضمرة وجوباً لا بالإضافة خلافاً للزجاج"[3]. وذلك مثل قولنا: كم كتابٍ قرأت.

١/ حاشية الصبان: ٤/١٤٨٠.

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٥٢١.

٣/ المغني: ١/١٨٥.

الفصل الثالث

التنبيهات النحوية في الأدوات

٢/٣/١: اختصاص (هل) بالفعل:

قال: "تنبيه: إنما عدت هل من المشترك نظراً إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾[١]، و﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾[٢]. لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو: هل زيداً أكرمته؟ كما سيجيء في بابه ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في هل زيد قائم؟ التقدير: هل قام زيد قام؟ وذلك لأنها إذا لَمْ تَرَ الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الإلفة فلم ترضَ حينئذ إلاَّ بمعانقته"[٣].

تعتبر (هل) حرفاً لعدم صلاحيتها لعلامات الأسماء والأفعال، وهي في الأصل تختص بالفعل لأنها بمعنى قد كما جاء في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾[٤]. وهي أيضاً أداة استفهام عرضاً، لذلك تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، وإن وجد الفعل في الكلام فلا تدخل على الاسم "وإن كان معمولاً لفعل مضمر بل لا بد من معانقتها له لفظاً عند سيبويه فلا يجوز هل زيد أخرج وهل زيد رأيته، وبالأولى هل زيداً رأيت بلا ضمير وذلك لأنها لَمْ تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة وإلاَّ حنت إليه لسابق الإلفة ولَمْ ترضَ إلاَّ بمعانقته لفظاً"[٥].

ففي هذا التنبيه وفي أسلوب جميل ذكر العلاقة بين هل والفعل وأنها مختصة

١/ سورة الأنبياء: الآية (٨٠).

٢/ سورة المائدة: الآية (١١٢).

٣/ شرح الأشموني: ١/٧٢.

٤/ سورة الإنسان: الآية (١).

٥/ حاشية الخضري: ١/٣٩.

به ولكنها فقدت الاختصاص لأنها جاءت بمعنى الهمزة ومن ثم في أسلوب جميل ذكر أن الفعل "إذا جاء في تركيبها حنت إليه وجذبته نحوها واختصت به ولو تقديراً ولهذا وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال"[1]. وما ذكره النحاة من خصائصها في باب الاشتغال فمحله ما ذكروه.

٢/٣/٢: عِلَّة عمل الحرف وإهماله:

قال: "تنبيه: حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص يقبل أن يعمل العمل الخاص بذلك التقبيل، وإنما عملت (ما) و(لا) و(أن) النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتي، وإنما لَمْ تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء. ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزاء من مدخولهن وجزء الشيء لا يعمل فيه. وإنما لَمْ تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لِما يذكر في موضعه، وإنما عملت لن النصب دون الجزم حملاً على لا النافية للجنس لأنها بمعناها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي"[2].

وفي هذا التنبيه ذكر فروقاً دقيقة بين الحرف المختص وغير المختص كي لا يكون هناك لبس أو غموض بين أنواع هذه الحروف ولمعرفة الفروقات الدقيقة التي ذكرها النحويون لذلك نبَّه الأشموني لذلك، فالحرف ثلاثة أنواع:

أ/ حرف مشترك بين الأسماء والأفعال كـ(هل).

ب/ حرف مختص بالأفعال كـ(لَمْ).

١/ أوضح المسالك لألفية ابن مالك: ٥١/١.

٢/ شرح الأشموني: ٧٣/١.

ج/ حرف مختص بالأسماء كـــ(في).

ومزية التخصيص الدلالة على قوة تأثير الحرف فيما يختص به، وفي هـــذا التنبيه ذكر تلك الفروق بين ما هو أصل في الفعل وبينما خالف القاعدة، وعلـــل لعدم عمل إنَّ وأخواتها وأحرف النداء لشبهها بالفعل، فإنَّ وأنَّ يشبهان أؤكـــد ولعل تشبه أترجى، وكأن تشبه أشبه، ولكن تشبه أستدرك، فعملت النصب ولَمْ تعمل الجر لشبهها بهذه الأفعال، وحرف النداء يشبه أدعو. وبعض العرب يهمل عمل ما، ولا، وأن النافيات ومن أعملهن مع عدم الاختصاص بالاسم أو الفعـــل ولكنها عملت لأنها تشبه ليس في أنها للنفي والحال فألحقت بها رغم أن بعـــض العرب يهملهن.

وأمَّا هاء التنبيه وأل المعرفة المختصات بالأسماء، وقد والســـين وســـوف وأحرف المضارعة المختصات بالفعل فلم تعمل بالرغم من الاختصاص لأنها تنزل منزلة الجزء من الكلمة وجزء الشيء لا يعمل فيه فالعامل في هـــاء التنبيـــه وأل وأحرف المضارعة يتخطاها ليعمل فيما بعدها.

ثم علل لعمل (لن) النصب دون الجزم لأنها ملابسة لجنس معناه وهو مطلق النفي[1].

٢/٣/٣: مواضع يجوز فيها فتح همزة إنَّ وكسرها:

قال: "تنبيه: سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان، **الأول**: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحـــو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ۞ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾[2]. قرأ نافع وأبو بكر بالكسر، إمَّا على الاســـتئناف

١/ يُنظر، حاشية يسن: ٤٣/١ وما بعدها، وهمع الهوامع: ٩/١؛ وتوضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي وحاشية الخضري: ٢٥/١.

٢/ سورة طه: الآيتان (١١٨، ١١٩).

وإمَّا العطف على جملة أن الأولى والباقون بالفتح عطفاً على أن لا تجوع. **الثاني**: أن تقع بعد حتَّى فتكسر بعد الابتدائية نحو: مرض زيد حتَّى أنهم لا يرجونه، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو: عرفت أمورك حتَّى أنك فاضل. **الثالث**: أن تقع بعد أمَّا نحو: أمَّا إنك فاضل، فتكسر إن كانت (إمَّا) استفتاحية بمنزلة ألا، وتفتح إن كانت بمعنى حقاً كما تقول: حقاً أنَّك ذاهب، ومنه قوله:

أَحَقاً أَنَّ جيرَتَنا اِستَقَلُّوا[1]

أي: أفي حق هذا الأمر؟.

الرابع: أن تقع بعد لا جرم نحو: ﴿**لاَ جَرَمَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ**﴾[2].

فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل، أي وجب أن الله يعلم ولا صلة، وعند الفرَّاء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل، ومعناه لا بد، ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفرَّاء من أن بعضهم يترلها مترلة اليمين فيقول: لا جرم لآتينك"[3].

١/ وتمامه: **فَنِيَّتُنا وَنَيَّتُهُم فَريقُ**

البيت للمفضل النكري في الأصمعيات: ص٢٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه: ٢٠٨/٢؛ وله أو لعامر بن أسحم بن عدي في الدرر: ٢١٤/٢؛ وشرح شواهد المغني: ١٧٠/١؛ ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر البكري في تخليص الشواهد: ص٣٥١؛ والمقاصد النحوية: ٢٣٥/٢؛ وللعبدي في خزانة الأدب: ٢٧٧/١٠؛ والكتاب: ١٣٦/٣؛ وبلا نسبة في الجنى الداني: ص٣٩١؛ وشرح الأشموني: ٩٢/١؛ ولسان العرب: مادة (فرق)، ٣٠١/١٠، ومغني اللبيب: ٥٤/١، ٦٨؛ وهمع الهوامع: ٧١/٢؛ والشاهد فيه أن (حقاً) مصدر واقع ظرفاً مخبراً به، ولذلك فُتِحت همزة (أنَّ) بعدها، وتأتي (أمَّا) بمعنى (حقاً) فتفتح همزة (إنَّ) بعدها.

٢/ سورة النحل: الآية (٢٣).

٣/ شرح الأشموني: ٤٢٩/١.

يجوز فتح (إن) وكسرها في مواضع ذكرها الناظم في قوله:

بَعدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أو قَسَمٍ ** لاَ لاَمَ بَعدَهُ بوَجهَينِ نُمِى

وفي هذا التنبيه أضاف مواضع أخرى سكت الناظم عنها، ربما لضيق النظم ولَمْ يصرح بها وإن كانت داخلة في كلامه فيجوز الوجهان إذا وقعت إن مع معموليها معطوفة على مفرد لا يفسد المعنى بالعطف عليه نحو: سرني نبوغك وإنك عالي المترلة. فعلى اعتبار أن المصدر المؤول وهو معطوف على نبوغ فيجوز الفتح، فالمعنى لا يفسد بالعطف، والكسر على اعتبار أنها صدر الجملة.

وكذلك إن وقعت بعد (أما) المخففة الميم، أما إنك فصيح، فالكسر على أن (ما) حرف استفتاح وتفتح إن كانت بمعنى حقاً. وكذلك إن وقعت بعد لا جرم مثل: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ﴾. فالفتح على اعتبار أن (لا) زائدة فعلى اعتبار أنها مصدر مؤول تفتح ومن كسرها فلأنها تجري مجرى اليمين.

وأمَّا جواز الأمرين في تسعة مواضع، ذكر منها ابن مالك فاء الجزاء، وإذا الفجائية، التعليل بعد فعل القسم؛ أن تقع خبراً عن قول وما ذكره في التنبيه وهو بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف ﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى ۞ وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى﴾. وهذا الشاهد يوضح اهتمام الأشموني بالقراءات واستشهاده بها وتوجيه القراءة. فقراءة الكسر على الاستئناف، أو بالعطف على جملة (إن) الأولى. وأمَّا قراءة الفتح فبالعطف على (ألاَّ) والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم العطش[1].

٢/٣/٤: دخول اللام على خبر إن وأخواتها:

قال: "تنبيه: اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة، وهو

١/ يُنظر، النشر: ٢٠٩/٢؛ البيان: ٥٤/٢؛ العكبري: ٧٠/٢؛ القرطبي: ٢٥٤/١١.

كذلك، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها، فمن ذلك قراءة بعض السلف: ﴿إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[1]. بفتح الهمزة. وأجازه المبرِّد وما حكاه الكوفيون من قوله:

وَلكِنَّنِي مِنْ حبِّهَا لَعَمِيد[2]

ومنه قوله:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةْ ** تَرْضَى مِنَ اللَحْمِ بَعَظْمِ الرَقَبَةْ[3]

١/ سورة الفرقان: الآية (٢٠).

٢/ بلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٣٨/٤؛ والإنصاف: ٢٠٩/١؛ وتخليص الشواهد: ص٣٥٧؛ والجني الداني: ص١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب: ص٨٧؛ وخزانة الأدب: ١٦/١، ٣٦١/١٠؛ والدرر: ١٨٥/٢؛ ورصف المباني: ص٢٣٥، ٢٧٩؛ وسر صناعة الإعراب: ٣٨٠/١؛ وشرح الأشموني: ١٤١/١؛ وشرح شواهد المغني: ٦٠٥/٢؛ وشرح ابن عقيل: ١٨٤/١؛ وشرح المفصل: ٦٢/٨، ٦٤؛ وكتاب اللامات: ص١٥٨؛ ولسان العرب: مادة (لكن)، ٣٩١/١٣؛ ومغني اللبيب: ٢٣٣/١، ٢٩٢؛ والمقاصد النحوية: ٢٤٧/٢؛ وهمع الهوامع: ١٤٠/١؛ والشاهد فيه دخول اللام على خبر لكن عند ا لكوفيين.

٣/ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ص١٧٠؛ وشرح التصريح: ١٧٤/١؛ وشرح المفصل: ١٣٠/٣؛ ٢٣/٨؛ وله ولعنترة بن عمروس في خزانة الأدب: ٣٢٣/١٠؛ والدرر: ١٨٧/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٦٠٤/٢؛ والمقاصد النحوية: ٣٥/١، ٢٥١/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٢١٠/١؛ وتخليص الشواهد: ص٣٥٨؛ وجمهرة اللُّغة: ص١١٢١؛ والجني الداني: ص١٢٨؛ ورصف المباني: ص٣٦٦؛ وسر صناعة الإعراب: ١٨٥/١؛ وشرح المفصل: ٥٧/٧؛ ولسان العرب: مادة (شهرب)، ٥١٠/١؛ ومغني اللبيب: ٢٣٠/١، ٢٣٣؛ وهمع الهوامع: ١٤٠/١؛ والشاهد فيه قوله "لعجوز" حيث جاء ما ظاهره تأخير الخبر المقترن بلام الابتداء ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ولكنها زائدة وقيل (عجوز) خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به وأصل الكلام أم الحليس لهي عجوز.

وقوله:

فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا[1]

وقوله:

وَما زِلتُ مِن لَيلى لَدُنْ أَنْ عَرَفتُها

لَكالَهائِمِ المُقصى بكُلِّ مَرَادِ[2]

وقوله:

أَمْسَى أَبانٌ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ

وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أعْلاَجِ سُوَدانِ[3]"[4].

هذا التنبيه إشارة إلى قوله ابن مالك:

١/ البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة: ص٤٢٩؛ وجواهر الأدب: ص٨٧؛ وخزانة الأدب: ٣٤٧/١٠؛ ٣٣٢/١١؛ والخصائص: ٣١٦/١، ٢٨٣/٢؛ والدرر: ١٨٨/٢؛ ورصف المباني: ص٢٣٨؛ وسر صناعة الإعراب: ٣٧٩/١؛ وشرح ابن عقيل: ص١٨٥؛ وشرح المفصل: ٦٤/٨؛ ومجالس ثعلب: ص١٥٥؛ والمقاصد النحوية: ٣١٠/٢؛ وهمع الهوامع: ١٤١/١؛ والشاهد فيه قوله: "لمجهودا" حيث دخلت اللام في خبر (أمسى) شذوذاً.

٢/ البيت لكثير عزة في ديوانه: ص٤٤٣؛ وتذكرة النحاة: ص٤٤٩؛ وجواهر الأدب: ص٨٧؛ وخزانة الأدب: ٣٢٨/١٠؛ والدرر: ١٨٨/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٦٠٥/٢؛ والمقاصد النحوية: ٢٤٩/٢؛ والأشموني: ١٤١/١؛ ومغني اللبيب: ٢٣٣/١؛ وهمع الهوامع: ١٤١/١؛ والشاهد فيه: "لكالهائم" حيث أدخل اللام في خبر (ما زال) شذوذاً.

٣/ البيت بلا نسبة في جواهر الأدب: ص٨٨؛ والدرر: ١٨٩/٢؛ وشرح الأشموني: ١٤١/١؛ وشرح شواهد المغني: ٦٠٤/٢؛ ومغني اللبيب: ٢٣٢/١، ٢٣٣؛ وهمع الهوامع: ١٤١/١؛ والشاهد فيه قوله: "وما أبان لمن أعلاج سودان" حيث زاد اللام في خبر ما النافية وقال الكوفيون بمعنى (إلاَّ) والتقدير وما أبان الأمر إلاَّ من أعلاج سودان، وقيل (ما) استفهامية وتمَّ الكلام عند (أبان) ثم ابتدأ لمن أعلاج سودان بتقدير: لهو من أعلاج.

٤/ شرح الأشموني: ٤٣٢/١.

وَبَعدَ ذَاتِ الكَسرِ تَصحَبُ الخَبَر

لاَمُ ابتِدَاءٍ نَحوُ إنِّي لَوزَر[1]

وفيه يتحدث عن اللام المزحلقة وكان من حقها الدخول على أول الكلام لأنها لها الصدارة، فلَمَّا كرهوا اجتماع حرفين لمعنى واحد زحلقوا اللام للخبر، أي إن هذه اللام لا تدخل إلاَّ على (إن) المكسورة وفيما عداها تكون زائدة، واستشهد لذلك من القرآن الكريم والشعر مِمَّا يدلُّ على اهتمامه بما ورد في السماع من ذلك واستعمال العرب بها، فهي تدخل على خبر (إن) المكسورة الهمزة المشددة النون ومن أخبار أخواتها وجوَّز الكوفيون دخولها على لكن واستشهدوا بالبيت. فزيادة اللام في خبر أمسى تعتبر شاذة. وهذا الرأي أقرب للصواب مِمَّا رآه الكوفيون من دخول اللام في خبر لكن لأنَّ الشواهد تؤكد ذلك "وأنَّا لا نسلم أن اللام التي في خبر لكن هي - كما زعمتم- لام الابتداء بل هي لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال في البيتين"[2].

٢/٣/٥: دخول لام المبتدأ على معمول الخبر:

قال: "تنبيه: إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لَمْ تدخل على الخبر، فلا يجوز: إن زيداً لهو لقائم، ولا: إن لفي الدار لزيداً، ولا: أنَّ في الدار لزيداً لجالس"[3].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

١/ ألفية ابن مالك: ص٣٢.

٢/ شرح ابن عقيل: ٣٦٦/١.

٣/ شرح الأشموني: ٤٣٧/١.

وَتَصحَبُ الوَاسِطَ مَعمُولَ الخَبَر

وَالفَصلَ وَاسماً حَلَّ قَبلَهُ الخَبر

أي أن لام الابتداء تدخل على معمول الخبر إذا توسط بين اسم إن وخبرها مثل: إن زيداً لطعامك آكل وذلك إذا استوفى الشروط فإن لَمْ يستوفِ الشروط لا يصح دخول اللام، وفي هذا التنبيه ذكر أن اللام إذا دخلت على الخبر لا يجوز دخول اللام إلاَّ على معمول الخبر المتوسط، وإن دخلت على الاسم المتأخر لَمْ تدخل على الخبر كما أفاد التمثيل في تنبيهه.

٢/٣/٦: إلحاق اللام بـ(إن) المخففة:

قال: "تنبيه: مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء. وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله ﷺ: «قد علمنا إن كنت لمؤمنا». فعلى الأول يجب كسر همزة (إنَّ) وعلى الثاني يجب فتحها"[1].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَخُفِّفَت إنَّ فَقَلَّ العَمَلُ

وَتَلزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهمَلُ[2]

إذا خففت إن قلَّ عملها والأكثر إهمالها مثل: إن زيدا لقائم، وإذا أهملت لحقتها اللام الفارقة وهي المقصودة في هذا التنبيه الذي ذكر فيه مذهب سيبويه الإعمال وعليه فاللام لام الابتداء، وفي الحديث المذكور يظهر الفرق بين اللامين واختلف النحويون في اللام: هل هي لام الابتداء أُدخلت للفرق بين "إن النافية

١/ شرح الأشموني: ١/٤٤٥.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٣٣.

وإن المخففة من الثقيلة أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق، وكلام سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دخلت للفرق"[1].

فلام الابتداء لا تدخل إلاَّ على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ فإن جعلت هكذا وجب كسر همزة (إن) ومن جعلها للفرق فتح (إن).

٢/٣/٧: الصلة بين (أن) المفتوحة العاملة و(إن) المهملة والمكسورة:

قال: "تنبيه: أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأنَّ لفظها كلفظ عضَّ مقصوداً به الماضي أو الأمر. والمكسورة الهمزة لا تشبه إلاَّ الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة. ومِمَّا يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لِما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلاَّ من جهة الاختصاص فضعف بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة"[2].

في هذا التنبيه تعليق على الصلة بين أن المفتوحة العاملة وأن المهملة المكسورة غالباً، فهناك وجه شبه بين أنَّ وعضَّ، أمَّا المكسورة فلا تشبه إلاَّ الأمر، كذلك علل المفتوحة المخففة ببقاء عملها، ثم ذكر لها مزية على المكسورة التي يبطل عملها بالتخفيف، وفي هذا دلالة على دقة الأشموني في تعليله ببعض العلل مِمَّا يدلُّ على ثقافته العالية وحسه النحوي الدقيق الذي أبرزه في هذا التنبيه.

٢/٣/٨: كأن المخففة– إعمالها وإهمالها:

قال: "تنبيه: إذا كان خبر كأنْ المخففة جملة اسمية لَمْ يحتج إلى فاصل كما

١/ شرح ابن عقيل: ١/٣٨٠.

٢/ شرح الأشموني: ١/٤٤٩.

في البيت الأول، وإن كان الخبر جملة فعلية فصلت بـــ(قد) أو (لَمْ) نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[1]. وكقوله:

لا يهولنَّكَ اصطلاءُ لَظَى الْحَرْ ** بِ فَمحذورُهَا كَأَنْ قَد أَلَمَّا[2]"[3].

في هذا التنبيه ذكر حكم خبر كـــ(أنْ) المخففة إن كان جملة اسمية والمراد بالبيت الأول في التنبيه الشاهد الذي يمثل ذلك:

وصدر مشرق النحر ** كأنْ ثدياه حقَّان[4]

فمن أحكامها إذا خففت لَمْ يبطل عملها وقال الزمخشـــري في المفصـــل: وتخفف فيبطل عملها[5] فذكر فيها وجهين، أجودهما: إبطال عملها ظاهراً وذلك لنقص لفظها بالتخفيف فتقول كأنْ زيد أسد والمراد كأنـــه أســـد أي: الشـــأن والحديث.

١/ سورة يونس: الآية (٢٤).

٢/ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ٣٧٩/١؛ وسر صـــناعة الإعـــراب: ص٤١٩، ٤٣٠؛ وشرح الأشموني: ١٤٨/١؛ وشرح التصريح: ٢٣٥/١؛ وشرح شذور الذهب: ص٣٦٩؛ والمقاصد النحوية: ٣٠٦/٢؛ والشاهد فيه: "كأن قد ألما" حيث اســـتعمل فيـــه (كـــأن) المخففة من الثقيلة وأعملها في اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور، وفي خـــبر هو جملة الفعل الماضي وفاعله، ولَمَّا كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كـــأنَّ وبينـــها بـــ(قد) ولو كانت منفية فصل بـــ(لَمْ) ولزم الفعل المضارع.

٣/ شرح الأشموني: ٤٥٣/١.

٤/ البيت مجهول القائل وهو من شواهد الكتاب: ٢٨١/١، ٢٨٣؛ والمحتسب: ٩/١؛ والخزانة: ٣٥٨/٤؛ والشذور: ص٢٥٨؛ والعيني: ٣٠٥/٢؛ الشاهد فيه (كأن) التشبيهية مخففة من الثقيلة ورفع بعدها المبتدأ والخبر جملة اسمية ولَمْ يحتج إلى فاصل لأنَّ جملة الخبر اسمية.

٥/ شرح المفصل: ٨٢/٨.

أمَّا إن كان جملة فعلية، فاشترط في هذا التنبيه وجود الفاصل بـــ(لَـــمْ) و(قد).

٢/٣/٩: (ألا) الاستفتاحية، هل هي مركَّبة أم بسيطة:

قال: "تنبيه: تأتي ألا لمجرد التنبيه وهي الاستفتاحية، فتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[١]. ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٢]. وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو: ﴿أَلاَ تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾[٣]، ﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ﴾[٤]. وقوله:

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللّهُ خَيْراً ** يَدُلُّ عَلَى مُحصَلَةٍ تَبيتُ[٥]

١/ سورة يونس: الآية (٦٢).

٢/ سورة هود: الآية (٨).

٣/ سورة النور: الآية (٢٢).

٤/ سورة التوبة: الآية (١٣).

٥/ البيت لعمرو بن قعاس أو (قنعاس) المـــرادي في خزانـــة الأدب: ٣/٥١/ ٥٣، والطرائـــف الأدبية: ص٧٣؛ وشرح شواهد المغني: ٢١٤، ٢١٥؛ وبلا نســـبة في الأزهيـــة: ص٦٤؛ وإصلاح المنطق: ص٤٣١؛ وأمالي ابن الحاجب: ص١٦٧، ٤١٢؛ تخلـــيص الشـــواهد: ص٤١٥؛ وتذكرة النحاة: ص٤٣؛ والجني الداني: ص٣٨٢؛ وجـــواهر الأدب: ص٣٣٧؛ وخزانـــة الأدب: ٤/٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/١٩٣؛ ورصـــف المبـــاني: ص٧٩؛ وشرح الأشموني: ١/١٥٤؛ وشرح شواهد المغني: ص٦٤١؛ وشـــرح عمـــدة الحـــافظ: ص٣١٧؛ وشرح المفصل: ٢/١٠١؛ والكتاب: ٢/٣٠٨؛ ولسان العرب: مادة (حصل)، ١١/١٥٥؛ ومغني اللبيب: ص٦٩، ٢٥٥، ٦٠٠؛ والمقاصد النحوية: ٢/٣٦٦، ٣/٣٥٢؛ ونوادر أبي زيد: ص٥٦؛ والشاهد فيه قوله: "ألا رجلاً" حيـــث وقعـــت (ألا) للعـــرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلـــب بحـــث والمعنى: ألا تروني رجلاً ويروى ألا رجل، والشاهد في هذه الرواية جر (رجل) بـــ(مـــن) المضمرة.

وليست الأولى مركبة على الأظهر، وفي الأخيرتين خلاف وكلامه في الكافية يشعر بالتركيب"[1].

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام، فإذا قصد بالاستفهام مع لا النافية كان معناها للتوبيخ والإنكار. والاختلاف في (ألا) الاستفتاحية هل هي مركبة أم بسيطة؟ وفي هذا التنبيه يرى أنها بسيطة غير مركبة على الأظهر، وأمَّا التي للعرض والتحضيض ففيها خلاف، قال ابن مالك: (ألا) التي للعرض مركبة من (لا) النافية والهمزة بخلاف التي للاستفهام فإنها غير مركبة. "قال الشيخ أبو حيان: الذي أذهب إليه أنها بسيطة قلت وهو ظاهر كلام صاحب (**رصف المعاني**)"[2].

٢/٣/١٠: مقارنة بين تاء التأنيث وتاء المضارع:

قال: "تنبيه: تساوي هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين"[3].

والمراد بهذه التاء تاء التأنيث، وفي هذا التنبيه البسيط قارن بينها وبين تاء مضارع الغائبة والغائبتين مثل: هند قامت، والهندان قامتا، فالتاء تلزم مع المؤنث الحقيقي، كذلك المؤنث المجازي مثل الشمس طلعت، والعينان نظرتا، كما أن التاء تكون لازمة مع المضارع الغائب (تكتب) والغائبتين (تكتبان) أي أن تاء المضارع مساوية لتاء التأنيث في اللزوم وعدمه، وخص الغائبة والغائبتين دون المخاطبة والمخاطبتين لأنَّ تاءهما للخطاب وأضاف الصبان والغائبات لعدم الفرق بينها وبين السابقتين[4].

١/ شرح الأشموني: ٢/٤٨٠.

٢/ الجني الداني في حروف المعاني: للمرادي، ص٣٨٣.

٣/ شرح الأشموني: ٢/٥٣٤.

٤/ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٥٣٥.

٢/٣/١١: مقارنة بين العاطف وشبه العاطف:

قال: "تنبيه: شبه العاطف في هذا كالعاطف، وشبه الفعل كالفعل، فالأول نحو: أنا ضربت القوم حتَّى عمراً ضربته، والثاني نحو: هذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما"[١].

في هذا التنبيه مقارنة بين العاطف وشبه العاطف، والفعل وشبه الفعل. والمراد بشبه العاطف (حتَّى، لكن، بل) الابتدائيات، فهذه يجوز فيها الأمران. فالعطف هنا لا يحتاج لرابط، فالتنبيه على جواز الأمرين أي الرفع والنصب. وهناك ملاحظة على المثال الثاني إذ نبَّه فيه إلى تساوي الرفع والنصب ولكن هذا التساوي يؤدي إلى الاختلاف فيكون عمرو مرة فاعل الإكرام ومرة مفعوله، ولكن إذا ذكر ضمير بارز مع الرفع والنصب يؤدي ذلك إلى اتحاد المعنى فكان الأجدى التنبيه لمثل هذا مثل: هذا ضارب زيداً وعمراً أكرمته.

٢/٣/١٢: مميزات الهاء غير المصدرية:

قال: "تنبيه: هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها والمعروف أنها واسطة أي لا متعدية ولا لازمة، ولعله جعلها من المتعدي نظراً إلى شبهها به، وربما أطلق على خبرها المفعول"[٢].

المراد بالهاء: هاء غير المصدر وذلك في قول ابن مالك علامة الفعل المعدى.

أي أن علامته أن تتصل (ها) غير مصدرية لأنَّ المصدرية تتصل باللازم والمتعدى. ومن مميزات هذه الهاء غير المصدرية اتصالها بكان وأخواتها، فتقول الصديق كنته، فاتصلت هاء غير المصدر بكان ومع ذلك فهو غير متعد ولكنها تشبه المتعدي ولذلك نبَّه إلى ذلك.

١/ شرح الأشموني: ٢/٥٨١.

٢/ المرجع السابق: ٢/٥٩٠.

٢/٣/١٣: قياس حذف حرف مع الجر مع أنَّ وأنْ:

قال: "تنبيه: إنما اطرد حذف حرف الجر مع أنَّ وأنْ لطولهما بالصلة"[١].

يجوز حذف حرف الجر مع (أنَّ وأنْ) قياساً مطرداً مثل: عجبت أن يدوا، أي من أن يعطوا الدية، وكذلك أنَّ مثل: عجبت أنك قائم، التقدير: من أنك قائم، وذلك إن لَمْ يحدث لبس، أي إن كان المجرور غير (أنَّ وأنْ) لَمْ يجز حذف حرف الجر إلاَّ سماعاً وإن كان (أنَّ وأنْ) جاز ذلك قياساً وفي هذا التنبيه علل لذلك وذلك نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[٢].

ونحو: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءكُمْ﴾[٣]. أي: بأنه لا إله إلاَّ هو، ومن أن جاءكم. "إنما كان الحذف قياساً في هذه لطولها بالصلة"[٤].

هذا التنبيه يدلُّ على دقة الأشموني في ذكره لهذه المسألة فالموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار، وأمَّا الحرفي فـ"العِلَّة النحوية غير مطردة وبأنه فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر بخلاف الاسمي"[٥].

٢/٣/١٤: هل المنصوب بنزع الخافض بعد (أنْ) و(أنَّ) أمحله الجر أم النصب؟

قال: "تنبيه: اختلفوا في محلهما بعد الحذف، فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلهما جر تمسكاً بقوله:

١/ شرح الأشموني: ٢/٥٩٦.

٢/ سورة آل عمران: الآية (١٨).

٣/ سورة الأعراف: الآية (٦٣).

٤/ أوضح المسالك: ٢/١٦١.

٥/ حاشية الصبان: ٢/٥٩٧.

وَما زُرتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبيبَةً ** إِلَيَّ وَلا دَيْنٍ بهَا أَنَا طَالِبُه[1]

بجر (دَين). وذهب سيبويه والفرَّاء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس"[2].

في هذا التنبيه نبَّه إلى حذف حرف الجر مع أن وصلتها فهل يكون محلها الجر أم النصب؟ فالنصب بنزع الخافض والجر على تقدير و(لا لدين) بجر المعطوف على أن تكون.

وفي هذا التنبيه رجح أنها في محل نصب وذلك بقوله: "وهو الأقيس" أي الأقوى قياساً لأنَّ حرف الجر يعمل في المحذوف بضعف، فإن كان المجرور غير أن وأنَّ فإنه ينتصب. وأرجح الرأي الذي يقول أن المصدر المؤول في محل جر "ولا داعي لأن يكون المصدر المؤول في محل نصب على نزع الخافض -كما يرى فريق- لأنَّ حرف الجر المحذوف ملاحظ هنا بعد حذفه والمعنى قائم على اعتباره كالموجود فهو محذوف بمنزلة المذكور، ولأنَّ النصب على نزع الخافض خروج على الأصل السائد الغالب، فلا نلجأ إليه مختارين. وهذا الحذف لقياس لا يصح إلاَّ عند أمن اللبس"[3].

١/ البيت للفرزدق في ديوانه: ٨٤/١؛ والإنصاف: ص٣٩٥؛ وتخليص الشواهد: ص٥١١؛ والدرر: ١٨٣/٥؛ وسمط اللآلىء: ص٥٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ١٠٣/٢؛ وشرح شواهد المغني: ص٨٨٥؛ والكتاب: ٢٩/٣؛ ولسان العرب: مادة (حنطب)، ٣٣٦/١؛ والمقاصد النحوية: ٥٥٦/٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ١٩٧/١؛ ومغني اللبيب: ص٥٢٦؛ وهمع الهوامع: ٨١/٢؛ والشاهد فيه قوله: "ولا دين" حيث عطف بالجر على كل المنصوب بنزع الخافض بعد (أنْ) مِمَّا يدلُّ على أن محل المنصوب بنزع الخافض بعد (أنْ) وكذلك بعد (أنَّ) وكي وهو الجر.

٢/ شرح الأشموني: ٥٩٧/٢.

٣/ النَّحو الوافي: ١٦٤/٢.

٢/٣/١٥: ناصب المستثنى:

قال: "تنبيه: ناصب المستثنى هو إلاَّ، لا ما قبلها بواسطتها، ولا مستقلاً، ولا استثنى مضمراً، خلافاً لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا الكتاب. وقال: إنه مذهب سيبويه والمبرِّد والجرجاني، ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير مترل منها مترلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل فيجب فيه إلاَّ أن تكون عاملة ما لَمْ تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله، فتلغي وجوباً إن كان التفريغ محققاً نحو: ما قام إلاَّ زيد، وجوازاً إن كان مقدراً نحو: ما قام أحد إلاَّ زيد، فإنه في تقدير ما قام إلاَّ زيد، لأنَّ أحداً مبدل منه، والمبدل منه في حكم الطرح، وإنما لَمْ تعمل الجر لأنَّ عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وتنسبها إليها و(إلاَّ) ليست كذلك. فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه من النسبة، فلَمَّا خالفت الحروف الجارة لَمْ تعمل عملها. وإنما لَمْ يجز اتصال الضمير بها لأنَّ الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد"[١].

اختلفت الآراء وتعددت في ناصب المستثنى، ذكر بعضها في هذا التنبيه، وهو خلاف نظري والرأي الذي أرجحه في هذا التنبيه أنه منصوب بـ(إلاَّ) وهو رأي ابن مالك في كتبه الأخرى إذ ذكر في التسهيل "فحاصل كلام سيبويه أن (إلاَّ) هي الناصبة لِما استثني بها إذا لَمْ يكن بدلاً ولا مشغولاً عنها بما هو أقوى"[٢].

فالمستثنى منصوب على الاستثناء ولا داعي للتكلف والتأويل والتقدير.

١/ شرح الأشموني: ٢/٦٧٥.

٢/ شرح التسهيل: ٢/١٩٦.

٢/٣/١٦: حكم المستثنى مع حرف الجر الزائد:

قال: "تنبيه: إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل الموضع نحو: ما جاءني من أحد إلاَّ زيد، ولا أحد فيها إلاَّ زيد، وما زيد شيئاً إلاَّ شيء لا يعبأ به برفع ما بعد (إلاَّ) فيهن، ونحو: ليس زيد بشيء إلاَّ شيئاً، بنصبه، لأنَّ (من) و(الباء) لا يزادان في الإيجاب، و(ما) و(لا) لا يقدران عاملتين بعده، كما تقدم في موضعه"[١].

يجوز النصب والبدل إن كان المستثنى في الكلام التام غير الموجب، وفي هذا التنبيه ذكر امتناع البدل بالجر في مثل قولنا: ما جاءني من أحد إلاَّ زيد، وأجازوا البدل بالرفع من محلها لأنها مجرورة بمن لفظاً، وفي محل رفع فاعل للفعل جاء، فالتقدير: جاء زيد، وكذلك الشاهد الثاني: "ليس زيد بشيء إلاَّ شيئاً". فكلمة (شيئاً) بدلاً من (شيء) المجرور بالباء الزائدة، فهناك تناقض بين حرف الجر الزائد، ولا يزاد إلاَّ في جملة منفية والمستثنى بإلا مثبت بعد الكلام المنفي والبدل على نية تكرار العامل فيقع التناقض، فلذلك راعوا المحل لا اللفظ فهي مجرورة لفظاً منصوبة محلاً باعتبارها خبراً لليس وفي هذا التنبيه من التكلف إذ "يقول النحاة في تفريع هذا البدل كلاماً مرهقاً غير مقبول والخير في إهماله"[٢].

٢/٣/١٧: الجر بـ(عدا) و(خلا):

قال: "تنبيه: لَمْ يحفظ سيبويه الجر بـ(عدا)، قيل ولا بـ(خلا) وليس كذلك، بل ذكر الجر بخلا"[٣].

بأسلوب علمي جميل ذكر في هذا التنبيه أن سيبويه لَمْ يذكر (عدا)

١/ شرح الأشموني: ٢/٦٧٩.

٢/ النَّحو الوافي: ٢/٣٣٤.

٣/ شرح الأشموني: ٢/٧٠٦.

و(خلا) من حروف الجر وذلك بقوله: "ليس كذلك" مِمَّا يدلُّ على أنه لا يريد أن يخطِّئه فيما قال، إذ ذكر الجر بـ(خلا) "ولَمْ يحفظ سيبويه الجر بهما، وإنما حكاه الأخفش"[1].

٢/٣/١٨: محل الجملة بعد (خلا) و(عدا) إن كانا حرفين:

قال: "تنبيه: قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر. وقيل: موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الأول، ولأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء، أي: لا يوصلان معناها إليها، بل يزيلان معناها عنها، فأشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنهما بمنزلة إلاَّ وهي غير متعلقة"[2].

في هذا التنبيه تناول ما يتعلق بهما إن كانا حرفين "فهي حروف جر واستثناء غير متعلقة بشيء لأنها للتنحية لا للتعددية"[3]. ثم ذكر محل جملتهما، فإن كانا حرفي جر فالجملة تتعلق بالفعل أو معنى الفعل مثل حروف الجر غير الزوائد، أو في موضع نصب عن تمام الكلام.

٢/٣/١٩: (حاشا) فعل أم حرف؟:

قال: "تنبيه: الجر بـ(حاشا) هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولَمْ يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف وأجازه المازني والمبرِّد والزجاج ومنه قوله:

١/ حاشية الخضري: ٢/٤٢٦.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٧٠٦.

٣/ الكواكب الدرية: ص٤٠٢.

حَاشَا قُرَيْشاً فِإنَّ اللّه فَضَّلَهُمْ

عَلَى البَرِيَّةِ بالإِسْلاَمِ والدِّينِ[1]

وقوله:

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعْ

حَاشَا الشَّيطَانَ وَأبَا الأصْبعَ[2]

وقوله:

حاشا أبا ثَوبَانَ إنَّ أبَا

ثَوبَانَ لَيْسَ ببُكمَةٍ فَدمِ[3]

قال المرزوقي في رواية الضبي: حاشا أبا ثوبانَ بالنصب"[4].

في هذا التنبيه أشار إلى الخلاف في (حاشا) هل هي فعل أم حرف، ووافق الكوفيين في أنها فعل لورود السماع في ذلك وهذا يدلُّ على اهتمامه بالسماع.

٢/٣/٢٠: تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد:

قال: "تنبيه: محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد، فإن كان زائداً جاز

١/ البيت للفرزدق في ديوانه: ٢١٥/١؛ والدرر: ١٧٥/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢٣٩/١؛ وشرح ابن عقيل: ص٣٢٠؛ والمقاصد النحوية: ١٣٧/٣؛ وهمع الهوامع: ٢٣٢/١؛ والشاهد فيه قوله: "حاشا قريشاً" حيث جاء (حاشا) فعلاً فنصب ما بعده.

٢/ ليس هذا بنظم كما قد يتوهم.

٣/ قاله الجميح واسمه المنقذ بن الطماح الأسدي من قصيدة الكامل، هذا هو أصل البيت منها وأكثر النحاة يركب صدر البيت على عجز بيت آخر فينشدونه هكذا:

حاشا أبي ثَوبَانَ إنَّا به ** ضِنَّا عن الملحاة والشتم

وليس بصواب. والشاهد فيه: "حاشا أبي ثوبان" حيث جر (حاشا) ما بعده وروى أبا ثوبان بالنصب، فدل أنه يأتي حرفاً وفعلاً، وهو حجة على سيبويه في التزام حرفيته.

٤/ شرح الأشموني: ٧٠٨/٢.

التقديم اتفاقاً نحو: ما جاء راكباً من رجل"[1].

منع النحويون تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، فلا يجوز: مررت جالسة بهند، في قولهم: مررت بهند جالسة، وابن مالك في منظومته لا يمنعه لورود السماع بذلك. وفي هذا التنبيه أشار إلى نقطة دقيقة وهي الخلاف في حرف الجر غير الزائد لأنَّ الزائد باتفاق يجوز تقديم الحال عليه، مثل: ما جاء راكباً من رجل.

٢/٣/٢١: معاني (من) قبل التمييز:

قال: "تنبيه: اختلف في معنى (من) هذه. فقيل للتبعيض، وقال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت في نحو: ما جاءني من رجل، قال: إلاَّ أن المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الأخفش أنها لا تزاد إلاَّ في غير الإيجاب. قال في الارتشاف: ويدلُّ لذلك -يعني الزيادة- العطف بالنصب على موضعها، قال الحطيئة:

طافَت أُمامَةُ بالرُكبانِ آوِنَةً

يا حُسنَهُ مِن قَوامٍ ما وَمُنتَقَبا[2]

بنصب منتقبا على محل قوام"[3].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٢٩.

٢/ البيت للحطيئة في ديوانه: ص١١؛ وخزانة الأدب: ٣/٢٧٠، ٢٨٩؛ والدرر: ٤/٣٤؛ وشرح التصريح: ١/٣٨٩؛ والمقاصد النحوية: ٣/٢٤٢؛ وبلا نسبة في الخصائص: ٢/٤٣٢؛ وشرح الأشموني: ١/٢٦٥؛ وهمع الهوامع: ١/٢٥١؛ والشاهد فيه قوله: "يا حسنه من مقام" حيث زيدت من الجارة قبل التمييز بدليل العطف على موضعها بالنصب.

٣/ شرح الأشموني: ٢/٧٦٣.

واجرُر بمَن إن شِئتَ غَيرَ ذِي العَدَد ** وَالفَاعِلِ المَعنى كَطِب نَفساً تُفَد[1]

فـــ(مَن) هذه فيها آراء والاختلاف في (من) التي تأتي مع التمييز فـــذكر رأيين، أحدهما: أنها للتبعيض، والثاني: أنها زائدة ومِمَّا يوضح دقته في هذا التنبيـــه أن يناقش الرأي الأخير إذ إن من الزائدة لا تأتي إلاَّ في النفي "وهـــذا الـــدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس بل ينفي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها للتبعيض"[2].

ويؤيد الرأي الذي يرى أنها زائدة "العطف على موضعها نصاً"[3].

وهذا الرأي الدقيق أغفله أكثر النحاة فتناوله في هذا التنبيه. "ولا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصيح عند حذفها فتأمل"[4].

٢/٣/٢٢: (مِنْ) أقوى حروف الجر:

قال: "تنبيه: إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لَمْ يدخل عليه غيرها نحو: مِن عندك"[5].

هذا التنبيه بسيط ذكر ابن مالك (مِنْ) في مقدمة حروف الجر لدلالة معيَّنة وهي التوافق بين معنى من معانيها وهو الابتداء فناسب الابتداء بها ومن ميزاتهـــا التي انفردت بها دخولها على الظرف الملازم المنصب على الظرفية. وهـــذا أيضـــاً يدلُّ على اهتمامه بما لَمْ يهتم به غيره.

١/ ألفية ابن مالك: ص٥٤.

٢/ شرح التصريح: ٣٩٨/١.

٣/ همع الهوامع: ٢٤١/١.

٤/ حاشية الصبان: ٧٦٣/٢.

٥/ شرح الأشموني: ٧٧٠/٢.

٢/٣/٢٣: حروف الجر التي لَمْ يذكرها ابن مالك:

قال: "تنبيه: عدَّ بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم. قال في التسهيل: وليس الجر في التعويض بالعوض خلافاً للأخفش ومَن وافقه. وذهب الزجاج والرماني إلى أن ايمن في القسم حرف جر، وشذَّا في ذلك. وعدَّ بعضهم منها الميم المثلثة في القسم نحو: م الله، وجعله في التسهيل بقية ايمن قال: وليست بدلاً من الواو ولا أصلها مُنْ خلافاً لمن زعم ذلك وذكر الفرَّاء أن (لات) قد تجر الزمان وقرئ: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1].

وزعم الأخفش أن (بله) حرف جر بمعنى (من) والصحيح أنها اسم. وذهب سيبويه إلى أن (لولا) حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو: لولاي، ولولاك ولولاه، فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه. وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر، وزعم المبرِّد أن هذا التركيب فاسد لَمْ يرد عن لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله:

أَتَطْمَعُ فِينا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا

وَلَولاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابنَا حَسَنْ[2]

١/ سورة ص: الآية (٣).

٢/ البيت بلا نسبة في الإنصاف: ٦٩٣/٢؛ وجواهر الأدب: ص٣٩٧؛ وشرح الأشموني: ٢٨٥/٣؛ وشرح ابن عقيل: ص٣٥٣؛ وشرح المفصل: ١٢٠/٣؛ ولسان العرب: مادة (أمالا)، ٤٧٠/١٥؛ والشاهد في قوله "لولاك" حيث اتصلت (لولا) بضمير الجر (الكاف) وهذا وارد عن العرب بخلاف ما زعمه المبرِّد.

وقوله:

وَكَم مَوطِنٍ لَولايَ طِحتَ كَما هَوى

بأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنهوي[1]"[2].

في هذا التنبيه ذكر بعض حروف الجر التي لَمْ يذكرها ابن مالك، فهو من إضافاته إلى ما قاله، وهي (ها) التنبيه وهمزة الاستفهام، وايمن في القسم، وذكر بعضهم (لات)، و(بله). ثم ذكر آراء النحاة والتي أيضاً لَمْ يذكرها الناظم ولا الشارح ولكن عدَّها المصنف من حروف الجر في غير هذا الكتاب، وذكر في التسهيل أن ذلك من الشذوذ. "وأنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك أن يجر الاسم مطلقا، لكن من منع ذلك شبهاً بما اختص بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل، فجروا بها المضمر المشار إليه"[3].

٢/٣/٢٤: الحكم إن دلت قرينة على دخول الغاية بعد إلى وحتَّى:

قال: "تنبيه: إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتَّى نحو: قرأت

١/ البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص في الكتاب: ٣٨٨/١؛ والكامل: ٢٠٩/٢؛ والأمالي: ٦٨/١، ٦٩؛ والإنصاف: ص٦٩١؛ والخصائص: ٢٥٩/٢؛ وأمالي ابن الشجري: ١٧٦/١، ١٨٩؛ والخزانة: ٤٩٥/١، ٤٩٩، ٤٣٠/٢؛ والجني الداني: ص٦٠٣؛ وجواهر الأدب: ص٣٩٧؛ ورصف المباني: ص٩٥؛ شرح الأشموني: ٢٨٥/٢؛ شرح ابن عقيل: ص٣٥٣؛ والمنصف: ٧٢/١؛ والشاهد فيه قوله: "لولاي" حيث اتصلت لولا بالضمير (ياء)؛ موطن: يريد مشهد الحرب؛ طحت: هلكت؛ بأجرامه: الجرم: الجسد؛ قنة النيق: رأس الجبل؛ منهوي: تسقط.

٢/ شرح الأشموني: ٧٧١/٢.

٣/ شرح التسهيل: ٥٣/٣؛ ويُنظر، حاشية يسن على التصريح: ٢/؛ ورصف المباني: ص٢٩٢؛ والجني الداني: ص٥٩٧؛ ومغني اللبيب: ٣٦١/١؛ والمقتضب: ٧٣/٣؛ وابن عقيل: ٧/٣.

القرآن من أوله إلى آخره ونحو قوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَه ** والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[1]

أو على عدم دخوله نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[2]. ونحو قوله:

سَقَى الحيَا الأَرضَ حتَّى أمكن عُزَيت ** لَهُمْ فَلا زَالَ عَنْهَا الخَيرُ مَحْدُودَا[3]

عمل بها، وإلاَّ فالصحيح في حتَّى الدخول وفي إلى عدمه مطلقاً حملاً على الغالب فيهما عند القرينة. وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتَّى، وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور. وإنما الاتفاق

١/ البيت للمتلمس في ملحق ديوانه: ص٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني: ١/٣٧٠؛ ولأبي أو ابن مروان النحوي في خزانة الأدب: ٣/٢١، ٢٤؛ والدرر: ٤/١١٣؛ وشرح التصريح: ٢/١٤١؛ والكتاب: ١/٩٧؛ والمقاصد النحوية: ٤/١٣٤؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء: ١٩/١٤٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية: ص٢٦٩؛ وأوضح المسالك: ٣/٣٦٥؛ والجنى الداني: ص٥٤٧، ٥٥٣؛ وخزانة الأدب: ٩/٤٧٢؛ والدرر: ٦/١٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه: ١/٤١١؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٦١٤؛ ورصف المباني: ص١٨٢؛ وشرح الأشموني: ٢/٢٨٩؛ وشرح قطر الندى: ص٣٠٤؛ شرح المفصل: ٨/١٩؛ ومغني اللبيب: ١/٢٤؛ وهمع الهوامع: ٢/٢٤، ٣٦؛ والشاهد فيه قوله: "حتَّى نعله ألقاها" حيث يجوز في (حتَّى) ثلاثة أوجه: الرفع على الابتداء، و(ألقاها) خبره والجر على أن حتَّى حرف جر بمعنى (إلى)، والنصب على العطف بـ(حتَّى)، وردَّ الوجه الثالث بأن المعطوف بحتى لا يكون إلاَّ بعضاً أو غاية للمعطوف عليه والفعل ليس بعض الزاد ولا غايته وأجيب بأن البيت مؤول والتقدير: ألقى ما يثقله حتَّى نعله فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة.

٢/ سورة البقرة: الآية (١٨٧).

٣/ البيت بلا نسبة في شرح الأشموني: ٢/٢٨٩؛ وشرح شواهد المغني: ١/٣٧١؛ ومغني اللبيب: ١/١٢٤؛ والشاهد فيه قوله: "حتَّى أمكن عزيت" حيث لَمْ يدخل ما بعد (حتَّى) في حكم ما قبلها والقرينة المانعة من دخول ما بعد (حتَّى) في حكم ما قبلها هو الدعاء في قوله: "لا زال عنها" وما بعد حتَّى يدخل فيما قبلها وقد لا يدخل، وذلك بحسب القرائن.

في حتَّى العاطفة لا الخافضة. والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو"[1].

حتَّى من عوامل الأسماء الخافضة ولا تكون إلاَّ حرفاً، ووجه الشبه بينها وبين إلى منتهى ابتداء الغاية ولذلك وردت بعدها في الألفية فمثلاً إن قلت ضربت القوم حتَّى زيدٍ، فـ(زيد) داخل في حكم ما قبله وبعضاً منه "وإنما أوجب أن يكون ما بعدها جزءاً مِمَّا قبلها من قبل أن معناها أن تستعمل لاختصاص ما تقع عليه إمَّا لرفعته أو دناءته كقولك: ضربت القوم، فالقوم عند من تخاطبه معروفون وفيه رفيع ودنيء، فإذا قلت: ضربت القوم حتَّى زيد، فلا بد أن يكون زيد إمَّا أرفعهم أو أدناهم لتدل بذكره أن الضرب قد انتهى إلى الرفعاء أو الوضعاء، فإن لَمْ يكن زيد هذه صفته لَمْ يكن لذكره فائدة إذا كان قولك: ضربت القوم، يشتمل على زيد وغيره فلَمَّا كان ذكر زيد يفيد ما ذكرناه وجب أن يكون داخلاً في حكم ما قبله وأن يكون بعضاً مِمَّا قبله"[2].

وجاز ذلك في (حتَّى) و(إلى) حملاً على القرينة. ففي الشاهد المذكور "حتَّى نعله" بالجر لأنها غاية لأنَّ ألقاها تأكيداً لأنَّ ما بعد (حتَّى) يكون داخلاً فيما قبلها فحتى حرف جر بمعنى إلى. وأمَّا ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ "القرينة هي الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعاً إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مِمَّا يمتد لا بأتموا لأنَّ الإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتد والصيام لا بد أن يكون ممتداً"[3].

وأمَّا الشاهد الأخير فالقرينة المانعة هي الدعاء في قوله: "لا زال عنها" وما بعد حتَّى يدخل فيما قبلها وقد لا يدخل بحسب القرائن.

١/ شرح الأشموني: ٢/٧٨٤.

٢/ شرح المفصل: مج٣، ٨/٤٩٣.

٣/ حاشية الصبان: ٢/٧٨٤.

٢/٣/٢٥: ترجيح الجر والرفع مع (منذ) و(مذ) في الماضي والحاضر:

قال: "تنبيه: أكثر العرب على وجوب جرها للحاضر وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه كقوله:

وَرَبعٍ عَفَت آثَارُهُ مُنذُ أَزمانِ[١]

وعلى ترجيح رفع (مذ) للماضي على جره فمن القليل فيها قوله:

لِمَنِ الدِيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ ** أَقوَينَ مُذ حِجَجٍ وَمُذ دَهْرِ[٢]"[٣].

١/ البيت لامرئ القيس في ديوانه: ص٨٩؛ والدرر: ١٤٢/٣؛ وشرح التصريح: ١٧/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٣٧٤/١، ٧٥٠/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٤٩/٣؛ وشرح الأشموني: ٢٩٧/٢؛ ومغني اللبيب: ٣٣٥/٣؛ وهمع الهوامع: ٢١٧/١؛ والشاهد فيه قوله: "منذ أزمان" حيث دخلت (منذ) على لفظ دال على الزمان والمراد به الزمان الماضي، فدلت على ابتداء الغاية الزمانية، وهو دليل للكوفيين على أن (منذ) قد تكون لابتداء الغاية الزمانية.

٢/ البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ص٨٦؛ والأزهية: ص٢٨٣؛ وأسرار العربية: ص٢٧٣؛ والأغاني: ٨٦/٦؛ والإنصاف: ٣٧١/١؛ وخزانة الأدب: ٤٣٩/٩، ٤٤٠؛ والدرر: ١٤٢/٣؛ وشرح التصريح: ١٧/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٧٥٠/٢؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٢٦٤؛ وشرح المفصل: ٩٣/٤، ١١/٨؛ والشعر والشعراء: ١٤٥/١؛ ولسان العرب: مادة (حجر)، ١٧١/٤؛ ومادة (منن)، ٤٢١/١٣؛ والمقاصد النحوية: ٣١٢/٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٤٨/٣؛ وجواهر الأدب: ص٢٧٠؛ ورصف المباني: ص٣٢٠؛ وشرح الأشموني: ٢٩٧/٢؛ ومغني اللبيب: ٣٣٥/١؛ همع الهوامع: ٢١٧/١؛ والشاهد فيه قوله: "مذ حجج" وقوله: "مذ دهر" فإن الحجج جمع الحجة وهي السنة وهي اسم زمان وكذلك الدهر اسم زمان وقد جرهما بـ(مذ) والتي هنا لابتداء الغاية الزمانية يكون الزمان المجرور بها ماضياً والرواية عند الكوفيين (من حجج ومن دهر) ويستدلون بالبيت على أن من تأتي لابتداء الغاية الزمانية؛ قنة: أعلى الجبل؛ الحجر: حجر ثمود؛ أقوين: خلون.

٣/ شرح الأشموني: ٨٠٧/٢.

ذكر النحويون أن (مذ) و(منذ) قد يكونان حرفي جر بمعنى (في) أو (من)، أو اسمين مرفوعين بالابتداء، أو منصوبين على الظرفية.

ونوَّه في هذا التنبيه إلى أن (منذ) و(مذ) يجران الاسم بعدهما ولكن مع ذلك قد يترجح أحد الضبطين على الآخر فمثلاً: "إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجح أن يكونا حرفي جر والاسم بعدهما مجروراً بهما نحو: ما تركنا الكتابة مذ أو منذ ساعتنا. وعلى هذا تجري أكثر القبائل العربية وتكاد تلتزمه وتوجبه.

وإذا كان الزمن بعدهما للماضي فالأرجح اعتبار (منذ) حرف جر والاسم بعدها مجرور، نحو: ما زرت الصديق منذ يومين. والعكس في (مذ) نحو: ما زرت الصديق مذ يومان"[1].

وهذا التنبيه يدلُّ على دقة الأشموني إذ لَمْ يذكر هذه المسألة الدقيقة الكثير من النحويين.

٢/٣/٢٦: معاني (رُبَّ):

قال: "تنبيه: بقي من الحروف رُبَّ وهي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً: فالأول كقوله ﷺ: «يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة». وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه. والثاني كقوله:

أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ * * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوانِ[2]"(١ملحق).

١/ النَّحو الوافي: ٢/٥٢٠.

٢/ البيت لرجل من أزد السراة في شرح التصريح: ٢/١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية: ص٢٢؛ والكتاب: ٢/٢٦٦، ٤/١١٥؛ وله أو لعمرو= =الجنبي في خزانة الأدب: ٢/٣٨١؛ والدرر: ١/١٧٣، ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني:

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَبَعـدَ مِـن وَعـن وَبـاءٍ زِيـدَ مَـا ** فَلَـم يَعُـق عَـن عَمَـلٍ قَـد عُلِمَـا

وَزِيـدَ بَعـدَ رُبَّ وَالكـافِ فَكَـفّ ** وَقَـد يَلِيهِمَـا وجَـرٌّ لَـم يُكَـفّ[٢]

فابن مالك في هذين البيتين لَمْ يذكر من معاني الحروف معنى (رُبَّ) ولَـمْ يذكر ذلك "لِما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائماً وقيل التقليل دائماً وعزى إلى الأكثرين، وقيل التكثير كثيراً والتقليل قليلاً، وقيل العكس"[٣].

٢/٣/٢٧: الجر بـ(رُبَّ) محذوفة بدون الفاء بل والواو:

قال: "تنبيه: قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله:

رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِه ** كُدتُ أَقضي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِه[٤]

١/٣٩٨؛ والمقاصد النحوية: ٣/٣٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ١/١٩؛ وأوضح المسالك: ٣/٥١؛ والجني الداني: ص٤٤١؛ والخصائص: ٢/٣٣٣؛ والدرر: ٤/١١٩؛ ورصف المباني: ص١٨٩؛ وشرح الأشموني: ٢/٢٩٨؛ وشرح المفصل: ٤/٤٨، ٩/١٢٦؛ والمقرب: ١/١٩٩؛ ومغني اللبيب: ١/١٣٥؛ وهمع الهوامع: ١/٥٤، ٢/٢٦؛ وفي البيت شاهدان: أولهما مجيء (رُبَّ) للتقليل فإن الشاعر أراد عيسى وآدم كما أراد القمر في البيت الذي يليه وهو:

وذي شامة في حر وجهه ** مجللة لا تنقضي بأوان

وثانيهما قوله: "لَمْ يلده" والأصل (لَمْ يلد) فسكن اللام للضرورة الشعرية فالتقى ساكنان فحرك الثاني بالفتح لأنه أخف.

١ملحق/ شرح الأشموني: ٢/٨٠٨.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٥٦.

٣/ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٨٠٨.

٤/ البيت لجميل بثينة في ديوانه: ص١٨٩؛ الأغاني: ٨/٩٤؛ أمالي القالي: ١/٢٤٦؛ خزانة= =الأدب: ١٠/٢٠؛ والدرر: ٤/٨٤، ١٩٩؛ وسمط اللآلئ: ص٥٥٧؛ شرح التصريح:

وهو نادر. وقال في التسهيل: تجر (رُبَّ) محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً، ومع التجرد أقل، ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أي كثير بالنسبة إلى بل"[1].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَحُذِفَت رُبَّ فَجرَّت بَعدَ بَل

وَالفَا وَبَعدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمل

إذ ذكر أنه يجوز أن تحذف (رُبَّ) مع إبقاء عملها وذلك مع الحروف (الواو، الفاء، بل) وفي هذا التنبيه ذكر الجر بـ(رُبَّ) محذوفة ولكن بدون الفاء وبل والواو، مثل قول الشاعر:

رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِه ** كُدتُ أَقضي الحيَاةَ مِنْ جَلَلِه

فحذفت (رُبَّ) وبقي عملها من غير أن يسبقها أحد الحروف الثلاثة وهي الفاء والواو وبل، وذلك شاذ. "وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً وبدونهن أقل"[2].

٢٣/٢؛ وشرح شواهد المغني: ٣٩٥/١، ٤٠٣؛ ومغني اللبيب: ص١٢١؛ والمقاصد النحوية: ٣٣٩/٣؛ وكتاب العين: ٤٠٥/٧؛ وبلا نسبة في الإنصاف: ٣٧٨/١؛ الجني الداني: ص٤٥٤، ٤٥٥؛ الخصائص: ٢٨٥/١، ١٥٠/٣؛ ورصف المباني: ص١٥٦؛ وسر صناعة الإعراب: ١٣٣/١؛ وشرح الأشموني: ٣٠٠/٢؛ وشرح ابن عقيل: ص٣٧٣؛ والشاهد فيه جر (دار) بـ(رُبَّ) وهي محذوفة من غير أن يتقدم الأحرف السابقة وهو نادر.

١/ شرح الأشموني: ٨١٣/٢.

٢/ مغني اللبيب: ١٣٦/١.

٢/٣/٢٨: الجر برُبَّ مضمرة مع الفاء والواو وبل:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق. وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق، لكن في (**الارتشاف**): وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رُبَّ، وأمَّا الواو فذهب الكوفيون والمبرِّد إلى أن الجر بها والصحيح أن الجر برُبَّ المضمرة وهو مذهب البصريين"[١].

هذا التنبيه يدلُّ على حرص الأشموني على جمع ما قاله النحاة في المسائل النحوية ثم يرجح الرأي الذي يراه صواباً وفي هذا التنبيه ذكر أن بعض النحاة ذكر أنه إذا حذفت (رُبَّ) فالجر بالواو فقط مثل:

وَلَيلٍ كَمَوجِ البَحرِ أَرخى سُدولَهُ ** عَلَيَّ بأَنواعِ الهُمومِ لِيَبتَلي[٢]

"زعم المبرِّد أن الجر بعد الواو بالواو نفسها، ولا يصح ذلك لأنَّ الواو أسوة الفاء وبل في إضمار (رُبَّ) بعدهما، ولأنها عاطفة لِما بعدها على ما قبلها والعاطف ليس بعامل"[٣].

وأرجح رأي البصريين لأنَّ ما ورد في معظم الكتب النحوية هو الجر برُبَّ محذوفة بعد الفاء وبل والواو، ولا مبرر لإفراد الواو دون ذلك لِما ذكر.

٢/٣/٢٩: الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاضطرار:

قال: "تنبيه: لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار، وقد

١/ شرح الأشموني: ٢/٨١٣.

٢/ البيت لامرئ القيس في ديوانه: ص١٥١؛ ومجالس ثعلب: ص٢٧٣؛ وشرح شذور الذهب: ص٣٢١؛ والمغني: ١/٤٠٠؛ وشرح التصريح: ٢/٢٢؛ والشاهد فيه قوله: (وليل) حيث حذفت منه (رُبَّ) وبقي عملها بعد الواو.

٣/ شرح التسهيل: ٣/٥٥.

يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله:

إن عمراً لا خَيْرَ فِي اليومَ عمرِو[1]

وقوله:

وليس إلى منها النُّزُولِ سَبيلُ[2]

**وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم نحو: ** اشتريته بوالله درهم"[3].

في هذا التنبيه إضافة لِما لَمْ يذكره ابن مالك وهو عدم جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره اختياراً، ويجوز الفصل بينهما اضطراراً بظرف وجار ومجرور مثل:

إنَّ عَمْراً لا خَيرَ في اليوم عمروٍ ** وإن عَمراً مخيِّرُ الأحزاب[4]

أراد لا خير اليوم في عمرو.

والثاني:

رُبَّ في الناس موسر كعديم ** وعديمٍ يُخالُ ذا إيسارِ[5]

١/ مجهول القائل وقد استشهد به الأشموني؛ والشاهد فيه قوله: "في اليوم عمر" حيث فصل الشاعر بين حرف المد ومجروره اضطراراً.

٢/ مجهول القائل، من شواهد الخصائص: ٣٩٥/٢، ١٠٧/٢؛ والمقرب: ص٤٢؛ والأشموني: ٢٣١/٢؛ والشاهد فيه قوله: "إلى منها النزول" فقد فصل الشاعر بالجار والمجرور اضطراراً.

٣/ شرح الأشموني: ٨١٧/٢.

٤/ البيت مجهول القائل، وفي التذييل والتكميل: ج٤، لوحة ٤٧؛ وفي الهمع: ٣٧/٢؛ والدرر: ٤٠/٢.

٥/ البيت مجهول القائل، التذييل والتكميل: ج٤، لوحة ٤٧، والهمع: ٣٧/٢؛ والدرر: ٤٠/٢؛ والشاهد فيه فصل (رُبَّ) من مجرورها بالجار والمجرور اضطراراً.

وهذا التنبيه يدلُّ على دقته إذ لَمْ يذكر ذلك عند كثير من النحاة.

٢/٣/٣٠: حذف تاء التأنيث جوازاً:

قال: "تنبيه: قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند من أمن اللبس كقوله:

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذِي وَعَدُوا[١]

أي: عدة الأمر، وقراءة بعضهم: ﴿لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾[٢]. أي: عدته. وجعل الفرَّاء منه: ﴿وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[٣]. ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[٤]. بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة أقام ولا في الغلبة غلب"[٥].

ورد في النظم حذف النون وهي نون المثنى والمجموع لأجل الإضافة مثل: مسلمو المنطقة، ومسلما المنطقة، وفي هذا التنبيه أضاف حذف التاء وأنه جائز على قلة حيث أمن اللبس ولذلك نبَّه إليه، ووردت في ذلك في قراءة "محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية (عُدة) كذلك إلاَّ أنه جعل مكان تاء التأنيث هاء ضمير غائب تعود على الخروج، واختلف في تخريجها فقيل: أصلها كقراءة

١/ البيت للفضل بن عباس في شرح التصريح: ٣٩٦/٢؛ وشرح شواهد الشافية: ص٦٤؛ ولسان العرب: مادة (غلب)، ٣٥١/١؛ والمقاصد النحوية: ٥٧٢/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٢٤١/٥؛ وأوضح المسالك: ٤٠٧/٤؛ والخصائص: ١٧١/٣؛ وشرح الأشموني: ٣٠٤/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب: ١٥٨/١؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٤٨٦؛ ولسان العرب: مادة (وعد)، ص٤٦٢، ومادة (خلط)، ٢٩٣/٧؛ والشاهد فيه قوله: "عد الأمر" حيث حذف التاء التي يعوض بها عن فاء المصدر.

٢/ سورة التوبة: الآية (٤٦).

٣/ سورة الروم: الآية (٣).

٤/ سورة الأنبياء: الآية (٧٣).

٥/ شرح الأشموني: ٨١٩/٢.

الجمهور بتاء التأنيث ولكنهم يحذفونها للإضافة كالتنوين"[1]. وجعل الفرَّاء من ذلك: ﴿وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾. ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾. والشاهد المذكور. وحذف التاء يعتبر قليلاً بل نادراً لذلك لَمْ يذكره ابن مالك وذكره الأشموني مِمَّا يدلُّ على دقته.

٢/٣/٣١: هل تصلح (أن) المخففة للمصدرية:

قال: "تنبيه: ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو: علمت ضربك زيداً، فالتقدير علمت أن قد ضربت زيداً، فأن مخففة لأنها واقعة بعد علم، والموضع غير صالح للمصدرية"[2].

في هذا التنبيه ذكر بأن موضع أن المخففة غير صالح للمصدرية، إذ لَمْ يعرف العرب وقوع إن المصدرية بنوعيها المخففة من الثقيلة والناصبة للمضارع مع صلتها. ولا يتحقق في هذا الموضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق بأن أو ما المصدريتين. ولذا نبَّه الأشموني لذلك لأنه لَمْ يذكره فهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك[3].

٢/٣/٣٢: تعدية صيغة التعجب بحرف جر معيَّن:

قال: "تنبيه: يجر ما تعلق بفعلي التعجب من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلاً نحو: ما أحب زيداً إلى عمرو، وإلاَّ فالباء إن كانا من مفهم علماً أو جهلاً نحو: ما أعرف زيداً بعمرو وما أجهل خالداً ببكر، وباللام إن كانا نحو: متعد غيره نحو: ما أضرب زيداً لعمرو، وإن كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى

١/ شرح الكافية الشافية: ١/٤٠٥.

٢/ شرح الأشموني: ٢/٨٩٣.

٣/ يُنظر، حاشية الصبان: ٢/٨٩٣.

به نحو: ما أغضبني على زيد. ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشراً صديقاً، ما أكسى زيداً للفقراء الثياب وما أظن عمراً لبشر صديقاً وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافاً للكوفيين"[1].

تحتاج صيغ التعجب أحياناً إلى معمولات بعدها، قد يكون هذا المعمول منصوباً أو مجروراً وقد يحتاج إلى صيغ أخرى كالحال والتمييز والاستثناء وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معيَّن، وذلك تبعاً لفعله الأصلي قبل التعجب، فيتعدى بـ(إلى) إن كان المجرور فاعلاً مثل: ما أحب زيداً إلى عمرو، وإن كان متعدياً بنفسه دالاً على علم أو جهل كانت تعديته بالباء نحو: ما أعرف زيداً لعمرو، وإن كان دالاً على معنى آخر فتعديته باللام نحو: ما أضرب زيداً لعمرو، وإن كان فعل التعجب متعدياً إلى اثنين عُدي لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به نحو: ما أكسى زيداً للفقراء الثياب وفي هذه المسألة رأي للبصريين وآخر للكوفيين ولَمْ يصرح برأي البصريين وذكر ذلك في التسهيل "إن البصريين يقدرون فعلاً -أو ما يشبهه- بنصب المفعول الثاني إن وجد وكذلك الثالث ويسترشدون في تقديره بفعل التعجب المذكور قبل..... والكوفيون لا يقدرون محذوفاً ولا يتأولون ويقولون: حقاً إن (أفعل) في التعجب لا ينصب إلاَّ مفعولاً واحداً لكنه في هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد"[2].

والرأي الأرجح هو رأي الكوفيين إذ لا تأويل فيه ولا تقدير.

٢/٣/٣٣: حذف من الجارة للمفضول عليه مع مجرورها:

قال: "تنبيه: أكثر ما تحذف من ومجرورها إذا كان أفعل خبراً كالآية، ويقل إذا كان حالاً كقوله:

١/ شرح الأشموني: ٢/٩٨٢.

٢/ النَّحو الوافي: ٣/٣٦٦.

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلاَ[1]

أي: دنوت أجمل من البدر، أو صفة كقوله:

تَروَّحِي أَجدَرُ أَنْ تَقيلِي ** غَدا بجَنبي بَارِدٍ ظَلِيلِ[2]

أي: تروحي وأتي مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه"[3].

من أحوال أفعل التفضيل، المجرد من أل والإضافة ومن أحكامه أن يتصل بـ(من) لفظاً أو تقديراً جارة للمفضل نحو: زيد أكرم من عمرو، وقد تحذف من ومجرورها للدلالة عليهما كما ورد في الآية القرآنية: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[4]. أي: وأعز منك نفرا"[5].

وهذا التنبيه من إضافاته لِما ذكره ابن مالك. فأكثر ما يكون الحذف مع الخبر وهو كثير في القرآن الكريم. وقد يحذف وهو غير خبر وذلك في حالة الصفة والحال، وهو ما نبَّه إليه الأشموني. وكعادته استشهد لذلك بأسلوب القلة والكثرة مِمَّا يدلُّ على اهتمامه بالسماع في ذلك.

١/ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ٢٩٠/٣؛ وشرح الأشموني: ٣٨٥/١؛ وشرح التصريح: ١٠٣/٢؛ وشرح ابن عقيل: ص٤٦٣؛ والمقاصد النحوية: ٥٠/٤؛ والشاهد فيه قوله: "أجملا" يريد أجمل منه، فحذف (من) مع المفضول عليه.

٢/ الرجز لأحيحة بن الجلاح في شرح التصريح: ١٠٣/٢؛ والمقاصد النحوية: ٣٦/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٢٩١/٣، ٣٩٠؛ وخزانة الأدب: ٥٧/٥؛ وشرح الأشموني: ٣٨٥/٢؛ والشاهد فيه قوله: "أجدر بك أن تقيلي" حيث حذف (من) الجارة للمفضول عليه مع مجرورها وأصل الكلام تروحي وائتي مكان أجدر من غيره بأن تقيلي به.

٣/ شرح الأشموني: ١٠١٣/٣.

٤/ سورة الكهف: الآية (٣٤).

٥/ شرح الأشموني: ١٠١٢/٣.

٢/٣/٣٤: حكم (من) مع أفعل التفضيل المعرف بأل:

قال: "تنبيه: قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فأمَّا قوله:

نَحنُ بغَرسِ الوَدِيِّ أَعلَمُنا ** مِنّا برَكضِ الجِيادِ في السَدَفِ[1]

وقوله:

وَلَستَ بالأَكثَرِ مِنهُم حَصىً[2]

١/ البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه: ص٢٣٦؛ ولسعد القرقرة في فصل المقال: ص٢١٠، ٢١١؛ ولسان العرب: مادة (سدف)، ١٤٧/٩؛ ولسعد أو لقيس بن الخطيم في شرح شواهد المغني: ٨٤٥/٢؛ والمقاصد النحوية: ٥٥/٤؛ وللأنصاري في لسان العرب: مادة (ودي)، ٣٨٦/١٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب: ٢١٩/٩؛ وشرح الأشموني: ٣٨٦/٢؛ والشاهد فيه قوله: "أعلمنا منا" حيث جمع الشاعر فيه بين الإضافة و(من) وقيل أن التقدير: أعلم منا، والمضاف إليه في نية المطروح كاللام في أرسلها العراك، يُنظر، المقاصد: ٧٥/٤.

٢/ البيت للأعشى في ديوانه: ص١٩٣؛ والاشتقاق: ص٦٥؛ وأوضح المسالك: ٢٩٥/٣؛ وخزانة الأدب: ١٨٥/١؛ ٤٠٠/٣، ٢٥٠/٨، ٢٥٤؛ والخصائص: ١٨٥/١، ٢٣٦/٣؛ وشرح التصريح: ١٠٤/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص٣٥١؛ وشرح شواهد المغني: ٩٠٢/٢؛ وشرح المفصل: ١٠٠/٦، ١٠٣؛ ولسان العرب: مادة (كثر)، ١٣٢/٥؛ ومادة (سدف)، ١٤٧/٩، ومادة (حصى)، ١٨٣/١٤؛ ومغني اللبيب: ٥٧٢/٢؛ والمقاصد النحوية: ٣٨/٤؛ ونوادر أبي زيد: ص٢٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللُّغة: ص٢٢؛ وخزانة الأدب: ١١/٢؛ وشرح الأشموني: ٣٨٦/٢؛ وشرح ابن عقيل: ص٤٦٥؛ وشرح المفصل: ٦/٣؛ والشاهد فيه قوله: "بالأكثر منهم" حيث يدلُّ ظاهره على الجمع المفضول عليه، والقياس أن تأتي (من) مع أفعل التفضيل المنكر وخرَّج العلماء هذا البيت على ثلاثة أوجه، الأول: أن (من) ليست متعلقة بأفعل التفضيل المذكور بل بأفعل منكر محذوف. والثاني: أن (أل) هذه زائدة. والثالث: أنها مع مجرورها متعلقان بـ(ليس) لِما فيه من معنى الفعل وهو النفي أو بمحذوف يقع حالاً من اسم (ليس) والتقدير: ولست حالة كونك من=

فمؤولان"[1].

في هذا التنبيه نبَّه إلى عدم اجتماع أفعل التفضيل المعرف بالألف واللام ومن الجارة، وأن ذلك ممتنع إلاَّ إذا اعتبرت (من) لبيان الجنس وأن ما ورد من ذلك فهو على سبيل التأويل وذلك لأنَّ النحاة لا يجيزون ذلك، ووصفه في التسهيل بأنه نادر "ولا تصاحب من المذكورة غير العاري إلاَّ وهو مضاف إلى غير معتد به أو ذو ألف ولام زائدتين، أو دال على عار متعلق به من"[2].

وبعض النحاة أجاز ذلك فـ"مِمَّن أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلاً بهذا البيت ونحوه، ومنعه الجمهور ولهم في تخريج البيت على مذهبهم ثلاثة توجيهات أشار الشارح بالعلاقة إلى اثنين منها، وهما الثاني والثالث، الأول: لا نسلم أن من في قوله (منهم) هي الجارة للمفضول، ولكنها تبعيضية وهي متعلقة بمحذوف يقع حالاً من اسم ليس، ولست بالأكثر هي حال كونك منهم، أي حال كونك بعضهم.

الثاني: بعد التسليم بأن (من) جارة للمفضول لا نسلم أن (أل) معرفة بل (أل) في قوله: (بالأكثر) زائدة والممنوع هو اقتران (من) بمدخول (أل) المعرفة.

الثالث: سلمنا أن (أل) معرفة، وأن (من) جارة للمفضول، ولكن لا نسلم أن (من) متعلقة بالأكثر المذكور في الكلام، ولكنها متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً يدلُّ عليه هذا، وتقدير الكلام على هذا: ولست بالأكثر أكثر منهم"[3].

=هؤلاء الناس بالأكثر حصى.

١/ شرح الأشموني: ٣/١٠١٤.

٢/ شرح التسهيل: ٢/٣٨٠.

٣/ شرح ابن عقيل: ٣/١٨٠.

وأرى أنه لا داعي للتأويل وأن ما ورد من ذلك فهو شاذ حتَّى لا نضطر إلى التأويل ويؤيد هذا الرأي ما ذكره صاحب النَّحو الوافي بعد أن ذكر بيت الأعشى "وأمَّا قول الأعشى فمؤول عندهم بتأويلات مختلفة منها، زيادة (أل) في لفظ (الأكثر)، ومنها أن الجار والمجرور متعلق بكلمة محذوفة تماثل المذكورة والأصل: (بالأكثر منهم)... ومنها أن من بمعنى (في) وكل هذه التأويلات مرفوضة لا يعرف عنها الشاعر (الأعشى) شيئاً فهي إمَّا لغة وإمَّا شاذة"[1].

٢/٣/٣٥: حكم الواو في الجملة الواقعة خبراً:

قال: "تنبيه: فهم من قوله:

فأعطَيَت مَا أُعطِيَتهُ خَبَرا

أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لَمْ يقل ما أعطيته حالاً"[2].

تربط الجملة الواقعة نعتاً بالضمير أو ما يقوم مقامه. وفي هذا التنبيه الذي يدلُّ على تعمق الأشموني ودقته، ذكر بأن الواو لا تصلح في هذا الموضع لتكون رابطاً، عكس الجملة الحالية والتي تصلح معها الواو، فالواو في الجملة النعتية "واو زائدة تلتصق بهذه الجملة لتقوى دلالتها على النص وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط"[3]. ومن أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[4]. وهذا التنبيه تعليق على ما قاله ابن مالك في مقارنته بين الجملة الوصفية والجملة الحالية وهو تنبيه على قول ابن مالك:

وَنَعَتُوا بجُملَةٍ مُنكراً ** فأعطَيَت مَا أُعطِيَتهُ خَبَرا

١/ النَّحو الوافي: ٤١٢/٣.

٢/ شرح الأشموني: ١٠٤١/٣.

٣/ النَّحو الوافي: ٤٧٩/٣.

٤/ سورة البقرة: الآية (٢١٦).

٢/٣/٣٦: حكم النعت إذا ولي (لا) أو (إمَّا):

قال: "تنبيه: قد يلي النعت لا أو إمَّا فيجب تكرراهما مقرونين بالواو نحو: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، ونحو: ائتني برجل إمَّا كريم وإمَّا شجاع"[١].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك. وذلك أنه إذا وقع قبل النعت المفرد (لا) النافية أو (إمَّا) فيجب تكرار هذين الحرفين مقترنين بواو العطف، كما ذكر وهذا التنبيه يؤكد سعة علم الأشموني إذ لَمْ يذكر هذا الكثير من النحويين ومن الذين أشاروا إليه صاحب النَّحو الوافي بقوله: "قد يقتضي المعنى أن يقع قبل النعت المفرد (لا) النافية أو (إمَّا) وعندئذ يجب تكرار هذين الحرفين مع اقترانهما بالواو العاطفة التي تعطف ما بعدها على النعت الذي قبلها نحو: زاملت أخاً لا غادراً ولا خائناً، تخير مصيفاً إمَّا ساحلياً أو جبلياً"[٢].

وورد ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ۝ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾[٣]. وتأتي (إمَّا ولا) في هذا الموضع لإفادة شك أو تنويع أو نحوهما فيجب تكرارهما مقرونين بالواو... وقيل لا يجب تكرار (لا) لأنها ليست في جواب[٤].

وأرى أنه يجب تكرارها لورودها في القرآن الكريم.

٢/٣/٣٧: حكم عطف النعوت المختلفة:

قال: "تنبيه: يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعاني على بعض نحو:

١/ شرح الأشموني: ٣/١٠٥٣.

٢/ النَّحو الوافي: ٣/٥٠٠.

٣/ سورة الواقعة: الآيتان (٤٣، ٤٤).

٤/ همع الهوامع: ٢/١٢٠.

مررت بزيد العالم والشجاع والكريم"[1].

يدلُّ هذا التنبيه على دقة الأشموني وحرصه الدقيق على ما لَمْ يتيسر للناظم ذكره، وذلك أن النعوت إذا اختلفت يجوز فيها العطف وأمَّا المتفقة فلا يلزم ذلك لئلا يعطف الشيء على نفسه "إنما يحسن العطف عند تباعد المعاني نحو: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾[2]. بخلاف ما إذا تقاربت نحو: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾[3]"[4].

٢/٣/٣٨: حكم اجتماع ألفاظ التوكيد بالعطف:

قال: "تنبيه: لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال: قام زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون، وأجازه بعضهم، وهو قول ابن الطراوة"[5].

ذكر في هذا التنبيه أنه إذا اجتمع لفظان من ألفاظ التوكيد المعنوي الأصلية أو الملحقة بها فلا يصح عطف لفظ على لفظ؛ لأنه حينئذ يخرج من باب التوكيد الذي يؤتى به لتقوية المعنى، وذلك لأنَّ جميع ألفاظ التوكيد "لا يصح أن يسبقها عاطف"[6].

وهنا ذكر الآراء ولكنه لَمْ يرجح أحدها وربما كان في قوله: "أجازه

١/ شرح الأشموني: ٣/١٠٥٣.

٢/ سورة الحديد: الآية (٣).

٣/ سورة الحشر: الآية (٢٤).

٤/ همع الهوامع: ٢/١٢٠.

٥/ شرح الأشموني: ٣/١٠٦١.

٦/ النَّحو الوافي: ٣/٥٢٠.

بعضهم، وهو قول ابن الطراوة" ما يدلُّ على ترجيحه للرأي الأول لأنه فصَّل فيه وهذا ما فهمته من تنبيهه، ومِمَّا يدلُّ على اهتمامه بجميع الآراء الواردة.

٢/٣/٣٩: حكم اقتران جملة التوكيد بالعطف:

قال: "تنبيه: الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، وكثيراً ما يقترن بعاطف نحو: ﴿كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ﴾[١] الآية. ونحو: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾[٢]. ونحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[٣] الآية. ويأتي بدونه نحو قوله ﷺ: «والله لأغزونَّ قريشاً». ثلاث مرات، ويجب الترك عند إيهام التعدد نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً، ولو قيل: ثم ضربت زيداً لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى والغرض أنه لَمْ يقع منك إلاَّ مرة واحدة"[٤].

مِمَّا يدلُّ على دقة الأشموني واهتمامه بالمعنى، تناوله اقتران الجملة في التوكيد بحرف العطف، إذ لا يقصد بذلك العطف الأصلي، ومِمَّا تجب ملاحظته أن العاطف هنا مهمل، لا يعطف مطلقاً، فهو صوري أي: في صورة العاطف وشكله الظاهر دون حقيقته[٥].

وأمَّا إن كان هناك لبس مع العطف بأن فهم منه التكرار مرة بعد مرة فيجب ترك العطف لأنَّ الهدف من التوكيد هو تقوية المعنى بالتكرار، وليس تكرار الجملة، وهنا نبَّه الأشموني لهذا الفرق الدقيق بين العطف الأصلي والعطف الصوري، ومِمَّا ورد في ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ

١/ سورة النبأ: الآية (٥).

٢/ سورة القيامة: الآية (٣٤).

٣/ سورة الانفطار: الآية (١٧).

٤/ شرح الأشموني: ١٠٦٧/٣.

٥/ النَّحو الوافي: ٥٣٦/٣.

كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۞ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[2]. فالعطف ليس على حقيقته، وذلك ما صرح به علماء المعاني. ولأنَّ الحرف لو كان عاطفاً حقيقياً كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد[3].

٢/٣/٤٠: مذاهب النحاة في (حتَّى) (أم) و(لكن):

قال: "تنبيه: اختلف في ثلاثة أحرف مِمَّا ذكره هنا وهي: حتَّى وأم ولكن، أمَّا حتَّى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار، وأمَّا أم فذكر النحاس فيها خلافاً وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة، فإذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية، وأمَّا لكن فمذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال، أحدها أنها لا تكون عاطفة إلاَّ إذا لَمْ تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين. والثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلاَّ بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور، قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنها عاطفة ولَمَّا مثلا للعطف بها مثلاه بالواو. والثالث أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان. وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لِما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد. ووافق الناظم هنا الأكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقاً ليونس"[4].

١/ سورة النبأ: الآيتان (٤، ٥).

٢/ سورة الانفطار: الآيتان (١٧، ١٨).

٣/ حاشية الصبان: ٣/١٠٦٨.

٤/ شرح الأشموني: ٣/١٠٨١.

في هذا التنبيه ذكر اختلاف العلماء في ثلاثة من حروف العطف وهي: حتَّى، أم، لكن، فهذه الأحرف مختلف فيها، وهذا الاختلاف يدلُّ على اهتمام الأشموني بالآراء النحوية كما ورد ذلك من قبل كثيراً، وذكر هذه المذاهب في تنبيهه، فحتى العطف بها قليل والكوفيون ينكرونه ويجعلونها ابتدائية مثل: جاء القوم حتَّى زيد، وما بعدها على إضمار عامل...، وأمَّا (لكن) عاطفة خلافاً ليونس "فإنها -عنده- مخففة من الثقيلة، ومعناها الاستدراك، وما بعدها معمول بمحذوف يدلُّ عليه المذكور قبلها، وإذا ذكر معها الواو فالعطف بالواو لا بها"[1].

أمَّا (أم) فيرون أنها للاستفهام وليست للعطف وكل هذه الآراء تدل على اهتمام الأشموني بما يقوله العلماء. ثم ذكر في نهاية التنبيه أن ابن مالك هنا وافق الأكثرين ولكنه في كتاب (**التسهيل**) وافق يونس فقال: "وليس منها لكن وفاقاً ليونس"[2].

فذكر آراء العلماء بأسلوب دقيق.

٢/٣/٤١: النسبة في استخدام الواو للمعية والتأخر والتقدم:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل: وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة"[3].

هذا التنبيه توضيح لقول ابن مالك:

فَاعطِف بوَاوٍ سَابقاً أو لاَحِقاً ** في الحُكمِ أو مُصَاحِباً مُوافِقَا

١/ أوضح المسالك: ٣/٣٤٥.

٢/ يُنظر، التسهيل: ٣/٢٠٢.

٣/ شرح الأشموني: ٣/١٠٨٣.

فالواو لمطلق الجمع والاشتراك في المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه، وفي هذا التنبيه أن استعمالها في المعية أكثر فهو محتمل للمعية احتمالاً راجحاً والتأخر احتمالاً متوسطاً والتقدم احتمالاً قليلاً، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيد وعمرو معه وقام زيد وعمرو بعده وقام زيد وعمرو قبله، فتوفر عمرو في اللفظ وهو متقدم في المعنى[1].

وهذا التنبيه من إضافاته لِما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى.

١/ يُنظر، التسهيل: ٣/٢٠٦.

البَابُ الثَّالِثُ

تنبيهات الصَّرف

الفَصْلُ الأَوَّلُ

تنبيهات الأسماء

الفَصْلُ الثَّانِي

تنبيهات الأفعال

الفصل الأول

تنبيهات الأسماء

٣/١/١: قيام جمع القلة مكان جمع الكثرة مجازاً:

قال: "تنبيه: وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأويله بجماعة وإن كان الأفصح وافرات لأنَّ هبات جمع قلة والأفصح في جمع القلة مِمَّا لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقاً المطابقة نحو: الأجزاع انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والأفصح في جمع الكثرة مِمَّا لا يعقل الإفراد نحو: الجذوع انكسرت ومنكسرة"[١].

والأفصح هبات وافرات فهو تعليق على الأفصح والفصيح مِمَّا يدلُّ على اهتمامه ودقته وذلك أن جمع القلة لما لا يعقل يكون مطابقاً نحو: الأجزاع منكسرات فكان من المفترض أن يقول هبات وافرات وذكر له الصبان تعليلاً وهو أن المقام مقام دعاء فجاز أن يحل جمع القلة مكان جمع الكثرة.

٣/١/٢: إطلاق المصدر وإرادة المفعول:

قال: "تنبيه: اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق"[٢].

هذه المسألة الصرفية هي من الاستعمالات المعروفة في كلام العرب، كما أنها من المسائل المشهورة عند علماء العربية. فاستعمال المصدر مراداً به اسم المفعول استعمال فصيح، لوروده في أفصح الكلام، وهو كلام الله تعالى في نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ...﴾[٣]. ولا أظنّ أن أحداً يماري في أن (خلق) في هذه الآية الكريمة بمعنى المخلوق.

١/ شرح الأشموني: ١/٣٤.

٢/ المرجع السابق: ١/٣٨.

٣/ سورة لقمان: الآية (١١).

ومن المعروف أن (اللفظ) الذي يَرِدُ في تعريف الكلام عند النحاة، ويكثرون من استعماله، مصدر أريد به اسم المفعول، كما نبَّه إلى ذلك الأشموني هنا. ولكنه اكتفى بمجرد التنبيه دون الشرح والتوضيح، ولَمْ يبين أن قياس المصدر أن يشمل كل ملفوظ هنا؛ إلاَّ أن النحاة خصوه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية دون سائر الملفوظات باللسان أو غيره. وكان هذا التخصيص بعد نقله من المعنى المصدري إلى معنى اسم المفعول (وتلخص من هذا أن النحاة تصرفوا فيه تصرفين: وهما النقل والتخصيص)[1].

وكذلك لَمْ يبين الأشموني الفرق بين اللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى المخلوق الذي شبهه به، ويبدو بيان هذا الفرق مهماً عند النحاة، لأنَّ استعمال المصدر أياً كان بمعنى اسم المفعول، وإن كان كثيراً في كلام العرب لا يعدو أن يكون مجازاً لغوياً، ولا يجيز العلماء استعمال المجاز في الحدود، أي التعريفات لأنَّ التعريف يُراد به كشف حقيقة الشيء وبيان معناه وتحديد المراد به، واستعمال المجاز اللُّغوي فيه ينافي هذا الغرض وهذا خلاصة ما يراه النحاة في هذا الموضع[2].

٣/١/٣: هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم؟:

قال: "تنبيه: أجاز الكوفيون أن يجمع طلحة هذا الجمع"[3].

هذا التنبيه البسيط ذكر فيه جواز أن يجمع طلحة على طلحات، أي إن كان الاسم علماً لمذكر عاقل ولكنه مشتمل على تاء التأنيث الزائدة مثل حمزة،

١/ شرح الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الجرجاوي الشافعي: ط٢، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧-١٩٥٥، ص١١.

٢/ حاشية الشيخ العطار على شرح الأزهرية السابق بهامشه: ص٩.

٣/ شرح الأشموني: ١/١٣١.

جمعة، طلحة...الخ فإنه لا يجمع هذا الجمع، ولكن خالف الكوفيون هذه القاعدة وجمعوه جمع مذكر سالماً بعد حذف التاء "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي في آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون- وذلك نحو: طلحة وطلحون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، إلاَّ أنه يفتح اللام فيقول الطَلَحُون- بالفتح- كما قالوا (أَرَضُون) حملاً على أرَضَات وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز"[1].

فالأشموني هنا ذكر رأي الكوفيين ورجحه ويبدو أن رأي البصريين أرجح للتضاد في العلامات (الواو والنون) أي أن في الواحد علامة التأنيث، والواو والنون علامة التذكير. وهذا الرأي يكون مسايراً للأعم والأفصح ولا يكون فيه لبس.

٣/١/٤: جمع ما حذفت فاؤه أو لامه جمع مذكر سالم:

قال: "تنبيه: يستثنى مِمَّا فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث نحو: عِدة أو من لامه نحو: ثبة فإنه يجوز جمعه هذا الجمع"[2].

من شروط العلم الذي يجمع جمع مؤنث سالماً أن يكون خالياً من تاء التأنيث الزائدة- خلافاً للكوفيين- أي لا تكون عوضاً عن فاء الكلمة أو عن لام الكلمة مثل عِدة أصلها وعد حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث وكسرت العين وثبة أصلها ثبو حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث فالتي تكون عوضاً فلا يجمع بين العوض والمعوض عنه (فإن كانت عوضاً عن أصل وجعل اللفظ اسماً لمسمى أي صار علماً فإنه يجمع قياساً بعد حذفها)[3]. فتقول في عِدة عِدُون

١/ الإنصاف: ٣٤/١.

٢/ شرح الأشموني: ١٣١/١.

٣/ النَّحو الوافي: ١٤٠/١.

لجمع المذكر السالم وهذا هو رأي الجمهور ومنعه المبرِّد وأوجب جمعه على نحو: عدات[1]. والأشموني هنا يؤيد رأي الجمهور.

٣/١/٥: قيام التصغير مقام الصفة:

قال: "تنبيه: يقوم مقام الصفة التصغير فنحو: رجل يقال فيه رجيلون"[2].

قام التصغير مقام الصفة لدلالته على التحقير فصح أن يجمع رُجيل تصغير كلمة "رجل" على رجيلون. أمَّا إن كان علماً فلا يجوز أن نقول رجل رجلون فإذا صغر خرج من العلمية إلى الوصف لدلالته على التحقير.

٣/١/٦: أنواع الجموع بحسب حركة فاء الكلمة:

قال: "تنبيه: ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو: سنين، وما كان مكسور الفاء لَمْ يغير في الجمع على الأفصح نحو: مئين وحكي مئون وسنون وعزون بالضم، وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان: الكسر والضم، نحو: ثبين وقلين"[3].

هذا التنبيه فيه إشارة إلى أنواع الجموع بحسب حركة فاء الكلمة وهذه ملاحظة دقيقة لذلك نبَّه إليها، فالمفرد من هذا الباب إن كان مكسور الفاء لَمْ يتغير في الجمع، أمَّا إن كان مضمومها فيكسر ويضم وذلك في كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوض عنها هاء التأنيث وهو من جموع التكسير ولكنها أجريت مجرى الصحيح في الإعراب تعويضاً عن المحذوف[4].

١/ يُنظر، حاشية الصبان: ١/١٣.

٢/ شرح الأشموني: ١/١٣١.

٣/ المرجع السابق: ١/١٣٨.

٤/ شرح ابن الناظم: ص٢٦.

هذا النوع من الجموع ملحق بجمع المذكر السالم سماعاً إذ لا مذكر له مثل سنة.

٣/١/٧: إطلاق الجمع مجازاً على اسم الإشارة (الألي):

قال: "تنبيه: من المعلوم أن الألي اسم جمع لا جمع فإطلاق الجمع عليه مجاز، وأمَّا الذين فإنه خاص بالعقلاء، والذي عام في العاقل وغيره، فهما كالعالم والعالمين"[١].

هذا التنبيه ذكر فيه شيئين: الأول إشارة إلى قول ابن مالك:

جَمعُ الَّذِى الأُلَى الَّذِينَ مُطلَقَا

وبعضُهُم بِالوَاوِ رَفعاً نَطقَا

فـ(الألي) اسم جمع- وهو ما دل على أكثر من اثنين وليس له مفرد من لفظه فإطلاقه من باب المجاز وليس الحقيقة وهذا يدلُّ على أنه معني بإظهار ثقافته اللغوية العالية وتمكنه العلمي.

ثم ذكر أنَّ الذين مفرده ليس بعلم ولا صفة لذلك لَمْ يجر على سنن الجموع. ولا يكفي في كونه على سننها دعوى تخصيص الذي للعاقل ولا تغليبه على غيره ولا حاجة في إثبات المخالفة أن شأن الجمع أن يكون واحده أعم من نفسه[٢].

أي أن الجمع أخص من المفرد لاختصاصه بالعقلاء والمفرد عام.

١/ شرح الأشموني: ٢٣٣/١.

٢/ شرح التصريح: ١٣٢/١.

٣/١/٨: اسم الفاعل من كاد وكرُب:

قال: "تنبيه: أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب وأنشدوا على الأول قوله:

أَموتُ أَسىً يَومَ الرِجامِ وَإِنَّني ** يَقينًا لرَهنٌ بالَّذي أَنا كائِدُ[١]

وعلى الثاني قوله:

أَبُنَيَّ إِنَّ أَباكَ كارِبُ يَومِهِ ** فَإِذا دُعيتَ إِلى العَظائِمِ فَاِعجَلِ[٢]

والصواب أن الذي في البيت كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله، إذ

١/ البيت لكثيرة عزة في ديوانه: ص٣٢٠؛ وتخليص الشواهد: ص٣٣٦؛ والدرر: ١٣٨/٢؛ وشرح التصريح: ٢٠٨/١؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٨٢٤؛ والمقاصد النحوية: ١٩٨/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣١٨/١؛ وشرح الأشموني: ١٣١/١؛ وشرح ابن عقيل: ص١٧١. والشاهد فيه "أنا كائد" حيث استخدم الشاعر اسم الفاعل من كاد الذي هو من أفعال المقاربة، وهو فعل جامد لا يكون منه إلاَّ الفعل المضارع. وقيل الرواية: "ما أنا كابد من المكابدة ولا شاهد فيه".

٢/ البيت لعبد قيس بن خفاف في الأصمعيات: ص٢٢٩؛ والحماسة الشجرية: ٤٦٩/١؛ وسمط اللآلي: ص ٩٣٧؛ وشرح اختيارات المفضل: ص١٥٥٥؛ وشرح التصريح: ٢٠٨/١؛ شرح شواهد المغنى: ٢٧١/١؛ ولسان العرب: ٢٧١/١، مادة (كرب)، والمقاصد النحوية: ٢٠٢/٢؛ ونوادر أبي زيد: ص١١٤؛ ولعبد الله بن خفاف في تخليص الشواهد: ص٣٣٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣١٩/١؛ وجمهر اللُّغة: ٣٢٨؛ وشرح الأشموني: ١٣١/١؛ والشاهد فيه قوله كارب يومه حيث زعم جماعة من النحاة أن "كارب" اسم فاعل من كرب الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وعليه بإضافة كارب إلى يومه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه وقال جمهور النحاة أن "كارب" اسم فاعل من "كرب" التامة وفاعله هو يومه فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله.

القياس مكابد، قال ابن سيد: كابد مكابدة وكباداً قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب، وإن كارباً في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم: كرب الشتاء أي قرب كما جزم به الجوهري وغيره"[1].

أفعال المقاربة جامدة لا تتصرف فهي ملازمة لصيغة الماضي إلاَّ كاد يكاد وأوشك يوشك وطفق يطفق وجعل يجعل، واستعمل اسم الفاعل منها في ثلاثة وهي: كاد وكرب وأوشك، فـ(كاد) ذكرها الناظم وعليها شاهد كثير عزة إذ ذكر استعمال كائد اسم فاعل من (كاد) على هذه الرواية وأما على الرواية التي صوَّبها الأشموني في التنبيه (كابد) بالباء من المكابدة فلا شاهد فيه وهذه الرواية اعتمد عليها ابن السكيت في شرح ديوان كثير عزة[2].

وأمَّا (كرب) فقالها جماعة وأنشدوا الشاهد (كارب يومه) فاستعمال اسم الفاعل من (كرب) الناقصة زعم من بعض النحاة، غير أن الجوهري وتبعه بعض النحاة ومنهم المؤلف ذهبوا إلى أنها (كرب) التامة لا الناقصة وعليه فلا شاهد في البيت لأنَّ كرب التامة لا تحتاج إلى اسم وخبر وإنما تحتاج إلى فاعل فهو اسم فاعل مضاف إلى فاعله في الشاهد المذكور (كارب يومه).

ثم أشار في هذا التنبيه إلى أن اسم الفاعل من كابد غير جارٍ على فعله. إذ فعل المكابدة هو (كابد) مثل قاتل وشارك، واسم الفاعل هو (مكابد) مثل: مقاتل، لهذا كان كابد غير جارٍ على قياس الفعل المستعمل[3].

فهذا التنبيه يدلُّ على دقة الأشموني وأنه أختار فيه ما هو صواب لتبقى

١/ شرح الأشموني: ١/٤٠٩.

٢/ يُنظر، أوضح المسالك: ١/٣٠٦.

٣/ المرجع السابق: ١/٣٠٨.

القاعدة المتفق عليها أن أفعال المقاربة هي أفعال ناقصة وما ورد منها على صيغة اسم الفاعل فلا دليل عليه بل الدليل ما ذكرناه. كما يبين لنا هذا التنبيه اهتمام الأشموني بما ورد في الدواوين من أصل صحيح.

٣/١/٩: فَعِل ومصدره فَعْل لما أفهم عمل بالفم:

قال: "تنبيه: اشترط في التسهيل لكون فَعْل قياساً في مصدر فَعِل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفم كالمثالين الأخيرين، ولَمْ يشترط ذلك سيبويه والأخفش بل أطلقا كما هنا"[١].

هذا التنبيه يوضح دقة الأشموني إذ ذكر أن (فعِل) المكسور العين قياس مصدره فعْلاً مثل فِهم فهماً، نهم نهماً وذكر من إضافات ابن مالك من كتبه الأخرى والمقيس في المتعدي من فعَل مطلقاً ومن فعِل المفهم عملاً بالفم (فعْل)[٢]. وهذه ملاحظة دقيقة منه لَمْ يذكرها الكثيرون ثم ذكر أنه قيد ما بذلك ولكن سيبويه ذكرها مطلقة وأمَّا فعِل يفعَل ومصدره والاسم فنحو: لحِسَه يلحَسَه لحْساً وهو لاحس ولقمه يلقَمه لقماً فهو لاقم وشرِبَه يَشرَبه شَرْباً وهو شارب ومَلِجهَ يَمْلجه ملجاً فهو مالج[٣][٤]. فسيبويه لَمْ يذكر الفهم عملاً بالفم ولكن أمثلته التي أوردها تدل على ذلك.

٣/١/١٠: تعدد المصادر مع بعض الأوزان:

قال: "تنبيه: قد يجتمع فعيل وفعال نحو: نعب الغراب نعيباً ونعاباً. ونعق الراعي نعيقاً ونعاقاً وأزت القدر أزيزاً وأزازاً. وقد ينفرد فعيل نحو: صهل الفرس

١/ شرح الأشموني: ٢/٩٢٢.

٢/ شرح التسهيل: ٣/٣٢٥.

٣/ الملج: بالجيم الرضاع وتناول الشيء، وتناول الثدي بأدنى الفم.

٤/ كتاب سيبويه: ٤/٥.

صهيلاً وصخد الصرد صخيداً[1]. وقد ينفرد فعال نحو: بغم الظبي بغاماً[2]. وضبح الثعلب ضباحاً[3] كما انفرد الأول في السير والثاني في الداء"[4].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، إذ ذكر أن وزن فُعال يختص بالصوت والداء وأن وزن فعيل يختص بالسير والصوت يقول ابن مالك:

لِلدَّا فَعَالٌ أو لِصَوتٍ وَشمَل ** سَيراً وَصَوتاً الفَعِيلُ كَصَهل[5]

أما ما ذكره في هذا التنبيه أن وزن فعال وفعيل يأتي لمصدر واحد دالاً على الصوت مثل: أزت القدر أزيزاً وأزازاً ثم أضاف أيضاً أن وزن فعال ينفرد بالصوت مثل بغم بُغام وأنفرد أيضاً بالداء مثل: زُكام، صُداع؛ سُعال؛ رُعاف.

وتنفرد فعيل إضافة إلى الصوت في أنها مقيسة فيما دلَّ على سير مثل: ذَميل؛ رحيل؛ دبيب[6].

٣/١/١١: مصدر ما دلَّ على حرفة أو ولاية (فِعالة):

قال: "تنبيه: يستثنى أيضاً منه ما دل على حرفة أو ولاية فإن الغالب في

١/ الصرد: طائر أبلق أبيض البطن أخضر الظهر ضخم الرأس والمنقار. له مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير وجمعه صردان بكسر الصاد وسكون الراء، وصخيده: صوته وصياحه.

٢/ بغمت الظبية فهي بغوم صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون صوتها.

٣/ ضبحت الخيل ضبحاً وضباحاً أسمعت من أفواهها صوتاً ليس بالصهيل والحمحمة، والضبح صوت أنفاسها عند العدو. وضبحت الأرنب والثعلب والبوم والصدى صوتت.

٤/ شرح الأشموني: ٢/٩٢٤.

٥/ ألفية ابن مالك: ٢٤.

٦/ يُنظر، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات: لصالح سليم الفاخري، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية١٩٩٦، ص١٧٨.

مصدره فِعالة نحو: تجر تجارة، وخاط خياطة، وسفر بينهم سفارة، وأمر إمـــارة، وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع"[1].

فعَل اللازم بفتح العين يطرد في مصدره فعُول واستثنى ابن مالك منه خمسة هي: ما دل على الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير ولَمْ يـــذكر الحرفـــة والولاية ويكونان على وزن فِعالة مثل: تجر تجارة ، سفر سفارة، وكتب كتابة، وهو ما نبَّه إليه هنا، ويرى الصبان أنه مثل بـــ(خاط: خياطة) وهو فعل متعـــدٍّ وهذا الوزن خاص باللازم كما ذكر ولكن إن رجع الضمير في (منه) إلى فَعَـــلَ المفتوح العين الأعم من اللازم والمتعدي فيصح كلامه[2]. ومِمَّا يؤيـــد اهتمامـــه بالقياس ما ذكره ابن عصفور أن هذا الوزن (فِعالة) مقيس في الولاية والصـــناعة نحو: الإمارة والخلافة والخياطة والتجارة[3]. ولَمْ يذكر ما جاء منه مكسور العين إذ إن "إتيانها لفعِل بالكسر اللازم في الحرفة والولاية فنادر كـــــ(ولي) علـــيهم ولاية"[4].

٣/١/١٢: قياس المصدر من الماضي الثلاثي اللازم المضموم:

قال: "تنبيه: ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفُعْل كالحسُنْ قياس في مصدر فعُل بضم العين كحسُن وهو خلاف ما قاله سيبويه"[5].

ذكر في هذا التنبيه آراء للزجاج وابن عصفور وسيبويه ولكنه لَمْ يـــرجح رأياً من الآراء. إذ ذكر الزجاج وابن عصفور قياسية المصدر من الماضي الثلاثـــي

١/ شرح الأشموني: ٢/٩٢٤.

٢/ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٩٢٤.

٣/ المقرب لابن عصفور: ٥٠٥.

٤/ حاشية الخضري: ٢/٥٥٢.

٥/ شرح الأشموني: ٢/٩٢٥.

اللازم والمضموم العين: فعُل؛ فُعْلا كـ(حسُن- حُسنا) وأمَّا سيبويه بقوله: ما كان حُسناً أو قُبحاً فإنه مِمَّا يبنى فعله على فعُل يفعُل ويكون المصدر فِعالاً وفُعالة وفعلا وذلك قولك قبحُ يقبحُ قباحة وبعضهم قُباحة وبعضهم قبوحة فبناه على فعوله كما بناه على فعالة: وسُم يوسُم وسامة.[1]. فأبنية مصادر الثلاثي من هذا النوع بابه النقل لا القياس.

٣/١/١٣: قياسية فعللة وفعلان:

قال: "تنبيه: يجوز في المضاعف من فعلال نحو: الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره وليس في العربية فعلال بالفتح إلاَّ في المضاعف والكسر هو الأصل. وإنما فتح تشبيهاً بالتفعال كما جاء في التفعال التبيان والتلقاء بالكسر. والتفعال كلمة بالفتح إلاَّ هذين، على أنها عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر. وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم. وكذلك القعقاع بالفتح الذي يتقعقع وبالكسر المصدر والوسواس بالفتح اسم لِما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر. وأجاز قوم أن يكونا مصدرين"[2].

يأتي مصدر فعلل على فعلال كـ(دحرج دحراجاً) وسرهف سرهافاً، وفي هذا التنبيه إشارة إلى المضعف من مصادر هذه الأفعال الرباعية، فالمقيس المطرد فيه عند الجمهور هو فعللة وأمَّا فعلال فسماعي وهو المشار إليه في هذا التنبيه، فالأكثر في هذا النوع كون المفتوح اسم فاعل كما جاء في قوله تعالى:﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾[3]. أي الموسوس، ثم نبَّه إلى أنه ليس في العربية فعلال بالفتح

١/ الكتاب لسيبويه: ٢٨/٤.

٢/ شرح الأشموني: ٩٢٨/٣.

٣/ سورة الناس: الآية (٤).

إلاَّ في المضاعف والأصل فيه الكسر كما إنه ليس فيها تِفعال مصدراً إلاَّ تلقـــاء وتبيان وماعداهما بالفتح فهما ليسا بمصدرين بل بمنزلة اسم المصدر[1].

ويرى بعضهم أن الوزنين مقيسان وقد ذكر الناظم الراجح فقال:

فِعلاَلٌ أو فَعلَلَةٌ لِفَعللاَ ** وَاجعَل مَقِيساً ثَانِياً لاَ أوَّلاَ[2]

وأرجح أن الوزنين مقيسان لورودهما.[3].

٣/١/١٤: مجيء المصدر على زنة اسم المفعول:

قال: "تنبيه: يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلاً نحو: جلد جلداً ومجلوداً وقوله:

لَم يَترُكوا لِعِظامِهِ لَحماً ** وَلا لِفُؤادِهِ مَعقولا[4]

وفي غيره كثيراً ومنه قوله:

وعلمُ بيانِ المرءِ عندَ الْمُجَرَّبِ[5]

١/ النَّحو الوافي: ٣/٢٠٠.

٢/ ألفية ابن مالك: ٦٥.

٣/ يُنظر، شرح الشافية مرضي: ١/١٧٨؛ والأصول في النَّحو لابـــن ســـراج: ١/٤١/١٦٢؛ والمقتضب: ٣/٦٨، ٤/٢٦٩.

٤/ البيت للراعي النميري في ديوانه: ص٢٣٦؛ وسمط اللالىء: ص٢٦٦؛ وبلا نسبة في شـــرح الأشموني: ٢/٣٥١؛ والشاهد في قوله: "معقولا" حيث جاء المصدر على زنة اسم المفعول من الثلاثي وهو قليل ومن غير الثلاثي كثير.

٥/ تمامه:

وقد دفنتمونا مرة بعد مرة ** وعلم بيان المرء عند المجرب

فهو بلا نسبة في شرح الأشموني: ٢/٣٥١؛ والشاهد فيه قوله "المجرب" حيث جاء المصدر على زنة اسم المفعول وهذا من غير الثلاثي كثير.

أي عند التجربة وقوله:

أُقاتِلُ حَتّى لا أَرى لي مُقاتَلاً[1]

أي قتالاً وقوله:

أَظلوم إنَّ مُصابَكُم رَجُلاً

أَهدى السَلامَ تَحيَّةً ظُلْمُ[2]

أي إصابتكم وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل نحو: فلج فالجاً.

١/ تمامه:

أُقاتِلُ حَتِّى لا أَرَى لي مُقاتِلاً ** وأَنْجُو إذا غُمَّ الجبانُ مِنَ الكَرْبِ

البيت لكعب ابن مالك في ديوانه: ص١٨٤؛ ولسان العرب: ٤٩/١١ "قتل" ولواله مالك بن أبي كعب في حماسة البحتري: ص٤٢؛ وشرح المفصل: ٥٥/٦؛ والكتاب: ٩٦/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٢٩١/١؛ وأمالي ابن الحاجب: ص٣٧٥؛ والخصائص: ٣٠٤/٢-٣٦٧/١؛ وشرح الأشموني: ٣٥١/٢؛ والمحتسب: ٦٤/٢؛ والمقتضب: ٧٥/١ والشاهد فيه قوله مقاتلاً وهو مصدر ميمي أو اسم مكان للقتال وكلاهما يأتي بوزن واحد.

٢/ البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه: ص٩١؛ والاشتقاق: ص٩٩-١٥١؛ والأغاني: ٢٢٥/٩؛ وخزانة الأدب: ٤٥٤/١؛ والدرر: ٢٥٨/٥؛ ومعجم ما استعجم: ص٥٠٤؛ وللعرجي في ديوانه: ص١٩٣؛ ودرة الغواص: ص٩٦؛ وشرح التصريح: ٦٤/٢؛ وشرح شواهد المغنى: ٨٩٢/٢؛ والمقاصد النحوية: ٥٠٢/٣؛ ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه: ص٦٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٢٢٦/٦؛ وأوضح المسالك: ٢١٠/٣؛ وشرح الأشموني: ٣٣٦/٢؛ وشرح شذور الذهب: ص٥٢٧؛ وشرح عمدة الحافظ: ص٧٣١؛ ومجالس ثعلب: ص٢٧٠؛ ومراتب النحويين: ص١٢٧؛ وهمع الهوامع:٩٤/٢؛ والشاهد فيه قوله مصابكم رجلا حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميمياً فقد أضاف "مصاب" إلى فاعله وهو كاف في الخطاب ثم نصب مفعوله وهو قوله "رجلاً" وكأنه قال: إن أصابتكم رجلاً.

وقوله:

كفى بالنأي من أسماءَ كافٍ[1]

أي كفاية ونحو: ﴿فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾[2]. أي: بالطغيان. ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ﴾[3]. أي: بقاء"[4].

هذا التنبيه يشير إلى أن بعض مصادر غير الثلاثي سماعية وهي مخالفة للقياس؛ فيجيء المصدر على وزن مفعول نحو: جَلَدَ جَلْدا ومجلوداً، وأحياناً لا يكون بمعنى المصدر بل كونه اسم مفعول أظهر ذلك في الشاهد الذي ذكر منه مقاتلاً بمعنى قتال، وقد يأتي اسم الفاعل أيضاً مصدراً وأشار إليه صاحب المصباح بقولهم قم قائماً أي قياماً.

وفي التنبيه إشارة إلى مفهوم القلة والكثرة وهذا ما ذكرناه سابقاً إذ ذكر أنَّ مجيء المصدر على زنة اسم المفعول قليل وفي غيره كثيرٌ وذكره للشواهد يؤكد أنه يرجح هذا الرأي الذي لَمْ يذكره الكثير من الصرفيين وخالف سيبويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان في قولهم دع معسوره إلى ميسوره.

٣/١/١٥: صيغة المرة والهيئة لِمَا كان على وزن فعلة:

قال: "تنبيه: محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فَعْلة بالفتح نحو:

١/ الشاهد لبشر بن أبي حزم وهو من شواهد المقتضب: ٢٢/٤؛ والخصائص: ٢٦٨/٢؛ وابن يعيش: ٥١/٦-١٠٣/١٠؛ والشاهد فيه قوله: "كاف" حيث جاء المصدر على لفظ اسم الفاعل والمراد كفاية.

٢/ سورة الحاقة: الآية (٥).

٣/ سورة الحاقة: الآية (٨).

٤/ شرح الأشموني: ٩٣٠/٢.

رحمة أو فِعلة بالكسر نحو: ذربة، فإن كان كذلك فلا يدلُّ على المرة أو الهيئة إلاَّ بقرينة أو بوصف نحو: رحمة واحدة وذربة عظيمة"[1].

ذكر ابن مالك أن فَعْلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة فإن كان بناء المصدر العام عليها فيدل على المرة منه بالوصف وعلى الهيئة بالصفة التي تدل على ما يراد منه الهيئة كـ(نشد الضالة نشدة عظيمة)[2].

٣/١/١٦: الصفة المشبهة من اسم الفاعل المضاف:

قال: "تنبيه: جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلاَّ فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم فاعل إلاَّ إذا أضيف إلى مرفوعه وذلك فيما إذا دلَّ على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار أي بعيدها فهو صفة مشبهة أيضاً"[3].

استثنى من أبنية الصفة المشبهة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد المراد به الحدوث دون الثبوت مثل: طاهر القلب وعلَّق الصبان على عدم ذكره بغير الثلاثي المجرد واسم مفعول من الثلاثي أو غيره إذا قصد بهما الثبوت فهما أيضاً يكونان صفتين مشبهتين فيأخذ عليه ذكره للتنبيه في هذا المكان.

٣/١/١٧: اسم المفعول من الثلاثي المنصرف:

قال: "تنبيه: قال: مراده بالثلاثي المتصرف"[4].

أشار في هذا التنبيه إلى قول ابن مالك:

وَفِى اسمِ مَفعُولِ الثُّلاثِي اطَّرَد ** زِنهُ مَفعُولٍ كآتٍ مَن قَصَد[5]

١/ شرح الأشموني: ٣/٩٣١.

٢/أوضح المسالك: ٣/٢٠٨

٣/ شرح الأشموني: ٣/٩٣٧.

٤/ المرجع السابق: ٣/٩٣٩.

٥/ ألفية بن مالك: ص٦٦.

وفيه إشارة إلى الثلاثي المتصرف دون الجامد نحو: عسى وليس ونعم وبئس. وهو تنبيه بسيط.

٣/١/١٨: الاقتصار على الإفراد والتكسير في النعت السببي:

قال: "تنبيه: يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الإفراد والتكسير فيقال: مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه"[١].

وفي هذا التنبيه ذكر جواز جمع الوصف جمع تكسير إذا كان مرفوعه جمعاً نحو: مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه وهو الأفصح وذلك لأنه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجر مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز تثنيته وجمعه تصحيحاً على لغة أكلوني البراغيث كالفعل فيقال مررت برجل كريمين أبواه وحسنين غلمائه وهو كذلك[٢].

٣/١/١٩: وقوع المصدر غير الميمي نعتاً:

قال: "تنبيه: أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره"[٣].

إشارة إلى المصدر الميمي إذ إن الناظم لَمْ يقيد وإنما ذكر "ونعتوا بمصدر" وهنا أخرج المصدر الميمي فهو توضيح لِمَا ذكره مقيداً في النظم.

٣/١/٢٠: حذف الياء مع المضاف لياء المتكلم المختوم بياء مشددة:

قال: "تنبيه: إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كـ(بُنَيَّ) قيل: (يا بُنَيِّ) و(يا بُنَيَّ)، لا غير.

١/ شرح الأشموني: ٣/١٠٣٧.

٢/ حاشية الخضري: ٢/٦٠١.

٣/ شرح الأشموني: ٣/١٠٤٢.

فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فراراً من توالي الياءات، مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه.

والفتح على وجهين، أحدهما: أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً، ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل.

الثاني: أن تكون ثانية ياءي (بُنِي) حذفت، ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت، لأنَّ أصلها الفتح، كما فتحت في يدي ونحوه"[1].

هذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى. إذ ذكر في شرح الكافية:

و(يا بُنيِّ) (يا بنيَّ) في (بُنيْ) ** قُلْ وسوى هذين ممنوع لَدَيَّ[2]

وكلمة (بُنيِّ) تصغير (ابن) وأصله (بنو) وعند التصغير تحذف همزة الوصل وترد اللام المحذوفة فيبقى (بنيو)، اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت أحداهما بالسكون فتقلب الواو ياء، وتدغم الياء في الياء فتصير (بنيِّ). وذكر أن هذه الكلمة عند إضافتها لياء المتكلم فيها لغتان: بكسر الياء وفتحها، وأغفل لغة ثالثة "قرئ بها في السبع وهي إسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذفت الياء الثانية التي هي لام الكلمة وأبقى الأولى وهي ياء التصغير ساكنة"[3].

وعلَّق الصبان في هذا التنبيه على قوله: "مع أن الثالثة" بقولهم: "كان الأوضح "ولأنَّ الثالثة"؛ لأنَّ هذا تعليل آخر لالتزام الحذف"[4].

١/ شرح الأشموني: ١١٧٩/٣.

٢/ شرح الكافية الشافية: ١٨/٢.

٣/ شرح الأشموني: ١١٧٩/٣.

٤/ المرجع السابق: ١١٧٩/٣.

٣/١/٢١: شروط صيغة (فعالِ) المبنية على الكسر:

قال: "تنبيه: أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط: الأول: أن يكون مجرداً فأمَّا غير المجرد فلا يقال منه إلاَّ ما سمع نحو دراك من أدرك. الثاني: أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص. الثالث: أن يكون متصرفاً. الرابع: أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر"[١].

ذكر المصنف من شروط الاسم الملازم للنداء والذي يكون على وزن (فعالِ) أن يكون ثلاثياً ويفهم من ذلك أن يكون مجرداً لأنَّ الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد، وفي هذا التنبيه ذكر إهمال ابن مالك للشروط الأخرى لهذا الوزن، وهذا يدلُّ على إكماله النقص لِما لَمْ يذكره- ربما يعزى ذلك لضيق النظم كما ذكرنا سابقاً- فلا يصاغ من غير الثلاثي ولا الفعل الناقص وألا يكون جامداً كـ(ليس) ولا ناقص التصرف مثل: يذر ويدع، فبناء (فعالِ) من كل فعل ثلاثي مقيس عند سيبويه إذ ذكر أن: "مِمَّا جاء من الوصف منادى وغير منادى: ياخباث، ويا لكاع[٢]، فهذا الاسم للخبيثة وللكعاء"[٣].

٣/١/٢٢: اسم الفعل من الرباعي شذوذاً:

قال: "تنبيه: ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذاً كقرقار من قرقر في قوله:

قالَت لَهُ ريحُ الصَبا ِقَرقَار"[٤]

١/ شرح الأشموني: ١١٨٤.

٢/ اللكاعة: اللؤم والحمق ويقال للذكر ألكع ولكع ولكوع ولكاع وملكعان.

٣/ ينظر الكتاب: ٢٧٢/٣.

٤/ الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب: ٣٠٧،٣٠٩/٦؛ ولسان العرب: مادة "قرر" ٨٩/٥. وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٤٦٠/٢؛ وشرح المفصل: ٥١/٤؛ والكتاب: ٢٧٦/٣؛=

وعرعار من عرعر في قوله:

يَدعو بها وِلدانُهُم عَرعَارِ[1]

وقاس عليه الأخفش. وردَّ المبرِّد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي. وذهب إلى أن قرقار وعرعار حكاية صوت. وحكاه عن المازني وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله. والصحيح ما قاله سيبويه لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو: غاق غاق فلَمَّا قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر"[2].

اختلف النحاة في وزن (فعالِ) المعدول عن لفظ فعل الأمر (أفعل) فهو مقيس عندهم من كل فعل ثلاثي وأمَّا الرباعي فلا يقاس عليه لأنه قليل، و"تأتي صيغة فعال من الثلاثي وصوغها من الرباعي يكون على طريقة الشذوذ كقول الراجز الذي ذكر كلمة (قرقار)[3] بمعنى قرقر، و(عرعار)[4] بمعنى عرعر والفعلان

=وما ينصرف وما لا ينصرف: ص٧٧. والشاهد فيه قوله: "قرقار" حيث وقع اسم فعل من الرباعي على طريقة الشذوذ؛ ريح الصبا: ريح معروفة؛ قرقار: اسم لقوله: قرقر.

١/ تمامه:

مُتَكَنِّفي جَنبَي عُكاظَ كِلَيهِما ** يَدعو بها وِلدانُهُم عَرعارِ

البيت من الكامل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ص٥٦؛ وخزانة الأدب: ٦/٣١٢؛ وشرح المفصل: ٤/٥٢؛ ولسان العرب: مادة "عرر" ٤/٥٦١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللُّغة: ص١٩٧؛ وشرح الأشموني: ٢/٤٦٠؛ والشاهد في قوله: "عرعار" فإنه اسم "عرعر" أي اجتمع للعب وهو رباعي. والأصل في باب العدل أن يكون عن الثلاثي؛ عرعار: اسم لعرعر: اجتمع للَّعب.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١١٨٥.

٣/ مأخوذ من قولهم قرقر البعير إذا صفا صوته ورجع وبعير قرقار الهدير إذا كان صافي الصوت في هديره.

٤/ من العرعرة وهي لعبة للصبيان وذلك أن الصبي كان إذا لَمْ يجد من يلاعبه رفع صوته=

رباعيان". والرأي المذكور هو رأي سيبويه.

"وقد خولف في حمل قرقار وعرعار على العدل لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب وجعلا حكاية للصوت المردد دون أن يكونا معدولين وهو القياس لأنَّ بناء فعال إنما يجيء من الثلاثي وهذا العدل إنما جاء فيه فأمَّا الرباعي نحو: قرقار، وعرعار، فهو فعلان وليس بفعال"[1]. وهذا الرأي مخالف لرأي سيبويه الذي ذكرته، ويؤيد رأي سيبويه أن اسم الصوت يشترط فيه المماثلة وهنا لا توجد مماثلة في المثالين المذكورين.

والخلاصة أن صياغة هذا الوزن من الثلاثي كثر في كلامهم جداً فجعل أصلاً وقاسوا عليه، ولَمَّا قل في الرباعي وقفوا عند السماع دون تجاوزه، فهذا التنبيه يدلُّ على اهتمام الأشموني بقضية السماع والقياس واهتمامه بآراء النحاة وترجيحه لها بقوله: "والصحيح ما قاله سيبويه"[2].

٣/١/٢٣: الوقف على المختوم بالهاء:

قال: "تنبيه: إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة فنقول في المرخم يا طلحه فقيل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه. وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف. قال في التسهيل: ولا يستغنى غالباً في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها وأشار بالتعويض إلى قوله:

قِفي قَبلَ التَفَرُّقِ يا ضُباعا[3]

=فقال عرعار أي هلموا إلى العرعرة فإذا سمعوا خرجوا إليه.

١/ شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠٨/٤

٢/ شرح الأشموني: ١١٨٥/٣.

٣/ البيت للقطامي في ديوانه: ص٣١؛ وخزانة الأدب: ٣٦٧/٢؛ والدرر: ٥٧/٣؛ وشرح=

فجعل ألف الإطلاق عوضاً عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلاَّ في الضرورة. وأشار بقوله: غالباً أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض. حكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء: قال أبو حيان: أطلقوا في لحاق هذه الهاء . ونقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لَمْ تلحق. هـذا كلامه وهو واضح"[1].

في هذا التنبيه ذكر حكم الترخيم في الاسم المختوم بتاء التأنيث إذا وقفنا عليه بختم بالهاء وهذه الهاء مختلف فيه فبعضهم ذكر أنها هاء السكت وهـو مـا ذكره سيبويه، ويرى المصنف أنها التاء المحذوفة أعيدت لبيان حركـة مـا قبـل المحذوف مثل كلمة (طلحة). ثم أضاف من آراء ابن مالك في كتبه الأخـرى إذ ذكر حذفها وتعويض ألف وذلك للضرورة يقول سيبويه: "واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها"[2].

وذكر سيبويه لغة أخرى وهي الوقف عليه بالسكون بقوله: "وسمعنا الثقة من العرب يقول: يا حَرْمَلْ يريد حَرْمَلَهْ"[3].

=أبيات سيبويه: ١/٤٤٤؛ وشرح شواهد المغنى: ٨٤٩/٢؛ والكتاب: ٢٤٣/٢؛ ولسـان العرب: مادة "ضبع" ٢١٨/٨؛ ومادة "ودع" ٣٨٥/٨؛ واللمـع: ص١٢٠؛ والمقاصـد النحوية: ٢٩٥/٤؛ والمقتضب: ٩٤/٤؛ وبلا نسبة في خزانـة الأدب: ٢٨٥/٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر: ٧٣/٢؛ وشرح الأشموني: ٤٦٨/٢؛ وشـرح المفصـل: ٩١/٧؛ ومغنى اللبيب: ٤٥٣/٢؛ والشاهد فيه قوله "ضباعاً" يريد: يا ضباعة فرخم بحذف الهـاء والإتيان بالألف عوضاً عنها؛ ضباعا: أراد بها ضباعة بنت زفر بن الحارث.

١/ شرح الأشموني: ١٢٠٣/٣.

٢/ الكتاب لسيبويه: ٢٤٢/٢.

٣/ المرجع السابق: ٢٤٢/٢.

فهذا التنبيه يدلُّ على تعمق الأشموني في ذكره للمسائل النحوية والصرفية إذ أغفل الكثيرون هذا النوع من الترخيم وحكمه فهو هنا يؤيد سيبويه في آرائه ثم ذكر في خاتمة التنبيه أن ما ذكر خاص بلغة من ينتظر وأمَّا لغة من لا ينتظر فلا تلحقه الهاء.

٣/١/٢٤: الآراء الواردة في تنوين جوارٍ:

قال: "تنبيه: اختلف في تنوين جوار ونحوه فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف. وذهب المبرِّد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف لأنَّ الياء لَمَّا حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كـ(جناح) فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه. وأمَّا جعله عوضاً عن الحركة فضعيف لأنه لو كان عوضاً عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو: موسى وعيسى أولى لان حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم. وأمَّا كونه للصرف فضعيف أيضاً إذ المحذوف في قوة الموجود وإلاَّ لكان آخر ما بقى حرف إعراب واللازم كما لا يخفى منتف. فإن قلت: إذا جعل عوضاً عن الياء فما سبب حذفها أولاً؟ قلت: قال في شرح الكافية: لَمَّا كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفاً ويكتفي بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزاً في الأدنى ثقلاً ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر. إذ ليس بعد الجواز إلاَّ اللزوم وانتهى. واعلم أن ما تقدم عن المبرِّد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية. وقال الشارح ذهب المبرِّد إلى أن ما لا ينصرف تنويناً مقدراً بدليل الرجوع إليه في الشعر وحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء في الرفع

والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عمَّا حذف التنوين وهو بعيد، لأنَّ الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مِمَّا لَمْ يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله"[1].

هذا التنبيه بُني على أسس فلسفية عقلية ولا يخفى ما فيه من تكلف، وعزونا ذلك- من قبل- إلى العصر الذي نشأ فيه الأشموني، إذ علل للحذف في صيغة فواعل وأشباهها من كل صيغة لمنتهى الجموع آخرها ياء لازمة مكسور ما قبلها، فالعرب يحذفون تلك الياء رفعاً وجراً إذا وقعت في آخر صيغة منتهى الجموع وما أشبهها، وذكر الأشموني في هذا التنبيه اختلاف العلماء في هل الإعلال مقدم على منع الصَّرف في هذه الكلمات أم أن منع الصَّرف مقدم على الإعلال. وذكر تعليلات كثيرة لذلك، وعدداً من الآراء زادت التنبيه تعقيداً ثم رجح رأي سيبويه في أن التنوين تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وضعَّف الأخرى وذكر علل ضعفه.

فهذا التنبيه فيه جانبان: جانب نحوي وهو حكم صيغة منتهى الجموع. إذا كان اسماً منقوصاً، فتحذف ياؤه رفعاً وجراً عند تنوينه وتبقى في حالة النصب، وجانب صرفي وهو حذف العرب لتلك الياء رفعاً وجراً إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع ويحل محلها التنوين عوضاً عنها، فالتنوين الظاهر عوض عن الياء المحذوفة، ثم ذكر أن منع الصَّرف في الحالة الأولى سابقاً وجوده على الحذف ومقدم عليه، وفي الحالة الثانية كان الحذف سابقاً ومقدماً على الصرف في رأيهم "ولا يخفى ما في هذا من تكلف بغير داع ولف وتعقيد. والواجب أن نقول في سبب الحذف في (فواعل) وأشبهها من كل صيغة لمنتهى الجموع آخرها ياء لازمة مكسور ما قبلها ولكنها تحذف عند عدم المانع- كحذفها في الجموع

١/ شرح الأشموني: ١٣٠٣/٣.

السابقة إنه استعمال العرب ليس غير، فهم يحذفون تلك الياء رفعاً وجراً إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع. وما أشبهها. من غير أن يفكروا في قليل أو كثير مِمَّا نقلناه عن النحاة، بل من غير أن يعرفوا شيئاً فلا علينا إن تركنا ذلك المنقول واكتفينا بما ذكرناه مسايرة للعقل وتجنباً للوعر الذي لا يغير فيها بل الخير في استبعاده ونبذه"[1].

٣/١/٢٥: الوقف على إذن:

قال: "تنبيه: اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب. وقيل: يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن. روي ذلك عن المازني والمبرِّد، وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها، والجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرِّد بالنون، وعن الفرَّاء: إن عملت كتبت بالألف وإلاَّ كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف"[2].

الخلاف في الوقف عليها مبني على الخلاف في حقيقتها وهو ما ذكره في هذا التنبيه، إذ ذكر آراء النحاة حولها في ذكر ثلاثة مذاهب في الوقف عليها وطريقة كتابتها ورجح ما ورد في المصحف الشريف من إبدال نونها ألفاً. فهي تشبه الحروف وهي بمنزلة لن وهي بلن أشبه منها بالأسماء[3]. فإذا كتبت بالنون وقف عليها بالنون وإذا كتبت بالتنوين وقف عليها بالألف.

وذكر هذا التنبيه هنا (نواصب الفعل) مع ذكر الناظم له في باب الوقف بقوله:

١/ النَّحو الوافي: ٣٩/١.

٢/ شرح الأشموني: ١٣٦٧/٣.

٣/ شرح التوضيح على التصريح: ٣٣٩/٢.

وأشبَهَت إِذاً مُنَوناً نُصِب ** فَأَلِفاً فِي الوَقفِ نُونُهَا قُلِبُ[1]

وهو قول الجمهور وأجمع عليه القُرَّاء وقفاً وخطاً

٣/١/٢٦: وزن (فُعَلى) من الأوزان المشتركة بين الألف المقصورة والممدودة:

قال: "تنبيه: جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب، ومنه مع الممدودة اسماً (خُششاء) للعظم الذي خلف الأذن، وصفة (ناقة عُشرَاء) و(امرأة نفساء) وهو في الجمع كثير نحو: (كرماء وفضلاء وخلفاء)"[2].

هذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى، إذ ذكر في النظم أن وزن (فُعلَيَ) نحو: (أُربَيَ) للداهية، و(شُعبَيَ) لموضع، من أوزان الألف المقصورة وفي هذا التنبيه ذكر أنه من الأوزان المشتركة بين الألف المقصورة والممدودة مثل للممدودة مِمَّا يدلُّ على وجود هذا الوزن فيها وربما يعزى عدم ذكره لها لضيق النظم.

وأمَّا الألف المقصورة فعدَّها الناظم من الأوزان المشهورة بينما هو مشترك، والممدودة ورد فيها هذا الوزن كثيراً ومنه: (كرماء وفضلاء ونفساء وخُلفاء)، بينما المقصورة لَمْ يرد منها إلاَّ قليل كما مثَّل لها: (أُبيَ، شُقي) فكيف يعده الناظم من الأوزان المشهورة[3].

٣/١/٢٧: وزن فَعْلاء من الأوزان المشتركة:

قال: "تنبيه: عَدَّ في التسهيل هذا الوزن من المشترك، ومنه مع الممدودة

١/ ألفية بن مالك: ص١١٧.

٢/ شرح الأشموني: ١٥٤٦/٤.

٣/ شرح التوضيح على التصريح: ٤٣١/٢.

قَرماء وجنفاء لموضعين، وابن دَأثاء وهي الأمة، ولا يحفظ غيرها"[1].

هذا التنبيه شبيه بسابقه، فهو من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى، ولَمْ يذكره في النظم وإنما ذكر الألف المقصورة وفي التنبيه ذكر الألف الممدودة، فكان ينبغي أن يضم مع سابقه لأنه مثله.

٣/١/٢٨: وزن فِعيِّلي، بكسر الفاء والياء المشددة من الأوزان المشتركة:

قال: "تنبيه: عَدَّ هذا الوزن في التسهيل من المشترك، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخَيلائه أي بأمره الباطن، و(خِصيِّصاء) للاختصاص، و(فُخيِّراء) للفخر، و(مُكيِّناء) للتمكن وهذه الكلمات تمد وتقصر. وجعل الكسائي هذا الوزن مقيساً، والصحيح قصره على السماع"[2].

هذا التنبيه أيضاً شبيه بسابقه وهو من إضافاته لكتب ابن مالك الأخرى وفيه من اهتمامه بالسماع وذلك أنه يرجح رأي الكسائي في أنه مقيس وإنما قصره على السماع[3].

حكى الكسائي: هو من خِصيَّصَاء قومه، بالمد وهو شاذ وأؤيد رأي الأشموني في أنه سماعي لوروده فيه.

٣/١/٢٩: حكم الألف في سلحفاة:

قال: "تنبيه: حكي في التسهيل سُلَحْفاء - بالمد- وحكاه ابن القطاع[4]

١/ شرح الأشموني: ١٥٤٦/٤.

٢/ شرح الأشموني: ١٥٤٨/٤.

٣/ يُنظر، توضيح المقاصد والمسالك: ٩/٥.

٤/ هو: علي بن جعفر بن محمد ينتهي نسبه إلى عدنان ويعرف بابن القطاع الصقلي ولد في صفر سنة ٤٣٣هـ وتعلم العربية ونبغ فيها، وكان إمام وقته في علم العربية. وفنون=

فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة. وحكى الفرَّاء: (سُلَحْفاة) وظاهره أن ألف (السلحفاة) ليست للتأنيث إلاَّ أن يجعل شاذاً مثل: بهماة[1]"[2].

هذا التنبيه أيضاً شبيه بما سبقه من أن وزن (فُعَلى) بضم الأول وفتح ثانيه من الأوزان المشتركة، "وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن القاموس يؤيد الأول"[3].

وذكر في هذا التنبيه الخلاف في الألف هل هي للتأنيث أم لا إذ إن ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث لكي لا تجتمع علامتا تأنيث وإن اجتمعتا يعتبر هذا شاذاً ولا أرى أنه من الأوزان المشتركة وإنما هو مؤنث بالتاء.

أو هو مِمَّا اجتمع فيه علامتا تأنيث ويعتبر شاذاً، وقد ذكر هذا الوزن (فُعَلاء) مع الاسم الممدود.

٣/١/٣٠: وزن فُعَّيْلَى من الأوزان المشتركة:

قال: "تنبيه: سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلائه ولَمْ يسمع غيره"[4].

في هذا التنبيه ذكر أن وزن (فُعَّيْلَى) بضم الأول وفتح الثاني مشدداً من الأوزان المشتركة فهو أيضاً شبيه بالتنبيهات السابقة وفيه أيضاً تأييده لقضية السماع وهو من الشاذ والنادر.

=الأدب، وكان يعلم ولد الأفضل بن أمير الجيوش، وكان نقاد المصريين ينسبون إليه التساهل في الرواية، وله مصنفات منها: أبنية الأسماء وحواشي الصحاح، مات في صفر سنة ٥١٥هـ، ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعي.

١/ يُنظر، توضيح المقاصد والمسالك: ٩/٥.

٢/ شرح الأشموني: ١٥٤٨/٤.

٣/ حاشية الصبان: ١٥٤٨/٤.

٤/ شرح الأشموني: ١٥٤٨/٤.

٣/١/٣١: وزن (فعولاء) من الأوزان المشتركة:

قال: "تنبيه: عَدَّ في التسهيل هذا الوزن في المختص بالممدودة وأثبت ابن القطاع فعولى بالقصر: من ذلك حضوري لموضع، ودبوقي لغة في دبوقاء بالمد، ودقوقي لقرية بالبحرين، وقطوري قبيلة في جرهم. وفي شعر امرئ القيس: *عقاب تنوفي*. وعلى هذا: فهو مشترك، وهو الصحيح"[١].

هذا التنبيه يوضح أن وزن (فعولاء) مختص بالألف الممدودة وهو ما ذكره في التسهيل ولكن السماع ورد فيها بالقصر، فلذلك كانت من الأوزان المشتركة وهو أيضاً يوضح اهتمامه بقضية السماع وما أورده من شعر امرئ القيس[٢]. دليل على ذلك ويرجح هذا الرأي لذلك.

٣/١/٣٢: أوزان أخرى من الاسم الممدود:

قال: "تنبيه: كلامه يوهم حصر أوزان الممدود المشهورة فيما ذكره وقد بقى منها أوزان ذكرها في غير هذا الكتاب منها (فَيْعَلاء) نحو: (دِيَكْساء) لقطعة من الغنم. و(يَفَاعِلاء) نحو: (يَنَابِعَاء) لمكان و(تفعُلاء) كـ(تركُضَاء) لمشية المتبختر، و(فَعنالاء) نحو: (بَرنَاسَاء) بمعنى (براساء) وهم: الناس، و"فَعْنَلاء" نحو: "بَرْنساء" بمعناه أيضاً. و(فِعْللاء) نحو: (طِرْمساء) للَّيلة المظلمة، و(فُنْعُلاء) نحو: (خُنْفُساء) و(عُنْصُلاَء)، وهو بصل البر، و(فِعْلُولاَء) نحو: (مِعكوكاء) و(بعكوكاء) للشر والجلبة، و(فعولاء) نحو: (عشوراء)، لغة في عاشوراء، و(مفعلاء) نحو: (مَشِيخاء) للاختلاط، و(فُعَيلَيَاء) نحو: (مُزَيْقِياء) لعمر بن عامر

١/ شرح الأشموني: ١٥٥٣/٤.

٢/ ومنه البيت:

كَأَنَّ دِثاراً حَلَّقَت بِلَبونِهِ ** عُقابُ تَنوفي لا عُقابُ القَواعِلِ

ملك اليمن[1].

هذا التنبيه اعتراض على ابن مالك في حصره أوزان الممدودة لأنَّ الاقتصار في مقام البيان يوهم الانحصار[2]. فأضاف في هذا التنبيه أوزاناً أخرى من كتب ابن مالك الأخرى فهو من إضافاته لَما لَمْ يذكره ابن مالك في نظمه.

٣/١/٣٣: قصر الممدود:

قال: "تنبيه: منع الفرَّاء قصر ما له قياس يوجب نحو: (فعلاء ،أفعل). فقول المصنف: "وقصر ذي المد اضطراراً مجمع عليه" يعني: في الجملة، ويرد مذهب الفرَّاء قوله:

فَقُلتُ لَو باكَرتِ مَشمُولَةً ** صَفْرَا كَلَونِ الفَرَسِ الأَشقَرِ"[3]

وقوله:

وَالقارِحُ العَدّا وَكُلُّ طِمِرَّةٍ ** ما إِن يَنالُ يَدُ الطَويلِ قَذالَها[4]"[5].

١/ شرح الأشموني: ١٥٥٣/٤.

٢/ حاشية الصبان: ١٥٥٣/٤.

٣/ البيت للاخيشر الأسدي في ديوانه: ص٤٣؛ والدرر: ٢٢١/٦؛ وشرح التصريح: ٢٩٣/٢؛ والمقاصد النحوية: ٥١٦/٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة: ٤٤٨؛ والحماسة البصرية: ٣٦٨/٢؛ وشرح الأشموني: ٦٥٨/٣؛ ومجالس ثعلب: ١١٠/١؛ وهمع الهوامع: ١٥٦/٢. والشاهد فيه قصر "صفرا" للضرورة الشعرية.

٤/ البيت بلا نسبة في الإنصاف: ٧٥٢/٢؛ وشرح الأشموني: ٦٥٨/٣؛ والشاهد فيه قوله "العدا" يريد العدَّاء فقصره الشاعر ضرورة ولَمْ يأت في صيغ المبالغة مقصور حتَّى يحمل هذا عليه وفيه ردَّ على الفرَّاء الذي اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد ورد في بابه مقصوراً.

٥/ شرح الأشموني: ١٥٦١/٤.

ذكر الناظم أن قصر الممدود للضرورة مجمع عليه ومنع الفرَّاء ذلك "فيما له قياس يوجب مده نحو: فعلاء لأنَّ فعلاء تأنيث أفعل لا تكون إلاَّ ممدوداً فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة"[1]. وفي هذا التنبيه نقض لهذا الرأي وإذا ورد في الشواهد المذكورة قصر صفرا و(العدّا) للضرورة وفي ذلك "ردٌّ على الفرَّاء الذي اشترط جواز قصر الممدود أن يكون قد ورد في بابه مقصوراً ووجه الرد من هذا البيت أن الشاعر قد قصر (العدا) وهو صيغة مبالغة كما قلنا فعلها عدا يعدو ولَمْ يأت في صيغ المبالغة مقصور حتَّى يحمل عليه"[2].

وأؤيد رأي الناظم وإجماع النحاة على أن قصر ذي المد اضطراراً مجمع عليه.

٣/١/٣٤: حكم الإمالة مع الألف الأصلية والمجهولة الأصل:

قال: "تنبيه: في الألف التي ليست مبدلة وهي الأصلية، والمراد بها ما كانت في حرف أو شبهه، والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب: الأول: وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالإمالة، فإن أميلا ثنيا بالياء، وإن لَمْ يمالا فبالواو وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا. والثاني: إن أميلا أو قلبا ياء في موضع ما ثنيا بالياء، وإلاَّ فبالواو، وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافية، فعلى هذا يثنى (على وإلى ولدى) بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير، وعلى الأول يثنيان بالواو، والقولان عن الأخفش، والثالث: الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقاً"[3].

هذا التنبيه من إضافاته لَما لَمْ يذكره ابن مالك إذ ذكر حكم الألف في الاسم المقصور. إن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء مثل: ملهى، ملهيان، وإن

١/ همع الهوامع: ٢/٢٩٣.

٢/ الإنصاف: ٢/٦١٩.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٥٦٤.

كانت ثالثة رُدت إلى أصلها مثل: فتى: فتيان وعصا عصوان، وإن كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت تقلب الألف ياء مثل: (متى) علماً متيان، وإن كانت ثالثة مجهولة الأصل ولَمْ تمل تقلب واو مثل:(إلى) علماً تصير إلوان وذكر في هذا التنبيه حكم هذه الألف التي تصير ياء مع الإمالة وواواً مع عدم الإمالة وورد في المذهب الثالث تكراره للألف الأصلية والمجهولة ولا داعي لهذا التكرار.

٣/١/٣٥: جمع ما ألفه مقصورة:

قال: "تنبيه: أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة، وهذا مذهب البصريين. وأمَّا الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً. ونقله المصنف عنهم في ذي الألف الزائدة نحو: حبلى مسمى به. قال في شرح التسهيل: فإن كان أعجمياً نحو: عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها"[١].

الاسم المقصور إذا جمع جمع مذكر سالماً حُذفت ألفه وفتح ما قبل الواو والياء دلالة على الحرف المحذوف (الألف) وفي هذا التنبيه ذكر اختلاف العلماء في حركة ما قبل الواو وما قبل الياء وهو تعليق على قول ابن مالك:

وَالفَتحَ أبقِ مُشعِراً بمَا حُذِف ** وَإن جَمعتَهُ بتَاءِ وألِف[٢]

فهو يؤيد هذا الرأي، وهو أقرب للصواب "وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي ألفه زائدة كقولك (سلمى) اسم رجل: جاء السُلْمُون ومررت بالسُلمَين"[٣].

١/ شرح الأشموني: ١٥٦٧/٤.

٢/ ألفية ابن مالك: ص١٠٦.

٣/ شرح الكافية الشافية: ٢٤٧/٢.

فهو يؤيد رأي البصريين في هذه المسألة، ثم أفرد الألف الزائدة بجواز الوجهين فيها "فأجازوا في جمع موسى مُوْسَون وموسُون بفتح السين وضمها، فالفتح بناء على أن وزنه مَفعُل وألفه أصلية من أوسيت رأسه إذا حلقته بالموسى والضم بناء على أن وزنه فُعلى وألفه زائدة الفتحة فيما ألفه منقلبة عن أصل ياء أو واو"[1].

ويؤيد هذا المذهب ما ورد في القرآن الكريم قوله: ﴿وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾[2]. و﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾[3]. وأصلها الأعليون والمصطفين تحركت ياؤهما المبدلتان من واو في الأصل لأنهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفين لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلاً عليهما[4].

٣/١/٣٦: حكم الممدود في الجمع السالم:

قال: "تنبيه: إنما يذكر حكم الممدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم في التثنية فإن الحكم فيهما على السواء فتقول في وَضَّاء وضاءون بالتصحيح، وفي حمراء- علماً لمذكر- حمراوون بالواو ويجوز الوجهان في علباء وكساء علمي مذكر"[5].

حكم الاسم الممدود في جمع المذكر السالم كحكمه في المثنى فتبقى الهمزة على حالها إن كانت أصلها نحو: وضاء وضاءون وقرَّاء قراءون، وتقلب واواً إن دلَّت على التأنيث مثل: حمراء -إن كان علماً لمذكر- حمراوون ويجوز فيها

١/ شرح التصريح على التوضيح: ٢٩٦/٢.

٢/ سورة آل عمران: الآية (١٣٩).

٣/ سورة ص: الآية (٤٧).

٤/ شرح التصريح: ٢٩٧/٢.

٥/ شرح الأشموني: ١٥٦٨/٤.

الوجهان إن كانت مبدلة من أصل يجوز ابقاؤها وقلبها واواً مثل: علباء علباءون، علباوون.

ويبدو لي أن التنبيه إنما يريد أن يقول (لَمْ يذكر) أي إنه ذكر هذه الأحكام في التثنية ولذلك لَمْ يكررها هنا. إذ الحكم فيها متشابه. أو إنه "تركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور والممدود، ولَما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالألف والتاء كتثنيته سواء استغنى عن ذكره وذكر جمع المقصور لمخالفته تثنيته".

٣/١/٣٧: حذف ياء المنقوص:

قال: "تنبيه: كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها: فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء نحو: القاضون ورأيت القاضين"[١].

في هذا التنبيه ذكر أن المصنف ترك باب المنقوص فلم يذكره إنما ذكر المقصور والممدود ولَمْ يذكر المنقوص ولذلك نبَّه إليه هنا.

٣/١/٣٨: جمع المقصور جمع مؤنث سالم:

قال: "تنبيه: حكم الممدود والمنقوص -إذا جمعا هذا الجمع- كحكمهما إذا ثنيا أيضاً، فلم يذكرهما إحالة على ذلك وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت"[٢].

هذا التنبيه تعليل لذكره لجمع الاسم المقصور بتاء وألف مثل: حبلى

١/ شرح الأشموني: ١٥٦٨/٤.

٢/ المرجع السابق: ١٥٦٩/٤.

حبليات وفي المثنى حبليان فيسلم في الجمع ما يسلم في التثنية وصحراء صحراوات "إنما قلبوا المقصور ياء لأنهم لا يجمعون بين ألفين"[1].

٣/١/٣٩: أوزان أخرى لجموع القلة:

قال: "تنبيه: ذهب الفرَّاء إلى أن جموع القلة فُعَل نحو: ظُلَم و(فِعَل) نحو: (نِعَم) و(فِعلة) نحو: (قِردة). وذهب بعضهم إلى أن منها (فَعَلة) نحو: (بَرَرَة). نقله ابن الدهان[2]. وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها (أفْعِلاء) نحو: (أصْدِقاء). نقله أبو زكريا التبريزي والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة [3].

اتفق الصرفيون على أن جموع التكسير قسمان: جموع قلة وجموع كثرة، ووصفوا لجموع القلة أربعة أوزان وفي هذا التنبيه ذكر أن بعض العلماء أضافوا لها أوزاناً أخرى ورجح أن هذه الأوزان الصحيح أنها للكثرة، وهذه الأبنية تعتمد على السماع ولا مجال للقياس الدقيق فيها من وجهة النظر اللغوية الحديثة ولكن "إذا نظرنا إلى القلة والكثرة في جموع التكسير نظرة واقعية بعيدة عن افتراضات الصرفيين وجدنا أن هذه القضية يمكن هدمها من أساسها"[4]. فهذه الجموع كما ذكرنا قياسية ولَمْ يتقيد المستعمل العربي الأول للغة العربية قديماً بما تخيله الصرفيون، بدليل اعتراض علمائهم بأن بعض أبنية القلة قد استغنى بها عن بناء

١/ شرح التصريح: ٢/٢٩٧.

٢/ هو: سعيد بن المبارك بن علي ناصح الدين بن الدهان النحوي كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، سمع الحديث من أبي القاسم محمد بن الحصين وأبي غالب وجماعة وصنف شرح الإيضاح في أربعين مجلداً شرح اللمع وغير ذلك ، توفي بالموصل ٥٦٦هـ؛ البغية: ١/٥٨٧.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٥٧٧.

٤/ علم الصَّرف دراسة وصفية: الدكتور محمد أبو الفتوح شريف، دار المعارف، ص١٥١.

الكثرة"[1]. والعكس كذلك وكذلك نلاحظ "أن العرب قد يضعون جمعاً معيناً على وزن صيغة خاصة بأحد النوعين ولكنهم يستعملون هذا الجمع في القلة حيناً وفي الكثرة حيناً آخر استعمالاً حقيقياً ومجازياً والقرائن وحدها في السياق هي التي تعينه لأحد النوعين- بالرغم من أن الصيغة خاصة بأحدهما فقط"[2].

وأمَّا سيبويه فذكر للقلة أربعة أبنية "فما خلاهما فهو في الأصل للأكثر وإن شَرِكه الأقلُّ"[3].

كما نلاحظ "أن القرآن الكريم -وهو أعلى وأرفع نماذج الكلام العربي الفصيح- قد استخدم بعض أوزان القلة التي زعمها الصرفيون في الدلالة على الكثرة، كما استخدم بعض أوزان الكثرة التي زعموها كذلك للدلالة على القلة". ومِمَّا ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾[5]. وقوله: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[6]. فالكلمات: (أقلام، أمواتا، أضعافا) وزن كل منها أفعال. وهو من الأبنية التي عدها الصرفيون أبنية قلة وهي تدل على الكثرة.

١/ المرجع السابق: ص١٥١.

٢/ النَّحو الوافي: ٤/٦٢٩.

٣/ الكتاب: ٣/٤٩٠.

٤/ سورة لقمان: الآية (٢٧).

٥/ سورة البقرة: الآية (٢٨).

٦/ سورة البقرة: الآية (٢٤٥).

٣/١/٤٠: وزن فِعلة من جموع القلة وليس اسم جمع:

قال: "تنبيه: ذهب ابن السراج إلى أن فِعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لَمْ يطرد"[١].

في هذا التنبيه ذكر رأي ابن السراج في أن (فِعلة) ليست من أبنية جموع القلة وإنما هي اسم جمع لا جمع وحجته أنه لَمْ يطرد[٢]. وما قوله ببعيد عن الصواب. فهو "وزن سماعي غير مطرد وقليل الاستعمال مِمَّا حدا بابن السراج إلى القول بأنه من أسماء الجمع وليس من أوزان التكسير وعلى هذا البناء جمع القرآن الكريم أخ على إخوة ﴿وَجَاء إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُم﴾[٣]. وفتى على فتية ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾[٤]. وقاع على قيعة ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾[٥]. ولَمْ يرد في القرآن الكريم سوى هذه النماذج الثلاثة"[٦].

وأرى أنه من أوزان القلة فعدم إطراده لا يبعده من هذه الأوزان.

٣/١/٤١: جمع القلة وجمع التصحيح مراد به الكثرة:

قال: "تنبيه: إذا قرن جمع القلة بال التي للاستغراق أو أضيف إلى ما يدلُّ

١/ شرح الأشموني: ١٥٧٧/٤.

٢/ همع الهوامع: ١٧٥/٢.

٣/ سورة يوسف: الآية (٥٨).

٤/ سورة الكهف: الآية (١٣).

٥/ سورة النور: الآية (٣٩).

٦/ علم الصَّرف: دراسة وصفية محمد أبو الفتوح شريف ص١٥٨؛ ويراجع التصريح: ٣٠٤/٢؛ والهمع: ١٧٥/٢؛ والكتاب: ٥٠٦/٣.

على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة نحو: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾[1]. وقد جمع الأمرين في قول حسان:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ في الضُحى

وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما[2]"[3].

في هذا التنبيه ذكر أن جمع القلة إذا اقترن بما يصرفه إلى الكثرة انصرف إليه وذلك إذا سبقته (أل) الدالة على تعريف الجنس كقوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ﴾[4]. ويضاف إلى ما يدلُّ على الكثرة كقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[5]. وكالشاهد الذي ذكره لحسان بن ثابت المذكور فإضافة الأسياف إليهم وهي من جموع القلة صرفتها إلى الكثرة، وأمَّا الجفنات فهي تستعمل للقلة وللكثرة لأنها جمع مؤنث سالم فتصلح

١/ سورة الأحزاب: الآية (٣٥).

٢/ البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ص١٣١؛ وأسرار العربية: ص٣٥٦؛ وخزانة الأدب: ١٠٦/٨، ١٠٧، ١١٠، ١١٦؛ وشرح الأشموني: ٦٧١/٣؛ وشرح شواهد الإيضاح: ص٥٢١؛ وشرح المفصل: ١٠/٥؛ والكتاب: ٥٧٨/٣؛ ولسان العرب: مادة "جدا والمحتسب"١٣٦/١٤، ١٨٧/١؛ والمقاصد النحوية: ٥٢٧/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ١٣٥/١؛ والخصائص: ٢٠٦/٢؛ والمقتضب: ١٨٨/٢. والشاهد في قوله: "أسيافنا" فأضاف الأسياف إليهم وهي من جموع القلة، و"الجفنات" في جمع (جفنة) مع إنها للقلة مراداً بها جمع الكثرة. والقياس الجفان والسيوف.

٣/ شرح الأشموني: ١٥٧٧/٤.

٤/ سورة النساء: الآية (١٢٨).

٥/ سورة التحريم: الآية (٦).

للقلة والكثرة لاقترانها بلام التعريف الجنسية، وهكذا نلاحظ أنه كثيراً ما تكون جموع القلة جموع كثرة والعكس و"الأقيس أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لأنَّ القليل داخل في الكثير"[1].

٣/١/٤٢: رأي ابن السراج أن (فِعلة) اسم جمع لا جمع:

قال: "تنبيه: فائدة قوله جمعاً التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لَمْ يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة إذ لا خلاف فيها"[2].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

فُعلٌ لِنحو: أحمَر وَحمرَا ** وفِعلَةٌ جَمعاً بنَقل يُدرَى[3]

وقد سبق أن ذكرنا الخلاف فيه وأنه لا قياس فيه ولا اطراد وفي هذا التنبيه تعريض لقول ابن السراج أنه اسم جمع فهو يؤكد ما ذكره في النظم أول الباب في جموع القلة.

٣/١/٤٣: وزن فُعُل يكون مذكراً ومؤنثاً:

قال: "تنبيه: لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل أو مؤنثاً مثل: أتان وأُتُن، وقلوص وقُلُص وكلاهما يطرد فيه (فُعُل)"[4].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره الناظم وذلك في وزن فُعُل مثل قضيب وقُضُب وعمود وعُمُد، وفي هذا التنبيه ذكر أنه قد يكون مؤنثاً كـ(عَنَاق) وعُنُق وذراع وذُرُع.

١/ جامع الدروس العربية: ص١٩١.

٢/ شرح الأشموني: ١٥٨٧/٤.

٣/ ألفية ابن مالك: ص١٠٨.

٤/ شرح الأشموني: ١٥٨٩/٤.

٣/١/٤٤: مفعول بمعنى فُعُل:

قال: "تنبيه: فُعُل يطرد في نوعين أحدهما المتقدم والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفْعُول نحو: صَبُور وصُبُر، فإن كان بمعنى مفعول لَمْ يجمع على فُعُّل نحو: رَكُوب ولَمْ يذكره هنا فأوهم أنه غير مقيس وليس كذلك"[١].

هذا التنبيه من إضافاته لوزن (فُعُل) وصفاً على فَعُول فهو يعتبر من المقيس ولَمْ يذكره وعدم ذكره له أفهم أنه غير مقيس وليس كذلك. فيقاس وزن فعول بمعنى فاعل صيغة (فُعُل) مثل صبور وصُبُر وغيور وغُيُر.

٣/١/٤٥: وزن (فَعْلان) هل هو مطرد أم غير مطرد:

قال: "تنبيه: مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية وعليه مشى الشارح أن فعلانا لا يطرد في فعل صحيح العين كـ(خرب وخربان) و(أخ وإخوان) ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه والخرب ذكر الحبارى"[٢].

وفي هذا التنبيه يوضح اختلاف رأي ابن مالك في كتبه إذ ذكر في النظم وفي الكافية أن (فعلان) غير مطرد وفي التسهيل أنه مطرد، فذكر هنا الرأيين ولَمْ يرجح أحدهما.

٣/١/٤٦: وزن فُعَلاء في (فعيل بمعنى فاعل):

قال: "تنبيه: أشار بذكر المثالين استواء وصف المدح والذم مِمَّا استكمل الشروط في الجمع على فعلاء"[٣].

١/ المرجع السابق: ٤/١٥٩٠.

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٦٠١.

٣/ المرجع السابق: ٤/١٦٠٢.

وفي هذا المثال إشارة إلى قول ابن مالك:

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ
كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَد جُعِلاَ[1]

من أبنية جموع الكثرة (فُعلاء) وهو مقيس في (فعِل) صفة لمذكر عاقل بمعنى (فاعل) -ولَمْ يذكر ابن مالك ذلك وإنما فُهم من تمثيله ذلك "في الدلالة على معنى هو كالغريزة"[2] مثل كريم وكرمَاء وبخيل وبخلاء، وظريف وظرفاء.

٣/١/٤٧: قياسية فعيل بمعنى فُعلاء:

قال: "تنبيه: ما ذكرته من أن كل وصف دلَّ على سجية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء هو ما في التسهيل كما تقدم، واقتصر في (**شرح الكافية**) وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح، بل ذكر في الكافية أن فعالاً مِمَّا يقتصر فيه على السماع[3].

هذا التنبيه مكمل لسابقه إذ ذكر فيه من أمثلة جموع الكثرة (فُعَلاء). وأنه ذكره هنا أوضح مِمَّا ذكره في كتبه الأخرى فـ"هو مقيس فيما كان على (فعيل) صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضعف ولا معتل كـ(ظريف) و(ظُرَفاء) و(كريم) و(كُرَماء) ويكثر فيما دل على مدح من فاعل كـ(صالح) و(صُلَحَاء) و(عاقل) و(عقلاء) و(شاعر) و(شعراء)"[4].

١/ ألفية ابن مالك: ص١١٠.
٢/ شرح ابن الناظم: ص٥٥٤.
٣/ شرح الأشموني: ٤/١٦٠٤.
٤/ شرح الكافية: ٢/٢٧٤.

٣/١/٤٨: من الجموع الشاذة وزن فواعل:

قال: "تنبيه: شذّ أيضاً فواعل في غير ما ذكر نحو: (حاجة) و(حوائج) و(دخان) و(دواخن) و(عُثان[١]) و(عواثن)"[٢].

هذا التنبيه إضافة لِما ذكره من الجموع الشاذة وهو وزن فاعل على جمع فواعل وهو ما كان جمعاً لمؤنث عاقل صفة له مثل: (حائض) و(حوائض) أو ما كان لمذكر غير عاقل مثل: (صاهل) و(صواهل)، ذكر أن ذلك من الجموع الشاذة "وزعم بعضهم أن ذلك كله غير شاذ وأنه جمع لفاعلة، وكأنه قيل: طائفة هالكة[٣] في جمع (هوالك)، و(حاجة) سمع في هذا المفرد (حائجة) فيجوز أن يكون حوائج جمعاً لها واستغنى عن جمع حاجة"[٤].

وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى إذ قال في كافيته:

في الدخان استندروا دواخننا

كذا (عُثانا) جمعوا (عواثنا)

و(حاجة) مع (الحجاج) و(الشجن)

(فواعل) قد شذ فيها ذا علن[٥]

٣/١/٤٩: حكم هاء التأنيث وألفه الممدودة مع النسب:

قال: "تنبيه: يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب

١/ عُثان: دخان.

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٦٠٥.

٣/ شرح التصريح: ٢/٣١٢.

٤/ حاشية الصبان: ٤/١٦٠٥.

٥/ شرح الكافية: ٢/٢٧٤.

والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعداً، فإنهن لا يحذفن في التصغير ولا يعتد بهن كما سيأتي"[1].

هناك تشابه بين باب جمع التكسير وباب التصغير فإن حذفنا في باب الجمع حذفنا في التصغير ولكن هناك فرق بين البابين ذكره في هذا التنبيه وهو أن التصغير خالف التكسير في أنه "لا يحذف فيه هاء التأنيث وإن حذفت في الجمع فيقال في دحرجة: دحيرجه والجمع دحارج ولا يحذف فيه ألفه الممدودة فيقال في قاصعاء قويصعاء والجمع قواصع بحذفها ولا تحذف فيه ياء النسب فيقال في لوذعي[2] لويذعي والجمع لواذع بحذفها ولا يحذف فيها الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً فيقال في زعفران زعيفران والجمع زعافر بحذفهما"[3].

ونبَّه هنا إلى هذا الفرق ولكنه لاحقاً ذكر ذلك بقوله:

وَأَلِفُ التَّأنِيثِ حَيثُ مُدَّا ** وَتَاؤُهُ مُنفَصِلَين عُدَّا

كَذَا المَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ ** وَعَجُزُ المُضَافِ وَالمُرَكَّبِ

وَهكَذَا زِيَادَتَا فَعلاَنَا ** مِن بَعدِ أربَعٍ كَزَعفرانا[4]

وهذا يوضح لنا دقته إذ ذكر ذلك في هذا الموضع.

٣/١/٥٠: تعويض ياء مِمَّا حذف في التصغير:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل: وجائز أن يعوض مِمَّا حذف ياء ساكنة قبل

١/ شرح الأشموني: ١٦٢٩/٤.

٢/ اللوذعي: الحديد الفؤاد واللسان الظريف كأنه يلذع من ذكائه؛ اللسان: مادة "لذع" ٣١٧/٨.

٣/ همع الهوامع: ١٨٧/٢-١٨٨.

٤/ ألفية ابن مالك: ص١١٢.

الآخر ما لَمْ يستحقها لغير تعويض. واحترز بقوله بغير تعويض من نحو: لغـــاغيز في جمع لغيزي، فإنه حذفت ألفه ولَمْ يحتج إلى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد"[1]. إذا كان الاسم مِمَّا يصغر على فُعَيْعِل أو على فُعَيْعِيل -يجوز أن يعوض ياء قبل الآخر تعويضاً مِمَّا حذف في التصغير أو التكسير فنقول سفيرج وسفيريج وسفارج وسفاريج ولا تعوض هذه الياء إن لَمْ يستحقها الاسم بأن "وجدت في المفرد والمكبر كما في لغيزي واحرنجام فإن جمعه حراجيم ولغـــاغيز وتصـــغيره حُرَيجيم ولُغيغيز بفك الإدغام وحذف النون وألف التأنيث لإخلالهما بالصيغة ولا يعوض عنهما لاشتغال محله بالياء الموجودة في لغيـــزي والمنقلبـــة عـــن ألـــف احرنجام"[2].

فالتعويض غير ممكن لاشتغال محله بالياء التي كانت في المفرد ياء منقلبة عن ألف، وهو تعليق على قول ابن مالك: "وجائز" أي التعويض غير لازم والشارح لَمْ يوضح ذلك ولذا لزم التنبيه.

٣/١/٥١: الاختلاف في علامة التأنيث في الاسم الممدود:

قال: "تنبيه: أفهم كلامه أن الألف الممدودة في نحو: حمراء ليست علامة التأنيث، وهو كذلك عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألـــف الـــتي انقلبت همزة، وقد تقدم بيان ذلك في بابه، ولذلك قال في التســـهيل: أو ألـــف التأنيث أو الألف قبلها، وأمَّا قوله في شرح الكافية: فإن اتصل بما ولي الياء علامة تأنيث فتح كنميرة وحبيلى وحميراء حيث يقتضي أن المدة نحو: حمراء مندرجة في قوله علامة تأنيث فإنه قد تجوز فيه، والتحقيق ما تقدم"[3].

١/ شرح الأشموني: ٤/١٦٣٠.

٢/ حاشية الخضري: ٢/٨٤١.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٦٣٢.

قوله: "أفهم كلامه" إشارة إلى قول ابن مالك:

لِتلوِيَا التَّصغيرِ مِن قَبلِ عَلَم ** تأنِيثٍ أو مَدَّتِهِ الفَتحُ انحتَم[1]

فعطفه كلمة (مدته) على (علم تأنيث) والعطف يقتضي المغايرة أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث و"ألف التأنيث الممدودة -في الأرجح- هي في أصلها ألف زائدة للتأنيث، قبلها ألف أخرى زائدة للمد فتنقلب ألف التأنيث همزة، فالهمزة في (قرفصاء) ونحوها للتأنيث وقبلها ألف زائدة ملازمة لها تدل على أن ألف التأنيث ممدودة لا مقصورة، فهي علامة مدها ومتممة لها"[2]. وهذا هو رأي البصريين فالألف الزائدة في آخر الاسم زائدة للتأنيث فهذه الهمزة ليست علامة تأنيث وإنما العلامة هي الألف التي قلبت همزة عندهم. وهذا التنبيه استخلصه من بيت ابن مالك السابق وأيدَّ فيه رأي البصريين.

٣/١/٥٢: اتصال الاسم بعلم التأنيث عند التصغير:

قال: "تنبيه: المراد بقوله: مِنْ قَبْلِ عَلَم تأنِيث، ما كان متصلاً كما مثل، فلو انفصل كسر على الأصل نحو: دُحَيْرِجَة"[3].

أي أن المراد من (علم التأنيث) تاؤه، فلم يذكر ذلك وإنما فهم من تمثيله أن تكون متصلة، فلم يذكر الاتصال وذلك نحو: قصعة وقُصَيْعَة، ودحرجة ودُحيرِجة. وهذا يدلُّ على دقة ملاحظته في ذلك.

٣/١/٥٣: تصغير الاسم المركب:

قال: "تنبيه:عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله في التسهيل

١/ ألفية ابن مالك: ص١١٢.

٢/ النَّحو الوافي: ٤/٦٩٨.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٦٣٢.

فحكمه حكمها: تقول: بعيليك، بفتح اللام"[1].

والمراد بعجز المركب الذي ليس آخر صدره ياء إذ ما آخر صدره ياء كـ(معد يكرب) لا يفتح ما قبل عجزه لأنه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره[2].

وفي هذا التنبيه أضاف الشارح ما لَمْ يذكره صاحب المنظومة وهو حكم تصغير المركب المزجي.

٣/١/٥٤: تصغير وزن أفعال جمعاً أو غير جمع:

قال: "تنبيه: أطلق الناظم (أفعالاً) ولَمْ يقيده بأن يكون جمعاً فشمل المفرد، وفي بعض نسخ التسهيل: أو ألف أفعال جَمعاً أو مفرداً فمثال الجمع ما ذكر.

وأمَّا المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين إلاَّ ما سُمِّي به من الجمع لأنَّ (أفعالاً) عندهم لَم يثبت في المفردات.

قال سيبويه: فإذا حقرت (أفعالاً) اسم رجل قلت: (أُفَيْعَال) كما تحقرها قبل أن تكون اسماً.

فتحقير (أفعال) كتحقير (عَطْشَان) فرقوا بينها وبين (أُفعَال) لأنه لا يكون إلا واحداً ولا يكون (أفعال) إلاَّ جمعاً، هذا كلامه.

وقد أثبت بعض النحويين (أفعالاً) في المفردات، وجعل منه قولهم: "بُرْمَةٌ أعْشار، وثوْبٌ أخلاق، وأسْمَال".

وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع -كما تقدم- فإن فَرَّعنا على مذهب من أثبته في المفردات فمقتضى إطلاق الناظم هنا، وقوله في التسهيل: "جمعاً، أو مفرداً" أنه يصغر على (أُفَيْعال).

١/ المرجع السابق: ١٦٣٢/٤.

٢/ حاشية الصبان: ١٦٣٢/٤.

ومقتضى قول من قال من النحويين: أو ألف أفعال جمعاً، كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على (أُفَيْعِيل) -بالكسر- وقال بعض شراح ابن الحاجب: "قيد بقوله: جمعاً" احترازاً عمَّا ليس بجمع نحو: (أعشار) فإن تصغيره (أُعَيْشِير).

وقال الشارح: أو ألف (أفعال) جمعاً وعلى هذا نبَّه بقوله: سَبَق. هذا لفظه، فقيد، وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل (سبق) قيداً لأفعال، أي: ألف (أفعال) السابق في باب التكسير، وهو: الجمع.

أمَّا تقييده فتبع فيه أبا موسى، ومَن وافقه.

وقال الشلوبين: مشيراً إلى قول أبي موسى: هذا خطأ؛ لأنَّ سيبويه قال: إذا حقرت (أفعالاً): اسم رجل قلت فيه: (أُفَيْعَال) كما تحقرها قبل أن تكون اسماً. وأمَّا حمل كلام الناظم على التقييد، فلا يستقيم؛ لأنَّ قوله: (سبق) ليس حالاً من (أفْعال) فيكون مقيداً به، بل هو صلة (ما) ومَدَّهُ (مفعول) لسبق تقدم عليه. والتقدير: كذاك ما سبق مدة (أفعال) وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه"[1].

هذا التنبيه على قول ابن مالك:

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أفعَالٍ سَبَق ** أو مَدَّ سَكرَانَ وَمَا بهِ التَحَق

حيث إنه ترك لفظ (أفعال) مطلقاً، فاختلف فيه هل يشمل المفرد أم لا، وورد عند الأكثرين وصف المفرد بالجمع فالاختلاف في وزن (أفعال) هل المراد منه الجمع أم المفرد كقولهم (أعشار) فهو صغّره بعضهم على أعيشير، والأرجح

١/ شرح الأشموني: ١٦٣٣/٤.

أن المراد به الجمع وذلك بقوله: (سبق) أي في السابق وهو باب جمع التكسير ولكن ينقض هذا الرأي أن (سبق) ليس حالاً من أفعال وإنما هو صلة (ما) أي "كذلك ما سبق مدة أفعال".

٣/١/٥٥: حكم ما لحقته ألفان للتأنيث:

قال: "تنبيه: ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ لأنَّ مذهبه في نحو: (جَلْولاَء، وبَرَاكاء وقَرِيثاء) مِمَّا ثالثة حرف مد حذف الواو والألف والياء، فيقول في تصغيرها: (جُلَيلاء، وبُريكاء وقُرَيْثاء) -بالتخفيف- بخلاف (فَروقة) فإنه يقال في تصغيرها (فُريقه) -بالتشديد- ولا يحذف.

فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء. ومذهب المبرِّد: إبقاء الواو، والألف، والياء في (جَلولاء) وأخويه فيقول في تصغيرها: (جُلَيلاء، وبريِّكاء، وقريِّثاء) بالإدغام. مسوياً بين ألف التأنيث وتائه لأنَّ ألف التأنيث الممدودة محكوم لِما هي فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث.

وحجة سيبويه: أن لألف التأنيث الممدودة شبهاً بهاء التأنيث، وشبهاً بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما.

وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في (جَلُولاء) ونحوها، فإنها كألف (حُبارى)، الأولى، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الثانية، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير.

وأعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضي موافقة

المبرِّد ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه"[1].

ذكر في هذا التنبيه الاختلاف بين سيبويه والمبرِّد في حكم ما لحقته ألفان للتأنيث، ذهب سيبويه أن نحو: جَلُوْلاء[2] وبراكاء[3] وقريثاء[4] مِمَّا كان على وزن فعولاء أو (فعيلاء) أو (فعالاء) مِمَّا كان مختوماً بألف التأنيث الممدودة وثالثه حرف مد، يصغر بحذف حرف المد فتصغر على (جُلَيْلاء وبريكاء وقرَيثاء) بالتخفيف بخلاف ما كان مختوماً بالتاء مثل (فروقة) فإنه يقال في تصغيرها (فُرَيِّقة) بالتشديد. أي بغير حذف بالرغم من أن ثالثها حرف مد. ومذهب المبرِّد أن تصغيرها (جليَّلاء وبريَّكاء وقريَّثاء) -بالتشديد- لأنَّ حكمها هو حكم ما فيه هاء التأنيث ثم ذكر اضطراب الناظم في آرائه فتارة وافق سيبويه في كتاب شرح الكافية وذلك بقوله: "ومذهب سيبويه في تصغير (فعولاء): أن تحذف واوه فيقال في (جَلْولاء) (جُلَيْلاء) ثم ذكر حجة سيبويه: أن لألف التأنيث الممدودة شبهاً بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما"[5].

فهو يؤيد هذا الرأي في أن "سقوطها -أي الواو- في التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة في التصغير"[6].

وتارة أخرى يؤيد رأي المبرِّد[7] في عدم حذف حروف المد وذلك بتشديد الكلمات المذكورة وهو ما ذكره من تسوية بين ألف التأنيث الممدودة وتائه

١/ شرح الأشموني: ١٦٣٦/٤.

٢/ ناحية من نواحي العراق ومدينة مشهورة بإفريقيا، يُنظر، معجم البلدان: ١٥٦/٢.

٣/ البراكاء: الثبات في الحرب وساحة القتال أيضاً؛ المعجم الوسيط: ص٧٢.

٤/ قريثاء: نوع من التمر وهو أطيب التمر بسراً ويجوز فيه المد.

٥/ الكتاب: ٤٤٠/٣-٤٤١.

٦/ شرح الكافية: ٢٩٠/٢.

٧/ ينظر، المقتضب: للمبرِّد، ٢٦٠/٢-٢٦١.

بخلاف ما كان مختوماً بتاء.

٣/١/٥٦: تصغير (ثلاثون) إذا سُمِّي به:

قال: "تنبيه: اختلف -أيضاً- في نحو: (ثلاثين) علماً أو غير علم وفي نحو: (جِدَارِيْن، وظرِيْفِيْن، وظريفات) أعلاماً، مِمَّا فيه علامة التثنية وجمع التصحيح، وثالثه حرف مد. فمذهب سيبويه: الحذف، فتقول: ثليثون وجديران، وظريفون وظريفات؛ لأنَّ زيادته غير طارئة على لفظ مجرد، فعومل معاملة (جَلُولاء).

ومذهب المبرِّد: إبقاء حرف المد في ذلك، والإدغام كما يفعل في (جَلُوْلاء).

واتفقا نحو: (ظَرِيَفِيْن، وظريفات) إذا لَمْ يجعلن أعلاماً على التشديد، ولَمْ يذكر هنا هذا التفصيل"[١].

في هذا التنبيه ذكر اختلاف الآراء في تصغير ما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد، فمذهب سيبويه الحذف "لو سُمِّيت رجلاً جدارين ثم حقرته لقلت: جُدَيران، ولَمْ تثقل لأنك لست تريد معنى التثنية وإنما هو اسم واحد كما أنك لَمْ ترد بثلاثين أن تصف الثلاث"[٢].

ومذهب المبرِّد إبقاء حرف المد والإدغام كما في (جلولاء) واعترض عليه[٣] بما اعترض على تصغير بروكاء. ومِمَّا نبَّه إليه أيضاً إلى اتفاقهما في تصغير المثنى والجمع إن لَمْ يكونا أعلاماً على التشديد وذلك لأنَّ الزيادة فيهما هنا طارئة على لفظ مجرد.

١/ شرح الأشموني: ١٦٣٧/٤.

٢/ الكتاب: ١١٨/٢.

٣/ ينظر المبرِّد: ٢٦٥/٢.

٣/١/٥٧: الفرق بين القلب والإبدال:

قال: "تنبيه: مراده بالقلب: مطلق الإبدال، كما عبر به في التسهيل، لأنَّ القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه، بل على إبدال حرف عِلَّة من حرف عِلَّة آخر.

ويستثنى من كلامه: ما كان ليناً مبدلاً من همزة تلي همزة كما استثناه في التسهيل كألف (آدم) وياء (أيمة) فإنهما لا يردان إلى أصلهما. أمَّا (آدم) فتقلب ألفه واواً، وأمَّا (أيمة) فيصغر على لفظه.

وقد ظهر بما ذكرناه: أن قوله في شرح الكافية، وهو -يعني الرد- مشروطاً بكون الحرف حرف لين مبدلاً من لين غير محرّر، بل ينبغي أن يقول: مبدلاً من غير همزة، تلي همزة كما في التسهيل"[١].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَارْدُد لأصلٍ ثَانِياً لَيناً قُلِب ** فَقِيمَةً صَيِّر قُوَيمَةً تُصِب[٢]

أي أن ثاني الاسم المصغر يُرد إلى أصله إن كان ليناً منقلباً عن غيره، وذكر الشارح ذلك ثم فصّل القول في ذلك بأنه يشمل ستة أشياء[٣]، فعمَّم في كلامه عن القلب والمراد به الإبدال وهو في عرف الصرفيين إبدال حرف عِلَّة مكان حرف عِلَّة، وفي تفصيله ذكر وجهين لا يطابقان ذلك القول وهما:

١/ ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو: دينار وقيراط فإن أصلهما دِنَّار

١/ شرح الأشموني: ٤/١٦٣٩.

٢/ ألفية ابن مالك: ص١١٣.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٦٣٩.

وقِرَّاط، والياء بدل من أول المثلين -وهو غير حرف لين- فنقول فيهما دُنينير وقريريط.

٢/ ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو: ذيب، فنقول فيه ذؤيب فالهمزة حرف صحيح ولذلك لزم التنبيه.

٣/١/٥٨: تصغير ما ثانيه حرف عِلَّة:

قال: "تنبيه: أجاز الكوفيون في نحو: ناب مِمَّا ألفه ياء نويب بالواو وأجازوا أيضاً إبدال الياء في نحو شيخ واواً، ووافقهم في التسهيل على جوازه مرجوحاً، ويؤيده أنه سمع في (بيضة) (بويضة)، وهو عند البصريين شاذ"[١].

ما كان ثانيه حرف عِلَّة (الألف، الواو، الياء) من الاسم الثلاثي يُردُّ إلى أصله عند تصغيره، وفي هذا التنبيه ذكر رأياً غير ذلك، إذ إن الألف المنقلبة عن الياء يجوز أن تقلب واواً عند تصغيرها مثل: (باب) وتصغيرها: (بويب) و(شيخ) وتصغيرها: (شويخ). وهذا الرأي منسوب للكوفيين ويرى بعضهم أنه ضعيف، وأمَّا البصريين فحكموا بشذوذه وذلك لأنه سمع من الشاذ تصغير (بيضة) على (بويضة) بالواو، وأيَّد مجمع اللُّغة العربية[٢] استعمال المذهب الكوفي.

١/ المرجع السابق: ٤/١٦٤٠.

٢/ وافق مجمع اللُّغة العربية على استعمال المذهب الكوفي، طبقاً لِما جاء ص١٥٤ من كتابه المجمعي الذي أصدره سنة ١٩٦٩م، ونص قراره تحت عنوان: (تصغير ما ثانيه حرف عِلَّة) ما ثانيه حرف ألف أو واو أو ياء من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واواً عند التصغير أخذاً بمذهب الكوفيين فيه، وتجويز ابن مالك له ولورود السماع به مصدر القرار في مؤتمر دورة سنة ١٩٦٧م، وعلى هذا يجوز في تصغير: عين وشيخ وليقة وشيء: عُوَيَنَة، وشُوَيْخ، ولُوَيقة، وشُوَيْء.

٣/١/٥٩: تصغير ما فيه قلب مكاني:

قال: "تنبيه: إذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو: (جـــاه) لأنه من الوجاهة فقلب، فإذا صغر قيل: جويه دون رجوع إلى الأصـــل لعـــدم الحاجة إلى ذلك"[١].

ذكر في هذا التنبيه كيفية تصغير الاسم إن كان به قلب مكاني بأن تقـــدم حرف على حرف مثل كلمة: (جاه) من الوجاهة فتقدمت العين علـــى الفـــاء. وحكمه في التصغير أن يصغر على لفظه دون الرجوع لأصله لعدم الحاجـــة إلى ذلك وذكر ابن مالك ذلك في الكافية: "جاه من الوجاهة، فإذا صغر قيل جويه. وأغفل ذلك الكثيرون فنبَّه إليه مِمَّا يدلُّ على دقته"[٢].

٣/١/٦٠: الرجوع إلى الأصل يزيل أصله بالتصغير:

قال: "تنبيه: هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه الأول؛ أمَّا ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو: (قِيْمة) و(قِيَم) و(دِيْمَة) و(دِيَم)"[٣].

أي أنه يجب لجمع التكسير من رد الثاني إلى أصله ما وجب للتصغير مثل: ناب أنياب، وباب أبواب، وهذا التنبيه ذكر فيه ما لَمْ يتغير فيه الأول مثل: قيمة وقيم فتصغيره قويمة، وديمة وتصغيرها دويمة أي أنه "يقلب ثاني المصغر المفتـــوح للتصغير واواً وجوباً إن كان منقلباً عنها كديمة دويمة، وقيمـــة قويمـــة، ريحـــة رويحة"[٤].

فأصولها واو "وإنما قلبوا الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فإذا صغرت

١/ شرح الأشموني: ٤/١٦٤٠.

٢/ يُنظر، شرح الكافية الشافية: ٢/٢٩٥.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٦٤١.

٤/ همع الهوامع: ص١٨٦.

تحركت وزالت الكسرة من قبلها فبطلت العِلَّة وكذلك تقول في الجمع"[1].

أي أنه بالرجوع إلى الأصل تزول العِلَّة بالتصغير لزوال السكون فتعود إلى الأصل.

٣/١/٦١: تصغير ما ثانيه ألف مبدلة من همزة:

قال: "تنبيه: مِمَّا يجعل واواً أيضاً الألف الثاني المبدل من همزة تلي همـــزة كآدم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه إليه"[2].

سبق التعليق عليه في التنبيه رقم: (٣/١/٥٦)[3] وذلك أن ثانيه لا يرد إلى أصله وإنما يقلب واواً.

٣/١/٦٢: تصغير جمع التكسير:

قال: "تنبيه: حكم التكسير في إبدال الألف الثاني كحكم التصغير فتقول ضوارب وأوادم"[4].

وهذا الحكم ذُكر كثيراً في هذا الباب فهما متلازمان.

٣/١/٦٣: الفرق بين الهاء والياء والتاء والاعتداد بأيها:

قال: "تنبيه: إنما قال: (غير التاء) ولَمْ يقل (غير الهاء) ليشمل تـــاء بنـــت وأخت فإنها لا يعتد بها أيضاً بل يقال بُنيَّة وأخيَّة برد المحذوف"[5].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

١/ شرح المفصل: ٤/٥٥٥.

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٦٤١.

٣/ ص٥٤٧ من هذا البحث.

٤/ شرح الأشموني: ٤/١٦٤١.

٥/ المرجع السابق: ٤/١٦٤٣.

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصغِيرِ مَا ** لَم يَحوِ غَيرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا[1]

وهو يوضح دقة الأشموني إذ إن التاء تشمل الهاء والتاء ولا يكون العكس. وهذه التاء لا يعتد بها في التصغير فكلمة (بنية) أصلها (بنيوة) اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت أحداهما بالسكون فتقلب ياء ثم تدغم.

٣/١/٦٤: تصغير ما نقص حرفاً أصلياً وبقى على ثلاثة أحرف ليست التاء منها:

قال: "تنبيه: يعني بقوله: (ثالثاً) ما زاد على حرفين ولو كان أولاً أو وسطاً، فالأول كقولك في تصغير يرى مسمى به يرِى من غير رد اعتداداً بحرف المضارعة، وأجاز أبو عمرو والمازني الرد فيقولان يرئ ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه في تصغير يعلي ونحوه وتقدم مثال الوسط"[2].

يريد -في هذا التنبيه- أن يوضح حكم ما نقص منه حرف وكان ثلاثياً خالياً من التاء فحكمه أن يصغر على لفظه، فكلمة (يُرى) أصلها (رأى) فلا ترد العين وهي الهمزة فتصغر على (يُريء) بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. وقوله: "على أصل مذهبه في يعيل". مراده باب ما لا ينصرف من إثبات الياء وعدم تنوين العوض. قال سيبويه: "وأمَّا يونس فحدثني أن أبا عمرو كان يقول في: (مر) (مُرَيِء) مثل: (مريع) وفي (يُرِى) (يُربيء) بهمز ويجر، لأنها بمنزلة قاض"[3].

١/ ألفية ابن مالك: ص١١٣.

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٦٤٣.

٣/ الكتاب: ٣/٤٥٧.

٣/١/٦٥: تصغير ما كان أوله همزة وصل وحذفت لامه:

قال: "تنبيه: لا يعتد أيضاً بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مِمَّا هي فيه، وإنما لَمْ يذكر ذلك لأنَّ ما هي فيه إذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو: (اسم) و(ابن) تقول في تصغيرها: (سمي) و(بني) بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول"[١].

ما كان أوله همزة وصل وصُغر تَحذف منه وذلك لعلتين[٢]:

إحداهما: لتحرك ما بعدها لأنها إنما دخلت لسكونه. والعِلَّة الأخرى: أنها زائدة على ما ذكرت من هذا الباب وذكر فيه "اعلم أن تصغير ما كان من ذلك بحذف ما زيد فيه وردّ ما ذهب منه"[٣].

وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى بقوله: "إذا ما صغرنا ما أوله همزة وصل حُذفت وضُم ما جلبت من أجله سكونه كقولك في (ابن): بُنَي"[٤].

ولَمْ يذكر الناظم ذلك وهو رأي سيبويه في باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفاً موصولة "فمن ذلك (اسم) و(ابن) تقول: (سُمَيّ) و(بُنَيِّ)، حذفت الألف حين حُركت الفاء فاستغنيت عنها وإنما يحتاج إليها في حالة السكون"[٥].

١/ شرح الأشموني: ٤/١٦٤٤.

٢/ المقتضب: ٢/٢٦٩.

٣/ المرجع السابق: ٢/٢٦٩.

٤/ شرح الكافية: ٢/٢٩٥.

٥/ الكتاب: ٣/٥٥٤.

ويصغر ما فيه ألف وصل ثنائياً كان أم أكثر، وللعلماء فيه آراء[1].

٣/١/٦٦: تصغير المؤنث الثلاثي الأصول تصغير ترخيم:

قال: "تنبيه: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء، فتقول في: (سوداء، وحبلى، وسعاد، وغلاب) (سويدة، وحبيلة، وسعيدة، وغليبة)"[2].

ذكر في هذا التنبيه تصغير المؤنث الثلاثي التأنيث به، ونبَّه عليه هنا بقول ابن مالك: (بالأصل) وهذا يعتبر من الأصول وابن مالك لَمْ يذكر ذلك هنا ولكن ذكره لاحقاً:

اختِم بِتَا التَّأنِيثِ مَا صَغَّرَتَ مِن ** مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِي كَسِن[3]

مثل: (سعاد: سُعيدة) لأنه من الثلاثي حالاً ومحل ذلك ما لَمْ يختص بالمؤنث وضعاً (كحائض، وطالق) فيقال: (حييض، وطليق)[4].

٣/١/٦٧: تصغير (الأوصاف الخاصة بالنساء):

قال: "تنبيه: إذا صغر نحو: (حائض، وطالق) - من الأوصاف الخاصة بالمؤنث- تصغير الترخيم قلت: (حييض، وطليق) لأنهما في الأصل صفة لمذكر"[5].

١/ يُنظر، همع الهوامع: ص١٨٧، وما بعدها.

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٦٤٥.

٣/ ألفية ابن مالك: ص١١٣.

٤/ حاشية الخضري: ٢/٨٤٧.

٥/ شرح الأشموني: ٤/١٦٤٥.

هذا التنبيه مكمل لسابقه إذا استثنى من تصغير الترخيم للثلاثي الأصول والذي تلحقه التاء وهنا ذكر أن الاسم إذا كان وصفاً بالمؤنث فالأنسب ألاَّ تلحقه التاء لمراعاة الأصل.

٣/١/٦٨: حذف ما هو أصل يشبه الزائد في التصغير:

قال: "تنبيه: حكى سيبويه في تصغير (إبراهيم، وإسماعيل) (بُرَيْها، وسُميعا) وهو شاذ لا يقاس عليه لأنَّ فيه حذف أصلين، وزائدين، لأنَّ الهمزة فيهما، والميم واللام أصول. أمَّا الميم واللام فباتفاق، وأمَّا الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرِّد: أنها أصلية، ومذهب سيبويه: أنها زائدة، وينبني عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرِّد: (أبيْريه، وأسَيْميع).

وقال سيبويه: (بُريْهيم، وسُمَيْعيل) وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب.

وعلى هذا ينبني جمعهما. فقال الخليل وسيبويه: (بَرَاهيم، وسَمَاعيل).

وعلى مذهب المبرِّد: (أباريه، وأساميع).

وحكى الكوفيون: (بَرَاهم وسَمَاعل) -بغير ياء- و(بَراهِمة، وسَماعِلة) والهاء يدلُّ من الياء.

وقال بعضهم: (أباره، وأسامع). وأجاز ثعلب: (براهٍ) كما يقال في تصغيره (بُريه).

والوجه: أن يجمعا جمع سلامة، فيقال: (إبراهيمون، وإسماعيلون)"[1].

١/ شرح الأشموني: ١٦٤٦/٤.

يحذف لتصغير الترخيم أصل يشبه الزائد، فصغروا (إبراهيم) على (بُريه) و(إسماعيل) على (سُميع) بحذف الهمزة والميم في (إبراهيم) والهمزة واللام في (إسماعيل) والميم في "(إبراهيم) واللام في (إسماعيل) أصلان باتفاق وقد حُذف، نعم اختلفوا في الهمزة فيهما، سيبويه يذهب إلى أنها زائدة والمبرد إلى أنها أصل"[1]. وأمَّا جمعهما جمع سلامة فلا خلاف فيه.

٣/١/٦٩: هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام:

قال: "تنبيه: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافاً للفرَّاء وثعلب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قول العرب: (يَجْرِي بُلَيق ويُذَمّ)[2] مصغر أَبْلق. ومن كلامهم: (جَاءَ بِأَمّ الرُّيَبْق عَلَى أُرَيْق)[3].

قال الأصمعي: تزعم العرب: أنه من قول رجل رأي الغول على جمل أورق فقلبت الواو في التصغير همزة"[4].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك بل تذكره بعض الكتب في شروح الألفية، وهو تصغير الترخيم لغير الأعلام وذلك لوروده في السماع مِمَّا يؤكد أنه يهتم بها.

٣/١/٧٠: حكم ما زاد على أربعة أحرف في التصغير:

قال: "تنبيه: أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير (حبارى، ولغيزي: حُبيِّرة، ولغيغزة) فيجاء بالتاء عوضاً عن الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه

١/ شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ١٠٦٣/٣.

٢/ من أمثال العرب، بليق اسم فرس كان يسبق ومع ذلك يذم، يضرب في ذم المحسن. يُنظر، مجمع الأمثال: للميداني، ٣٧٩/٢.

٣/ يُنظر، مجمع الأمثال: للميداني، ١٧٦/١-١٧٧.

٤/ شرح الأشموني: ١٦٤٦/٤.

قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلاَّ ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة وسادسة، ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك: ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافاً لابن الأنباري، أي فإنه يجيز في نحو: (باقلاء، وبرناساء: بويقلة، وبرينسة) والصحيح (بويقلاء، وبرينساء)"[1].

في هذا التنبيه ذكر حكم ما زاد على الرباعي مِمَّا كانت ألف تأنيثه المقصورة خامسة أو سادسة فيجوز إلحاق التاء به مثل: (حبارى) حيث يجوز تصغيره بإضافة التاء عوضاً عن الألف فيكون تصغيره على (حُبيرة) ومثل: (لغيز) فيقال: (لغيغزة) ويؤيد ابن مالك هذا الرأي ولَمْ يذكره هنا فهو من الإضافات التي ذكرها في كتبه الأخرى، ومثل الألف المقصورة ألف التأنيث الممدودة إذا وقعت خامسة أو سادسة كـ(باقلاء) و(برنساء) فذكر أن بعضهم يلحق بها التاء ولكنه يضعف هذا الرأي والصحيح عنده أن تصغر على (بويقلاء) و(برينساء) بإثبات الهمزة وعدم التعويض وهو الرأي المجمع عليه

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في كافيته بقوله:

والتَّا الزمنَّ في رُباعِي أُعِل ** آخِرُ شَطْرَيْهِ فَلَفْظُهُ يَقِل

وقَد تُزادُ عِوَضاً مِنْ ألِف ** في نحو: (لُغَّيزَى) على رأي قُفِي

وهو في هذا يؤيد رأي سيبويه[2] بالمجيء بالتاء عوضاً من ألف التأنيث المقصورة إذا حُذِفت.

٣/١/٧١: تصغير ذيَّا وتيَّا:

١/ شرح الأشموني: ١٦٤٨/٤.

٢/ شرح الأشموني: ١٦٤٨/٤.

قال: "تنبيه: قال في شرح الكافية: أصل (ذيًّا، وتيًّا): (ذَيَيًّا وتَيَيًّا) بثلاث ياءات، الأولى: عين الكلمة، والثالثة: لامها، والوسطى: ياء التصغير، فاستثقل توالي ثلاث ياءات، فقصد التخفيف بحذف واحدة، فلم يجز حذف ياء التصغير؛ لدلالتها على معنى، ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير.

فتعين حذف الأولى، مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية، واغتفر، لكونه عاضداً لِما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له، لتصغير ما هو متمكن"[1].

في هذا التنبيه يعلل لحذف الياء الأولى من تصغير (ذيّا) و(تّيا) وهذا من إضافاته من كتب ابن مالك وذكر توالي ثلاث ياءات الأولى عين الكلمة والثانية ياء التصغير والثالثة اللام مخففاً بحذف الياء الأولى فيلزم من ذلك ما يخالف القاعدة العامة في التصغير وهي وقوع ياء التصغير ثانية، ولكن نسبة لأنَّ هذه الكلمة تخالف الكلمات التي وضعت لها هذه القاعدة وهي الأسماء المتمكنة وهذه الكلمات غير متمكنة لذلك ساغ فيها مخالفة القاعدة فيتم تصغيرها بوجه يختلف عنها.

٣/١/٧٢: تصغير غير المتمكن:

قال: "تنبيه: لَمْ يصغر من غير المتمكن إلاَّ أربعة: اسم الإشارة، واسم الموصول كما تقدم، وأفعل في التعجب، والمركب المزجي كبعلبك. وسيبويه في لغة من بناهما، فأمَّا من أعربهما فلا إشكال، وتصغيرها تصغير المتمكن نحو: (ما

١/ المرجع السابق: ٤/١٦٥١.

أُحَيْسِنَه، وبُعَيْلَبَك، وسُيَيْبَويه)"[1].

التصغير خاص بالأسماء المعربة -فلا تصغر قياسياً- الأسماء المبنية، وما ورد منها يعتبر تصغيره سماعياً ومنها اسم الإشارة واسم الموصول وتقدم الحديث عنها في التنبيه السابق، وأضاف في هذا التنبيه أفعل التعجب وتصغيره فيه خلاف، إذ إن الأفعال لا تصغر وإنما التصغير خاص بالأسماء "وفي قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير والرأي الشائع أنه غير قياسي، شأنه شأن الأفعال الأخرى ولكن سيبويه وبعض البصريين وغيرهم يرون قياسيته وهذا رأي تيسير"[2].

هذا وما ورد منه صيغتان هما: (أَميلح) و(أحيسن). وذكر في الشافية أنه عند الكوفيين أفعل التعجب اسم فتصغيره قياسي وعند البصريين هو فعل... إذا صغرت فالتصغير راجع إلى الحسن وهو تصغير التلطف[3].

وأمَّا المركب المزجي فاختلف فيه العلماء أيضاً: "أطلق ابن مالك وغيره أنه لا تصغر الأسماء المبنية قال أبو حيان: ويرد عليه أن بعض المبنيات يصغر، وذلك الأسماء المركبة تركيب المزج في لغة من بنى كـ(بعلبك) و(عمرويه) فيقال: (بعيلبك) و(عميرويه) والأسماء المبنية بسبب النداء: (يا زييد ويا جعيفر) واحترز بعضهم عن هذين النوعين فقال: لا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء وهي (لَمْ، قط) فإن هذين النوعين لهما حالة يعربان فيها"[4]. فهما في هذه الحالة أي حالة إعرابها إعراب ما لا ينصرف يكونان من أقسام المتمكن. ونلاحظ أنه ذكر هذه الأمثلة وذكر أنها غير متمكنة ولكن أحياناً نجدها متمكنة كما ذكرنا "فالأولى

١/ شرح الأشموني: ١٦٥١/٤.

٢/ النَّحو الوافي: ٦٨٦/٤.

٣/ شرح شافية ابن الحاجب: ٢٧٩/١، ٢٨٠.

٤/ همع الهوامع: ص١٩١.

إبدال المتمكن بغير الموغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكر"[1].

٣/١/٧٣: تصغير الاسم المقصور الساكن الثاني وألفه رابعة:

قال: "تنبيه: يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيهاً بالممدودة. فتقول: (حبلاوي)"[2].

إذا نسب إلى الاسم المقصور الذي ألفه رابعة وثانيه ساكن جاز فيه الحذف، وقلبها واواً مباشرة للياء. أو مفصولة بألف مثل: (حُبْلى) و(حُبْلَوي) و(حُبْلاَوِي) وهذا الوجه الأخير نبَّه إليه لأنَّ ابن مالك ذكر وجهين ولَمْ يذكر هذا الوجه فقال:

وَإن تَكُن تَربَعُ ذَا ثانٍ سَكَن ** **فَقلبُهَا وَاواً وَحَذفُهَا حَسَن**[3]

٣/١/٧٤: الألف الأصلية في الاسم المقصور هي الألف المنقلبة:

قال: "تنبيه: أراد بالأصلي المنقلب عن أصل واو أو ياء لأنَّ الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة إلاَّ في حرف وشبهه"[4].

في هذا التنبيه وضح المراد من الألف الأصلية وهي: تكون منقلبة عن واو مثل: (أعلى) أو ياء مثل: (حرمي) أمَّا الألف غير المنقلبة فلا تكون إلاَّ حرفاً أو شبهه كـ(ما) الحرفية الاسمية فالألف منها أصلية غير منقلبة.

١/ حاشية الخضري: ٢/٨٤٠.

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٦٥٨.

٣/ ألفية ابن مالك: ص١١٤.

٤/ شرح الأشموني: ٤/١٦٥٨.

٣/١/٧٥: حكم ألف الإلحاق في النسب:

قال: "تنبيه: تخصيصه الأصلي بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف لأنه مقتضى قوله: (مالها) وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب مع ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية، لأنَّ ألف الإلحاق شبيهة بألف (حُبلى) في الزيادة"[١].

في هذا التنبيه ذكر اضطراب ابن مالك في آرائه في حكم ألف الإلحاق فتارة يرى أنها كألف التأنيث في ترجيح الحذف، ثم ذكر في الكافية وشرحها أن القلب أجود مثل: (أرطى) (أرطوي) فقال: "وكذا يقال فيما ألفه للإلحاق كـ(علقى) و(أرطى) لكن (أَرْطياً) أشبه من (مَرْمَى) فإن لألف (أرْطى) شبهاً بألف (حُبلى) في الزيادة، وشبهاً بألف (مرمى) في أنها بإزاء حرف أصلي"[٢] والرأي الراجح أن الألف إن كانت رابعة والحرف الثاني ساكن جاز حذفها وقلبها واواً سواء كانت زائدة للتأنيث أم للإلحاق أم منقلبة.

ويرى صاحب الشافية أن: "الألف الرابعة فإن كانت منقلبة أو للإلحاق لكونها أصلية فالأشهر والأجود فيها قلبها واواً دون الحذف لكونها أصلاً أو عوضاً عن الأصل وملحقة بأصل وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها"[٣].

وهذا التنبيه يوضح اهتمام الأشموني بالآراء وذكره لاضطراب آراء الناظم ولكن في أسلوب علمي.

١/ شرح الأشموني: ١٦٥٩/٤.

٢/ شرح الكافية الشافية: ٣٠٧/٢.

٣/ شرح شافية ابن الحاجب: ٣٩/٢.

٣/١/٧٦: إضافة ألف قبل الواو فيما ثانيه ساكن وألفه مقصورة:

قال: "تنبيه: لَمْ يذكر سيبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثاً وهو الفصل بالألف كما في (حبلاوي) وحكى: (أرطاوي)، أجازه السيرافي في الأصلية فتقول: (مرماوي)"[١].

في هذا التنبيه ذكر الوجه الثالث وهو زيادة ألف قبل الواو فيما كان رابعه ساكن وآخره ألف سواء كانت أصلية أو منقلبة أو للإلحاق "وقد تزاد ألفاً بدل الألف الرابعة مطلقاً سواء كانت للتأنيث كما نص عليه سيبويه، أو للإلحاق كما ذكره أبو زيد، أو منقلبة عن أصل كما ذكره السيرافي فيقال: (حبلاوي، علقاوي، ملهاوي)"[٢].

٣/١/٧٧: حكم الألف المنقلبة الواقعة خامسة في النسب:

قال: "تنبيه: إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو: (معلى) فمذهب سيبويه والجمهور: الحذف، وهو المفهوم من إطلاق النظم، وذهب يونس إلى جعله كـ(ملهى) فيجوز فيه القلب وهو ضعيف، وشبهته أن كونها خامسة لَمْ يكن إلاَّ بتضعيف اللام والمضعف بإدغام في حكم حرف واحد فكأنها رابعة"[٣].

إذا كانت الألف خامسة ليس فيما قبلها حرف مشدد، فقد أجمع العلماء على وجوب حذفها كـ(مصطفى) فتصير (مصطفيّ) واختلفوا فيما إذا كانت

١/ شرح الأشموني: ١٦٥٩/٤.

٢/ همع الهوامع: ص١٩٤.

٣/ شرح الأشموني: ١٦٥٩/٤.

الألف خامسة وقبلها حرف مشدد "فإن كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف فنقول في: (عبدى) و(كفرى) و(زمكى): (عبدي، وكفري، وزمكي) وإن كانت الألف في هذه الحال لغير التأنيث مثل: (معديي، ومصلى، ومعلى الضم ففتح فتشديد الثالث فيهن) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملاً لها على الرابعة لأنَّ الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد، وسيبويه يوجب فيها حينئذ الحذف اعتداداً بالحرف المشدد"[1].

والرأي الراجح هو رأي سيبويه لأنَّ الحرف المضعف لا يعتبر حرفاً واحداً ثم إنه إن كان حرفاً واحداً فليس ثانيه ساكناً فلا يلحق بها هذا النوع، وعلَّق الصبان على خطأ في نص التنبيه فقد ذكر: "وشبهته أن كونها" والصحيح لأنَّ كونها "وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا للضعف"[2].

٣/١/٧٨: النسب إلى اسم الفاعل من حيَّا:

قال: "تنبيه: إذا نسبت إلى (مَحيي) اسم فاعل (حيّا، يُحيِّ) قلت: (محوي) -بحذف الياء الأولى- لاجتماع ثلاث ياءات، وكانت أولى بالحذف؛ لأنها ساكنة، تشبه ياء زائدة، فتلي الفتحة الياء، التي كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها، فتقلب ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وبعد ذلك الياء، التي هي لام الكلمة ساكنة، فتسقط عند دخول ياء النسب، لالتقاء الساكنين، وتنقلب الألف واواً، فيصيره (محوياً).

قال الجرمي:وهذا أجود. كما تقول: (أَمَويّ) وفيه وجه آخر، وهو (محييّ) كما تقول: (أمَيّ) قال المبرِّد: "وهو أجود لأنا نحذف الياء الأخيرة

١/ يُنظر، هامش شرح الشافية: ٢/٤١.

٢/ حاشية الصبان: ٤/١٦٦٠.

لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى (محي) (كأمي) ثم تضيف ياء النسبة فتقول: (محيي) فيجتمع أربع ياءات لسكون الأولى والثالثة"[1].

في هذا التنبيه ذكر الآراء التي وردت عند النسب إلى (مُحيي) اسم فاعل من (حيَّا) (يُحْيِيّ)، فيؤيد الجرمي النسب على (محويّ) لأنه تتوالى فيها الياءات ورأي المبرِّد اجتماع أربع ياءات لسكون الأولى والثالثة وهو اجتماع جائز، وفي هذا التنبيه لَمْ يرجح رأياً، إذ إن القاعدة لا تتغير مع هذا أو ذاك فكلاهما عند النسب إليه يحذف خامسه وهو ما ذكره المصنف في الألفية.

٣/١/٧٩: الحكم في النسب للاسم الذي تكون ياؤه المكسورة ثالثة أو أكثر:

قال: "تنبيه: دخل في إطلاق الناظم نحو: (غزيل) تصغير (غزال) فتقول فيه: (غُزَيِّلِيٌّ) وقد نص على ذلك جماعة، وإن كان سيبويه لَمْ يمثل إلاَّ بغير المصغر، ودخل فيه -أيضاً- (أيِّم) فيقال فيه: (أيِّمي)، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لَمْ يبق ما يدلُّ عليها، قيل: وليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس بالنسب إلى (أيّم)[2] لكان حسناً"[3].

يحذف لياء النسب الياء المكسورة المدغم فيها ياء ساكنة قبلها مثل: (طيب) فتصير (طيْبِيٌّ)، ويتبادر إلى الذهن أن ذلك خاص بالياء وإذا كانت ثالثة بين أحرف الكلمة، وفي هذا التنبيه وضح أن ذلك خاص بها سواء أكانت هي الثالثة بين أحرف الكلمة أم كانت أكثر مثل: (غُزيّل) ينسب إليها فنقول: (غُزيْلي) وأسيَّد تصغير أسود فالنسب إليها (أسيْديّ). فمراده من هذا التنبيه أنه لا فرق في الحكم بين الياء المكسورة الثالثة والتي تزيد عن ثلاثة.

١/ شرح الأشموني: ٤/١٦٦٠.

٢/ الأيم: من لا زوج لها.

٣/ شرح الأشموني: ٨/١٦٦٨.

ثم علَّل لحذف الياء المتحركة فلو حذفت لَمْ يبق ما يدلُّ عليها ولكن هذا التعليل ليس بتعليل واضح وأوضح منه التعليل بالالتباس. ذلك أننا إذا نسبنا (آم) بمد الهمزة صارت أيضاً (أيَّما) بالتشديد وتصغر على (أيمي) فيكون هناك لبس في المراد.

٣/١/٨٠: الآراء التي وردت في النسب إلى (فعولة):

قال: "تنبيه: ألحق سيبويه (فعولة) بـــ(فعيلة) صحيح اللام كان أو معتلها، فنقول في النسب إلى (فروقة) و(عدوة): (فرقي وعدوي) وحجته في ذلك قـــول العرب في النسب إلى (شنؤة)؛(شنئي). وهذا عند المبرِّد من الشاذ فلا يقاس عليه، بل يقول في كل ما سواه من (فعولة) (فعولي)، كما يقول الجميع في (فعـــول). صحيحاً (كسلول)، أو معتلاً (كعدو). إذ لا يقال فيها باتفـــاق إلا (ســـلولي) و(عدويّ). وإنما قاس سيبويه على (شنئي) ولَمْ يسمح في ذلك غيره لأنه لَمْ يرد ما يخالفه"[1].

في هذا التنبيه ذكر اختلاف النحاة في النسب إلى (فعولة) فرأي ســـيبويه ينسب إليها كالنسب إلى (فعيلة) و(فُعيلة). أمَّا غيره فينسب إليها على لفظها لأنه لَمْ يرد عن العرب سوى (شَنَئي) في النسب إلى (شنوءة) فهي كلمـــة واحـــدة حكمها الشذوذ وهذا الرأي هو الأعلى والأجدر بالاختصار عليه.

٣/١/٨١: النسب إلى (فعولة) فيما لَمْ تعتل عينه ولامه صحيحة:

قال: "تنبيه: ومثل: (فعيلة) فيما ذكر (فعولة) نحو: (قوولة) و(صـــرورة) فيقال فيها: (قوولي، وصروري، لاقولي، وصرري) لِما ذكر"[2].

١/ شرح الأشموني: ١٦٦٩/٤.

٢/ شرح الأشموني: ١٦٧٢/٤.

هذا التنبيه شبيه بسابقه إذ ذكر رأي سيبويه في النسب إلى (فعولة) فالنسب إليها هو ما ذكره في النسب إلى (فعيلة) فيقال فيها: (فَعَلَى) أو (فُعلى) وذلك بشرطين: عدم التضعيف، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة. إذ ذكر ابن مالك لزوم قلب الواو ألفاً بالنسبة لقولي لئلا يجتمع مثلان مثل صرري.

٣/١/٨٢: النسب إلى ما كانت همزته أصلية:

قال: "تنبيه: مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتعين سلامتها، وصرح بذلك الشارح فقال: وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم. وذكر في التسهيل فيها الوجهين وقال أجودهما التصحيح"[١].

هذا التنبيه يوضح اضطراب الناظم في آرائه وذلك في النسب إلى الاسم الذي همزته أصلية، إذ ذكر هنا وفي الكافية أنها تبقى في النسب مثل: (قراء) و(قرائي)، بينما ذكر في التسهيل التصحيح والقلب واواً ولكنه ذكر أن التصحيح أجود، فيكون الرأي الراجح أنه عند النسب إلى المهموز همزة أصلية هو بقاء الهمزة.

٣/١/٨٣: النسب إلى ما كانت همزته دالة على التأنيث:

قال: "تنبيه: إذا لَمْ تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو: (السماء، وحراء، وقباء)، إذا أردت البقعة ففيها وجهان: القلب والإبقاء وهو الأجود، للفرق بينه وبين (صحراء)، وإن جعلت (حراء وقباء) مذكرين كانا كـ(رداء، وكساء)"[٢].

هذا التنبيه يوضح دقة الأشموني إذ ميّز بين الهمزة التي للتأنيث والتي من أصل الكلمة، والكلمات التي ذكرها (قباء، حراء) تُذكر باعتبار المكان فتصرف

١/ المرجع السابق: ١٦٧٣/٤.

٢/ المرجع السابق: ١٦٧٣/٤.

وتؤنث باعتبار البقعة فتمنع من الصَّرف. ثم ذكر الحكم من حيث بقاء الهمـــزة وحذفها فذكر لها وجهين لأنها لا تدل على التأنيث فقط، ومِمَّا يوضح دقته أنه أيضاً أراد أن يميز بينهما فذكر أن الإبقاء أجود، وفي التي للتأنيث مثل: (صحراء) القلب أجود. ويجوز في (حراء وقباء) إن كان مذكرين التصحيح والقلـــب واواً والتصحيح أجود، ونلاحظ أن هذا الفرق لا داعي لذكره لأنَّ الخلاصة أنـــه لا فرق بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين.

٣/١/٨٤: النسب إلى ما همزته بدل من أصل:

قال: "تنبيه: إذا نسبت إلى (ماء) و(شاء) فالمسموع قلب الهمزة واواً، نحو: (ماوي) و(شاوي) ومنه قوله:

لا ينفعُ الشاوِيَّ فيها شاتُه ** ولا حِمارهُ ولا أداتُه[1]

فلو سمى (بماء، أو شاء) لجرى في النسب إليه على القياس فقيل: (مـــائي، وماوي، وشائي، وشاوي)"[2].

(ماء) فالهمزة فيه بدل من (الهاء) فينسب إليـــه كالنســـب إلى (كســـاء) فنقول: (مائي وكسائي)، فهذا التنبيه يذكر فيه السماع وأن هـــاتين الكلمـــتين (ماء، وشاء). يعاملان معاملة ما همزته بدل من أصل فيجوز فيه الوجهان.

٣/١/٨٥: النسب إلى (لولا) و(حيثما) مسمى لهما:

قال: "تنبيه: حكم (لولا) و(حيثما) مسمى بهما حكم المركب الإسنادي في النسب إليهما، فتقول: (لوي) -بالتخفيف- و(حيثي) وحكم نحو: (خمســـة

١/ الرجز لمبشر بن هذيل في لسان العرب: مادة (شوأ)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل: ١٥٦/٥.
٢/ شرح الأشموني: ١٦٧٣/٤.

عشر) حكم المركب المزجي" فتقول: (خمسي)[1].

ذكر في هذا التنبيه ألفاظاً ليست مركبات إسنادية ولكنها تأخذ حكم المركب الإسنادي لشبهه به من حيث التركيب والتسمية ومثله في الإسناد إلى صدره وهذه الألفاظ مثل: (لولا، حيثما) فيقال فيها: (لَوِيّ، وحَيْثِيّ)، أمَّا المركب العددي فيعامل معاملة المركب المزجي مثل: (خمسة عشر) فينسب إلى صدره مع الاستغناء عن عجزه وهي أيضاً من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

٣/١/٨٦: شروط حكم المنسوب إليه المحذوف اللام:

قال: "تنبيه: أطلق قوله: جوازاً إن لَمْ يك رده ألف، وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لَمْ يجبر في التثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو: (شاة، وذي) بمعنى صاحب، فنقول في: (شاة): (شاهي) وعلى أصل الأخفش الآتي بيانه: (شوهي)، وفي: (ذي): (ذووي)، اتفاقاً لأنَّ وزنه عند الأخفش فعل بالفتح"[2].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَاجبُر بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنهُ حُذِف ** جَوازاً إن لَم يَكُنْ رَدُّهُ أُلف[3]

فذكر حكم المنسوب إليه المحذوف اللام فإن كانت لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية جاز في النسب الرد وتركه، فذكر في هذا التنبيه شرطاً وهو صحة العين، لأنها إن كانت معتلة وجب الرد وإن لَمْ يرد في التثنية كـ(شاة) فأصلها (شوهه) وجمعها: (شياه) التي أصلها: (شواه) فتقول: شاهي،

١/ شرح الأشموني: ٤/١٦٧٥

٢/ المرجع السابق: ٤/١٦٧٩.

٣/ ألفية ابن مالك: ص١١٦.

فالمجبور تبقى فتحة عينه الطارئة وإن سكنت في الأصل فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأمَّا عند الأخفش فتقول: (شوهي) لأنه يرد الكلمة بعد رد المحذوف إلى سكونها الأصلي ولا يعترف بالفتحة الطارئة.

٣/١/٨٧: ما يجوز فيه عند النسب رد لامه المحذوفة وعدم ردها:

قال: "تنبيه: إذا نسب إلى (يد، ودم) جاز الوجهان عند من يقول (يدان، ودمان)، ووجب الرد عند من يقول: (يديان ودميان)"[١].

هذا التنبيه إضافة لِما ذكره ابن مالك، إذ ذكر في النسب إلى ما حذفت لامه وجوب الرد إن كانت اللام مستحقة للرد في التثنية مثل: (أب: أبوان، أبوي). وجواز الوجهين إن لَمْ ترد اللام في التثنية مثل: (يد: يدان، يدي ويدوي). فهاتان لغتان في النسب، ذكر في هذا التنبيه أن هذه الكلمات (يد، دم) تجوز فيها اللغتان فإن لَمْ تُرد اللام في التثنية رُدت في النسب فمثلاً: إن قلنا في التثنية (دميان، ويديان) -بإثبات لام الكلمة- جاز الوجهان فالنسب إليهما (دمي، ودموي) و(يديّ ويدوي)، وأمَّا إن وجب الرد عند من يقول: (يديان، ودميان) فالنسب إليهما (يدوي، ودمويّ).

٣/١/٨٨: النسب إلى ما حذفت لامه وعوض همزة الوصل:

قال: "تنبيه: إذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة، وأن لا يجبر وتستصحب، فتقول في ابن، واسم، واست: (بنوي، وسموي، وستهي) على الأول، و(ابني، واسمي، واستي) على الثاني"[٢].

١/ شرح الأشموني: ٣/١٦٨٠.

٢/ المرجع السابق: ٣/١٦٨٠.

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك وهو الجمع بين العوض والمعوض منه إذا لا يجوز الجمع بينهما فإذا نسبنا إلى ابن مثلاً نقول فيها: (ابني) بإثبات همزة الوصل أو تحذف همزة الوصل وتُرد اللام فنقول: (بَنَويٌّ) فيجوز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع بينهما فلا نقول: (ابنوي).

٣/١/٨٩: الآراء في حركة العين مِمَّا حذفت لامه عند النسب:

قال: "تنبيه: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون فتقول في: (يد، ودم، وغد، وحر) على مذهب الجمهور (يدوي، ودموي، وغدوي، وحرحي) بالفتح وعلى مذهب الأخفش: (يديي، ودميي، وغدوي، وحرحي) بالسكون، لأنه أصل العين في هذه الكلمات، والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في: (غد: غدوي) وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رجع إلى مذهب سيبويه"[1].

في هذا التنبيه ذكر الخلاف بين سيبويه والأخفش في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه مثل: (يد: يدَوي) على مذهب سيبويه بالفتح و(يدْيٌ) على مذهب الأخفش بالسكون، ورجّح رأي سيبويه وذكر رجوع الأخفش إليه أيضاً وذلك لأنه جاء سماعاً عن العرب[2].

٣/١/٩٠: النسب لِما كانت تاؤه تشعر بالتأنيث وهي ليست تأنيث:

قال: "تنبيه: قد اتضح مِمَّا سبق أن (أختاً، وبنتاً) حذفت لامهما، لأنَّ النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة، وإنما حذفت في النسب على مذهب سيبويه لِما فيها من الإشعار بالتأنيث، وإن

١/ شرح الأشموني: ٣/١٦٨٠.

٢/ همع الهوامع: ص١٩٦.

لَمْ تكن متمحضة للتأنيث وظاهر مذهب سيبويه أن تاء (كلتا) كتاء بنت وأخت، وأن الألف للتأنيث، وعلى هذا ينبني ما سبق، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة، والألف لام الكلمة، ووزنه فعتل وهو ضعيف، لأنَّ التاء لا تزاد وسطاً، فإذا نسب إليه على مذهبه قيل: (كلتوي)، والمشهور في النقل عن جمهور البصريين ونقله ابن الحاجب في شرح المفصل عن سيبويه، أن التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها فعلى أبدلت الواو تاء إشعاراً بالتأنيث، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه (كلتاوي)، وأيضاً لا ينبغي على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه، لأنَّ ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح، وإلاَّ لزم أن يقال في (ماء) محذوف اللام، والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام (أخت، وبنت) والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولاً، ولا يمتنع أن يقال هي بدل من الواو إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويين في تاء (بنت، وأخت): أنها بدل من لام الكلمة، وأمَّا إن أريد البدل الاصطلاحي فلا، لأنَّ بين الإبدال والتعويض فرقاً يذكر في موضعه"[1].

في هذا التنبيه ذكر الفرق بين الجمع والنسب في ما حذفت لامه مثل: (أخت، وبنت) واختلفوا في التاء هل هي للتأنيث أم لا؟ فمن رأى أنها ليست للتأنيث احتج لأنَّ ما قبلها ساكن صحيح وما كان قبل تاء التأنيث صحيحاً يجب فتحه مثل: (فاطمة، وقصعة، وحمزة) ولا يسكن إلاَّ إذا كان معتلاً مثل: (فتاة) فالتاء ليست للتأنيث ولكنها تشعر بالتأنيث بدليل مسألة الجمع فقد ردّ المحذوف من المفرد وحذفوا التاء ثم جمعوه بألف وتاء مزيدتين فقالوا: (أخوات، وبنات) ولو جمع بصيغة جمع المؤنث كان ينبغي أن تكون (أختان، وبنتان) وعلل الأشموني

١/ شرح الأشموني: ٤/١٦٨٢.

لحذفهما لأنَّ النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه والتاء عوض عن اللام المحذوفة وإنما حذفت في النسب -عند سيبويه- لِما فيها من الإشعار بالتأنيث وتاء التأنيث تحذف في النسب[1].

فمذهب سيبويه في النسب إلى (أخت، وبنت: أخويٍّ، وبنويٍّ) كما ينسب إلى مذكرهما، والخليل يتابعه في هذا المذهب أمَّا يونس فيقول: (أختيّ، وبنتيّ) وتقول في: (كلتا) على مذهب سيبويه (كلوي) وعلى مذهب يونس (كِلْيٍّ وكلتوي)[2].

فالتأنيث في: (أخت، وبنت) ليس قياسياً كما في: (ضارب، وضاربة) وأن التاء ليست لمحض التأنيث بل فيها منه رائحة[3].

فالنسب إلى (أخت) ونظائرها كالنسب إلى مذكراتها خلافاً لـ(يونس) في إيلاء ياء النسب التاء والرأي الراجح هو رأي سيبويه.

٣/١/٩١: النسب إلى (ابنة):

قال: "تنبيه: النسب إلى (ابنة: ابنيٍّ، وبنويٍّ) كالنسب إلى (ابن) اتفاقاً، إذ التاء فيهما ليست عوضاً كتاء (بنت)"[4].

هذا التنبيه مكمل لسابقه فالتاء في (ابنة) ليست عوضاً كتاء (بنت) لذلك ينسب إليه باعتبار أن همزة الوصل هي العوض فيؤتى بها أو بالمعوض عنها وهذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

١/ يُنظر، أوضح المسالك: ٣٣٨/٤؛ وشرح الأشموني: ١٦٨٢/٤.

٢/ يُنظر، الكتاب: ٣٦٠/٣، ٣٦١، ٣٦٣.

٣/ شرح الشافية: لابن الحاجب، ٦٢/٢.

٤/ شرح الأشموني: ١٦٨٣/٤.

٣/١/٩٢: النسب إلى المحذوف العين:

قال: "تنبيه: بقي من المحذوف قسم ثالث لَمْ يبين حكمه وهو محذوف العين؛ وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لَمْ يجبر، كقولك في: (سه، ومذ، -مسمى بهما-: سهيّ، ومذيّ) وأصلهما (سته، ومنذ)، كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو: رب المخففة بحذف الباء الأولى إذا سُمِّي بها ونسب إليها، فإنه يقال: (ربى) برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف، وإن كانت لامه معتلة نحو: (المرى، ويرى) -مسمى بهما- جبر فتقول فيهما: (المرئي، واليريء) برد المحذوف، وفي ضم العين وسكونها المذهبان"[١].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك وهو النسب إلى المحذوف العين إذ ذكر الناظم حكم المحذوف الفاء والمحذوف اللام وأمَّا المحذوف العين فلم يبين حكمه لقلته جداً في كلام العرب، وهذا يدلُّ على دقة الأشموني، وحكم المحذوف العين في النسب هو رد المحذوف ولا يجبر في النسب من المحذوف العين إلاَّ المعتل اللام مثل: (يري: يَرَئِي) بفتحتين فكسرة. ويمنع الرد في غير ذلك مثل: (سَهِ) أصلها (سَتَهٌ) فاللام فيه صحيحة.

ثم ذكر حكم فتح العين وسكونها مع هذا النوع من النسب، فتفتح عين المجبور خلافاً للأخفش في تسكين ما أصله سكون، وتفتح عين المجبور غير المضعف تحرزاً من (رُب) مخففاً فنقول في النسب إليه: (رُبِّيٌّ) بسكون الياء الأولى باتفاق من سيبويه والأخفش[٢].

١/ شرح الأشموني: ٤/١٦٨٥.

٢/ يُنظر، الكتاب: ٣/٣٥٩.

٣/١/٩٣: حكم اسم الجمع والجمع الغالب والمسمى به حكم الواحد:

قال: "تنبيه: إذا نسب إلى (تمرات، وأرضين، وسنين) باقية على جمعيتها، قيل: (تمري، وأرضيَّ، وسنهي أو سنوي) على الخلاف في لامه، وإذا نسب إليها أعلاماً التزم فتح العين في الأولين وكسر الفاء في الثالث"[١].

يلزم فتح عين (تمرات، وأرضين) ونحوها وكسر فاء (سنين) ونحوه إن كن أعلاماً فنقول: (تَمَريّ، وأَرَضيّ) -بفتح العين- تفرقة بين النسب إليهما علمين وغير علمين ونقول: (سِنِيّ) بكسر السين والنون وحذف زيادة الجمع وإن يكن علماً فتقول: (سَنَوي، أو سنهيّ) بفتح النون ورد المحذوف، فلا يتصرف في العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به إلاَّ بحذف علامة الجمع،فذكر في هذا التنبيه الفرق في النسب إليهما أعلاماً أو جموعاً.

٣/١/٩٤: الاستغناء عن ياء النسب بصوغ المنسوب على (مفعال) و(مفعيل):

قال: "تنبيه: قد يستغنى عن ياء النسب أيضاً (بمفعال) كقولهم: امرأة معطار أي: ذات عطر، و(مفعيل)، كقولهم: ناقة محضير أي: ذات حُضر، وهو الجري"[٢].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره الناظم إذ ذكر الاستغناء عن ياء النسب بصوغ المنسوب على (فاعل) مثل: (تامر) صاحب تمر، و(فعّال) مثل: (بقّال) صاحب بقالة، و(فعِل) مثل:(رجل طعِم) أي: صاحب طعام. وفي هذا التنبيه أضاف صيغتين وهما (مفعال) مثل: (معطار) و(مفعيل) مثل: (محضير).

١/ شرح الأشموني: ١٦٨٨/٤.

٢/ المرجع السابق: ١٦٩٠/٤.

٣/١/٩٥: الأبنية التي يستغنى فيها عن ياء النسب غير قياسية:

قال: "تنبيه: هذه الأبنية غير مقيسة. وإن كان بعضها كثيراً. هذا مذهب سيبويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق (دقاق)، ولا لصاحب الفاكهة (فكاه)، ولا لصاحب البر (برار) ولا لصاحب (الشعير) (شعار) والمبرِّد يقيس هذا "[1].

هذه الأبنية التي يستغنى عن ياء النسب فيها بصيغة من الصيغ المذكورة ليست مطردة بل هي مسموعة لأنَّ ما جاء من المنسوب مخالفاً لَمَّا يقتضيه القياس فهو من شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها وهو الرأي الراجح.

٣/١/٩٦: الوقف على الاسم المقصور:

قال: "تنبيه: المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو: رأيت فتى، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب: الأول: أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً، وهذا مذهب أبي الحسن والفرَّاء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لأنَّه تنوين بعد فتحة. والثاني: أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلَمَّا حذف عادت الألف، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب المصنف في الكافية. قال في شرحها: ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفاً والاعتداد بها روياً وبدل التنوين غير صالح لذلك. ثم قال: ولا خلاف في المقصور غير المنون أنَّ لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، وأن ألفه لا تحذف إلاَّ في ضرورة كقول الراجز:

١/ شرح الأشموني: ٤/١٦٩٠.

رَهطُ ابنِ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابنِ المُعَل[1]

أراد ابن المعلى انتهى. ومثال الاعتداد به روياً قول الراجز:

إنَكَ يا بنَ جَعْفرٍ نِعْمَ الْفَتى[2]

إلى قوله:

وَرُبَّ ضَيْف طَرَق الحَيَّ سُري

والثالث: اعتباره بالصحيح فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم. قيل: وهو مذهب معظم النحويين وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة، وذهب في التذكرة. إلى موافقة المازني"[3].

الاسم المقصور كالاسم الصحيح في الوقف عليه خلافاً للمازني والفرَّاء والجرمي في إبدال الألف من تنوينه مطلقاً مثل: مررت بعصاً، وهذه عصا، ورأيت عصاً في الألف في الأولين لام الكلمة وفي الثالثة بدل التنوين، والمازني ومن معه يبدلون رفعاً ونصباً وجراً ولابن عمرو والكسائي في عدم الإبدال

١/ القائل: لبيد بن ربيعة العامري ﷺ، والبيت من شواهد الكتاب: ٢/٢٩١؛ والعيني: ٤/٥٤٨؛ وتمامه:

وقبيل من لكيز وشاهد ** رهط مرجوم ورهط ابن المعل

والشاهد فيه (ابن المعل) حيث حذف الألف المقصورة في الوقف ضرورة.

٢/ القائل: الشماخ؛ والبيت من شواهد الأغاني: ٨/١٠٢؛ وأمالي الزجاجي: ص٢٠٥؛ والعيني: ٤/٥٤٦، والأبيات من مشطورة الرجز وقد سجلها العيني: ٤/٥٤٦. والشاهد فيه قوله: "سري" فإنه منون وهو مقصور والمقصور المنون يوقف عليه بالألف نحو: رأيت الفتى.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٦٩٤.

منه مطلقاً فالألف عندهما في الأحوال الثلاثة لام الكلمة وقوله منه أي من التنوين[1].

٣/١/٩٧: حكم الوقف على الشبيه بالصحيح:

قال: "تنبيه: لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول صحيحاً، فلا ينقل من نحو: (ظبي) و(دلو)"[2].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك، إذ ذكر من شروط الوقف على الاسم المحرك الآخر أن يكون ما قبل الآخر ساكناً قابلاً للحركة ويشترط صحة المنقول منه وفي هذا التنبيه ذكر شرطاً آخر إذا نقل في نحو: (دلو، وظبي).

٣/١/٩٨: شرط الوقف على (ما) ألاَّ تتصل بها (إذا):

قال: "تنبيه: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع (ذا)، فإن ركبت معه لَمْ تحذف الألف نحو: على ماذا تلومونني. وقد أشار إليه في التسهيل نقله المرادي"[3].

إذا دخل على (ما) الاستفهامية جار وجب حذف ألفها نحو: (عم؟) و(بم؟) وإلاَّ أمتنع الحذف نحو: (لِماذا؟) لصيرورتها كلمة واحدة للاستفهام. ويرى الصبان: "ألاَّ إهمال لأنَّ المصنف أشار إليه بكون المحدث عنه في كلامه لفظ (ما) فيخرج لفظ (ماذا) لأنَّ لفظ ما غير لفظ (ماذا) لِما تقرر أن الشيء مع غيره في نفسه"[4]. وأوافقه هذا الرأي لأنَّ لفظ (ما) غير لفظ (ماذا).

١/ يُنظر، شفاء العليل: ١١٢٩/٣.

٢/ شرح الأشموني: ١٧٠٦/٤.

٣/ المرجع السابق: ١٧١١/٤.

٤/ حاشية الصبان: ١٧١٤/٤.

٣/١/٩٩: الفرق بين (ما) الاستفهامية والشرطية والموصولة في الوقف:

قال: "تنبيه: سبب هذا الخلاف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد"[١].

في هذا التنبيه علل للخلاف بين النحويين بين (ما) الاستفهامية والموصولة والشرطية، فالاستفهامية علل لها بالحذف لاستقلالها أمَّا الشرطية فمتعلقة بما بعدها والموصولة على صلتها اسم واحد، وهذا يدلُّ على دقة الأشموني في ذكره وتعليله لهذه الفروق الدقيقة.

٣/١/١٠٠: حكم الإمالة في حروف الاستعلاء مع الياء:

قال: "تنبيه: قوله: أو (يا) تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة وإذا كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية لكنه قال في التسهيل: الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولَمْ يمثل لذلك. وما قاله في (الياء) غير معروف في كلامهم بل الظاهر جواز إمالة نحو: (طغيان، وصياد، وعريان، وريان)، وقد قال أبو حيان: "لَمْ نجد ذلك يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط""[٢].

هذا التنبيه يذكر اختلاف عبارة الناظم في كتبه فبينما ذكر في النظم: "من كسر، ياء" أن حروف الاستعلاء السبعة هي: (الخاء، الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والقاف) والراء غير المكسورة كل واحد منها يمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ووقع بعد الألف متصلاً بها مثل:

١/ شرح الأشموني: ٤/١٧١١.

٢/ المرجع السابق: ٤/١٧٢٤.

(ساخط) وفي التسهيل ذكر الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة نحو: (كتاب، وبيان) ففي التسهيل والكافية عبر بالظهور للكسرة والياء، فنلاحظ اختلافاً في العبارة في مؤلفاته وعبارته في التسهيل: "فإن تأخر عن الألف مستغل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب في غير شذوذ والياء والكسرة الموجودتين" أي يمنع من الإمالة.

٣/١/١٠١: حكم الإمالة في الساكن أثر كسر مع حروف الاستعلاء:

قال: "تنبيه: من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة في هذا النوع وهو الساكن إثر الكسر لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه، ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء. وعبارة الكافية.

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَم يَنكَسِر

وخير أن سكن بعد منكسر

وقال في شرحها: وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع، نحو: (إصلاح) وهو يخالف ما هنا"[1].

هذا التنبيه يوضح اضطراب آراء ابن مالك فبينما ذكر في منظومته:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَم يَنكَسِر

أو يَسكُنِ اثرَ الكَسرِ كَالمِطوَاع مِر

فلا تجوز الإمالة في نحو: (غالب، طالب) وهو الساكن إثر كسر، ذكر في كتبه الأخرى استواء الأمرين أي: المنع وعدم المنع مثل: (إصلاح)[2].

١/ شرح الأشموني: ١٧٢٦/٤.

٢/ يُنظر، شرح الكافية الشافية: ٣٢١/٢.

٣/١/١٠٢: تقدم حرف الاستعلاء يمنع الإمالة ما لَمْ يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسر:

"قال: ظاهر قوله -كذا إذا قدم- أنه يمنع ولو فصل عن الألف، والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو: (قاعد وصالح)"[١].

أشار ابن مالك في منظومته بقوله:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَم يَنكَسِر** أو يَسكُنِ اثرَ الكَسرِ كَالِمطوَاع مِر[٢]

أي أن حرف الاستعلاء المتقدم يكف سبب الإمالة، إذا لَمْ يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسر فلا يمال نحو: (صالح وظالم) ويمال نحو: (طِلاب، وغِلاب).

٣/١/١٠٣: شرط منع الراء في الإمالة:

قال: "تنبيه: من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة لأنَّ المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة"[٣].

في هذا التنبيه ذكر حكم الراء غير المكسورة -أي الراء المفتوحة والمضمومة- فلا يمال نحو: (راشد)، ونحو قوله تعالى: ﴿دَارُ الْقَرَارِ﴾[٤].

٣/١/١٠٤: حكم الإمالة في الراء المكسورة ما لَمْ تسبق حرف استعلاء:

قال: "تنبيه: فهم من كلامه في جواز إمالة نحو: إلى حمارك بطريق الأولى، لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة

١/ شرح الأشموني: ١٧٢٦/٤.

٢/ ألفية ابن مالك: ص١٢٠.

٣/ شرح الأشموني: ١٧٢٧/٤.

٤/ سورة غافر: الآية (٣٩).

-وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة- فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى"[1].

أي أنه الراء المكسورة تجيز الإمالة مع وجود المانع فأولى أن تجيزها مع عدم وجود المانع، ولذلك أميلت الألف في قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾[2].

٣/١/١٠٥: حكم الإمالة مع ما بناؤه عارضاً:

قال: "تنبيه: لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو: (يا فتى، ويا حبلى) لأنَّ الأصل فيه الإعراب"[3].

الإمالة تختص بالأسماء والأفعال والأسماء المتمكنة وفي هذا التنبيه ذكر حكم ما كان بناؤه عارضاً كالمنادى فلا تمنع إمالته فهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك إذ ذكر منع الإمالة فيما لَمْ ينل تمكناً أي بالكلية وفي التنبيه استثنى البناء العارض.

٣/١/١٠٦: لا يعتد بهاء التأنيث وزيادة التثنية وجمع التصحيح والنسب في حروف الزيادة:

قال: "تنبيه: إنما لَمْ يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتي التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال: والمزيد فيه إن كان اسماً لَمْ يجاوز سبعة إلاَّ بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح لِما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال"[4].

١/ شرح الأشموني: ١٧٢٧/٤.

٢/ سورة البقرة: الآية (٢٥٩).

٣/ شرح الأشموني: ١٧٣٣/٤.

٤/ المرجع السابق: ١٧٤١/٤.

أكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف نحو: (احرنجام[1]، واشهيباب[2]) ولا يتجاوز الاسم سبعة أحرف إلاَّ بهاء التأنيث نحو: (قرعبلانة) (لدوية) عريضة عظيمة البطن والتثنية مثل: (وعرطليلان) والجمع مثل: (عرطليلون) والعرطيل الطويل و(خنفساوي) وهو زيادة بياء النسب. فالذي نبَّه إليه ولَمْ يذكره كثير من النحويين وهذه الزيادات في آخر الاسم على نية الانفصال لذلك لا يعتد بها.

٣/١/١٠٧: كيفية تمييز الألف الأصلية وغير الأصلية:

قال: "تنبيه: إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة، لكن إن كان المحتمل همزة أو ميماً مصدرة أو نوناً ساكنة في خماسي كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو: (أفعى، وموسى، وعقنقي) إن وجد في كلامهم، ما لَمْ يدلُّ دليل على أصالة هذه الأحرف، وزيادة الألف كما في: (أرطى) عند من يقول: أديم مأورط أي: مدبوغ بالأرطى، وكما في: (معزى) بقولهم: معز ومعز، وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف"[3].

هذا التنبيه إضافة لَمَّا قاله ابن مالك:

فَأَلِفٌ أكثَرَ مِن أصلَينِ ** صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيرِ مَين[4]

فإذا وقعت الألف مصاحبة لثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها نحو:

١/ مصدره احرنجمت الإبل إذا اجتمعت مصدر رباعي الأصول زيد فيه الألف والنون.

٢/ مصدره أشهاب الفرس إذا صار أشهباً والشهبة بياض يغلب عليه السواد وهذا ثلاثي الأصول من (شهب) زيد فيه الألفان والياء وإحدى الهاءين.

٣/ شرح الأشموني: ١٧٦٨/٤.

٤/ ألفية ابن مالك: ص١٢٣.

(ضارب، وغضبى)، فإن صحبت أصلين فلا تكون زائدة بل هي إمَّا أصل كـ(إلى) وإمَّا بدل من أصل نحو:(قال، وباع) وأحياناً يحكم أصالة الهمزة وأحياناً يحكم الألف بالأصالة أو الزيادة وذلك إذا خالفت الأوزان العربية وحملهم على ذلك أشياء:

منها أن ما عُرف له اشتقاق من ذلك وُجد الأمر فيه على ما ذكرنا من زيادة الميم والهمزة والنون نحو: (أعمى، وأعشى، وملهى، ومغزى).

ومنها أن الميم والهمزة والنون قد سبقت فقضى عليها بالزيادة لسبقها أي موضع الزيادة، فلَمَّا قضى عليها بالزيادة وجب القضاء على الألف بانقلابها عن أصل.

ومنها أن الميم والهمزة والنون قد ساوت الألف في كثرة الزيادة وفضلها بقوة الاختصاص، ألا ترى أن الميم والهمزة قد كثرت زيادتهما أولاً كما كثرت زيادة الألف واختصتا بالزيادة أولاً وليست الألف كذلك وأن النون كثرت زيادتها ثالثة ساكنه فيما هو على خمسة أحرف وبعد الألف الزائدة قبل آخر الكلمة[1].

٣/١/١٠٨: حكم الواو إذا وقعت أولاً:

قال: "تنبيه: مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولاً، قيل لثقلها، وقيل لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك، وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز لأنَّ الاسم يضم أوله في التصغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول، فلَمَّا كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه لأنَّ قلبها همزة قد يوقع في اللبس، وزعم قوم:أن واو (ورنتل)[2] زائدة

١/ الممتع في التصريف: لابن عصفور، ص١٨٦.

٢/ الورنتل: الشر والأمر العظيم؛ اللسان: ٧٢٤/١١، مادة (ورنتل).

على سبيل (الندور)، لأنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى بناء (وفنعل) وهو مفقود. والصحيح أنَّ الواو أصلية وأن اللام زائدة مثلها في: (فَحْجَل)[1] بمعنى: (فجج) و(هِدْمِل)[2] بمعنى: (هدم) فإن لزيادة اللام آخراً نظائر بخلاف زيادة الواو أولاً "[3].

يحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين ومن ذلك الواو إذا كانت غير مصدرة ومن شروط زيادتها أن تصحبها ثلاثة أحرف أصول وألاَّ تكون الكلمة من الرباعي المضعف وألاَّ تصدر الواو مطلقاً مثل: (جوهر، وعجوز) بخلاف نحو: (بيت، وسوط، ويؤيو، وعوعه) وفي هذا التنبيه علل لزيادتها وعدم زيادتها فزيادتها أولاً: تؤدي لقلبها. ومِمَّا يوضح اهتمامه بآراء النحاة مناقشته لها إذ ذكر أن الواو في (ورنتل) زائدة وضعّف هذا الرأي لأن الواو لا تتصدر الكلمة ولا تكون زائدة في بنات الأربعة ثم رجح رأي الجمهور في أنها أصل زائد وأن اللام تكون زيادتها آخراً لوجود نظائر لها وقاس على ذلك بينما الواو لَمْ يرد لها مثيل في زيادتها أولا. "جاءت أصلاً في ضرب من بنات الأربعة -وهو المضاعف- ولَمْ تُزد أولاً في موضع من المواضع، وأيضاً فإن جعلها زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود. وهو (وَفَنْعَل) وجعلها أصلية يؤدي إلى بناء موجود. وهو (فعنلل) نحو: (جحنفل[4])"[5].

١/ بفاء فحاء مهملة فجيم كـ(جعفر) وهو المتباعد الساقين.

٢/ بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للالحاق (بزبرج) وهي بمعنى هدم وهو الثوب الخلق.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٧٧٠.

٤/ الجحنفل: العظيم الشفة.

٥/ الممتع الكبير في التصريف: ص١٩٥.

وما ذُكر في هذا التنبيه يوضح الاهتمام بما له أصل وبناء موجود أمَّا ما لَمْ يكن له بناء موجود فلا يؤخذ به.

٣/١/١٠٩: الياء المتصدرة بين الأصل والزيادة:

قال: "تنبيه: إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في (يلمع)، وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في: (يستعور) وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضاً اسم شجر يستاك به لأن الاشتقاق لَمْ يدل على الزيادة في مثله إلاَّ في المضارع"[١].

الياء كالواو في الحكم على أصلها أو زيادتها، فإذا صحبت أكثر من أصلين حكم بزيادتها إلاَّ في الثنائي مثل: (يؤيو)[٢]، وفي هذا التنبيه ذكر أنها إذا تصدرت على أربعة أصول فهي أصل إلاَّ في المضارع مثل: (يدحرج)، فكلمة (يَسْتعُور) وزنها (فَعْلُول)، فالاشتقاق لَمْ يدل في مثله على زيادة الياء. فتقدمها على أربعة غير فعل فـ(ياء) يستعور أصلية ليست زائدة.

٣/١/١١٠: إبدال الألف إلى همزة فيما كانت ألفه ممدودة:

قال: "تنبيه: تشاركهما في ذلك الألف في نحو: (حمراء) فإن أصلها (حمرى) كـ(سكرى) فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف (كتاب، وغلام) فأبدلت الثانية همزة فكان الأحسن أن يقول كما في الكافية:

من حرف لين آخر بعد ألف ** مزيد أبدل همزة وذا ألف[٣]"[٤].

١/ شرح الأشموني: ١٧٧١/٤.

٢/ يؤيو: طائر ذو مخلب.

٣/ الكافية الشافية: ٣٦٩/٢.

٤/ شرح الأشموني: ١٨٠٦/٤.

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في كتبه الأخرى. إذ ذكر إبدال الواو والياء إلى همزة إذا تطرفتا، وفي هذا التنبيه أضاف إبدال الألف إلى همزة في نحو: حمراء، وذلك من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في كتبه الأخرى.

وذكر في كتاب الكافية الشافية أن: "حرف اللين يعم الألف والياء والواو والثلاثة أحرف داخلة في هذا الضابط فإبدال الهمزة من الألف في : (صحراء) ونحوه مِمَّا لا ينصرف للتأنيث ولزوم التأنيث من ذي ألف ممدودة، فالهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف سَكْرَى، لكن ألف (سكرى) غير مسبوقة بألف فسلمت وألف (صحراء) مسبوقة بألف فحركت فراراً من التقاء الساكنين فانقلبت همزة لأنها من مخرجها"[1]. فأصل (حمراء): (حمري) كسكري، فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف (كتاب، وغلام) فأبدلت الثانية همزة[2]. وافترض الصرفيون: "أن الهمزة التي في الطرف كانت ألفاً ثم زيد قبلها ألف ثم طبقت عليها قاعدة تطرف حرف العِلَّة بعد ألف وذلك لأنهم اعتبروا ألف التأنيث حرفاً واحداً. ولكن لنا أن نقول أن للتأنيث علامات ثلاثاً: التاء كقائمة والألف المقصورة في آخر الكلمة؛ إذ إن وزن (فعلاء) زيدت فيه الألف والهمزة مرة واحدة كما زيدت الياء والنون في الإعراب مرة واحدة[3]". فتلاحظ أن ما ذكر في الكافية شامل للأحرف الثلاثة.

٣/١/١١١: حكم الإبدال مع زيادة تاء التأنيث وألف التثنية:

قال: "تنبيه: هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو: (بناء،

١/ الكافية الشافية: ٣٦٩/٢.

٢/ أوضح المسالك: ٣٩٧/٤.

٣/ دراسات في علم الصَّرف: لعبد الله درويش، ص٩٤.

وبناءة)، فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو: (هداية، وسقاية، وإداوة، وعداوة)، لأنَّ الكلمة بنيت على التاء أي: أنها لَمْ تبن على مذكر. قال في التسهيل: "وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة، فالأول كقولهم في المثل: (اسق رقاش)، فإنها سَقَّاية"[1] لأنه لَمَّا كان مثلا والأمثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء التأنيث. ومنهم من يقول: فإنها سقاءة بالهمز كحاله في غير المثل. والثاني: كقولهم: (صلاءة في صلاية). وحكم زيادتي التثنية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال نحو: (كساءين، ورداءين)، فإن بنيت الكلمة على التثنية امتنع الإبدال وذلك كقولهم: عقلته بثنايين، وهما طرفا العقال"[2].

هذا التنبيه –أيضاً– من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى[3] والمعلوم أن الواو والياء تقلبان همزة إذا تطرفتا بعد ألف زائدة "فإن كان بعد الياء أو الواو تاء تأنيث أو زيادة تثنية فلا يخلو أن تكون الكلمة قد بنيت على التاء أو الزيادتين، أو لا تبنى فإن بنيت عليها بقيت الياء والواو على أصلهما ولَمْ يغير نحو: (رماية، وشقاوة) وعقلته بثنايين[4] وإن لَمْ تُبن عليها وجعلت كأنها ليست في الكلمة قُلبت نحو: (عَظَاءة[5]، وصلاوة[6]، وكساءان، ورداءان)"[7].

١/ مجمع الأمثال: ٣٣٣/١؛ وجمهرة الأمثال: ٥٦/١؛ وكتاب الأمثال: لابن سلام، ص١٣٨؛ واللسان: مادة (رقش)، ٣٠٦/٦، ويضرب في الإحسان إلى المحسن.

٢/ شرح الأشموني: ١٨٠٦/٤.

٣/ شرح الكافية الشافية: ٣٦٩/٢.

٤/ عقلت البعير بثنايين أي عقلت يديه بحبل أو بطرفي حبل. يُنظر، التاج: "ثنى".

٥/ العظاءة: دويبة.

٦/ الصلاءة: مدق الطيب.

٧/ الممتنع في التصريف، لابن عصفور: ص٢١٧.

وذكر في هذا التنبيه استصحاب هاء التأنيث العارضة فإنها تستصحب هذا الإبدال مثل: (بناءة؟) وإن كانت التاء لازمة لصيغة الكلمة وليست للكلمة معنى بدونها مثل: هداية وإداوة[1] وذلك لأنه "إن بنيت الكلمة على التأنيث لَمْ يكن قبلها حكم الطرف"[2]. فالتاء غير عارضة فيمتنع الإبدال، ثم ذكر أنه ربما حدث العكس فيصحح مع العارضة وذلك إذا جرت الكلمة مجرى المثل، كالمثل السابق وذلك أن الأمثال لا تغير وربما أبدل مع اللازمة مثل: (صلاءة) بالهمز و(صلاية) بالياء.

٣/١/١١٢: ما كان على وزن (فاعل) و(فاعل) ولَمْ يكن اسم فاعل:

قال: "تنبيه: هذا الإبدال جار فيما كان على (فاعل) و(فاعلة) ولَمْ يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال:

صَعْدةٌ نَابِتَةٌفِي جَائِزٍ ** أينما الريح تُمَيِّلها تَمِلْ[3]

وكقولهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف، وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك وقد نبَّه عليه في التسهيل"[4].

في هذا التنبيه ذكر ما جاء على وزن (فاعل) من اسم لا فعل له؛ وهو

١/ إداوة: بكسر الهمزة هي المطهرة.

٢/ شرح ابن الناظم: ص٥٩٦.

٣/ البيت لكعب بن جعيل في خزانة الأدب: ٤٧/٣؛ والدرر: ٧٩/٥؛ وشرح أبيات سيبويه: ١٩٦/٢؛ والمؤتلف والمختلف: ص٨٤؛ وله أو لحسام بن ضرار في المقاصد النحوية: ٤٢٤/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف: ٦١٨/٢؛ وخزانة الأدب: ٣٨/٩ ، ٣٩ ، ٤٣؛ وشرح الأشموني: ٥٨٠/٣؛ وشرح المفصل: ١٠/٩؛ والكتاب: ١١٣/٣؛ ولسان العرب: مادة (حبر)، ٢٢٣/٤؛ والمقتضب: ٧٥/٢؛ وهمع الهوامع: ٥٩/٢.

٤/ شرح الأشموني: ١٨١٠/٤.

إضافة لِما قاله ابن مالك في أن الياء والواو تبدلان إلى همزة في اسم فاعل من الفعل الأجوف فاحترز من اسم لا فعل له "وقد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل اللهم إلاَّ أن يقال أنه منقول عن اسم فاعل وهو مشكل بما ذكره وقوله: "وجائز مؤنثة فيه نظر بل هي مؤنثة لا مؤنثة فتأمل وعبارة المرادي تنبيهات الأول هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولَمْ يكن اسم فاعل كقولهم: (جائز) وهو البستان (وجائزة) وهي الخشبة تجعل في وسط السقف"[1] وأرى أنه ليس من باب إبدال حرف العِلَّة إلى همزة فينبغي ألاَّ يذكر. إلاَّ من أراد توضيح الفرق بينه وبين اسم الفاعل من الأجوف للتشابه بينهما في الوزن".

٣/١/١١٣: قلب الألف إلى همزة في نحو: (كساء):

قال: "تنبيه: اختلف في هذا الإبدال أيضاً: فقيل: أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف. وقال الأكثرون بل قلبتا ألفاً ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في: (كساء، ورداء)، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين. وقال المبرِّد: أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في (قال، وباع) وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان فحركت العين لأنَّ أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة"[2].

هذا التنبيه شبيه بتنبيه سابق[3] ذكر فيه فظاهر كلام المصنف إبدال الواو والياء همزة ولكن في هذا التنبيه ذكر أنهما لَمْ تقلبا همزة مباشرة بل قلبتا ألفاً ثم أبدلت الألف همزة لالتقاء الساكنين فحركت العين والعين إن كانت ألفاً وحركت قلبت همزة مثل: (قال) فتصير (قائل). والأرجح أن نقول قُلبَ حرف

١/ حاشية الشيخ يس على التوضيح: ٣٦٦/٢.

٢/ شرح الأشموني: ١٨١٠/٤.

٣/ التنبيه رقم ٢/٣/١١٠.

العِلَّة إلى همزة كما ورد في ما كانت واوه أو ياؤه متطرفة بعد ألف زائدة فيقلب إلى همزة.

٣/١/١١٤: رد الهمزة إلى ياء فيما أعل لاماً:

قال: "تنبيه: إنما ترد الهمزة ياء فيما أُعل لاماً من الجمع المذكور إذا كانت عارضة كما رأيت فإن كانت أصلية سلمت"[١].

إن ما اعتلت لامه فيما أبدلت المدة الزائدة في الواحد همزة بعد ألف جمع، فإنه يخفف بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء. وفي هذا التنبيه ذكر أن الهمزة ترد ياء فيما أعل لاماً إذا كانت عارضة مثل: (قضية، وقضايا) أصلها (قضائي) بإبدال مدة الواحد همزة (كصحيفة وصحائف)، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت قضاء فأبدلت الهمزة ياء فصارت (قضايا)، ومثاله ما لامه همزة (خطيئة، وخطايا) فأصل خطايا: (خطايئ) بياء مكسورة وهي ياء (خطيئة) وهمزة بعدها هي لامها، ثم أبدلت الياء همزة كما في: (صحائف) فصارت (خطائي) بهمزتين، ثم أبدلت الثانية ياء لأنها متطرفة من همزة ثم فتحت الأولى تخفيفاً ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت خطاءا بألفين بينهما همزة والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصارت (خطايا).

٣/١/١١٥: آراء في أصل الهمزة:

قال: "تنبيه: أدرج الناظم هنا الهمزة في حروف العِلَّة حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك، ولكنه غاير بينهما في التسهيل وفي الهمزة ثلاثة أقوال، أحدها: حرف صحيح، والثاني: حرف عِلَّة، وإليه ذهب الفارسي، والثالث: أنها شبيهة

١/ شرح الأشموني: ٨١٧/٤.

بحرف العلة"[1].

في هذا التنبيه ذكر آراء العلماء واختلافهم في عدّها من حروف العِلَّة ولَمْ يرجح رأياً ولكن أرى أنها أقرب من حروف العِلَّة ولذلك تعدّ فيها لأنها من مخرج الألف.

٣/١/١١٦: آراء فيما أبدلت فيه الهمزة ياء أو واواً:

قال: "تنبيه: مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن (فعالى) صحت الواو في: (هراوي) كما صحت في المفرد، واعتلت في: (مطايا) كما أعلت في المفرد و(هدايا) على وزن الأصل، وأمَّا (خطايا) فجاء على (خطية) بالإبدال والإدغام على وزن (هدية)، وذهب البصريون إلى أنها فعائل حملاً للمعتل على الصحيح، ويدلُّ على صحة مذهب البصريين قوله: "حتَّى أُزيروا المنائيا" وأمَّا ما نقل عن الخليل من أن (خطايا) وزنها (فعالى) فليس كقول الكوفيين لأنَّ الألف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة وذلك لأنه يقول: إن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير (خطائي) ثم يعل كما تقدم"[2].

ذكر في هذا التنبيه ثلاثة مذاهب فيما أبدلت فيه الهمزة ياء أو واو، والآراء التي ذكرها: مذهب البصريين وجمهور علماء الصَّرف اقتداء بالبصريين أن وزنها (فعائل) بكسر الهمزة، وهذا الافتراض أداهم إلى أن يقولوا: بحدوث تغييرات كثيرة في هذه اللفظة (خطايا) وأضرابها، فقالوا: إن التغيير "الإعلال" حصل على درجات هكذا: أصلها (خطائي) بياء مكسورة هي ياء المفرد وهمزة بعدها هي لامه ثم حصل فيها ما يأتي من التغيير:

١/ شرح الأشموني: ١٨١٦/٤.

٢/ المرجع السابق: ١٨١٧/٤.

١/ خطائئ: بإبدال الياء همزة مكسورة على قاعدة صحائف في مسألة إبدال الياء والواو همزة.

٢/ خطاءي: بإبدال الهمزة الثانية ياء لتطرفها بعد همزة.

٣/ خطاءي: قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة.

٤/ خطاءا: قلبت الياء الأخيرة ألفاً لفتح ما قبلها "أي بألفين بينهما همزة".

٥/ خطايا: أبدلت الهمزة ياء للتخلص من اجتماع شبه ثلاث ألفات وكان من الممكن إبدال الهمزة واواً ولكن الياء أخف كما قالوا[١].

وأمَّا رأي الكوفيين فإنهم يقولون: إنه لا داعي للتطويل فالجمع هو (فعالى) بفتح اللام فجمع (هراوة) هو (هراوي) بدون تغيير وجمع (خطيئة) (خطاءاً) ثم أبدلت الهمزة ياء.

وأمَّا رأي الخليل أن وزنها (فعالى) ولكن الألف عنده بدل من المدة المؤخرة. (فخطيئة) عنده (خطائي) ولكن لا تجتمع همزتان بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير (خطائ) ثم يعل كما تقدم.

ولَمْ يرجح الأشموني رأياً من هذه الآراء وأرجح مذهب البصريين كما تقدم من التعليل.

٣/١/١١٧: حكم اجتماع همزتين الأولى لغير المضارعة:

قال: "تنبيه: قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق"[٢].

١/ دراسات في علم الصَّرف: لعبد الله درويش، ص٩٦.

٢/ شرح الأشموني: ١٨٢٨/٤.

ذكر ابن مالك إذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين همزة مضارعة نحو: (أَؤُمُ) و(أئِنُ) مضارعي (أممت) و(وأَنَــنْتُ) جاز في الثانية التخفيــف وجــاز القلب، وفي هذا التنبيه ذكر إن كانت الهمزة بغير المضارعة فإبدالها واجب فهــو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك. فإن تحركت الهمزتان والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء إن كسرت مطلقاً نحو: (أئمة).

٣/١/١١٨: اختصاص قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء إذا لَمْ تقع طرفا:

قال: "تنبيه: هذا الثاني ليس بمقصود من قوله بواو ذا فعلاً في آخر، إنمــا المقصود التنبيه على الأول، لا قلب الواو ياء لاجتماعهما مع الياء وسبق إحداها بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي بيانه في موضعه، ولذلك قال في التسهيل: تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو يــاء تصغير، وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة فاقتصر في الواو علــى ذكــر الكسرة، فلو قال:

بإثر يا التصغير أو كسر ألف ** تغلب يا والواو إن كسراً ردف

في آخر لطابق كلامه في التسهيل"[1].

تقلب الألف ياء إذا وقعت بعد كسر مثل: جمع (مصباح): (مصابيح) أو قلب ياء التصغير مثل: (غزال): (غُزيل)، وفي هذا التنبيه ذكر اضطراب منــهج الناظم إذا ذكر في الألفية:

وَيَاءً اقلِب أَلِفاً كَسراً تَلاَ ** أو ياءَ تَصغِيرٍ بوَاوٍ ذَا افعَلاَ

وفي آخر ...

ومراده (بهذا الثاني) كقولنا في تصغير (جرو)، (جُري). والأصل (جريو)

١/ شرح الأشموني: ١٨٢٩/٤.

فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت ياء ويفهم من قوله: "بواو ذا فعلا في آخر" أن ما اجتمعت فيه الواو والياء يقع آخراً والمقصود الصحيح ما ذكره في التسهيل:

بإثر التصغير أو كسر ألف ** تقلب يا والواو إن كسراً ردف

وما يريد توضيحه في هذا التنبيه اضطراب منهج الناظم وصححه بقوله: فلو قال الخ وذلك قلب الواو والياء لاجتماعهما مع الياء وسبق إحداهما بالسكون غير مختص بالواو المتطرفة وعبارة التسهيل أصح إذ تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسر مثل: (محراب، ومحاريب) أو ياء تصغير مثل: (غزال، وغُزيِّل).

٣/١/١١٩: حكم الواو إذا وقعت عيناً في جمع مكسور:

قال: "تنبيه: اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد، وليس كذلك، بل هو شاذ كما تقدم فكان اللائق أن يقول:

وَصحَحُوا فِعَلَةً وفي فِعَل ** قد شذ تصحيح فحتم أن يعل

وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل"[1].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَصحَحُوا فِعَلَةً من فِعَل ** وَجهَانِ وَالإِعلالُ أولَى كَالحِيَل

إذا وقعت الواو عين جمع مكسوراً ما قبلها واعتلت في واحدة أو سكنت ولَمْ يقع بعدها ألف وكانت على (فِعلة) وجب تصحيحها نحو: (عَوْدِ، وعِوَدة)[2] وشذَّ (ثَوْرٌ، وثِيَرة). ومن هنا يُعلم: أنه إنما يعتل في الجمع إذا وقع

١/ شرح الأشموني: ١٨٣٤/٤.

٢/ العودة: المسن من الإبل وهو الذي جاوز سبع سنين.

بعدها ألف لأنه حكم على (فِعَلَةٍ) بوجوب التصحيح نحو: (حاجة، وحوج) والإعلال نحو: (قامة، وقيم، ودِيمة، ودِيَم) فذكر في هذا التنبيه أن التصحيح قليل والصحيح أنه شاذ لا قليل والقياس حيج لإعلالها في المفرد فهو تعليق على هذه القاعدة وذكر ذلك في التسهيل في قوله وشذ من ذلك (حاجة، وحوج).

٣/١/١٢٠: استصحاب الإعلال مع هاء التأنيث إذا وقعت الواو طرفاً رابعة فصاعداً:

قال: "تنبيه: يستصحب هذا الإعلال مع هاء التأنيث نحو: المعطاة ومع تاء التفاعل نحو: (تغازينا، وتداعينا) مع أن المضارع لا كسر قبل آخره. قال سيبويه: سألت الخليل عن ذلك فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله وهو (غازينا، وداعينا) حملاً على (نغازي، وندعي) ثم استصحب معها"[1].

إذا وقعت الواو طرفاً رابعة فصاعداً بعد فتحة قلبت ياء نحو: (أعطيت أصلها أعطوت) لأنها من (عطا، يعطو) إذا تناول، فقلبت الواو في الماضي ياء حملاً على المضارع يعطي وكذلك اسم المفعول (معطيان) واسم الفاعل (معِطيان). وأضاف في هذا التنبيه استصحاب هذا الإعلال مع هاء التأنيث مثل: (المعطاة) وتاء التفاعل نحو: (تداعينا) لأنَّ الألف منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة إثر فتحة لذلك استصحب هذا الإعلال.

٣/١/١٢١: حكم الصفة إذا وقعت ياء الكلمة عيناً لصفة على وزن (فُعلى):

قال: "تنبيه: (فعلى) الواقعة صفة على ضربين: أحدهما: الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولَمْ يسمع منها إلاَّ: ﴿قِسْمَةٌ

١/ شرح الأشموني: ٤/١٨٣٥.

ضِيزَىٰ﴾[1]. أي جائرة، يقال: (ضازه حقه يضيزه) إذا بخسه وجار عليه، (ومشية حِيكي) أي يتحرك فيها المنكبان، يقال: حاك في مشيه يحيك إذا حرك منكبيه، والآخر غير المحضة وهي الجارية مجرى الأسماء وهي (فعلى) (أفعل) (كالطوبى، والكوسى، والضوقى والخوري) مؤنثات: الأطيب والأكيس والأضيق والأخير، وهذا الضرب هو مراد المصنف، وهو فيما ذكره فيه مخالف لِما عليه سيبويه والنحويون فإنهم ذكروا هذا الضرب في باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء، أعني من إقرار الضمة وقلب الياء واواً كما في: (طوبى) مصدراً وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك، والذي يدلُّ على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال: (أفضل، وأفاضل، وأكبر، وأكابر)، كما يقال في جمع أفكل وهي الرعدة (أفاكل) والمصنف ذكره في باب الصفات وأجاز فيه الوجهين، ونص على أنهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الإيهام الملاقي لغرضه أن يقول:

وَإن يَكُن عَيناً لِفُعلَى أفعلا ** فَذَاكَ بالوَجهَينِ عَنهُم يُجتلى"[2].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَإن يَكُن عَيناً لِفُعلَى وَصفَا ** فَذَاكَ بالوَجهَينِ عَنهُم يُلفَى

وذكر فيه أنه إذا وقعت الياء عيناً لصفة على وزن (فُعْلَى) جاز فيه الوجهان:

أحدهما: قلب الضمة كسرة لتصح الياء مثل: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾.

١/ سورة النجم: الآية (٢٢).

٢/ شرح الأشموني: ٤/١٨٤٠.

الثاني: إبقاء الضمة فتقلب الياء واواً نحو: (الضيقى والكيسى، والضوقى والكوسى) وهما تأنيث الأضيق والأكيس.

وما ذكره في هذا التنبيه مخالفة الناظم للنحويين في إجازته (فعلى) وصفاً وجهين، وعندهم يتعين فيها تصحيح الياء، كما أنه أجاز جريان الصفة مجرى الأسماء في القلب وعدمه لورود السماع بذلك، وعندهم يتعين فيها القلب كالأسماء المحضة. وذكر التعبير الذي يجمع به بين كل هذه الآراء.

وإن يكن عيناً لفُعلى أفعلا ** فذاك بالوجهين عنهم يجتلى

وهذا يدلُّ على مقدرته على النظم مجاراة لابن مالك فيصحح به أقواله مِمَّا يدلُّ على دقته ومقدرته على النظم.

٣/١/١٢٢: الإعلال فيما كان اسماً لا صفة على وزن فَعْلَى:

قال: "تنبيه: ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه، وأكثر النحويين أعني في كون إبدال الياء واواً في فعلى الاسم مطرداً وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس في التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لفعلى اسماً. وقال أيضاً في بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلي اسماً كالنشوى والتقوى والعنوى والفتوى، والأصل فيهن الياء، ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً فألحقوا بالأربعة المذكورة الشروى والطغوى واللقوى والدعوى، زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سداً لباب التكثير من الشذوذ، ثم قال: ومِمَّا يبين أن إبدال يائها واواً شاذ تصحيح (الريا) وهي الرائحة، و(الطغيا) وهي ولد البقرة الوحشية -تفتح طاؤها وتضم- و(سعيا) اسم موضع فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها، هذا كلامه..."[1].

١/ شرح الأشموني: ١٨٤٢/٤.

من المواضع التي تبدل فيها الياء واواً أن تكون لاماً لـ(فَعلى) اسماً لا صفة، وفي هذا التنبيه -أيضاً- ذكر اضطراب ابن مالك في آرائه في هذه المسألة.

فذكر في منظومته وفي الكافية أن لام (فَعلى) إن كانت اسماً غير صفة أعل -غالباً- بإبدال الياء واواً كـ (التقوى) و(البقوى) بمعنى: البقاء و(الثنوى) بمعنى: الثنيا و(الفتوى) بمعنى: الفتيا و(الشروى) بمعنى: المثل وإنما قال (غالباً) احترازاً من (الريا) بمعنى: الرائحة، و(الطغيا) وهو ولد البقرة الوحشية و(سعيا) وهو اسم موضع[1].

ولتجنب الشذوذ ذكر أنها أولى بالقياس عليها فهي صفات غلبت عليها الاسمية وليست شاذة.

٣/١/١٢٣: آراء الصرفيين في لام (فُعلى) إن كانت لامها (واواً) في الاسم دون الصفة:

قال: "تنبيه: ما ذهب إليه الناظم مخالف لِما عليه أهل التصريف، فإنهم يقولون أن (فعلى) إذا كانت لامها واواً تقلب في الاسم دون الصفة، ويجعلون (حزوي) شاذاً. قال الناظم في بعض كتبه: النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلاَّ بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ويزعمون أن تصحيح (حزوي) شاذ كتصحيح (حيوة)، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيداً بالدليل وموافقاً لأئمة اللُّغة. حكى الأزهري عن الفرَّاء[2]

١/ شرح الكافية الشافية: ٣٨٥/٢.

٢/ هو: أبو زكريا ؛ يحيى بن زياد الكوفي المعروف بالفراء، وكان إماماً في العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، حتَّى يقال: الفرَّاء أمير المؤمنين في النَّحو، وكان متديناً ورعاً مع تيه وعجب. وقد اتصل بالمأمون وجعله مربي أولاده وله مؤلفات كثيرة منها: كتاب الحدود في النَّحو، توفى في سنة ٢٠٧هـ في طريق مكة.

وابن السكيت[1] أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل: (الدُنيا، والعليا) فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمه أوله وليس فيه اختلاف، إلاَّ أن أهل الحجاز أظهروا الواو في: (القُصْوى) وبنو تميم قالوا: (القُصيا) انتهى.

وأمَّا قول ابن الحاجب: بخلاف الصفة (كالغُزْوي) يعني: تأنيث (الأغْزَى) فقال ابن المصنف: "هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل" والقياس أن يقال: (الغُزيا) كما يقال (العْليَا)"[2].

ذكر ابن مالك إبدال الواو الواقعة لاماً (لفُعلى) وصفاً ياءً مثل: (الدنيا) وأصلها (الدنوا) و(العليا) وأصلها العلوا من (الدنو، والعلو) وذكر أن وزن (فُعلى) اسماً سلمت الواو مثل: (حُزْوى)[3] ثم ذكر أن قول أهل الحجاز (القصوى) فهو شاذ قياساً لا استعمالاً لأنه كثير في كلامهم ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾[4].

وفي هذا التنبيه ذكر مخالفة الناظم للنحويين وأهل التصريف أن (فُعلى)

١/ ابن السكيت هو : يوسف يعقوب بن سحق بن السكيت، كان راوية ثقة، عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللُّغة والشعر، وقد أخذ عن الكوفيين والبصريين كالفراء وأبي عمرو الشيباني وابن الإعرابي وله تصانيف كثيرة في النَّحو وكان مؤدباً لولدي المتوكل بالله، المعتز والمؤيد، وقد سأله المتوكل يوماً: من أحب اليه؟ ابناي هذان أم الحسن والحسين؛ فقض يعقوب من ابنيه وأثنى على الحسن والحسين وقال: فنر قنبر منهما، وقنبر هذا هو خادم علي. فأمر المتوكل الأتراك فداسوا عليه فمات بعد يومين وذلك لخمس خلون من رجب ٢٤٤ فوجه المتوكل إلى أمه ديته.

٢/ شرح الأشموني: ١٨٤٤/٤.

٣/ موضع بالحجاز: جبل من جبال الدهناء، اللسان: مادة (حزو).

٤/ سورة الأنفال: الآية (٤٢).

لامها واو تقلب في الاسم دون الصفة وينتقدهم في قولهم هذا وتمثيلهم بالدنيا والاسمية فيها عارضة فدليلهم يتسم بالضعف ورأيه مؤيد وموافق لأئمة اللُّغة في استثقال الواو مع ضمة أوله مثل: (دُنوى، وعُلوى) فقلبت الواو ياء. وشذت كلمة (القصوى) فكأن: (القصوي) إنما صحت فيه الواو تنبيهاً على أنه الأصل في الصفة. ونلتزم بما ورد في القرآن الكريم. وأمَّا (حُزوى) فأرى أنها اسم جامد اسم لموضع وليس أفعل تفضيل.

٣/١/١٢٤: جواز التصحيح والإعلال في ما كان على وزن مفاعل وصُغِر:

قال: "تنبيه: لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لَمْ ينبَّه عليه هنا وهو أن: لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل، فنحو جدول وأسود للحية يجوز في مصغره الإعلال نحو: (جُدَيّل، وأسيّد) وهو القياس، والتصحيح نحو: (جديول، وأسيود) حملاً للتصغير على التكسير، أمَّا أسود صفة فنقول فيه: (أسيد) لا غير لأنه لَمْ يجمع على أساود"[1].

هذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى فذكر:

ولك في تَصْغِيْرِ نَحْو (جَدْوَل) ** وَجْهانِ والإعْلاَلُ أَوْلَى ما دُلِى

تصغير (جدول): (جُدَيِّل) على القياس، لا، أصله (جُدَيْوِل) فاجتمع الواو والياء في كلمة وسكن سابقها سكوناً أصلياً، وهو غير مبدل من شيء؛ فاستحق من الإعلال ما استحق (سَيْود) إذ قيل فيه: (سيِّد)، إلاَّ أن (سيِّداً) لازمه هذا الإعلال ولَمْ يلزم (جُديلاً) بل قيل فيه -أيضاً- (جُدَيْوِل) تشبيهاً لوقوع الواو فيه بعد ياء التصغير بوقوعها بعد ألف التكسير في (جَدَاوِل)[2].

١/ شرح الأشموني: ١٨٤٦/٤.

٢/ شرح الشافية الكافية: ٣٨٧/٢.

٣/١/١٢٥: الإبدال في الحروف الصحيحة والقلب في حروف العِلَّة:

قال: "تنبيه: كثيراً ما يعبرون عن إبدال النون ميماً بالقلب كما فعل الناظم والأولى أن يعبر بالإبدال لِما عرفت أول الباب"[١].

هذا التنبيه يوضح دقة الأشموني، إذ وضح أن القلب يكون في حروف العِلَّة فقول ابن مالك:

وَقبلَ باً اقلِب مِيماً النُّونَ إِذَا ** كَانَ مُسَكِّناً كَمَن بَتَّ انبِذَا[٢]

وهو إبدال وليس قلب كما وضح في ذلك في أول الباب (الإبدال).

٣/١/١٢٦: المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي الأجوف:

قال: "تنبيه: وزن مصون عند سيبويه (مَفُعْل)، وعند الأخفش (مَفُــول)، وتظهر فائدة الخلاف في نحو (مسو) مخففاً. قال أبو الفتح: سألني أبو علي عــن تخــفيف مسوء فقلت: أمَّا على قول أبي الحسن فأقول: رأيت مسوًّا كما تقول في (مقرؤ، مقروّ) لأنها عنده واو مفعول، وأمَّا على مذهب سيبويه فأقول: رأيت مسوا، كما تقول في: (خبء خب) فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين، فقال لي أبو علي كذلك هو"[٣].

اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الواوي حكمه هو النقل والحذف مثل: (مقول، ومصون) أصلهما (مقْوول، ومصْوون) بسكون القاف والصاد على زنة مفعول نقلت الضمة من الواو ما قبلها فالتقت واوان (حمروتان) فحذفنا إحداهما "واختلف الصرفيون أهي الأولى أم الثانية وعلى ذلك اختلفوا في وزن مصــون

١/ شرح الأشموني: ٤/١٨٥٤.

٢/ ألفية ابن مالك: ص١٢٨.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٨٦١.

فقال بعضهم (مفول) بتاء وعلى حذف الواو الأولى وقال آخرون (مفعل) بضم الفاء وسكون العين بناء على حذف الواو الثانية"[1].

وأرجح رأي سيبويه وهو النقل والحذف .

٣/١/١٢٧: جواز الإعلال والتصحيح في وزن (فعول) مفرداً أو جمعاً (واوي اللام):

قال: "تنبيه: في كلامه ثلاثة أمور أحدها: أن ظاهرة التسوية بين (فعول) المفرد و(فعول) الجمع في الوجهين وليس كذلك كما عرفت. ثانيها: أيضاً التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت. وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله:

ورجح الإعلال في الجمع وفي ** مفرد التصحيح أولى ما قفي

ثالثها: أطلق جواز التصحيح في (فعول) من الواوي اللام وهو مشروط بأن يكون من باب قوي، فلو بنى من القوة (فعول) وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم، فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول:

كذا الفعول منه مفرداً وإن ** يعن جمعاً فهو بالعكس يعن

والضمير في (منه) يرجع لنحو عد في البيت قبله[2].

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

كَذَاكَ ذَا وَجهَينِ جَا الفُعُولُ مِن ** ذِى الوَاوِ لاَم جَمعِ أو فَردٍ يَعِن[3]

١/ دراسات في علم الصَّرف: لعبد الله درويش، ص١٢٢.

٢/ شرح الأشموني: ١٨٦٥/٤.

٣/ ألفية ابن مالك: ص١٢٩.

وهذا موضع من مواضع قلب الواو ياء، فإن كان على وزن فعول جمعاً جاز فيه الإعلال والتصحيح ولكن الإعلال أرجح وذلك من (عصا: عُصي) فأصلها (عصوو) قلبت الثانية للثقل فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء إتباعاً لها.

وإن كان مفرداً جاز فيه أيضاً الأمران الإعلال والتصحيح، والتصحيح أجود مثل: (علا، عُلُوًّا).

وكعادته في تعديله لأبيات الألفية لتستقيم مع ما يراه مناسباً يقول:

كذا الفعول منه مفرد وإن ** يعن جمعاً فهو بالعكس يعنَّ

ولكن ما ذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضي لإرجاعه الضمير في (منه) لنحو: (عدا)[1].

٣/١/١٢٨: تصحيح الجمع وإعلال المفرد في الواوي المعتل اللام:

قال: "تنبيه: ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلاً من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مطرد يقاس عليه أمَّا تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه وإليه ذهب في التسهيل قال: ولا يقاس عليه خلافاً للفرَّاء هذا لفظه، وأمَّا إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذي ذكره غيره أنه شاذ"[2].

ذكر في التنبيه اضطراب آراء الناظم في الإعلال والتصحيح في (الفعول) من ذي الواو مفرداً أو جمعاً واتفق رأي الناظم هنا وفي الكافية إذ يقول:

١/ حاشية الصبان: ١٨٦٦/٤.

٢/ شرح الأشموني: ١٨٦٦/٤.

وهكذا الوَجْهانِ في (الْفُعُـول) مِـنْ ** ذي الواوِ لامَاً جَمْعَا أوْ فَرْدَاً يَعِـنْ[1]
ورُجِّـحَ الإعـلالُ فِـي جَمْـع وفي ** مُفْـردٍ التَّصـحِيحُ أوْلى مَـا اقْتُضِـي

أي إن التصحيح في المفرد أكثر مثل: (عـلا): (عُلـوا) و(نمـا نمـوّاً)، والتصحيح في الجمع قليل مثل: (نْجو، ونُجوُ[2]). ولَمْ يسمع فيه إعلال[3].

والإعلال في المفرد مثل: (علا عُلوّاً، ونما نُموّاً) فهو عند الناظم يقاس عليه وذلك ما ذكره هنا وأمَّا في التسهيل فظاهره اطراده وذكر أنه شاذ.

والإعلال في الجمع مثل: عصا: عُصي ودلو: دُلي، فـنلاحظ اضـطراب الآراء بينه وبين غيره من النحويين وأيضاً في كتبه. إذ يذكر مرة أنه قياسي ومرة أخرى أنه شاذ، وأرجح الرأي التصحيح في المفرد والإعلال في الجمع وما دونـه فهو شاذ ولا يقاس عليه.

٣/١/١٢٩: قلب الواو ياء إذا وقعت ساكنة إثر كسر:

قال: "تنبيه: هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء، وبقي عاشر لَمْ يذكره هنا وهو أن تلي الواو كسرة وهي ساكنة مفردة نحو: ميـزان وميقـات والأصل: موْزان ومِوْقات، فقلبوا الواو ياء استثقالاً للخروج من كسرة إلى الواو كالخروج من كسرة إلى ضمة، ولذلك لَمْ يكن في كلامهم مثل: فِعُل، وخـرج بالقيد الأول نحو: مَوْعِد، وبالثاني نحو: طِوَل، وعِـوَض وصـوان[4] وسـوار، وبالثالث نحو: اجلواذ[5] واعلواط"[6].

١/ شرح الكافية الشافية: ٢/٣٩٥.

٢/ النجو: هو السحاب الذي هراق ماءه.

٣/ المخصص: ٩/١٠١.

٤/ هو وعاء الشيء.

٥/ بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة.

٦/ شرح الأشموني: ٤/١٨٦٧.

الموضع التاسع الذي تقلب فيه الواو ياء وزن فعل المعتل العين ويجوز فيه الضم والكسر، والضم أولى نحو: دُلي وعصي، وفي هذا التنبيه -الذي هو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك- ذكر موضعاً آخر وهو إذا وقعت الواو بعد كسرة مثل: ميزان، فأصلها مِوْزان والعِلَّة في ذلك استثقال الخروج من كسرة إلى الواو.

٣/١/١٣٠: وزن فِعلة محذوف الفاء في غير الصفة:

قال: "تنبيه: فهم من قوله كـ(عدة) أن حذف الواو من فعلة المشار إليها مشروط بشرطين، أحدهما: أن تكون مصدراً كعدة، وشذ من الأسماء رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة، ومن الصفات لدة بمعنى ترب، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون، وعلى الأنثى بالألف والتاء قال:

رَأَينَ لِداتِهِنَّ مُؤَزَّراتٍ ** وَشَرخَ لِدِيَّ أَسْتَارُ الهِرامِ[1]

وفيها احتمال وهو أن تكون مصدراً وصف به. ذكره الشلوبين وقوله في التسهيل: وربما أعل بذا الإعلال أسماء كـ(رقة) وصفات كـ(لدة) فيه نظر؛ لأنَّ مقتضاه وجود أقل الجمع من النون عين، أمَّا الأسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسماً، وأمَّا الصفات فلا يحفظ غير لدة. وقد أنكر سيبويه مجيء الصفة على حرفين.

١/ البيت للفرزدق في ديوانه: ٢/٢٩١؛ ولسان العرب: مادة (ولد)، ٣/٤٩٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣/٨٨٥؛ والشاهد فيه قوله: (لداتهن) في جمع لِدَة التي بمعنى (ترب) ويقع على المذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الأنثى فيجمع بالألف والتاء ويروى: رأين شروخهن، ولا شاهد على هذه الرواية؛ لداتهن: أترابهن؛ مؤزرات: يلبسن الأزر؛ لدن: أترابي؛ واللدة: الترب، والجمع: لدات ولدون؛ اللسان: ص٤٨٥، مادة (ولد).

ثانيهما: أن لا تكون لبيان الهيئة نحو: الوعدة والوقفة، المقصود بهما الهيئة، فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية"[1].

في هذا التنبيه أفاد التمثيل بـــ(عدة) أن المصدر يحمل حمل الفعل المحذوف الفاء مثل: يهب: هبة، وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخـــرى إذ قال في الكافية:

وفِعْلةُ مَصْدرٌ مَحذُوفِ الفَا ** كـ(عِدة) مُسْتَوْجِبُ ذَا الحَذْف[2]

ويقول أيضاً:

وفِعْلَة اسْماً هكذا احفظْ كـ(رِقَة) ** و(حِشة) و(لِدَة) كذا ثِقَة[3]

أمَّا ما كان اسماً محذوف الفاء كـــ(جهة) و(رقة) وهي الفضة و(حِشـــة) وهي الأرض الموحشة و(لدة) بمعنى ترب والقياس عدم الحذف أو تعتـــبر هـــذه الأسماء مِمَّا جاء شاذاً عن القاعدة إذ يفيد تمثيله أنها مصدر.

والشرط الثاني الذي فهم من تمثيله ألاَّ تكون في الصفة على وزن (فِعلـــة) مصدراً للهيئة إذ لو كانت كذلك فلا حذف إذ في الحذف لبس في المعنى فنقول: وِعدة الأمير، ووقفة زيد.

٣/١/١٣١: الخلاف في جمع الصفات المشتركة جمع مذكر سالِم:

قال: "تنبيه: لَمْ يشترط الكوفيون الشرط الأخير... والمراد بالشرط الأخير أن يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث كما ذكر الشارح فخالف الكوفيـــون

١/ شرح الأشموني: ١٨٨٥/٤.

٢/ شرح الكافية الشافية: ٤٠٢/٢.

٣/ المرجع السابق: ٤٠٢/٢.

في اشتراط أن لا يكون من باب أفعلا فعلاء، أو فعلان فعلى أيضاً، فجمع المذكر السالِم ما كان واحده لمذكر عاقل أو شبيه به ومن شروطه أن يكون علماً أو صفة، ليس من باب أفعل فعلاء، ولا من فعلان فعلى، ولا مِمَّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، فإن ورد ذلك فهو سماعي لا يُقاس عليه، مثل: الشاهد المذكور ففيه جمع عانس بالواو والنون، وهو مِمَّا يستوي فيه المذكر والمؤنث"[1].

ففي هذا التنبيه أشار إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين ووافق البصريين، ولهذا الصنيع نظائر تأتي في مواضع متفرقة.

١/ شرح الأشموني: ١/١٣٢.

الفصل الثاني

تنبيهات الأفعال

٣/٢/١: من أخوات كان (زال): (يزال):

قال: "تنبيه: إنما قيدت (زال) بماضي (يزال) للاحتراز عن ماضي (يزيل) فإنه فعل تام متعد معناه: ماز يقولون زل ضأنك عن معزل أي مز بعضها من بعض، ومصدره الزيل. ومن ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا﴾[١]. ومصدره الزوال"[٢].

زال من أخوات كان وهي التي مضارعها يزال، وذكر في هذا التنبيه أنه قيدها بذلك للفرق بينهما وبين زال التامة وذلك أن زال الناقصة: "من ذوات الياء ووزنها (فِعل) (يفعَلُ) ويدلُّ على أن عينها ياء ما حكاه الكسائي في مضارعها وهو (يزيل) ولا تستعمل إلاَّ منفية بحرف نفي"[٣].فعل تام متعد معناه: "(ماز)، و(زال، يزول) بمعنى: تحوّل فمضارعه يزول وهو فعل لازم بمعنى: تحوَّل".

وهذا التنبيه يدلُّ على دقة الأشموني، إذ ذكر فروقاً دقيقة بين الفعل أزال التام وزال الناقصة التي هي إحدى أخوات كان.

٣/٢/٢: بناء صيغ المبالغة من أكثر ثلاثي:

قال: "تنبيه: أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الأمثلة لا تبنى من غير الثلاثي وهو كذلك إلاَّ ما ندر، قال في التسهيل: وربما بنى (فعال، ومفعال، وفعيل، وفعول) من (أفعل)، يشير إلى قولهم: "دراك وسآر من أدرك وأسأر إذا أبقى في الكأس بقية، و(معطاء، مهوان) من: (أعطى، وأهان) و(سميع، ونذير)

١/ سورة فاطر: الآية (٤١).

٢/ شرح الأشموني: ٣٦٧/١.

٣/ الأفعال في القرآن الكريم: دراسة استقرائية للفعل في القرآن الكريم في جميع قراءاته: لعبد الحميد السيد، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، دار البيان العربي، ٦٣٧/٢.

من (أسمع، وأنذر) و(زهوق) من: (أزهق)..."[1].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك هنا وذكره في كتاب التسهيل وهو بناء صيغ المبالغة من غير الثلاثي وهي صيغ مقصورة على السماع عند أكثر النحويين "والمشهور بناء هذه الأمثلة من الثلاثي وقد بنى من أفعل فقال: كأدرك فهو دراك، وأسار فهو سار، وفعيل كأنذر فهو نذير، وآلم فهو أليم، وأسمع فهو سميع..." وندر بناء فعول ذي المبالغة من أفعل في قول الشاعر يصف ناقة:

جَهولٌ كأَنَّ الجَهلَ مِنها سَجيةٌ * * غَشمشمةٌ لِلقائِدينَ رَهوقُ[2]

أي كثيرة الإرهاق لمن يقودها[3].

٣/٢/٣: تحويل الفعل (ساء) إلى صيغة (فعُل) للذم:

قال: "تنبيه: من هذا النوع (ساء) فإن أصله (سَوأَ) بالفتح فحول إلى فعُل بالضم فصار قاصراً. ثم ضمن معنى بئس فصار جامداً قاصراً محكوماً له بما ذكرناه وإنما أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه"[4].

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَاجعَل كَبِئسَ سَاءَ واجعَل فَعُلاَ * * مِن ذِى ثَلاثَةٍ كِنِعمَ مُسجَلاَ

١/ شرح الأشموني: ٩١٣/٢.

٢/ البيت لحميد بن ثور في ديوانه: ص٣٦؛ لسان العرب: مادة (عشم)، ٤٣٨/١٢؛ وبلا نسبة في تهذيب اللُّغة: ٤٠٠/٥؛ المخصص: ١٢٣/٧؛ تاج العروس: مادة (زهق) ٣٨١/٢٥.

٣/ شرح التسهيل: ٤٠٩/٢.

٤/ شرح الأشموني: ١٠٠٢/٣.

إذ إن كل فعل ثلاثي يجوز أن يبنى منه فعل على وزن (فعُل) لقصد المدح أو الذم ومنه الفعل (ساء) الذي خصه ابن مالك بالذكر فهو في الأصل (سَوَأَ) بالفتح من (ساءه الأمر يسوءه). إذا أحزنه، فهي متعدية متصرفة ولكن بتحويلها إلى فعُل صارت قاصرة ثم ضمنت معنى بئس فصارت جامدة ثم أنه ذكر أن الناظم خصها بالذكر لخفاء التحويل فيها وهذا يقتضي أن يذكر نحو: زان وشان لوجود العِلَّة المذكورة والصحيح أنه أفردها بالذكر لكثرتها ولأنها للذم العام فأشبهت (بئس) وأمَّا غيرها من الأفعال كـ(حمقُ، ولؤم) فذم خاص "ومِمَّا يدلُّ على الذم العام الصريح أيضاً الفعل ساء تقول: ساءني البخيل مادر كما تقول: بئس البخيل مادر"[1].

٣/٢/٤: شروط صوغ (فعُل) للمدح والذم:

قال: "تنبيه: إنما يصاغ (فعُل) من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مضمناً معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخفش"[2].

في هذا التنبيه من شروط الفعل الذي يبنى على وزن (فعُل): صالحاً لبناء التعجب منه بكونه ثلاثياً متصرفاً ...الخ، وهو من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك.

٣/٢/٥: حكم تحويل الأفعال (عَلِم، جَهِل، سَمِع) إلى صيغة (فعُل):

قال: "تنبيه: مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل. وذكر ابن عصفور أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى

١/ النَّحو الوافي: ٣/٣٨٠.

٢/ شرح الأشموني: ٣/١٠٠٣.

فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهي: علم وجهل وسمع"[1].

في هذا التنبيه ذكر آراء النحاة في تحويل هذه الصيغ إذ "يرى بعض النحاة أنه لا يجوز تحويل (عَلِم، جَهِل، سَمِع) إلى صيغة (فعُل) وحجته على ذلك عدم السماع "في رأيه تعسير لا داعي لمعارضته حكمة القياس والغرض منه، ولأنه سمع تحويلها -كغيرها- عن بعض القبائل العربية"[2]. وإطلاق ابن مالك لهذا الوزن (فعُل) دون تقييد يفهم منه أنه يجوز تحويل هذه الأفعال وأيَّد هذا الرأي في كتبه الأخرى بقوله: "ثم نبهت على أن العرب تبني من كل فعل ثلاثي فعلاً على (فعُل) وتجرى مجرى (نعم) كقولهم: علم الرجل زيد، فالرجل وزيد بعد علم وشبهه كما هما بعد (نعم) إذا قلت: نعم الرجل زيد" فابن مالك يؤيد ورود هذه الأفعال ويؤيده في هذا الرأي ابنه[3].

وأرى جواز ذلك لوروده في السماع ولأنَّ هذا الرأي فيه تعسير كما ذكر ولا فرق بين هذه الأفعال وغيرها فيجوز أن يصاغ منها الوزن.

٣/٢/٦: تجاوز زيادة الفعل لستة أحرف:

قال: "تنبيه: قال في التسهيل: وإن كان فعلاً لَمْ يتجاوز ستة إلاَّ بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد، وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لأنَّ هذه في تقدير الانفصال"[4].

١/ شرح الأشموني: ١٠٠٣/٣.

٢/ النَّحو الوافي: ٣٨٥/٣.

٣/ يُنظر، شرح ابن الناظم: ص٣٣٨؛ وشرح الكافية الشافية: ٥٠٠/١.

٤/ شرح الأشموني: ١٧٤٩/٤.

في تنبيه سابق ذكر بعض حروف الزيادة التي لا يعتد بها في زيادة الأسماء، وفي هذا التنبيه ذكر الزيادة التي بحرف التنفيس نحو: سيستخرج أو تاء التأنيث نحو: استخرجت أو نون التوكيد نحو: هل تستخرجنَّ.

٣/٢/٧: حكم أوزان ما فيه قلب مكاني:

قال: "تنبيه: إذا وقع في الموزون قلب تقلب الزنة لأنَّ الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها، فتقول في وزن آدر أعفل لأن أصله أدور قدمت العين على الفاء، وتقول في ناء فلع لأنه من النأي، وفي الحادي عالف لأنه من الوحدة، وكذلك إذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف فنقول في وزن: قاض: فاع، وفي: بع: فل، وفي يعد: يعل، وفي: عدة: عِلَّة، وفي عه أمر من الوعي عه، إلاَّ إذا أريد بيان الأصل في المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعَّل. انتهى"[1].

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك في منظومته، فإذا وقع في الموزون قلب أو حذف فُعل مثله في الميزان فوزن آدر بمد الهمزة وضم الدال جمع دار، أعفل، لأنَّ أصله أدور، ووزن ناء بالمد فلع لأنه من النأي وهو البعد وفي يهب يعل وفي قاض فاع وهكذا.

٣/٢/٨: المواضع التي تطرد فيه زيادة النون:

قال: "تنبيه: بقى مِمَّا تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع: المضارع كـ(نضرب) والانفعال وفروعه كـ(الانطلاق)، والافعنلال كالاحرنجام وإنما سكت عنها لوضوحها"[2].

١/ شرح الأشموني: ٤/١٧٦٥.

٢/ المرجع السابق: ٤/١٧٨٢.

هذا التنبيه من إضافاته لِما لَمْ يذكره ابن مالك إذ ذكر مواضع زيادة النون وأغفل بعض المواضع فلم تذكر وذلك لأنها زيادة متميزة وما ذكره ربما يحدث عدم تمييز بين الكلمة الأصلية النون والمزيدة بالنون فلذلك ذكر هذه المواضع مثل: نون المضارعة: (نضرب) ونون الانفعال: (انطلاق)، والافعنلال مثل: (احرنجام) ولَمْ يذكر أيضاً نون المثنى والمجموع ونون الرفع في الأفعال الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد والتنوين وذلك لوضوحها وعدم الخلط بينها وبين غيرها.

٣/٢/٩: زيادة النون التي لا تحتاج لتمييز:

قال: "تنبيه: إنما لَمْ يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لأنَّ هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتَّى صارت جزءاً منها"[١].

هذا التنبيه جزء من التنبيه السابق إذ ذكر فيه النونات التي لَمْ يذكرها وعلل لعدم ذكره لوضوحها وسبق التعليق عليها التنبيه السابق.

٣/٢/١٠: حكم (هاء) السكت في حروف الزيادة:

قال: "تنبيه: التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لِما تقدم"[٢].

في هذا التنبيه ذكر أن هاء السكت لا تعد من حروف الزيادة إذ إنها يؤتى بها للتوصل إلى إبقاء الحركة في الوقف كهمزة الوصل التي يتوصل بها للنطق

١/ شرح الأشموني: ١٧٨٢/٤.

٢/ المرجع السابق: ١٧٨٦/٤.

بالساكن مثل: عمه.وقيل: "تزاد في الوقف وليس يحيَّد لأنها لَمْ تزد في بنية الكلمة وليست عند المبرد[1] من حروف الزيادة والصحيح أنها منها مثل: هبلع."

٣/٢/١١: حكم لام الإشارة في حروف الزيادة:

قال: "تنبيه: حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لِما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها"[2].

هذا التنبيه شبيه بسابقه في أن اللام في (ذلك) و(تلك) و(هنالك) و(أولئك) يمكن الاستغناء عنها ولذلك لا تعد من حروف الزيادة.

٣/٢/١٢: مواضع همزة الوصل:

قال: "تنبيه: علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقاً، ولا في حرف غير (أل)، ولا في ماضٍ ثلاثي ولا رباعي، ولا في اسم، إلاَّ مصدر الخماسي والسداسي والأسماء العشرة المذكورة"[3].

ذكر الناظم مواضع همزة الوصل القياسية وفي هذا التنبيه ذكر المواضع التي لا تكون فيها وهو ما استخلصه من بيت ابن مالك، فلا تكون في المضارع مطلقاً ثلاثياً أو غيره مجرداً أو مزيداً لأنه مبدوء بحرف المضارعة وهو متحرك دائماً فلا حاجة لها مثل: اكتب، ولا في حرف غير أل مثل: (أن) و(إن) ولا في ماضٍ ثلاثي مثل: (أمر) و(أخذ) ولا رباعي مثل: (أكرم وأعطى)، ولا في اسم، إلاَّ مصادر الخماسي والسداسي، أمَّا مصادر الرباعي فهمزتها همزة قطع مثل: إكرام.

١/ يُنظر، المقتضب: ٥٦/١؛ والممتع: ص١٤٩.

٢/ شرح الأشموني: ١٧٨٧/٤.

٣/ المرجع السابق: ١٧٩٥/٤.

٣/٢/١٣: حذف فاء المثال في المضارع:

قال: "تنبيه: فهم من قول: (من كوعد) أن حذف الواو مشروط بشروط **أولها**: أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد، ولا من يوعد مبنياً للمفعول، وشذَّ من ذلك قولهم: (يُدَع، ويُذَر) في لغة.

ثانيها: أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة نحو: (يُوْجَل) أو مضمومة نحو: (يَوْضُؤ) لَمْ تحذف الواو وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يَجُد ومنه قوله:

لَو شِئتِ قَد نُقِعَ الفُؤادُ بِشَربَةٍ **تَدَعُ الصَوادي لا يَجُدنَ غَليلا[1]

وهي لغة عامرية.

وأمَّا حذف الواو من (يقع) و(يضع) و(يهب) فللكسر المقدر، لأنَّ الأصل فيها كسر العين إذ ماضيها (فعل) -بالفتح- فقياس مضارعها (يفعل) -بالكسر- ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفاً. فكان الكسر فيه مقدراً.

و(يسع) كذلك؛ لأنه وإن كان ماضيه (وَسِعَ) -بالكسر- وقياس مضارعه الفتح، إلاَّ أنه لَمَّا حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مِمَّا يجيء على (يفعل) -بالكسر- نحو: وَمِقَ يَمِق. وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله: "بين يا (مفتوحة)" وكسرة ظاهرة كـ(يعد) أو مقدرة كـ(يقع ويسع).

١/ البيت لجرير في الدرر:١٠٣/٥؛ وشرح شواهد الشافية: ص٥٣؛ ولسان العرب: مادة (نقع)، ٣٦١/٨؛ ومغنى اللبيب: ٢٧٢/١؛ والمقاصد النحوية: ٥٩١/٤؛ وليس في ديوانه، وهو للبيد بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب: ١٣٢/١؛ وللبيد أو جرير في لسان العرب: مادة (وَجَد)، ٤٤٥/٣؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٥٩٦/٢؛ وشرح الأشموني: ٨٨٥/٣؛ والشاهد فيه ضم الجيم في (يَجُدن) على لغة بني عامر.

ثالثها: أن يكون ذلك في (فعل) فلو كان في (اسم) لَمْ تحذف الواو فتقول في مثال: (يقطين) من (وعَد): يَوْعيد، لأنَّ التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال"[1].

هذا التنبيه يوضح دقة الأشموني فيما ذكره الناظم والشارح مجملاً فيحلله ويذكره مفصلاً، كما هو واضح في هذا التنبيه، إذ استخلص من قول ابن مالك:

فَاء أمرٍ أو مُضَارِعٍ مِن كَـ(وَعَد) ** احذِف وَفِي كَـ(عِدَةِ) ذَاك اطَّرَد[2]

فمثل لقاعدة حذف فاء المثال في المضارع والأمر بـ(وعد) وذكر شروطاً لِما تحذف من فاؤه إن كانت واواً؛ فذكر أنها لا تحذف أمَّا إن فتحت لعارض كما في (يُوعَد) مبنياً للمجهول فلا حذف ولَمْ تحذف الواو لأنَّ "كل فعل مضارع ثلاثي مبني للمفعول يأتي أبداً على وزن يُفعَل، بضم حرف المضارعة وفتح العين ولا ينكسر ذلك في شيء منه فأشبه مضارع (فعُل) في أنه يُلزَم فيه طريقة واحدة"[3].

كما أنه يشترط أن يكون الفعل الماضي ثلاثياً فلو كان الماضي رباعياً كما في أوعد فلا حذف في المضارع بل نقول: (يوعِد) بكسر العين مبنياً للمعلوم.

وفيما إذا كان يائي الفاء فلا حذف فيه لخروجه عن القاعدة مثل (يسر) وكذلك ما كان مضموم العين فلا تحذف فاؤه كـ(وضُوء يوضؤ) وما ورد من ذلك فهو شاذ كالشاهد المذكور في التنبيه بل هو لغة لا يقاس عليها.

وعلَّل لِما كانت فاؤه واواً وفتحت عينه وحذفت منه فاء المثال مثل وقع

١/ شرح الأشموني: ٤/١٨٨٤.

٢/ ألفية ابن مالك: ص٣٠.

٣/ الممتع في التصريف: ص٢٨٢.

يقع، ووضع يضع، ووهب يهب، فقد "قال الصرفيون في مثل: يضع ويقع إن الحذف شاذ هنا وقالوا أيضاً إن مِمَّا خفف الشذوذ أنها حلقية العين واللام فكانت أصلاً مكسورة العين ثم فتحت لاشتمالها على حرف الحلق. ولكن لنا أن نقول إن اطراد الحذف في حلقي العين واللام يجعلنا نضمهما في سلك القياسي لا الشاذ"[1].

وبذكره لفعل المضارع والأمر خرَّج الأسماء وعلَّل لذلك بأن الإعلال خاص بالأفعال، أمَّا الأسماء فالتصحيح أولى بها.

٣/٢/١٤: حذف فاء المثال اليائي:

قال: "تنبيه: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف إلاَّ ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر يسر، والأصل: ييسر، وفي مضارع يئس، والأصل: ييئس"[2].

ذكر في هذا التنبيه أنه لا حظ لهذا الإعلال للياء، وفهم ذلك من تمثيله، فلا تحذف لوقوعها بين ياء وكسرة بل تثبت نحو: يسر الرجل يسر، وذلك لخفة الياء بالنسبة إلى الواو إلاَّ ما شذ من قول بعضهم: يئس وأصله: ييئس حذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة حملاً للياء على الواو.

٣/٢/١٥: المحذوف من الفعل المضاعف عند الإسناد إليه:

قال: "تنبيه: اختلف كلام الناظم في المحذوف فذهب في شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام، وذهب في التسهيل: إلى أنَّ المحذوف العين، وهو ظاهر كلام سيبويه"[3].

١/ دراسات في علم الصَّرف: لعبد الله درويش، ص١٢٥.

٢/ شرح الأشموني: ١٨٨٦/٤.

٣/ المرجع السابق: ١٨٨٨/٤.

هذا التنبيه يوضح لنا -أيضاً- اضطراب ابن مالك في آرائه إذ ذكر في الكافية أن الفعل المضاعف على وزن (فعِل) فإنه في إسناده إلى تاء الضمير أو نونه يستعمل على ثلاثة أوجه:

تاماً: ظللت.

ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو: ظَلْتُ.

ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو: ظِلت.

وفي التسهيل يوافق سيبويه في أن المحذوف هو العين ونقلت حركتها إلى الفاء فتصير (ظلْتُ) أو تحذف عينه دون تغير شيء في ضبط ما بقي من الحروف مثل: ظَلْت، أو إبقاؤه على حاله مثل ظللتُ[1].

٣/٢/١٦: حذف التاء في مثل: (تتفعل):

قال: "تنبيه: مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لأنَّ الاستثقال بها حصل. وقد صرح بذلك في شرح الكافية، وقال في التسهيل: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام[2]، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين"[3].

لثقل اجتماع المثلين في مثل: تتعلم وتتنزل، تقول: تعلَّم وتنزَّل، بحذف

١/ يُنظر، النَّحو الوافي: ٨٠١/٤.

٢/ هو: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، أحد أصحاب الكسائي له مصنفات منها مختصر النَّحو، وحدود الحروف، والقياس، والعوامل، والأفعال واختلاف معانيها مات سنة ٢٠٩هـ؛ البلغة: ص٢٧٩؛ إنباه الرواة: ٣٦٤/٣؛ بغية الوعاة: ٣٢٨/٢؛ ومعجم الأدباء: ٢٩٢/١٩.

٣/ شرح الأشموني: ١٨٩٧/٤.

إحدى التاءين ولا يدغم المثلان هنا لأنه يقودنا إلى همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع فحذف إحدى التاءين وأبقى الأخرى وفي هذا التنبيه ذكر اختلاف النحويين عند حذف إحدى التاءين هل هي الأولى أو الثانية، البصريون وسيبويه وتبعهم ابن مالك في الرأي في أن المحذوفة هي التاء الثانية، والكوفيون هي الأولى، ولَمْ يصرح بترجيحه لأحد المذهبين ولكن شرحه لمذهب سيبويه والبصريين ربما يؤكد أنه يرجح الرأي الأول وأرى أنه الراجح؛ لأنَّ الثقل حصل بها ولقربها من الطرف، ولأنَّ الأولى تدل على المضارعة وحذفها يضيع المقصود منها[1].

أمَّا رأي ابن هشام –وهو من الكوفيين– أن المحذوفة هي الأولى وحجته أن الثانية تدل على معنى هو المطاوعة وحذفها يخل بذلك ويعارضه أن الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به[2].

٣/٢/١٧: الإدغام في المبدوء بالتاء ودخلت عليه تاء المضارع:

قال: "تنبيه: قد أرشد بالمثال أن هذا إنما هو في المضارع الواقع في الابتداء لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام وأن الماضي نحو: تتابع فلا يتعذر فيه الإدغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه"[3].

هذا التنبيه يدلُّ على دقة الأشموني إذ يُفهم من تمثيل الناظم بقوله: كذاك نحو: تتجلى، فاتضح أن الإدغام إنما يكون في المضارع الواقع في الابتداء أمَّا إذا وصلنا فالإدغام جائز كقوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّى﴾[4]. فالأصل فيها تتلظى الأصل

١/ أوضح المسالك: ٤/٤٥٢.

٢/ حاشية الخضري: ٢/٩٤٥.

٣/ شرح الأشموني: ٤/١٨٩٨.

٤/ سورة الليل: الآية (١٤).

تتلظى، فحذفت إحدى التاءين ولو كان ماضياً لقيل تظلت لأنَّ التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متصلاً[1].

٣/٢/١٨: الإدغام فيما تصدره نونان:

قال: "تنبيه: قال في شرح الكافية: وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلاً﴾[2]. وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي تتنزل حين قال تنزل إنما هي الثانية لأنَّ المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة إنما هي الثانية، هذا كلامه، قال الشارح: ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾[3]. في قراءة عاصم أصله ننجي ولذلك سكن آخره"[4].

هذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى أي أن الحذف كذلك يكون في النون، وقد أخطأ في هذا التنبيه إذ مثل بالآية ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلاً﴾ ثم ذكر أن المحذوف هو التاء حين قال تتنزل والأوضح والأنسب أن يقول نوني نتزل.

وهذا التنبيه يوضح أيضاً اهتمامه بالقراءات كقراءة عامر وعاصم[5]: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾. أصله ننجي بفتح النون الثانية.

١/ شرح التصريح: ٤٠١/٢.

٢/ سورة الفرقان: الآية (٢٥).

٣/ سورة الأنبياء: الآية (٨٨).

٤/ شرح الأشموني: ١٨٩٨/٤.

٥/ يُنظر، أوضح المسالك: ٤٥٢/٤.

الخاتمة

خلاصة البحث:

قمت في هذا البحث بتحليل تنبيهات الأشموني النحوية والصرفية وتوضيح الغامض منها وقد اشتمل الباب الأول على دراسة عصر الأشموني من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية ثم دراسة الألفية.

وفي الباب الثاني وضحت التنبيهات النحوية في الأسماء والأفعال والأدوات وذكرت طريقته في توضيح التنبيهات وتفسير كلام ابن مالك وكثيراً ما كانت هذه التنبيهات مأخوذة من كتب ابن مالك الأخرى.

ويجيء الباب الثالث الذي تعرضت فيه لتنبيهاته في الصَّرف وفصلت القول فيها من خلال تنبيهاته في الأسماء والأفعال.

النتائج:

تناولت هذه الدراسة التنبيهات النحوية والصرفية عند الأشموني وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١/ كلمة تنبيه نجدها في كثير من العلوم، وصارت عُرفاً شائعاً في مناهج التأليف والشرح والحواشي والتعليق، وذلك في كتب التفسير وعلوم القرآن والقراءات وشرح الأحاديث النبوية وكتب العقيدة والفقه والأصول وعلوم العربية.

٢/ اتسم عصر المماليك بالاضطرابات والفتن والمجاعات بالرغم من ذلك كان هناك ازدهار علمي في الحياة العلمية جاء نتيجة انتشار دُور العلم، وكان ذلك في العصر الذي عاش فيه الأشموني.

٣/ يتميز كتاب الأشموني بوضعه في آخر بعض الأبواب خواتيم ويمكن دراسة هذه الخواتيم.

٤/ كان الأشموني يناقش الكثير من الآراء، يؤيد بعضها وينقض البعض الآخر بأسلوب علمي وقلَّما كان له رأي خاص.

٥/ للأشموني مكانته العلمية بين العلماء إذ نلاحظ أنه من خلال تنبيهاته يؤيد ويخالف، وذلك إذا رأى صحة تلك الآراء.

٦/ اشتملت بعض التنبيهات بنكات لغوية وضحت ثقافته اللغوية العالية وتمكنه العلمي حتى يحس القارئ بأنه أحد المعاجم اللغوية لا كتاباً في النَّحو والصَّرف.

٧/ احتوى كتاب الأشموني على الكثير من الآراء مِمَّا يجعله كتاباً جامعاً وشاملاً لكثير من آراء النحاة.

٨/ يشير الأشموني في تنبيهاته إلى بعض الأمور التي يريد توضيحها، أو يشير إلى بعض المسائل التي لَمْ يذكرها الناظم في أرجوزته، أو التنبيه إلى حالات إعرابية وإظهار الفرق بينها هنا وبين ما ذكره في كتبه الأخرى.

٩/ تنبيهات الأشموني في شرحه إضافات علمية من آراء النحاة ومذاهبهم وتحليل هذه الآراء وتعليلها، خاصة آراء الناظم في كتبه الأخرى.

١٠/ السمة الغالبة على تنبيهاته المقارنة بين ما في الألفية وما في كتب ابن مالك الأخرى خاصة كتابيه التسهيل والكافية الشافية وهذا مِمَّا شغله عن آراء غيره من النحاة في المسألة المعنية، ونتيجة لذلك قلَّ ذكر آراء النحاة الآخرين في التنبيهات عموماً.

١١/ غلب على الأشموني في تنبيهاته التفكير العقلي والفلسفي مِمَّا جعل بعض تنبيهاته يكتنفها الغموض فأصبحت صعبة الفهم والتحليل.

١٢/ اهتمام الأشموني بآراء الآخرين ويذكر رأيهم ثم يذكر رأيه الخاص أحياناً وإن رأى مأخذاً على أحدهم فإنه يذكره بأدب مبدياً لهم المندوحة.

١٣/ كان أمامه تراث السابقين بدأ بسيبويه وابن جنِّي والفارسي وغيرهم، ومع ذلك لَمْ يقبل كل ما صرح به هؤلاء العلماء وإنما أبدى رأيه في كل ما عرض له من مسائل النَّحو والصَّرف واللُّغة وقلَّما خلت مسألة من إبداء رأيه معارضاً أو موافقاً لآراء العلماء فيمكن دراسة هذه الآراء.

١٤/ يذكر الأشموني الخلاف بين الكوفيين والبصريين وذلك من أهم نقاط البحث النحوي، ويمكن دراسة هذا الخلاف من وجهة نظر الأشموني.

١٥/ قد يكون التنبيه لتوضيح مسألة لغوية، ويمكن للباحثين أن يكتبوا عن هذه التنبيهات.

١٦/ يمكن دراسة منهج الأشموني في شرحه للألفية مثل: طريقته في الشرح، شخصيته في الشرح، موقفه من ابن مالك ومقابلة كلام ابن مالك في الألفية بكلامه في كتبه الأخرى.

١٧/ شواهده في الشعر -أحياناً- تكون محرفة كما أنه يستشهد أحياناً بموطن الشاهد فقط مِمَّا يترك عناءً في متابعة هذه الشواهد.

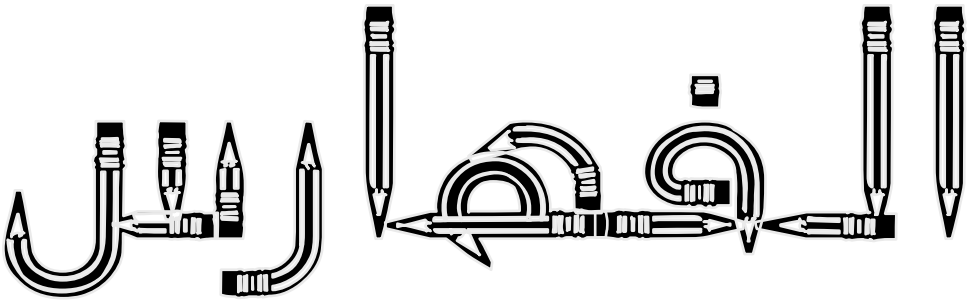

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأشعار

فهرس الأمثال

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الفاتحة		
/١	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّآلِّينَ﴾.	٧	١٨٣، ١٨٤، ٢١٨، ٢٢٠
	سورة البقرة		
/٢	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.	٢	٢٠١، ٢٠٤
/٣	﴿كَيفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾.	٢٨	٥٣٤
/٤	﴿وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾.	٣٦	٢٠٨
/٥	﴿وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾.	٤١	٢٦٨
/٦	﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾.	٦٠	٢٨٣
/٧	﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ﴾.	٨٩	٢٢٥
/٨	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾.	١٠٣	٤١٣
/٩	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾.	١٢٧	٢٠٩
/١٠	﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.	١٨٤	٤٢٦

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/١١	﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾.	١٨٧	٤٧٧
/١٢	﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ﴾.	٢١٤	٤١٥
/١٣	﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.	٢١٦	٤٩١
/١٤	﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.	٢٣٧	٣٤٨
/١٥	﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾.	٢٤٥	٥٣٤
/١٦	﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾.	٢٥١	١٤٥
/١٧	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَـذِهِ اللّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ...فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ﴾.	٢٥٩	١٩٣، ٥٨١
/١٨	﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ﴾.	٢٧٢	٨٠
سورة آل عمران			
/١٩	﴿شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾.	١٨	٤٦٧

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/٢٠	﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾.	٤٧	٣٩٠
/٢١	﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾.	٩١	٢١٠، ٤٢٨
/٢٢	﴿وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.	١٣٩	٥٣١
سورة النساء			
/٢٣	﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.	٤٠	٢٢٨
/٢٤	﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾.	٧٩	١٤٥
/٢٥	﴿وَأُحْضِرَتِ الأَنفُسُ الشُّحَّ﴾.	١٢٨	٥٣٦
سورة المائدة			
/٢٦	﴿اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.	٨	١٥٢
/٢٧	﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ﴾.	١٩	١٤٥
/٢٨	﴿يَـأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾.	٦٧	٩٢
/٢٩	﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللّهِ﴾.	٨٤	٢٠٢، ٢٠٤
/٣٠	﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾.	٨٩	٧٠

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/٣١	﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾.	٩٥	٢٢٠
/٣٢	﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَـٰنِ﴾.	١٠٧	٢٧٣
/٣٣	﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَآءِ﴾.	١١٢	٤٥٣
سورة الأنعام			
/٣٤	﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾.	٢٩	١٥٣
/٣٥	﴿وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ﴾.	٣٢	٢٢١
/٣٦	﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾.	٣٥	٤٠٥
/٣٧	﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾.	٤٨	١٩٥
/٣٨	﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ﴾.	٨١	٩٢
/٣٩	﴿إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾.	١٠٩	٤٤٦
/٤٠	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾.	١١٢	٤١٢
/٤١	﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾.	١٢٤	٢٧٠

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/٤٢	﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾.	١٥٠	٣٧٥
	سورة الأعراف		
/٤٣	﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾.	٤	٢٠١، ٢٠٤
/٤٤	﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾.	٦٣	١٦٧
/٤٥	﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾.	٧٤	١٨٩
/٤٦	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً﴾.	٨٦	٢٢٥
/٤٧	﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.	١٤٢	١٨٩
/٤٨	﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾.	١٨٤	٣٥٣، ٣٥٤
	سورة الأنفال		
/٤٩	﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾.	١٧	٤٠٧
/٥٠	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾.	٢٥	٤٣٦
/٥١	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾.	٢٦	٢٢٥
/٥٢	﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾.	٣٥	١١٤
/٥٣	﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾.	٤٠	٢٦٢
/٥٤	﴿وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾.	٤٢	٥٩٩

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/٥٥	﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾.	٥٧	٣٧٧
/٥٦	﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾.	٦٢	٢٣١
/٥٧	﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾.	٦٧	٢٣٦
سورة التوبة			
/٥٨	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾.	٦	١٤٧، ٢٢٦، ٤٠٨
/٥٩	﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾.	١٣	٤٦٤
/٦٠	﴿لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾.	٤٦	٤٨٥
سورة يونس			
/٦١	﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾.	٢٤	٤٦٣
/٦٢	﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى﴾.	٣٧	٣٣٥
/٦٣	﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾.	٥٣	٣٥٤
/٦٤	﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾.	٦٢	٤٦٤
/٦٥	﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾.	٨٩	٢٠٢
/٦٦	﴿آمَنتُ بِهِ بَنُوا إِسْرَائِيلَ﴾.	٩٠	١٤٨
سورة هود			
/٦٧	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾.	٨	٤٦٤
سورة يوسف			
/٦٨	﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.	٢	١٨٩

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/٦٩	﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ﴾.	٥٨	٥٣٥
/٧٠	﴿أَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾.	٩٦	١١٠
/٧١	﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	١٠٩	٢٢١
سورة الرعد			
/٧٢	﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾.	٢	١٦٩
/٧٣	﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾.	٢٣	٢٠٩
/٧٤	﴿سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾.	٢٤	٢٠٩
سورة إبراهيم			
/٧٥	﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾.	١	٢٧٨، ٢٨٤
/٧٦	﴿اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾.	٢	٢٧٨، ٢٨٤
/٧٧	﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾.	٤٦	٣٨٤
سورة الحجر			
/٧٨	﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.	٢	٣٦٩، ٣٧٦
سورة النحل			
/٧٩	﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾.	١	٤٥
/٨٠	﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾.	٢٣	٤٥٦
/٨١	﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾.	٥٨	١١٢

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الإسراء		
/٨٢	﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾.	٣٦	١٥٥
/٨٣	﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾.	٦١	١٨٩
/٨٤	﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾.	٧٩	١٣٣
/٨٥	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.	٩٦	١٥٥
/٨٦	﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَآءُ الْحُسْنَى﴾.	١١٠	٩٢، ٢٢٧
	سورة الكهف		
/٨٧	﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾.	١٣	٥٣٥
/٨٨	﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾.	١٧	٨٠
/٨٩	﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ﴾.	١٩	٣٥٣
/٩٠	﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾.	٣٣	٥٩
/٩١	﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾	٣٤	٤٨٨
/٩٢	﴿هُنَالِكَ الْوَلاَيَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾.	٤٤	١٩٧
/٩٣	﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ﴾.	٥٩	٢٣٤
/٩٤	﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾.	٦٥	٢٢٧
/٩٥	﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾.	٩٦	٣٥٥
	سورة مريم		
/٩٦	﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾.	١٧	١٨٩

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/٩٧	﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾.	٢٦	١٢٤، ٤٢٣، ٤٤٢
/٩٨	﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾.	٤٦	٤٠٨، ٤٠٩
/٩٩	﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾.	٦٥	٣٠
/١٠٠	﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾.	٦٩	٥٣، ٩١
سورة طه			
/١٠١	﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾.	٦٣	٦١
/١٠٢	﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾.	٧٢	٩٨
/١٠٣	﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾.	٧٨	٨٥
/١٠٤	﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾.	١١٨	٤٥٥
/١٠٥	﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾.	١١٩	٤٥٥
سورة الأنبياء			
/١٠٦	﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾.	١٥	١٥٠
/١٠٧	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.	٢٢	١٨٣
/١٠٨	﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾.	٢٤	٢٢٩، ٢٣٠
/١٠٩	﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾.	٧٣	٤٨٥

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/١١٠	﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾.	٨٠	٤٥٣
/١١١	﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾.	٨٨	٦٢١
/١١٢	﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٩٧	١٥٣
/١١٣	﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾.	١١١	١٤٣
سورة النور			
/١١٤	﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾.	٢٢	٤٦٤
/١١٥	﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾.	٣٩	٥٣٥
سورة الفرقان			
/١١٦	﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾.	٢٠	٤٥٨
/١١٧	﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا﴾.	٢٥	٦٢١
سورة الشعراء			
/١١٨	﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾.	٦٣	٢٨٣
/١١٩	﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾.	١٣٢	٢٨٦
/١٢٠	﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾.	١٣٣	٢٨٦
سورة النمل			
/١٢١	﴿مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾.	٢٠	٢٠٢
/١٢٢	﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾.	٤٠	٢٠٨

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة القصص		
/١٢٣	﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾.	٧٩	٢٠٨
/١٢٤	﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ... لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾.	٨٢	٣١٦، ٣١٧
	سورة العنكبوت		
/١٢٥	﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾.	٥٦	٤٠٨
	سورة الروم		
/١٢٦	﴿وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾.	٣	٤٨٥
/١٢٧	﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾.	٢٥	٤٤٨
/١٢٨	﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.	٣٦	٤٤٨
/١٢٩	﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾.	٤٨	٤٤٨، ٤٤٩
	سورة لقمان		
/١٣٠	﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ﴾.	١١	٥٠٠
/١٣١	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾.	٢٧	٥٣٤

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الأحزاب		
/١٣٢	﴿وَالْقَآئِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾.	١٨	٣٧٥
/١٣٣	﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾.	١٩	٢٣٥
/١٣٤	﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾.	٣٥	٥٣٥
/١٣٥	﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾.	٤٠	٤٢٣
/١٣٦	﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾.	٦٢	١٠
	سورة سبأ		
/١٣٧	﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾.	١٠	٢٩٣
/١٣٨	﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.	٢٤	٤٢١
	سورة فاطر		
/١٣٩	﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾.	٣٦	٣٨٩
/١٤٠	﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾.	٣٧	١٨٣، ١٨٤، ٢١٩، ٢٢٠
/١٤١	﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾.	٤١	٦٠٩
	سورة يسن		
/١٤٢	﴿قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم﴾.	١٩	٤٠٥
/١٤٣	﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ﴾.	٣٠	٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٧

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/١٤٤	﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾.	٣٧	٢٧٤
	سورة الصافات		
/١٤٥	﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾.	٧٥	٢٦٥
	سورة ص		
/١٤٦	﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.	٣	٤٧٥
/١٤٧	﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾.	٤٧	٥٣١
	سورة غافر		
/١٤٨	﴿دَارُ الْقَرَارِ﴾.	٣٩	٥٨٠
	سورة فصلت		
/١٤٩	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾	١٧	٤٤٩
	سورة الشورى		
/١٥٠	﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾.	٩	٤٠٧
/١٥١	﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾.	٢٠	٤٠٣
/١٥٢	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.	٥٢	٢٨٤
/١٥٣	﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾.	٥٣	٢٨٤

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الزخرف		
/١٥٤	﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾.	٨٧	٤٠٨
	سورة الدخان		
/١٥٥	﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾.	٣٧	٤١٦
	سورة محمد		
/١٥٦	﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾.	٣٦	٤١١
	سورة الحجرات		
/١٥٧	﴿لا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾.	١١	٣٥٢
	سورة ق		
/١٥٨	﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾.	٩	٢٢١
/١٥٩	﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾.	١٦	٢٢١
	سورة الذاريات		
/١٦٠	﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾.	١٢	٣٥٣
	سورة النجم		
/١٦١	﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾.	٢٢	٥٩٦
	سورة القمر		
/١٦٢	﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾.	١٢	٢١٠
/١٦٣	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.	٤٩	١٦٣، ١٦٤

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/١٦٤	﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾.	٥٢	١٦٣
	سورة الواقعة		
/١٦٥	﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ﴾.	٤٣	٤٩٢
/١٦٦	﴿لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾.	٤٤	٤٩٢
/١٦٧	﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾.	٥٩	١٤٧
/١٦٨	﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾.	٦٥	٤١٢
/١٦٩	﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾.	٧٠	٤١٢
/١٧٠	﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾.	٨٢	٢٣٥، ٢٣٦
/١٧١	﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾.	٨٨	٤٤٩
/١٧٢	﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾.	٨٩	٤٤٩
/١٧٣	﴿لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾.	٩٥	٢٢١
	سورة الحديد		
/١٧٤	﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾.	٣	٤٩٣
/١٧٥	﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾.	٢٣	٤٣٨
	سورة المجادلة		
/١٧٦	﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾.	٨	٢٣١
	سورة الحشر		
/١٧٧	﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾.	٢٤	٤٩٣

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
سورة الممتحنة			
/١٧٨	﴿إِذا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾.	١٢	١٤٨
سورة الصف			
/١٧٩	﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾.	٥	٢٠٥
سورة الجمعة			
/١٨٠	﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾.	٥	٢٦٦
سورة التغابن			
/١٨١	﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾.	٦	١٤٧
/١٨٢	﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ﴾.	٧	١٤٢
سورة التحريم			
/١٨٣	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾.	٦	٥٣٦
سورة الملك			
/١٨٤	﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَنِ﴾.	٢٠	٤٤٦
سورة القلم			
/١٨٥	﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾.	٥	٣٥٣
/١٨٦	﴿بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾.	٦	٣٥٣

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
سورة الحاقة			
/١٨٧	﴿الْحَاقَّةُ﴾.	١	٨٥
/١٨٨	﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾.	٢	٨٥
/١٨٩	﴿فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾.	٥	٥١٣
/١٩٠	﴿فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ﴾.	٨	٥١٣
/١٩١	﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُ﴾.	٩	٤١٦
/١٩٢	﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾.	١٩	٣٥٦
سورة المدثر			
/١٩٣	﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾.	٦	٣٩٥
سورة القيامة			
/١٩٤	﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾.	٣٤	٤٩٤
سورة الإنسان			
/١٩٥	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾.	١	٤٥٣
سورة المرسلات			
/١٩٦	﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ﴾.	٣٨	٢٨٢
سورة النبأ			
/١٩٧	﴿كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ﴾.	٤	٤٩٥
/١٩٨	﴿ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ﴾.	٥	٤٩٤، ٤٩٥

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
/١٩٩	﴿وَفُتِحَتِ السَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾.	١٩	١١١
/٢٠٠	﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾.	٢٠	١١١
/٢٠١	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾.	٣١	٢٨٤
/٢٠٢	﴿حَدَآئِقَ وَأَعْنَابًا﴾.	٣٢	٢٨٤
سورة الانفطار			
/٢٠٣	﴿وَمَآ أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾.	١٧	٤٩٤، ٤٩٥
/٢٠٤	﴿ثُمَّ مَآ أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾.	١٨	٤٩٥
سورة الانشقاق			
/٢٠٥	﴿إِذَا السَّمَآءُ انشَقَّتْ﴾.	١	٢٢٦
سورة الشمس			
/٢٠٦	﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾.	١٣	٣١٣، ٣١٤
سورة الليل			
/٢٠٧	﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾.	١٤	٦٢٠
سورة الضحى			
/٢٠٨	﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾.	٦	٤٠١
/٢٠٩	﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾.	٩	٤٤٩
سورة الشرح			
/٢١٠	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.	١	٣٩٩، ٤٠١ ٤٠٢

الرقم	الآية	رقمها	الصفحة
سورة العلق			
/٢١١	﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾.	١٥	٢٨٥
/٢١٢	﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾.	١٦	٢٨٥
سورة البينة			
/٢١٣	﴿وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾.	٥	٢٢٢
سورة الإخلاص			
/٢١٤	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.	١	١٥٣
سورة الناس			
/٢١٥	﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾.	٤	٥١٠

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	نص الحديث	الصفحة
١/	أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً من بله ما اطلعتم عليه.	٣٢١، ٣٢٢
٢/	تُسبِّحُون وتُحمِّدون وتكبرون دُبُرَ كُلَّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين.	٣٥٧
٣/	فاستحالت غَرُبا.	١١٠
٤/	لا ترجعوا بعدي كفاراً.	١١٠
٥/	لرزقكم كما يُرْزَق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً.	١١١
٦/	مع إن المرء مجزى بعمله إن خير فخير، وإن شر فشر.	١٢١
٧/	من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد.	٣٤٩
٨/	ولعلَّ بعضَكُم أن يكون أَلْحَن بحجته من بعض.	١٣٤
٩/	يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة.	٤٨٠

فهرس الأشعار

فهرس الأشعار

أولاً- فهرس الأبيات

الرقم	البيت		صفحة
	قافية الهمزة		
١/	مَتى يَأتِ هَذا المَوتُ لَمْ يُلفِ حاجَةٌ	لِنَفسِيَ إلاَّ قَد قَضَيتُ قَضاءَها	٢٠٦
٢/	لَمَّا رأيت أبا يزيد مُقاتِلاً	أَدَعَ القتالَ وأَشهَدَ الهَيْجَاءَ	٣٨١
٣/	أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ	وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ	٩٩
	قافية الباء		
٤/	أَقْسَمَ باللهِ أبُو حفص عمر	مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَر	٧٦
٥/	تَاللهِ لا يُحمَدَنَّ المرْءُ مُجْتِنباً	فِعْلَ الكِرامِ وَلَوْ فَاقَ الوَرَى حَسَبَا	٤٣٥
٦/	أُكنِّيه حين أُناديه لأَكرَمهُ	ولا ألقبه والسوأة اللقبا	١٧٥
٧/	رَدَدْتُ بِمِثلِ السَّيدِ نَهْدٍ مَقْلص	كميشٍ إذَا عِطْفاهُ مَاءً تَحَلَّبا	٢١٢
٨/	طافَت أُمامَةُ بالرُكبانِ آونَةً	يا حُسنَهُ مِن قَوامٍ ما وَمُنتَقَبا	٤٧٣
٩/	رُبَّهُ فِتيةً دعوتُ إلى مَا	يُورِثُ المجدَ دائباً فَأَجَابُوا	١٥٤، ٢١٤
١٠/	وإني امرؤ من عصبة خندفية	أبت للأعادي أن تديخ رقابها	٣٨١
١١/	دَعَاني إلَيها القَلبُ إنّي لآمِره	سَميعٌ فَما أَدري أَرُشدٌ طِلابُها	٤٢٦
١٢/	وَلَو أنَّ قَوماً لارتِفَاعِ قَبيلَةٍ	دَخَلُوا السَّماءَ دَخَلتُهَا لاَ أُحْجَبُ	٢٠٢
١٣/	وبالمخضِ حتَّى آضَ جَعْداً عَنطِنَطا	إذا قام ساوى غاربَ الفَحلِ غارِبُه	١٠٩
١٤/	فقُلتُ انْجُوا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ إنَّهُ	سَيُرضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وغَارِبُه	٢١٦
١٥/	وَأَسقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمّا أَبُثُّهُ	تُكَلِّمُنِي أَحجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ	٣٤٩
١٦/	وَما زُرتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبيبَةً	إلَيَّ وَلا دَيْنٍ بهَا أَنَا طَالِبُه	٤٦٨
١٧/	عَسَى الكَرْبُ الَّذي أَمسَيتُ فِيهِ	يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ	٣٥١
١٨/	أَكْسَبْتَهُ الوَرِقُ البيضُ أَباً	وَلَقَد كَانَ ولاَ يُدْعَى لأَب	٢٠٣

الرقم	البيت		صفحة
١٩/	كلاهُمَا حِيْنَ جدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما	قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أنْفَيْهِمَا رَابِي	٥٩
٢٠/	إنَّ عَمْراً لا خَيرَ في اليوم عمروٍ	وإن عَمراً مخيِّرُ الأحزاب	٤٨٤
٢١/	طَلَبتُ فَلَم أُدرِك بوَجهي وَلَيتَني	قَعَدتُ وَلَم أَبغِ النَدى بَعدَ سائِبِ	٣٥٨
٢٢/	ألا حبذا لولا الحياءُ وربما	منحتُ الهوى ما ليس بالمتقارِبِ	٢٦٧
٢٣/	وَقَد ذَقْتُمُونَا مَرَّةً بعدَ مَرَّةٍ	وعلمُ بيانِ المرءِ عندَ الْمُجَرَّبِ	٥١١
٢٤/	أُقاتِلُ حَتّى لا أَرَى لي مُقاتِلاً	وأَنْجُو إذا غُمَّ الجبانُ مِنَ الكَرْبِ	٥١٢
٢٥/	إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ ولدَانُ أَهْلِنَا	تَعَالَوا إلى أَنْ يَأْتِنَا الصيْدُ نحْطِبِ	٣٨٢
٢٦/	يُحَايِي بِهِ الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمُ	بضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ	٢٤٤
٢٧/	كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيمَةَ ناصِبِ	وَلَيلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ	٣٠١
٢٨/	أَعَاذِلُ قَولِي مَا هَوِيتِ فَأَوّبِي	كَثيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيكِ ذُنوبِي	١٢٠

قافية التاء

٢٩/	رُبَّمَا أَوفَيتُ في عَلَمٍ	تَرفَعَن بُردي شمالاتُ	٣٦٨، ٤٣٤
٣٠/	ألاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً	يَدُلُّ عَلَى مُحصَلةٍ تَبيتُ	٤٦٤
٣١/	لَيتَ شِعري وَأَشعُرَنَّ إذا ما	قَرَّبوها مَنشورَةً وَدُعيتُ	٣٧٧
٣٢/	فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وجَدِّي	وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ	٨٤
٣٣/	وَكُنت كَذي رِجلَينِ رِجلٍ صَحيحَةٍ	وَرِجلٍ رَمى فيها الزَمانُ فَشَلَّتِ	٢٨٥
٣٤/	حَنَّت نَوارُ وَلاتَ هَنّا حَنَّتِ	وَبَدا الَّذي كانَت نَوارُ أَجَنَّتِ	١٣٢

قافية الجيم

٣٥/	يَحدو ثَمانيَ مُولَعاً بِلِقاحِها	حَتّى هَمَمنَ بِزَيفَةِ الإِرتاجِ	٣٢٨

قافية الحاء

٣٦/	مَرَّتْ بِنَا في نِسْوةٍ خولَةٌ	والمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا نَافِحَه	٢٣٤
٣٧/	سَأَترُكُ مَنزِلي لِبَني تَميمٍ	وَأَلحَقُ بالحِجازِ فَأَستَريحا	٣٩٠
٣٨/	مَن فَرَّ عَن نيرانِها	فَأَنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ	١٣١

الرقم	البيت		صفحة
٣٩/	إنَّ قَومـــاً مِـــنهُمْ عُمَـــيرٌ وأشـــبا	هُ عمـــــيرٍ ومـــــنهُمُ السَّـــــفَّاحُ	٣١٤
٤٠/	لجـــــديرونَ بالوفـــــاءِ إذَا قَـــــا	لَ أخُـو النَّجـدَةِ السـلاحُ السـلاحُ	٣١٤
٤١/	أَقَـــامَ ببَغْـــدَادَ العِـــرَاقِ وَشَـــوْقُهُ	لأهْـلِ دِمَشْـقِ الشَّـامِ شَـوْقٌ مُبَـرِّحُ	٢١٧
٤٢/	يَـــاَ لَعِطافَنَـــا وَيَـــا لَرِيَـــاحِ	وأَبـــيِ الخـــزرجِ الفَتَـــى الوضَّـــاحِ	٤٣١

قافية الدال

٤٣/	مَـا كَـانَ أسـعدَ مَـنْ أَجَابَـكَ آخِـذا	بـــهُداكَ مُجْتَنِبـــاً هـــوىً وعِنَـــادَا	٣٧١
٤٤/	سَقَى الحيَا الأَرضَ حتَّى أمكن عُزَيت	لَهُمْ فَـلا زَالَ عَنْهَـا الخَـيرُ مَحْـدُودَا	٤٧٧
٤٥/	مـرُّوا عجـالاً فقـالوا كَيْـفَ صَـاحِبُكُم	فَقَـالَ مَـنْ سُـئِلُوا أَمْسَـى لَمَجْهُـودَا	٤٥٩
٤٦/	أَمـوتُ أَسـىً يَـومَ الرجـامِ وَإِنَّـني	يَقينًـا لـرَهنٌ بالَّـذي أَنـا كائِـدُ	٥٠٥
٤٧/	إنَّ الخَلـيطَ أَجَـدّوا البَينَ فَـانجَرَدوا	وَأَخلَفـوكَ عِـدا الأَمـرِ الَّـذي وَعَـدوا	٤٨٥
٤٨/	يُثْنِـي عَلَيـكَ وَأنـتَ أَهْـلُ ثَنَائِـه	وَلَـديكَ إِنْ هُـوَ يسـتزِدكَ مَزيـدُ	٤٠٨
٤٩/	تَرَفَّـع لِـي خِنْـدِفٌ واللهُ يَرْفَـعُ لِـي	نَـاراً إذَا خَمَـدَتْ نِيرَانُهُـم تَقِـدُ	٤٤٣
٥٠/	ورَجٍّ الفَتَـى لِلْخَـيرِ مَـا إنْ رَأَيْتَـهُ	عَلَـى السِّـنِّ خَيْـراً لا يَـزالُ يَزِيـدُ	١١٦
٥١/	أقـادوا مـن دمـي وتوعـدوني	وكُنـتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِـي الوَعِيـدُ	٢٠٢
٥٢/	يَلومُونني في حُـبِّ لَيلَـى عَـوَاذِلي	وَلكِنَّنِـي مِـنْ حُبِّهَـا لَعَمِيـد	٤٥٨
٥٣/	أَذَكَـرْتَ مِـن لَـبَنِ المُحَلَّـقِ شَـرْبَةً	والخَيـل تَعـدُو في الصَّـعِيد بَـدَاد	٣٣٧
٥٤/	وَما زِلتُ مِن لَيلى لَـدُنْ أَنْ عَرَفتُها	لَكالَهـائِمِ المُقصـى بكُـلِّ مَـرَادِ	٤٥٩
٥٥/	أَرى الحاجـات عنـد أَبـي خُبَيـبٍ	نَكِـدنَ وَلا أُمَيَّـةَ في الـبلادِ	١٣٨
٥٦/	وَمـاذا عَسـى الحَجّـاجُ يَبلُـغُ جَهـدُهُ	إذا نَحـنُ جاوزنـا حَفـيرَ زِيـادِ	٣٥٠
٥٧/	أَلَـم يَأتيـكَ وَالأَنبَـاءُ تَنمـي	بـِما لاقَـت لَبـونُ بَـني زِيـادِ	١٤٥
٥٨/	أَمسَت خَلاءً وَأَمسى أَهلُها اِحتَمَلوا	أَخنى عَلَيها الَّذي أَخنى عَلى لُبَدِ	١١٢
٥٩/	رَأَيـتُ بَـني غَـبراءَ لا يُنكِـرونَني	وَلا أَهـلُ هَـذاكَ الطِّـرافِ المُمَـدَّدِ	٧٩
٦٠/	تمنَّـــاني لِيَلْقَـــاني لقـــيط	أَعَـامَ لَـكَ ابـنِ صَعْصَـعَةَ بـنِ سَـعْدِ	٣٠٣
٦١/	مِـنَ القَـوْمِ الرسـولُ اللهِ مِـنْهُمْ	لَهُـمْ دَانَـتْ رِقَـابُ بَنِـي مَعَـدِّ	٩٠

الرقم	البيت		صفحة
٦٢/	نِعــمَ الفَتــى المُــرِّيُّ أَنــتَ إِذا هُــمُ	حَضَروا لَدَى الجُحُرات نارَ المَوقِد	٢٦١

قافية الراء

٦٣/	بــئِسَ قَــومُ اللهِ قَــومٌ طُرِقُــوا	فَقَــرَوا جــارَهُمُ لَحْمــاً وَحِــر	٢٥٩
٦٤/	إِلى الحَـولِ ثُـمَّ اِسـمُ السَـلامِ عَلَيكُمـا	وَمَن يَبـكِ حَـولاً كـامِلاً فَقَـد اعتَـذَر	٢١٧
٦٥/	بــأي تــراهم الأرضــين حلُّــوا	أأليــديرَان أمْ عَسَــفُوا الكفــارَا	٢٤٠
٦٦/	فَقُلــتُ لَــهُ لا تَبــكِ عَينُــكَ إِنَّمــا	نُحــاوِلُ مُلكــاً أَو نَمــوتَ فَنُعــذَرا	٣٨٧
٦٧/	وكــان مُضِــلِّي مَــن هُــديتُ برُشْــدِهِ	فلِلَّــهِ مُغْــوٍ عــاد بالرشــدِ آمِــرا	١١٠
٦٨/	لَــو لَــم تَكُــن غَطَفَــانُ لا ذُنــوبَ لَهــا	إِذاً لَــلاَمَ ذَوُو أَحسابــِها عُمَــرا	١٣٧
٦٩/	رُبَّمَــا الجَامِــلُ المؤبَّــلُ فِــيهم	وعَنــاجِيج بَيْــنَهُنَّ الــمِهَارُ	٣٦٩
٧٠/	مثــلُ القنافــذِ حَــدّاجونَ قَــد بَلَغَــت	نَجــرانَ أَو بلغــت سَــوآتِهِم هَجَــرُ	١٦٢
٧١/	هُمــا خُطتَّــا إِمَّــا إِســارٌ ومِنَّــةٌ	وإِمــا دَمٌ، والقَتْــلُ بــالحُرِّ أَجْــدَرُ	٢٣٨
٧٢/	فَأَصــبَحوا قَــد أَعــادَ اللَــهُ نِعمَــتَهُم	إِذ هُــم قُــرَيشٌ وَإِذ مــا مِــثلَهُم بَشَــرُ	١١٢
٧٣/	كَســاك وَلَــم تستَكسِــهِ، فَاشــكرن لــه	أَخٌ يُعطيــكَ الجَزيــلَ وَناصِــرُ	٣٥٩
٧٤/	إِنَّ اِبــنَ وَرقــاءَ لا تُخشَــى بَــوادِرُهُ	لَكِــن وَقائِعُــهُ فِي الحَــربِ تُنتَظَــرُ	٤٢٣
٧٥/	وَطَرْفُــكَ إِمَّــا جِئتَنــا فاحْبِسَــنَّهُ	كما يحسبوا أَن الهَوَى حَيْثُ تنظُرُ	٤٣٨
٧٦/	وقــدْ علــمَ الأقــوامُ لــو أنَّ حاتمــاً	أرادَ ثــراءَ المــالِ كــانَ لــهُ وَفْــرُ	١٤٣
٧٧/	لَــو كــانَ غَــيري سُــلَيمى اليَــومَ غَيَّــرَهُ	وَقــعُ الحَــوادِثِ إِلاَّ الصــارِمُ الــذَكَرُ	١٨٣
٧٨/	حَسَــنُ الوَجْــهِ طَلْقُــهُ أنــتَ فِي السِّلْــ	ــمِ وَفِي الحَــرْبِ كَــالِحٌ مُكْفَهِــرُ	٢٥٥
٧٩/	ثُــمَّ أضــحوا كَــأَنَّهُم وَرَقٌ جَــ	ــفَّ فَــأَلوَت بــِهِ الصَــبا وَالــدَبورُ	١١٢
٨٠/	وَإِنِّــي لَــرَامٍ نَظْــرَةً قِبَــلَ التِــي	لَعَلِّــي وإِن شَــطَّتْ نَوَاهَــا أَزُورُهَــا	٨٩
٨١/	فَمَــا طَعْــمُ رَاحٍ بالزُّجَــاجِ مُدَامَــةٍ	ترَقــرقُ فِي الأيــدِي كُمَيــتٍ عَصِــيرُهَا	٢٤٨
٨٢/	وَقَــد زَعَمَــت أَنــي تَغَيَّــرتُ بَعــدَها	وَمَــن ذا الَّــذي يــا عَــزَّ لا يَتَغَيَّــرُ	١٤٢
٨٣/	مُتَكَنِّفِــي جَنبَــيِ عُكــاظَ كِلَيهِمــا	يَــدعو وَلِيــدُهُم بهَــا عَرْعَــارِ	٥١٨
٨٤/	رُبَّ فِي النــاس موســر كعــديم	وعــديمٍ يُخــالُ ذا إِيســارِ	٤٨٤

الرقم	البيت	صفحة
٨٥/	ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار	٣٦٩
٨٦/	يا لَيتَما أُمُّنا شالَت نَعامَتُها أَيما إِلى جَنَّةٍ أَيما إِلى نارِ	٤١٩
٨٧/	نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامرُهُ ورفيقه بالغيب لا يدري	٢٠٧
٨٨/	وَلَستَ بِالأَكثَرِ مِنهُم حَصىً وَإِنَّما العِزَّةُ لِلكاثِرِ	٤٨٩
٨٩/	باللهِ يَا ظَبْيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ	١٠١
٩٠/	وَيْ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ	٣١٧
٩١/	فَقُلتُ لَو باكَرتِ مَشمُولَةً صَفْرَا كَلَونِ الفَرَسِ الأَشقَرِ	٥٢٨
٩٢/	وما اهتز عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلاَّ لسعد أبي عمرو	٧٧
٩٣/	لِمَنِ الدِيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقوَينَ مُذ حِجَجٍ وَمُذ دَهْرِ	٤٧٩

قافية الزاي

٩٤/	وَأَفنى رِجالي فَبادوا مَعاً فَغودِرَ قَلبي بِهِم مُستَفَزّا	٢٢٩

قافية السين

٩٥/	وَبُدِّلتُ قَرحاً دامِياً بَعدَ صِحَّةٍ فَيا لَكِ مِن نُعمى تَحَوَّلنَ أَبؤُسا	١١١
٩٦/	أَكَرَّ وَأَحمي لِلحَقيقَةِ مِنهُمُ وَأَضرَبَ مِنّا بِالسُيوفِ القَوانِسا	٢٧١
٩٧/	اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسٌ وَتَنَاسَ الذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ	٣٣٥
٩٨/	مُعاوِدُ جُرأَةٍ وَقَتَ الهَوادي أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبوسُ	٢٤٠
٩٩/	إِذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بِالبُردِ بُرقُعٌ دَوالَيكَ حتَّى كُلُّنا غَيرُ لابِسِ	٢٢٣
١٠٠/	كَي لِتَقضيني رُقَيَّةُ ما وَعَدَتْني غَيرَ مُختَلَسِ	٤٣٧

قافية الضاد

١٠١/	بِتَيهاءَ قَفرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّها قَطا الحَزنِ قَد كانَت فِراخاً بُيوضُها	١١١

قافية العين

١٠٢/	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعْ حَاشَا الشَّيطَانَ وَأَبَا الأَصْبَعَ	٤٧٢

الرقم	البيت		صفحة
١٠٣/	رُبَّ مَـنْ أَنْضَـجْتُ غَيْظـاً قَلْبَـهُ	قَـدْ تَمَنَّـى لِـيَ مَوْتـاً لَـمْ يُطَـعْ	٨٠
١٠٤/	قِفـي قَبـلَ التَفَـرُّقِ يـا ضُـباعا	وَلا يَـكُ مَوقِـفٌ مِنـكِ الوَداعـا	٥١٩
١٠٥/	فَـأَدرَكَ إِرقـالَ العَـرادَةِ ظَلعُهَـا	وَقَـدْ جَعَلَـتني مِـن حَزيمَـةَ إِصـبَعَا	٢٣٥
١٠٦/	مَـنْ لا يَـزَالُ شَـاكِراً عَلَـى الْمَعَـه	فَهُـوَ حَـرٍ بعِيشَـةٍ ذَاتِ سَـعَه	٩٠
١٠٧/	يـذكرن ذا البيـث الحـزين ببثـه	إذا حَنّـت الأولى سَـجعنَ لهـا معـا	٢٢٩
١٠٨/	لَقَـد عَلِمَـتْ أولى المُغـيرَةِ أَنَّـني	كَررتُ فَلَم أَنكُل عَنِ الضَّربِ مَسمَعا	٣٥٦
١٠٩/	قَـد جَرَّبـوهُ فَمَـا زَادَتْ تَجَـارِبُهُم	أَبـا قُدامَـةَ إِلاَّ المجْـدَ وَالفَنَعـا	٢٤٤
١١٠/	بـعُكاظَ يُعشِـي النَّاظِرِيـ	ـنَ إِذا هُـمُ لَمَحُـوا شُـعَاعُه	٣٦١، ٣٦٢
١١١/	فَبَكـى بَنـاتي شَـجوَهُنَّ وَزَوجَـتي	وَالظـاعنُونَ إِلَـيَّ ثـمَّ تَصَـدَّعوا	١٤٩
١١٢/	عَلى حينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلى الصِبا	وَقُلـتُ أَلَمّـا أَصـحُ وَالشَـيبُ وازِعُ	٤٠١
١١٣/	لـئن تـكُ قـد ضـاقَت عَلَـيكُم بُيـوتُكُم	لَـيَعلَمُ ربِّـي أَنَّ بَيتِـيَ واسِـعُ	٤٠٩
١١٤/	وَمـا المَـرءُ إِلاَّ كَالشِـهابِ وَضَـوئِهِ	يحـور رَمـاداً بَعـدَ إِذ هُـوَ سـاطِعُ	١١٠
١١٥/	أبـيتُ كَـأَنّي سـاوَرَتني ضَـئيلَةٌ	مِنَ الـرُقشِ في أَنيابِـهَا السُّمُّ نـاقِعُ	٢٧٣
١١٦/	وَنُبِّئـتُ لَيلـى أَرسـلَت بشَـفاعَة	إِلَـيّ فَهـلاّ نَفسُ لَيلـى شَـفيعُها	٤٥٠
١١٧/	وَتَبذُلُ لـي سَلمى إِذا نِمتُ حـاجَتي	وَتُلفـى خِـلالَ النُّبـهِ وَهـيَ مَنـوعُ	٣٧

قافية الفاء

١١٨/	وقالـت حنـانٌ مـا أتـى بـكَ هاهُنـا	أذو نسَـبٍ أم أنْـتَ بـالحيِّ عـارِفُ	١٠٨
١١٩/	وَمـا قـامَ مِنّـا قـائِمٌ في نَـدِيِّنا	فَيَنطِـقَ إِلاَّ بـالَّتي هِـيَ أَعـرَفُ	٣٨٩
١٢٠/	كَفَـى بالنَّـأْيِ مِـنْ أسمـاءَ كـافٍ	وَلَـيْسَ لِحُبِّهَـا مَـا عِشْـتُ شَـافِ	٥١٣
١٢١/	نَحـنُ بغَـرسِ الـوَدِيِّ أَعلَمُنـا	مِنّـا بـرَكضِ الجِيـادِ في السَـدَفِ	٤٨٩

قافية القاف

١٢٢/	أَداراً بِـحُزوَى هِجـتِ لِلعَـينِ عَـبرَةً	فَمـاءُ الهَـوى يَـرفُضُّ أَو يَتَرَقـرَقُ	٢٨٩
١٢٣/	ومَـاذَا عَسَـى الوَاشُـونَ أَنْ يَتَحَدَّثـُوا	سِوَى أَنْ يَقُولُـوا: إِنَّنِـي لـكِ عَاشِـقُ	٨٩
١٢٤/	جَهـولٌ كـأَنَّ الجَهـلَ مِنهـا سَـجيةٌ	غَشمشـمةٌ لِلقائِـدينَ رَهـوقُ	٦١٠

الرقم	البيت	صفحة
١٢٥/	أَحَقــــاً أَنَّ جيرَتَنـــــا اِســـــتَقَلُّوا فَنِيَّتُنـــــا وَنَيَّـــــتُهُم فَريـــــقُ	٤٥٦

قافية اللام

١٢٦/	فَأَوْقَـدْتُ نَـارِي كَـيْ لِيُبْصَـرَ ضَـوْؤُهَا	وَأَخرَجتُ كَلبِي وَهوَ في البَيت داخِلُه	٤٣٧
١٢٧/	لَــو يَشــأ طــارَ بــهِ ذو مَيَعَــةٍ	لاحِــقُ الآطــالِ نَهــدٌ ذو خُصَــل	٤٤٥
١٢٨/	وقبيــلٌ مــن لُكيــزٍ شــاهدٌ	رهــطُ مرجــومٍ، ورهــطُ ابــنِ المُعَــلّ	٥٧٦
١٢٩/	أيُهَــذانِ كُــلا زَادَيكُمــا	ودَعَــانِي واغِــلاً فــيمن وغَــلْ	٢٩٦
١٣٠/	صَــعْدةٌ نَابــتَةٌفي جَــائِزٍ	أينمــا الــريح تُمَيِّلــها تَمِــلْ	٥٨٨
١٣١/	وَالقــارِحُ العَــدّا وَكُــلُّ طِمِــرَّةٍ	مــا إن يَنــالُ يَــدُ الطَويــلِ قَــذالَها	٥٢٨
١٣٢/	عُهِــدتَ مُغِيثــاً مُغْنِيــاً مــن أجَرْتَــهُ	فَلَــمْ أَتــخَّذ إلاَّ فَنَــاءَكَ مَــوْئِلا	٣٥٥
١٣٣/	أَنْجَــبَ أَيَــامَ والِــدَاهُ بــه	إذ نَجَــلاهُ فَــنعمَ مــا نَجَــلا	٢٣٩
١٣٤/	كُــنْ لِلخَلِيــلِ نَصِيراً جَــارَ أو عَــدَلاَ	وَلاَ تَشِــحَ عَلَيــهِ جَــادَ أو بَخِــلاَ	٢٠٢
١٣٥/	دَنَــوْتِ وَقَــدْ خِلْنَــاكِ كَالْبَــدْرِ أَجْمَــلاَ	فَظَــلَّ فُــؤَادِي فِي هَــوَاكِ مُضَــلَّلا	٤٨٨
١٣٦/	إنَّ وَجْــدِي بــكَ الشَّــدِيدَ أَرَانِــي	عَــاذِراً فِيــكَ مَــنْ عَهــدْتُ عَــذُولا	٢١٤
١٣٧/	حَتّــى إذا لَــم يَترُكــوا لِعِظامِــهِ	لَحمــــاً وَلا لِفُــــؤادِهِ مَعقــــولا	٥١١
١٣٨/	لَــو شِــئتِ قَــد نُقِــعَ الفُــؤادُ بــشَربَةٍ	تَــدَعُ الحَــوائِمَ لا يَجُــدنَ غَلــيلا	٦١٦
١٣٩/	أَزمــانَ قَــومي وَالجَماعَــةَ كَالَّــذي	لَــزِمَ الرِّحالَــةَ أَن تَميــلَ مَمــيلا	١٧٦
١٤٠/	تُلِــمُّ بــدارٍ قَــد تَقــادَمَ عَهــدُها	وَإِمّــا بــأَمواتٍ أَلَــمَّ خَيالُهــا	٤٢٢
١٤١/	فــلا تلحَــني فيهــا فــإنَّ بحُــبِّها	أخــاك مصــاب القلــب جَــمٌّ بَلابلُــه	١٣٦
١٤٢/	إذا مــا لقيــت بــني مالــك	فســلِّم علــى أيُّهــم أفضــل	٩١
١٤٣/	جَفَــونِي وَلَــمْ أَجْــفُ الأَخِــلاَّءُ إنَّــني	لِغَــيرِ جَميــلٍ مِــن خَلِيلــي مُهْمَــلُ	١٥٣
١٤٤/	مُخلَّفَــةٌ لا يُسْــتَطَاعُ ارْتِقَاؤهَــا	ولــيس إلى منهــا النُّــزُول سَــبيلُ	٤٨٤
١٤٥/	ويــــأوي إلى نِســــوةٍ عُطَّــــلٍ	وشُــعثاً مَرَاضِــيعَ مِثْــلَ السَّــعَالِ	٢٧٧
١٤٦/	كُلَّمــا نــادى مُنــادٍ مِــنهُمُ	يــا لَتَــيمِ اللَــهِ قُلنــا يــا لِمَــالِ	٣٠٣
١٤٧/	وَلَــو نُعْطَــى الخِيَــارَ لَمَــا افْتَرَقْنَــا	وَلَكِــنْ لاَ خِيَــارَ مَــعَ اللَّيَــالِي	٤١٢

الرقم	البيت	صفحة
١٤٨/	وَلَيلٍ كَمَوجِ البَحرِ أَرخى سُدولَهُ عَلَيَّ بِأَنواعِ الهُمومِ لِيَبتَلي	٤٨٣
١٤٩/	أَبُنَيَّ إِنَّ أَباكَ كارِبُ يَومِهِ فَإِذا دُعيتَ إِلى المَكارِمِ فَاعجَلِ	٥٠٥
١٥٠/	إِذا هِيَ لَم تَستَك بِعودِ أَراكَةٍ تُنُخِّلَ فَاستاكَت بِهِ عودُ إِسحَلِ	٣٦١
١٥١/	مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكومَتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي الجدل	٨٢
١٥٢/	يَسقونَ مَن وَرَدَ البَريصَ عَلَيهِمِ بَرَدى يُصَفِّقُ بِالرَحيقِ السَلسَلِ	٢٣٤
١٥٣/	رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِه كُدتُ أَقضي الحَياةَ مِنْ جَلَلِه	٤٨١، ٤٨٢
١٥٤/	وَقَد جَعَلتُ إِذا مَا قُمتُ يُثقِلُني ثَوبي فَأَنهَضُ نهضَ الشارِبِ الثَّمِلِ	٣٥٠
١٥٥/	اِستَغنِ ما أَغناكَ رَبُّكَ بِالغِنى وَإِذا تُصِبكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ	٤٤٤
١٥٦/	ما إِن يَمَسُّ الأَرضَ إِلاَّ مَنكِبٌ مِنهُ وَحَرفُ الساقِ طَيَّ المِحمَلِ	١٦٨
١٥٧/	تَقَدَّمَا عُدُوٌّ عينيكِ وشانيهما أصبحَ مشغولاً بمشغول	١٢٠
١٥٨/	إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخليطِ المزايلِ	٢٤٨

قافية الميم

١٥٩/	لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بالضُحى وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما	٥٣٦
١٦٠/	مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلاَّماً وَإِنْ ظَلَمَا ولاَ الكَرِيمُ بمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا	٢٥٢
١٦١/	لا يهولنَّكَ اصطلاءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَمحذورُهَا كَأَنْ قَد أَلَمَّا	٤٦٣
١٦٢/	ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِيَ بامْسَهمِ وَامْسَلِمَه	٨٣
١٦٣/	أقولُ لهُ ارحَلْ لا تقيمنَّ عِنْدَنَا وإلاَّ فكُنْ في السِّرِّ والجَهرِ مُسلِما	٢٨٦
١٦٤/	إِذا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بالعَيْشِ مُثرِيا وَلَمْ يُعْنَ بالإِحْسَانِ كَانَ مُذمَّمَا	٢١٢
١٦٥/	فَأَطْرَقَ إِطراقَ الشُجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغاً لِنابَاهُ الشُجاعُ لَصَمَّمَا	٦١
١٦٦/	كامِلٌ يَجْمَعُ آراء الفَتَى نَبَهٌ سَيِّدُ ساداتٍ خِضَمّ	٤٠
١٦٧/	فَإِنَّ المَنِيَّةَ مَن يَخشَها فَسَوفَ تَصادِفُهُ أَينَمَا	٤٠٧
١٦٨/	عَهِدتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبيبةٌ فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبّاً مُتَيَّماً	٢٠٣
١٦٩/	كَذَبتُ وَبَيتِ اللَهِ لَو كُنتُ صادِقاً لَما سَبَقَتني بالبُكاءِ الحَمائِمُ	٤١٣
١٧٠/	فَإِن يَكُنِ النِكاحُ أَحَلَّ شَيئاً فَإِنَّ نِكاحَهَا مَطَرٍ حَرامُ	٢٤٠

الرقم	البيت	صفحة
١٧١/	فَطَلِّقهـا فَلَسـتَ لَهـا بكـفء ... وَإلاَّ يعْـلُ مَفرِقَـكَ الحُسـامُ	٤٠٥
١٧٢/	أنيخـت فألقـت بلـدةً فـوقَ بلـدةٍ ... قليـلٌ بهـا الأصـواتُ إلاَّ بُغامُهـا	١٨٣
١٧٣/	حَـبَّ بـالزور الـذي لا يُـرى ... منـه إلاَّ صـفحةٌ أو لِمَـامُ	٢٦٦
١٧٤/	لَعَمْـرِي وَمَـا عَمْـرِي عَلَـيَّ بـِهَيِّنٍ ... لَبِئْسَ الفَتَـى الْمَـدْعُوُّ باللَّيـلِ حَـاتِمُ	٢٦١
١٧٥/	وإن أتـاه خليـل يـوم مسـغبة ... يقـول: لا غائـب مـالي ولا حـرم	٤٠٣
١٧٦/	إنْ تَسْـتَغِيثُوا بـِنَا إنْ تُـذْعَرُوا تَجِـدُوا ... مِنَّـا مَعَاقِـل عِـزٍّ زَانَهَـا كَـرَمُ	٤١١
١٧٧/	أَظلـيم إنَّ مُصـابَكُم رَجُـلاً ... أَهـدى السَـلامَ تَحيَّـةً ظُلْـمُ	٥١٢
١٧٨/	قَضِـي كُـلُّ ذِي دِينٍ فَـوفّى غَرِيمَـهُ ... وَعَـزَّةُ مَمطـولٌ مُعنّـىً غَرِيمُهـا	٣٥٨
١٧٩/	وَنُبِّئْـتُ عَبْـدَ اللهِ بـالجوِّ أصْـبَحَتْ ... كِرَامـاً مَوَالِيهـا لئيمـاً صَـمِيمُها	١٦٠
١٨٠/	كَأَنَّـهُ دُمْلُـجٌ مِـن فِضَّـةٍ نَبَـهٌ ... فِي مَلعَبٍ مِن عَـذارى الحَـيِّ مَفصومُ	٣٧
١٨١/	رَأَيـنَ لِـداتِهِنَّ مُـؤَزَّراتٍ ... وَشَـرخَ لِـدِيَّ أَسْـتَارُ الهـرامِ	٦٠٥
١٨٢/	تَخَيَّـرَهُ فَلَـمْ يَعْـدِلْ سِـوَاهُ ... فَـنِعْمَ الْمَـرْءُ مِـنْ رَجُـلٍ تِهـامِي	٢١١
١٨٣/	ذُمَّ المَنـازِلَ بَعـدَ مَنزِلَـةِ اللِّـوَى ... وَالعَـيشَ بَعـدَ أُولئِـكَ الأَيَّـامِ	٧٨
١٨٤/	كَأَنَّـا عَلـى أَولادِ أَحقَـبَ لاحَهـا ... وَرَمـيُ السَّـفَى أَنفاسَـها بسِـهامِ	٢٨٣
١٨٥/	جَنوبٌ ذَوَت عَنها التَناهي وَأَنزَلَت ... بهـا يَـومَ ربـاب السـفير خِيـامُ	٢٨٣
١٨٦/	حاشـا أبـا ثُوبَـانَ إنَّ أَبَـا ... ثُوبَـانَ لَـيْسَ ببُكمَـةٍ فَـدمِ	١٨٨، ٤٧٢
١٨٧/	وَلَقَـد شَـفى نَفسـي وَأَبـرَأَ سُـقمَها ... قيـلُ الفَـوارِسِ وَيـكَ عَنتَـرَ أَقـدِمِ	٣١٦، ٣١٧
١٨٨/	نَرَى أسْهُماً لِلمَوتِ تُصْمِي ولاَ تُنْمِي ... ولاَ نَرْعَوي عَنْ نَقْضِ أهْوَاؤُنَا العَزمِ	٢٣٩
١٨٩/	أَقُـولُ لِعَبـدِ اللهِ لَمَّـا سِـقَاؤُنَا ... ونَحنُ بوَادِي عَبدِ شَمْسٍ وَهَـا، شِمِ	٢٢٥
١٩٠/	وَقَـالُوا أَخَانَـا لاَ تَخْشَّـعْ لِظَـالِمٍ ... عَزيـزٍ وَلا ذا حَـقٍّ قَومِـكَ تَظلِـمُ	٣٩٩
١٩١/	كَيْـفَ أَصْـبَحتَ كَيـفَ أَمْسَـيتَ مِمَّـا ... يَغْـرِسُ الـوُدَّ فِي فُـؤَادِ الكَـرِيمِ	٤٢٧، ٤٢٨

قافية النون

١٩٢/	أتَطْمَـعُ فِينـا مَـنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَـا ... وَلَولاَكَ لَمْ يَعْـرِضْ لأَحْسَـابِنَا حَسَـنْ	٤٧٥
١٩٣/	تَامتْ فُؤادَكَ لَـو يُحْزِنُـكَ مَـا صَـنَعْتْ ... إحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْـلِ ابْـنِ شَـيْبَانَا	٤٤٥

الرقم	البيت	صفحة
١٩٤/	فَـنِعمَ صـاحِبُ قَـومٍ لا سِـلاحَ لَهُـم وَصاحِبُ الرَكـبُ عَثمـانُ بـنِ عَفّانـا	٢٥٩
١٩٥/	جُـودُ يُمْنَـاكَ فَـاضَ فِي الخَلْـقِ حَتَّـى بَـــائِسٍ دَانَ بالإِسَـــاءَةِ دِينَـــا	٤١٧
١٩٦/	يَـا للرِّجَـالِ ذَوِي الأَلْبَـابِ مِـنْ نَفَـرٍ لاَ يَبْـرَحُ السَّـفَهُ الْمُـرْدِي لَهُـمْ دِينَـا	٢٩٩
١٩٧/	نَحْـــنُ الأُلَـــي فَـــاجْمَعْ جُمُـــو عَـــكَ ثـــمَّ وَجِّهْهُـــمْ إِلَيْنَـــا	٩٩
١٩٨/	دَاوَيـتُ عَـينَ أَبـي الـدَّهيقِ بمَطْلِـهِ حتَّـى المصِـيفِ ويغلُـوَ القِعْـدَانُ	٣٨٨
١٩٩/	وكُـــلُّ أخٍ يُفارقُـــه أخـــوه لَعَمْـــرُ أَبيـــكَ إلاَّ الفَرْقَـــدان	١٨٤
٢٠٠/	أَمْسَـى أَبَـانٌ ذَلِـيلاً بَعْـدَ عِزَّتِـهِ وَمَـا أَبَـانٌ لِمَـنْ أعْـلاَجِ سُـوَدانِ	٤٥٩
٢٠١/	أَشـاءُ مَـا شِـئْتِ حَتَّـى لاَ أَزَالَ لِمَـا لا أَنْـتِ شَـائِيةٌ مِـنْ شَـأْنِنَا شَـانِي	١٣٨
٢٠٢/	وَصَـــــدرٍ مُشْـــــرِقِ النَّحـــــرِ كـــــأنْ ثـــــدياه حقَّـــــان	٤٦٣
٢٠٣/	قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ وَعِرفانِ وَرَبـعٍ عَفَـت آثَـارُهُ مُنـذُ أَزمـانِ	٤٧٩
٢٠٤/	عَـلاَ زَيْـدُنَا يَـوْمَ النَّقَـا رَأْسَ زَيْـدِكُمْ بـأَبْيَضَ مَاضِـي الشَّـفْرَتَينِ يَمَـانِ	١٠١، ٢١٦
٢٠٥/	أَلاَ رُبَّ مَوْلُـودٍ وَلَـيْسَ لَـهُ أَبٌ وَذِي وَلَـدٍ لَـمْ يَلِـدْهُ أَبَـوانِ	٤٨٠
٢٠٦/	إلى اللهِ أشـكُو بالمدينـةِ حاجـةً وبالشَّـامِ أُخـرَى كيـفَ يَلْتَقِيـانِ	٢٨٧
٢٠٧/	أَنـا اِبـنُ جَـلا وَطَـلاعِ الثَنايـا مَتـى أَضَـعِ العِمامَـةَ تَعرِفـوني	٣٣٣
٢٠٨/	ونِعـمَ مزكـاء مـن ضـاقت مذاهبـه ونِعْـمَ مَـنْ هُـوَ فِـي سِـرٍّ وإِعْـلانِ	٨١
٢٠٩/	جيء ثم حالف وقف بالقوم إنهم لِمـن أجـازوا ذوو عـز بـلا هـون	٣٦٠
٢١٠/	حَاشَـا قُريشـاً فَـإِنَّ اللهَ فَضَّـلَهُم عَلَـى البريَّـةِ بالإسـلامِ والـدِّينِ	١٨٧، ٤٧٢
٢١١/	عِنْـدِي اصْـطِبَارٌ وَأَمَّـا أَنَّنِـي جَـزِعٌ يَـومَ النَّـوَى فَلِوَجْـدٍ كَـادَ يَبْرِينِـي	١٠٦
٢١٢/	أرب مـــن تغتشّـــه لـــكَ ناصـــحٌ ومبـــؤتمن بالغيـــب غـــيرُ أمـــين	٨٠
٢١٣/	فَإِمّـــا أَن تَكـــونَ أَخـــي بصـــدقٍ فَـأَعرِفَ مِنـكَ غَثّـي مِـن سَـميني	٤٢١
٢١٤/	وَإِلاَّ فَـــــاِطَّرِحني وَاِتَّخِـــــذني عَـــــدُوّاً أَتَّقيـــــكَ وَتَتَّقـــــيني	٤٢١
٢١٥/	وَلقـدْ أَمـرُّ علـى اللّئـيمِ يسـبُّني فـأعِفُّ ثُـمَّ أقـولُ لا يعْنينِـي	٢٧٤

قافية الهاء

٢١٦/	أَلْقَـى الصَّـحِيفَةَ كَـيْ يُخَفِّـفَ رَحْلَـه	والـــزَّادَ حَتَّـــى نَعْلَـــهُ أَلْقَاهَـــا	٤٧٧

الرقم	البيت	صفحة

قافية الواو

٢١٧/	جَمَعــتَ وَفُحشــاً غِيبَــةً وَنَميمَــةً	ثَـلاثُ خِصالٍ لَستَ عَنها بِـمُرعَوي	١٧٤
٢١٨/	وَكَم مَـوطِنٍ لَـولايَ طِحـتَ كَما هَـوى	بِأَجْرَامِـهِ مِـنْ قُنَّـةِ النِّيـقِ مُنهـوي	٤٧٦

قافية الياء

٢١٩/	وَأَنــتِ غَــريمٌ لا أَظُــنُّ قَضــاءَهُ	وَلا العَنَـزيَّ القـارِظُ الـدَهرَ جائيـا	٢٨٤
٢٢٠/	وَحَلَّـت سَـوادَ القَلـبِ لا أَنـا باغِيـاً	سِــواها وَلا عَــن حُبِّهــا مُتَراخِيــا	١٢٩
٢٢١/	وَمُسْـتَبْدِلٍ مِـنْ بَعْـدِ عَضْـبي صَـريمَةً	فَـأَحْرِ بـهِ مِـنْ طُـولِ فَقْـرٍ وَأَحْرِيَـا	٣٧٧
٢٢٢/	لِمَـا نَـافِعٍ يَسْـعَى اللَّبيـبُ فَـلا تَكُـنْ	بشَـيْءٍ بَعِيـدٍ نَفْعُـهُ الـدَّهْرَ سَـاعِيا	٨٠
٢٢٣/	فَـإِنْ كَـانَ لا يُرضـيكَ حتَّـى تَرُدَّنِـي	إلى قَطَــرِيٍّ لا إِخَالُــكَ رَاضِــيَا	١٤٦
٢٢٤/	إذا الجودُ لَم يُرزَق خَلاصاً مِـنَ الأَذى	فَلا الحَمـدُ مَكسـوباً وَلا المـالُ باقِيـا	١٣٠
٢٢٥/	ولَسْــتُ مُقِــرّاً للرِّجَــالِ ظُلاَمَــةً	أَبَــى ذَاكَ عَمِّــي الأكرمــانِ وخَالِيَــا	٢٧١
٢٢٦/	فإمَّــا كِــرامٌ مُوسِــرونَ لَقِيــتُهُمْ	فَحَسْـبيَ مِـنْ ذُو عِنـدَهُم مَـا كَفَانِيَـا	٨٣، ٨٤
٢٢٧/	أُحَــاذِرُ أنْ تعلــمْ بــهَا فتردَّهَــا	فتترُكَهــا ثِقْــلاً عَلَــيَّ كَمَــا هِيَــا	٣٨٢
٢٢٨/	وَلَــــو أنَّ واشٍ باليَمامَــــةِ دارُهُ	وَدارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا	٧٠

قافية الألف

٢٢٩/	فَأَومَــأتُ إيمــاءً خَفِيّــاً لِحَبتَــرٍ	وَلِلَّــهِ عَينــا حَبتَــرٍ أَيّمــا فَتــى	٩٢

ثانياً- فهرس الأرجاز

الرقم	البيت		صفحة
	قافية الباء		
١/	أَنـــا شَـــماطِيطُ الـــ	ـــذي حُـــدِّثْت بـــهْ	٣٩
٢/	متَـــى أُنَبَّـــهْ	للغَـــداء أَنْتَبـــهْ	٣٩
٣/	ثـــم أُنَـــزِّ حَـــ	ـــوْلَه وأَحْتَبـــهْ	٣٩
٤/	حتـــى يُقـــالُ سَـــ	ـــيِّدٌ، ولسْـــتُ بـــهْ	٣٩
٥/	أُمُّ الحُلَـــيْس لَعَجُـــوزٌ شَـــهْرَبَهْ	تَرْضَـى مِـنَ اللَحْـمِ بَعَظْـمِ الرَقَبَـةْ	٤٥٨
٦/	مَـا إِنْ وَجَـدْنَا لِلـهَوَى مِـنْ طِـبّ	ولاَ عَـدِمْنَا قَهْـر وَجْـدُ صَـبِّ	٢٣٩
٧/	يـــا ريـــح مـــن نحـــ	ـــوِ الشَّـــمال هُبِّـــي	٣٠٢
٨/	يـــا رَبِّ إِمّـــا تُخـــرِجَنَّ طـــالِبي	في مِقـــنَبٍ مِـــن تِلكُـــمُ المَقانِـــبِ	٢١٩
٩/	فَلـــيَكُنِ المَغلـــوبُ غَـــيرَ الغالِـــبِ	وَلَـــيكُنِ المَســـلوبُ غَـــيرَ الســـالِبِ	٢١٩
	قافية التاء		
١٠/	يـــا أَبجَـــرَ ابـــنَ	أَبجَـــرٍ يـــا أَنتـــا	٢٨٨
١١/	لا ينفـــعُ الشـــاوِيَّ فيهـــا شـــاتُه	ولا حِمـــاراهُ ولا أداتُـــه	٥٦٧
	قافية الدال		
١٢/	ربيتـــه حتَّـــى إذا تمعـــددا	كـــان جزائـــي بالعصـــا أن أُجْلَـــدَا	٣٨٠
١٣/	أَقـــائِلُنَّ أَحْضـــ	ـــرُوا الشُـــهُودا	٣٧٨
١٤/	نُبِّئْـــتُ أَخْـــوالِي بَنِـــي يَزِيـــدُ	ظُلْمـــاً عَلَيْنـــا لَهُـــمُ قَدِيـــدْ	٣٣٣
	قافية الراء		
١٥/	في أَي يَـــومَيَّ مِـــنَ المَـــوتِ أَفِـــر	أَيَـــومَ لَـــمْ يُقْـــدَرَ أَم يَـــومَ قَـــدِر	٤٠٠
١٦/	قالَـــت لَـــهُ ريـــ	ـــحُ الصَـــبا قَرقَـــارِ	٥١٧

الرقم	البيت	صفحة

قافية الزاي

١٧/	يَـا أَيُّهَـا الجاهِـلُ ذُو التَنَـزّي	لا تُوعِـدَنِّي حَيَّـةٌ بِـالنَكْزِ	٢٩٤

قافية السين

١٨/	لَقَـدْ رأيـت عجبـا مُـذْ أمْسَـا	عَجَـائِزاً مِثْـل السَّـعالِي خَمْسـا	٣٣٥

قافية الضاد

١٩/	ضَـرباً هَـذاذيكَ	وَطَعنـاً وَخْضَـا	٢٢٣

قافية الطاء

٢٠/	حتَّـى إذا جَـنَّ اللَّيـل واختلط	جاءوا بمَذْقٍ هَـل رَأيـتَ الـذئبَ قَـطْ	٤٣٥

قافية الكاف

٢١/	يـا أَبَتَـا عَـلَّك أَوْ عَسَـاكَا		١٣٥
٢٢/	يـا أيهـا المـائح دلـوي دونكـا	إنـي رأيـت النـاس يقصـدونكا	٣٢٣
٢٣/	يـا ابـن الـزُّبيرِ طَالَمَـا عَصَـيكا	وَطَالَمَـا عَنَّيْتَنَـا إلَيْكَـا	١٣٤

قافية اللام

٢٤/	يَـا رُبَّ يـوم لِـي لا أظَلَّـلُه	أَرمَضَ مِن تحتُ وأَضحَي مِـن عَلُـهْ	٢٣٢
٢٥/	أَمرعَـتِ الأرضُ لَـوْنٍ مـالا	لـو أن نوقـاً لـكِ أَو جِمَـالا	١٢٣
٢٦/	أو ثلـةً مِـن غَـنمٍ إمَّـا لا		١٢٣
٢٧/	أَنـتَ تَكُـونُ مَاجِـدٌ نَبيـلُ	إذا تَهُـبُّ شَـمْأَلٌ بِلِيـلُ	١١٩
٢٨/	تَروَّحِـي أَجـدَرُ أَنْ تَقيلِـي	غَـدا بِجَـنبي بَـارِدٍ ظَلِيـلِ	٤٨٨

قافية الميم

٢٩/	قَـدْ سَـالَمَ الحَيَّـاتُ مِنْـهُ القَـدَمَا	الأُفْعُـوَانَ والشُّـجَاعَ الشَّـجْعَمَا	٣٧٣
٣٠/	لاَ تَشْـتُمِ النَّـاسَ	كمـا لا تُشْـتَمُ	٤٣٩

الرقم	البيت	صفحة

قافية النون

٣١/	قالَـتْ بَنـاتُ العَـمِّ يـا سَـلَمِي وَإِنْ	كـانَ فَقِـيراً مُعْـدِماً قالَـتْ وَإِنْ	١٢٤، ٤٠٦

قافية الياء

٣٢/	لاَ هَيْـثَمَ اللَّـ	ـيلَةَ لِلمطـ	١٣٨

قافية الألف

٣٣/	إنَـكَ يـا ابـنَ جَعْـ	ـفرٍ نِعْـمَ الْفَتـى	٥٧٦
٣٤/	مَـهْ عَـاذِلِي فَهَائِمـاً لَـنْ أبْرَحَـا	بمِثلِ أوْ أحْسَنَ مِـنْ شَـمْسِ الضُّحَى	١١٦، ٣٧٩
٣٥/	شَـكَا إلَـيَّ جَمَلِـي طُـول السـرى	صـبرٌ جميـل فكلانـا مبتلـى	١٠٨
٣٦/	وَرُبَّ ضَـيْف طَـرَق الحَـيَّ سُـري	صـادَفَ زاداً وَحَـديثاً مـا اشـتَهى	٥٧٦

فهرس الأمثال

فهرس الأمثال

الرقم	المثل	الصفحة
١/	اسق رقاش فإنها سَقَّاية.	٥٨٧
٢/	من لَدُ شولاً فإلى إتلائها.	١٢٢
٣/	يَجْرِي بُلَيق ويُذَمّ.	٥٥٦

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

الرقم	العلم	الصفحة
١/	**ابن أبي الربيع**: عبيد الله أحمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسن بن أبي الربيع القرشي الأموي.	١٥٩
٢/	**ابن إياز**: الحسن بن بدر بن إياز العلامة جمال الدين.	١٥٤
٣/	**ابن بابشاذ**: طاهر بن أحمد بن بابشاذ.	٣٣٨
٤/	**ابن الباذش**: علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي الإمام أبو الحسن بن الباذش.	١٨٥
٥/	**ابن برهان**: أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن برهان النحوي.	٤١٩
٦/	**ابن جنِّي**: عثمان بن جنِّي.	٥٢
٧/	**ابن الدهان**: سعيد بن المبارك بن علي ناصح الدين بن الدهان النحوي.	٥٣٣
٨/	**ابن السراج**: محمد بن السهل البغدادي النحوي أبو بكر.	٨٧
٩/	**ابن السكيت**: يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت.	٥٩٩
١٠/	**ابن الطراوة**: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين.	٥٣

الرقم	العلم	الصفحة
١١/	**ابن عصفور**: علي ابن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي الأندلسي النحوي أبو الحسن.	٨٧
١٢/	**ابن القطاع**: علي بن جعفر بن محمد.	٥٢٥
١٣/	**ابن كيسان**: أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي.	٤١٩
١٤/	**ابن هشام**: محمد بن يحي بن هشام الخضراوي العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي.	١٥٩
١٥/	**أم عقيل**: هو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي.	١١٩
١٦/	**الجزولي**: هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي.	١٥١
١٧/	**الرماني**: علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن الرماني.	٧٤
١٨/	**السهيلي**: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي.	١٤٤
١٩/	**السيرافي**: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي.	٢١٩
٢٠/	**الشاطبي**: إبراهيم بن موسى بن محمد النجمي الغرناطي الشهير بالشاطبي.	٥١
٢١/	**الصيمري**: عبد الله بن إسحق الصيمري النحوين أبو محمد.	٢٤٦

الرقم	العلم	الصفحة
/٢٢	**الفرَّاء**: أبو زكريا، يحي بن زياد الكوفي، المعروف بالفرَّاء.	٥٩٨
/٢٣	**الهروي**: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني.	٨٧
/٢٤	**هشام**: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي.	٦١٩
/٢٥	**يونس**: يونس بن حبيب الضبـــي البصري أبو عبد الرحمن.	١٢٥

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

١/ **القرآن الكريم.**

٢/ **الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية:** عبد اللطيف حمزة، الطبعة الأولى، مطابع دار العلم في مصر، القاهرة، بدون تاريخ.

٣/ **الأصول في النحو:** لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤/ **الإعراب الكامل للأدوات النحوية:** جمع وترتيب وتنسيق وتبويب عبد القادر أحمد عبد القادر "وليد عبد القادر"، دار قتيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥/ **الأعلام:** خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، نوفمبر، ١٩٨٤م.

٦/ **الاقتراح في علم أصول النحو:** جلال الدين السيوطي، قرأه وعلَّق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

٧/ **ألفية ابن مالك في النحو والصَّرف:** للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٨/ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي؛ ومعه كتاب **الانتصاف من الإنصاف:** تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٩/ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** لجمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١هـ؛ ومعه **مصباح السالك إلى أوضح المسالك:** تأليف بركات يوسف هبَّود، راجع الكتاب ووضع فهارسه يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٠/ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٤٨هـ.

١١/ **بغية الوعاة:** للسيوطي محمد أبو الفضل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

١٢/ **تاريخ آداب العربية:** جرجي زيدان، ط دار الهلال، بدون تاريخ.

١٣/ **تاريخ الخلفاء:** جلال الدين السيوطي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٠٥هـ.

١٤/ **التفكير العلمي في النحو العربي- الاستقراء، التحليل:** للدكتور حسن خميس الملخ، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.

١٥/ **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**: لمحمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٦/ **جامع الدروس العربية**: للشيخ مصطفى الفلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٧/ **الجني الداني في حروف المعاني**: صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٨/ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتبة البحوث، دار الفكر، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٩/ **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**؛ ومعه **شرح الشواهد**: للعيني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٠/ **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**: جلال الدين السيوطي، ط١، مطبعة دار الوطن، القاهرة، سنة ١٣٤٦هـ.

٢١/ **دراسات في تاريخ المماليك البحرية**: علي إبراهيم حسن، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة بالقاهرة، سنة ١٩٤٨م.

٢٢/ **رحلة ابن بطوطة المسماة رحلة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**: محمد بن عبد الله بن محمد الطنجي المشهور بابن بطوطة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٢٣/ **السلوك لمعرفة دول الملوك**: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، تحقيق محمد مصطفى زيادة، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة، ١٩٣٩م.

٢٤/ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: عبد الحي بن عماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٢٥/ **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**: تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك المتوفى ٦٨٦هـ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٦/ **شرح ابن عقيل**: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تأليف محمد محي الدين، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٧/ **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**: تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد.

٢٨/ **شرح التسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المتوفى ٦٧٢هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٢٩/ **شرح التصريح على التوضيح**: للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك: لأبي محمد بن هشام الأنصاري، دار الفكر، بدون تاريخ.

٣٠/ **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**: للإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (٥٧٠-٦٤٦هـ)، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي المتوفى ٦٨٦هـ، تحقيق الدكتور عبد العال سالِم مكرم، الطبعة الأولى، عالم الكتب القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣١/ **شرح الكافية الشافية**: للإمام أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي، تحقيق محمد علي محمد معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣٢/ **شرح المفصل**: للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي، حققه وشرح شواهده أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.

٣٣/ **شرح شافية ابن الحاجب**: تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي المتوفى ٦٨٦هـ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، تحقيق محمد نور الحسن محمد الزقزان ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٤/ **شرح قطر الندى وبل الصدى**: لأبي عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري وهو حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، تحقيق وتعليق عرفات مطرجي ، مكتبة دار حراء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٥/ **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**: لأبي عبد الله بن عيسى السلسبيلي، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٦م.

٣٦/ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: محمد عبد الرحمن شمس الدين السخاوي، مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ.

٣٧/ **طبقات الشافعية الكبرى**: السبكي، تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود الطناجي، الطبعة الأولى، الحلبي بمصر، بدون تاريخ.

٣٨/ **ظهر الإسلام**: للأستاذ أحمد أمين، بدون تاريخ.

٣٩/ **عصر المماليك ونتاجه العلمي والأدبي**: محمود رزق سليم، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة بالقاهرة، ١٩٤٧م.

٤٠/ **العصر المملوكي في مصر والشام**: الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة، ١٩٦٥م.

٤١/ **علم اللُّغة**: للدكتور علي عبد الواحد وافي، ط لجنة البيان العربي، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.

٤٢/ **القاموس المحيط**: للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٤٣/ **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**: للدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

٤٤/ **كتاب سيبويه**: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٤٥/ **الكواكب الدرية**: للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، من أعيان القرن الثالث عشر، على متممة الأجرومية، تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٤٦/ **لسان العرب**: للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار الفكر، بدون تاريخ.

٤٧/ **لسان الميزان**: لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٨/ **محيط المحيط**: للمعلم بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بدون تاريخ.

٤٩/ **المدارس النحوية**: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.

٥٠/ **معجم البلدان**: للشيخ الإمام شهاب الدين أبي ياقوت عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٥٧م.

٥١/ **معجم المؤلفين- تراجم مصنفي الكتب العربية**: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.

٥٢/ **المعجم المفصل في شواهد النَّحو الشعرية**: إعداد الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥٣/ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م.

٥٤/ **معجم النَّحو**: لعبد الغني الوقر، الطبعة الأولى، بإشراف أحمد عبيد، دمشق، سوريا، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٥٥/ **المعجم الوسيط**: للدكتور إبراهيم مدكور وآخرين، مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، دار الفكر بالقاهرة، بدون تاريخ.

٥٦/ **معجم مقاييس اللُّغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

٥٧/ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١هـ، حققه وفصله وضبط غرائبه محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمدان الأزهر، بدون تاريخ.

٥٨/ **المقتضب**: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

٥٩/ **مقدمة ابن خلدون**: عبد الرحمن بن خلدون، الطبعة الثالثة، مطبعة بولاق المصرية، ١٣٢٠هـ.

٦٠/ **المقرب**: لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، بدون تاريخ.

٦١/ **المقرب**: ومعه **مثل المقرِّب**: تأليف أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد علي بن عصفور الخضرمي الإشبيلي، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٦٢/ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: لابن تغري بردي، حوادث سنة ٦٩٨هـ، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٦٩هـ.

٦٣/ **النَّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**: دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ.

٦٤/ **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**: الشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة الثالثة، دار المنار بمصر، ١٩٨١م.

٦٥/ **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: المقري، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.

٦٦/ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

الدوريات:

١/ **مجلة الحرس الوطني السعودي**: عددَي جمادى الآخر ورجب من سنة ١٤١٣هـ الموافق له ديسمبر ويناير ١٩٩٣م.

٢/ **مجلة عالَم الكتب**: عدد أغسطس من سنة ٢٠٠٠م، المجلد الحادي والعشرين، العدد الرابع.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع صفحة

الإهداء ..... أ

الشكر والتقدير ..... ب

مُقَدِّمَة ..... د

البَابُ الأَوَّل

الأشموني وشرحه على الألفية ١

الفَصْلُ الأَوَّل

حياة الأشموني وعصره ٢

المبحث الأول : حياة الأشموني ٣

المبحث الثاني : عصر الأشموني ١٠

الفَصْلُ الثَّانِي

شرح الأشموني على الألفية وتنبيهاته فيه ٢٢

المبحث الأول : ابن مالك وألفيته ٢٣

المبحث الثاني : شرح الأشموني على الألفية ٢٨

المبحث الثالث : التنبيهات في شرح الأشموني ٣٦

الموضوع	صفحة

البَابُ الثَّانِي

التنبيهات النحوية في شرح الأشموني ٤٩

الفَصْلُ الأَوَّلُ

التنبيهات النحوية في الأسماء ٥٠

الفَصْلُ الثَّانِي

التنبيهات النحوية في الأفعال ٣٤١

الفَصْلُ الثَّالِثُ

التنبيهات النحوية في الأدوات ٤٥٢

البَابُ الثَّالِثُ

تنبيهات الصَّرف ٤٩٨

الفَصْلُ الأَوَّلُ

تنبيهات الأسماء ٤٩٩

الفَصْلُ الثَّانِي

تنبيهات الأفعال ٦٠٨

الخاتمة ٦٢٢

الموضوع	صفحة

خلاصة البحث والنتائج ٦٢٢

الفهارس ٦٢٥

فهرس الآيات القرآنية ٦٢٦

فهرس الأحاديث النبوية ٦٤٦

فهرس الأشعار ٦٤٨

أولاً- فهرس الأبيات ٦٤٩

ثانياً- فهرس الأرجاز ٦٦٠

فهرس الأمثال ٦٦٣

فهرس الأعلام ٦٦٥

فهرس المصادر والمراجع ٦٦٩

فهرس المحتويات ٦٨٠